الخليج بين الثابت والمتحول

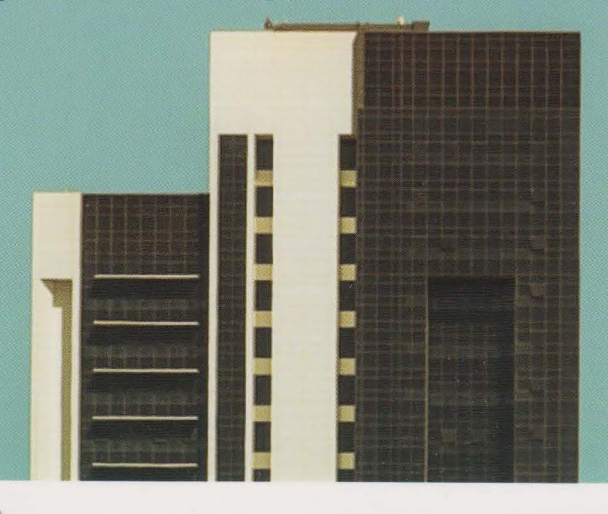
الإصدار رقم (٢)

الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة

تحرير

عمر هشام الشهابي   محمود نجيب المحمود

نورة محمد الحسن









الخليج ما بين الشقاق المجتمعي
وترابط المال والسلطة

الخليج بين الثابت والمتحول

الإصدار رقم (٢)

الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة

تحرير

عمر هشام الشهابي　　　محمود نجيب المحمود

نورة محمد الحسن





الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد منتدى المعارف

الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة / تحرير: عمر هشام الشهابي ومحمود نجيب المحمود ونورة محمد الحسن.

٤٦٣ ص. (الخليج بين الثبات والمتحول، ٢)

ISBN 978-614-428-105-5

في أسفل صفحة العنوان: مركز الخليج لسياسات التنمية

١. السياسات الاقتصادية ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ٢. بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ التنمية الاقتصادية. ٣. بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ الأحوال السياسية. أ. الشهابي، عمر هشام (محرر). ب. المحمود، محمود نجيب (محرر). ج. الحسن، نورة محمد (محرر).

330

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منتدى المعارف»



الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٥

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان

بريد الكتروني: info@almaarefforum.com.lb

المحتويات

فريق العمل

عمر هشام الشهابي

بحريني من المحرّق. يعمل مديراً عاماً لمركز الخليج لسياسات التّنمية، وعضو مجلس الأمناء فيه. مُحاضر في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد، وعمل في البنك وصندوق النقد الدوليين، وشركة مكنزي الاستشارية، ومحاضراً في University College Oxford. صدر له مؤخراً كتاب **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون**. عمل محرّراً ومنسّقاً عامّاً لهذا الاصدار. بالإمكان التواصل معه في تويتر على omaralshehabi@.

محمود نجيب المحمود

محلل أبحاث في مركز الخليج لسياسات التنمية. حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية في واشنطن وبكالوريوس في الأدب الأنكليزي والدراسات الأمريكية من جامعة البحرين، وحائز على منحة فولبرايت. عمل في هذا الإصدار كمحرر للقسمين السياسي والأمني، وعلى ملفي الشقاق المجتمعي والمستجدات السياسية في البحرين. بالإمكان التواصل معه عبر تويتر almahmood181@.

نورة محمد الحسن

محللة أبحاث في مركز الخليج لسياسات التنمية. حصلت على الماجستير

في الاقتصاد من جامعة الكويت. عملت في مؤسسة البترول الكويتية والإدارة المركزية للإحصاء وجريدة AlWatan Daily السابقة. عملت في هذا الإصدار كمحررة للقسمين الاقتصادي والسكاني وعلى ملفّي تشابك المال والسلطة والتطورات الاقتصادية في الكويت. بالإمكان التواصل معها عبر البريد الإلكتروني alhasan.noorah@gmail.com.

دلال سوارالذهب

محللة أبحاث في مركز الخليج لسياسات التنمية. حاصلة على الماجستير في إدارة الصحة والسلامة والبيئة من جامعة ساوث ويلز (University of South Walcs) في بريطانيا عام ٢٠٠٩. عملت كمحررة مساعد في هذا الإصدار. بالإمكان التواصل معها عبر البريد الإلكتروني: dalal.wadeisa@gmail.com.

أحمد عبدالله عسبول

محلل أبحاث في مركز الخليج لسياسات التنمية. حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأهلية في البحرين وعضو جمعية الاقتصاديين البحرينية. عمل كباحث في القسم الاقتصادي في هذا الإصدار. بالإمكان التواصل معه عبر Ahmed.asbool82@gmail.com وعبر تويتر aasbool@.

أحمد العوفي

طالب دراسات عليا في الجامعة الأمريكية بواشنطن. حاصل على شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة الملك عبد العزيز بجدة. عمل على ملف العلاقات الخليجية المصرية في القسم الأمني من هذا الإصدار. بالإمكان التواصل معه عبر asofi.m@gmail.com وتوتير@ahmcdalowfi.

أحمد عباس

مصمم غرافيكي في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت. حاصل

على بكالوريوس في الوسائط المتعددة من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ودبلوم في علوم المحاسبة. ساهم وشارك بالعديد من الحملات الدعائية من أبرزها مؤتمر Connetct NYP لتواصل أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الكويت. عمل على تصميم البحث وتنسيقه. للتواصل معه عبر تويتر: AhmedAAMohammed@.

جاسم خالد السعدون

باحث اقتصادي ومؤسس مجموعة الشال في الكويت. حاصل على ماجستير في الاقتصاد القياسي من جامعة كولورادو (بولدر). له العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية، بما فيها كتابا **مناخ الأزمة وأزمة المناخ** و**رسالة إلى عاقل** بالاشتراك مع علي خليفة الكواري. عمل على الخاتمة في هذا الإصدار.

خلود إبراهيم

تأتي خلود من القطاع المصرفي، حيث عملت في مجال الاستثمار المصرفي لعدة سنوات. محاضرة في الاقتصاد والاستثمار. حصلت على شهادة المحلل المالي المعتمد من من قبل معهد المحللين الماليين في الولايات المتحدة الأمريكية. عملت على ملف القطاع المصرفي في القسم الاقتصادي من هذا الإصدار.

خليل يعقوب بوهزاع

صحافي من البحرين مهتم بالشؤون العمالية والنقابية وقضايا العمالة المهاجرة، حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، والدبلوم المشارك في المحاسبة من جامعة البحرين، تنقل في العمل بين القطاع الخاص والعام، وعمل صحفياً ومراسلاً في عدد من الصحف البحرينية والعربية. له مساهمات وكتابات متنوعة في الشأن العمالي والنقابي والسياسي والشبابي، ويكتب بشكل غير منتظم في مدونته (Labour Times). بالإمكان التواصل معه في تويتر على khalil_bohazza@.

سعيد بن محمد الصقري

عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية. كما أنه محاضر غير متفرغ في الجامعة العربية المفتوحة ـ فرع عمان. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد في العام ٢٠١٠ من مركز الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية بجامعة فكتوريا بأستراليا، وعلى الماجستير في العلوم والاقتصاد المالي من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. عمل محاضراً في كلية الدراسات المصرفية والمالية ومركز الدراسات الدولية في سلطنة عمان، وله عدة دراسات منشورة في العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية وساهم بالعديد من الأوراق في كثير من الندوات والمؤسسات الدولية مثل مركز دراسات الخليج في جامعة كامبريدج. عمل على الجزء الاقتصادي المتعلق بعمان في هذا الإصدار.

سعد هشام الشهابي

طالب دكتوراه من البحرين في كلية كنغز، جامعة لندن. يتمحور بحث الدكتوراه حول تطور العلاقة بين الحكومة والتجار في الكويت من مرحلة ما قبل الاستقلال الى الغزو العراقي في سنة ١٩٩٠. حصل على شهادة الماجستير من كلية بيركبك جامعة لندن في الأعمال الدولية وأيضاً على شهادة البكالوريوس من كلية غولدسميث، جامعة لندن، في السياسة والاقتصاد، عمل على جزء التطورات السياسية في الكويت في هذا الإصدار.

سمية علي الجزيري

باحثة من البحرين ومحللة اقتصادية ومالية للقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون. حائزة على جائزة الشيفنينغ (Chevening) للمنح الدراسية من المملكة المتحدة لتحضير شهادة الماجستير. حصلت على شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي العالمي من جامعة ساسيكس (Sussex University)في بريطانيا العام ٢٠١١ وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة ماكغيل (McGill University). عملت على

جزء التطورات الاقتصادية في البحرين في هذا الإصدار. يمكنكم التواصل معها في تويتر على: @SumayaAJ.

علي الصفار

كاتب وباحث اقتصادي. حصل على البكالوريوس في تخصصَّي المحاسبة والاقتصاد من جامعة ولاية بنسلفانيا Pennsylvania State University. في خط إدارة المواد في شركة أرامكو البترولية. شارك في كتاب في معنى العروبة بورقة بعنوان «التنمية المستقلة عربياً». عمل على جزء التطورات الاقتصادية في السعودية في هذا الإصدار.

علياء كامل الصالح

مدير تنفيذي بشركة Gulf Researcher لخدمات البحث. حاصلة على درجة الماجستير من جامعة ووريك في بريطانيا، وعملت في شركة شل للنفط والغاز وشركة سي آر إي العالمية للاستشارات. لديها خبرة واسعة في مجال الأبحاث والاستشارات الإدارية في منطقة الخليج والشرق الأوسط حيث عملت مع كبريات الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية في قطاعات النفط والغاز والتعليم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية. عملت على ملف قطاع النفط والغاز في القسم الاقتصادي من هذا الإصدار.

فاطمة الهاشمي

حاصلة على بكالوريوس في الاقتصاد والدراسات الدولية من الجامعة الأمريكية في واشنطن. عملت من خلال دراستها كباحثة مساعدة في العديد من مراكز أبحاث في واشنطن، منها: معهد بروكينغز ومعهد الشرق الأوسط ومركز ستمسون. تتمركز اهتماماتها حول قضايا التنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية في العالم العربي والإسلامي. عملت على جزء التطورات السياسية في الإمارات في القسم السياسي من هذا الإصدار. بالإمكان التواصل معها عبر تويتر @falhashe.

لولوة راشد الخاطر

تعمل حالياً في مجال تحليل السياسات العامة كمديرة مشاريع بحثية في معهد راند قطر لتحليل السياسات. حاصلة على درجة الماجستير من جامعة Imperial College - London، وتعكف حالياً على رسالة ماجستير أخرى في مجال تحليل السياسات العامة في الإسلام. عملت قبل التحاقها بالمجال البحثي في قطاع الغاز والبترول. عملت على جزء التطورات الاقتصادية في قطر في هذا الإصدار. بالإمكان التواصل معها على الإيميل Lolwah.alkhater@gmail.com.

محمد بن مستهيل الشحري

كاتب وناشط ثقافي وحقوقي. يُعدّ لأطروحة الدكتوراه في جامعة تونس. عمل على الجزء السياسي المتعلق بسلطنة عمان. بالإمكان للتواصل معه عبر البريد الإلكتروني: mohmed_shahri@yahoo.com وعبرتويتر alshahri_mohmed@.

مرزوق النصف

باحث اقتصادي في شركة الشال للاستشارات في الكويت، حاصل على ماجستير الاقتصاد من جامعة ماساتشوستس الأمريكية. عمل على ملف الرؤى الاقتصادية في القسم الاقتصادي من هذا الإصدار. البريد الإلكتروني: m.alnusf@gmail.com.

ناصر بن غيث

باحث في التكتلات الاقتصادية الدولية ومحاضر سابق في جامعة السوربون - أبوظبي، حصل على شهادة الدكتوراه من University of Essex البريطانية. صدر له كتاب WTO Decision-Making Processes: Multilateralism Versus Regoinalism. يمكن التواصل مع الكاتب عن طريق الإيمل admin@binghaith.net أو عن طريق تويتر n-binghait@. عمل على جزء التطورات الاقتصادية في الإمارات في هذا الإصدار.

هاشم عبدالله الرفاعي

بكالوريوس قسم الإعلام، جامعة الملك عبدالعزيز ٢٠٠٩، ومقبل حاليا على دراسة الماجستير في علم الاجتماع. مهتم بالإصلاح الثقافي والمعرفي وقضايا الشأن العام. بالإمكان التواصل معه عبر hashem@utexas.edu. عمل على جزء التطورات السياسية في السعودية في هذا الإصدار.

هبة يوسف القاعوري

قائدة فريق قسم تطبيقات الحاسوب في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، حاصلة على بكالوريوس في نظم المعلومات والحوسبة من الجامعة العربية المفتوحة في الكويت عام ٢٠٠٧، عملت كمخرجة الكترونية للإصدار. بالإمكان التواصل معها عبر البريد التالي: Kaouri.H@gust.edu.kw.

وفيق قانصوه

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ساوث بانك في لندن. عمل صحافياً ومدير تحرير في عدد من الصحف العربية، من بينها **الحياة** اللندنية، و**الأخبار** اللبنانية. عمل على التحرير اللغوي وإعادة الصياغة في هذا الإصدار. يمكن التواصل معه عبر wkanso@al-akhbar.com.



مركز الخليج لسياسات التنمية هو مركز دراسات مستقل، غرضه هو دراسة سياسات ومؤسسات وأداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأعضاء فيه، وذلك في إطار الهوية العربية ـ الإسلامية الجامعة لشعوب المنطقة. يختص المركز برصد ودراسة اوجه الخلل المزمنة في دول المجلس التعاون، والمتمثلة في الخلل السكاني والخلل الاقتصادي والخلل السياسي والخلل الأمني، بهدف المساهمة في تحقيق تطلعات شعوب المنطقة المتمثلة في الديمقراطية والوحدة والتنمية. وبإمكانكم التعرف على المزيد حول المركز

عبر موقعه: twitter: @gulfpolicies www.gulfpolicies.com.

مجلس الأمناء

علي خليفة الكواري

باحث من قطر في شؤون الاقتصاد والديمقراطية، وله العديد من المؤلفات والدراسات فيها. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة درهام. رئيس مجلس أمناء مركز الخليج لسياسات التنمية. آخر أعماله هي تحرير وتنسيق كتاب **الشعب يريد الإصلاح في قطر... أيضاً والسياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون.**

علي فهد الزميع

وزير كويتي سابق في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وقبلها في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة إكستر.

جاسم السعدون

باحث اقتصادي ومؤسس مجموعة الشال في الكويت.

فهد علي الزميع

أستاذ مساعد في القانون ونائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت. حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة سواس، وعمل كمحاضر في القانون في جامعة وستمنستر وجامعة الكويت. حاصل على الإجازة القانونية في الكويت وعمل سابقاً في مكتب كلفورد شانس للمحاماة.

عمر هشام الشهابي

يعمل مديراً عاماً لمركز الخليج لسياسات التّنمية، ومُحاضراً في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت.

١ ـ مقدمة

الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة

يركز هذا الإصدار على رصد وتحليل أوجه الخلل المزمنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي نلخصها في الخلل السياسي، والخلل الاقتصادي، والخلل الأمني، والخلل السكاني. وبما أن النسخة الأولى من هذا الإصدار الدوري ركزت على تعريف أوجه الخلل المزمنة الأربعة[١]، فإننا نركز في هذه النسخة الثانية على تفصيل حالات معيّنة من أوجه الخلل المزمنة. وقد اخترنا أن يكون محور هذا الإصدار موضوعين رئيسين ومترابطين، وهما حالة الشقاق المجتمعي في دول الخليج كظاهرة من الخلل السياسي، بالإضافة إلى ترابط المال والسلطة كأحد انعكاسات الخلل الاقتصادي.

والمتتبع لشأن المنطقة يلاحظ تصاعد وتيرة هاتين الظاهرتين بوضوح. فبات بارزاً تهديد شبح الشقاق المجتمعي لنسيج دول المجلس، الناتج عن تزايد حدة الانقسامات السياسية بناء على الطائفة أو الإثنية أو القبيلة، أو غيرها من الهويات الفرعية، حتى أصبح خطر الاحتقان الأهلي واقعاً

(١) للمزيد من التفاصيل، راجع النسخة الأولى من هذا الإصدار: عمر الشهابي (محرر)، **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤). <https:// www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content http://www.freedomhouse.org/ report-types/freedom-world#.Uz8lOfl_vX6>.

حقيقياً يواجه بعض دول المنطقة. في مقابل هذا الشقاق المجتمعي، فإن سمة بارزة في اقتصادات دول المجلس هي ترابط المال والسلطة، وتركز الثروات الخاصة والنفوذ السياسي في فئة صغيرة من الأفراد. وهكذا بات الشقاق والتصادم على المستوى السياسي ـ المجتمعي، يقابله تشابك وتمركز في النفوذ والسلطة على المستوى السياسي ـ الاقتصادي. وقلّما تم رصد وتحليل هاتين الظاهرتين على مستوى دول الخليج، ولذلك اخترنا جعلهما محور الحديث في هذا الإصدار.

ولا يعني التركيز على هذين المحورين إهمالنا لبقية أوجه الخلل المزمنة في المنطقة، فكما كان الحال في الإصدار السابق، يتوزّع هذا العمل على أربعة أقسام رئيسة، يُركّز كلٌّ منها على واحدٍ من أوجه الخلل المزمنة والتطورات المتعلّقة به، وخلال الفترة الزّمنيّة التي يعنى بها الإصدار في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. فنفرد ملفّات معمقة في كلٍّ من الأجزاء الأربعة تتطرّقُ إلى حالةٍ معيّنة من الخلل محلّ الدّراسة، والتركيز على تحليله بشكل منهجي. فنخصص ملفّاً لمناقشة القوانين المتعلقة بحرية تنظيم المجتمع المدني في قسم الخلل السياسي، بالإضافة إلى ملف لتحليل الطائفية كنموذج لإحدى حالات الشقاق المجتمعي. ونفرد أجزاء منفصلة لمناقشة التطورات السياسية في كل دولة من دول المجلس على مدى عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، مركّزين تركيزاً خاصاً على أوجه الشقاق المجتمعي في كل دولة، زائداً مناقشة أهم التطورات السياسية المحلية في الفترة الزمنية المحددة.

أما قسم الخلل الاقتصادي، فبالإضافة إلى الملف المعني بتحليل الترابط بين المال الخاص والسلطة السياسية، فإننا نفرد ثلاثة ملفات أخرى لمناقشة الرؤى الاقتصادية والتنموية لدول المجلس، والقطاع المصرفي، وقطاع النفط والغاز. وكما جرت العادة، فإننا نخصص قسماً لمناقشة التطورات الاقتصادية في كل دولة على مدى عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، حيث يدور محور الحديث حول أهم المستجدات فيها، بالإضافة إلى تحليل أوجه تشابك المال والسلطة في كل من هذه الدول.

يتطرق قسم الخلل الأمني إلى علاقة دول ومواطني الخليج مع

الأطراف السياسية الرئيسة في جمهورية مصر الشقيقة، مولين العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين اهتماماً خاصاً. وأخيراً وليس آخراً، يدور محور الحديث في قسم الخلل السكاني على تحليل ظاهرة «الكفالة» التي تنظم العلاقة ما بين الدولة والمواطنين والوافدين في دول المجلس، هذا بالإضافة إلى تحليلنا للإحصائيات الرسمية والمستجدات المتعلقة بالخلل السكاني خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

إن عمق أوجه الخلل المزمنة في الخليج وتجذّرها، ومصيريّة المتغيّرات المترتبة منها؛ تفرضُ علينا فتح النقاش حولها بشكل علمي ومنهجي. ونظراً لحدّة وتضارب الآراء والخواطر حول هذه المواضيع الحيوية، فإنّنا نلتمس من القارئ رحابة الصدر ومقاربة ما يطرح في هذا الإصدار من باب الجدلية العلمية، ومن هذا المنطلق نرحّبُ بأيّة مشاركاتٍ أو تعليقات حول محتوى هذا الإصدار. فمن الطبيعي أنّ عملاً كهذا سيُصيب في بعض القضايا، ويجانب الصواب في البعض الآخر. وقد حاولنا في طرحنا الالتزام بمنهج المهنيّة العلمية، والنّابع ـ أساساً ـ من حسٍّ وطنيّ همّهُ الأوّل هو أهل الخليج. وفي الوقت ذاته، لا يمكننا ادعاء الحياد الكلي والموضوعية الشاملة، فإنهّ مقدر لأيّ طرْح أن يأتي من وجهة نظرٍ معيّنة، والتي نأملُ هنا أنّها تعكس همومَ أهل الخليج الطّامحة إلى بناء مجتمع قوامه دولة الوحدة والدّيمقراطيّة والتّنمية.

وكما كان الحال في الإصدار الأول، فإن هذا العمل يرتكز في إعداده على مساهمات أكثر من عشرين باحثاً ومختصاً من دول الخليج، انطلاقاً من مبدأ أن «أهل مكّة أدرى بشعابها»، وأنّ أهل المنطقة هم المعنيّون ـ في نهاية المطاف ـ بتبعات ما يحصل لها، حيث تجمعهم وحدة الأرض والمصير. وواجب عليّ أن أشكر كلّ الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل، مقدّراً جهودهم ودورهم في استكمال أعمدته. وأتمنى أن يُحقّق الفائدة والمتعة لك، القارئ العزيز، كما كان لنا في إعداده.

عمر هشام الشهابي

المحرر والمنسق العام

٢ ــ الخلل السياسي

٢ ـ ١: مقدمة: الخلل السياسي في ظل الشقاق المجتمعي وتقنين المجتمع المدني

يتسم الخلل السياسي في دول مجلس التعاون بالعلاقة غير المتكافئة بين السلطة السياسية والمجتمع، حيث تنفرد العوائل الحاكمة بالتحكم في الموارد الطبيعية وصُنع القرار السياسي، ليغيب، على هذا الأساس، مبدأ المواطنة الكاملة القائمة على تساوي الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين. بل تُطالب السلطة السياسية بقبولٍ غير مشروط بهذا العقد الاجتماعي (أو ما يُسمّى بالولاء)، في مقابل الحصول على امتيازات حصرية للمواطن، أي حصة من ريع النفط[1].

يركّز قسم الخلل السياسي من هذا الإصدار على موضوع الشقاق المجتمعي، والذي نعرفه كالانقسامات الفئوية مثل الانتماءات المذهبية والمناطقية والإثنية وغيرها، باعتباره (أي الشقاق المجتمعي) إحدى العقبات التي قد تعرقل أي جهود ترمي إلى إصلاح الخلل السياسي في دول مجلس التعاون. أولاً، لقد قمنا بإعداد ملف معمّق يركز على تحليل هذا الموضوع. ثانياً، قمنا بالتطرق إلى التركيبة الاجتماعية ووصف وتحليل حالات الشقاق البارزة في أقسام المستجدّات السياسية في كل دولة، ذلك

---

(١) المصدر نفسه.

لإعطاء نبذة عن شكل التوترات الفئوية القائمة في دول المجلس، إن وجدت، مع مراعاة خصوصية كل حالة. ففي البحرين، على سبيل المثال، نجد أن حالة الشقاق المجتمعي تتمحور بشكل أساسي حول الانقسام المذهبي الذي أصبح سمة بارزة في الأزمة السياسية القائمة في البلاد. أما في الكويت، وعلى الرغم من وجود توترات طائفية، يبرز انقسام آخر مبني على «الحضر» في مقابل «البدو». وعلى هذا المنوال تختلف حالات الشقاق في حِدَّتها وطبيعتها من بلد إلى آخر، مع وجود سمات التشابه فيما بينها أيضاً.

وقد ركّزنا على الحالة الطائفية في الملف المعمق كأحد نماذج الشقاق المجتمعي، حيث تناولنا الجدلية القائمة بين التعصب الفئوي من جهة، ومبدأ المواطنة الكاملة من جهة أخرى، والذي يمثل الحجر الأساس لإصلاح الخلل السياسي. وقد اخترنا أن نركز جهودنا على التعرف على وجهة نظر مواطني دول المجلس حول الحالة الطائفية عن طريق استطلاع للرأي لعيّنة عشوائية (random sample) لمواطني السعودية والبحرين والكويت وعُمان. يهدف هذا الاستطلاع لرصد ردود المشاركين حول المسائل الإقليمية والمحلية البارزة في المنطقة، ومن ثم تحليل إجابات العيّنة مع الأخذ بعين الاعتبار الانتماءات السائدة، بما فيها الانتماء الوطني والمذهبي والسياسي. وتشير النتائج إلى أن هناك ترابطاً بين الهوية الطائفية والآراء السياسية، الأمر الذي يدعو إلى إعارة الانتباه لحالات الشقاق المجتمعي في دول المجلس وتداركها، في سبيل تكريس الهوية الوطنية بين المواطنين بناءً على المواطنة الكاملة للجميع.

أما بالنسبة إلى ملف المعمَّق الآخر في القسم السياسي، فيركز على تحليل المجتمع المدني والقوانين التي تؤطر طبيعته ونشاطاته في دول مجلس التعاون. لقد كثر الحديث مؤخراً عن المجتمع المدني كإحدى دعائم المجتمع الرئيسة التي قد تمثل مختلف الفئات في المجتمع وتساهم في مبدأ حل النزاعات سلمياً، والتعايش بين هذه الفئات، إضافة إلى تأديته

دور القوة المقابلة للدولة التسلطية. ولكن كل هذه الإمكانيات ترتكز على وجود مساحة كافية من الحرية والاستقلالية لمنظمات المجتمع المدني. لذا تناولنا الفضاء القانوني الذي تسبح فيه منظمات المجتمع المدني في كل من دول المجلس، ومساحة الحيِّز الذي يسمح بنشوء هذه المنظمات وقيامها بنشاطاتها في شكل مستقل عن السلطة السياسية.

٢ ـ ٢: حرية التجمع في الخليج: وفقاً لما ينظّمه القانون

يستعرض هذا القسم التشريعات المنظِّمة لحق تأسيس مؤسسات المجتمع المدني، كجمعيات النفع العام أو الجمعيات الأهلية، بحسب ما تتنوع التشريعات الخليجية في تسميتها، من دون التوسع في تناول حرية التجمع بالنسبة إلى التنظيمات السياسية أو النقابات، كونهما موضوعين سبق أن نوقشا في الإصدار السابق. وتأتي أهمية مناقشة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون من كونه ذلك الفضاء من المؤسسات غير الربحية، وغير الحكومية، والتطوعية الواقعة في وسط المجتمع، أي بين السلطة والشعب. يعتبر مجال المجتمع المدني واسع إلى درجة أنه يشمل مختلف القطاعات الحقوقية والمطلبية، بما فيها النقابات والجمعيات التعاونية والهيئات الخيرية والأندية الثقافية والرياضية.

ويرى الكثير من الباحثين[٢] في مجال علم الاجتماع أن طبيعة المجتمع المدني تستلزم إخراج التنظيمات السياسية من دائرته، كونها تسعى إلى الوصول إلى الحكم في ظل الأنظمة الديمقراطية القائمة على التداول السلمي للسلطة، وهي بذلك تحل محل الحزب القديم لتمارس دور الحزب الحاكم، وبالتالي تنتفي عنها صفة «المدنية». ويثير استثناء التجمعات السياسية من نطاق المجتمع المدني تساؤلات حول طبيعة

(٢) للمزيد أنظر: عدنان القرشي وآخرون، **المجتمع المدني في دول مجلس التعاون، مفاهيمه و مؤسساته و أدواره المنتظرة**، سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية رقم ٤٣، ٢٠٠٦.

التجمعات السياسية، إن وجدت، في الخليج العربي، حيث الأنظمة السياسية قائمة على الوراثة، ولا تعترف، في أغلبها، بالانتخابات الحرة والديمقراطية حتى على مستوى العمل البلدي(٣).

وتعود بدايات عمل المجتمع المدني في الخليج إلى العشرينيات من القرن الماضي. وقد كانت بدايات خجولة، ويغلب عليها الطابع الثقافي والخيري، مثل الجمعية الخيرية العربية التي تأسست في الكويت عام ١٩١٣، والنادي الأدبي الذي تأسس في البحرين عام ١٩١٩، وفي الكويت عام ١٩٢٢.

والبحث في المجتمع المدني في دول الخليج العربي، يُحتّم علينا الغوص في القوانين والتشريعات التي تُنظم عمله للوقوف على المساحة التي ينشط فيها، وذلك بالاحتكام إلى ما تنص عليه المعايير الدولية في هذا الإطار، وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في شطري المادة العشرين منه ينصّ على أنه «لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية»، و«لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما».

فيما تأتي نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية موضِّحة لما جاء في المادة الآنفة الذكر، حيث تنص المادة ٢١ منه على: «يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تُفرَض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم». وتضيف المادة ٢٢ أنه:

---

(٣) لن تتم مناقشة العمل السياسي والنقابي في هذا الإصدار، كونهما موضوعين سبق أن تمت مناقشتهما في الإصدار السابق.

١. لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين (...) والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

٢. لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.»

ومما هو جدير بالتنبيه إليه، قبل الشروع في النظر في وضعية القوانين المتعلقة بالمجتمع المدني في الخليج، هو أن التفاوت في الحجم «الكمّي» لكل دولة من دول المجلس في هذا القسم ليس نتاج قوة الحراك في تأسيس الجمعيات أو أفضلية المجتمع المدني في هذه الدولة عن تلك الدولة، بل يعود الأمر إلى وفرة المصادر وسهولة الوصول إليها. فعلى سبيل المثال، لا توجد التشريعات المنظِّمة لتأسيس الجمعيات حتى على مواقع الوزارات المعنية بالقانون.

الإمارات العربية المتحدة

يُقر الدستور الإماراتي في المادة ٣٣ منه بحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، إلا إنه يُحيل تنظيم هذا الحق إلى القانون. وبالنظر في القانون، يتضح أنه يتضمّن تقييداً لعمل الجمعيات، ومنح الجهات الإدارية سلطات واسعة يمكن معها إفراغ هذا الحق من محتواه، لا سيما في مجتمع صُنِّف في السنوات الـ ١٥ الماضية بأنه مجتمع غير حر من قبل بعض المؤسسات الدولية[٤].

---

(٤) *2014 Freedom in the World*, Freedom House <http://www. freedomhouse. org/report-types/freedom-world#.Uz8lOfl_vX6>.

وقد صدر في الإمارات قانونان لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني، الأول عام ١٩٧٤، والثاني عام ٢٠٠٨ لا يزال سارياً لغاية كتابة هذه السطور في منتصف ٢٠١٤. وبموجب هذا القانون[٥]، فإن عدد المؤسسين يجب ألا يقل عن عشرين شخصاً يحملون الجنسية الإماراتية، وممن بلغوا الثامنة عشرة. وقد أجاز القانون أن يقل عدد المؤسسين إلى خمسة أشخاص، شرط موافقة الوزير المختص. لكنه لم يبيّن المعايير التي يستند الوزير إليها للموافقة على تقليص العدد، الأمر الذي يمنحه سلطة مطلقة في التقدير.

وتُصدر الجهة الإدارية المختصة بتسجيل الجمعيات، خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، قراراً بالموافقة أو رفض إشهار الجمعية، أو بالطلب من المؤسسين إدخال «ما تراه مناسباً من التعديلات في النظام الأساسي للجمعية، أو بإحالة الطلب إلى جهات الاختصاص الأخرى»[٦]. ويبدو غريباً النص في القانون على إحالة طلب التأسيس إلى جهات أخرى من دون تسميتها، الأمر الذي يبخس المؤسسين حقهم في متابعة الجهة التي تتولى دراسة طلب التأسيس.

وينظّم القانون إجراءات التظلم من قرار رفض التسجيل على مرحلتين، الأولى بتظلم إداري خلال ١٨٠ يوماً من تسلم قرار الرفض صراحة أو ضمناً، والثانية بالطعن في القرار أمام القضاء. لكن القانون لم يحدّد المحكمة التي يلجأ إليها المؤسسون للطعن في القرار.

ويحظر القانون على الجمعيات الخروج عن الأغراض التي تأسست من أجلها وتم تحديدها في النظام الأساسي، كما يحظر عليها وعلى أعضائها التدخل في السياسة أو في الأمور التي تمسّ أمن الدولة ونظام

---

(٥) قانون اتحادي رقم ٢ في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام.
<http://www.elaws.gov.ae/ArLegislations.aspx>.

(٦) المادة ٧ من المصدر نفسه.

الحكم فيها أو إثارة المنازعات الطائفية أو العنصرية أو الدينية(٧).

ولا يسمح للجمعيات بالمشاركة في مؤتمرات خارجية أو الانضمام إلى منظمات أو اتحادات خارجية من دون موافقة الجهة الإدارية المختصة، كما ليس في استطاعتها دعوة شخصيات من خارج الإمارات للمشاركة في ندواتها إلا بعد أخذ الموافقة من الوزارة المشرفة على عمل الجمعيات. وتمارس الوزارة دور الرقابة على الجمعيات لجهة الأمور الإدارية والمالية، لا سيما إذا كانت الجمعية ملتزمة بنظامها الأساسي أم لا.

ولا يجوز للجمعيات جمع التبرعات إلا بترخيص مسبق من الوزارة، كما لا يجوز لها - من دون ترخيص ـ قبول هبات أو وصايا أو إعانات أو جمع تبرعات من أي شخص أو جهة من خارج الدولة. إلا أن القانون أعفى هذه المنظمات من أي رسوم أو ضرائب مقررة لصالح الدولة، بما فيها تكاليف الكهرباء والماء إذا كانت الحكومة هي المزوِّد بها.

ويجيز القانون للوزير المختص حل الجمعية إدارياً إذا ما خالفت بنود القانون، وذلك بعد تشكيل لجنة برئاسة وكيل الوزارة وعضوية أحد كبار موظفيها، وممثل عن وزارة العدل، وعضوين من أعضاء الجمعيات ذات النفع العام، من غير أعضاء الجمعية محل النظر، في حلها وتصفيتها، يختارهما الوزير. ويحق لخمسة من أعضاء الجمعية الطعن في قرار الحل أمام القضاء. وكانت السلطات الإماراتية قد حلت جمعيتين خلال عام ٢٠١١(٨)، هما جمعية المعلمين وجمعية الحقوقيين، وتم اعتقال عدد من الناشطين بتهم الانتماء إلى تنظيمات محظورة لها ارتباطات بالخارج.

إذاً، ليس بالأمر المستغرب أن المجتمع المدني في الإمارات مهمَّش ولا يعمل إلا في إطار توجهات السلطة، فضلاً عن تقييد الموافقة على تأسيس الجمعيات، الأمر الذي يشير إلى محدودية نشاط هذه المؤسسات.

---

(٧) المادة ١٦ من المصدر نفسه.

(٨) «الإمارات العربية المتحدة: حل مجلس المديرين المنتخب لجمعية المعلمين،» منظمة فرونت لاين، <http://www.frontlinedefenders.org/ar/node/15268>.

كما تكشف الإحصائيات الرسمية بأن أغلب الجمعيات تنشط في مجالات الثقافة والتراث والمسارح[٩]. ورغم ذلك، تؤكّد وزيرة الشؤون الاجتماعية بأن عدد الجمعيات الأهلية في تصاعد، إذ بلغ عددها ١٤٥ عام ٢٠١٣[١٠].

مملكة البحرين

صدر أول قانون لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٩ تحت مسمّى قانون الترخيص للجمعيات والنوادي في البحرين،[١١] متضمناً ١٥ مادة في جلّها أوامر ونواهٍ. ومُنحت الحكومة بموجب ذلك القانون سلطات واسعة في الموافقة على تأسيس الجمعيات والأندية وحلّها بموجب قرارات إدارية لا تخضع لرقابة القضاء.

وكان التصريح بإنشاء الجمعية، أو النادي، خاضعاً لسلطة مطلقة للجهات الإدارية، ولا مُعقّب على قرارات رفض إنشاء الجمعية أو النادي من قبل القضاء. ولا يتيح القانون أية إجراءات إدارية للتظلّم، كما جاءت صياغة مواده مطلقة من دون ضبط للمفاهيم. ومثال ذلك المادة ١١ التي نصت في فقرتيها (د، هـ) على جواز حل الجمعية إذا تم تسيير عملها «على غير نظام، أو بطريقة تتنافى والمصلحة العامة»، أو إدارة النادي «بنيّة غير حسنة، أو استعمالها عادة لغرض من الأغراض غير المشروعة».

ومعلوم أن هذا القانون جاء بعد سنوات قليلة من اعتقال قيادات هيئة

---

(٩) دليل الجمعيات ذات النفع العام. <http://www.msa.gov.ae/SiteCollection Documents/Org_Index.pdf>.

(١٠) "الشؤون": ارتفاع عدد الجمعيات ذات النفع العام إلى ١٤٥،» الإمارات اليوم، ٢ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2013-03-02-1.554036>.

(١١) قانون تعديل قانون ترخيص الجمعيات والنوادي في البحرين، الجريدة الرسمية رقم ٢٩٧، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٩ <http://www.legalaffairs.gov.bh/ LegislationSearchDetails. aspx?id=781#.Uzwl8fl_vX4>.

الاتحاد الوطني ونفيها[12]، الأمر الذي قد يفسر التشدد في إجراءات تأسيس الأندية والجمعيات وإطلاق يد السلطة الإدارية في مراقبة هذه المؤسسات.

والجدير بالذكر، في إطار هذا القانون، أنه استثنى من نطاق أحكامه الجمعيات والنوادي التي يكون ثلاثة أرباع أعضائها أو أكثر من الأشخاص غير الخاضعين لسلطة البحرين[13]، أي الأجانب، وهي مسألة غير مستغربة في ظل تحكم ما يسمى بالمستشار أو المقيم السياسي البريطاني بمفاصل البلاد آنذاك، الأمر الذي منح الأجانب حرية تشكيل مؤسساتهم وتنظيمها من دون أن يكونوا خاضعين للتشريعات الوطنية.

واستمر العمل بذلك القانون حتى عام ١٩٨٩، عندما تم إصدار المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ في شأن قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة،[14] والذي تُعد أحكامه نافذة لغاية منتصف عام ٢٠١٤ وقت كتابة هذه السطور[15].

وجاء إصدار القانون أعلاه بعد عقدين تقريباً من صدور أول دستور

---

(١٢) تعد هيئة الاتحاد الوطني قائدة إحدى أبرز الحركات المطلبية في تاريخ البحرين، واستطاعت أن توحد صفوف طائفتي السنة والشيعة في كيان واحد دعا إلى مشاركة حقيقية في إدارة البلاد. وأطلق عدداً من الإضرابات العامة التي شلت حركة البحرين آنذاك، وتشكلت الهيئة القيادية من شخصيات وطنية من كلتا الطائفتين، واستمرت من عام ١٩٥٤ ولغاية عام ١٩٥٦ حيث تم اعتقال قادة الحركة ونفي بعضهم إلى جزيرة سانت هيلانه، فيما قبع آخرون في معتقل جزيرة جِدَة الشهير في البحرين.

(١٣) المادة ٣ الفقرة ب من قانون الترخيص للجمعيات والنوادي في البحرين ١٩٥٩.

(١٤) مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة، الجريدة الرسمية رقم ١٨٨٢ <http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=4041>.

(١٥) أُدخل على هذا القانون ثلاثة تعديلات في الأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

لدولة البحرين آنذاك، والذي نص في مادته ٢٧ على «حرية تكوُّن الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة (...) ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها». وقد جاء دستور ٢٠٠٢ برقم المادة ذاته بنص أضاف شرطين هما «وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون، وبشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام»[١٦].

وينظم القانون الجديد عمل جميع ما يقع في الفضاء «الجمعوي»، كما يُطلق عليه في المغرب العربي، فأحكامه تنطبق على الجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية، الهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة، والمؤسسات الخاصة التي يعرّف المرسوم بقانون في مادته الثانية بأنها كل «مال مخصص لمدة غير معيّنة لعمل ذي صفة إنسانية أو خيرية أو علمية أو فنية أو لأي عمل آخر من أعمال البر والرعاية الاجتماعية أو النفع العام، دون قصد إلى ربح مادي سواء كان العمل في داخل البحرين أو خارجها»[١٧]. وتثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية من تاريخ نشر تسجيلها في الجريدة الرسمية، إلا أن هذا النشر لا يتم إلا بعد تنفيذ خطوات طويلة نسبياً.

فمن حيث المبدأ تمنع المادة الثالثة من القانون تأسيس أي جمعية مخالفة للنظام العام أو للآداب، أو لسبب أو غرض غير مشروع، أو أن يكون الغرض منها المساس بسلامة الدولة أو بشكل الحكومة أو نظامها الاجتماعي. ويحظر أن تتضمن برامج الجمعيات ما يمس أسس العقيدة الإسلامية أو وحدة الشعب أو ما يثير الفرقة أو الطائفية.

---

(١٦) دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢ <http://www.ppb.gov.bh/assets/BhcConstitution2002.pdf>.

(١٧) سيتم التركيز في هذا القسم على الجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية، وبالتالي لن يتم التطرق إلى الهيئات العاملة في مجال الشباب والرياضة إلا بالقدر الذي لا يُخِلّ ببنية الدراسة.

ومن الملاحظ في صياغة هذه المادة بأنها جاءت واسعة إلى درجة غياب أي ضابط، مما جعل تفسير المخالفات للنظام العام والآداب أو الأسباب غير المشروعة أو المساس بالنظام الاجتماعي، حكراً على تقدير السلطة الإدارية، ومن خلفها القضاء، وهو أمر يُمكّن السلطات الإدارية من التعسف بتفسير النص، لا سيما في مجتمع تصنفه الكثير من المؤسسات على مدى السنوات الخمس الماضية على أنه غير حر(١٨).

وتحظر المادة ١٨ من القانون على الجمعيات الاشتغال بالسياسة. إلا أنه تمّ التغاضي عن هذا الشرط حينما سمحت الحكومة عام ٢٠٠٣ بتأسيس جمعيات سياسية بموجب هذا القانون، وقبل صدور قانون الجمعيات السياسية.

ويوجب القانون، لتأسيس الجمعية، ألا يقلّ عدد المؤسسين عن عشرة أشخاص، شريطة ألا يكون من بينهم من حكم عليه في «جريمة مخلّة بالشرف أو الأمانة إلا إذا رُدّ إليه اعتباره»(١٩)، وهذا الحكم ينسحب أيضاً على من ينتمي إلى عضوية الجمعية لاحقاً، كما لا يمنع القانون غير البحرينيين من تأسيس الجمعيات أو الانضمام لها، فيما لم يحدد سناً معينة للمؤسسين، إلا أنه يُفترض أن يكون قد بلغ المؤسسون سن ١٨ عاماً وهو سن بلوغ الأهلية الكاملة.

وبموجب التعديل الذي أُدخل على القانون عام ٢٠١٠، من خلال مرسوم بقانون، يحظر القانون الجمع بين عضوية أكثر من جمعية، حتى وإن اختلفت في نشاطها، إلا بموافقة الوزير المختص(٢٠) وقد لاقى هذا

---

(١٨) أنظر كمثال: ٢٠١٤ Freedom in the World, Freedom House
<http://www.freedomhouse.org/report-types/freedom-world#.Uz8lOfl_vX6>.

(١٩) المادة ٤ من قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٨٩.

(٢٠) مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الإجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩. <http://tinyurl.com/pe5scjr>.

التعديل معارضة شديدة من قبل مجلس الشورى، حيث اعتبر الموافقة عليه «وصمة عار»[٢١]، فيما وافق عليه مجلس النواب[٢٢].

وللسلطة الإدارية حق رفض تسجيل الجمعية إذا كان «المجتمع في غير حاجة لخدماتها أو لوجود جمعية أو جمعيات أخرى تسدّ حاجة المجتمع في ميدان النشاط المطلوب، أو إذا كان إنشاؤها لا يتفق مع أمن الدولة أو مصلحتها، أو لعدم صلاحية مقر الجمعية أو مكان ممارسة نشاطها من الناحية الصحية أو الاجتماعية، أو تكون الجمعية قد أنشئت بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها»[٢٣].

وقد كفل القانون حق المؤسسين في اعتراضهم على قرار رفض التسجيل من ناحيتين، الأولى عبر تظلّم إداري يرفع إلى الجهة التي رفضت التسجيل رفضاً صريحاً بالرد كتابياً على المؤسسين خلال ستين يوماً، أو رفض التسجيل ضمنياً، أي امتناع الجهة المختصة عن الرد في المدة الآنفة الذكر.

وفي حال أصرت الجهة الإدارية على موقفها، جاز للمؤسسين الطعن في القرار أمام المحكمة المدنية الكبرى خلال ستين يوماً. وتُطبَّق الأحكام نفسها على أي تعديل في نظام الجمعية. ويحق للجهة الإدارية الاطلاع على محاضر ومكاتبات الجمعية وميزانياتها وحساباتها البنكية عن طريق موظفين تنتدبهم لهذا الشأن، إضافة إلى ولاية ديوان الرقابة المالية في

---

(٢١) «شوريون يشنون هجوماً على «مرسوم» منع الجمع بين عضوية أكثر من جمعية،» صحيفة الوسط، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://www.alwasatnews.com/4098/news/read/832011/1.html>.

(٢٢) «الشورى مخالفاً النواب: رفض «منع ازدواجية عضوية الجمعيات الأهلية مع الأندية»،» صحيفة الأيام، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://www.alayam.com/News/alayam/Parliament/199168>.

(٢٣) المادة ١١ من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة ٢١/ ١٩٨٩. <http://tinyurl.com/k6unxsn>.

التدقيق على حسابات الجمعيات. وسعياً إلى المزيد من إحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني، لا يحق للجمعيات الانتساب أو الانضمام إلى أي منظمة أو اتحاد مقره خارج البحرين إلا بإذن مسبق من الجهة الإدارية.

ويمنع القانون على الجمعيات قبول أي أموال من شخص أجنبي أو جهة أجنبية، أو إرسال أموال إلى أشخاص أو منظمات في الخارج، أو جمع تبرعات في دور العبادة أو الأماكن العامة إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة. وإشترطت وزارة التنمية الاجتماعية لعملية جمع التبرعات قراراً وزارياً،[٢٤] تضمّن العديد من المواد التي تُقيّد حصول مؤسسات المجتمع المدني على التبرعات والهبات.

وجدير بالذكر أن وزارة التنمية، رغم التضييق على موضوع جمع التبرعات والهبات، أطلقت عام ٢٠٠٥ صندوقاً هو الأول من نوعه في دول مجلس التعاون، تحت عنوان صندوق العمل الاجتماعي الأهلي، يقوم على تقديم منح مالية لمؤسسات المجتمع المدني بناءً على المشاريع التي تتقدم بها[٢٥]. ولا يزال هذا البرنامج قائماً.

ومن جملة المواد الفضفاضة في مدلولاتها، تلك التي منحت الوزير المختص صلاحية تعيين مجلس إدارة مؤقت للجمعية في حال ارتكابها «من المخالفات ما يستوجب هذا الإجراء ولم ير الوزير حلها»[٢٦]، إضافة إلى «حرمان من تثبت مسؤوليتهم من أعضاء مجلس الإدارة القديم عن

---

(٢٤) قرار رقم ٦٥ لسنة ٢٠١٢ بشأن نظام الترخيص بجمع المال للجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية الخاضعة لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية <http:// www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=8290#.Uz7B4qiSyhE>.

(٢٥) برنامج المنح المالية للمنظمات الأهلية بمملكة البحرين ٢٠١٠ - ٢٠٠٦ خمس سنوات مضيئة، وزارة التنمية الإجتماعية. <http://www.social.gov.bh/sites/default/files/ img/files/NGO-financial-support.pdf>.

(٢٦) المادة ٥٠ من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة ٢١ / ١٩٨٩ <http://tinyurl.com/ k6unxsn>.

وقوع المخالفات التي دعت إلى تعيين مدير أو مجلس إدارة مؤقت من ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة الجديد لمدة أقصاها ثلاث سنوات». وقد استخدمت وزارة التنمية سلطتها في تعيين مجالس إدارة مؤقتة تجاه العديد من الجمعيات[٢٧]، كجمعية الأطباء البحرينية، وجمعية المحامين وغيرهما[٢٨].

علاوة على ذلك، يُجيز القانون للجهة الإدارية حل الجمعية إجبارياً أو إغلاقها لمدة لا تزيد على ٤٥ يوماً إذا ما خالفت جملة من الشروط التي أوردتها، وأكثرها عمومية «إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الآداب».

يتنوع المجتمع المدني في البحرين من حيث نشاطه، لا سيما بعد عام ٢٠٠٢ وبدء حالة من الانفراج الأمني والسياسي في البلاد، حيث تشكلت العديد من الجمعيات العاملة في المجال الحقوقي والشبابي والسياسي أو في ما يتعلق بالمرأة، الأمر الذي انعكس على زيادة أعداد الجمعيات[٢٩]، منها ما كان فاعلاً حقيقياً في المجتمع، ومنها من كان واجهةً للقوى السياسية التي بدأت في تنظيم نفسها. ومارست الدولة النهج ذاته بدعم تأسيس بعض مؤسسات المجتمع المدني أو ما يُطلق عليه (GONGO)[٣٠].

---

(٢٧) «'التنمية' حلّت جمعيتين ونادياً و٨ مجالس إدارات جمعيات خلال شهرين،» **صحيفة الوسط**، ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٣. /http://www.alwasatnews.com/3844/news/read> 752912/1.html<.

(٢٨) «٤ جمعيات مهنية يتقاذفها المصير المجهول والانقسامات الطائفية والقضاء،» **صحيفة الوسط**، ٨ يوليو ٢٠١٢. /http://www.alwasatnews.com/3592/news/read/686371> 1.html<.

(٢٩) يفوق عدد الجمعيات المؤسسة في إطار القانون ٣٠٠ جمعية أغلبها تأسس بعد عام ٢٠٠٥. انظر دليل الجمعيات على موقع وزارة التنمية الإجتماعية: //:http> www.social.gov.bh/ngos/ngos_directory<.

(٣٠) يشير مصطلح GONGO إلى "Government Organized Non-Governmental Organization"، أي المنظمات غير الحكومية المنظَّمة حكومياً. انظر: عادل مرزوق، «قانونا 'المزاحمة' و'الاختباء' في جمعيات الغونغو البحرينية،» **صحيفة الوسط**، ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦. <http://www.alwasatnews.com/1460/news/read/648990/1.html>.

وقد بدا هذا النهج أكثر انكشافاً بصدور تقرير المستشار لدى الحكومة صلاح البندر، حيث أوضح في تقريره شبكة الدعم التي تقدمها أطراف في الحكم لمؤسسات شُكلت بهدف منافسة الجمعيات التي كانت، ولا تزال، تعمل على الأرض بشكل أقرب إلى المهنية من غيرها(٣١).

وقد سعت الحكومة في منتصف عام ٢٠١٣ إلى إصدار قانون جديد للجمعيات الأهلية، وصفته وزيرة التنمية الاجتماعية بالمتطور، إلا أنه قوبل بالرفض من قبل العديد من مؤسسات المجتمع المدني، ودفع بعضها إلى تأسيس تكتل باسم «المجموعة البيضاء» للمطالبة بقانون عصري ومتقدم للجمعيات(٣٢).

وقد اعتبرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن مسودة القانون تعرّض حرية تكوين الجمعيات إلى تهديد أكبر يرجع جزئياً إلى مشروع قانون أشد تقييداً حتى من قانون الجمعيات الحالي (رقم ٢١/ ١٩٨٩)، الذي تستغله السلطات في التدخل والتقييد ومحاولة الهيمنة على أنشطة المنظمات المدنية(٣٣).

المملكة العربية السعودية

يخلو النظام الأساسي في السعودية من أي إشارة إلى حق تأسيس الجمعيات والنقابات. ورغم ذلك، أصدر مجلس الوزراء عام ١٩٩٠ قراراً ينظم عمل «الجمعيات والمؤسسات الخيرية». ومن خلال التسمية التي أطلقت على اللائحة التي تنظِّم عمل مؤسسات المجتمع المدني، قد يتبادر

---

(٣١) انظر: تقرير البندر: خطط التغيير الديموغرافي وآليات الإقصاء.

(٣٢) «مجموعة من الجمعيات تطالب بتعديل القانون الجديد للجمعيات الأهلية،» صحيفة أخبار الخليج، ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12734/article/5682.html>.

(٣٣) «قانون الجمعيات الجديد يقنن القمع،» منظمة هيومن رايتس ووتش. <http://www.hrw.org/ar/news/2013/06/20>.

إلى الذهن بأن تأسيس الجمعيات محصور في الإطار الخيري، إلا أنه من خلال الأهداف التي جاءت بها اللائحة للجمعيات الخيرية، نرى بأن نشاطها يمتد إلى أبعد من ذلك، حيث تعدد المادة ٢ من اللائحة أهداف ونشاط الجمعية الخيرية بأنها «تقديم الخدمات الاجتماعية ـ نقداً أو عيناً ـ والخدمات التعليمية أو الثقافية أو الصحية، مما له علاقة بالخدمات الإنسانية». ورغم ذلك، يُعَدّ حصر النشاطات التي تقوم بها الجمعيات بموجب القانون تقييداً لحرية المؤسسين في تحديد نشاط الجمعية. وتُحدد اللائحة حداً أدنى من المؤسسين للجمعية بواقع عشرين سعودياً، ممن بلغوا سن الثامنة عشرة، ما يعني عدم جواز أن يكون من بين المؤسسين من لا ينتمي إلى الجنسية السعودية.

إلا أن ما قد يُعَدّ غريباً في اللائحة هو اشتراط تقديم طلب التأسيس بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية على إنشائها، وهذا ما تذهب إليه المادة بقولها «تُنشأ الجمعية الخيرية إذا تقدم بطلب تأسيسِها عشرون شخصاً (...) وذلك بعد موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على إنشائها». فمن المعروف أن طلب التأسيس يُقدّم ثم يُعرض على الجهة المختصة بإصدار التراخيص أو الموافقات. وفي الحالة السعودية، يعني ذلك وجود إجراءات تسبق تقديم الطلب الرسمي، لكن اللائحة لم تحددها ولم تحدد إجراءات التظلم الإداري والقضائي في حال رفض تلك الجهة تأسيس الجمعية قبل التقدم بالطلب الرسمي.

وما يؤكد هذا الإستغراب خلوّ اللائحة من أية إجراءات لسير طلب التأسيس، ولا لآلية التظلم في حال رفض الجهة المختصة الطلب، ما يمنح السلطات الإدارية سلطة مُطلقة في الموافقة أو رفض تأسيس جمعية ما.

وكحال باقي القوانين في المنطقة، تورد اللائحة حكماً عاماً واسعاً وغير محدد النطاق، لا يمكن بموجبه تأسيس الجمعية في حال «تضمن النِظام الأساسي للجمعية أحكاماً تتعارض مع هذه اللائحة أو الأنظِمة

الأُخرى، أو تُخالِف النِظام العام أو تتنافى مع الآداب العامة للمُجتمع»[٣٤]، كما تضيف حكماً تقييدياً إضافياً في ما يتعلق بحرية الجمعية في تأسيس فروع لها في باقي مناطق المملكة، إذ تشترط موافقة الوزارة مسبقاً.

وتتدخل السلطات الإدارية حتى في المرشحين لعضوية مجلس إدارة الجمعية. إذ توجب اللائحة أن تُسلَّم أسماء المرشحين للوزارة المختصة قبل تسعين يوماً من تاريخ الانتخاب، ولها أن تتحفظ على أي منهم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسليم الأسماء إلى ما قبل ثلاثين يوماً من موعد الانتخاب[٣٥]، كما أن الجمعية ملزمة بضرورة إبلاغ الوزارة بصورة من محضر اجتِماع كُل جلسة مِن جلسات مجلِس الإدارة، وما اتُّخِذ فيه من قرارات خِلال عشرة أيام من تاريخ صدوره. وللوزارة حق الإعتِراض على تلك القرارات خِلال عشرين يوماً من تاريخ إبلاغِها[٣٦]. وللجهة الإدارية المعنية انتداب من تراه من موظفيها لحضور أعمال الجمعية العمومية، على أن يسبق ذلك تسليمها جميع الوثائق التي ستعرض على أعمال الجمعية العمومية[٣٧]. ويجوز للوزير، بموجب المادة التاسعة من اللائحة، أنَّ يُعيِّن مجلِس إدارة مؤقتاً للجمعية في الحالات التي تقتضيها مصلحة الجمعية وأهدافها، من دون أن تحدد ماهية المصلحة تلك.

وفي ما يتعلق بحل الجمعية، فرغم تنظيم اللائحة إجراءات حلّها بموجب قرار من الجمعية العمومية للجمعية، إلا أنه يجوز للوزير المختص حل الجمعية بقرار منه، إذا قل عدَّد أعضائها عن عشرين شخصاً، أو إذا خرجت عن أهدافِها، أو ارتكبت مُخالفة جسيمة لنِظامِها الأساسي، أو إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتِها المالية، أو إذا تصرفت في أموالِها في

---

(٣٤) المادة ١ من لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية.
<http://www.boe.gov.sa/printsystem.aspx?lang=ar&systemid=180&versionid=195>.
(٣٥) المادة ٨ الفقرة ٣ من المصدر السابق.
(٣٦) المادة ٨ الفقرة ٤ من المصدر السابق.
(٣٧) المادة ٧ الفقرة ٣ من المصدر السابق.

غير الأوجه المُحدَّدة لها، أو إذا خالفت النِظام العام، أو الآداب العامة، أو التقاليد المرعية في المملكة، أو إذا أخلّت بالأحكام المُبيَّنة في هذه اللائحة(٣٨).

وتختتم اللائحة بجملة من الأحكام التقييدية في المادة ١٧، إذ تنص على أحقية الجهة الإدارية في الاطلاع ومراقبة جميع أنشطة الجمعية الإدارية والمالية، وحق الوزير المختص في وقف أي قرار تصدره الهيئات القائمة على شؤون الجمعية، إذا اعتبره مخالفاً للائحة أو للنظام الأساسي. وتمنح الحكومة «معونة» للجمعيات المؤسسة وفقاً لأحكام هذه اللائحة، إلا أن قيوداً أخرى على عملية جمع التبرعات والتصرف في الأموال تفرضها اللائحة نفسها. ويغلب على نشاط ٥٩١ جمعية في السعودية الجانب الرعوي والخيري، عدا نزر يسير من الجمعيات المُصنفة في إطار الجمعيات المهنية(٣٩).

وفي عام ٢٠٠٨، أقر مجلس الشورى السعودي مشروع نظام جديد للجمعيات تحت اسم «نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية،» لا يزال في أروقة مجلس الوزراء ولم يتمّ إصداره. ورغم أن هذا المشروع متطور قليلاً عن سابقه، إلا أن أصواتاً سعودية طالبت بعدم إقراره بالصورة التي هو عليها الآن، داعية إلى سد الثغرات التي تمنح «الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية»، التي ستشرف على عمل الجمعيات بعد إقرار النظام، صلاحياتٍ واسعة(٤٠).

---

(٣٨) المادة ١٥ من المصدر السابق.

(٣٩) انظر: باب الجمعيات الخيرية في موقع وزارة الشؤون الاجتماعية. <http:// mosa.gov.sa/portal/modules/smartsection/item. php?itemid = 6M>.

(٤٠) انظر الدكتور متروك الفالح، «لا مجتمع مدني (أهلي) فاعل مستقل بدون حقوق وحريات وضمانات دستورية.. قراءة نقدية في مشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في السعودية». <http://abujoori.files.wordpress.com/2008/01/dr-faleh-on-civil-society.doc>.

نظمت المادة ٣٣ من النظام الأساسي لسلطنة عمان حق تأسيس الجمعيات، إلا أنها اشترطت أن يكون تأسيسها على «أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف النظام الأساسي»، ووفقاً للإجراءات التي يبيّنها القانون[٤١].

ويحظر النظام الأساسي إنشاء جمعيات يكون نشاطها «معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري»، وهي فقرة تميز بها الدستور العُماني عن باقي التشريعات في دول الخليج. والجدير بالملاحظة أن عمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي نصت في الدستور على عدم جواز تشكيل جمعيات «ذات طابع عسكري»، وقد يكون مردّ ذلك النزاع المسلح الذي دار بين الحكومة وبين قوى سياسية في مطلع السبعينيات.

وفي تاريخ السلطنة، صدر قانونان لتنظيم عمل المجتمع المدني، الأول عام ١٩٧٢، والثاني، وهو الساري المفعول حالياً، عام ٢٠٠٠[٤٢]. وينطلق القانون في المادة الرابعة بتحديد مجالات عمل الجمعيات في خمسة مجالات هي: رعاية الأيتام، رعاية الطفولة والأمومة، الخدمات النسائية، رعاية المسنين، ورعاية «المعوقين» والفئات الخاصة. ومنح القانون الوزير المختص صلاحية إضافة مجالات أخرى شريطة موافقة مجلس الوزراء. ويمنع القانون الجمعية من أن تنشط في أكثر من مجال.

وبذلك يكون القانون قد قيّد حق تأسيس الجمعيات وفقاً لما تراه السلطة الإدارية من نشاطات يجب أن تعمل فيها تلك المؤسسات، وهو حق مطلق كما ورد في نص القانون. كما يحظر على الجمعيات «الاشتغال بالسياسة أو تكوين الأحزاب أو التدخل في الأمور الدينية، وعليها أن تنأى عن التكتلات القبلية والفئوية».

---

(٤١) مرسوم سلطاني رقم ٩٦/١٠١ بإصدار النظام الأساسي للدولة <http://www.mola.gov.om/basicstatute.aspx>.

(٤٢) قانون الجمعيات الأهلية: <http://www.fiu.gov.om/files/Arabic/qm/qm.pdf>.

وتتسع قائمة المحظورات، كما توردها المادة الخامسة، لتشمل عدم ممارسة أي نشاط غير تلك الواردة في النظام الأساسي للجمعية، وعدم الانتساب أو الاشتراك في هيئة خارج السلطة، أو إيفاد أو استقبال وفود من الخارج إلا بموافقة الوزير، كما لا يجوز لها إقامة الحفلات العامة أو المهرجانات أو المحاضرات إلا بعد الحصول على ترخيص. وبطبيعة الحال، لا يجوز لها تحويل أموال إلا عن طريق هيئة رسمية هي الهيئة العمانية للأعمال الخيرية.

وقد أجاز القانون، بموجب تعديل عام ٢٠٠١، لمجلس الوزراء، بعد عرض الوزير المختص، الموافقة على تأسيس جمعية من دون أن تنطبق عليها الشروط المذكورة. والقانون العماني لا يميز بين المواطن والمقيم، إذ يُجيز لكليهما تأسيس الجمعيات، شرط بلوغ سن الثامنة عشرة، من خلال طلب تأسيس يقدّمه أربعون شخصاً، مرفقاً بالعديد من المتطلبات، لعل أهمها شهادة من «الجهات المختصة» بعدم الاعتراض على أي من المؤسسين. وكلمة «الجهات المختصة» في عمومها غير واضحة المعالم ولا تحدد ماهية الجهة التي تُطلب منها الشهادة، علماً بأن القانون القديم قد نص بشكل واضح على أن تلك الشهادة تصدر من قبل وزارة الداخلية.

ويعتبر هذا الشرط، إضافة إلى المتطلبات الأخرى، عائقاً إضافياً على تأسيس الجمعيات، كما يُترك للجهة الإدارية المسؤولة عن إصدار شهادة عدم الممانعة على المؤسسين، ولنفترض أنها وزارة الداخلية في هذه الحالة، حرية التقرير بمدى صلاحية أو عدم صلاحية هذا المؤسس أو ذاك، من دون أن يحدد القانون آلية واضحة للتظلم من هذا الرفض في حال حصوله.

وتضيف المادة ١١ من القانون على صلاحية السلطة الإدارية في تقييد حق التأسيس، حينما منحتها حق رفض تأسيس الجمعية في حال «عدم حاجة المجتمع لخدماتها، أو لوجود جمعية أخرى تسد حاجة المجتمع، أو لتعارض تأسيسها مع أمن الدولة أو مصلحتها»، ولم تكتف

بذلك، بل أضافت «أو لأية أسباب أخرى تقدرها الوزارة».

وهذه المادة تنسف القانون من أساساته. فإطلاق يد الجهة الإدارية بهذه الصورة يُعتبر إلغاءً لحق المؤسسين في تأسيس الجمعيات التي تلبي احتياجاتهم. فمؤسسات المجتمع المدني تنشأ لتعبر عن احتياجات المؤسسين التي يقدّرونها هم لا الجهة الإدارية، خصوصاً أن التظلم من قرارات الرفض لا يُنظر من جهة مستقلة، كالقضاء على سبيل المثال، بل من قبل الوزير نفسه الذي أصدر قرار رفض التأسيس، ولا مُعقب على رأيه، إذ يُعد قراره في الردّ على التظلم نهائياً.

وبهدف «ضبط» عمل الجمعيات، تنتدب الوزارة المعنية موظفين لهم صفة الضبط القضائي في مراقبة أعمال الجمعية والإطلاع على دفاترها وحساباتها ومحاضرها بهدف «التحقق من الالتزام بالنظام الأساسي والقوانين».

وحتى الحقوق التي منحها القانون للجمعية العمومية بحل الجمعية أو دمجها، فإنها لا تكون سارية المفعول إلا بقرار من الوزير المختص. كما تُلزم الجمعية بإرسال نسخة من محاضر الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة إلى الوزارة، وللأخيرة أن تنتدب من تراه لحضور اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة موضوع ترى الوزارة «مصلحة» في مناقشته مع مجلس الإدارة.

ويجوز للوزير أن يعيّن مجلس إدارة مؤقتاً للجمعية لمدة لا تزيد على سنتين إذا قام المجلس بمخالفات من دون أن يعدّلها بعد توجيه إنذار إليه، أو إذا لم ينعقد لمدة عامين من دون سبب توافق عليه الوزارة، أو إذا أصبح عدد أعضائه غير كاف لانعقاده. كما يحق له دمج جمعية أو أكثر إذا ما رأى بأن الدمج «كفيل بتحقيق الجمعيات الأغراضَ التي أُنشئت من أجلها»، من دون أن يوفر ضمانات لأعضاء الجمعيات تمكّنهم من الطعن في القرار.

وكحال بقية القوانين في دول المجلس، يحق للوزير أن يحل الجمعية إذا رأى أنها «ارتكبت مخالفات جسيمة للقانون أو خالفت النظام العام والآداب». ويحظر القانون على من تثبت مسؤوليتهم من أعضاء مجلس إدارة الجمعية عن المخالفات التي أدت إلى صدور قرار إداري بحلها، من الترشح لعضوية أي جمعية أخرى لمدة ٥ سنوات.

قطر

تُقرّ المادة ٤٥ من الدستور الدائم لدولة قطر بـ «حرية تكوين الجمعيات»، إلا أنها اشترطت ممارسة هذا الحق وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. وقد صدر أول قانون لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني في قطر عام ١٩٧٤، وتلاه قانون عام ٢٠٠٤،[٤٣] وكلاهما فرّغ حق تأسيس الجمعيات الوارد في الدستور من محتواه، ووضع قيوداً لا تقلّ عن تلك الموجودة في قوانين بقية دول الخليج العربي.

فمن حيث المبدأ، يشترط القانون لتأسيس الجمعية أن يتقدم ما لا يقلّ عن عشرين قطرياً بطلب التأسيس إلى السلطة الإدارية، شريطة أن يكونوا قد بلغوا سن الثامنة عشرة، مع رسم يقدَّر بألف ريال قطري للجمعية الخيرية، وخمسين ألفاً لتأسيس الجمعية المهنية، مع عشرة آلاف ريال سنوياً لتجديد الترخيص. ويجوز استثناء شرط جنسية المؤسسين وعددهم بقرار من مجلس الوزراء «عند الضرورة، وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة، وبناءً على اقتراح الوزير». ومن شروط تأسيس الجمعيات أن يقدم المؤسسون ما يثبت بأن لديهم عقداً لمقر للجمعية أو إقراراً بأنهم سيوفرون مقراً لها في حال تأسيسها.

ويعتبر عدم رد الوزارة على طلب التأسيس خلال ثلاثين يوماً بمثابة

(٤٣) قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، والقوانين المعدلة له. <http://www.molsa.gov.qa/Arabic/Department/EnterpriseDept/Pages/g.aspx>.

رفض ضمني للطلب، كما يحق للوزارة أن تطلب إدخال «ما تراه» من تعديلات على النظام الأساسي. ولا ينظم القانون إجراءات التظلم في وجه رفض الوزارة إلا بالتظلم الإداري، أي لدى الجهة المُصدرة لقرار الرفض، وهي الوزارة. ويرفع الوزير التظلم إلى مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً، ويكون قرار مجلس الوزراء نهائياً، ولا يجوز الطعن فيه أمام القضاء. ويجوز للجهة الإدارية تعطيل اجتماع الجمعية العمومية إذا ما رأت ذلك، من دون أن يوضح القانون الأسباب الواضحة لطلب التأجيل.

ويحق للجمعية، من أجل تنمية مواردها، استثمار الفوائض المالية لديها، كما يجوز لها جمع التبرعات بعد موافقة الجهة الإدارية. كذلك يحق لمجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزير، منح الجمعية إعانة مالية، أو قرضاً، وإعفاؤها من أي ضرائب أو رسوم لمعاونتها على تحقيق أغراضها. ولم ينظم القانون إجراءات وشروط صرف الإعانة والقروض. وهو يمنع الجمعيات من الانضمام إلى أي جهة خارجية أو المشاركة معها من دون موافقة الوزير المختص. وينطبق الحكم ذاته على إرسال الأموال خارج قطر.

وللوزير حق حل الجمعية إدارياً، من دون حق اللجوء إلى القضاء للتظلم من القرار، إذا ما قلّ عدد أعضائها عن عشرين عضواً، أو إذا خالفت أحكام القانون أو نظامها الأساسي، أو اشتغلت بالأمور السياسية، كما يجوز له، بدلاً من حلّ الجمعية، وقف مجلس إدارتها عن العمل وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة لا تتجاوز سنة.

ويغلب النشاط الخيري والدَّعوي الديني على الجمعيات الأهلية في قطر، إضافة إلى عدد من الجمعيات المهنية التي لا يتجاوز عددها الخَمس[٤٤]. وتشير دراسة مسحيّة أعدها معهد البحوث الاجتماعية

(٤٤) الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهرة حسب نوع النشاط والأهداف. <http:// www.molsa.gov.qa/Arabic/Department/EnterpriseDept/Pages/PrivateAssInst.aspx>.

والاقتصادية المسحيّة في جامعة قطر، إلى أن نسبة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني تصنف نفسها على أنها جمعيات خدمية(٤٥)، وبالتالي فهي بعيدة عن الجانب التنموي والحقوقي وباقي الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع المدني.

الكويت

أكد دستور دولة الكويت في المادة ٤٣ منه على حق تكوين الجمعيات، واشترط في تأسيسها أن تكون على «أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون»(٤٦). ومن اللافت، في التجربة الكويتية، أن قانون تنظيم المجتمع المدني صدر قبل صدور الدستور بثلاثة شهور، ونوقش من قبل المجلس التأسيسي، كما تُشير إلى ذلك ديباجته(٤٧).

وصدور القانون لا يعني عدم وجود جمعيات قائمة قبل ذلك، بل على العكس تماماً. فالقانون، في مواده الأخيرة، طالب الجمعيات القائمة بتعديل أوضاعها وفقاً لمواده، وإلا اعتبرت مُنحلّة. ويبدأ القانون بتحديد نشاطات الجمعيات الأهلية أو جمعيات النفع العام، كما يسميها، وحصرها في تلك التي تهدف إلى نشاط اجتماعي أو ثقافي أو ديني أو رياضي.

ولكل عشرة كويتيين، ممن بلغوا سن الحادية والعشرين، تقديم طلب بتأسيس جمعية. ويُفهم من ذلك منع الأجانب من تأسيس الجمعيات إذ حصرها المشرّع في المواطنين فقط، ولكن يمكنهم الانضمام كأعضاء

---

(٤٥) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مسح منظمات المجتمع المدني في دولة قطر ٢٠١٣.
<http://www.nhrc-qa.org/wp-content/uploads/2013/12/Civil-Society-Report.pdf>.

(٤٦) دستور دولة الكويت لسنة ١٩٦٢. <http://kna.kw/clt/run.asp?id=6#sthash.D1RosQzV.dpbs>.

(٤٧) صدر دستور الكويت في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، بينما صدر قانون الأندية وجمعيات النفع العام في ٦ آب/ أغسطس ١٩٦٢م.

منتسبين من دون أن يكون لهم حق المناقشة في الجمعية العمومية أو الترشح لمجلس الإدارة. كما يلاحظ أن تحديد سن المؤسسين بـ ٢١ عاماً قد يمثّل عقبة أمام المؤسسين، لا سيما في ظل اتسام المجتمع الكويتي بالفتوة، أي غلبة الشباب على مكوّناته، وبالتالي إعاقة طاقات شبابية عن الانخراط في العمل الاجتماعي حتى سن متأخرة نسبياً.

ويوجب القانون استيفاء بعض الإجراءات الشكلية في تأسيس الجمعيات كضرورة وجود النظام الأساسي الذي يتضمّن أهداف الجمعية وكيفية إدارتها وأجهزتها، وتقديم الطلب إلى الوزارة المعنية، مصحوبة بشهادة من وزارة الداخلية تبيّن فيها عدم اعتراضها على أي من المؤسسين.

ويمنع القانون الجمعيات من السعي إلى تحقيق أي غرض غير مشروع، أو مناف للآداب، أو لا يدخل في الأغراض المنصوص عليها في النظام الأساسي لكل منها. كما يحظر عليها التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية، أو إثارة العصبيات والطائفية والعنصرية.

ويمنح القانون الجهة الإدارية وقتاً طويلاً يصل إلى ٩٠ يوماً للنظر في طلب تأسيس الجمعية. ويعتبر فوات هذا الموعد رفضاً ضمنياً لتأسيسها. ويجوز للمؤسسين الطعن في القرار الوزاري أمام مجلس الوزراء الذي يعد قراره نهائياً وباتاً لا يجوز الطعن فيه أمام القضاء.

وفي ما يتعلق بجمع التبرعات، أجاز القانون للجمعية جمعها بعد تصريح من الوزارة المختصة، على ألا يتجاوز ذلك تصريحاً واحداً في كل عام. إلا أن القانون ينصّ أيضاً على ضرورة تخصيص إعانة للجمعيات من ميزانية الوزارة المختصة، وفق شروط أوضحتها المادة ٢٥ من القانون[٤٨].

---

(٤٨) تنص المادة على «يجوز لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن تساهم في تمويل الجمعيات والأندية بالشروط التي تضعها اللجنة المختصة بالوزارة على أن يكون من بين أسس منح الإعانات الحكومية: ١- قيام الجمعية أو النادي بمزاولة نشاط يسد فراغاً في وجوه الرعايا الاجتماعية أو الثقافية للنهوض بالمجتمع. ٢- نشاط الجمعية في تحقيق أهدافها وزيادة عدد =

ويجوز حل الجمعية بقرار إداري. ولكن المشرع الكويتي خرج عن كل قوانين دول المجلس، حينما أحال هذا الحق إلى مجلس الوزراء وليس للوزير المختص. إلا أن ذلك لا ينفي السلطة المطلقة للجهة الإدارية بحل الجمعية إذا ما رأت أنها «خالفت أحكام القانون أو النظام الأساسي أو قامت بأعمال تخرج عن أهدافها (...)إذا اقتضت دواعي المصلحة العامة أو الأمن العام ذلك».

ومن جملة الصلاحيات المطلقة للوزارة، حق الوزير في حلّ مجلس إدارة الجمعية وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة «محددة قابلة للتجديد». ولم يحدد القانون تلك المدة، ما يجعل الأمر في يد الوزارة المعنية.

خلاصة

تصف مؤسسة فريدم هاوس، وهي مؤسسة معنية بنسبة الحريات في دول العالم وتدعمها مادياً حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، جميع دول الخليج العربي، باستثناء الكويت، بأنها مجتمعات غير حرة، حيث تنعدم فيها، على حسب تعبير المؤسسة، أسس الديمقراطية التي على أساسها يعتبر المعهد الدولي لحقوق الإنسان أي قيود واردة على حق التجمع «مقبولة»[٤٩].

= الأعضاء فيها وتسديدهم لاشتراكاتهم. ٣- إذا أقدمت على تنفيذ مشروع اجتماعي مبتكر يخدم الأهداف الاجتماعية في الكويت. ٤- خدمة المجتمع المحلي من النواحي الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية أو الدينية. ٥- التقارير الدورية التي تعدها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عن نشاط النادي أو الجمعية.

(٤٩) المادة ٢١ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تؤكد على أن «الحق في التجمع السلمي معترف به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم». والمادة ٢٢ التي تنص على أنه «٢. لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم...».

جدول ٢ ـ ١: مؤشر الحرية في دول الخليج العربي للأعوام الثلاثة الماضية وفقاً لفريدوم هاوس

السنة / الدولة	2014	2013	2012
الإمارات العربية المتحدة	غير حر	غير حر	غير حر
مملكة البحرين	غير حر	غير حر	غير حر
المملكة العربية السعودية	غير حر	غير حر	غير حر
سلطنة عمان	غير حر	غير حر	غير حر
قطر	غير حر	غير حر	غير حر
الكويت	حر جزئيا	حر جزئياً	حر جزئياً

وبالنظر إلى القيود الواردة في التشريعات الخليجية حول حق التجمع بالنسبة إلى مؤسسات المجتمع المدني، يبدو واضحاً انعدام الحق في التجمع، أو تقييده في إطار ترغب السلطة بأن يلعب هذا القطاع أدواره في المجتمع من ضمنه.

وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص جملة من النقاط نوردها في الآتي:

١. رغم النص في أغلب دساتير دول الخليج العربي على أحقية تأسيس الجمعيات وحق التجمع، إلا أنها جميعها أحالت تنظيم هذا الحق إلى قانون قيّد هذا الحق وأفرغه من محتواه. علماً أن سلطة إصدار التشريعات في أغلب دول الخليج، عدا الكويت، لا تتم من خلال مجالس نيابية منتخبة انتخاباً حراً ومباشراً، ولا يحق للمعنيين الطعن مباشرة في القوانين الصادرة عن السلطات التنفيذية أمام المحاكم في دستورية تلك القوانين التي تنقض حقاً كرّسه الدستور.

٢. توجب المعايير الدولية في تأسيس منظمات المجتمع المدني إبلاغ

السلطات الإدارية بتأسيس الجمعيات من منطلق «العلم والخبر»، وليس من منطلق الموافقة على التأسيس، انطلاقاً من أن حق التجمع حق طبيعي لا يمكن تقييده إلا في نطاق محدود. أما التشريعات الخليجية، فجميعها تؤكد على ضرورة أخذ الموافقة المسبقة، وتترافق هذه الموافقة مع تعقيدات في إجراءات التأسيس، فضلاً عن الشروط العامة والواسعة المعاني التي لا يمكن معها ضبط قصد المشرّع، الأمر الذي يجعل من سلطات الإدارة واسعة، فضلاً عن عدم جواز الطعن في القرار الإداري برفض تسجيل الجمعية، عدا البحرين والإمارات، وتكتفي بالتظلم الإداري الذي يكون قراره نهائياً.

٣. إقتصار حق تأسيس الجمعيات، في بعض قوانين دول المجلس، على المواطنين دون الأجانب، وهي مسألة يرى كثيرون أنها تتناقض مع المواثيق الدولية التي تؤكد على أحقية كل إنسان في التجمع والتعبير عن مصالحه. كما تشترط بعض القوانين (الكويت وعمان) حصول المؤسسين على شهادة عدم ممانعة من وزارات الداخلية.

٤. تدخل السلطات الإدارية في عمل الجمعيات كبير وواضح، إلى درجة أن بعض القوانين نصّ على أحقية ممثلي الجهات الإدارية في حضور اجتماعات مجلس إدارة الجمعية وإمكانية نقض القرارات الصادرة عنه من قبل الوزير المختص إذا ما رأى أن تلك القرارات تتناقض والنظام الأساسي للجمعية أو القانون.

٥. تحصر بعض القوانين، في عُمان والسعودية على سبيل المثال، نطاق عمل الجمعيات في نشاطات محددة، ويتعدى هذا الحصر إلى إمكانية قيام الوزير المختص بدمج جمعيتين أو أكثر يرى نشاطها متشابهاً، من دون قرار بذلك من الجمعيات العمومية للجمعيات.

٦. تصل سلطة الإدارة إلى حل الجمعيات إدارياً بناءً على أسباب غير محددة، خصوصاً النص على «مخالفة الآداب العام والنظام العام». فرغم نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على جواز تقييد حق

التجمع وفقاً لتلك الظروف، إلا أنه اشترط أن تكون المجتمعات التي تقيِّد ذلك الحق مجتمعات ديمقراطية.

٧. درجت كل التشريعات الخليجية على تجريم الانضمام إلى اتحادات أو جهات «دولية /أجنبية»، إلا بعد موافقة السلطات الإدارية، وينسحب هذا الحكم على قضية التبرعات.

٨. الأصل في التشريعات التي تنظم الحقوق والحريات العامة ألّا تفرض عقوبات جزائية، والاتجاهات الحديثة، كما تراها منظمة العفو الدولية[٥٠]، أن يُترك تحديد أركان الجريمة إلى قانون العقوبات. إلا أن الملاحظ أن قوانين دول الخليج تأخذ بمبدأ الازدواجية في التجريم، حيث تتضمن أحكاماً جزائية يجرّمها القانون العام، كما تنص بدورها على جرائم إضافية.

٩. تنفرد قطر، دون باقي دول مجلس الخليج، بتحديد رسم لتسجيل الجمعيات، وهو ألف ريال قطري في حال الجمعية الخيرية وخمسون ألفاً في حال الجمعيات المهنية. ويعد هذا الرسم عالياً بالنظر إلى الإمكانات المادية لأغلب مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على جهود شخصية وذاتيه، لا سيما في ظل تقييد حق جمع الأموال أو التبرعات.

١٠. تنتشر ظاهرة مؤسسات المجتمع المدني «الحكومية»، والتي تسمى بالـ GONGO، والتي توسعت وتيرة تأسيسها خلال السنوات الثلاث الماضية.

---

(٥٠) «حق تأسيس الجمعيات والتجمع السلمي في التشريعات العربية،» منظمة العفو الدولية. <http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue17/righttofreedomofassociationarablegislation.aspx?media=print>.

٢ ـ ٣: الشقاق المجتمعي في دول المجلس: الطائفية نموذجاً

قد يكون من أبرز ملامح مرحلة ما بعد عام ٢٠١١، في العالم العربي، احتدام حالة الشقاق المجتمعي، والذي ينبني على الانتماء المذهبي أو القبلي أو الإثني أو غيرها من الانقسامات. ويكاد المشهد السياسي أن يعُفينا عن ذكر أمثلة على هذه الانشقاقات، في وقت تعجّ العناوين الإخبارية بإشارات لهذه الطائفة أو تلك القبيلة. بل يعجز المرء عن إحصاء أو محاولة تقدير حجم الكلفة البشرية التي تتكبّدها المجتمعات العربية في الوقت الراهن جرّاء هذه الصراعات الأهلية. ويكفي أن تقسيم دول عديدة على أسس طائفية وإثنية، كالعراق وسوريا واليمن، بات من الاحتمالات الواردة، ناهيك عن انقسام السودان الذي جرى بالفعل. ولن يكون مستغرباً أن نشهد ظهور نزعات مماثلة في دول أخرى بمجرد تزعزع الأمن فيها.

ومن جهة أخرى، علّقت كثير من القوى المحتجّة والمنادية بالتغيير آمالها على المواطنة المتساوية والمشاركة السياسية كمفتاح لحلّ مشكلات مجتمعاتها. فكيف لنا أن نفهم التناقض بين هذه الأهداف التي أُزهقت في سبيلها أرواح عديدة، وواقع انقسام بعض المجتمعات العربية على نفسها؟ ألا تصطدم فكرة الدولة المدنية، التي ينادي بها كثير من القوى السياسية العربية، إسلامية كانت أم مدنية، والتي تقوم أساساً على المساواة السياسية بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، مع ما نشهده من صراع فئوي على الدولة ومصادرها؟ وكيف لنا أن نفسّر

حالات الشقاق المجتمعي في سياق مراهنة جموع غفيرة على إحداث تغيير على غرار ما قام به أشقاؤهم وشقيقاتهم في مصر وتونس في ٢٠١١؟ أي محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد أن تعير الانتباه إلى حالة الشقاق المجتمعي باعتبارها عقبة كبيرة في وجه المحاولات الإصلاحية في بلدان عدة.

قد لا تكون حدّة الشقاق المجتمعي في دول مجلس التعاون بلغت الدرجة التي وصلت إليها في دول أخرى في العالم العربي. لكن شبح بروز هذه الظاهرة في مجتمعات دول المجلس يدعو إلى دراسة هذه الظاهرة بشكلٍ عاجل لفهمها بشكل أفضل والتصدي لها. ولا شك في أن الشقاق المجتمعي لا يقتصر على الشقاق الطائفي فقط، فهناك توترات بين جماعات من مواطني دول المجلس مبنية على الانتماء القبلي والإثني والمناطقي والجنس والطبقة، وإن تفاوتت حدّة بعض الانقسامات من بلد إلى آخر، مما يؤكد أهمية الانتباه إلى خصوصية كل منها ووضع صراعاتها الداخلية في سياقها التاريخي والمكاني. لذلك، لا ندّعي بأن الشقاق الطائفي يفوق حالات الشقاق الأخرى حدّة أو أهمية، فالحقيقة هي أن هناك تفاوتاً كبيراً بين خطورة كل حالة من حالات الشقاق، كما ستبيّن نتائج الاستطلاع الذي أجريناه لمواطني أربع من دول المجلس (المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان والكويت).

طرحنا نموذج الطائفية على عدد من المشاركين من هذه الدول لتقديم لمحة عن آرائهم حول مدى عمق الانقسام الطائفي وتباين حدّته بين دولة وأخرى حسب الظروف المحلية لكل منها، آملين أن نقدّم استنتاجات أولية حول ماهية هذه الظاهرة وسبل التصدي لها. ولكن، قبل الدخول في نتائج الاستطلاع، سنتطرّق أولاً إلى أهمية دراسة حالة الشقاق الطائفي في دول المجلس، ومن ثم سنستعرض منهجية هذه الدراسة بالتفصيل. وأخيراً، سنستهلّ النتائج بتقديم بعض التعريفات السائدة لمفهوم الطائفية، ووضعها في السياق النظري الخاص بدول

المجلس، بهدف تزويد القارئ بأدوات تحليلية قد تساعده على الاستفادة من نتائج الاستطلاع بشكل أكبر.

لماذا الحديث عن الشقاق المجتمعي؟

هناك أسباب عدة قد تدفع البعض إلى تجنّب الحديث في هذا الموضوع الشائك والحسّاس. فقد يخشى البعض، على سبيل المثال، من إضفاء شرعية أكاديمية على هذه الانقسامات ومن ترسيخها في أذهان القراء، وبالتالي المساهمة في تعميق المشكلة. وقد يذهب رأي مماثل إلى أن نقاشاً كهذا يعدّ بمثابة فضح لانقسامات شعوبنا، مما يجعلنا أكثر عرضة لتدخلات خارجية، الأمر الذي طالما عانته شعوب المنطقة. وربما يعترض آخرون على مُسلّمات هذه الدراسة، باعتبار أن حالة الشقاق المجتمعي ليست بالسوء الذي تصوّره وسائل الإعلام.

ولكن هل في تجنّب مناقشة ما يهدّد مجتمعاتنا ما هو نافع لها ولاستقرارها؟ شبّه الباحث الاجتماعي نادر كاظم، عندما أقدم على تبرير حاجته إلى طرح الموضوع نفسه في السياق البحريني، المجتمع المبُتلى بالطائفية بالمريض الذي يحتاج إلى تشخيص طبي لمرضه حرصاً على صحته وسلامته(٥١). إضافة إلى ذلك، علينا الإشارة إلى أن أمراض مجتمعاتنا هي موضوع بحث ونقاش لعديد من المنظمات الغربية المهتمة بشؤون دول مجلس التعاون، والتي تصدر تقريراً تلو الآخر في هذا الشأن، حيث يتم التطرق إلى الظاهرة من منطلق مصالح الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، باعتبار الانقسامات الاجتماعية هذه قد تمثّل تهديداً لها تارة وسنداً تارة أخرى(٥٢)، وتتضاعف الحاجة إلى

---

(٥١) انظر المقدمة في نادر كاظم، **طبائع الاستملاك: قراءة في أمراض الحالة البحرينية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

(٥٢) لأمثلة على هذا انظر: Geneive Abdo, The New Sectarianism: The Arab
= Uprisings and the Rebirth of the Shi'a-Sunni Divide, The Brookings Institution,

البحث في قضية انقسام شعوب المنطقة عند استيعابنا أن مصالح الدول الغربية، كغيرها، لا تتطابق بالضرورة مع مصالح شعوب المنطقة[٥٣].

أليس حرياً بنا، إذاً، أن نبحث في مشكلاتنا من أجل مصالح شعوب دول المجلس بدلاً من تسليم القضية إلى جهات خارجية تخاطب مصالح حكوماتها؟ من وجهة نظر أكاديمية بحتة، الجواب لا بد أن يأتي بالإيجاب، فالعلوم الاجتماعية تهتم بكل الظواهر الاجتماعية وفي مقدمتها، في الفترة الراهنة، سؤال الهوية. لكن مسؤولية الكاتب، هنا، أكثر من أكاديمية، وهذا يتطلب منا تبيان أهداف هذه الورقة ومنهجيتها.

الأهداف والمنهجية

تهدف هذه الورقة إلى طرح مسألة الشقاق المجتمعي على طاولة الحوار ليتسنّى لشعوب المنطقة تدارك الأزمات الناتجة عن هذا الشقاق باعتباره عقبة أمام تحقيق المواطنة الكاملة ومشروع إكمال بناء الدولة الحديثة. وكما أشرنا سابقاً، سنناقش الطائفية بالتحديد في أربع دول، هي

April 2013. <http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2013/04/sunni = %20shia%20abdo/sunni%20shia%20abdo>.

Barah Mikail, Sectarianism after the Arab spring: an exaggerated spectre, FRIDE, June 2012. <http://www.fride.org/publication/1033/sectarianism-after-the-arab-spring:-an-exaggerated-spectre>;

Human Rights First, *Plan B for Bahrain: What the United States Government Should Do Next*, November 2013. <http://www.humanrightsfirst.org/uploads/pdfs/HRF-Plan-B-Bahrain-rep.pdf>.

(٥٣) وكمثال صارخ على هذا التضارب، راجع الفيلم الوثائقي لجريدة الغارديان البريطانية الذي رفع الستار عن السياسة الأمريكية لإستغلال الشقاق الطائفي في العراق للتغلب على ردة الفعل العنيفة التي فاجأت قوات الاحتلال في ٢٠٠٣. أنظر: James Steele: America's mystery man in Iraq <http://www.youtube.com/watch?v=_ca1HsC6MH0>.

Nir Rosen, *Aftermath: Following the Bloodshed of America's Wars in the Muslim World* (New York: Nation Books, 2010).

المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعمان، آملين أن نثير نقاشاً بنّاءً حول هذه الظاهرة وكيفية التصدي لها من قبل المواطنين، أكانوا من المثقفين أو الناشطين أو الحقوقيين أو صُناع القرار أو عامة الشعب.

بالنسبة إلى منهجية الورقة، فإنها تنقسم إلى قسمين رئيسين، يُعنى الأول بتقديم تعريف للطائفية عبر استخدام أدوات نظرية تهيئ القارئ لتحليل نتائج الاستطلاع التي سنستعرضها في القسم الثاني. وفي ما يخص الاستطلاع، فقد قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على عيّنة عشوائية (random sample) من مستخدمي الإنترنت حول عدة محاور، تتمركز حول القضايا الإقليمية والمحلية (أي داخل كل بلد على حدة)، إضافة إلى تجربة المشاركين الشخصية مع الطائفية. وقمنا بتقسيم العيّنة إلى شريحتين رئيستين، بناءً على جنسية المشارك وطائفته، حتى نتعرف إلى تطلعات المشاركين وآرائهم حول عدة قضايا مهمة تواجه المنطقة، بما فيها الشقاق الطائفي.

وهنا علينا أن ننوّه بأن العينة ليست بالضرورة متناسبة تماماً مع التوزيع الديمغرافي أو التركيبة الاجتماعية في الدول المعنية. بل إن هناك اعتبارات جندرية وطبقية وإثنية ومناطقية وغيرها يجب مراعاتها عند إجراء دراسة كمية. ولكن الطريق نحو دراسة كهذه محفوف بالعقبات، من أهمها غياب المعلومات السكانية الأساسية التي عادة ما تقوم عليها دراسات كهذه، مما يعني أننا لا نعرف الحجم السكاني للإثنيات أو الطوائف المختلفة بشكل دقيق وعلمي، بعيداً عمّا هو متداول شعبياً وإعلامياً. النتيجة، إذاً، هي استحالة القيام بدراسة كمية متكاملة ومتناسبة مع الواقع الديمغرافي. إضافة إلى ذلك، ليس الهدف من الدراسة إجراء استطلاع (poll) يعكس النسبة الدقيقة لتوجهات مواطني الدولة في فترة زمنية، بل الهدف هو إجراء مسح لعينة ذات حجم وتركيبة متنوعة ووافية، والتي بإمكانها أن تعكس أهم المجموعات والآراء الموجودة في البلد، وتسمح بتحليل آراء هذه العينة وتطلعاتها.

وهنا علينا أن نشدّد على أن النتائج تعكس آراء هذه العينة فقط.

وفي المقابل، راعينا نسب وأحجام الفئات المختلفة في كل بلد بحسب ما هو متداول بصفة غير رسمية. أما من الجانب التحليلي، فقد ركّزنا على النتائج التي أبرزت تباينات حادّة أو حالات توافق شبه تامة، نظراً إلى أن هذه النتائج هي الأكثر نفاذاً للبصيرة في التحليل. وقد اخترنا الدول الأربع (السعودية والبحرين وعمان والكويت) نظراً إلى توافر عيّنة مناسبة من حيث الحجم. فعدد المشاركين في كل دولة هو ٩٠٢ و٢٦٨ و٢٩٢ و١٢٧ على التوالي، حيث كان مجموع المشاركين ١٦٨٩ شخصاً. وتم نشر هذا الاستطلاع عبر موقعنا الإلكتروني www.gulfpolicies.com في الفترة ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

تعريف الطائفية

في الأساس، تتميّز كل طائفة دينية بالأسس الفقهية الخاصة بها. ومن البديهي أن نعتبر تعدّد الطوائف تماماً كتعدّد الثقافات، أي كميزة من ميزات المجتمعات البشرية المتنوعة بطبيعتها. وقد نضيف أن الانتماء إلى الطائفة يمثّل محدِّداً ثقافياً واحداً من بين محدّدات عِدّة كاللغة والانتماء القومي والعلاقات الاجتماعية العائلية والطبقة الاجتماعية والانتماء المناطقي ...إلخ، مما يجعل للانتماء إلى الطائفة خصوصية قُطرية ومناطقية وطبقية، تلازماً مع محددات الهوية الأخرى لدى الفرد والجماعة. ولذلك من الصعب تعميم عبارات عن «السنة» أو «الشيعة» أو غيرهم، من دون التطرق إلى اعتبارات ثقافية أخرى قد تكون أكثر عرضة للتسييس من الانتماء إلى الطائفة. فهناك نماذج لا تعدّ من تفوّق انتماءات أخرى على الانتماء الطائفي كالمحدد الثقافي الأهم. وقد طرح توفيق السيف نماذج كهذه:

«لو لم يكن لدينا مذاهب لظهرت النزاعات نفسها ولكن تحت

عناوين بديلة. كمثال على ذلك، فإن الأكراد العراقيين (السنة) حلفاء للشيعة العرب وليس للسنة العرب، كما أن الجماعات السلفية المتطرفة في الجزائر تقاتل الجزائريين السنة وليس الشيعة. وفي السودان تحالف مقاتلو دارفور المسلمون مع الجنوبيين المسيحيين، أو الوثنيين، ضد المسلمين الحاكمين في الخرطوم. واتخذت باكستان وكثير من الدول الإسلامية موقفاً مؤيداً أو متغاضياً عن الاجتياح الأطلسي (المسيحي) لأفغانستان ضد طالبان (المسلمة)»[٥٤].

في الدرجة الأولى، إذاً، ما يعنينا هنا ليس الانتماء للطائفة بالمعنى الديني/ الفقهي بحد ذاته، ولكن تسييس هذا الانتماء. والدلالة الأبرز على تسييس الانتماء الطائفي هو تطابق الموقف السياسي مع هذا الانتماء، فعندها نستطيع القول للإنسان في مجتمع يعاني تسييس الطائفة: «قل لي طائفتك وسأقول لك موقفك السياسي». ولكن لماذا تسييس الطائفة في بعض الأحيان دون غيرها؟ ما هي شروط ظهور حالات تسييس الطائفة؟ قدّم توفيق السيف ثلاثة تعريفات مفيدة وموجزة للطائفية المجتمعية (وهو ما يميّزها من طائفية الدولة التي سنتطرق إليها لاحقاً)[٥٥]:

١. خلاف ديني بحت تقوم عليه أطراف دينية بدعوة الناس إلى معتقداتهم الدينية عن طريق الهجوم على معتقدات «الآخر».

٢. خلاف اجتماعي ناتج عن تزاحم ما بين «دائرتي مصالح متمايزتين»، أي عند محاولة طرف ما اختراق دائرة المجال الاجتماعي الخاص بطائفة أخرى بالتبشير المذهبي، فتثير عندها ردة فعل دفاعية.

(٥٤) توفيق السيف، المسألة الطائفية: بحثاً عن تفسير خارج الصندوق المذهبي، ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨. <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=177:2011-07-20-21-29-45&catid=145:2011-04-09-07-47-04>.

(٥٥) المصدر نفسه.

٣. إعتقاد جماعة بوجود مظلومية خاصة بها ناتجة عن غياب العدالة الاجتماعية كتكافؤ الفرص الحياتية والمساواة السياسية وتوزيع موارد المجتمع في شكل عادل. وعادة ما تأتي ردة الفعل في شكل تمرّد جمعي «هادئ» أو «نشط» في ظل غياب الآليات الديمقراطية لتفريغ بعض من هذه المظالم، وربما ترجمتها إلى إجراءات تصحيحية في حال نجاحها ديمقراطياً[٥٦].

النموذج الأول من الطائفية يقوم على ادعاءات كل طرف بأحقيته «للحقّ» بالمعنى الديني، لا الدنيوي. ولكن هذا الأمر لا يعنينا بشكل مباشر كما أشرنا سابقاً. فلا تخلو الثقافات البشرية، وربما على رأسها الهويات الوطنية والذكريات والقصص المرتبطة بها، من ادعاءات مشابهة لتُبرز أفضلية أعضاء جماعة على غيرها. الخطر الحقيقي يكمن حين تذهب الجماعة إلى ترجمة أحقية جماعتها، حسب تصورها، إلى إقصاء طائفة أخرى وحرمانها من الوطن وموارده. بتعبير آخر، على الرغم من أن الإقصاء الطائفي يقوم على تبريرات دينية ـ طائفية، أي بالضرورة الأخذ بالشكل الأول من الطائفية (والتي تقوم على اختلافات فقهية بحتة). إلا أن المكونات الأخرى، كالتزاحم أو الحرمان النسبي، هي وحدها كفيلة بتضخيم الخلاف الفقهي بشكل فادح. الأسئلة التي يجب أن تطرح، إذاً، هي مدى اقتراب حالة الشقاق المجتمعي من فرضية «تزاحم دائرتي مصالح متمايزتين»، أو حرمان جماعة نسبياً (بالنسبة إلى الجماعات الأخرى) من موارد المجتمع المادية والملموسة، كتوزيع ثروة البلاد، والموارد المعنوية، كالحصول على الاحترام والكرامة من قِبل الدولة والمجتمع.

دور الدولة على الصعيد الإقليمي

لا شك أن للدولة دوراً مركزياً في التعاطي مع المسألة الطائفية،

(٥٦) المصدر نفسه.

خاصة في مجتمعاتنا حيث تتمتع بنفوذ خارق وسقف رفيع لحرية الانفراد في التصرف. ولكن مدى اعتماد الدولة على حالات الشقاق المجتمعي كالطائفية (ولو ضمنياً) يعتمد على أيديولوجيا صنّاع القرار، إضافة إلى الظروف السياسية المحيطة بهم. كان المشهد السياسي الإقليمي في منتصف القرن العشرين منقسماً بين المعسكر السعودي المتحالف مع الغرب من جهة، والمعسكر المصري المتحالف مع الاتحاد السوفياتي. غاب الانتماء الطائفي من حسابات الأطراف المشاركة في الصراع الإقليمي آنذاك، فمثّل الطرف الأول الإسلام لأسباب، ليس أقلّها أن السعودية تعتبر نفسها حامية للحرمين الشريفين، فيما حمل الجانب المصري راية القومية العربية والاشتراكية. أما في الدول التي طالها نفوذ مصر من دون السعودية، كالعراق، فكان الصراع علمانياً ـ علمانياً، مما أبرز الاختلاف الأيديولوجي بين القومية والشيوعية اللتين نشط تحت راياتهما الكثير من أعضاء الطوائف المختلفة(٥٧).

يكاد المشهد السياسي الإقليمي يختلف اختلافاً تاماً اليوم، حيث انتقلت بؤرة الصراع من السعودية ـ مصر إلى السعودية ـ إيران. إذ يجمع الطرفان الأخيران على محورية الهوية الإسلامية، مما أبرز الطائفة التي يمثّلها كل طرف كتعبير ثقافي لتفسير تضارب مصالحهما. وقد احتدّ الصراع بين هذين الطرفين بعدما أخلّت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، بتوازن القوى في المنطقة عبر خلق فراغ سياسي في العراق، ليتنافس الطرفان على مسار هذا البلد وتحالفاته، في وقت كانت قواه المحلية تتصارع على الدولة ومواردها. ومع اندلاع الحرب الأهلية، شهد العراق تضافراً سردياً بين الصراع الداخلي على الدولة والصراع الإقليمي، فتوجه بعض من كل

(٥٧) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: a Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers* (Beirut: Saqi, 2004).

طائفة إلى «حاميها الإقليمي» مع انهيار الدولة المركزية واندلاع الفوضى. هكذا، تم تثبيت سرديات الدول المتصارعة إقليمياً في العراق، وأصبح نموذج العراق يمثل هاجساً للدول التي تشبهه من ناحية التركيبة الاجتماعية والسياسية مثل سوريا والبحرين.

تقول النظرية السائدة في مجال العلاقات الدولية إن الدول تتصرف بعقلانية حيال مصالحها، وتسارع إلى ملء الفراغات السياسية خوفاً من أن تسبقها الدول المنافسة إلى ذلك(٥٨). فمع تزعزع الاستقرار الأمني في المنطقة جرّاء تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، بات الأخير ساحة من ساحات الصراع الإقليمي الذي يتبع منطق لعبة صفرية النتائج، حيث يعني تقدّم فريق معيّن، بالضرورة، تراجعاً للفريق الآخر. وبحسب هذه النظرية، للدول المتنفذة سبل مختلفة لبسط الهيمنة، منها الإكراه/القسر والاحتواء والاستئجار من جهة («القوة الخشنة»، أو استراتيجية «العصا والجزرة»)، والإقناع والاستقطاب (أي القوة الناعمة) من جهة أخرى. ويقول صاحب هذه النظرية إن الطريقة المثلى لضمان استمرارية النفوذ لا تعتمد على استراتيجية العصا والجزرة فقط، بل على اكتساب تعاطف وتضامن، أي على إقناع اللاعبين السياسيين بضرورة خدمة مصالح الدولة(٥٩)وفي سياق الصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط اليوم،

---

(٥٨) المدرسة المشار إليها هنا هي «الواقعية السياسية». للمزيد حول مفهوم القوة الناعمة انـظـر: Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004).

(٥٩) يُذكر أبان مسؤولاً سعودياً، حسب تقرير رسمي مسرّب من قبل ويكيليكس، قال لنظيره الأمريكي بأن الوسائل الإعلامية السعودية كقنوات MBC هي أكثر نجاحاً وفاعلية من القنوات الأمريكية «البروباغاندا» أو المغرضة سياسياً كالقناة الحرة (المدعومة أمريكياً) لجذب الشباب السعودي للثقافة الغربية وبالتالي لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة. من منظور نظري، كان المسؤول السعودي يناقش عن القوة الناعمة الأمريكية. أنظر: "US embassy cables: Desperate Housewives and Letterman more effective than US propaganda," *The Guardian*, 7 December 2010. <http://www.theguardian.com/world/us-embassy-cables-documents/206346>.

يمثل الانتماء الطائفي شكلاً من أشكال القوة الناعمة، حيث يرعى الطرف السعودي المصالح السُّنية في المنطقة ضد الطرف الإيراني الراعي للشيعة، بحسب السرد الطائفي(٦٠). ولكن علينا الإشارة إلى أن القوة الناعمة لا تستدعي بالضرورة تغريض الثقافة لخدمة أهداف سياسية بشكل متعمّد وواعٍ، بل ربما لا يشارك صنّاع القرار في صياغة السردية الطائفية، إلا أنهم قد يستفيدون من وجودها لأنها تقدم تبريرات ثقافية تحاكي واقع عامة الناس من جهة، وتخدم مصالح الدولة من جهة أخرى.

دور الدولة على الصعيد المحلي

تعتبر دول مجلس التعاون دولاً ريعية بامتياز، إذ إنها تعتمد أساساً على توزيع ريع النفط لتصريف أمورها، وبالتالي تنظيم وصيانة العلاقات الاجتماعية السائدة. تقول نظرية الدولة الريعية إن توزيع الحُكام لريع النفط، أي عبر تقديم مختلف الخدمات والتسهيلات، إضافة إلى التوظيف الحكومي غير المرتبط بإنتاجية الموظف، وعدم اقتطاع ضرائب من المواطنين، يؤدّي بالتالي إلى قبول المواطنين باستبعادهم عن عملية صُنع القرار وتحديد مسار مجتمعاتهم(٦١) وقد تم تعديل نظرية الدولة الريعية لجمودها وعدم تمكّنها من تفسير حالات التغيير المستمر، ناهيك عن حالات عدم الرضا التي تنتُج منها حركات احتجاجية في بعض الأحيان. فجاءت التعديلات لتطرح فكرة أن توزيع ريع النفط كمكرمة أبوية لعامة

---

(٦٠) كمثال على استخدام مفهوم القوة الناعمة في سياق الصراع الإقليمي، انظر: "Salafi 'smart power' of Saudi Arabia," Press TV, 6 January 2014.
<http://www.presstv.com/detail/2014/01/06/343951/salafi-smart-power-of-saudi-arabia>.
أيضاً انظر: "Iran's state TV tries 'soft power' to win hearts and minds," The Guardian, 22 November 2013. <http://www.theguardian.com/world/2013/nov/22/iran-state-tv-versus>.

(٦١) Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, "The Rentier State in the Arab World," in G. Luciani, The Arab State (London: Routledge, 1990).

الناس قد تولّد حالة من الاستياء لدى البعض، خاصة لدى الجماعات التي لم تندمج داخل منظومة الدولة واقتصادها الريعي بشكل عادل ومتكافئ(٦٢). وتنشط هنا الجماعات التي يرى أعضاؤها أنهم مواطنون من «درجة ثانية»، أو أنهم محرومون نسبياً من توزيع الريع في شكل أكثر عدلاً، فيما يذهب آخرون إلى المطالبة بمراجعة العقد الاجتماعي الريعي وفتح المجال للمشاركة السياسية.

أما عن كيفية تنظيم الدولة للعلاقات الاجتماعية، فهي عادة ما تقوم على إدماج أو احتواء الجماعات المختلفة (ومنها الطوائف) من خلال كيانات اجتماعية سُمّيت بالتضامنيات، وهي عبارة عن جماعات قائمة على أساس التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة (group solidarity) لعدة أسباب، وتشمل ما أسماه ابن خلدون بالعصبية. ويصنّف خلدون النقيب التضامنيات غير الرسمية (أي غير تلك التابعة للعوائل الحاكمة) في مجتمعات شبه الجزيرة العربية على النحو التالي: المؤسسة القبلية والمؤسسة الطائفية والمؤسسة الدينية والطبقات الوسطى والتجار والعمال (المُمَثّلين في نقاباتهم، إن وجدت)(٦٣)ويذهب نزيه أيوبي في تحليله للتضامنيات بأن بعضها يميل إلى التقارب والتعاون مع الدولة على أساس التقاء المصالح، كالقبائل المتحالفة مع الدولة والتي قد تشكّل الحجر الأساس للبنية العسكرية أو الحرس الوطني في بعض الدول، فيما تميل تضامنيات أخرى إلى عدم الانسجام مع الدولة ومصالحها، وبذلك يصبح أعضاؤها عرضة للقسر والإخضاع(٦٤).

---

(٦٢) Gwenn Orkuhlik, "Rentier Wealth, Unruly Law, and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States," Comparative Politics, Vol. 31, no. 3 (1998), 295-315.

(٦٣) خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٤٩.

(٦٤) Nazih Ayubi, Overstating the Arab State: Politics and Society in the Middle East (London: I. B. Tauris, 1996), 33-34.

قد يفسر هذا الإطار النظري التعبيرات المختلفة لحالات عدم الرضا أو الاستياء، إن وجدت، في حال انعدام أو محدودية المشاركة السياسية، فنجد أن بعضاً من هذه التضامنيات يميل إلى أخذ موقف معارض للدولة في شكل شبه تلقائي، وبالتالي يميل إلى الدفع لمراجعة المنظومة الاجتماعية القائمة برمّتها، في حين أن التضامنيات «المندمجة»، أو القريبة من السلطة السياسية، تعبّر عن استيائها داخل سياق المنظومة، كالمطالبة بحصة أكبر من ريع النفط كبديل للإصلاح السياسي. وبإمكاننا رصد امتداد لمنطق «القوة الناعمة» بين التضامنيات المندمجة، فالتضامنيات المندمجة داخل الأجهزة والمؤسسات الحيوية ملتزمة بشرعية المنظومة الاجتماعية عن اقتناع، وليس عن طريق القسر، بخلاف التضامنيات التي تعتبر نفسها مهمّشة نسبياً. وبإمكاننا أيضاً أن نلاحظ وجه شبه آخر لما يجري من صراع على الصعيد الإقليمي، ألا وهو منطق لعبة صفرية النتائج ـ أي إن مكاسب فريق تعني بالضرورة خسارة لفريق آخر ـ كما توحي لنا الحالة التنافسية القائمة بين الطوائف في بعض المجالات، حين يُفتح المجال للمنافسة عبر الانتخابات أو التوظيف أو حتى ما يُسمى بالفضاء العام، على سبيل المثال[٦٥].

ولا شك في أن أي محاولة لتطبيق هذه الأطروحات النظرية على دول مجلس التعاون وتعديلها لملاءمة خصوصية كل دولة تتطلّب دراسة معمّقة لكل حالة على حدة، والتركيز على مفاصل الالتقاء بين الصراع الإقليمي من جهة وصراع التضامنيات من جهة أخرى، إضافة إلى مدى تطابق السرديات على هذين المستويين. وفي ما يلي نصبّ تركيزنا على محاولة أولية لرصد بعض ملامح حالة الانقسام الطائفي في دول مجلس التعاون عبر سرد نتائج استطلاع لعيّنة من أربع دول تستشفّ

---

(٦٥) للمزيد عن الصراع حول الفضاء العام، أنظر: نادر كاظم، طبائع الاستملاك: قراءة في أمراض الحالة البحرينية.

آراءهم حول الحالة الطائفية في دول مجلس التعاون.

نتائج الاستطلاع

ينقسم القسم التالي إلى جزأين، يتناول أولهما القضايا الإقليمية، وخاصة تلك التي برزت في السنوات القليلة الأخيرة ابتداء مع الغزو الأمريكي للعراق وحتى الحرب السورية القائمة حتى هذه اللحظة. أما القسم الثاني فيتناول القضايا المحلية، كالشعور بالتمييز في المجتمع وتقييم العلاقة بين الطوائف بشكل عام.

يبيّن الجدول التالي نسب الانتماء إلى الطوائف المختلفة بين المشاركين في الاستطلاع من الدول الأربع:[٦٦]

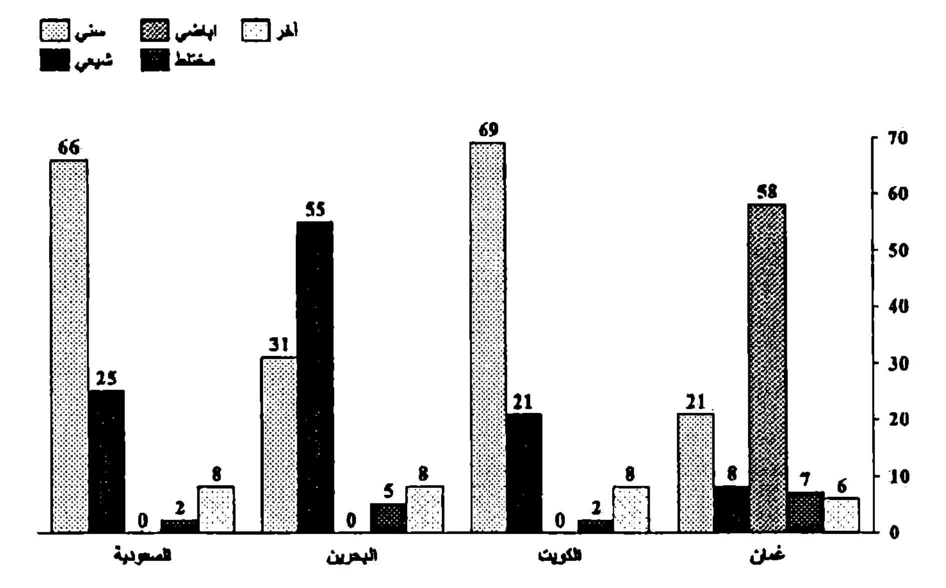
لنتعرف أولاً إلى عيّنتنا من ناحية انتماءاتها. يبيّن الرسم البياني التالي نسب المنتمين إلى الطوائف السنية والشيعية والإباضية في الدول الأربع[٦٧] على الرغم من اختلافات العيّنة، والتي سنناقشها بالتفصيل لاحقاً، إلا أن هناك ركائز أساسية يتفق عليها المشاركون، بغضّ النظر عن انتماءاتهم القُطرية والطائفية. فقد وجدت نتائج الاستطلاع بأن هناك شبه إجماع على محورية الهويتين العربية والإسلامية، باعتبارهما الأهم بين الهويات التي عرضناها عليهم، كالهوية المبنية على الإثنية/العرقية والطبقية والمناطقية والقُطرية. وقد أتت في المركز الثالث الهوية القُطرية أو الوطنية. وقد تأتي هذه النتيجة مفاجأة لبعض المراقبين بحكم الانقسامات الكثيرة التي تعانيها المجتمعات العربية، وهو الأمر الذي دفع

(٦٦) وتتوزع العينة على انتماءات أخرى ما بين الجنسين والمدن والقرى المختلفة والطبقات الاجتماعية، بالإضافة إلى تنوع الانتماءات السياسية. للنظر في هذه التقسيمات الأخرى، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني لتحميل بيانات العينة كاملة.

(٦٧) لقد اخترنا التركيز على هذه الطوائف الثلاث نظراً إلى حجومها الكبيرة في الدول الأربع. أشارت بعض الردود إلى انتماءات أخرى منها «مختلط» و«آخر»، إلا أن هذه الفئات صغيرة نسبياً.

بالبعض إلى القول إن مشروع القومية العربية قد فشل، نتيجة غياب وعي قومي حقيقي. ولكن تشبث المشاركين بهذه الهويات، يوحي بأن القاعدة الثقافية لمشاريع وطنية وقومية ما زالت رصينة إلى حدّ ما.

رسم بياني ٢ ـ ١: تقسيم عينة الدراسة حسب الانتماء المذهبي ٪

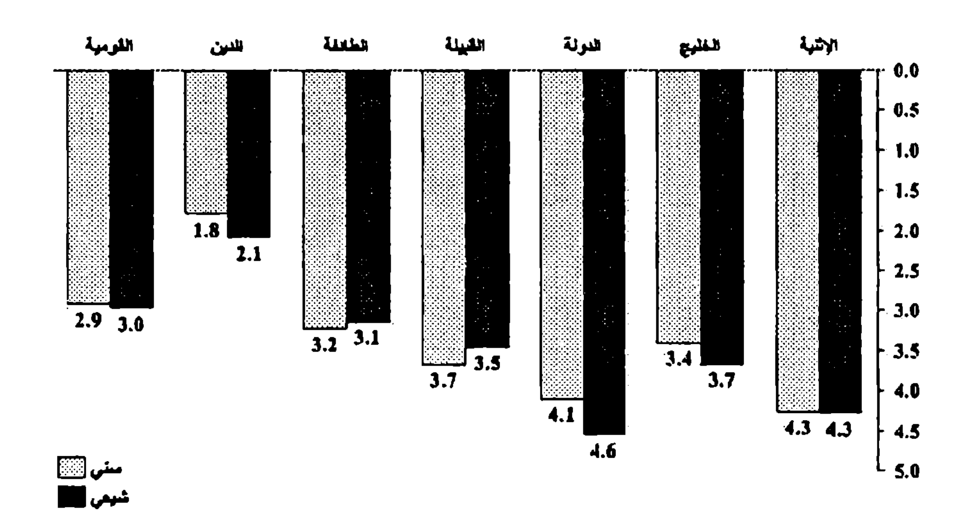


وفي إمكاننا أيضاً النظر إلى اهتمامات العيّنة وأولوياتها للتعرف إلى أهمية مسألة الشقاق المجتمعي بالنسبة إلى المشاركين، مقارنة بالمشاكل الأخرى التي تواجه مجتمعاتهم. وكما تُبين الرسوم البيانية التالية، هناك حالة إجماع تامّ بين مختلف فئات العيّنة على أن الشقاق المجتمعي ليس القضية الأهم بين القضايا التي طرحناها[٦٨]، فقد برزت مسألة الفساد كأكبر مصدر للقلق لديهم. أما بالنسبة إلى الشقاق المجتمعي، فتختلف الإجابة بشكل كبير من فئة إلى أخرى، إذ إنها ثاني أهم مسألة

(٦٨) في هذا السؤال طلبنا من المشاركين أن يُرتبوا عدداً من القضايا، حيث مثّل الترتيب رقم (١) الأهمية الأعلى والترتيب رقم (٧) الأهمية الأقل. لاستعراض نتائج هذا السؤال بشكل واضح، قمنا بأخذ قيمة المتوسط من إجابات كل فئة، مما يعني دلالة القيمة الأقل على الأهمية الأكبر بالنسبة إلى الفئة المعنية، والعكس صحيح، حيث تدل قيمة المتوسط الأكبر على الأهمية الأقل.

بالنسبة إلى المشاركين السنّة البحرينيين والشيعة السعوديين والكويتيين. وفي المقابل، يُلاحظ بأن الشقاق المجتمعي يُعتبر رابع أهم مسألة بالنسبة إلى المشاركين البحرينيين الشيعة والسعوديين السنة، في حين وضع المشاركون الكويتيون السنّة مسألة الشقاق في المرتبة الثالثة بين بقية القضايا المطروحة. أما بالنسبة إلى المشاركين العمانيين، فتقلّ أهمية الشقاق بالنسبة إليهم في المتوسط، إذ إنها في المرتبة الرابعة بالنسبة إلى الشيعة والإباضيين، وفي المرتبة السابعة الأخيرة بالنسبة إلى السنة.

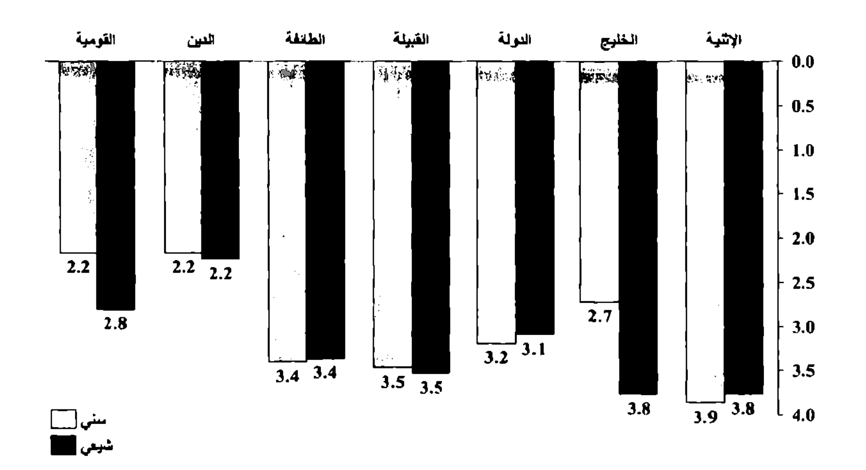
رسم بياني ٢ ـ ٢: ترتيب الهويات لدى المشاركين السعوديين حسب الأهمية (تدل الأرقام الأقل قيمة على أهمية أعلى)



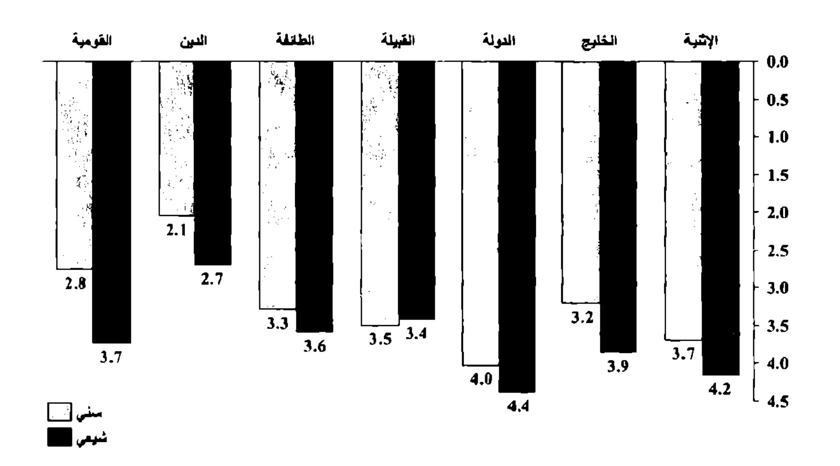
وقد برزت قضايا أخرى بين المشاركين، خاصة مسألة الخلل الاقتصادي الذي عرّفناه للمشاركين باعتماد دولهم على ريع النفط كمصدر أساسي للدخل. فتبوأت هذه المسألة المرتبة الثانية لدى المشاركين الكويتيين والسعوديين السنّة والعمانيين بفئاتهم كافة، والمرتبة الثالثة لدى المشاركين البحرينيين السنة والكويتيين الشيعة. من ناحية أخرى، تُعتبر محدودية المشاركة السياسية مسألة ذات أهمية كبيرة نسبياً

للمشاركين، فهي الثانية لدى البحرينيين الشيعة، والثالثة لدى المشاركين السعوديين، سنة وشيعة.

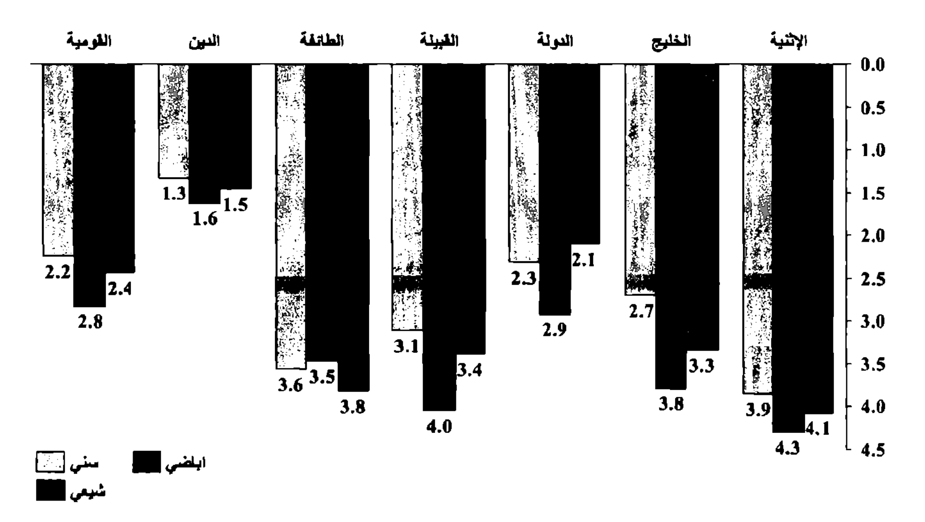
رسم بياني ٢ ـ ٣: ترتيب الهويات لدى المُشاركين البحرينيين حسب الأهمية (تدل الأرقام الأقل قيمة على أهمية أعلى)



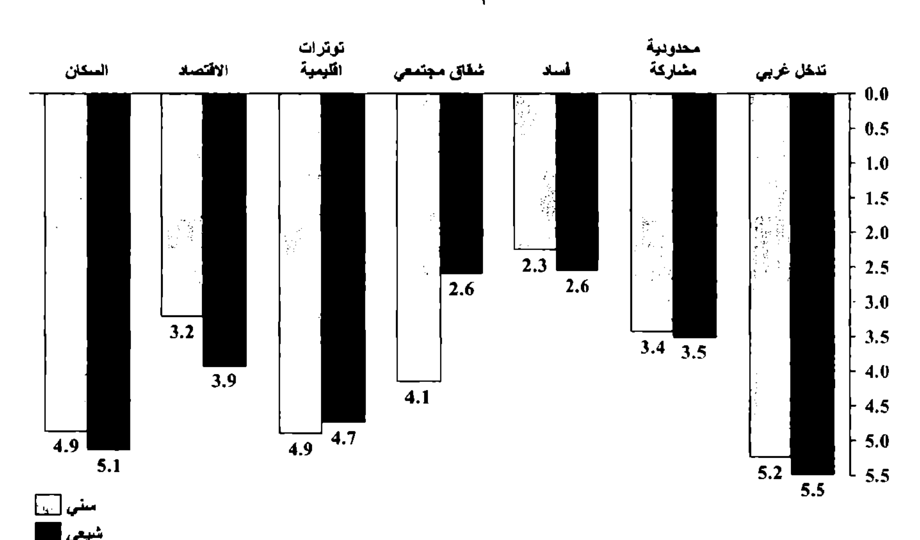
رسم بياني ٢ ـ ٤: ترتيب الهويات لدى المشاركين الكويتيين حسب الأهمية (تدل الأرقام الأقل قيمة على أهمية أعلى)



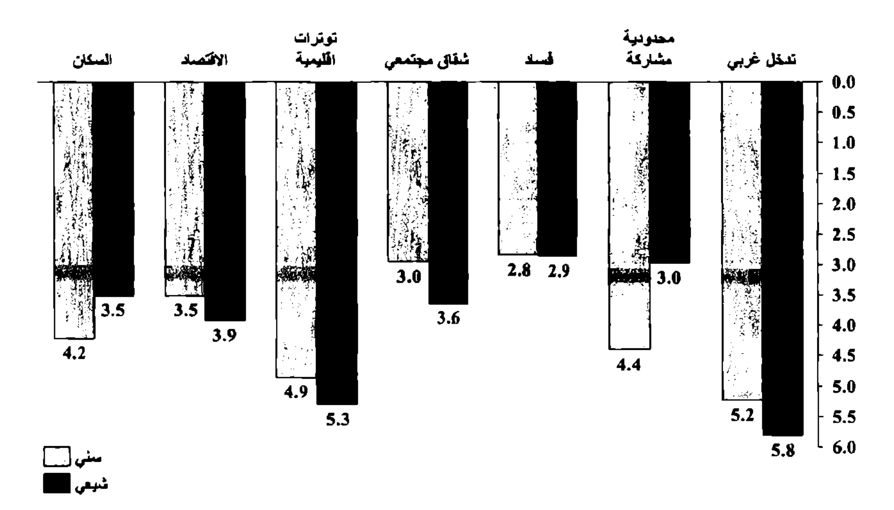
رسم بياني ٢ ـ ٥: ترتيب الهويات لدى المشاركين العمانيين حسب الأهمية (تدل الأرقام الأقل قيمة على أهمية أعلى)



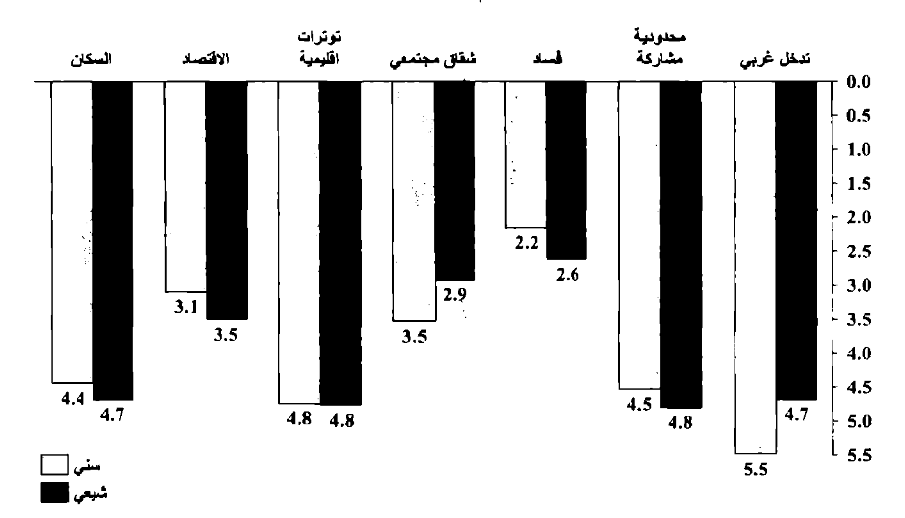
رسم بياني ٢ ـ ٦: ترتيب القضايا المحلية لدى المشاركين السعوديين حسب الأهمية (تدل الأرقام الأصغر على الأهمية الأعلى)



رسم بياني ٢ ـ ٧: ترتيب القضايا المحلية لدى المشاركين البحرينيين حسب الأهمية (تدل الأرقام الأصغر على الأهمية الأعلى)



رسم بياني ٢ ـ ٨: ترتيب القضايا المحلية لدى المشاركين الكويتيين حسب الأهمية (تدل الأرقام الأصغر على الأهمية الأعلى)



رسم بياني ٢ ـ ٩: ترتيب القضايا المحلية لدى المشاركين العمانيين حسب الأهمية (تدل الأرقام الأصغر على الأهمية الأعلى)



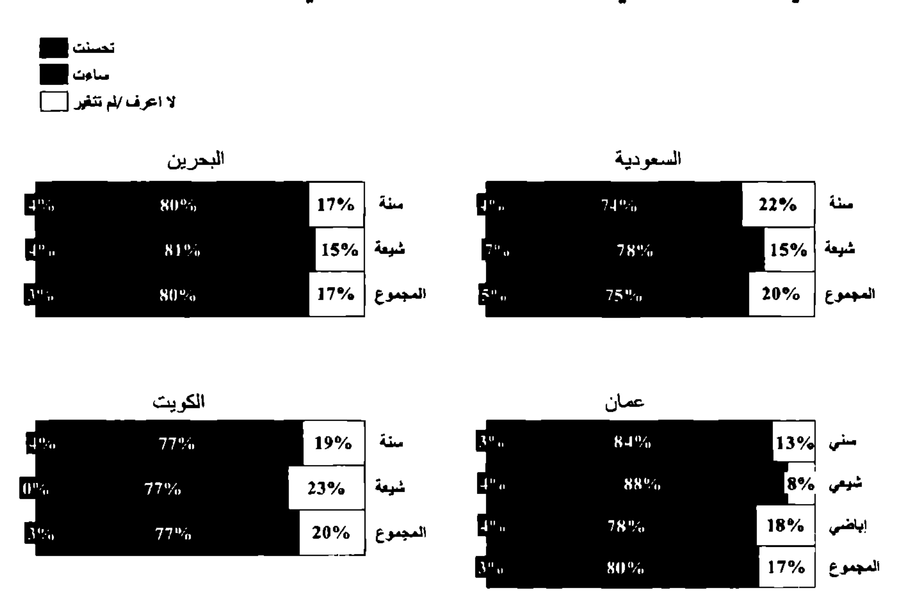
القضايا الإقليمية

يتفق المشاركون، بغالبية ساحقة، على أن العلاقة بين الطوائف في الوطن العربي قد ساءت منذ مطلع الألفية الثالثة (أنظر الرسم البياني (١ ـ١٠)) وهذا متوقع نظراً إلى نشوب حروب وحركات احتجاج كان من شأنها أن تقسم الرأي العام العربي على أساس الانتماء الطائفي. ولكن العيّنة تنقسم حول الأطراف التي تساندها في هذه الأحداث، مما يوحي بأن هناك عصبية مبنية على الطائفة وعابرة للحدود القُطرية. ولاختبار مدى صحة هذا التشخيص، والتعرف على أنماط انقسام العيّنة، اخترنا قضيتين شائكتين، عادة ما تُصوران على أنهما صراع ذو بعد طائفي، هما حركة الاحتجاجات في البحرين والحرب الأهلية في سوريا.

لاحظ أوجه الشبه بين هاتين الحالتين: أولاً، ينقسم المشهد السياسي داخل هذه الدول بشكل رئيس على أساس الانتماء للطائفة. فمن المعروف أن الشيعة البحرينيين والسنّة السوريين يشكّلان أغلبية داخل صفوف المعارضة السياسية في دولتيهما. ثانياً، في السياق الإقليمي، تمثل هاتان

القضيتان جزءاً من «الحرب الباردة»، إن صح التعبير، بين المحور الإيراني والمحور السعودي اللذين يدعمان نقيضي الطرف في البحرين وسوريا[٦٩]. بتعبير آخر، يتوافر في القضيتين السورية والبحرينية التضافر بين سردية الصراع الإقليمي والمحلي، ويعزز كل منهما الآخر.

رسم بياني ٢ ـ ١٠: تقيّيم العينة للعلاقة ما بين الطوائف في الوطن العربي مقارنة بما كانت عليه في سنة ٢٠٠٠ (٪)

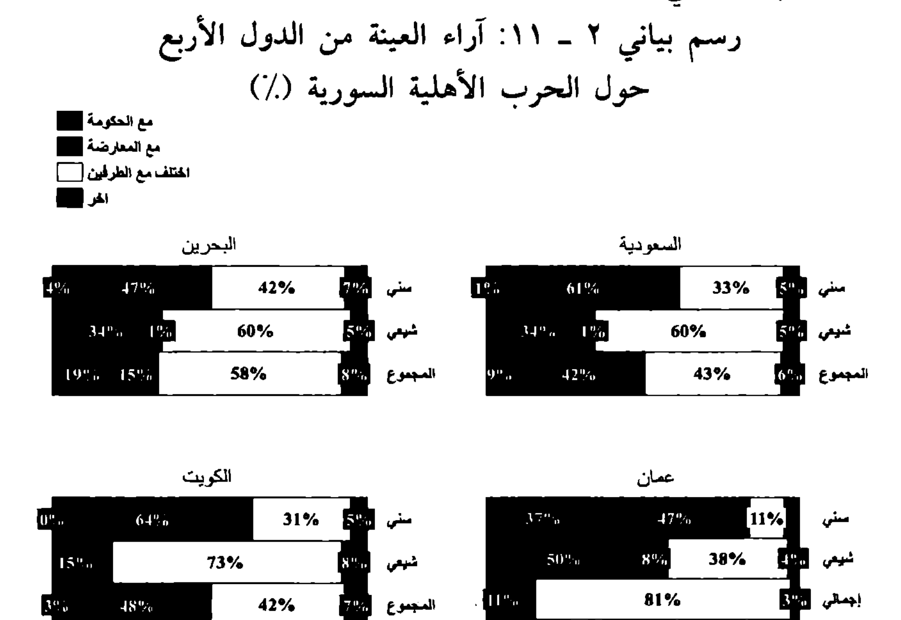


من ناحية، لن يُفاجأ القارئ عندما يجد أن هناك مؤشرات واضحة، في الرسوم البيانية التالية، على تطابق الانتماء للطائفة والموقف السياسي في عيّنتنا، وبالتحديد نعني الأغلبية من المشاركين السنة الذين قالوا إنهم

(٦٩) للتوضيح، يأخذ الدعم السعودي طابعاً عسكرياً واقتصادياً في حالتي الحكومة البحرينية وأطراف من المعارضة السورية، في حين أن الدعم الإيراني مشابه في حالة الحكومة السورية، ولكنه يقتصر على الدعم الإعلامي في حالة البحرين. فكما استنتج تقرير ما يُعرف بـ"تقرير البسيوني» لتقصّي الحقائق، والذي انطلق على خلفية مبادرة من عاهل البلاد، لا توجد هناك أية أدلة على تدخلات إيرانية على الساحة البحرينية. ولكن من جهة أخرى، تقوم إيران بدعم المعارضة البحرينية على الساحة الدبلوماسية الدولية وعلى المستوى الإعلامي.

يساندون المعارضة في سوريا، في حين أن المشاركين الشيعة يساندون المتظاهرين في البحرين. وتؤكد هذه النتائج بأن هناك اصطفافاً طائفياً حيال القضايا الإقليمية، يمكن الافتراض بأنه نتيجة الصراع الإقليمي الذي يقوم بالاستقطاب الطائفي.

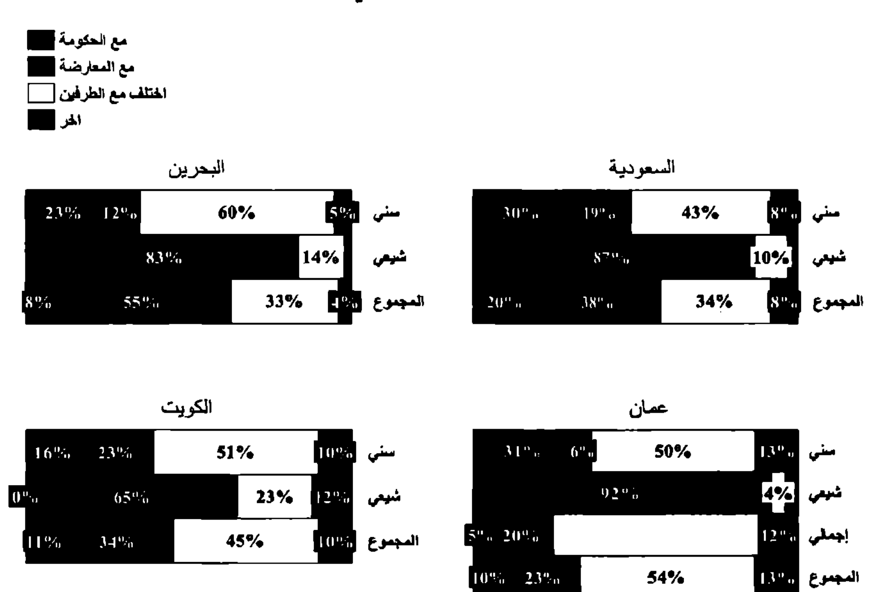
رسم بياني ٢ ـ ١١: آراء العينة من الدول الأربع حول الحرب الأهلية السورية (٪)



ولكن الانقسام ليس بالحدّة التي قد يتصورها البعض. فنادراً ما نجد أغلبية من المشاركين على طرفي نقيض في أي من الدول الأربع. بل على عكس السرد السائد (وربما المبسّط)، وجدنا أن المشاركين السنة، بما في ذلك المشاركون السنّة البحرينيون، اختاروا أن يختلفوا مع الطرفين المتنازعين في البحرين بدلاً من مساندتهم للحكومة هناك. ووجدنا نتيجة مماثلة في موقف المشاركين الشيعة من القضية السورية التي لم تتبع، هي أيضاً، المنطق الطائفي إلى حدّه الأبعد. وكما يبيّن الرسم البياني في الأسفل، قالت هذه الفئة من العيّنة إنها تختلف مع الطرفين المتصارعين في سوريا. وقد نفسّر هذه النتيجة بأنه: في حين أن هناك تضامناً طائفياً عابراً للحدود القُطرية، إلا أن حالة التضامن هذه تقتصر على المستوى

الشعبي إلى حد كبير، فيتضامن المشاركون الشيعة مع المعارضة البحرينية وليس مع الحكومة السورية، ومن جهة أخرى يتضامن المشاركون السنة مع المعارضة السورية وليس مع الحكومة البحرينية.

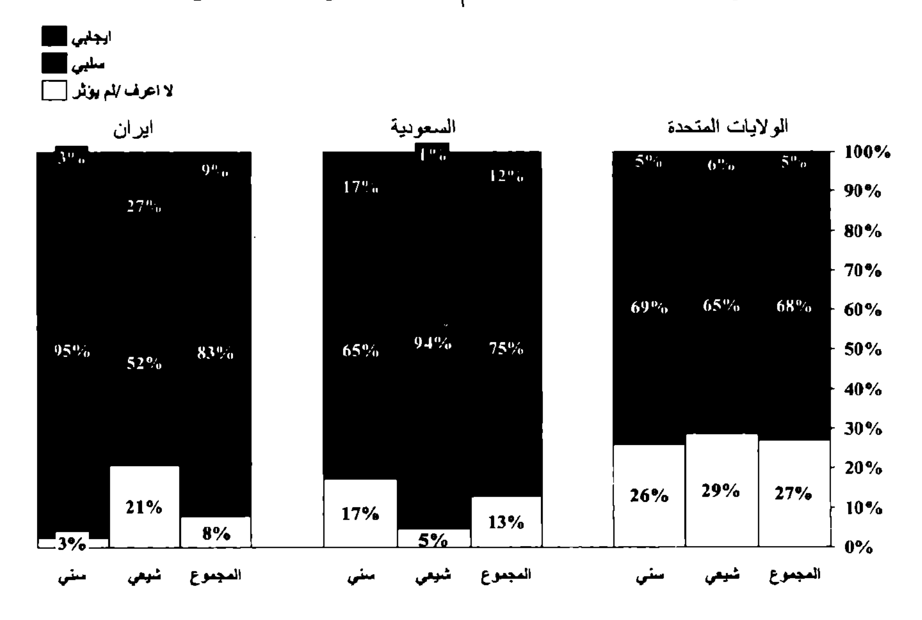
رسم بياني ٢ ـ ١٢: آراء العينة من الدول الأربع
حول حركة الاحتجاجات في البحرين (٪)



يبرز الانقسام النسبي، مرة أخرى، لدى معاينة آراء المشاركين حول أثر سياسات الدول الإقليمية على العلاقة بين الطوائف. فاعتبر المشاركون السنة أن لحكومة إيران الوقع الأسوأ على الإطلاق على العلاقة بين الطوائف في المنطقة، فيما وجّه المشاركون الشيعة التهمة ذاتها إلى السعودية. ولكن، في الوقت ذاته، ليس هناك توافق واضح بين أعضاء الطوائف على دعم الطرف الراعي الإقليمي لمصالحهم، حسب السرد الطائفي للصراع الإقليمي. بل على العكس، فقد ذهب قسم غير صغير من المشاركين السنة والشيعة إلى توجيه الاتهام نفسه إلى «الراعي الإقليمي». مما قد يعني بأن المشاركين السنة والشيعة يشعرون بالتهديد من السياسات الإيرانية والسعودية (بالترتيب)، ولكن لم تدفع هذه المخاوف المشاركين

في هذه الدراسة إلى أحضان الطرف النقيض الذي يُفترض به أن يلعب دور «الراعي» و«الحامي». وكما هي الحال مع الرؤية النقدية للمشاركين السنة البحرينيين لحكومة بلادهم، نجد هنا أن المشاركين السعوديين السنة كانوا أيضاً ناقدين لسياسات بلادهم. ومن ناحية أخرى، يتفق المشاركون جميعاً في نظرتهم السلبية إلى السياسات الخارجية الأمريكية التي ساهمت في اندلاع عدة حروب في المنطقة.

رسم بياني ٢ ـ ١٣: دور السياسات الخارجية للدول المتنفذة على العلاقة ما بين الطوائف حسب تقييم المشاركين السعوديين (٪)



كما تطرّقنا في القسم النظري، يرتبط السرد الطائفي بمصالح الدول الإقليمية المتصارعة. ويبرز هنا دور الإعلاميين في القنوات الفضائية الإخبارية الواسعة الانتشار، إذ إن لديهم قدرة مميزة على تأطير القضايا الإقليمية داخل سياقات ثقافية، بما فيها السرد الطائفي. لذا، فقد اخترنا قناتين إخباريتين مملوكتين سعودياً (قناة العربية) وإيرانياً (قناة العالم). وكما هي الحال في تقييم العيّنة لدور الدول الإقليمية، اتسمت ردود المشاركين السنّة بالسلبية تجاه الطرف الإيراني بشكله الإعلامي، أي قناة العالم[٧٠]،

في حين قالت أغلبية ساحقة من المشاركين الشيعة إن دور قناة العربية سلبي. ومن اللافت أن الردود على القنوات الفضائية مشابهة إلى حد كبير لردود العيّنة على دور الدول الإقليمية، مما يوحي بأن المشاركين، بشكل عام، يدركون الصلة التي تربط هاتين القناتين، ووجهات نظر مالكيهما بشكل جيد. ومن المثير للاهتمام هنا أن المشاركين السنة، أيضاً، قالوا إن لدور قناة العربية تبعات سلبية، تماماً كما أشار المشاركون الشيعة بأغلبيتهم (عدا عمان) إلى سلبية دور قناة العالم.

رسم بياني ٢ ـ ١٤: دور السياسات الخارجية للدول المتنفذة على العلاقة ما بين الطوائف حسب تقييم المشاركين البحرينيين (٪)



(٧٠) نص السؤال هو: «كيف تقيمّ أثر القنوات الفضائية التالية على العلاقة ما بين الطوائف؟» وتنقسم فئة «غيره» إلى إجاباتين وهما «لا أعرف» و"لم تؤثر» (على العلاقة ما بين الطوائف). في حالة إجابة المشاركين السنة على سؤالنا حول دور قناة العالم، تميل فئة «غيره» الكبيرة نسبياً إلى مكوّن «لا أعرف» - هذا عدا السنة في البحرين حيث تطغى الإجابة «سلبي»، وربما يعود هذا لتغطية قناة العالم للأزمة السياسية في البحرين ودعمها الإعلامي للمعارضة.

رسم بياني ٢ ـ ١٥: دور السياسات الخارجية للدول المتنفذة على العلاقة ما بين الطوائف حسب تقييم المشاركين الكويتيين (٪)



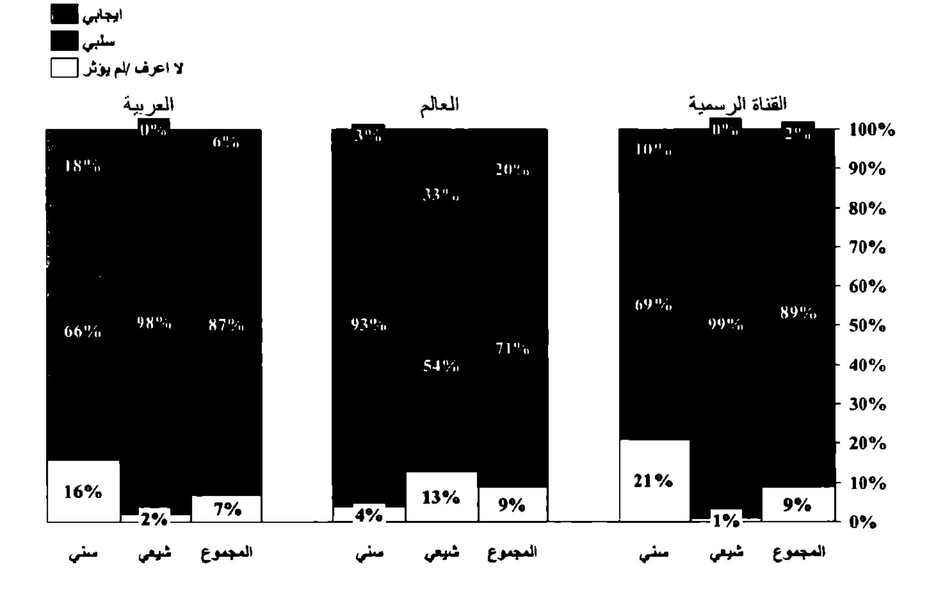
رسم بياني ٢ ـ ١٦: دور السياسات الخارجية للدول المتنفذة على العلاقة ما بين الطوائف حسب تقييم المشاركين العمانيين (٪)



رسم بياني ٢ ـ ١٧: أثر القنوات الفضائية على العلاقة ما بين الطوائف حسب تقييم المشاركين الكويتيين (٪)



رسم بياني ٢ ـ ١٨: أثر القنوات الفضائية على العلاقة ما بين الطوائف حسب تقييم المشاركين السعوديين (٪)



رسم بياني ٢ ـ ١٩: أثر القنوات الفضائية على العلاقة ما بين الطوائف حسب تقييم المشاركين البحرينيين (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٢٠: أثر القنوات الفضائية على العلاقة ما بين الطوائف حسب تقييم المشاركين العمانيين (٪)



وقد عرضنا على المشاركين خياراً ثالثاً هو القنوات الرسمية في دولهم (كقناة البحرين الفضائية BTV بالنسبة إلى البحرينيين، مثلاً) للتعرف على مدى تسييس الطائفة رسمياً (من وجهة نظر العيّنة). وقد وجدنا تبايناً واسعاً بين كل حالة[٧١]. إذ يتّسم أداء القنوات الرسمية العمانية بالإيجابية أو الحيادية تجاه المسألة الطائفية، من وجهة نظر المشاركين العمانيين. وترى غالبية المشاركين الكويتيين أن ليس للقنوات الرسمية الكويتية تأثير على العلاقة بين الطوائف، كما هي الحال في إجابات المشاركين السعوديين السنّة حول قنوات بلدهم. ولكن هذه القاعدة ـ أي حيادية القنوات الرسمية من منظور العيّنة ـ لا تنطبق على حالة البحرين، حيث يتفق المشاركون البحرينيون على سلبية دور قنواتهم الرسمية (وإن تباينت النسب بين أعضاء الطائفتين)، إضافة إلى وجهة نظر المشاركين السعوديين الشيعة التي اتسمت أيضاً بالسلبية النسبية.

ويوحي التباين الواضح بين الردود حول أداء القنوات الفضائية الرسمية باختلاف السياسات الرسمية للدول الأربع. وإذا كان هذا التشخيص صحيحاً، فلا بد أن الجانب الإعلامي لكل دولة يعبّر عن حالة مجتمعية ـ أو سياسة حكومية، على أقل تقدير ـ في كل من الدول الأربع. لنتقصّ هذه النقطة، إذاً، برصد ما جاءنا من ردود حول الشأن الداخلي في هذه الدول.

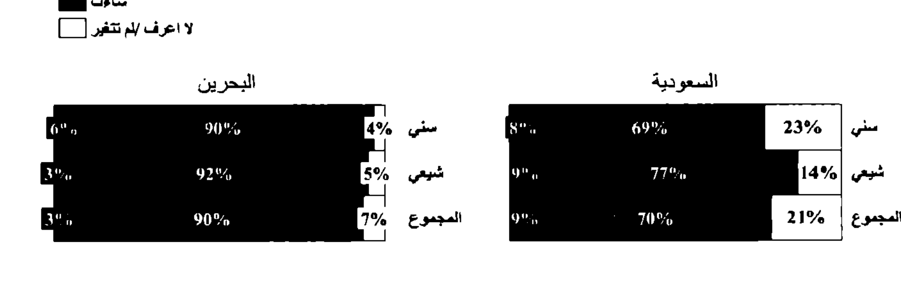
الجانب الداخلي

يجمع المشاركون عموماً على أن أوضاع مجتمعاتهم ومجتمعات دول المنطقة، بما فيها دول المجلس، بعيدة عن تجاوز الانقسام الطائفي وتبعاته السلبية. وأكد المشاركون هذا الاستنتاج في سؤال آخر طرحنا فيه تقييم

(٧١) تبرز فئة «غيره» هنا بوضوح في جميع الحالات، بدرجات متفاوتة، عدا حالة البحرين. ومن بين المكوّنين لفئة «غيره» - أي «لا أعرف» و«لم تؤثر» - قالت الأغلبية ممن أجاب بـ«غيره» إن قنوات دولهم الرسمية لم تؤثر على العلاقة ما بين الطوائف.

العلاقة بين الطوائف منذ عام ٢٠٠٠، على المستوى الإقليمي والخليجي والمحلي. إذ قالت جميع الشرائح من الدول الأربع، بأغلبية تتراوح بين ٦٥٪ و٩٠٪، إن العلاقة ساءت على المستوى الإقليمي والخليجي. محلياً، توافق المشاركون على نظرتهم السلبية، أي أن التوتر الطائفي في بلادهم آخذ في التفاقم. إلا أن حالة عمان تشذّ عن هذه القاعدة بشكل ملحوظ، فالعلاقة بين الطوائف تحسّنت لدى البعض، ولم تتغير لدى آخرين من المشاركين العمانيين بمختلف انتماءاتهم الطائفية.

رسم بياني ٢ ـ ٢١: تقيّيم العينة من الدول الأربع للعلاقة ما بين الطوائف في بلدهم مقارنة بما كانت عليه في سنة ٢٠٠٠ (٪)

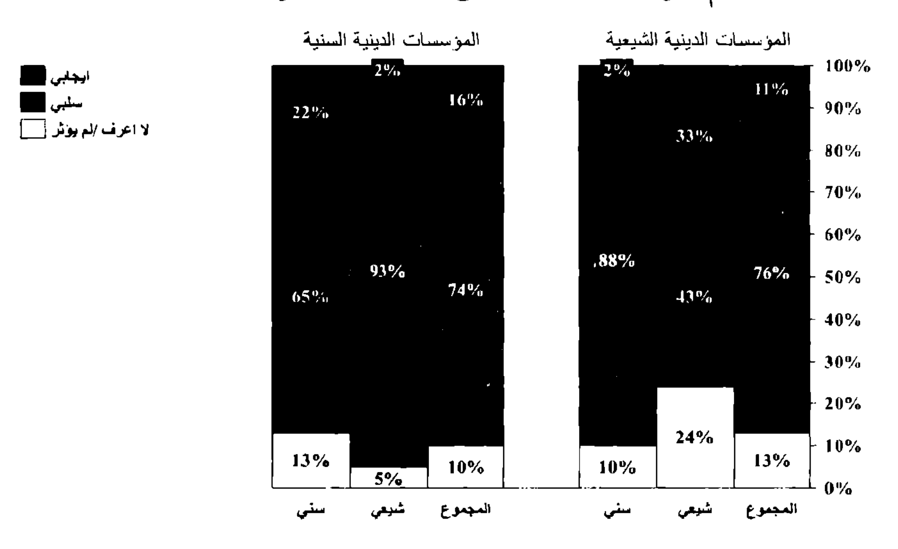


وبما أن شريحة واسعة تتفق على سوء العلاقة بين الطوائف في بلادها (عدا عمان)، فما هي إذاً العوامل المحلية التي تساهم في التأزيم الطائفي؟ عند تقييم المشاركين لعدد من المؤسسات المحلية، تبيّن بأن هناك حالة من عدم الرضا تجاه دور المؤسسات الدينية والنظام التعليمي حيال الوضع الطائفي. ولكن هذا التقييم يرتبط بانتماءات المشاركين إلى حدٍّ ما. ففي كل من الدول الأربع، نجد أن نسبة الإجابات السلبية تزيد لدى سؤالنا للمشاركين عن المؤسسات الدينية التابعة للطائفة «الأخرى»

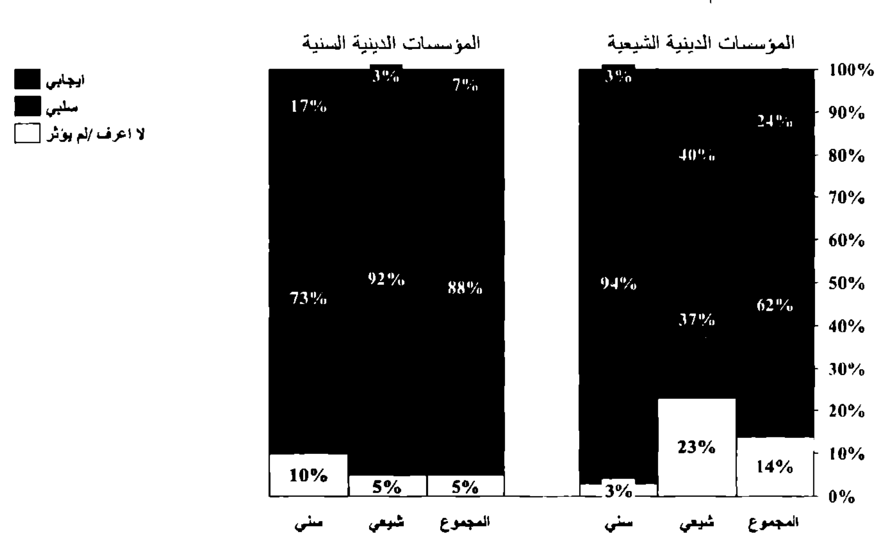
(كمثال، عند سؤال المشاركين السنة عن المؤسسات الدينية الشيعية، والعكس صحيح أيضاً). ولكن، في الوقت ذاته، نجد أن الانتقادات قد طالت المؤسسات التي قد ينتمي إليها المشارك، خاصة في حالة المشاركين السنة في الدول الأربع والإباضيين في عمان. أما ردود المشاركين الشيعة فكانت متحفظة نسبياً، حيث عادة ما ينقسم هؤلاء بين مؤيد وناقد للمؤسسة الدينية الشيعية في بلدهم، بخلاف المشاركين السنة الأكثر نقداً «ذاتياً»، إن صح التعبير (عدا حالة عمان). وقد يصعب علينا الخروج بتفسير قاطع لتوزيع الردود بهذا الشكل. ولكن، بخلاف ما قد تصوّره بعض وسائل الإعلام من وجود فئات متجانسة داخلياً ومتضادة في ما بينها تحت عنوان «السنة» و«الشيعة»، فإن الحقيقة أنه توجد داخل الطرفين تيارات مختلفة يقوم بعضها بنقد ذاته تماماً كما ينقد غيره.

أما بالنسبة إلى المؤسسات الأخرى، فقد أجمع المشاركون على سلبية دور وسائل الإعلام. ولكن لا يمكننا قراءة هذه النتيجة بمعزل عن موقف المشاركين من وسائل الإعلام هذه، فكما تطرّقنا في الأعلى، ما يمثّله الإعلام المحلي للمشارك البحريني ونظيره العماني، على سبيل المثال، يختلف بدرجة كبيرة. من ناحية أخرى، يشتكي المشاركون الشيعة ـ عدا العمانيين منهم ـ من أنظمة التعليم في بلدانهم. وكما هي الحال في ردود المشاركين على الأسئلة المتعلقة بالإعلام والصراعات الإقليمية وغيرها من القضايا التي طرحناها في الأعلى، نجد هنا أن غالبية المشاركين السنة (وإلى حدٍّ ما المشاركين الأباضيين من عمان) يتفقون مع المشاركين الشيعة في تشخيصهم السلبي، هذه المرة حيال دور الأنظمة التعليمية، وإن كانت أعداد الناقدين من هذه الفئة أقل نسبياً.

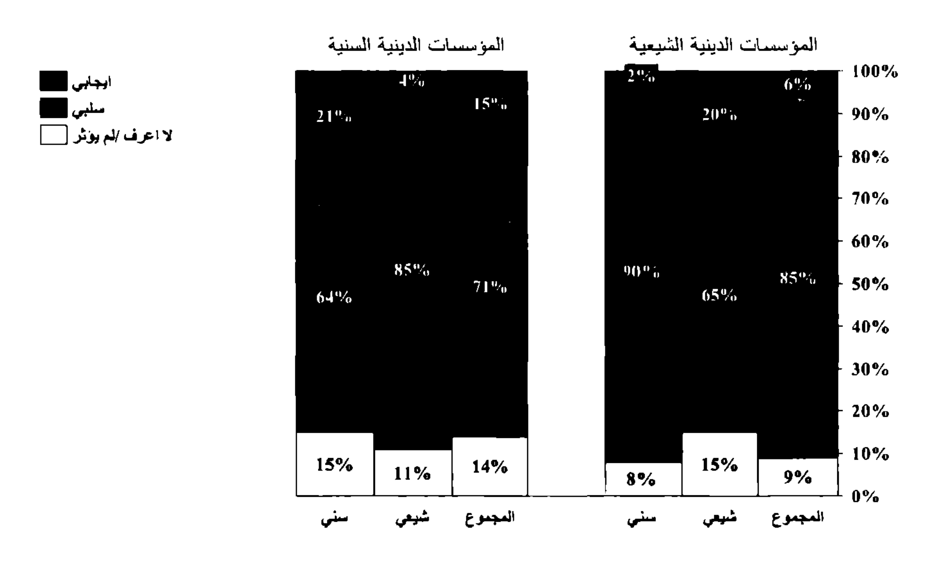
رسم بياني ٢ ـ ٢٢: تقييم المشاركين السعوديين للمؤسسات الدينية في بلدهم من ناحية أثرها على العلاقة ما بين الطوائف (٪)



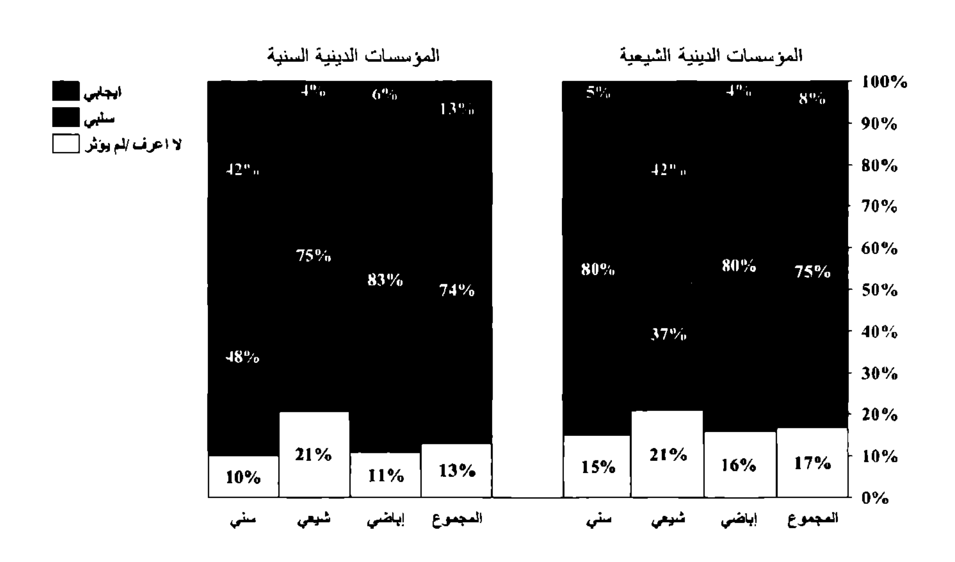
رسم بياني ٢ ـ ٢٣: تقيّيم المشاركين البحرينيين للمؤسسات الدينية في بلدهم من ناحية أثرها على العلاقة ما بين الطوائف (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٢٤: تقييم المشاركين الكويتيين للمؤسسات الدينية في بلدهم من ناحية أثرها على العلاقة ما بين الطوائف (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٢٥: تقييم المشاركين العمانيين للمؤسسات الدينية في بلدهم من ناحية أثرها على العلاقة ما بين الطوائف (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٢٦: تقييم المشاركين السعوديين لنظام التعليم في بلدهم ووسائل الإعلام بشكلٍ عام من ناحية أثرها على العلاقة ما بين الطوائف (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٢٧: تقييم المشاركين البحرينيين لنظام التعليم في بلدهم ووسائل الإعلام بشكلٍ عام من ناحية أثرها على العلاقة ما بين الطوائف (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٢٨: تقييم المشاركين الكويتيين لنظام التعليم في بلدهم ووسائل الإعلام بشكلٍ عام من ناحية أثرها على العلاقة ما بين الطوائف (٪)



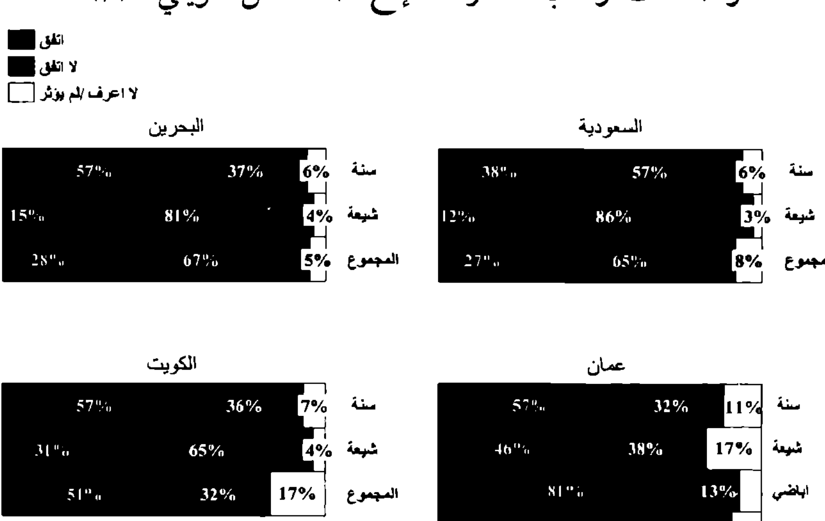
رسم بياني ٢ ـ ٢٩: تقيّيم المشاركين العمانيين لنظام التعليم في بلدهم ووسائل الإعلام بشكلٍ عام من ناحية أثرها على العلاقة ما بين الطوائف (٪)



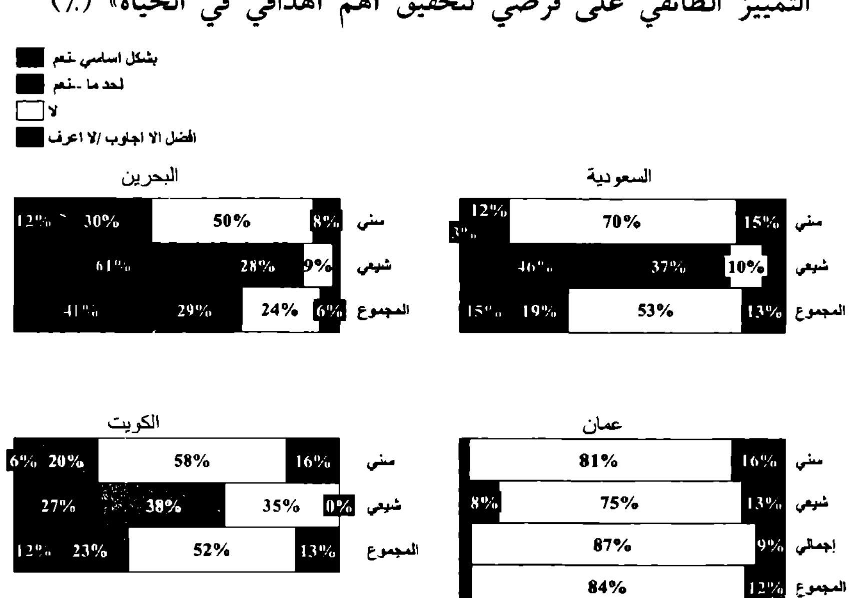
وقد سألنا المشاركين أيضاً عن مدى اتفاقهم مع العبارة التالية: «أرى أن الهوية الثقافية الرسمية للدولة (الممثلة في برامج التلفزيون والمتاحف وكتب المدرسة ...إلخ.) تعكس هويتي.» ويعنى هذا السؤال بمدى اندماج الدولة، بشخصيتها الثقافية، مع مختلف مكونات المجتمع. وقد تفاوتت ردود المشاركين السنة والشيعة والإباضيين. فالأغلبية من المشاركين السنة من عمان والكويت والبحرين تعتقد بأن هوية الدولة تعكس هويتها، في حين قال المشاركون الشيعة، وبغالبية ساحقة في حالة البحرينيين والسعوديين منهم، بأن هوياتهم غير ممثلة.

سؤال آخر طرح على المشاركين حول مسألة التمييز الطائفي، وهو: هل تعتقد أن التمييز الطائفي قد أثر على فرصك لتحقيق أهم أهدافك في الحياة؟». وتبرز هنا ردود البحرينيين والسعوديين بالأخص، حيث رد المشاركون الشيعة بأغلبية ساحقة بالإيجاب. ويتفق المشاركون الشيعة في الكويت مع العبارة أيضاً، ولكن بدرجة أقلّ. أما الحالة العمانية فقد كانت شاذة عن القاعدة بامتياز. فعلى الرغم من حالة الاغتراب التي يكاد أن يشكو منها المشاركون الشيعة في باقي الدول، وعلى الرغم من انقسام العمانيين حول قضايا عديدة، بالتوازي مع الصراع الإقليمي، إلا أن الغالبية الساحقة هنا قالت إنها لا تشعر بتأثير طائفي على تحقيق الأهداف الحياتية. وتؤكدّ هذه النتيجة على الانتباه للعوامل الاجتماعية المحيطة بكل فئة بدلاً من إضفاء تعميمات عليهم بشكل عام وقاطع.

رسم بياني ٢ ـ ٣٠: مدى اتفاق العينة من الدول الأربع مع عبارة «أرى إن الهوية الثقافية الرسمية للدولة (الممثلة في برامج التلفزيون الرسمي والمتاحف وكتب المدرسة، إلخ...) تعكس هويتي» (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٣١: مدى اتفاق العينة من الدول الأربع مع عبارة: «لقد أثّر التمييز الطائفي على فرصي لتحقيق أهم أهدافي في الحياة» (٪)



علاقة الطائفية بالتيارات السياسية السائدة

ركّزنا حتى الآن على إبراز الآراء المتعلقة بالانتماء المذهبي. لكن نتائج الاستطلاع تبين أن للانتماء القُطري دوراً مهماً أيضاً، حيث تزيد حدّة الاختلافات بين أعضاء الطوائف المختلفة من المشاركين في بعض الدول، في حين تكاد تنعدم في حالات أخرى. وعلى وجه الخصوص، وجدنا أن العلاقة بين الطوائف في البحرين والسعودية يشوبها التوتر (حسب آراء المشاركين)، بينما تعاني الكويت من الانقسامات نفسها، ولكن بدرجة أقلّ نسبياً. إلا أن نتائج المشاركين العمانيين جاءت لتبرهن على أهمية السياق المحلي مرة أخرى. فعلى الرغم من حدّة التوترات الطائفية في دول المجلس والعالم العربي، بحسب ما أجمع عليه المشاركون، إلا أن المشاركين العمانيين لا يشكون من توترات طائفية في بلدهم. على سبيل المثال (أنظر الرسم البياني ٢ ـ ٢١).

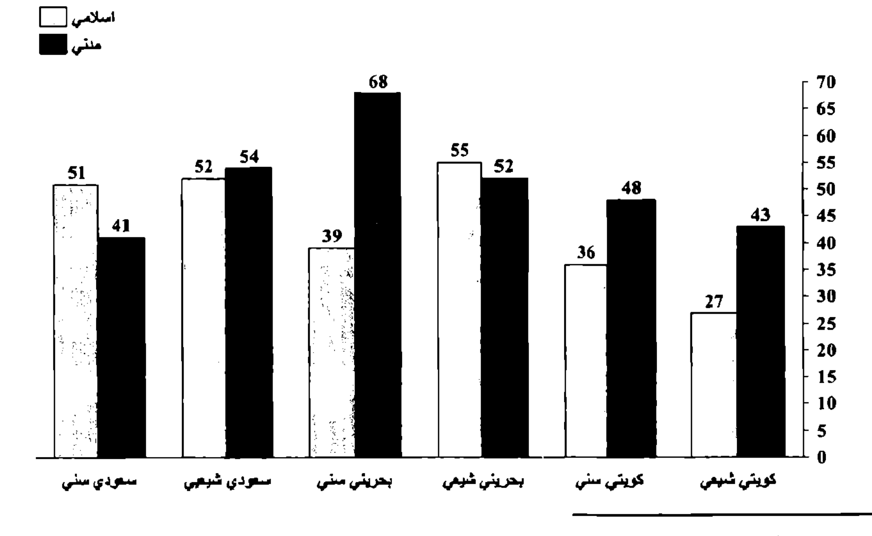
وكما تطرقنا في الأعلى، تقول شريحة واسعة من العينة إن الانتماء للطائفة ليس المحدِّد الثقافي الأهم بالنسبة إليها. هل يقتصر التخندق الطائفي، إذاً، على من يؤمن بأهمية هذا الانتماء؟ يعيدنا هذا السؤال إلى نقاشنا حول طبيعة الطائفية: إما أن الطائفية ظاهرة ناتجة عن وعي وفكر سياسي منتشر بين أفراد وجماعات، مما يجعلها منهجاً واعياً لتسييس الانتماء الطائفي وتكريس الإيمان بأهمية هذا الانتماء (تماماً كما يفعل القوميون مع الانتماء القومي والماركسيون مع الانتماء الطبقي مثلاً)، أو أن الطائفية هي من أعراض انقسامات كامنة ومتجذرة في بنية المجتمع نفسه، مما قد يعني أنها تتجاوز وعي الفرد والجماعة وإدراكهما، وقد تؤثر حتى على من يعرّف نفسه بأنه لا يعير للطائفية أهمية كبيرة في آرائه وتطلعاته السياسية.

ولعل الاختبار الأمثل لهاتين الفرضيتين هو تحليل العيّنة على أساس الانتماءات السياسية، سواء كانت مبنية على الطائفة أم لا. فمن جهة، يؤمن المنتمون إلى تيارات الإسلام السياسي بأن للمعتقدات الدينية أهمية

سياسية، أو بمعنى آخر، يقوم الإسلاميون، عامة، بتسييس الانتماء الديني. بل أكثر من هذا، تقوم تحزّبات الإسلام السياسي بالانتماء (العلني أو الضمني) لطائفة ما، لتصبح هذه التحزّبات هي الجهات الرئيسة التي تعطي تعبيراً، في المشهد السياسي، للانتماءات المبنية على الطائفة، كجماعة الإخوان المسلمين وجماعات السلفية في الشق السني، أو جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في البحرين، والتحالف الإسلامي الوطني في الكويت في الشق الشيعي.

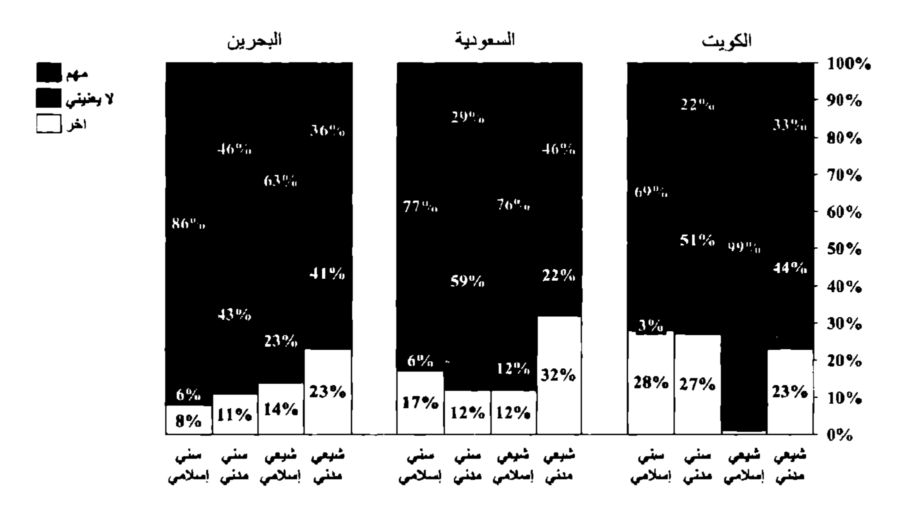
ومن جهة أخرى، تشترك التيارات الليبرالية واليسارية والقومية ـ التي تختلف اختلافاً جوهرياً فيما بينها ـ في رفضها لتسييس الانتماء الطائفي أو حتى الديني، من ناحية المبدأ. فماذا إذا أضفنا إلى تحليلنا للعيّنة، القائم على أساس الانتماء المبني على الطائفة في كل بلد، تقسيماً سياسياً بين من قال إنه ينتمي إلى فكر الإسلام السياسي، أو أحد التيارات «المدنية» (أي الليبرالية أو اليسارية أو القومية)، إن صح التعبير؟[٧٢].

رسم بياني ٢ ـ ٣٢: نسب المنتمين إلى التيارات السياسية الإسلامية والمدنية (أي اليسارية والقومية والليبرالية) من العينة (٪)



(٧٢) لم يشمل هذا التحليل المشاركين العمانيين بسبب عدم بروز الاختلافات الطائفية في ما بينهم مقارنة بالبقية.

رسم بياني ٢ ـ ٣٣: مدى أهمية الهوية المذهبية بالنسبة إلى المشاركين المنتمين للتيارات السياسية الإسلامية والمدنية (٪)



كما يبيّن الرسم البياني ٢ ـ ٣٣،[٧٣] عيّنتنا متوازنة بعض الشيء بين الإسلاميين والمدنيين. ولتقصّي مدى تأثير الانتماء السياسي بين هذين الطرفين (أي الإسلام السياسي والتيارات المدنية)، سنتطرق إلى الأسئلة التي أبرزت اختلافات مبنية على الطائفة، خصوصاً حول المواقف السياسية من الحرب الأهلية في سوريا وحول حركة الاحتجاجات في البحرين. وسنتطرق أيضاً إلى آراء عيّنتنا حيال المؤسسات الدينية في بلدان المستطلَعين للغرض نفسه.

عند تحليل آراء المشاركين على أساس التقسيم القائم على الانتماء السياسي والانتماء إلى الطائفة في آن واحد، وجدنا أنه يزداد احتمال

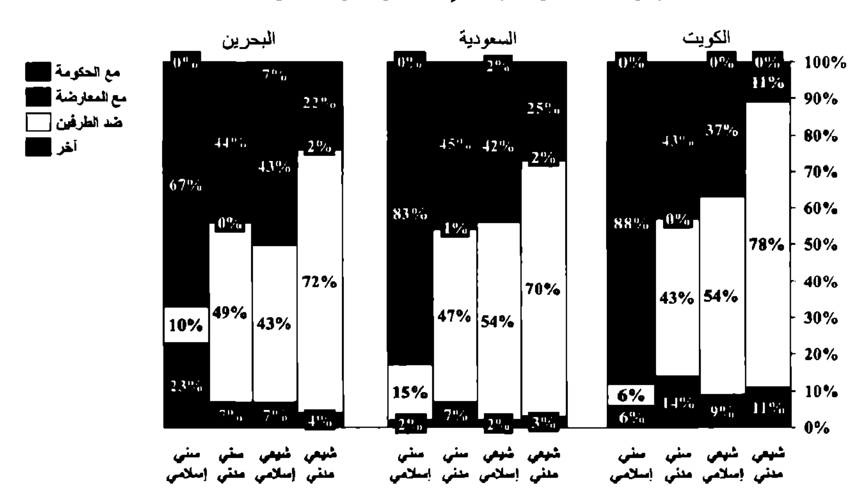
---

(٧٣) ملاحظة: إختار بعض المشاركين أكثر من إجابة واحدة (كمثال: هناك من اختار «إسلامي سني» و«قومي» معاً)، ولذلك قد يفوق مجموع الإجابات لدى الشريحة الواحدة النسبة المئوية الكاملة (١٠٠٪). اما بالنسبة إلى أعداد هذه العينة فهي تتألف من الأرقام التالية: إسلاميون سعوديون (٤١٨)، مدنيون سعوديون (٣٣٠)، إسلاميون كويتيون (٤١)، مدنيون كويتيون (٥٥)، إسلاميون بحرينيون (١١٥)، مدنيون بحرينيون (١٢٨).

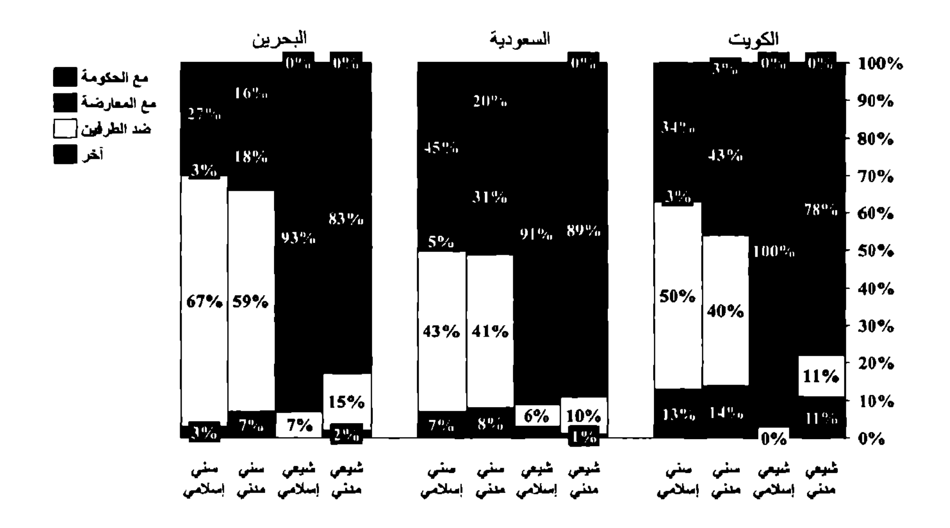
معارضة المشارك المدني، سنياً كان أم شيعياً، للطرفين المتحاربين في سوريا من قوات نظامية ومتمرّدين. أما الإسلاميون، فنجد أنهم أكثر ارتباطاً بالموقف السياسي الخاص بطائفتهم، إن صحّ التعبير. فالمشاركون الإسلاميون السنة (جميعهم، أي البحرينيون والسعوديون والكويتيون) هم أكثر دعماً للمتمردين في سوريا، أما المشاركون الإسلاميون الشيعة (من الدول الثلاث أيضاً) فهم أكثر دعماً لنظام الأسد من نظرائهم المدنيين الشيعة.

ويتكرر هذا النمط عند تحليل مواقف المشاركين من حركة الاحتجاجات في البحرين. كما رأينا في القسم الأعلى، يساند المشاركون الشيعة بشكل عام المحتجين في البحرين، في حين ينقسم المشاركون السنة بين داعم للحكومة البحرينية ومعارض للطرفين المتنازعين. ويقلّ دعم المشاركين السنة لحكومة البحرين لصالح المعارضة عند المدنيين مقارنة بالإسلاميين، كما يزيد احتمال معارضة المشاركين الشيعة نسبياً عند المدنيين أيضاً. ولكن من الملاحظ أن الاختلافات بين المشاركين الشيعة المدنيين والإسلاميين صغيرة نسبياً، مقارنة بتلك التي بين المشاركين السنة.

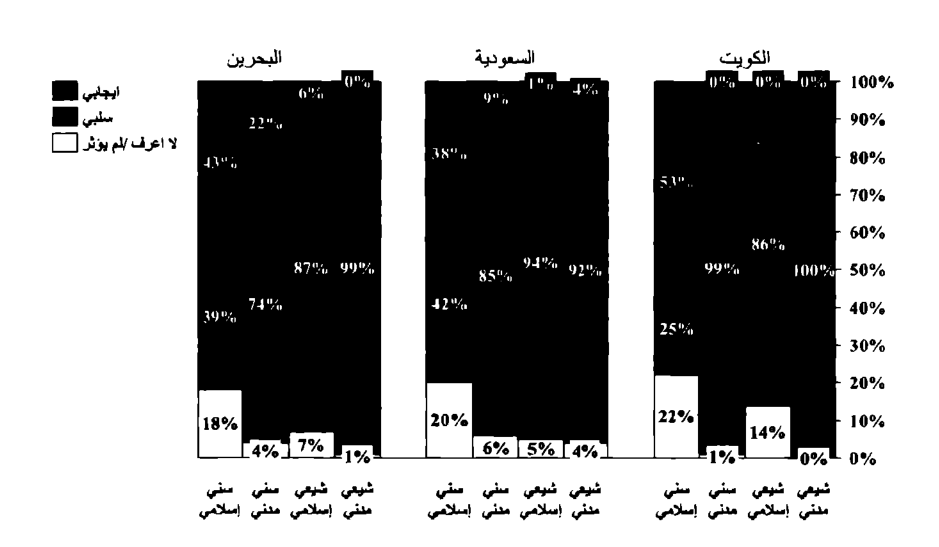
رسم بياني ٢ ـ ٣٤: الموقف من حرب سوريا للمشاركين المنتمين إلى التيارات السياسية الإسلامية والمدنية (٪)



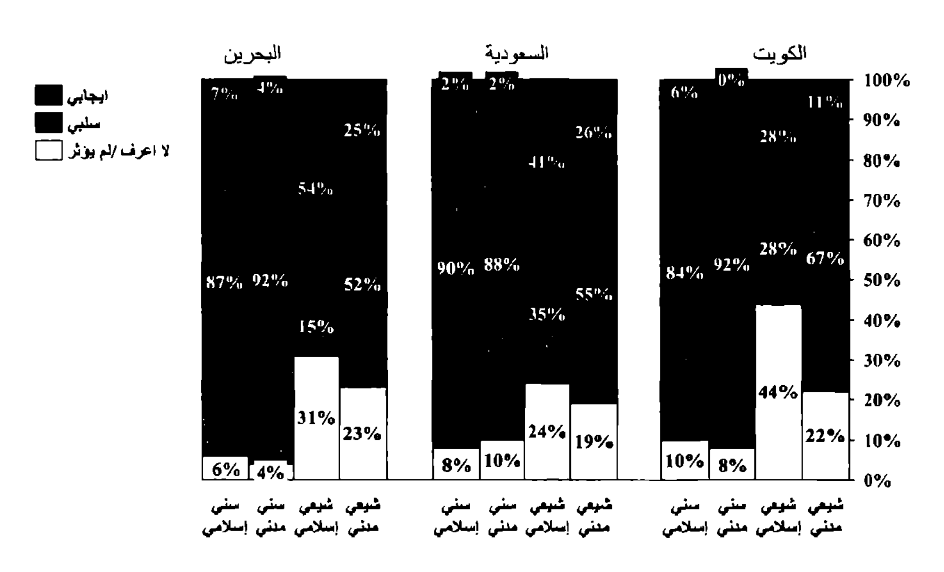
رسم بياني ٢ ـ ٣٥: الموقف من حركة الاحتجاجات للمشاركين المنتمين للتيارات السياسية الإسلامية والمدنية (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٣٦: الموقف من المؤسسات الدينية السنية بالنسبة إلى المشاركين المنتمين للتيارات السياسية الإسلامية والمدنية (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٣٧: الموقف من المؤسسات الدينية الشيعية بالنسبة إلى المشاركين المنتمين للتيارات السياسية الإسلامية والمدنية (٪)



لنأخذ آراء المشاركين حول دور المؤسسات الدينية في بلدانهم لتقصّي الاختلافات الطائفية بشكل مختلف. فمن المعقول التكهن بأن المنتمين إلى التيارات المدنية هم من الناقدين لمؤسسات طائفتهم، وأن الانتماء إلى الطائفة ليس على درجة من الأهمية لهم. ولكن، هل هناك أي تحيّزات ضد مؤسسات الطائفة «الأخرى»؟ ببساطة، الإجابة عن هذا السؤال هو: نعم. الاستثناء الواضح في هذه القاعدة هم المشاركون السنّة الكويتيون والسعوديون من المنتمين إلى التيارات المدنية، فهم ناقدون، بأغلبية ساحقة، للمؤسسات الدينية التابعة للطائفتين. أما المشاركون البحرينيون السنة من المدنيين، فعلى الرغم من نظرتهم السلبية إلى المؤسسات الدينية السنية، إلا أنهم ينظرون إلى المؤسسات الشيعية بسلبية أكثر نسبياً. في حين أن المشاركين الشيعة، في الدول الثلاث، اتفقوا على أن المؤسسات السنية تلعب دوراً سلبياً، ولكن يبرز الاختلاف بين المدنيين والإسلاميين في نظرتهم إلى المؤسسات الشيعية. وكما هي الحال مع المشاركين الإسلاميين السنة، ينظر المشاركون الإسلاميون الشيعة إلى

مؤسساتهم الدينية بإيجابية نسبية. ولعل المفاجأة، هنا، هي في ردود المشاركين المدنيين الشيعة، إذ إن رأيهم في المؤسسات الدينية الشيعية كان إيجابياً، مقارنة برأي نظرائهم المدنيين السنة في المؤسسات الدينية السنية، والذي اتسم بالسلبية إلى حدّ بعيد.

الخلاصة، إذاً، هي أن الانتماءات السياسية يجب ألّا تُهمل، إذ إن لها أثراً نسبياً على آراء المشاركين. فعندما يُعرّف المشارك نفسه كمنتمٍ لأحد التيارات المدنية، فإن هذا يزيد من احتمال ابتعاده النسبي عن الرأي السائد بين أعضاء طائفته. ولكن النمط الأكثر بروزاً في هذا القسم من النتائج هو التشابه الكبير بين ردود أعضاء الطائفة الواحدة، أكانوا مدنيين أم إسلاميين. وبهذا، تتقارب آراء الإسلاميين والمدنيين الشيعة في مقابل تقارب آراء الإسلاميين والمدنيين السنة (وإن كانت نسبة التقارب أقل في المجموعة الثانية)، مما قد يوحي بأن للانتماءات الطائفية دوراً هاماً حتى وسط المنتمين إلى التيارات غير الدينية.

تدلّ هذه النتائج على أنه، على الرغم من دور قوى الإسلام السياسي في تسييس الانتماء الطائفي وحشد جماهيرها سياسياً على هذا الأساس في بعض الحالات، إلا أن الإسلام السياسي ليس المسؤول الوحيد عن انقسام عيّنتنا على أساس طائفي، وإنما هناك ركائز مجتمعية أخرى، كبنية المنظومة المجتمعية نفسها، التي تعيد إنتاج التخندق الطائفي بين شريحة واسعة، لتشمل المنتمين إلى مختلف التيارات السياسية، بما فيها تلك التي لا تعرف نفسها بناء على الهوية الدينية. وقد تدلّ النتائج على أن الطائفية قد تلعب دوراً، حتى وإن غاب وعي وإدراك المتأثرين بها.

الخاتمة: الشقاق المجتمعي وتناقضاته

لا بد أن النتائج التي توصّلنا إليها قد تركت القارئ حائراً بين التفاؤل والتشاؤم بهذه النتائج، إذ جاء بعضها مقلقاً حيث تستقطب الأطراف السياسية المتصارعة، إقليمياً ومحلياً، عواطف وولاءات المشاركين تجاه

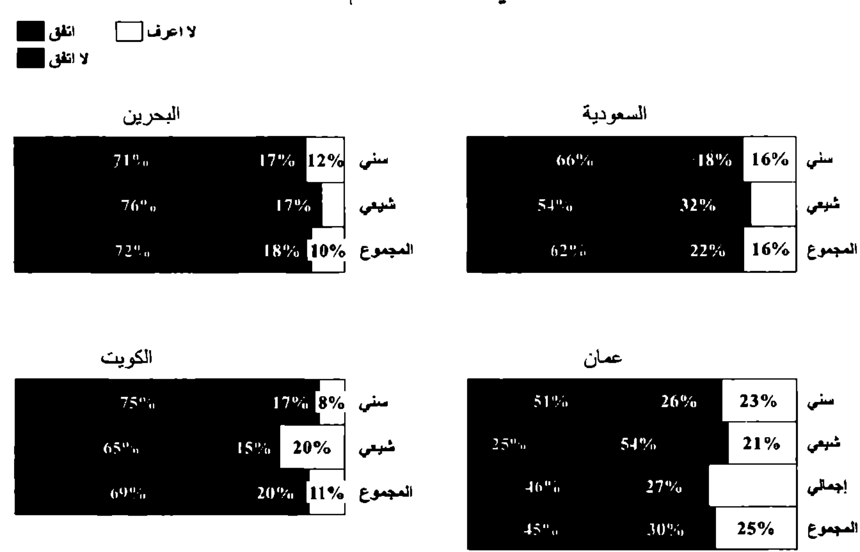
الطائفة. ولكن، في الوقت ذاته، جاءت بعض النتائج مطمئنةً بأن الأرضية الوطنية لا تزال رصينة، ربما بشكل كافٍ للمّ شتات الأطراف المختلفة تحت مظلة ثقافية واحدة وعنوان الوطن الواحد. ولعلنا نجد أفضل تعبير عن هذا التناقض في آخر سؤالين سنعرضهما للقارئ، الأول حول ما إذا كان المشاركون يتفقون مع عبارة «مصالح أعضاء جميع الطوائف متشابهة إلى حد بعيد»، والثاني نصّه: «يتشارك أعضاء الطوائف الأخرى مع دول إقليمية أكثر من باقي أبناء بلدهم».

من ناحية، أجمعت جميع فئات العيّنة على تشابه مصالح طوائفها مع الطوائف الأخرى، مما قد يعكس قدراً من الوعي الوطني في نماذجنا الأربعة. ومن ناحية أخرى، اتفقت العينة (عدا المشاركين الشيعة من عمان) مع العبارة الثانية التي تربط الطوائف الأخرى مع دول إقليمية بدلاً من الوطن، مما يناقض إجابة العيّنة على السؤال الأول على ما يبدو. ماذا يعني أن يعتبر المشارك أن أعضاء الطوائف الأخرى يشاركونه في المصالح نفسها ـ أي الإقرار بوجود مصلحة وطنية مشتركة ـ وأن يتهم، في الوقت ذاته، الطائفة «الأخرى» بمشاركة دول إقليمية في المصالح؟

رسم بياني ٢ ـ ٣٨: مدى اتفاق العيّنة من الدول الأربع مع عبارة «مصالح الطوائف متشابهة إلى حد بعيد» (٪)



رسم بياني ٢ ـ ٣٩: مدى اتفاق العينة من الدول الأربع مع عبارة «ترتبط مصالح أعضاء الطوائف الأخرى مع دول إقليمية أكثر من باقي أبناء بلدهم» (٪)



يصعب تقديم تفسير حازم لهذا التناقض الواضح. ولكن لعل من دلالاته التناقض الكامن بين منطق بناء الوطن، الذي يتطلّب اعترافاً صريحاً بأحقية جميع المواطنين فيه، ومنطق الصراع الطائفي من جهة أخرى عبر الكيانات الاجتماعية والسياسية («التضامنية») المتنافسة فيما بينها حسب منطق لعبة صفرية النتائج. فعلى الرغم من أنه يستحيل على الفئة أن تطابق هوية المجتمع التعددي مع هويتها الخاصة أو احتكار موارده لنفسها، إلا أن استحالة هذه الغاية لا تمنع «التضامنيات»، كما أسميناها، من النزوع في اتجاه تحقيقها في بعض الحالات. وبذلك، فقد تنبع هذه المواقف المتناقضة من اعتقاد المشارك بوحدة مصير أبناء الوطن نظرياً، إلا أنه في الوقت ذاته يشكّك في مدى التزام أعضاء الطائفة «الأخرى» بواجباتهم الوطنية في ظل الاستقطاب الطائفي إقليمياً ومحلياً.

كشفت لنا النتائج أن هناك الكثير مما يجمع المواطنين المشاركين، كقلقهم المشترك من الفساد، على سبيل المثال، بل وحتى كيفية تعريفهم

لأنفسهم كعرب ومسلمين فوق كل اعتبار. ومع ذلك يبدو أن الفروقات الطائفية تلعب دوراً مهماً أيضاً. ومن ناحية أخرى، تشير النتائج إلى تفاوت ظاهرة الطائفية من سياق اجتماعي إلى آخر، حيث تدفع ظروف معيّنة، على ما يبدو، إلى تسييس الطائفة في بعض السياقات أكثر من غيرها. فردود المشاركين من الدول الأربع تشير إلى احتدام التوتر بين الطوائف في البحرين والسعودية بشكل خاص، فيما العلاقة بين الطوائف تبدو أقل توتراً في عمان. وأثبتت الطائفية قدرتها على اختراق مختلف الجماعات السياسية، فوجدنا أن للتيارات السياسية المدنية العابرة للطوائف والرافضة لتسييسها نظرياً، تأثيراً واضحاً ولكن محدوداً في الحد من تفشّي هذه الظاهرة بين المواطنين.

يدعو كل هذا إلى إجراء دراسات إضافية للبحث في العوامل التي تدفع إلى تسييس طائفة ما، في بعض السياقات، أكثر من غيرها، كالمظالم الفئوية وأزمات الثقة. ولعل العامل الأهم هو دور الدولة في تحفيز هذه النعرات الطائفية أو إخمادها. فالدولة معنية هنا بالدرجة الأولى، نظراً إلى مدى اختراقها للمجتمع عبر آليات توزيع الريع وشبكات المحسوبية، وهذا ما دفع بعض المحللين الناقدين إلى اتهام الدولة باتباع سياسات «التشطير العمودي» لإدارة كل طائفة على حدة في البحرين، على سبيل المثال[٧٤]. وإضافة إلى دراسة دور سياسات الدولة، تستدعي الحالة الطائفية أيضاً النظر في مدى وعي اللاعبين السياسيين بالحساسيات الطائفية من حولهم ومدى تأثيرهم عليها (إيجاباً أم سلباً).

وقد هدفت هذه الدراسة إلى وضع موضوع الشقاق المجتمعي على طاولة النقاش لمواطني دول المجلس، بمختلف فئاتهم، عن طريق محاولة رصد وتشخيص نموذج منه ـ أي نموذج الطائفية ـ من وجهة نظر عينة

---

(٧٤) عبدالهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين: المهمة غير المنجزة،** ترجمة عبدالنبي العكري (بيروت: [د. ن.]، ٢٠٠٤).

عشوائية (random sample)، لتعطينا لمحة عن حجم هذا المرض الاجتماعي وطبيعته ومدى تغلغله في مجتمعاتنا. وبالطبع، ليس هذا المجهود إلا خطوة أولية في سبيل معالجة الاحتقان الطائفي. فلا شك في أن آفاق هذا الموضوع واسعة، خصوصاً في ظل خطورة احتدام خطر الانقسام الداخلي، إضافة إلى كون حالات الشقاق المجتمعي عقبة كبيرة في الطريق إلى بناء دولة المواطنة المتساوية وتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة.

٢ ـ ٤: التطورات السياسية في الإمارات العربية المتحدة

واصلت الإمارات العربية المتحدة، على غرار شقيقتيها السعودية وقطر، اتباع سياسة خارجية نشطة منذ اندلاع الانتفاضات العربية. وقد تُعزى زيادة نشاط الدولة، على هذا الصعيد، إلى الأسباب نفسها التي حفّزت السعودية وقطر، ألا وهي احتواء آثار الاحتجاجات في أنحاء الوطن العربي، أو دفعها في اتجاه يحمي مصالح هذه الدول خارجياً وداخلياً. ونظراً إلى عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي من الحكم في مصر، اختارت الإمارات أن تلعب دوراً فاعلاً لقطع الطريق على تنظيمات الإخوان، سواء داخل الإمارات، كما تدّعي السلطات عند اعتقالها لبعض المواطنين، أو خارجها.

كما تحاول الإمارات الاستفادة من ازدهار اقتصادها لتوسعة نفوذها عبر مشاريع خيرية وتجارية وعسكرية متعددة، إضافة إلى مد الجسور الدبلوماسية مع إيران وأوروبا بشكل خاص. وتوحي هذه الجهود بنزعة إلى استقلالية في صنع القرار الإماراتي داخل إطار المنظومة الخليجية. ولكن الأولويات الأمنية تُحتّم، على ما يبدو، التعاون والتنسيق مع السعودية في مواجهة التهديدات المشتركة، من وجهة نظر صانع القرار.

داخلياً، مضت الدولة قدماً في مأسسة الهوية الوطنية عبر مبادرات حكومية عدة، منها التجنيد الإجباري وتدريس مناهج حول المواطنة في

المدارس، وبوضع سردية رسمية لتاريخ الإمارات وثقافتها. كما تواصلت المحاكمات السياسية للمتهمين بالانضمام إلى تيارات وجمعيات قريبة من الإخوان المسلمين بتهمة محاولة قلب نظام الحكم.

الإمارات والإخوان المسلمون

شاركت الإمارات شقيقتها السعودية في معارضتها لوصول مرشح رئاسي من تنظيم الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، كما تبين تصريحات المسؤولين الإماراتيين للإعلام أثناء حكم الرئيس السابق. فعلى سبيل المثال، وجّه وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد اتهاماً صريحاً إلى الإخوان في مصر، عندما قال في أكتوبر ٢٠١٢: «إنهم لا يحترمون السيادة الوطنية ويعملون على اختراق هيبة الدول وقوانينها»، في إشارة إلى صلتهم مع تيار الإخوان داخل الإمارات، حسب الاتهامات الرسمية الإماراتية[٧٥].

ولم تكتف الإمارات بموقفها المعادي لجماعة الإخوان المسلمين في الداخل والخارج، وإنما دعت الدول الخليجية إلى تكوين اتحاد خليجي ضد الجماعة «لمنعها من التآمر وتقويض حكومات الخليج». ويمكن تلمّس بوادر هذا التعاون الخليجي بين الإمارات والمملكة العربية السعودية، خصوصاً في الأحداث التي تلت ٣٠ حزيران/ يونيو في مصر وعزل الرئيس مرسي. كما قام وكلاء وزارات الداخلية الخليجيون بإعداد خطة استباقية لحصر أسماء الوافدين المنتمين إلى جماعة الإخوان تمهيداً لإبعادهم عن دول المجلس[٧٦].

وذكرت مصادر أمنية أن المجتمعين أوصوا «بحصر أسماء أعضاء

---

(٧٥) «قضية اليوم يكتبها: أحمد البرى.. خلية الإخوان الإماراتية!،» صحيفة **الأهرام**، ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٣، <http://tinyurl.com/k88vemr>.

(٧٦) «الإخوان في الخليج.. بين الحصار والاحتضان،» **صحيفة مصر العربية الإلكترونية**، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، <http://tinyurl.com/o426cqo>.

الجماعة المقيمين في دول الخليج العربية، والمراكز والوظائف التي يعملون بها سواء في القطاعين الحكومي أو الخاص، إضافة إلى رصد علاقاتهم بقيادات إخوانية خليجية»، لافتة إلى أن الأجهزة الأمنية المعنية «رفعت تقارير إلى قياداتها حول خطورة هؤلاء وإمكانية لجوء بعضهم إلى افتعال مشكلات وأزمات تهدف إلى مناصرة الإخوان خصوصاً في ظل الأحداث التي تشهدها مصر». وأوضحت أن الاجتماع قرّر أيضاً «وضع آليات رقابية تتيح تتبع كل ما يتصل بإقامات الإخوان أو معاملاتهم المالية والتجارية، ومواجهة عمليات غسل الأموال والتحويلات التي تتم لصالح الجماعة»، مشيرة إلى «تشكيل لجنة تضم خبراء أمنيين واقتصاديين للتوصل إلى الآليات المناسبة للتصدي لاستثمارات الجماعة»[٧٧].

وفي خطوة يبدو أنها موجهة نحو احتواء الطرح الإسلامي وتقنينه، نظّمت أبوظبي، في آذار/ مارس ٢٠١٤، منتدى «تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة» لتشكيل «جبهة إسلامية من العلماء والمفكرين المعتدلين لمواجهة التطرف والتماشي مع التقدم». وشارك في المؤتمر الذي استمر يومين أكثر من ٢٥٠ عالماً ومفكراً إسلامياً وصفوا بـ «المعتدلين»، يتقدمهم شيخ الأزهر أحمد الطيب والعلّامة عبدالله بن بيه الذي يرأس اللجنة العلمية للمنتدى. وأكد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد، الذي افتتح المؤتمر، أن هذا التجمع الكبير من علماء المسلمين «يمثل محاولة أولى على المستوى العالمي لرسم خارطة طريق نحو الأمام للمجتمعات الإسلامية من أجل العيش بسلام وتناغم، وحسب المبادئ الإسلامية الجوهرية التي تتناغم مع المفاهيم العالمية»[٧٨].

المحاكمات السياسية

ارتفع عدد معتقلي الإمارات حتى نهاية عام ٢٠١٣ إلى ١٢٥ معتقلاً،

---

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) «الإمارات تريد تشكيل جبهة للعلماء المسلمين المعتدلين ضد التطرف،» صحيفة **القدس العربي**، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٤. <http://www.alquds.co.uk/?p=141473>.

بينهم ٨٣ مواطناً، و٣١ مصرياً، وفلسطينياً وسورياً وأمريكياً وقطرياً واحداً، معظمهم بتهمة الانتماء أو التأييد لتنظيم الإصلاح القريب من الإخوان المسلمين، والذين ترى الدولة أنهم يتآمرون لقلب نظام الحكم(٧٩). في آذار/ مارس بدأت سلسلة محاكمات في قضية ٩٤ معتقلاً سياسياً بتهم تتعلق بالسعي إلى قلب نظام الحكم. وخلال فترة المحاكمة، عقدت محكمة أمن الدولة ١٤ جلسة لمحاكمة المتهمين، سمح بحضورها فقط لوسائل الإعلام الحكومية. وفي الثاني من تموز/ يوليو ٢٠١٣، ظهر رئيس محكمة أمن الدولة على قناة حكومية ليقرأ الحكم الصادر على المتهمين، ونصّ على السجن بين ٧ و١٥ عاماً في حق ٦٩ منهم، وتبرئة ٢٥ متهماً بمن فيهم جميع النساء وعددهن ١٣. وحُكم على خمسة متهمين بالسجن سبع سنوات، وعلى ٥١ متهماً بالحبس عشر سنوات. وحوكم ثمانية متهمين غيابياً بالسجن ١٥عاماً(٨٠).

وقد أثارت هذه الأحكام إدانات من البرلمان الأوروبي والبرلمان الألماني، ومنظمات دولية كهيومن رايتس ووتش والعفو الدولية وغيرهما، نظراً إلى طبيعتها السياسية وافتقارها إلى الإجراءات القضائية السليمة حسب رأيهم، وهو ما رأت فيه الجهات الرسمية الإماراتية تدخلاً في أمور الدولة الداخلية. وبحسب تقرير هيومن رايتس ووتش لسنة ٢٠١٤، فإن الدليل الرئيس الذي استخدم على وجود نية لقلب نظام الحكم هو اعتراف أحد المدعى عليهم، أحمد السويدي،، الذي أنكر خلال المحاكمة كل الاتهامات(٨١).

أما عن العرب، فيحاكم ٢٠ مصرياً بينهم ٦ فارّون، إضافة إلى ١٠

---

(٧٩) «الإمارات ٢٠١٣: خلف الأبراج المرتفعة..إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان،» مركز الإمارات للدراسات والإعلام، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://www.emasc-uae.com/ details.aspx?id=2873#.Uu0lX339Uig.twitter>.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) تقرير هيومن رايتس ووتش حول الإمارات لسنة ٢٠١٤:

إماراتيين آخرين بتهم تتعلق بإنشاء وتأسيس وإدارة فرع لتنظيم الإخوان المسلمين في الإمارات، والتستر عليه، وجمع أموال وموارد لدعم التنظيم في بلده الأم مصر. وبحسب ما نقلته الصحافة الرسمية عن مصادر، فإن الإماراتيين العشرة هم ناشطون قضت السلطات بسجنهم في الثاني من تموز/ يوليو الماضي لعشر سنوات. وقد اعترض المعتقلون على إجراءات المحاكمة وسط اتهامات بمنعهم من الاطلاع على أوراق القضية ولقاء محاميهم.

واعتُقل المواطن القطري الدكتور محمود الجيدة، الذي يشغل منصب مدير الخدمات الطبية في شركة قطر للبترول، أثناء مروره بمطار دبي في ٢٦ شباط/ فبراير، بدعوى ورود اسمه ضمن لوائح المطلوبين في دولة الإمارات. وأصدرت محكمة أمن الدولة، في ٣ آذار/ مارس ٢٠١٤، حكماً بحبسه سبع سنوات لإقدامه على التعاون مع جمعية الإصلاح المحظورة. وأكدت المحكمة أن الحكم نهائي وغير قابل للاستئناف[٨٢]. وقد رأى البعض في اعتقاله تتويجاً لحرب إعلامية شنتها دولة الإمارات ضد قطر بسبب دعم الأخيرة لتنظيم الإخوان المسلمين في المنطقة[٨٣].

وقضية الجيدة مشابهة لقضية صلاح اليافعي، وهو مواطن بحريني اعتُقل في مطار دبي في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، وبقي قيد الاعتقال لمدة ٧ أسابيع في مكان مجهول من دون توجيه أية تهمة إليه، قبل الإفراج عنه في ١٥ حزيران/ يونيو بعد تدخّل حكومة البحرين[٨٤].

وحُكم على أمريكي بالسجن عاماً وتغريمه مالياً بسبب مقطع على

---

(٨٢) «الحكم على المعتقل القطري محمود الجيدة بالسجن ٧ سنوات بتهمة التعاون مع جمعية الإصلاح المحظورة في الإمارات،» صحيفة **الصحيفة**، ٣ آذار/ مارس ٢٠١٤. <http://www.elsahefa.com/world/9730>.

(٨٣) «القطري عبد الرحمن الجيدة يتحدث عن اختطافه في الإمارات،» صحيفة نون بوست الإلكترونية، ١ سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.noonpost.net/content/1486>.

(٨٤) «طبيب قطري «يتعرض للضرب» في سجن إماراتي،» موقع البي بي سي، ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130628_qatari_uae_ prison_beaten.shtml>.

يوتيوب اعتبرته الدولة «تهديداً أمنياً»، وتدور فكرته حول تأليف مجموعة تشبه العصابة تعطي تدريبات لحماية الناس في شوارع دبي مستخدمين أحذيتهم كأسلحة. وقد أطلقت السلطات سراحه في ١٠ كانون الثاني/ يناير٢٠١٤، بعد أن قضى تسعة أشهر في السجن(٨٥).

وأعلنت منظمة حقوق الإنسان العالمية هيومن رايتس ووتش أنها تلقت في تموز/ يوليو ٢٢ شهادة مكتوبة من بعض الأشخاص الخاضعين للمحاكمة، أكدوا جميعاً، باستثناء ستة منهم، أن المسؤولين عرّضوهم لدرجات حرارة عالية، واستجوبوهم وهم معصوبي الأعين. وقال إثنان منهم إن المحققين هددوهما بالصعق بالكهرباء(٨٦). وأعلنت عائلة الدكتور محمود الجيدة أنه «تعرّض للضرب» و«احتجز في الحبس الانفرادي»(٨٧). ويذكر أن نجل الجيدة الأكبر، عبدالرحمن الجيدة، اتهم الأمن الإماراتي بضربه واختطافه أثناء حضوره جلسة المحاكمة الأولى لوالده(٨٨).

السياسة الخارجية: توجهات إلى استقلالية صنع القرار الإماراتي

كان أحد أكثر الأحداث إثارة للجدل عام ٢٠١٣ مقتل ضابط إماراتي واثنين من رجال الأمن البحريني في انفجار في قرية الديه(٨٩). وقد أثار

---

(٨٥) «الإمارات ٢٠١٣: خلف الأبراج المرتفعة..إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان،» مركز الإمارات للدراسات والاعلام، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://www.emasc-uae.com/details.aspx?id=2873#.Uu0lX339Uig.twitter>.

(٨٦) تقرير هيومن رايتس ووتش حول الإمارات لسنة ٢٠١٤.
<http://www.hrw.org/world-report/2014/country-chapters/122035>.

(٨٧) «طبيب قطري 'يتعرض للضرب' في سجن إماراتي،» موقع البي بي سي، ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130628_qatari_uae_prison_ beaten.shtml>.

(٨٨) «القطري عبد الرحمن الجيدة يتحدث عن اختطافه في الإمارات،» موقع نون بوست الإلكتروني، ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://www.noonpost.net/content/1486>.

(٨٩) «البحرين.. مقتل ٣ شرطيين أحدهم ضابط إماراتي في انفجار بالمنامة،» موقع قناة سي أن أن، ٣ آذار/ مارس ٢٠١٤. <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/03/=bahrain-blast>.

الحادث موجة استنكار وشجب على الصعيد الرسمي والشعبي في الإمارات والبحرين، فيما اتهمت بعض أطراف المعارضة البحرينية الإمارات بالتدخل في الشأن المحلي البحريني. يُذكر أن الإمارات والسعودية أرسلتا قوات إلى البحرين في فترة الطوارئ (أو ما يُسمى بفترة «السلامة الوطنية») في ٢٠١١ كجزء من قوات «درع الجزيرة» لـ «حماية المنشآت الحيوية ضد أي تدخل خارجي»، بحسب تصريحات وزير الخارجية البحريني[٩٠].

ولكن على الرغم من توافق سياسة الإمارات مع السعودية حيال أزمة البحرين، إلا أنها لا تزال تتمتع بعلاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على عكس شقيقتيها البحرين والسعودية. ففي حين يبدو أن السعودية تحث حلفاءها الغربيين على التصدي لإيران بشتى السبل، وحتى عسكرياً، كما بيّنت تسريبات ويكيليكس[٩١] مؤخراً، اتخذت الإمارات موقفاً معاكساً تماماً، فزار وزير الخارجية الشيخ عبدالله بن زايد طهران للقاء الرئيس الإيراني حسن روحاني، وشدّد الطرفان على المصالح المشتركة بين البلدين[٩٢]. وكانت الإمارات، أيضاً، من أول الدول العربية التي رحبت بالاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة مع إيران حول

= «سيف بن زايد يتفقد القوة الإماراتية المشاركة بقوات "أمواج الخليج" في البحرين،» صحيفة **الوسط**، ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. <http://www.alwasatnews.com/4230/news/read/873567/1.html>.

(٩٠) «وزير الخارجية البحريني: قوات درع الجزيرة لحماية المنشآت الحيوية ضد أي تهديد خارجي،» صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١١. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=613833&issueno=11803#.Uzy9DqiSxe>.

(٩١) "Cut off head of snake" Saudis told U.S. on Iran," Reuters, 29 November 2010, <http://www.reuters.com/article/2010/11/29/us-wikileaks-iran-saudis-idUSTRE6AS02B20101129>.

(٩٢) «روحاني يستقبل عبدالله بن زايد،» صحيفة العرب، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://www.alarab.co.uk/?id=9507>.

البرنامج النووي[٩٣]. بل ذهب رئيس وزراء الإمارات الشيخ محمد بن راشد إلى أبعد من ذلك في تصريحاته للصحافة الغربية، فقال إن «إيران جارتنا ولا نريد أي مشاكل معها. إرفعوا العقوبات وسينتفع الجميع». وأضاف أن إيران صادقة في سلميّة برنامجها النووي[٩٤]. لكن هذه السياسة الإماراتية تجاه إيران لم تؤدِّ، على ما يبدو، إلى توتّر مع السعودية، مما يوحي بأن لملف الإخوان مرتبة أعلى في قائمة الأولويات المشتركة لدى البلدين في الوقت الراهن.

دولياً، عملت الإمارات على مدّ جسور إلى أوروبا عن طريق تعيينها سفيراً لدى الاتحاد الأوروبي، وفتح أول مقر لبعثة عربية في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)[٩٥]. ومن جهة أخرى، مضت في التعاقد مع دول أوروبية في مجال التسلح، حيث تقوم الحكومة برعاية برنامج تصنيع أسلحة محلية الصنع[٩٦] تأمل ببيعها في السوق الأوروبية بشكل أكبر بعدما تعاقدت شركة «توازن» الإماراتية مع شركات بريطانية وأوروبية لتزويدها بقطع للمعدات العسكرية[٩٧]. كما تعاقدت الإمارات مع فرنسا لشراء قمرين اصطناعيين للتجسس، إلا أن هذه الصفقة تعثّرت عندما تبين أن

(٩٣) «دول عربية ترحب بالاتفاق النووي وأخرى تلتزم الصمت،» موقع قناة الميادين، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/n7qnlbj>.

(٩٤) «محمد بن راشد: إيران صادقة ببرنامجها النووي ويجب رفع العقوبات عنها،» موقع بزنز العربية، ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2014/jan/13/351068>.

(٩٥) Awad Mustafa, "UAE boosts diplomatic presence in Europe," The National, 6 October 2013. <http://www.thenational.ae/uae/government/uae-boosts-diplomatic-presence-in-europe>.

(٩٦) Haseeb Haider, "Abu Dhabi's ambitious military industrial complex in the spotlight," Khaleej Times, 14 February 2013. <http://tinyurl.com/lbjdkvf>.

(٩٧) Awad Mustafa, "Deal to help UAE sell arms in Europe," The National, 9 July 2013. <http://www.thenational.ae/news/uae-news/deal-to-help-uae-sell-arms-in-europe>.

القمرين يحتويان على قطع أمريكية الصنع، مما يعرّض الصفقة لضوابط أمريكية تمنع بيع معدات عسكرية حساسة كهذه. لذا طلبت الإمارات من الطرف الفرنسي استيراد قطع غيرها من روسيا والصين(٩٨). كما كشف الشيخ محمد بن راشد عن مشروع لإطلاق قمر اصطناعي إماراتي الصُنع سنة ٢٠١٧(٩٩).

وأخيراً، تصدّرت الإمارات قائمة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام ٢٠١٣ للدول المانحة للمساعدات التنموية، بعد أن تبوأت المركز التاسع عشر في القائمة نفسها عام ٢٠١٢. وبذلك زادت المساعدات الإماراتية بنسبة ٣٧٥٪ في غضون سنة واحدة فقط. وتفيد التقارير بأن ٤,٩ مليار دولار (من مجموع المساعدات البالغة ٥,٢ مليار) ذهبت إلى دعم الحكومة المصرية الجديدة بعد عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي(١٠٠). من جهتها، اعتبرت وسائل الإعلام الإماراتية في محصلة هذا التقرير أن الإمارات باتت «العاصمة الإنسانية الأولى عالمياً»(١٠١)في الجهود الرامية إلى محو الفقر في العالم الثالث(١٠٢).

---

(٩٨) Awad Mustafa and Pierre Tran, "French-UAE Intel Satellite Deal in Doubt," Defense News, 5 January 2014. <http://www.defensenews.com/article/20140105/DEFREG04/301050006/French-UAE-Intel-Satellite-Deal-Doubt>.

(٩٩) «الإمارات تطلق أول قمر صناعي محلي الصنع في ٢٠١٧،» موقع قناة السي إن إن، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. <http://archive.arabic.cnn.com/2013/scitech/12/30/sheikh_mohammed_twitter.khalifa.sat>.

(١٠٠) Mary Sophia, "UAE Named World's Largest Foreign Aid Donor In 2013," Gulf Business, 9 April 2014. <http://gulfbusiness.com/2014/04/uae-named-worlds-largest-foreign-aid-donor-2013/#.U0TWX6iSxe8>.

(١٠١) «العاصمة الإنسانية الأولى عالمياً،» صحيفة الخليج، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٤. <http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/660d692e-c418-44af-ab62-a4b1ed7bdaa4>.

(١٠٢) Mary Sophia, "UAE Named World's Largest Foreign Aid Donar in 2013m," Gulf Business, 9 April 2014. <http://gulfbusiness.com/2014/04/uae-named-worlds-largest-foreign-aid-donor-2013/#.U3bw1YGSxe8>.

قوانين وأنظمة الإعلام

حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الـ ١١٨ في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود[١٠٣]، وجاءت ضمن فئة «غير حرة» في تصنيف «فريدم هاوس» المدعومة من قبل الحكومة الأمريكية، وذلك بسبب قوانين الصحافة التقييدية والرقابة الذاتية النافذة وسياسة تعطيل الإنترنت، بحسب تعبير هذه المؤسسات.

يكفل دستور الإمارات العربية المتحدة حرية التعبير، وتنص المادة ٣٠ على أن «حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير، مكفولة في حدود القانون»[١٠٤]. ويتضمن قانونا العقوبات والإعلام العديد من «القيود القانونية» على الصحافة وأشكال التعبير، كما يكفل الدستور «الحرية الشخصية» و«حرية» الأنشطة المختلفة التي تشمل حرية العبادة الدينية وحرية الحركة و«تكوين جمعيات»[١٠٥]. ولكن يبدو أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مواد الدستور وتطبيقها على أرض الواقع. ويبدو أن هناك تناقضاً في سقف الحرية للصحافة المحلية في الإمارات مع الحريات النسبية التي تتمتع بها مؤسسات الأخبار الدولية التي تعمل في البلاد مثل سي إن إن ورويترز ومجلة وول ستريت والعربية[١٠٦].

السياسات الداخلية: بلورة الشخصية الوطنية الإماراتية

اتخذت السلطات في ٢٠١٣ عدداً من القرارات من شأنها، بحسب

---

(١٠٣) United Arab Emirates: Tracking "cyber-criminals"," Reporters without Borders, 11 March 2014. <http://12mars.rsf.org/2014-en/2014/03/11/united-arab-emirates-tracking-cyber-criminal>.

(١٠٤) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ <http://www.gcc-legal.org/MojPortalPublic/DisplayLegislations.aspx?country=22766>.

(١٠٥) مات ج. دافي، قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي تحليل وتوصيفات، مركز الدوحة لحرية الإعلام. <http://www.dc4mf.org/sites/def-ault/files/gcc_media_law_ar_0.pdf>.

(١٠٦) المصدر نفسه.

رؤيتها، بلورة الشخصية الوطنية الإماراتية في سبيل تعزيز حس الانتماء الوطني. وهي تركز على الروابط الثقافية المشتركة بين المواطنين الإماراتيين مع بعضهم البعض ولتمييز المواطن الإماراتي عن جيرانه من جهة أخرى، كما هي طبيعة الحال عند بروز الهويات الوطنية أياً كانت. وقد يكون ما يميّز عملية إنتاج وبلورة الشخصية الوطنية في الإمارات (كما هي الحال في باقي دول المجلس) هو مركزية رسم هذه السياسات.

ويشير موقع وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع إلى مشروع الهوية الوطنية باعتباره «هدفاً رئيساً لاستراتيجيتها وخططها الحالية والمستقبلية، لما تعنيه الهوية الوطنية من كونها قضية انتماء وولاء»[١٠٧]. وفي صفحة متصلة على الموقع الإلكتروني، تعدّد الوزارة مواصفات «المواطن المثالي» كـ «التدين بشكل معقول والالتزام بالمواعيد وإتقان العربية» وغيره، أما ما يميز المواطن الإماراتي، بحسب الوزارة، فيشمل «الولاء والفخر بالبلاد وقيادتها» و«الافتخار بالزي الوطني وعلم الدولة ونشيدها الوطني وموروثها ومنجزاتها»، إضافة إلى صفات أخرى تتشابه إلى حد كبير مع صفات «المواطن المثالي»[١٠٨].

كما انصبّ اهتمام صنّاع القرار لصقل الهوية الوطنية على تقديم مواد تعليمية في المدارس للأطفال من سن الخامسة[١٠٩]، وتنظيم منتديات حول الموضوع، ودعوة كبار المتنفذين والأكاديميين وغيرهم[١١٠]، إضافة إلى

(١٠٧) موقع وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع. <http://www.mcycd.gov.ae/ar/OurInitiatives/Pages/NationalIdentity.aspx>.

(١٠٨) موقع وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع. <http://www.mcycd.gov.ae/ar/NationalIdentity/Pages/Identity6.aspx>.

(١٠٩) Asfan Ahmed, "National identity to be taught in from the age of 5," The National, 24 May 2012. <http://www.thenational.ae/news/uae-news/education/national-identity-to-be-taught-from-age-of-5>.

(١١٠) موقع مؤتمر هوية وثقافة شعب دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٣٠. <http://www.datamatixgroup.com/conference/2030_profile.aspx>.

تحديد أنواع محددة من المأكولات والشخصيات التاريخية (كالبحّار أحمد بن ماجد) والرقصات الشعبية (فن العازي) كجزء من التراث الإماراتي. وقد أثارت هذه الأخيرة ردود فعل غاضبة في بعض الأوساط العُمانية على الإنترنت بدعوى أحقية عُمان بهذا التراث(١١١). وأخيراً، أقدمت الإمارات على خطوة هامة تتمثّل في التجنيد الإجباري للشباب بهدف تعزيز الهوية الوطنية، على حدّ تعبير الإعلام الإماراتي(١١٢).

الاهتمام بالشباب في التعيينات الرسمية

كما كان تركيز الإصدار السابق من هذه السلسلة، فقد اعتمدت دولة الإمارات، منذ اندلاع الاحتجاجات العربية في ٢٠١١، على الحوافز المادية من إسكان ورواتب ومكافآت ملموسة وغير ملموسة. وتمّ تنفيذ هذه الإجراءات عبر ضخّ المليارات من الدّراهم في ميزانيّة الدولة، إضافة إلى الإجراءات الأمنية التي تم التركيز عليها مسبقاً. وقد لوحظ في عام ٢٠١٣ اهتمام الإمارات بالكوادر الشابة بشكل خاص، فأعلنت الحكومة في ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٣ عن تغيير بسيط في تشكيل مجلس الوزراء كان له طابع شبابي، حيث نُصّبت وجوه شابة في المجلس. فتقلّد الشيخ نهيان بن مبارك الذي كان وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع التي أُضيفت إليها بعض الصلاحيات الجديدة، وتولّى سهيل المزروعي، رغم صغر سنه، وزارة الطاقة. كما تضمّن التشكيل ضم مهامّ وزارة التجارة الخارجية إلى وزارة الاقتصاد،

---

(١١١) شاهد هذا المقطع في موقع يوتيوب، على سبيل المثال، والذي يتضمن مشاهد من التلفزيون الرسمي العماني وهو سيتعرض ذات التراث على أنه عماني الأصل: <http:// www.youtube.com/watch?v=mZSkJJ31FkQ>.

(١١٢) Compulsory military service for all male Emiratis will strengthen national identity: UAE papers," Zawya, 21 January 2014, <http://www.zawya.com/story/Compulsory_military_service_for_all_male_Emiratis_will__strengthen_national_identity_UAE_papers-WAM20140121060020129>.

وإنشاء وزارة باسم «وزارة التنمية والتعاون الدولي»، وتعيين الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة لها(١١٣).

وكشف المدير التنفيذي لقطاع التعليم العالي في مجلس أبو ظبي للتعليم، الدكتور عارف الحمادي، عن مبادرات ومشروعات استراتيجية تنفذ بين عامي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٧، للتغلب على التحديات التي تواجه التعليم العالي في الإمارة، بينها إنشاء هيئة لتمويل البحث العلمي، وربط التعليم بسوق العمل من خلال مؤسسات مختصة، وتوجيه بعثات خارجية للشباب، وكل ذلك لخفض معدلات البطالة بين الشباب.

وأكد وزير العمل صقر غباش أن البلاد تدرس تدابير ومحفزات لتشجيع توظيف المواطنين في القطاع الخاص الذي يقتصر تقريباً على الوافدين، والذي يعتبره الإماراتيون غير مغر، وذلك بهدف تأمين وظائف لمئات الآلاف من الداخلين الجدد إلى سوق العمل في السنوات المقبلة. وأشار الوزير صقر غباش إلى توجّه لجعل العطلة الأسبوعية في القطاع الخاص يومين بدلاً من يوم واحد، والبحث في إمكان اعتماد الحكومة سياسة دعم لرواتب المواطنين الموظفين في القطاع الخاص لتقترب من المستويات المرتفعة في القطاع العام، على غرار سياسة دعم العمالة المتبعة في الكويت(١١٤).

ووقّعت مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب اتفاقية شراكة مع صندوق أبوظبي للتنمية، وهو صندوق استثمار أسسته إمارة أبوظبي سنة ١٩٧١، وساهم في تمويل المشاريع التنموية من خلال منح وشراكات وقروض عدة في أنحاء الوطن العربي وخارجه. وتهدف الاتفاقية إلى تمكين الشباب

---

(١١٣) Congressional Research Service, "The United Arab Emirates: Issues for U.S. Policy," 24 February 2014. <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21852.pdf>.

(١١٤) «الإمارات تريد توظيف مواطنيها في القطاع الخاص،» صحيفة القدس العربي، ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname today\19qpt947. htm>.

الإماراتي من خلال رفع وتطوير كفاءاتهم وتوجيههم نحو المشاركة في تحقيق التنمية الوطنية. ويتركّز نشاط الصندوق الرئيس خارج دولة الإمارات، وبالأخص في الدول النامية. إلا أن الصندوق أبدى اهتماماً كبيراً بدعم القطاع التعليمي وتنمية الشباب محلياً أيضاً(١١٥). وربما يمثّل هذا الاهتمام محاولة لاحتواء الشباب في المجتمع المحلي، خصوصاً في ضوء الدور البارز الذي لعبه الشباب في الاحتجاجات العربية،، إضافة إلى التصدي لأي محاولة للجماعات الإسلامية لاستقطاب الشباب، خصوصاً في ظل تركيزها التاريخي على استقطاب الطلاب والناشئة والتأثير على مؤسسات التعليم وإدارة المناهج.

العمال الوافدون

شارك آلاف العمال الآسيويين العاملين في الإمارات، في أيار/ مايو ٢٠١٣، في إضراب عن العمل لمدة أسبوع ضد شركة «أرابتك»، وهي أكبر شركة لأعمال التشييد والبناء في دبي، مطالبين بتحسين ظروف عملهم. وأفاد بيان للشركة أن جهودها «أثمرت، بالتعاون مع كل من وزارة العمل والقيادة العامة لشرطة أبوظبي والقيادة العامة لشرطة دبي والسلطات المعنية، عن حل مسألة الإضراب العمالي غير المبرر، بشكل ودي». وأكد البيان أنه «سيتم التعامل مع المسيئين وفق أحكام القانون». لكن الشركة لم توضح ما إذا كان العمال الذين بدأوا الإضراب السبت في مواقع بناء في دبي وأبوظبي حقّقوا تحسيناً لظروف عملهم. ويذكر أن الإمارات تحظرالإضرابات، حيث لا وجود للنقابات، كما لا تفرض السلطات أي حد أدنى للأجور(١١٦).

---

(١١٥) «مؤسسة الشباب وصندوق أبوظبي للتنمية يتعاونان لتطوير الكوادر الوطنية،» صحيفة البيان، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2014-02-27-1.2070238>.

(١١٦) «إنهاء إضراب لعمال البناء في الإمارات للمطالبة بتحسين المعيشة،» صحيفة أخبار الخليج، ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12846/article/26010.html>.

وتواصلت الانتقادات للإمارات من المؤسسات العالمية المعنية بالعمالة الوافدة. فنقلت تقارير صادرة عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال، وهيومن رايتس ووتش، شعوراً بخيبة الأمل بعد المراجعة السنوية الثانية لظروف العمل في جزيرة السعديات في أبوظبي، حيث يتم بناء متحف «اللوفر» جديد يعتبر الأكبر في العالم. وأوضح التقرير أن معظم العمال لا يزالون يدفعون رسوم استقدام لتأمين وظائفهم، في خرق لقوانين العمل، وتُحتجز أجور بعضهم وجوازات سفرهم لمدة تصل إلى ستة أشهر. وقالت مصادر إماراتية إن الجهات التي تتقاضى رسوماً على استقدام العمال تخالف القانون الذي يحرّم أيضاً احتجاز جواز سفر العامل(١١٧).

وأشارت مراجعة مستقلة من قبل برايس ووترهاوس كوبرز، وهي واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية في العالم، إلى أن شركات البناء الرئيسة ومقاوليها من الباطن تخالف قوانين العمل، التي يفترض أن تحمي حقوق العمّال وصحتهم وسلامتهم(١١٨). وطبقاً لما أوردته تحقيقات هذه المنظمات في تقاريرها، فإن العديد من العمال يعيشون ويعملون في ظروف غير آمنة وغير صحية. وأشارت برايس ووترهاوس كوبرز إلى أن بعض العمال يفتقرون إلى الملابس الواقية، والبعض الآخر يشكون من عدم توفر مياه للشرب أو حتى دورات مياه صحية. ولفتت إلى تحسن محدود في ظروف العمل منذ المراجعة الأخيرة بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر من هذا العام(١١٩) يذكر أن الأجانب يمثلون أكثر من ٨٨٪ في المائة من سكان الإمارات طبقاً للإحصاءات الحكومية لعام ٢٠١١، والكثيرون منهم عمال وافدون من متدني الدخل من جنوب آسيا .

---

(١١٧) تقرير هيومن رايتس ووتش حول الإمارات لسنة ٢٠١٤.

<http://www.hrw.org/world-report/2014/country-chapters/122035?page=2>.

(١١٨) Campaigners criticise UAE for failing to tackle exploitation of migrant workers," The Guardian, 22 December 2013, <http://www.theguardian.com/world/2013/dec/22/uae-migrant-workers-exploitation-emirate-criticised>.

(١١٩) المصدر نفسه.

وشكّكت أبوظبي في دقة هذه التقارير، مؤكدة أنها تفتقر إلى الموضوعية، كما كلفت شركة التطوير والاستثمار السياحية شركات متخصصة بالتحقيق في ظروف العمالة لدى الشركات التي لها تعاقدات من الباطن. وقال علي الحمادي، نائب مدير شركة تطوير السياحة والاستثمار في أبوظبي: «نحن ندرس الآن كيفية تطبيق أفضل التوصيات الواردة من جميع الأطراف المشاركة في مشاريع البناء الجارية في السعديات»[١٢٠].

تجدر الإشارة إلى أن وزارة العمل الإماراتية فرضت عقوبات على كل شركة تتأخر في صرف رواتب عمالها، وألزمت الشركات بتحويل هذه الرواتب إلى المصارف. كما أوقفت العمل في فترة الظهيرة لتجنيب العمال حرارة الشمس التي تقارب أحياناً الـ الخمسين درجة مئوية[١٢١].

(١٢٠) «أبوظبي تشكك في دقة تقارير عن تجاوزات يتعرض لها العمال الوافدون،» موقع إرم الاخباري، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.eremnews.com/?id=20370>.

(١٢١) المصدر نفسه.

٢ ـ ٥: التطورات السياسية في مملكة البحرين

لا يزال المشهد السياسي في البحرين هو الأكثر اضطراباً في دول مجلس التعاون على جميع الصعُد. فقد بقيت المظاهر الأمنية تسيطر على مختلف مناطق البحرين، وينتشر رجال الأمن تحسباً لاحتجاجات جديدة قد تنطلق من المدن والقرى. ولكن على الرغم من الانتشار الأمني الكثيف وحالة الطوارئ غير الرسمية وشبه الدائمة، شهدت البحرين عاماً حافلاً بالاحتجاجات والمناوشات الأمنية التي أودت بحياة عدد من المواطنين ورجال الأمن، ناهيك عن الجرحى والمعتقلين. وحاولت أطراف مختلفة، كعادتها، الاستفادة من ظروف محلية وإقليمية، كذكرى موعد إنطلاق الاحتجاجات في ٢٠١١ وحملة «تمرد» في مصر. إلا أن هذه المحاولات فشلت في ترجيح الكفّة لصالح أي من الأطراف السياسية، حيث يتواصل الجمود السياسي المُطعّم بالمناوشات الميدانية. ومن جهة أخرى، تزايدت وتيرة ظاهرة التفجيرات التي أودت بحياة عدد من رجال الأمن.

على الصعيد السياسي، نظّمت حكومة البحرين حواراً سياسياً ليستكمل ما سبقه من حوار في ٢٠١١. وكان نصيب هذا الحوار الوصول إلى الطريق المسدود نفسه. ولا تزال العائلة الحاكمة غير ممثلة في هذا الحوار بشكل رسمي، مما يُصوّر الأزمة السياسية وكأنها تقتصرعلى اختلافات بين التيارات السياسية في البحرين، فيما تبرز السلطة نفسها كحَكم محايد بين هذه التيارات، وكجهة غير معنية بالأمر بشكل مباشر.

ومع استمرار الجمود السياسي واعتماد السلطة الحل الأمني وغياب أي مؤشر لنجاح محاولات مختلف الأطراف للتوصل إلى حل سياسي، من المرجح استمرار هوّة الخلاف الطائفي لملازمة المواقف السياسية حيال الأزمة.

الاحتجاجات المستمرّة وردة فعل أجهزة الأمن

بات تاريخ ١٤ شباط/ فبراير من كل عام يُنذر بموجة احتجاجات جديدة في البحرين، حيث تهدف المعارضة (المرخصة كالجمعيات السياسية، وغير المرخصة كتنظيم ائتلاف شباب ١٤ شباط/ فبراير) إلى إعادة إحياء أجواء الاحتجاجات والدفع قدماً بأهدافها السياسية، على الرغم من عدم استطاعة أي طرف حسم الأزمة السياسية لصالحه. وكما كانت الحال في ذكرى ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٢، أثارت الاحتجاجات في ٢٠١٣ ردة فعل أمنية عبر مداهمات لقرى عدة وحملات اعتقالات ومناوشات عنيفة بين رجال الأمن وبعض المحتجين. ورافقت موعد ذكرى الاحتجاجات دعوة إلى العصيان المدني انقسمت حولها المعارضة، فمن جهة نادى ائتلاف شباب ١٤ شباط/ فبراير بالإضراب العام يوم ١٣ شباط/ فبراير، في حين اكتفت جمعية الوفاق بدعوة خجولة إلى العصيان على شكل الامتناع عن التسوق وتأدية أي معاملات حكومية(١٢٢).

وفي يوم الذكرى، أودت الاحتجاجات بحياة مواطن دون الثامنة عشرة في قرية الديه، جراء إصابته بالرصاص الانشطاري، بحسب رواية جمعية الوفاق المعارضة(١٢٣). ولم تمر سوى أيام قليلة على هذه

---

(١٢٢) «البحرين: إنقسام المعارضة حول دعوة لـ'عصيان مدني'»، سي أن أن، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://arabic.cnn.com/2013/bahrain.2011/2/12/bahrain.protests>.

(١٢٣) «مقتل متظاهر بمسيرة في الذكرى الثانية لاحتجاجات البحرين،» سي أن أن، ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://arabic.cnn.com/2013/bahrain.2011/2/14/bahrain.teen.killed>.

الحادثة، حتى أعلنت الجمعية عن مقتل محتجٍ آخر نتيجة إطلاق عبوة غاز مسيل للدموع تجاه رأسه من مسافة قريبة. وسرعان ما نفت السلطات مسؤولية رجال الأمن عن وفاة الشاب، وأكدت أن كل ما تم إثباته هو أنه ضرب بآلة حادة على رأسه[١٢٤]. ومن جهته، كشف وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، في ١٧ شباط/ فبراير، عن ضبط ما أسماه «خلية إرهابية» مكونة من ثمانية مواطنين شيعة تدربوا على استخدام العنف في إيران والعراق ولبنان، حسب قوله. وأضاف أن احتجاجات الذكرى الثالثة أدت إلى حالتي وفاة و٧٥ إصابة في صفوف رجال الأمن[١٢٥].

وعاد التوتر الأمني ليسود البحرين في موعد سباق الفورمولا واحد، في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، فشهدت القرى المحيطة بالمنامة كالسنابس والديه وجدحفص احتجاجات بشكل شبه ليلي. لكن الانتشار الأمني الكثيف حال دون تسرّب أي من هذه الاحتجاجات خارج إطار القرى، ولم تنجح في الوصول إلى محيط حلبة السباق. وانتهت الاحتجاجات باعتقال ما لا يقل عن ١٣ مواطناً[١٢٦].

واحتلّت البحرين صدارة عناوين وسائل الإعلام العالمية مجدداً بعد أن دعا ناشطون معارضون، على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى موجة احتجاجات جديدة تحت اسم «تمرد البحرين»، تيمّناً بحركة «تمرد»

---

(١٢٤) «معارضة البحرين: وفاة متظاهر برصاص الأمن،» موقع قناة الجزيرة، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.aljazeera.net/news/pages/61a2b665-ce58-4d0b-ae42-62ffb7f48992>.

(١٢٥) «البحرين تعلن ضبط «خلية ارهابية» من ٨ عناصر،» بي بي سي العربية، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/02/130217_bahrain_terrorism_ cell.shtml>.

(١٢٦) Alexander Dziodosz, "Bahrain stages F1 race amid protests, heavy security," Reuters, 1 April 2013. <http://www.reuters.com/article/2013/04/21/us-bahrain-grandprix-idUSBRE93K03D20130421>.

المصرية التي انتهت بتدخل الجيش المصري لإطاحة الرئيس السابق محمد مرسي من سدة الحكم. وكانت هذه الخطوة شبيهة بتلك التي أطلقت موجة الاحتجاجات في ٢٠١١، عندما مثلت التجربة المصرية الشرارة التي أشعلت الشارع في البحرين، كما كانت الحال في بقية الدول العربية. إلا أن «تمرد البحرين» صادف هذه المرة يوم ١٤ آب/ أغسطس، ذكرى انسحاب القوات البريطانية من جزر البحرين واستقلالها كدولة عام ١٩٧١[١٢٧].

لكن هذه النداءات لم تؤدِّ إلى عودة الاحتجاجات إلى مستواها المعهود عام ٢٠١١، وقد يعود ذلك إلى كثافة الانتشار الأمني في مختلف أنحاء البحرين، وخصوصاً القرى الشيعية التي تعوّدت على وجود أمني دائم على أطرافها منذ اندلاع الأزمة. وقد لوحظ تكثيف هذا الانتشار إضافة إلى ترشيد محكم لحركة السير من خلال نقاط تفتيش عند مداخل القرى[١٢٨].

إختتم البحرينيون السنة بتحدٍّ أخير بين الحكومة والمعارضة، إذ دعت كل من حركة حق والوفاء وائتلاف شباب ١٤ شباط/ فبراير، التي تتشارك في رفضها التعامل مع الحكومة وتنادي بنظام جمهوري، إلى التظاهر في العيد الوطني الرسمي للبحرين الذي يصادف عيد الجلوس في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر تحت عنوان «يوم الشهداء». في حين ابتعدت الجمعيات المعارضة المرخصة عن التحدّي المباشر للسلطة بإطلاق نداء موازٍ في ذكرى مرور 1000 يوم على اندلاع احتجاجات ١٤ شباط/ فبراير، وهو ما يوحي بمصادفة الفعاليات مع احتفالات الجهات

---

(١٢٧) تعود رمزية اعتبار هذا اليوم كعيد وطني لبعض المعارضين، وعلى رأسهم، في هذه الحالة، منظمو حملة «تمرد البحرين»، تحدّ لقيادة البلاد التي تحتفل رسمياً بالعيد الوطني في يوم الجلوس في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر.

(١٢٨) "Bahrain cages in villages with barbed wire ahead of rally," Al Akhbar English, 13 August 2013. <http://english.al-akhbar.com/node/16710>.

الرسمية بدلاً من تحدّيها[١٢٩]. وهكذا عبّر هذا اليوم عن الانفصام الحاد الذي تشهده الساحة السياسية في البحرين. ففي حين عجّت المناطق المعروفة بمناهضتها لقوى المعارضة بالأجواء الاحتفالية، تصاعدت أدخنة الإطارات المحترقة وروائح الغاز المسيّل للدموع في أنحاء أخرى من جزيرة البحرين.

ظاهرة التفجيرات

شهدت البحرين أحداث تفجيرات بشكلٍ متزايد عام ٢٠١٣. وعادة ما تُنسب هذه الأحداث إلى المنطقة التي وقعت فيها، كتفجيري العكر والرفاع، وقد خلف بعضها قتلى وجرحى في صفوف الشرطة والمحتجين، وانتهت بسلسلة من الاعتقالات والمحاكمات الجنائية.

وشهدت قرية العكر، على سبيل المثال، حادثاً من هذا النوع في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٣ قبيل موعد انطلاق سباق الفورمولا واحد بأسابيع، عندما انفجرت عبوة أنبوبية محلية الصنع، بحسب تصريح لوزارة الداخلية، في عدد من رجال الأمن، وأصيب ثلاثة منهم بجروح بليغة. وتكررت هذه الأحداث مع اقتراب موعد «تمرد البحرين» في منتصف آب/ أغسطس، وخلّف بعضها ضحايا في صفوف رجال الأمن[١٣٠].ولكن هذه الأحداث أخذت منعطفاً طائفياً خطيراً عندما انفجرت سيارة ملغومة أمام مسجد سُنّي في الرفاع لم تسفر عن أي أضرار بشرية. واستنكرت الجمعيات المعارضة هذه الحادثة وأصرت على دعمها لأساليب الاحتجاج السلمية، إلا أن السلطة اتهمت

---

(١٢٩) «المعارضة البحرينية تدشّن حزمة فعاليات بمناسبة مرور أكثر من ١٠٠٠ يوم على الثورة البحرينية،» موقع جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. < http://alwefaq.net/cms/2013/12/12/24878 >.

(١٣٠) «القبض على ثلاثة في البحرين بعد تفجير سيارة مفخخة قرب الديوان الملكي،» موقع قناة البي بي سي، ٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٣. < http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/07/130721_bahrain_arrests.shtml >.

المعارضة، وعلى رأسها جمعية الوفاق، بالضلوع في دعم «الإرهاب»(١٣١).

وعلى المنوال نفسه، وقع انفجار في قرية الديه في آذار/ مارس ٢٠١٤ أودى بحياة ثلاثة رجال أمن بينهم ضابط إماراتي، مما أعطى الأمر أهمية إعلامية، فتوالت التنديدات الرسمية من عدة حكومات، إضافة إلى مختلف الأطراف السياسية في البحرين، بما فيها المعارضة(١٣٢). ولهذه الحادثة أهمية خاصة باعتبارها المرة الأولى التي تقر الحكومة البحرينية بمشاركة ميدانية لرجال أمن من دول خليجية مجاورة في التصدي للتظاهرات. ويُذكر أن الإمارات أرسلت رجال أمن إلى البحرين في ٢٠١١ كجزء من قوات «درع الجزيرة» بداعي «حماية المنشآت الحيوية ضد أي تدخل خارجي»(١٣٣). وعلى خلفية هذا الحدث، ضمّت السلطات ثلاث جماعات إلى لائحة «الإرهاب»، وهي ائتلاف شباب ١٤ شباط/ فبراير ومجموعتان أخريان مجهولتان تحت اسم «سرايا الأشتر» و«سرايا المقاومة»(١٣٤).

---

(١٣١) «قوى المعارضة تدين تفجير الرفاع وتنبذ كافة أشكال العنف،» موقع جمعية العمل الوطني الديمقراطي، ١٧ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.aldemokrati.org/details.php?artid=7771>.

أيضا انظر: «الداخلية: تشكيك الوفاق بتفجير الرفاع غطاء سياسي للإهاب،» صحيفة **الوطن**، ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.alwatannews.net/NewsViewer.aspx?ID=slpcX8k2u7333379BCcfJ2glNLQ933339933339>.

(١٣٢) «البحرين.. مقتل ٣ شرطيين، أحدهم ضابط إماراتي في انفجار بالمنامة،» موقع سي ان ان، ٣ آذار/ مارس ٢٠١٤. <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/03/bahrain-blast>.

(١٣٣) سوسن أبوحسين، «وزير الخارجية البحريني: قوات درع الجزيرة لحماية المنشآت الحيوية ضد أي تهديد خارجي،» صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١١. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=613833&issueno=11803#.Uzy9DqiSxe>.

(١٣٤) Bahrain puts groups on terror list after bomb kills policemen," Reuters, 4 February 2014. <http://www.reuters.com/article/2014/03/04/us-bahrain-unrest-idUSBREA231FC20140304>.

الجدل حول الوضع الحقوقي ومكافحة الإرهاب

بدت مظاهر التشنّج السياسي واضحة مع انطلاق عام ٢٠١٣، حيث رفضت محكمة الاستئناف تخفيف الأحكام الموجهة إلى رموز المعارضة كحسن مشيمع وعبدالوهاب حسين وإبراهيم شريف[١٣٥]. وكاد أن ينضم قيادي آخر إلى مجموعة «الرموز» عندما اعتقلت السلطات المساعد السياسي لأمين عام جمعية الوفاق خليل المرزوق في شهر أيلول/ سبتمبر بعدما وجّه تحية إلى تنظيم ائتلاف شباب ١٤ شباط/ فبراير، الذي تصنّفه السلطات كتنظيم إرهابي، وهو ما قد يُعتبر تصعيداً خطابياً[١٣٦]. ولكن بعد مرور أكثر من شهر على اعتقال المرزوق بتهمة التحريض على العنف، أطلقت السلطات سراحه مع ضمان مكان إقامته ومنعه من السفر[١٣٧]. ومع حلول نهاية السنة، استُدعي أمين عام جمعية الوفاق علي سلمان إلى النيابة العامة بداعي التحقيق معه حول خطابه الأخير، وأُطلق سراحه مع منعه من السفر[١٣٨].

لا شك في أن من الصعب التوصل إلى حصيلة لمجمل الاعتقالات في ٢٠١٣ نظراً إلى اضطراب الوضع الأمني في البحرين طوال السنة تقريباً. وقد بدأت جمعية الوفاق بنشر رسوم بيانية غير رسمية تبيّن عدد الاعتقالات وظروفها حسب إحصائياتها. وإذا جمعنا أرقام الجمعية بين

(١٣٥) Bahrain upholds activists' life sentences," The Guardian, 7 January 2013, <http://www.theguardian.com/world/2013/jan/07/bahrain-upholds-activists-life-sentences>.

(١٣٦) «محامٍ ينفي شائعة حبس خليل المرزوق ٤٥ يوماً... ويؤكد: الآن بدأ التحقيق معه في النيابة العامة،» صوت المنامة، ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://manamavoice.com/news-print_news-15220-0.html>.

(١٣٧) علي طريف، «الإفراج عن المرزوق واستمرار محاكمته،» صحيفة الوسط، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٣. <http://www.alwasatnews.com/4066/news/read/822122/1.html>.

(١٣٨) Bahrain opposition bloc Al Wefaq leader Ali Salman questioned," Gulf News, 29 December 2013, <http://gulfnews.com/news/gulf/bahrain/bahrain-opposition-bloc-al-wefaq-leader-ali-salman-questioned-1.1271705>.

شهري نيسان/ أبريل وتشرين الأول/ أكتوبر، وهي الأشهر التي أُعلن فيها عدد الاعتقالات، سنجد أن حصيلتها، بحسب جمعية الوفاق، تصل إلى ١٢١٢ شخصاً (مع العلم أنه تم الإفراج عن البعض)(١٣٩). كما تتهم الجمعية السلطات باعتقال ما لا يقل عن ٤٥٠ شخصاً دون الثامنة عشرة وإساءة معاملتهم منذ اندلاع الأزمة السياسية، من بينهم حوالى ١٠٠ اعتقلوا عام ٢٠١٣(١٤٠).

أما من ناحية المحاكمات، فقد تم النظر في ٩٥ قضية حوكم فيها ٦٥١ شخصاً في ٢٠١٣، وصدرت أحكام تراوحت بين بضعة أشهر و٢٥ سنة(١٤١). ومن التُّهم الموجهة إلى هؤلاء التجمهر (التهمة الأكثر شيوعاً، بحسب هذا المصدر) وإهانة الملك وإحراق الإطارات ووضع قنابل وهمية في الشوارع العامة (لإرباك رجال الأمن)، إضافة إلى تُهم تتعلق بالإرهاب. وعلى الجانب الرسمي، يُنظر إلى هذه الاعتقالات والمحاكمات كضرورة لمكافحة الإرهاب. وكمثال على ذلك، بثت قناة البحرين التلفزيونية تقريراً اتهم عدداً من الأشخاص بالضلوع في مؤامرات لقلب نظام الحكم عن طريق تكوين جماعات إرهابية، بحسب التقرير، ذات صلة مع معارضين ناشطين في لندن وإيران والعراق ولبنان(١٤٢).

---

(١٣٩) صفحات متفرقة من موقع الكتروني لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية: احصائيات شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٣: <http://tinyurl.com/jw3xgza> احصائيات شهر آب/ أغسطس: //:http> <alwefaq.net/cms/2013/08/05/21908>. ايضاً انظر: /http://alwefaq.net/cms/2013/09/05> <22570>. احصائيات شهر تشرين الأول/ أكتوبر: <http://alwefaq.net/cms/2013/12/09/24817>.

(١٤٠) «الموسوي: عدد الأطفال المعتقلين لايقلّ عن ٤٥٠، وانتهاكات موسعة ينتهجها النظام ضد الأطفال،» موقع جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://alwefaq.net/cms/2013/09/04/22556>.

(١٤١) The verdicts issued since 1 January - 31 December 2013," Bahrain Youth Society for Human Rights. <http://byshr.org/wp-content/BYSHR-2013.pdf>.

(١٤٢) مقطع على موقع يوتيوب: /http://www.youtube.com> <watch?v=D_WBKYBXlY0#t=52>. من جهتها اشتكت جماعات حقوقية محلية ذات طابع معارض هذا التقرير والتغطية الرسمية بشكل عام بسبب نشر هذه الجهات الرسمية أسماء وصور من تصفهم بالمتهمين.

وتضمّن التقرير أيضاً اتهامات موجّهة إلى عضو جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان ناجي فتيل بالتآمر مع جهات خارجية للإطاحة بالحكومة. فيما ادّعت جمعية شباب البحرين تعرّض فتيل للتعذيب الشديد. وكرّر فتيل نفسه هذا الاتهام عندما نزع ملابسه في المحكمة ليعرض على القاضي آثار التعذيب، حسب الجمعية، قبل أن يُحكم عليه بالسجن ١٥ سنة[١٤٣].

وفي ما يتعلق بقضايا التعبير، تم القبض على عدد من مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بحجّة إهانتهم للملك[١٤٤]. ولا تزال الجمعيات الحقوقية تشكو من ملاحقة الحكومة لموثّقي انتهاكات رجال الأمن من عامة المواطنين[١٤٥]، ومن ناشطين في جمعيات حقوق الإنسان كرئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان محمد المسقطي[١٤٦].

وقد يكون «فيديو الصفعة» أحد أشهر الحوادث الموثّقة مرئياً في

(١٤٣) Urgent Appeal: New evidence emphasize torture of prominent activist Naji Fateel," Bahrain Youth Society for Human rights, 11 July 2013, <http://byshr.org/?p=1447>; "Bahrain Prominent Activist Naji Fateel Removes His Clothes for the Judge to see the Torture Marks," Bahrain Youth Society for Human Rights, 3 July 2013, <http://byshr.org/?p=1434>.

(١٤٤) Bahrain: The Authorities Celebrate the World Day against Cyber-censorship by Arresting 6 Twitter Users," Bahrain Youth Society for Human Rights, 12 March 2013. <http://byshr.org/?p=1324>.

(١٤٥) تمثّل قضية المواطن أحمد العرب إحدى الحالات المتكررة التي اتُّهمت الحكومة فيها بالاعتقال التعسفي والتعذيب من قِبل عائلة الموقوف ومنظمات حقوقية دولية. انظر: «رجل محتجز بمعزل عن العالم الخارجي يواجه خطر التعرض للتعذيب،» منظمة العفو الدولية، ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/l3ecg7p>

(١٤٦) Letter of Allegation concerning the detention of journalist Mohammed Hassan, photographer Hussain Hubail and cameraman Qassim Zain Aldeen (Bahrain)," Bahrain Youth Society for Human Rights, 15 December 2013. <http://byshr.org/wp-content/20131215_letter_of_allegation_hassan_hubail_zain_aldeen_final_all_signatories-1.pdf>

البحرين. وهو يصوّر مواطناً يحمل ابنه الصغير بين يديه، ولم يكن يحمل بطاقة هويته الرسمية التي طلب منه رجل الأمن إبرازها، وبعد نقاش وجيز بين الرجلين صفع رجل الأمن المواطن، طالباً منه الانصراف فوراً[١٤٧].

وقد تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الغربية هذا الفيديو بشكل واسع. وجاء رد السلطات على لسان وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة الذي استنكر تصرف رجل الأمن وتعهد بمحاسبة كل من تجاوز صلاحياته. كما شجّع الوزير المواطنين على الإبلاغ عن أي أحداث مشابهة فور وقوعها[١٤٨]. وأُحيلت قضية «الصفعة» بعد ذلك إلى المحاكم العسكرية، وحُكم على رجل الأمن بالسجن شهرين مع النفاذ وغُرّم ٥٠ ديناراً، إضافة إلى إرجاء ترقيته لمدة سنة. لكن القضية انتهت في محكمة الاستئناف التي قضت ببراءة الشرطي مع نهاية السنة[١٤٩].

وعلى صعيد قضائي آخر، قررت محكمة الاستئناف حلّ جمعية «أمل»، الممثلة للتيار الشيرازي امتداداً من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، بعد أن رفعت وزارة العدل دعوى قضائية ضد الجمعية لارتكابها «مخالفات جسيمة»[١٥٠]. وانتقدت جمعيات المعارضة هذه الخطوة قائلة إن

---

(١٤٧) مقطع على موقع يوتيوب: <http://www.youtube.com/watch?v=zI_LlrAn4Bw>.

(١٤٨) "HE minister condemns policemen's actions in online videos," Bahrain Ministry of Interior, 25 November 2012, <http://www.policemc.gov.bh/en/news_details.aspx?type=1&articleId=16038>.

(١٤٩) «البحرين: سجن رجل أمن بعد صفعه لمواطن،» موقع سي إن إن، ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٢ <http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/6/18/Bahrain.police/>، «جناحي: تبرئة شرطي من صفع مواطن في «عالي»،» صحيفة الوسط، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ <http://www.alwasatnews.com/4133/news/read/842989/1.html>.

(١٥٠) علي طريف، «'الاستئناف' تؤيد حل جمعية «أمل»،» صحيفة الوسط، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣. <http://www.alwasatnews.com/3874/news/read/764593/1.html>.

الحكم «جائر وكيدي»، وطالبت السلطات بإطلاق سراح كوادر الجمعية باعتبارهم سجناء رأي[151]. واتخذت المحكمة الإدارية إجراء مماثلاً بحلّ المجلس الإسلامي العلمائي، وهو جمعية اجتماعية مكوّنة من رجال دين شيعة، بحجّة ممارسة المجلس العمل السياسي، وذهبت وزارة العدل أبعد من ذلك باتهامها المجلس بالتحريض على العنف[152].

وفي مقابل تحشيد المعارضة لجماهيرها للمشاركة في حملة «تمرد البحرين»، قامت السلطات بتصعيد مواز على المستوى التشريعي. فطلبت الحكومة البحرينية من مجلس النواب، الذي ينفرد به المناوئون للمعارضة بشكل كبير بعد انسحاب كتلة الوفاق في ٢٠١١، تمرير حزمة من الإجراءات لردع ما تسميه بالإرهاب. ومن أهم ما جاء في توصيات هذه الجلسة الاستثنائية:

- إسقاط الجنسية البحرينية عن كل مرتكبي الجرائم الإرهابية والمحرِّضين عليها.
- تشديد العقوبات المفروضة على جميع جرائم" العنف والإرهاب» وتجفيف مصادرها كافة.
- منع الاعتصامات والمسيرات والتجمهر في العاصمة المنامة.
- التلويح بإعادة فرض حالة الطوارئ (أي «حالة السلامة الوطنية").
- تنبيه سفراء الدول الأجنبية بعدم التدخل في الشأن المحلي.
- تفعيل وتشديد الإجراءات القانونية ضد كل من يسيء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
- عدم شمول المتورطين في أعمال «إرهابية» بأي عفو ملكي[153].

---

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) «العدل": المجلس العلمائي حرَّض على العنف،» صحيفة الوسط، ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://www.alwasatnews.com/4164/news/read/852549/1.html> .

(١٥٣) «نص توصيات البرلمان البحريني،» صحيفة الشرق الأوسط، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=738116&issueno=12662#.UtKx1ZFjhcR>.

وأشاد ملك البلاد بهذه التوصيات ووعد بتنفيذها بأسرع ما يمكن[١٥٤]. واتخذ إجراءات أخرى قبيل انطلاق «تمرد البحرين»، فأصدر مرسوماً بتوسيع صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتشمل مكافحة الإرهاب، بحسب ما جاء في البيان[١٥٥]. وامتدت الحملة الأمنية المسبقة لتشمل الإنترنت أيضاً، فصرّح وزير الدولة لشؤون الاتصالات الشيخ فواز بن محمد آل خليفة بنية الحكومة وضع ضوابط على برامج الاتصال الصوتي (VOIP) مثل سكايب وفايبر[١٥٦].

جدل حول الغازات المسيلة الدموع

لا يزال الجدل قائماً حول كيفية استخدام رجال الأمن للغازات المسيلة للدموع، بعد أكثر من سنة على صدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق («تقرير البسيوني») الذي سجّل ملاحظات حول اختناق أكثر من مواطن جرّاء استنشاق هذه الغازات[١٥٧]. وقد تكررت الاتهامات أيضاً في ٢٠١٣ للأسباب نفسها، بحسب مصادر معارضة، إضافة إلى تقارير لمنظمات دولية لحقوق الإنسان (كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش ومنظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان). وانتقدت هذه المنظمات ما أسمته بالاستخدام المفرط للغاز من قبل رجال الأمن[١٥٨].

---

(١٥٤) «عاهل البلاد المفدى يوجه للعمل على وضع توصيات المجلس الوطني موضع التنفيذ بالسرعة الممكنة من خلال القنوات الدستورية والقانونية المتوفرة،» وكالة أنباء البحرين، ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.bna.bh/portal/news/573191>.

(١٥٥) «أمر ملكي يوسّع صلاحيات مجلس الدفاع الأعلى.. ويمنحه سلطة إقرار الإستراتيجيات وبرامج تطوير الأمن الوطني،» صحيفة **الوسط**، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.alwasatnews.com/3976/news/read/796146/1.html>.

(١٥٦) «وزير الدولة لشؤون الاتصالات: ندرس وضع ضوابط لاستخدام تقنية الصوت عبر الإنترنت VOIP وتطبيقاتها،» وكالة أنباء البحرين، ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http:// www.bna.bh/portal/news/567206>.

(١٥٧) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ص ٣٢٨-٣٢٩. <http:// www.bici.org.bh/BICIreportAR.pdf>.

(١٥٨) Bahrain Country Report 2013, Human Rights Watch <http:// =

وقد زعمت منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان تسجيل 39 حالة وفاة، بين آذار/ مارس ٢٠١١ وآذار/ مارس ٢٠١٣، قالت إنها نتجت عن الاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع[١٥٩]. ومن جهتها، ردّت السلطات البحرينية على اتهامات المعارضة وبعض ذوي الضحايا بأن حالات الوفاة طبيعية وناتجة عن أمراض مختلفة، كحالة وفاة الطفل قاسم حبيب (8 سنوات) الذي أكد تقرير الطبيب الشرعي لدى المحكمة الجنائية أن الوفاة خالية من الشبهات، وأنها ناتجة عن «الالتهاب الرئوي الشديد، وهي حالة مرضية، وعدم جدوى جهود الأطباء في مداركته بالعلاج»[١٦٠].

حوار التوافق الوطني: الطريق المسدود

نظمت حكومة البحرين حواراً ليستكمل ما سبقه من حوار عام ٢٠١١. لكن تمثيل المشاركين اختلف هذه المرة، إذ دُعيت أربعة أطراف لتمثل الحكومة (٣ وزراء) والمعارضة (٨ ممثلين من تيارات سياسية وجمعيات مختلفة) والمناوئون للمعارضة (٨ ممثلين من تيارات سياسية وجمعيات مختلفة) والمجلس الوطني (٨ نواب وشوريون)[١٦١]. وقد

---

www.hrw.org/world-report/2013/country-chapters/bahrain >; Bahrain Annual Report = 2013, Amnesty International <http://www.amnesty.org/en/region/bahrain/report-2013>.

لتقرير الوفاق عن إستخدام المسيل للدموع أنظر: «البحرين: النظام يستخدم الغاز المسيل للدموع كذخيرة حية ويوظفها للتصفية الجسدية للمواطنين»، موقع الوفاق الوطني الإسلامية، ٢٠/ ٤/ ٢٠١٣. <http://alwefaq.net/cms/2013/04/20/18949>.

(١٥٩) Tear-Gas Related Deaths in Bahrain, Physicians for Human Rights <http://physiciansforhumanrights.org/issues/persecution-of-health-workers/bahrain/bahrain-tear-gas-deaths.html>.

(١٦٠) «الأمن يُفرق مسيرة متجهة إلى المنامة بعد تشييع الطفل قاسم حبيب،» صحيفة الوسط، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ <http://www.alwasatnews.com/3796/news/read/733709/1.html>.

(١٦١) «نبذة عن حوار التوافق الوطني،» موقع حوار التوافق الوطني <http://www.nd.bh/ar/index.php/dialogue/about>.

إشتكت المعارضة من صيغة الحوار لأنها لم تشتمل على تمثيل مباشر للملك، كما كان الحال عند دعوة ولي العهد الأولى إلى الحوار في آذار/ مارس ٢٠١١. ولكن رد الحكومة جاء بالإصرار على الحوار من دون شروط مسبقة(١٦٢). كما شكّكت المعارضة، من نواحٍ أخرى من الحوار، كتركيبته حيث يتشارك جميع المشاركين الآخرين في موقفهم السلبي من مطالب المعارضة (وهم ١٩ في مقابل ٨ مشاركين معارضين)(١٦٣).

بدأت الحكومة تنظيم جلسات الحوار في شهر شباط/ فبراير، عندما دخلت البلاد في وضع أمني متوتر، نظراً إلى مصادفة الشهر ذكرى احتجاجات ٢٠١١. وعُقدت خلال سنة ٢٠١٣ ثلاثون جلسة تم الاتفاق فيها على خطوط عريضة تحت عنوان «الثوابت والمبادئ والقيم»:

- مرجعية ميثاق العمل الوطني واحترام الدستور.
- الإصلاح السياسي من خلال الوسائل الدستورية.
- التمسك بالدولة المدنيّة (دولة المؤسسات والقانون) ومبدأ المحاسبة.
- احترام جميع الأديان والمذاهب.
- احترام حكم القانون.
- المساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات من دون أي تمييز.
- احترام جميع مكونات المجتمع.
- مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وظاهرة وثقافة العنف والكراهية والطائفية.
- رفض أيّ تدخل خارجي في القضايا الوطنية.

---

(١٦٢) «وزير العدل: الحكومة جزء من الحوار والجميع يتطلع للحوار غير المشروط،» موقع حوار التوافق الوطني. <http://tinyurl.com/ngullc7>.

(١٦٣) «البحرين: المعارضة تنسحب من قاعة حوار التوافق الوطني،» صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4http://tinyurl.com/q8yo2kh>.

- التأكيد على التعددية السياسية ورفض مبدأ المحاصصة السياسية التي تقوم على أساس الطائفة أو الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
- احترام مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها في مملكة البحرين.
- نظام الحكم في مملكة البحرين ديموقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً.
- العدل أساس الحكم وضمان للحقوق والحريات.
- دعم وكفالة حقوق المرأة البحرينية في المنظومة التشريعية وفي المجالات كافة.

إنتهى الحوار عام ٢٠١٣ من دون الخروج بنتائج ملموسة. بل على العكس من ذلك، بدأت المشاركة في هذا الحوار بالتعثر في شهر أيلول/ سبتمبر مع تعليق المعارضة مشاركتها احتجاجاً على اعتقال المساعد السياسي لأمين عام جمعية الوفاق خليل المرزوق(١٦٤). وجاء رد فعل الحكومة بإعطاء المعارضة مهلة للرجوع إلى طاولة الحوار. لكن المعارضة رفضت هذا الطلب واستمرت في مقاطعتها(١٦٥).

وبعد إطلاق سراح القيادي المعارض، طرحت قوى المعارضة مبادرة «لإنقاذ الحوار» دعت فيها إلى تهيئة «البيئة السياسية التصالحية عبر الإفراج عن جميع سجناء الرأي، ووقف التصعيد الأمني والتحريض الإعلامي الممنهج ضد قوى المعارضة، ووقف المحاكمات السياسية»(١٦٦). وردّت

---

(١٦٤) «المعارضة تُعلق مشاركتها بـ ''الحوار''... و«الآخرون» يؤكدون إستمرار مشاوراتهم الثلاثية،» صحيفة الوسط، ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ <http://www.alwasatnews.com/4030/news/read/811473/1.html>.

(١٦٥) «المعارضة: عودتنا لا تحددها «مُهلة السلطة» بل تغيير ممارساتها،» صحيفة الوسط، ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ <http://www.alwasatnews.com/4103/news/read/833666/1.html>.

(١٦٦) «المعارضة تُطلق مبادرة لإنقاذ ''الحوار''،» صحيفة الوسط، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.alwasatnews.com/4105/news/read/834305/1.html>.

الحكومة على الدعوة بالرفض قائلة إن المبادرة لا تحمل جديداً، وأصرت على أن يدور الحوار من دون شروط مسبقة من المعارضة(١٦٧). ومن جهتهم، أدلى المناوئون للمعارضة بانتقادات شبيهة لتلك التي صدرت من الحكومة، فاتّهم رئيس تجمع الوحدة الوطنية عبداللطيف المحمود قوى المعارضة بتكرار شروطها السابقة وتعطيل الحوار(١٦٨). ومع استمرار مقاطعة المعارضة للحوار، انتهت القوى المناوئة للمعارضة، تحت مظلة «ائتلاف الفاتح»، بتعليق مشاركتها بسبب عدم رغبة الحكومة «في الدخول في مواضيع جدول الأعمال وما يمكن أن ينتجه ذلك من جلسات ليست ذات قيمة وغير مجدية»(١٦٩).

ومع مطلع عام ٢٠١٤، التقى وليّ العهد ونائب رئيس الوزراء الشيخ سلمان بن حمد ممثلي جمعيات المعارضة في محاولة لإنعاش الحوار(١٧٠). وتفاءلت قوى المعارضة بظهور ولي العهد في الساحة السياسية مرة أخرى بعد غيابه عن طاولة الحوار منذ آذار/ مارس ٢٠١١، إلا ان آمالها بالتوصل إلى تسوية سياسية تبدّدت مع اختفاء ولي العهد من الأضواء مرة أخرى.

العلاقة مع الولايات المتحدة كجبهة نزاع بين الحكومة والمعارضة

تتمتع حكومة البحرين بعلاقة ودودة مع الولايات المتحدة تاريخياً،

---

(١٦٧) «معارضة البحرين تعرض مبادرة والحكومة تنتقدها،» موقع قناة الجزيرة، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.aljazeera.net/news/pages/d4eb1221-ddca-4922-9986-f83ef1027eeb>.

(١٦٨) «عبداللطيف المحمود يرفض مبادرة المعارضة الجديدة... ويعتبرها "تكراراً لشروط سابقة"،» صوت المنامة، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=16639>.

(١٦٩) «"الفاتح" يعلق مشاركته في جلسات الحوار،» صحيفة الأيام، ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://www.alayam.com/News/alayam/First/210413>.

(١٧٠) «ولي عهد البحرين يلتقي بالمعارضة لإعادة الحوار،» موقع قناة الجزيرة، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.
<http://www.aljazeera.net/news/pages/6e95e5c4-7e93-4977-912e-de1d4aba74d0>.

حيث تستضيف البحرين الأسطول الأمريكي الخامس، فيما تعتبر الولايات المتحدة البحرين حليفاً استراتيجياً، وهي صفة تقتصر على حلفائها الأقرباء كمصر وباكستان وإسرائيل والكويت واليابان. إلا أن هذه العلاقة قد توترت في ٢٠١٣، خاصة بعد قيام السفير الأمريكي بلقاء عدة أطراف سياسية في البحرين بما فيها ممثلي جمعيات المعارضة. وتوحي التغطية الإعلامية المحلية بعدم ارتياح بعض الجهات الرسمية لمواقف إدارة باراك أوباما من الأزمة في البحرين والتشكيك في نواياها بشكل عام، إذ وجّهت الأقلام والمنابر المناوئة للمعارضة اتهامات بوجود تنسيق سرّي بين الولايات المتحدة وإيران على حساب مصالح حكومات دول مجلس التعاون[١٧١].

وقد اتخذت الحكومة البحرينية عدة قرارات حيال هذا الشأن، كقرار منع أي لقاء بين ممثلي الجمعيات السياسية والدبلوماسيين الأجانب من دون تصريح من وزارة الخارجية، وهو ما يوحي بأن ثمة اختلافاً في وجهات النظر بين الحكومة البحرينية وحليفها الأمريكي في كيفية التعاطي مع الأزمة السياسية القائمة. وجاءت التصريحات الرسمية لتعبر بوضوح عن التوتر في العلاقة بين البلدين، حيث وصفت المتحدثة الرسمية باسم الحكومة سميرة رجب القانون الجديد بأنه إجراء «لوقف تدخلات السفير الأمريكي في الشؤون المحلية»[١٧٢]. من جهتها عبّرت الحكومة الأمريكية عن قلقها الشديد مما اعتبرته تضييقاً على دبلوماسيّيها، في حين اعتبرت الوفاق القانون الجديد فرضاً لوصاية الحكومة على جمعيات المعارضة[١٧٣]. وردّ السفير

---

(١٧١) السيد زهرة، «صفحة في ملف التآمر على البحرين: خفايا وأبعاد التواطؤ الأمريكي مع إيران،» صحيفة أخبار الخليج، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ ،<http://www.akhbar-alkhaleej.com/13029/article/58178.html>.

(١٧٢) «سميرة رجب: مجلس الوزراء وافق على اتخاذ إجراءات لوقف تدخلات السفير الأمريكي في الشأن المحلي،» صحيفة الوسط، ٥ أيار/ مايو ٢٠١٣ ،<http://www.alwasatnews.com/3893/news/read/769712/1.html>.

(١٧٣) «واشنطن «قلقة للغاية» حيال تضييق الحكومة البحرينية على الدبلوماسيين،» صوت المنامة، ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ ،<http://manamavoice.com/news-news_read-15045-0.html>.

المعني بالقول إنه يلتقي بجميع الأطراف المرخصة في البحرين بما فيها قوى المعارضة، وإن بلاده ملتزمة بالدفاع عن أمن البحرين[١٧٤].

وقد برزت علامات التوتر علناً عندما أعرب الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن قلقه من ازدياد حدة التوتر الطائفي في بعض الدول العربية، خاصاً بالذكر العراق وسوريا والبحرين. وعلى خلفية هذا الخطاب، استدعت الحكومة البحرينية السفير الأمريكي للتعبير عن عدم ارتياحها للخطاب، وطلبت توضيحاً رسمياً[١٧٥].

واتخذت إدارة أوباما خطوات لطمأنة حليفها البحريني، كان أحدها عَبْر كلمة ألقاها وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيجل في «حوار المنامة» الذي ينظّمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بشكلٍ سنوي، حيث قال هيجل إن الولايات المتحدة ملتزمة بالحد من قدرات إيران النووية وأن أي ترتيبات مع الطرف الإيراني لن تأتي على حساب الحلفاء[١٧٦]. وأرسلت واشنطن إشارات مطمئنة أخرى إلى القيادة في البحرين في الشهر نفسه، عندما أعلن قيادي عسكري أمريكي أنه سيتم توسيع الوجود العسكري في البحرين[١٧٧]. ويذكر أن هذا الخبر أُعلن في وقت طالبت فيه جمعيات حقوقية الولايات المتحدة باستخدام الوجود العسكري (أي

---

(١٧٤) «السفير الأمريكي لـ «الأيام»،» صحيفة الأيام، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.
<http://www.alayam.com/News/alayam/First/193630>.

(١٧٥) «حكومة البحرين تطلب من السفير الأمريكي استيضاحاتٍ بشأن خطاب أوباما،» صحيفة الوسط، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.alwasatnews.com/4038/news/read/814027/1.html>.

(١٧٦) Remarks by Secretary Hagel at the Manama Dialogue from Manama, Bahrain," U.S. Department of Defense, 7 December 2013. <http://www.defense.gov/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=5336>.

(١٧٧) US Navy Chief Admiral Greenert Confirms Expanded Footprint in Bahrain," Yahoo news (Bahrain News Agency), 3 December 2013. <http://www.bna.bh/portal/en/news/590772>.

التهديد بتغيير مكان تمركز الأسطول الخامس) كورقة ضغط على الحكومة البحرينية لاتخاذ خطوات إصلاحية[١٧٨].

في المقابل، كررت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان، ما جاء في تقارير منظمات حقوق الإنسان من انتقادات ممارسات حكومة البحرين كاتهامها باعتقال وقتل المواطنين بشكل تعسّفي وتعذيبهم وإهانة معتقداتهم الدينية (الشيعية) في المعتقل، إضافة إلى اعتماد سياسات تقوم على التمييز الطائفي[١٧٩]. وأبرزت هذه الاتهامات انقسامات المجتمع البحريني مرة أخرى. فمن جهة، رحبت جمعية الوفاق بالتقرير باعتباره «توصيفاً واقعياً لطبيعة الوضع المأزوم والمتصدع في البحرين»، في حين اعتبر بيان لمجلس النواب، الذي ينفرد به المناوئون للمعارضة بشكل شبه تام بعد انسحاب المعارضة منه، أن التقرير «يفتقد لأبسط قواعد الدقة والمصداقية»[١٨٠].

تعيينات إدارية

عُيّن ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في ٢٠١٣ نائباً لعم أبيه رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة[١٨١]. وقد رحبت

---

(١٧٨) Plan B for Bahrain What the United States Government Should Do Next," Human Rights First, November 2013 <http://www.humanrightsfirst.org/uploads/pdfs/HRF-Plan-B-Bahrain-rep.pdf>.

(١٧٩) Human Rights Reports: Bahrain, Embassy of the United States in ٢٠١٣ Manama, Bahrain <http://bahrain.usembassy.gov/policy/human-rights-report.html>.

(١٨٠) «الوفاق: تقرير الخارجية الأمريكية وصف بدقة الواقع السياسي المأزوم في البحرين،» موقع جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ١ أيار/ مايو ٢٠١٤. <http://alwefaq.net/cms/2014/03/01/27435>.

«مجلس النواب يرفض جملة وتفصيلاً ما جاء في التقرير الدوري للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في البحرين،» وكالة أنباء البحرين، ٤ آذار/ مارس ٢٠١٤. <http://www.bna.bh/portal/news/606479>

(١٨١) «سمو رئيس الوزراء.. تعيين ولي العهد نائب القائد الأعلى نائباً أول لرئيس مجلس =

المعارضة بهذا التعيين ورأى البعض فيه خطوة قد تصب في صالح الإصلاح السياسي والخروج من الأزمة بشكل مرضٍ لجمهور المعارضة(١٨٢). وتزاحمت التكهنات والتأويلات السياسية حول معنى هذا القرار وأهميته، وما إذا كان مقدمة لتولّي ولي العهد مناصب حكومية أعلى، بما فيها تغييرات محتملة في رئاسة الوزراء. وعلى الرغم من أنها بقيت كلها تكهنات غير مدعومة بالحقائق، جاءت مذكرات وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس، بعنوان **الواجب**: مذكرات وزير إبان الحرب، لتعيد إحياء الشائعات حول مستقبل دور ولي العهد. غيتس، الذي زار البحرين في ذروة الاحتجاجات عام ٢٠١١ والتقى بملك البلاد لمناقشة الأزمة السياسية، قال في كتابه إن الملك كان مستعداً لاستبدال رئيس الوزراء الحالي بابنه، إلا أن جناحاً في القيادة البحرينية رفض تقديم أية تنازلات للمعارضة(١٨٣).

الانقسام الإثني والطائفي في البحرين

هناك إشارات عديدة على أنه تتخلل الأزمة السياسية التي تمر بها البحرين صبغة طائفية لا يمكن نكرانها، لعل من أبرزها تطابق الموقف السياسي مع الانتماء المذهبي لشرائح واسعة من البحرينيين في الفترة الراهنة. إلا أن الانقسامات المجتمعية في البحرين لا تقتصر على تسييس الانتماء المذهبي فحسب، فقد شهدت البحرين، وخاصة في فترات

= الوزراء جاء تأكيداً على وحدة القرار تاريخاً ومنهاجاً وحاضراً في منظومة العمل الوطني،» وكالة أنباء البحرين، ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://bna.bh/portal/news/551374>.

(١٨٢) «تعيين ولي عهد البحرين نائباً لرئيس الوزراء «بشيع الأمل» في أوساط المعارضة،» موقع البي بي سي، ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/03/130312_bahrain_prince_nomination.shtml>.

(١٨٣) «غيتس: ملك البحرين كان إيجابياً بشأن إيجاد دور جديد لرئيس الوزراء،» موقع قناة الحرة، ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٤. <http://www.alhurra.com/content/gates-new-book-and-the-gulf-region/242311.html>.

انحسرت فيها التوترات الطائفية، تسيّيس للهويات الإثنية المتعددة أيضاً. لذا، فحري بنا أن نتطرق إلى هذين الشكلين من حالة الشقاق معاً عند رصدنا لحالة الشقاق المجتمعي في البحرين وكيفية تضافرهما على مر تاريخها الحديث.

تشكل المجموعات الإثنية التالية الغالبية من مواطني البحرين وهي: البحارنة (شيعة عرب، وهم من قاطني الساحل الشرقي لشبه الجزيرة إضافة إلى جزيرة البحرين)، والهولة (السنة «المتحولون»، تاريخياً، إلى السواحل الشرقية من الخليج)، والقبليون (سنة من شبه الجزيرة العربية كالعائلة الحاكمة وغيرهم)، والعجم (شيعة من أصول فارسية). وتمثل سنة ١٩٢٣ والسنوات القليلة التي سبقتها إحدى نقاط انطلاق الحركات المطلبية بناء على الطائفة في تاريخ البحرين الحديث، حين رُفعت مظالم الفلاحين البحارنة إلى المقيم البريطاني تشكو سوء المعاملة من قبل أصحاب المزارع (أي الأعيان من العائلة الحاكمة) وتردّي الأوضاع المعيشية. إلا أن هذه الحركة قوبلت بمعارضة حاكم البحرين آنذاك والأعيان «القبليين» من تجار اللؤلؤ الذين رأوا فيها تدخلاً بريطانياً في أمور البلاد، كما تضرروا من التغييرات الإدارية التي فرضها البريطانيون في تلك الفترة، بما فيها عزل حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي واستبداله بابنه حمد[١٨٤].

وتمثل فترة الخمسينيات نقطة تحوّل في الوعي السياسي في البحرين إثر صعود المدّ القومي العربي في أنحاء الوطن العربي. فمن جهة، وفّر هذا المدّ الأرضية المشتركة للالتقاء بين أبناء المذهبين ومختلف الإثنيات العربية تحت راية الهوية «الأم»، أي الهوية العربية. ومن أبرز ما جسّد الانتقال من الوعي الطائفي والإثني إلى الوعي القومي حادثة قتل في محرم سنة ١٩٥٣ أسفرت عن اشتباكات عنيفة في الشوارع. لكن بعض

(١٨٤) Mahdi Abdulla Al-Tajir, *Bahrain, 1920-1945: Britain, the Shaikh, and the Administration* (London and New York: Crom Helm, 1987).

الشخصيات القومية ما لبثت أن تداركت فتنة طائفية بين السنة والشيعة، لتعيد توجيه الشارع من الاصطدام الطائفي إلى جبهة موحدة ومتوازنة طائفياً سُمّيت «هيئة الاتحاد الوطني»، لتدفع حكومة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة إلى تبنّي الإصلاح السياسي والاستقلال من قبضة المستشار البريطاني آنذاك(١٨٥). ولكن، من جهة أخرى، سبَّبت حالة الوئام بين البحرينيين العرب على أساس الانتماء القومي حالة نفور بين بعض العجم الشيعة الذين اتهموا بعض قياديي هيئة الاتحاد بانتهاج خطاب عدائي ضدهم، فيما رأى بعض من في الهيئة أن الكثير من أعيان العجم الشيعة كانوا يساندون الحكومة بشكل فاعل(١٨٦).

انحسر دور التقسيمات الإثنية والطائفية مع صعود الحركات الماركسية والقومية في الستينيات والسبعينيات، خصوصاً في مدينتي المحرق والمنامة حيث انتشرت هذه التيارات. وخير دليل على ذلك التجربة البرلمانية الأولى، حين رشّح البحرينيون شيعة في دوائر ذات أغلبية سنية والعكس، في جوّ انحسار نفوذ القيادات التقليدية، دينية كانت أم قبلية، والتي كان تمركزها أقوى في القرى ومناطق جنوب البحرين. إلا أن التقسيم الطائفي عاد إلى البروز مرة أخرى بعدما أحكم الإسلاميون السيطرة على السلطة في إيران بعد ثورة ١٩٧٩، وصعود نفوذ السعودية أيديولوجياً في المنطقة ونشوب حرب أفغانستان في ١٩٨٠. وعلى أثر الاستقطاب الطائفي، ينقسم البحرينيون في الفترة الراهنة بين تيارات إسلامية مبنية على الانتماء المذهبي في المقام الأول. فمن جهة، يتمثّل السنّة، إلى حد بعيد، بسلفيّي جمعية الأصالة والإخوان المسلمين في جمعية المنبر الإسلامي، وبتكتلات جديدة ظهرت منذ ٢٠١١ كتجمع الوحدة الوطنية وائتلاف شباب الفاتح،

(١٨٥) Fuad Khuri, The *Tribe and state in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab state* (Beirut: Arab Development Institute, 1980)

(١٨٦) نادر كاظم، طبائع الاستملاك: قراءة في الحالة المرضية البحرينية.

إضافة إلى مجموعة من «المستقلين» في البرلمان ممن لا ينتمون إلى تيارات الإسلام السياسي. وتشترك كل هذه الأطراف في الانتماء المذهبي والموقف السياسي المناوئ للمعارضة. ومن جهة أخرى، تحظى جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وهي أكبر جمعية سياسية في البحرين وأكثرها تنظيماً وأوسعها نفوذاً، بدعم شريحة واسعة من جمهور المعارضة والإسلاميين الشيعة في البحرين، إضافة إلى تيارات أخرى إسلامية شيعية كالشيرازيين وتيار الوفاء الإسلامي.

ما الذي يفسِّر تناقض مسار التيارات السنية والشيعية وتضاؤل فرص وجود نقطة التقاء بينها على أرضية وطنية مشتركة؟ لنتناول خطابين، واحداً لكل من الطرفين، كوسيلة للتطرق إلى هذا السؤال بإيجاز. بدأ رئيس تجمع الوحدة الوطنية عبداللطيف المحمود، مطلع ٢٠١٤، خطاباً حول التطورات في العراق، وهو يقف أمام راية تقول «لا للتدخلات الخارجية»، بالعبارة التالية: «العراق والبحرين واقع واحد»[(١٨٧)]. تدلّ هذه العبارة سطحياً على وحدة مصير أبناء المذهب الواحد، ولكن ماذا تعني هذه العبارة لجهمور المحمود في الفترة الراهنة في البحرين؟ لعل الدلالة الأهم، هنا، هي الخوف من تكرار سيناريو العراق في البحرين، حيث نال «الغلاة من الشيعة»، بحسب وصفه، من السنة العراقيين، بمساعدة غربية. هكذا، يشير هذا السرد إلى أن البحرين في طريقها إلى التحول إلى عراق آخر إذا ما تصدى السنة لحراك المعارضة. ومن هذا المنطلق، يتوجّس هذا التيار السياسي من أي تصريح أمريكي ناقد للحكومة البحرينية، ومن هنا ينبع عداؤه للسفير الأمريكي الذي تتهمه الحكومة بالتدخل لصالح المعارضة[(١٨٨)]. وهكذا يعيش المناوئون للمعارضة حالة ريبة وعدم ثقة في

(١٨٧) مقطع من موقع يوتيوب: <http://www.youtube.com/watch?v=D2fhKRAQynY>.

(١٨٨) «المحمود يطلق حملة التوقيع على عريضة ضد السفير الأمريكي،» **صحيفة الوسط**، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.alwasatnews.com/3934/news/read/785107/1.html>.

التنظيمات الإسلامية الشيعية من جهة، ويخشون من خطر تدخلات خارجية قد تقلب الموازين الطائفية في أية لحظة، من جهة أخرى.

في المقابل، ألقى أمين عام جمعية الوفاق علي سلمان خطاباً في الفترة نفسها ـ أواخر ٢٠١٣ ـ تطرق فيه إلى محصلة أحداث ذلك العام[١٨٩]. إقليمياً، بدا سلمان متفائلاً بما اعتبره تعاطفاً دولياً مع قضية المعارضة في البحرين على المستويات الحقوقية والإعلامية، وقال إن هناك تقدماً في الضغط الدولي على حكومة البحرين، ولا سيما الضغط الأمريكي. من جهة أخرى، أشاد سلمان بالاتفاق الأمريكي ـ الإيراني، مشيراً إلى أنه قد يترك انعكاسات على ملفات كثيرة في المنطقة، منها أزمة البحرين لتوفّر «أرضية للحل السياسي العادل». محلياً، شكا سلمان من الانتهاكات المستمرة في حق المجتمع عموماً، والشيعة خصوصاً، وقال إن ظلم الشعب لم ينقطع منذ دخول العائلة الحاكمة البحرين سنة ١٧٨٣. وعبّر عن مظالم خاصة بالبحرينيين الشيعة، متهماً الحكومة بمحاولة إخفاء الوجود الشيعي في البحرين، مستشهداً بعدم الحصول على تراخيص لبناء مساجد شيعية في شوارع عامة مقابل بروز الجوامع السنّية عليها.

من الواضح والبديهي أن قراءة المحمود وسلمان للواقع الإقليمي والمحلي مختلفتان كل الاختلاف، فنبرة الأول تحذيرية من خطر تدخل خارجي يُراد منه النيل من السنّة، في حين يتسم خطاب الثاني بتفاؤل حذر ودعوة إلى الصبر والإصرار، إضافة إلى الترحيب بالخطوات الأمريكية كسبيل للخلاص الأقل كلفة. ومن البديهي أيضاً أن المناوئين للمعارضة لا ثقة لديهم بدعوة المعارضة للانتقال إلى الحياة الديمقراطية، ولا شك في أن جزءاً من أزمة الثقة هذه نابع من الخوف من تكرار سيناريو العراق

---

(١٨٩) مقطع من موقع يوتيوب: <http://www.youtube.com/watch?v=N-B0dwUMJl4>. وقد استدعي علي سلمان من قبل السلطات نتيجة ما جاء في هذا الخطاب (أنظر قسم «الوضع الحقوقي» من هذا الكتاب).

حيث اختلّت موازين القوى السياسية داخل المجتمع العراقي، وفشلت صناديق الاقتراع في التعاطي مع الخلافات السياسية والعنف الذي خلفه الغزو.

يمكن الاستنتاج من الخطابين أن للطرفين أولويات مختلفة تماماً، وأنهما غير قادرين على مخاطبة الشعب بجميع مذاهبه، أو إيصال قضاياهم الخاصة لبعضهم البعض، ناهيك عن إقناع «الطرف الآخر» بها. وتفاقم هذا الأمر قلّة قنوات الاتصال والتفاوض بين الأطراف المختلفة (كمؤسسات حكومية أو مدنية محايدة، على سبيل المثال) لحل نزاعات كهذه بشكل سلمي. وقد يعقّد المسألة أن البحرين باتت مقسّمة جغرافياً أيضاً، بشكل كبير، على أساس طائفي، إذ أن المحرق والمنامة، المدينتين اللتين كانتا الحاضنتين الأقوى للتيارات غير المبنية على المذهب واللتين ضمّتا خليطاً من المذاهب والإثنيات، شهدتا انحساراً في نسبة المواطنين بشكل متسارع نظراً إلى تنامي الهجرة إلى الضواحي. لذلك، يبدو من الصعب أن يجد البحرينيون الأرضية المشتركة، كما فعل آباؤهم في خمسينيات القرن الماضي. ولكن على الرغم من عمق المأزق الطائفي وانحسار ثقة كل طرف بنظيره، بات رأب الصدع الطائفي شرطاً أساسياً للخروج من الأزمة السياسية ليتمكن البحرينيون، أخيراً، من تقديم رؤية سياسية تتعاطى مع هموم وتطلعات المواطنين كافة.

٢ ـ ٦: التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية

لم يخلُ تاريخ العربية السعودية من أصوات تطالب بالإصلاح، وإن كانت هذه الأصوات عادة ما تُخفق في تحقيق أهدافها. الجديد في ٢٠١٣ تغطية بعض محاكمات الإصلاحيين والحقوقيين في وسائل إعلام محلية، وهذا ما يعتبر حدثاً في المشهد الإصلاحي، على الرغم من أن التغطية تمت بلغة قد يرى فيها البعض انحيازاً إلى الجانب الرسمي، في وقت ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في نقل أخبار عن وقائع تلك المحاكمات وإحداثياتها بشكل متنام.

وعلى صعيد آخر، تكاثرت التساؤلات حول مستقبل توريث الحكم في العائلة الحاكمة، خاصة بعد تعيين الأمير مقرن بن عبدالعزيز نائباً ثانياً للملك عبدالله، وإعادة توزيع الأدوار القيادية في الدولة، ما رأى فيه البعض تمهيداً لإمساك الجيل الثالث من أحفاد الملك عبدالعزيز بزمام السلطة. ومن الطبيعي أن تكثر التكهنات والأقاويل، في غياب الشفافية التامة في آلية تعيين المناصب العليا وتوزيعها.

كما برز في الشأن العام احتجاج ملحوظ على الفساد الإداري والمالي ومطالبات بتحسين الأحوال المعيشية. كما شهد عام ٢٠١٣ دخول المرأة السعودية مجلس الشورى وحصولها على ٣٠ مقعداً للمرة الأولى، كما تم السماح لها بالترشح في الدورة المقبلة للانتخابات البلدية.

تعيين الأمير مقرن نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء

يعتبر تعيين الأمير مقرن بن عبدالعزيز نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء[١٩٠]، من أهم القرارات الملكية في ٢٠١٣، بعدما بقي هذا المنصب شاغراً إثر وفاة الأمير نايف عندما كان الأمير سلطان ولياً للعهد. لم يرضِ هذا التعيين الأمير طلال بن عبدالعزيز، عضو مجلس البيعة، حيث أكّد عبر حسابه في تويتر على أهمية اتباع القوانين التي تسنّها الدولة حتى تثبت صدقيتها أمام شعبها والعالم. وطالب بالرجوع إلى نظام التراتبية العمرية في اختيار الأمراء للمناصب السيادية في المملكة[١٩١]. وهذا النوع من التصريحات ليس الأول للأمير طلال بن عبدالعزيز، إذ كان له موقف أكثر تصعيداً لدى تعيين الأمير نايف ولياً للعهد، وقدم على إثره استقالته من مجلس البيعة. يذكر أن الأمير مقرن هو الأصغر بين أبناء الملك عبدالعزيز، مما يعني أن قرار تعيينه تجاوز عدداً من كبار أبناء الملك عبدالعزيز، كالأمراء طلال وتركي وأحمد وممدوح. وتتسم مسألة توريث الحكم بشيء من الغموض، مما يستدعي دوراً لهيئة البيعة التي يفترض أن تبتّ في الأمر، خصوصاً أن الملك تجاوز التسعين من عمره، وما يتردّد عن الوضع الصحي لولي العهد الحالي الأمير سلمان[١٩٢].

تعيينات الأمراء

أصدرت عدة قرارات تعيين لمناصب عليا في ٢٠١٣، فعُيّن ابن

(١٩٠) «أمر ملكي بتعيين سمو الأمير مقرن بن عبدالعزيز نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء» وكالة الأنباء السعودية <http://www.spa.gov.sa/details.php?id=1074031>.

(١٩١) انظر للنص الكامل من موقع تويتر. <http://www.twitlonger.com/show/kt8rik>.

(١٩٢) King Abdullah appoints a second in line to the throne," The Economist, 5 April 2014, <http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21600180-king-abdullah-appoints-second-line-throne-next-after-next>.

ولي العهد الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أميراً لمنطقة المدينة المنورة[١٩٣]، والأمير سعود بن نايف أميراً للمنطقة الشرقية[١٩٤]، وهو الأخ الأكبر لوزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، وعُيّن ابن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان رئيساً لديوان ولي العهد[١٩٥]، وخالد بن بندر بن عبدالعزيز أميراً لمنطقة الرياض، وابن الملك عبدالله، الأمير تركي، نائباً له[١٩٦].

ولكن لم تمرّ فترة طويلة حتى جرت عدة تغييرات على هذه التعيينات، حيث أصدر الملك عبدالله في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ٢٠١٤ مراسيم تعيين نجله الأمير تركي في محل الأمير خالد بن بندر، وأخذ الأخير منصب نائب وزير الدفاع الذي كان يشغله ابن ولي العهد الراحل الأمير سلمان بن سلطان. كما تم تعيين الأمير محمد بن سلمان رئيس ديوان ولي العهد، وإعفاء الأمير عبد العزيز بن فهد كوزير الدولة وعضو مجلس الوزراء[١٩٧]. كذلك صدر قرار بتحويل رئاسة الحرس الوطني إلى وزارة باسم وزارة الحرس الوطني، وعُيّن الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزيراً لها[١٩٨]. وعُيّن الأمير خالد الفيصل

---

(١٩٣) قرار تعيين الأمير فيصل بن سلمان أميراً لمنطقة المدينة المنورة: <http://www.spa.gov.sa/details.php?id=1068459>.

(١٩٤) المصدر نفسه.

(١٩٥) قرار تعيين الأمير محمد بن سلمان رئيساً للديوان <http://www.spa.gov.sa/details.php?id=1083395>.

(١٩٦) قرار تعيين الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أميراً لمنطقة المدينة المنورة: <http://www.spa.gov.sa/details.php?id=1068459>.

(١٩٧) «السعودية: تعيين خالد بن بندر نائباً لوزير الدفاع،» سكاي نيوز العربية، ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/nros74h>.

(١٩٨) «قرار بتحويل رئاسة الحرس الوطني إلى وزارة وتعيين صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزيراً للحرس الوطني،» وكالة الأنباء السعودية، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.spa.gov.sa/pda/details.php?id=1114424>.

وزيراً للتعليم، وابن الملك الأمير مشعل بن عبدالله، أميراً لمنطقة مكة المكرمة[١٩٩].

وتزامن تسلّم أبناء الأمير سلمان مناصب قيادية مع تعيينه ولياً للعهد، وتحويل رئاسة الحرس إلى وزارة، هذا بالإضافة إلى إبعاد أبناء ولي العهد الراحل الأمير سلطان من المناصب السيادية منذ وفاته، حيث تم إعفاء الأمير بندر كرئيس الاستخبارات العامة،[٢٠٠] والأمير خالد كوزير الدفاع والطيران،[٢٠١] هذا بالإضافة إلى إعفاء الأمير سلمان كنائب أول لوزير الدفاع كما ذكرنا أعلاه. وبذلك، باتت هناك ثلاث وزارات عسكرية، على رأس إثنتين منها أحفاد الملك عبدالعزيز من ذوي النفوذ داخل الأسرة الحاكمة، إذ إن وزارة الداخلية في يد الأمير محمد بن نايف، ووزارة الحرس بقيادة الأمير متعب بن عبدالله، أما وزارة الدفاع فما زال يقودها الأمير سلمان بن عبدالعزيز، ولكن الوزارة لن تنتقل إلى ابنه الأمير سلمان، حيث حل محله الأمير خالد بن بندر. ومن البديهي أن تثير هذه التعيينات تكهنات حول آلية تعيين الأمراء من أحفاد الملك عبدالعزيز وأثرها في تثبيت بعض الأطراف في قيادة المملكة في المستقبل.

محاكمات مؤسسي وأعضاء جمعية حسم

لعل الحدث الأبرز في ملف المحاكمات السياسية في عام ٢٠١٣ هو محاكمة مؤسسي جمعية حسم. وقد تأسست الجمعية عام ٢٠٠٩ بقيادة الدكتور عبدالله الحامد والدكتور محمد القحطاني وعدد من

---

(١٩٩) «قرار بإعفاء الأمير سلمان بن سلطان من منصبه،» وكالة الأنباء السعودية، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.spa.gov.sa/details.php?id=1181390>.

(٢٠٠) المصدر نفسه.

(٢٠١) «قرار تعيين الأمير فهد بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن آل سعود نائباً لوزير الدفاع،» وكالة الأنباء السعودية، ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. <http://www.spa.gov.sa/details.php?id=1100736>.

المطالبين بتغييرات سياسية أمثال محمد البجادي وفوزان الحربي(٢٠٢)، وقد دعت الجمعية إلى إدخال بعض الإصلاحات على نظام الحكم، أهمها المطالبة بالملكية الدستورية وتحقيق شروط البيعة(٢٠٣)، وصولاً إلى المطالبة، في آذار/ مارس ٢٠١٣، بعزل وزير الداخلية من منصبه(٢٠٤)، وبالإفراج عن المعتقلين والموقوفين أمنياً، وباستقلال القضاء. وأخيراً دعت حسم، في اليوم الوطني، الأسرة الحاكمة إلى الحوار مع ممثلين للشعب في مؤتمر وطني حول المستقبل السياسي للبلاد(٢٠٥).

حوكمت جمعية حسم قضائياً، وقرر قاضي المحكمة الجزئية حلّها ومصادرة أموالها ووقف نشاطاتها لعدم حصولها على ترخيص. وحكم على الدكتور عبد الله الحامد بالسجن ست سنوات وتعزيره بخمس سنوات إضافية، وبسجن الدكتور محمد القحطاني عشر سنوات بناء على المادة السادسة من نظام الجرائم المعلوماتية. ومنع الإثنان من السفر بعد انتهاء محكوميتهما، بمدة مساوية لسنوات سجنهما(٢٠٦).

---

(٢٠٢) نص البيان التأسيسي لجمعية حسم. <http://www.acprahr.org/news.php?action=view&id=1>.

(٢٠٣) بيان جمعية حسم «للبيعة الشرعية شروط، فلنطالب بها أيها الشعب الكريم». <http://acprahr.org/news.php?action=view&id=177>.

(٢٠٤) نص بيان جمعية حسم، «عزل وزير الداخلية ومحاسبته علامة على عودة الحكم إلى شرط البيعة الشرعية على الكتاب والسنة: ولاية الأمة» <http://www.acprahr.org/news_view_223.html>.

(٢٠٥) نص بيان جمعية حسم، «في يوم الوطن: حسم تذكر بضمائر الوطن المعتقلين وتدعو الأسرة الحاكمة للحوار مع ممثلين للشعب في مؤتمر وطني حول المستقبل السياسي للبلاد». <http://www.acprahr.org/news_view_250.html>.

(٢٠٦) بيان جمعية حسم حول الحكم الصادر «عن وقائع الجلسة الحادية عشر (جلسة النطق بالحكم) للمحاكمة السياسية للمطالبين بشروط البيعة الشرعية (سلطة الأمة) وحقوق الإنسان. <http://www.acprahr.org/news_view_224.html>.

ايضاً، انظر: «السعودية: حل جمعية حقوقية سعودية والسجن لإثنين من مؤسسيها،» شبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١١ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.anhri.net/?p=72520>.

وكان في الإمكان تتبع المستجدات حول محاكمات حسم من خلال ما نقله بعض من حضروا المحاكمات عبر شبكات التواصل. ولكن اللافت كان نقل صحف محلية للخبر، وإن كان بلغة أقرب إلى تبنّي الرأي الحكومي، ما يعني أن قضية حسم في طور التحول إلى رأي عام. فعلى سبيل المثال، نقل أشهر المواقع الإخبارية المحلية (سبق) إحداثيات جلسة النطق بالحكم(٢٠٧)، وقد تجاوز عدد قُراء الخبر النصف مليون، وهو رقم كبير بالنسبة إلى خبر في صحيفة إلكترونية محلية(٢٠٨).

محاكمة الحقوقيين

شهد عام ٢٠١٣ عدة محاكمات لحقوقيين، أهمها محاكمة وليد سامي أبو الخير، رئيس مرصد حقوق الإنسان في مدينة جدة. فمُنع بداية من السفر في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، وذلك إثر مغادرته السعودية إلى السويد لاستلام جائزة أولف بالمه، وهي «جائزة تُمنح سنوياً للأشخاص الذين قدموا أعمالاً في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان»(٢٠٩). وكان هذا المنع الثاني بعد منعه من السفر إلى الولايات المتحدة في ٢٠١٢(٢١٠).

اعتُقل أبو الخير في مركز شرطة الشرفية في مدينة جدة، في ٢

(٢٠٧) السجن ١٠ سنوات للقحطاني و١١ للحامد في قضية «جمعية حسم،» صحيفة سبق، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://sabq.org/onyfde>.

(٢٠٨) نص بيان جمعية حسم «بيان متابعة لآخر مستجدات أعضاء حسم من تحقيقات ومحاكمات وأوضاع معتقليها» <http://www.acprahr.org/news_view_266.html>.

(٢٠٩) «السعودية: الشبكة العربية تدين حرمان السلطات السعودية المحامي والناشط الحقوقي وليد أبو الخير من حقه في التنقل والسفر،» الشبكة العربية لحقوق الإنسان، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. <http://www.anhri.net/?p=68768>.

(٢١٠) «مدافع سعودي عن حقوق الإنسان منع من السفر إلى الولايات المتحدة،» منظمة العفو الدولية، ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-arabian-human-rights-lawyer-banned-travelling-us-2012-03-27>.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ بناء على طلب الحاكم الإداري لمنطقة مكة الأمير خالد الفيصل[٢١١] قبل أن يطلق سراحه بكفالة. ووُجّهت إليه تهم إهانة السلطة القضائية، واتهام القضاة بالفساد، وتشويه سمعة المملكة عن طريق إعطاء معلومات مضللة إلى منظمات حقوق الإنسان الأجنبية. وفي ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، صدر في حقه حكم بالسجن ثلاثة أشهر. وجاءت القضية الثانية في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ حين استدعته سلطات البحث الجنائي إلى جلسة استماع في المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، وهي محكمة استثنائية متخصصة في قضايا الإرهاب وأمن الدولة، ولا يزال حتى كتابة هذه السطور يجهل طبيعة التهم المنسوبة إليه[٢١٢].

كذلك حوكم مخلف دهام الشمري على خلفية عمله كناشط في حقوق الإنسان، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ومنع من مغادرة البلاد لمدة ١٠ سنوات، ومن الكتابة في الصحافة ومواقع الإنترنت ومن الظهور على جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة[٢١٣] وفي ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣، مُنعت الصحفية إيمان القحطاني من السفر على خلفية تغطيتها لمحاكمات جمعية حسم[٢١٤].

(٢١١) «قضايا بالجملة ومضايقات للحقوقي البارز وليد أبو الخير،» منظمة الكرامة، ٣١ اكتوبر ٢٠١٣. <http://ar.alkarama.org/saudia/146-ak-com-sau/4731-2013-10-04-15-36-08>.

(٢١٢) «إعتقال تعسفي وتعذيب للحقوقي البارز وليد أبو الخير،» منظمة الكرامة، ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. <http://ar.alkarama.org/saudia/146-ak-com-sau/4818-2014-04-28-10-20-42>.

(٢١٣) «إستمرار ملاحقة المدافع عن حقوق الإنسان مخلف الشمري قضائياً بسبب نشاطه الحقوقي والمركز يتضامن معه،» الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.anhri.net/?p=78811>.

(٢١٤) Saudi rights activist Iman al-Qahtani given travel ban," BBC, 19 July 2013 <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-23380086>.

ملف الموقوفين

دشّنت وزارة الداخلية، في آذار/ مارس عام ٢٠١٣، موقعاً حكومياً لتسهيل التواصل ما بين الموقوفين وذويهم(٢١٥) في خطوة هي الأولى من نوعها، حيث تم الإعلان عن عدد الموقوفين وهو ٢٧٠٠(٢١٦). ولكن هذا الرقم كان محل تشكيك لدى البعض من المراقبين والمهتمين بملف الموقوفين، فقد صرح الدكتور محمد القحطاني رئيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية في مقابلة تلفزيونية في آب/ أغسطس ٢٠١١ أن عدد الموقوفين يتجاوز ٣٠ ألفاً(٢١٧).

وقد سمحت وزارة الداخلية للصحافي عبدالعزيز القاسم بكتابة مقالات عن جولاته في السجون. لكن ما كتبه عن زيارته لسجن ذهبان الكائن على حدود مدينة جدة، أغضب البعض من المهتمين بهذا الملف، إذ تحدّث عن «صالات استقبال فاخرة، وغرف خلوات للمساجين، شبيهة بغرف فنادق الخمس نجوم، بشكل أذهلني، ولكأنني في مركز تعليمي فاره» على حد تعبيره. وقد طالب الدكتور محمد القنيبط، العضو السابق في مجلس الشورى، صحيفة **الوطن** في لقاء تلفزيوني بعدم نشر هذه المقالات، لأن فيها إساءة لأهالي المعتقلين، ودعا وزير الداخلية إلى إغلاق هذا الملف واعتباره جزءاً من الماضي(٢١٨). كذلك استضاف الإعلامي داود الشريان في برنامج الثامنة ثلاثة من الموقوفين بتهمة

---

(٢١٥) قائمة الموقوفين في سجون المباحث. <https://www.nafethah.gov.sa/ar/web/guest/inmate-list>.

(٢١٦) «التركي لـ المدينة: يحق للموقوفين التواصل مع وزير الداخلية عبر «نافذة تواصل»، جريدة المدينة،» صحيفة المدينة، ١ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.al-madina.com/node/443611>.

(٢١٧) مقابلة الدكتور محمد القحطاني، قناة المحور، ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١١. <http://www.youtube.com/watch?v=jwicRTus3nE>.

(٢١٨) حديث الجمعة مع الدكتور محمد القنيبط: <http://www.youtube.com/watch?v=3Dj0pUqYdAU>.

الإرهاب، في لقاءات أثارت ردود فعل بين مؤيد للموقوفين، ومعارض لهم(٢١٩).

وسجّل المشهد السعودي، في ٢٠١٣، مسيرات احتجاج لأهالي الموقوفين، كيوم المعتقلين(٢٢٠). وقد قام هؤلاء بخطوة نوعية حيث كتبوا خطاباً بعنوان «خطاب مفتوح للملك عبدالله»، شمل ١٦ نقطة في مقدمها المطالبة بإقالة وزير الداخلية، وتشكيل لجنة عليا لتقصي الحقائق حول الانتهاكات والتعذيب، وفصل سجون المباحث عن وزارة الداخلية، وغيرها من المطالب الإصلاحية. ووصل عدد الموقعين على البيان إلى ٢٣٠٠(٢٢١).

يُذكر أن وزارة الداخلية تطلق سراح عدد من الموقوفين، بين فترة وأخرى، بعد مرورهم ببرنامج المناصحة التابع للوزارة. لكن هناك عدداً كبيراً منهم لم توجه إليهم اتهامات رسمية بعد، أو لا يزالون رهن التحقيق، وهذا ما يوضحه موقع تواصل(٢٢٢).

خطاب سلمان العودة

حملت السنة الماضية عدداً من الخطابات والبيانات الداعية إلى الإصلاح، أهمها «الخطاب المفتوح» للشيخ سلمان العودة، الذي نشره عبر حسابه على تويتر(٢٢٣). ومما جاء في الخطاب، تحت عنوان «السجون»، أن «السجون تعمل بلا استراتيجية ويجب البت في إصلاحها والعفو عن

(٢١٩) مقطع من لقاء داوود الشريان مع الموقوف وليد السناني: <http://tinyurl.com/nqtmm8w>.

(٢٢٠) «نجاح يوم المعتقلين الثالث،» الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، <http://www.anhri.net/?p=79969>.

(٢٢١) خطاب مفتوح من أهالي المعتقلين: <http://5etab.wordpress.com>.

(٢٢٢) قائمة الموقوفين في سجون المباحث. <https://www.nafethah.gov.sa/ar/web/guest/inmate-list>.

(٢٢٣) سلمان العودة «خطاب مفتوح». <http://tinyurl.com/c7dbmkz>.

المظلومين وإطلاق سراحهم حالاً ووقف التعديات التي يقوم بها أعضاء السجون في حق المساجين». وأضاف أن الوضع الحالي للسجون لا يوافق عليه العديد من أفراد الأسرة الحاكمة. وحذّر من عواقب تجاهل هذه القضية، حيث قال: «مع تصاعد الغضب تفقد الرموز الشرعية والسياسة والاجتماعية قيمتها، وتصبح القيادة بيد الشارع». وجدّد الدعوة إلى الإصلاح، مشيراً إلى أن البلد لن يكون قادراً على مواجهة تحديات المستقبل طالما تحكم إدارته «علاقات شخصية» بدلاً من مؤسسات الدولة[٢٢٤]، ورأى بأن من الممكن تحويل الأزمة إلى فرصة للتصحيح، واختتم العودة خطابه بالحديث عن مواجهة التحديات وقنوات التواصل مع المسؤولين، والخوف من الفوضى، داعياً إلى إصدار قرارات حكيمة قبل أي شرارة عنف.

حملة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة

أطلقت الجوازات ووزارة العمل، في ٢٠١٣، حملة «تصحيح» لأوضاع العمالة لمواجهة ظاهرة العمالة الموجودة في سوق العمل بشكل غير قانوني. وقبل نهاية المدة الممنوحة، مدّد الملك عبدالله للحملة بسبب العدد الكبير من العاملين الذين طالتهم. وقد رُحّل عدد كبير من العمال، من بينهم، على سبيل المثال، أكثر من ١٠٠ ألف يمني بحسب مدير عام التخطيط والمعلومات في وزارة شؤون المغتربين ورئيس لجنة المغتربين بميناء الطوال البري الدولي[٢٢٥]، فيما تشير مصادر أخرى إلى أن عدد المرحلين قبل انتهاء المدة تجاوز الـ ٢٠٠ ألف[٢٢٦]. وذكرت منظمة

(٢٢٤) المصدر نفسه.

(٢٢٥) «أكثر من ٣٠٠ ألف عدد المرحّلين من المغتربين اليمنيين من السعودية في ٢٠١٣،» ردفان برس، ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://rdfanpress.com/news_details.php?sid= 8470>.

(٢٢٦) «الجوازات: ترحيل أكثر من ٢٠٠ ألف مخالف،» موقع قناة العربية، ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/nn3lfhs>.

هيومن رايتس ووتش أن السلطات السعودية رحّلت ما يربو على ١٢ ألف صومالي منذ الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، بينهم مئات السيدات والأطفال(٢٢٧). كما أعلن نائب وزير الخارجية الإندونيسي أن بلاده سترحّل نحو ١٨ ألف عامل آخر ممن انتهت تأشيراتهم في السعودية(٢٢٨). وسارت الحملة في سباق بين المخالفين الراغبين في تصحيح أوضاعهم والبقاء في السعودية للعمل، وآخرين يرغبون في المغادرة بواسطة جهات الترحيل السعودية.

ولا يزال الوقت مبكراً لتقصّي النتائج النهائية للحملة، إلا أنه سُجّلت أحداث رأى البعض أنها من تداعيات هذه الحملة. فقد لوحظ ارتفاع سعر المعقّبين والمخلّصين للإجراءات، وتضاعف البدل الذي يطلبه المعقّب لإنهاء إجراءات الفرد الواحد من ٥٠٠ ريال، إلى ٢٠٠٠ ريال(٢٢٩). كما رافقت حملة اشتباكات في مدينة الرياض، تحديداً حيث تقطن الجالية الأثيوبية في حي منفوحة، حيث جرت اشتباكات مع القوات الأمنية مؤدية إلى وفاة اثنين من العمال الأثيوبيين وإصابة ٧٠(٢٣٠) وسُجّلت احتجاجات في مدينة جدة، حيث تجمّع عمال إندونيسيون أمام سفارة بلادهم وفي حي الشرفية(٢٣١)، ولا يبدو أنه كان هناك برنامج فعلي لتلافي مثل هذه الأزمة منذ البدء. إذ فجأة، ومن دون أي مقدمات، بدأت عملية التفتيش

---

(٢٢٧) «السعودية طردت ١٢ ألف صومالي،» هيومن رايتس ووتش، ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٤. <http://www.hrw.org/ar/news/2014/02/19/12>.

(٢٢٨) «ترحيل ١٨ ألف عامل اندونيسي،» صحيفة الاقتصادية، ٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٣. <http://www.aleqt.com/2013/10/23/article_794710.html>.

(٢٢٩) «'معقبون' يبتزون الكفلاء لإنهاء إجراءات تصحيح العمالة،» صحيفة الرياض، ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١٣. <http://www.alriyadh.com/862559>.

(٢٣٠) ««سبق» ترصد بالصور ترحيل الإثيوبيين من منفوحة إلى مركز الإيواء،» صحيفة سبق الإلكترونية، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://sabq.org/0mIfde>.

(٢٣١) مقطع مصور للمظاهرة على موقع يوتيوب: <http://www.youtube.com/watch?v=FqDCKcenKig>.

في المدارس الأهلية وأماكن العمل، ثم الترحيل مباشرة. هذا على الرغم من صدور القرار الملكي بتمديد مهلة تصحيح الأوضاع لأربعة أشهر حتى نهاية ٢٠١٢ للسماح بفرصة لتعديل أوضاع للمخالفين.

وضع المرأة في السعودية

خلال عام ٢٠١٣، حدثت تغيّرات عدة في وضع المرأة في السعودية، أبرزها تعيين ٣٠ سيدة في مجلس الشورى بقرار ملكي نص على «ألّا يقل تمثيل المرأة فيه عن ٢٠٪». ويأتي هذا القرار كخطوة رسمية لدعم المرأة ومحاولة إدخالها في مؤسسات الدولة[٢٣٢] كما صدر قرار من مجلس الوزراء ينص على أنه «يجب على من أكمل سن الخامسة عشرة من المواطنين السعوديين أن يحصل على بطاقة شخصية هوية وطنية خاصة به، ويكون ذلك اختيارياً لمن هم بين العاشرة والخامسة عشرة بعد موافقة ولي أمره، وتستخرج البطاقة من واقع قيود السجل المدني المركزي.

كما أُلزمت المرأة السعودية بالحصول على بطاقة هوية وطنية وفق خطة مرحلية تدريجية خلال مدة لا تتجاوز 7 سنوات، بعدها تكون بطاقة الهوية الوطنية هي الوسيلة الوحيدة لإثبات هويتها. وهذا القرار سينعكس بشكل كبير على المرأة في التعاملات والمعاملات مع الدوائر الحكومية. فقد كان من المعتاد سابقاً، في بعض القضايا كالمحاكم ومكاتب العدل التابعة لوزارة العدل، أن تأتي المرأة باثنين من الأقارب كمعرّفين لها. لذلك، يعتبر هذا القرار بمثابة تجاوز لهذه الإجراءات[٢٣٣].

---

(٢٣٢) أمران ملكيان بتعديل مواد في مجلس الشورى <http://www.spa.gov.sa/report-viewer.php?id=1067500&notreport=1>.

(٢٣٣) «اعتماد البطاقة الشخصية لإثبات هوية النساء من دون معرّفين،» صحيفة عكاظ، ٣ آذار/ مـــارس ٢٠١٤. <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140303/Con20140303681324.htm>.

وفي تطور آخر، سجّل عام ٢٠١٣ السماح للنساء بمزاولة مهنة المحاماة، وباتت أروى الجحدلي أول سعودية تحصل على تصريح التدريب لممارسة المهنة[٢٣٤]، كما حصلت أربع محاميات أخريات على تصاريح بمزاولة المهنة، بعد استيفاء الشروط[٢٣٥]. ويعتبر دخول المرأة هذا المضمار تحوّلاً نوعياً للمحاماة في السعودية، ففي كثير من القضايا ذات البعد الأسري يسهل أكثر على النساء التعاطي والتواصل مع المحاميات.

كذلك أصدر مجلس الوزراء قانوناً يجرّم العنف الأسري. علماً أن الإحصائيات حول الظاهرة غير كافية بسبب الظروف الاجتماعية التي تحول دون وصول المرأة المتظلمة إلى الجهات المختصة، وعدم وجود أنظمة فعالة للتواصل معها. وسبق أن صرحت الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني، رئيسة فريق حماية الطفل، أن الخط الساخن لتقديم الإستشارات حالياً يستقبل بين ٦٠٠ و٨٠٠ مكالمة شهرياً، بعضها استفسار عن الخط وبعضها جاد ويطرح حالات مختلفة[٢٣٦] وتم رصد ١٧٠٩ حالة عنف في عام ٢٠١٣، حسب الأرقام الرسمية التابعة لوحدة الحماية من العنف والإيذاء في وزارة الصحة، وتكشف هذه الأرقام ان المرأة هي الأكثر تعرضاً للعنف في الأسرة متبوعة بالأطفال. كما كشفت هذه الجهة الرسمية أيضا بأن ٧٥٪ تقريباً من حالات العنف وُصفت بالعنف الجنسي[٢٣٧].

---

(٢٣٤) «السعودية تتجه نحو السماح للنساء بممارسة مهنة المحاماة،» صحيفة الشرق الأوسط، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=54&issueno=12552&article=724104#.U3VbfoGSxe9>.

(٢٣٥) «محاميات يتسلمن أولى «الرخص».. الأحد،» صحيفة الوطن الالكترونية، ٢ اكتوبر ٢٠١٣. <http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=162630&CategoryID=5>.

(٢٣٦) «لدينا خط ساخن لتقديم الاستشارات بشأن العنف الأسري ونتلقى ٦٠٠ - ٨٠٠ مكالمة شهرياً،» صحيفة اليمامة. <http://www.yamamahmag.com/article.aspx?articleID=524>.

(٢٣٧) «الصحة ترصد ١٧٠٩ حالات عنف أعلاها في الشرقية،» صحيفة عكاظ، ٦ ابريل ٢٠١٤. <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140406/Con20140406689633.htm>.

من جهتها رحّبت منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية بتجريم العنف الأسري، إلا أنها عبرت عن قلقها من نواقصه، إذ إن «القانون لا يعرض تفصيلاً آليات إنقاذ محددة لضمان التحقيقات السريعة في مزاعم الإساءات أو لمقاضاة من يرتكبون هذه الإساءات»[٢٣٨]. وأخيراً، بعد جدل مطول، سمحت وزارة التّربية والتّعليم بممارسة الرّياضة في مدارس البنات، وأقرّتها في المدارس الأهليّة فقط. ووجّهت تعميماً إلى جميع إدارات التّربية والتّعليم في السعودية يقضي باعتماد جملة من الضّوابط والشّروط[٢٣٩].

القضايا العامة: حملة «#الراتبِ مايكفيِ الحاجة» على تويتر

أطلق مغردون على تويتر هذا العنوان كنوع من الاحتجاج على الرواتب والظروف المعيشية ومشكلات السكن. وقد يكون هذا «الهاشتاق» الأكثر تفاعلاً بين السعوديين، إذ على غير العادة خرج «الهاشتاق» خارج فضاء تويتر، وجرى تناقله في الصحف والبرامج المتلفزة[٢٤٠]، وتحوّل إلى قضية رأي عام، وسُجّلت أكثر من ١٧ مليون تغريدة في «#الراتبِ ما يكفيِ الحاجة»[٢٤١]، إضافة إلى تناول العديد من كتّاب الرأي في الصحف المحلّية للقضية. كما تناول العديد من المحللين الاقتصاديين، بين مؤيد ومعارض، مسألة زيادة الرواتب، والمطالبة بضبط سوق العمل ودعم السلع الأساسية[٢٤٢]. وجاء الرد

---

(٢٣٨) «السعودية - قانون جديد يجرّم العنف الأسري،» هيومن رايتس ووتش، ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.hrw.org/ar/news/2013/09/03-0>.

(٢٣٩) «الدينا خط ساخن لتقديم الاستشارات بشأن العنف الأسري ونتلقي ٦٠٠ - ٨٠٠ مكالمة شهرياً،» صحيفة اليمامة، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.yamamahmag.com/article.aspx?articleID=524>.

(٢٤٠) تقرير قناة الجزيرة عن الموضوع <http://www.youtube.com/watch?v=cIkzRA-Iqp4>: أيضا تم تغطية الموضوع على قناة سكاي نيوز: <http://www.youtube.com/watch?v=9Wi_CW0CpQ4>.

(٢٤١) «أكثر من ١٧ مليون تغريدة في ''الراتب ما يكفي الحاجة''،» صحيفة الإقتصادية، ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.aleqt.com/2013/07/26/article_773277.html>.

(٢٤٢) للإطلاع على مقالات موقع العربية حول هذا الموضوع انظر: <http://tinyurl.com/pwx9sem>.

الرسمي على لسان أمين عام مجلس الوزراء عبر صحيفة **الوطن**، فاعتبر أن الهاشتاق «هو حسد من مجهولين لا يعجبهم أن السعودية تنعم بالأمن والاطمئنان». وأضاف: «هناك أناس يرسمون لأشياء بعيدة المدى وقاموا بوضع الراتب في الواجهة، كون المملكة تعيش في أمن وسلام واطمئنان وازدهار، على عكس الكثير من الشعوب العربية الدامية»[٢٤٣].

وكانت هناك «هاشتاقات» أخرى على تويتر تتعلق بالمطالب والقضايا المعيشية والاجتماعية والاقتصادية، حتى بات موقع التواصل الاجتماعي هذا إحدى الوسائل التي يمكن أن نستشف من خلالها نوع القضايا الواقعة حالياً ضمن اهتمامات المواطن السعودي، ومنها قضية المساكن والأراضي السكنية ودعم المنتجات والسلع الأساسية ومراقبة ارتفاع الأسعار.

الأمطار والسيول

بعد تعرُّض مدينة جدة، قبل سنوات، لفيضانات سيول أودت بحياة العديد من السكان[٢٤٤]، أصبحت الأمطار مصدر هلع حقيقي في ظلّ لتذبذب الاستعدادات لمواجهة السيول، ووضعية بعض البنية التحتية غير القادرة على الصمود بشكل مطَمئن[٢٤٥]. وفي عام ٢٠١٣، تعرضت العاصمة الرياض وعدد من المدن لموجة من السيول أودت بحياة ١١ مواطناً، قضى سبعة منهم في الرياض[٢٤٦]. كما عُلّقت الدراسة في منطقتي الرياض والشرقية.

---

(٢٤٣) «أمين مجلس الوزراء لـ الوطن:"هاشتاق الراتب".. واجهة لـ"الفتنة"»، صحيفة الوطن، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.alwatan.com.sa/m/News_Detail.aspx?NewsID=154663&CategoryID=5>.

(٢٤٤) «شهداء «غرق جدة» إلى ١١٦ شخصاً،» صحيفة الرياض، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.alriyadh.com/479691>.

(٢٤٥) «السيول تجرف قواعد جسر في الرياض وتتسبب بانهياره،» موقع قناة العربية، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/nymc7xy>.

(٢٤٦) «إرتفاع عدد ضحايا سيول السعودية،» سكاي نيوز العربية، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/mmnu39l>.

وأُعلنت في ٢٠١٣ أولى نتائج محاكمات المتهمين المتسببين في كارثة سيول جدة، فأصدرت المحكمة ١٧ حكماً بسجن المتهمين في كارثة سيول جدة بلغ مجموعُها ١٣٣ عاماً، وبتغريمهم أكثر من ١٤ مليون ريال، منها الحكم على المتهم الأول بالسجن ٧ سنوات ومليون ريال غرامة، والمتهم الثاني (قاض) بـ ٥ سنوات سجناً ومليون ريال غرامة، والثالث (رجل أعمال) بالسجن ٥ سنوات ومليون ريال غرامة، وأدانت المتهم الرابع (رجل أعمال) بالسجن عاماً واحداً وعشرة آلاف ريال غرامة، والمتهم الخامس بالسجن ثلاثة أعوام و٢٠٠ ألف ريال غرامة[٢٤٧]. ولم تعلن الأسماء المتورطة في هذه الكارثة، إنما اكتفي بالترميز لها. وجاءت المحاكمات بعد أن أمر الملك عبدالله بلجنة تقصّي حقائق حول هذا القضية. وسُلّمت نتائج التحقيقات بعد فترة من الزمن[٢٤٨].

الشقاق المجتمعي ما بين القبلي والحضري

تتميز المملكة العربية السعودية بتنوع سكاني مناطقي في أرجائها الواسعة. في البدء كانت القبائل تتمركز في مناطق مرجعية لها من حيث المنشأ والتكوين التاريخي والثقافي. وبعد اكتشاف النفط، قلّ هذا التمركز كثيراً، وصار البحث عن الرزق والوظيفة المناسبة في أي مكان من أرجاء السعودية الواسعة هو دافع السعودي إلى الاستقرار في أي منطقة، وقد يمضي فيها بقية حياته، من دون أن يعود إلى مناطق الآباء والأجداد إلا في المناسبات العامة كالأعياد والإجازات الرسمية.

لا يوجد في السعودية صراع قَبَلي طافٍ على السطح باستمرار، لكن هناك تصريحات تخرج بين حين وآخر تدل على وجود بعض التباينات

---

(٢٤٧) «السجن ١٣٣ عاماً و١٤ مليون ريال غرامة لمتهمين في كارثة سيول جدة،» صحيفة عكاظ ٢٨، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131228/Con20131228665152.htm>.

(٢٤٨) «العاهل السعودي يتسلم تقرير لجنة تقصي الحقائق حول سيول جدة،» موقع قناة العربية، ٦ آذار/ مارس ٢٠١١. <http://www.alarabiya.net/articles/2010/03/06/102274.html>.

وعلى حالة من الشقاق المجتمعي. فعلى سبيل المثال، تحدث قبل فترة الدكتور طارق الحبيب في برنامج على قناة الرسالة عن انتماء أهالي المناطق الجنوبية والشمالية للدول المجاورة أكثر من انتمائهم لدولة الوسطى،[٢٤٩] وقد أحدث هذا التصريح ضجة لدى الرأي العام، وتكاثرت ردود الأفعال حوله، ما أدّى إلى اعتذاره وتوضيحه[٢٥٠].

توجد في المجتمع السعودي ثنائيات «حضيري وقبيلي» و«البدو والحضر» وما يعرف محلياً بـ «(١١٠/ ٢٢٠)» بناء على النسب، وكلها إشارات يعرّفها المجتمع إلى الانتماءات القبلية. وقد يصدم المواطن بهذه التقسيمات في الحياة اليومية، لكنها ظاهرة وبيّنة في قضايا الزواج، على سبيل المثال، حيث يرفض البعض تزويج أبنائهم إلى من يختلفون عنهم. وفي بعض الحالات، يتم الزواج وبعد فترة ترفع دعوى طلب طلاق لعدم تكافؤ النسب من قبل أحد أطراف الأسرة وذوي القرابة. وإحدى الدلالات في هذه الناحية هي قضايا عدم تكافؤ النسب، حيث رفعت ١٦ قضية من هذا النوع أمام المحاكم السعودية في ٢٠١٣[٢٥١].

على مستوى آخر، هناك من يلامس هذه الثنائية من خلال الحديث عن التنمية والعدالة في توزيع الاهتمام بالمناطق لجهة دعمها تخطيطياً وتنموياً من قبل الدولة، في إشارة إلى أن بعض المناطق لم تنل حظها من الاهتمام، في مقابل مناطق أخرى نالت حقها من العناية والاهتمام بضخ

---

(٢٤٩) مقطع من اليوتيوب لحديث طارق الحبيب: <https://www.youtube.com/watch?v=g9GDhszjUUI>.

(٢٥٠) مقابلة إعتذر من خلالها لأهل الشمال والجنوب: <http://www.youtube.com/watch?v=oCIxqxLTop0>.

(٢٥١) مقطع من الخبر على قناة العربية: <http://www.youtube.com/watch?v=gX9h_vPixYA>.

أيضاً انظر: «قضية التفريق بين 'زوجي المدينة': ١٥٠ من أقارب الزوجة باركوا للنكاح،» صحيفة سبق الألكترونية، ٣/ ٣/ ٢٠١١، <http://sabq.org/5oWede>.

هذا وتم مناقشة القضية في برنامج الثامنة: <http://tinyurl.com/nltjq39>.

الميزانيات والمشاريع على أرضها أكثر من غيرها. وهذا الطرح يتداوله بعض الكتّاب والمثقفين. فعلى سبيل المثال يقول محمد صنيتان «القبيلة في بلادنا تعاني من التهميش»[٢٥٢]. وتبقى محاولة ملامسة الشقاق المجتمعي من خلال التنمية أسلوباً واضحاً في المقارنات بين بعض المناطق.

الشقاق الطائفي

في السعودية أكثرية سنية، وأقلية شيعية في بعض مدن ومحافظات المنطقة الشرقية، كما يوجد في نجران شيعة إسماعيليون. وبرزت في السنوات الماضية بوادر زيادة في التوتر السني ـ الشيعي، خصوصاً مع وجود فاعلين في المشهد الديني والسياسي تتوفر لهم منابر وشاشات فضائية يطلقون عبرها تحريضاتهم كمعسكرين محتربين[٢٥٣]. وقد ظهرت في السنوات الماضية عدة قنوات، شيعية وسنية، يتخصص كل منها في مهاجمة المعتقد الآخر بناء على الانتماء المذهبي[٢٥٤].

وقد تكون القطيف، ذات الأغلبية الشيعية، الحالة الأبرز للشقاق المبني على الهوية الطائفية. حيث تعيش بعض فئات المنطقة الدينية والسياسية حالة صراع مع السلطة الحاكمة في السعودية. وتتهم هذه الأطراف السلطات بالتضييق على الشيعة في ممارسة شعائرهم الدينية[٢٥٥].

---

(٢٥٢) «بن»، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢. <http://sabq.org/SXsfde>.
للإستزادة، انظر كتاب محمد صنيتان، **السعودية: السياسي والقبيلة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨).

(٢٥٣) للمزيد حول قضية الشيعة في السعودية، أنظر: بدر الابراهيم محمد صادق، **الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبة السياسة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣).

(٢٥٤) للمزيد حول التحريض المذهبي على القنوات الفضائية العربية، انظر وثائقي البي بي سي «أثير الكراهية»: <http://www.youtube.com/watch?v=n_NKgXGcxX8>.

(٢٥٥) «الحرمان من الكرامة،» تقرير هيومن رايتس ووتش. <http://www.hrw.org/ar/reports/2009/09/03-0>.

وفي عام ٢٠١١، تأثرت القطيف بالتغيرات على الساحة العربية، وخاصة دخول قوات عسكرية سعودية إلى البحرين، مما أدى إلى احتجاجات في القطيف[٢٥٦].

(٢٥٦) توبي ماتسين، «الربيع السعودي؟ الحركة الاجتماعية الشيعية في المنطقة الشرقية ٢٠١١-٢٠١٢»، <http://qatifobsrever.files.wordpress.com/2013/03/toby-matthiesen.pdf>.

٢ ـ ٧: التطورات السياسية في سلطنة عُمان

دخلت عُمان عام ٢٠١٣ مع العديد من القضايا السياسية التي لم تجد طريقها إلى الحل. ففي ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والتجمع، كانت القضية الأكثر شغلاً للرأي العام هي تلك المعروفة في عُمان بقضية الإعابة والتجمهر.

كذلك انتقلت جذوة الإضرابات ـ وخاصة في مجال شركات النفط وقطاع التعليم ـ من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣. كما برزت إلى السطح قضايا فساد لم تكن مطروحة للرأي العام قبل ٢٠١١، أو كما يودّ البعض تسميته بـ «الربيع العُماني». وقد تفاعل معها الرأي العام عبر وسائل التواصل الاجتماعي كالمنتديات والفيس بوك والتويتر. وفي الموضوع ذاته، انضمت السلطنة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. أما بالنسبة إلى التشريعات، فباستثناء قانون المعاملات المدنية، لم يشهد عام ٢٠١٣ أي إصلاحات في القانون الأساسي للدولة. ويمكن أن يوصف المرسوم السلطاني الخاص بتوحيد الرواتب كواحد من أهم المراسيم التي تفاعل معها العُمانيون إيجابياً.

تُهيمن الطائفية على المجتمعات في الخليج بدرجات متفاوتة، ولكن لا يبدو أن لها الوقع نفسه في عُمان. فعلى الرغم من تنوع المذاهب الإسلامية والأصول العرقية للمجتمع العُماني، إلا أن الدولة لم تقف إلى جانب أي طائفة أو عرق. وقد طالت عصا السلطة الجماعات الإسلامية المتشكلة على خلفيات مذهبية مثل الإخوان المسلمين وجماعة الشيعة

الشيرازية والجماعة الإباضية، مما يوحي بعدم تحيّز الدولة إلى أي جماعة بشكل فاعل.

وسجّل عام ٢٠١٣ أول حالة تحقيق وسجن لأحد أعضاء مجلس الشورى نتيجة وقوفه مع مطالب بعض المحتجين في الولاية التي رشحته لعضوية مجلس الشورى في الدورة السابعة (٢٠١١ ـ ٢٠١٥). كما شهد هذا العام أول حكم قضائي على كاتب بعد نشره كتاباً ظفار: **يوميات ٢٥ شباط/ فبراير** .

وكان ٢٠١٣ عام السياسة العمانية الخارجية. إذ رعت سلطنة عمان مفاوضات سرية بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما أعلنت السلطنة، على لسان وزير خارجيتها يوسف بن علوي بن عبدالله، رفضها لإقامة اتحاد دول مجلس التعاون، مهدّداً بانسحاب مسقط من المجلس في حال قيام الاتحاد.

التطورات في الهيكلية المؤسسية السياسية والتشريعية والتنفيذية والقضائية

يعتبر قانون المعاملات، أو القانون المدني، هرم القانون الخاص. وتكمن أهميته في تنظيم حياة الأفراد والعلاقات والمعاملات الخاصة بينهم. وقد صدر هذا القانون بالمرسوم السلطاني رقم ٢٩/ ٢٠١٣ [٢٥٧]، الذي يُعدّ الحدث الأهم في القوانين الصادرة عام ٢٠١٣ بسبب تنظيمه للعديد من المجالات المتعلقة بالمعاملات اليومية والمعاملات التجارية وأحكام الملكية وتفصيل العقود، لتشجيع الاستثمار في السلطنة وجذب المستثمرين العرب والأجانب. وتضمّن القانون (١٠٨٦) مادة في أربعة كتب، أولها حول الالتزامات والحقوق الشخصية، والثاني حول العقود

(٢٥٧) «مرسوم سلطاني رقم ٢٩/ ٢٠١٣ بإصدار قانون المعاملات المدنية،» موقع الجريدة الرسمية الإلكتروني، ٦ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://omanlegal.org/law/omanlegal/ omanlegal-1301.pdf>.

المسماة، والثالث حول الحقوق العينية، والرابع عن التأمينات العينية. كما صدر مرسوم سلطاني آخر (رقم ٥٨/ ٢٠١٣) حول انتخابات أعضاء مجلس الشورى العماني. ولا تختلف مضامين هذا القانون عن اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى التي كانت تصدرها وزارة الداخلية، مما يعني تحكّم السلطة التنفيذية في الإشراف على إجراءات الترشح وسير الانتخابات. وتضمنت المادة (٣٤) من المرسوم السلطاني رقم ٥٨/ ٢٠١٣ أنه من شروط المرشّح إلى عضوية مجلس الشورى «ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ولو رُدّ إليه اعتباره»[٢٥٨]، مما يعني استبعاد العديد من الوجوه الناشطة ممن أُدينوا بتهم التجمهر أو الإعابة.

دولياً، انضمت سلطنة عمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، بموجب المرسوم السلطاني رقم ٦٤/ ٢٠١٣، مع تحفظ السلطنة على الفقرة (2) من المادة رقم (٦٦) من الاتفاقية، التي تنص على الآتي: «يعرض أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، وتتعذر تسويته عن طريق التفاوض في غضون فترة زمنية معقولة، على التحكيم بناء على طلب إحدى تلك الدول الأطراف، وإذا لم تتمكن تلك الدول الأطراف، بعد ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الاتفاق على تنظيم التحكيم، جاز لأي من تلك الدول الأطراف أن تحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة»[٢٥٩]. ولم تبرّر السلطنة سبب تحفّظها على الفقرة السابقة.

وتعدّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) الأكثر

---

(٢٥٨) مرسوم بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة. <http:// www.omaninfcattach.com/print/2/10249>.

(٢٥٩) «السلطنة تتحفظ على فقرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،» صحيفة الشبيبة، ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://www.shabiba.com/News/Article-28150.aspx>.

شمولاً وقوّة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وهي تلزم الدول الأطراف فيها بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من تدابير مكافحة الفساد. وقد صادقت على الاتفاقية 165 دولة حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

التركيبة المجتمعية والحالة الطائفية في سلطنة عمان

يتشكّل النسيج الاجتماعي العُماني من أصول عربية تشكل الأغلبية، ومزيج من أصول أفريقية وهندية وفارسية. إذ فرض الموقع الجغرافي المتمثل في البحار المفتوحة والتواصل مع الآخر، والتاريخ السياسي للدولة العُمانية، أن تكون موطناً للعديد من العرقيات التي ارتبطت مع عمان بعلاقات تجارية وسياسية. فقد هيمنت الدولة العمانية على السواحل الأفريقية، وتحديداً في زنجبار في القرن الثامن عشر الميلادي، كما فرضت وجودها على منطقة جوادر الباكستانية، إضافة إلى وجود العنصر العجمي في عمان نظراً إلى قرب السواحل العمانية من البر الفارسي ووصول الحملات العسكرية من بلاد فارس إلى أراضيها التي خضعت في بعض فترات التاريخ لحكم الفرس. وبعد إنشاء شركة الهند الشرقية، اعتمدت الشركة تجّاراً لها في مسقط معظمهم من طائفة البانيان الهندية.

في عُمان العديد من المذاهب الإسلامية كالسُنة والإباضية والشيعة. ويرتبط أبناء هذه الجماعات مع بعضهم البعض بعلاقات اجتماعية ومصاهرة. ويعود ذلك، على ما يبدو، إلى وقوف الدولة على مسافة واحدة من كل المذاهب. وقد وصلت عصا السلطة إلى مختلف المذاهب في أكثر من مناسبة، فسُجن ١٨ فرداً من الشيعة الشيرازية[٢٦٠] في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ لفترات تراوحت بين سنتين وثماني سنين بتهمة التخابر مع جهات خارجية لقلب نظام الحكم، و١٢٦ عضواً من جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٩٤ صدرت في حقهم أحكام تراوحت بين

(٢٦٠) سعيد سلطان الهاشمي، **عمان الإنسان والسلطة: قراءة ممهّدة لفهم المشهد السياسي العماني المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٤٠.

سنتين والسجن المؤبد للمدنيين، والإعدام للعسكريين(٢٦١). وقد عفا عنهم السلطان قابوس عام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٥، اعتقل ٣٠ شخصاً، تقريباً، بتهمة إنشاء تنظيم إباضي سرّي للإطاحة بالنظام السياسي واستبداله بحكم الإمامة. وقد حُكم على ٦ من هؤلاء بالسجن ٢٠ عاماً، وعلى ١٢ متهماً بالسجن ١٠ سنين،(٢٦٢) وعلى متّهم واحد بالسجن سنة. وقد صدر عفو سلطاني عن المحكومين بعد أشهر من سجنهم.

لا توجد حتى الآن إحصاءات منشورة عن نسبة معتنقي المذاهب الإسلامية في السلطنة، أو عن أعداد الهندوس الذين حصلوا على الجنسية العمانية وتمكنوا من إقامة معبد لهم في مدينة مسقط القديمة، وبالتحديد في حلة الزعفرانية. أضف إلى ذلك أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تعتبر من الوزارات السيادية، ولا يُستجوب وزيرها أمام أعضاء مجلس الشورى.

وإضافة إلى التنوع العرقي، في عُمان، أيضاً، تنوع ثقافي لغوي يتمثّل في وجود العديد من اللغات لعربية القديمة مثل الشحرية والمهرية والحرسوسية واللهجة البطحرية واللهجة الهبيوتية في وسط وجنوب عُمان. وهذه لغات منطوقة، لكنها لا تكتب، ويقول عنها المؤرخ العراقي جواد علي (١٩٠٧ ـ ١٩٨٧): «نجد في العربية الجنوبية قبائل تتكلم لهجات غريبة عن عربيتنا مثل اللغة المهرية واللغة الشحرية»(٢٦٣). كما توجد لغة أخرى في شمال عُمان، وتحديداً في محافظة مسندم، تسمّى الكمزارية، إضافة إلى لغات أخرى غير عربية دخلت إلى عُمان مع أهلها، مثل اللغة السواحيلية (زنجبار) واللغة البلوشية واللغة اللواتية القريبة من لغة أهل السِّند، وكذلك اللغة العجمية التي تعتبر إحدى اللغات الفارسية. مع ذلك،

(٢٦١) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٢٦٢) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٢٦٣) جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩٣)، ص ١٨٥.

ليس هناك اعتراف رسمي بهذه اللغات على الرغم من أهميتها الثقافية واللغوية وخطر انقراضها.

وسجل عام ٢٠١٣ أول مبادرة من قبل الدولة للاهتمام بالتراث غير المادي. فقد ناقشت لجنة الإعلام والثقافة في مجلس الشورى، في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٣، موضوع التراث والحفاظ على استمرارية تنوع اللغات والثقافات في عُمان، واستضافت العديد من المهتمين والباحثين في هذه اللغات لوضع تصور للحفاظ عليها ورفعه إلى مجلس الوزراء[٢٦٤].

عودة المعارض عبد العزيز القاضي

في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، نشرت جريدة **الزمن** العمانية خبراً عن عودة المعارض السياسي عبد العزيز القاضي[٢٦٥] إلى السلطنة بعد إقامة امتدت أكثر من أربعة عقود في مدينة عدن اليمنية. والقاضي هو الأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية، التي تعتبر الحلقة الأخيرة من سلسلة جبهات التحرر اليسارية في عمان. وقد توقفت الجبهة، بعد مؤتمرها عام ١٩٩٢، عن إصدار أية مطبوعات أو القيام بأي نشاط سياسي داخلي وخارجي، بما يمكن معه القول إن الجبهة انتهت، من دون إعلان ذلك[٢٦٦]. وقد سُمح للقاضي بالدخول والإقامة في السلطنة، واستردّ بعض أفراد عائلته الجنسية العمانية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٤٦/ ٢٠١٣[٢٦٧].

الاحتجاجات والعرائض

شهد عام ٢٠١٣ العديد من الوقفات الاحتجاجية، تراوحت بين أعداد

---

(٢٦٤) اجتماع لجنة الإعلام والثقافة بمجلس الشورى. <http://tinyurl.com/k9lckzu>.

(٢٦٥) «'حماية المستهلك' تتابع المعرض الإستهلاكي بصحار،» **جريدة الزمن**، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢. <http://tinyurl.com/nc6kc6j>.

(٢٦٦) سعيد سلطان الهاشمي، **عُمان الإنسان والسلطة**، ص ٧٢.

(٢٦٧) «أوامر سلطانية برد الجنسية العمانية لعدد من المواطنين،» **صحيفة البلد**، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://albaladoman.com/?p=14529>.

قليلة إقتصرت على مواطنين متضررين من حادثة معيَّنة، كما هي الحال في دار الأوبرا السلطانية، وبين إضرابات في قطاعات مهنية، مثل إضراب الموظفين الإداريين في مطار مسقط من ١٩ إلى ٣١ أيار/ مايو للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والوظيفية. وقد تم فصل ١٣ موظّفاً بسبب الإضراب.

وعلى خلفية هذه الأحداث، أصدرت وزارة القوى العاملة قراراً يمنع الإضراب أو الدعوة إليه «في المنشآت التي تقدم خدمات عامة أو أساسية للجمهور أو في المنشآت النفطية والمصافي البترولية والموانئ والمطارات»، وفي حال إعلان إضراب في هذه المؤسسات، أعطى القرار صاحب العمل الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العمال المضربين. وفي حال نشوب نزاع عمالي، تُرفع مطالب العمال، حسب القرار الوزاري، إلى لجنة مكوّنة من ممثل لغرفة تجارة وصناعة عُمان والاتحاد العام للعمل، إضافة إلى ممثل من أطراف النزاع[٢٦٨].

كما نفّذ عدد من موظفي المحاكم في السلطنة إضراباً في الأول من أيار/ مايو للمطالبة بتحسين رواتبهم ووضعهم الوظيفي. كذلك شهدت السلطنة احتجاجات أهلية كما حدث في ولاية لوى، وتحديداً في غضفان، حيث احتج الأهالي على المصانع التي تنبعث منها الغازات. هذا إلى جانب احتجاجات مهنية كإضراب المعلمين، وهي سابقة تسجل للمرة الأولى في قطاع التعليم، إضافة إلى إضراب عمال النفط.

إحتجاج دار الأوبرا

تجمعت أعداد من المتظاهرين يوم الجمعة، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٣، أمام دار الأوبرا السلطانية في مسقط احتجاجاً على حادثة قراءة سورة الفاتحة من قبل فرقة جاز أمريكية في أحد العروض. وقد اعتقلت

---

(٢٦٨) «قرار وزاري بـ"تشكيل لجنة" لبحث المطالب العمالية،» صحيفة البلد الإلكترونية، ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://albaladoman.com/?p=15702>.

السلطات الأمنية المتظاهرين واقتادتهم إلى الحجز، فيما قدّمت الدار اعتذاراً رسمياً عقب الحادثة. وكان مفتي عام السلطنة الشيخ أحمد بن الخليلي قد صرح بعد الحادثة قائلاً «لقد أكدت لكل الناس وكافة المسؤولين أهمية قدسية القرآن وصونه من أشكال الترهات واللهو»، وأعرب عن تفاؤله بقراءة سورة الفاتحة رغم عدم رضاه عن «المكان والوضع الذي تمّت فيه التلاوة»[٢٦٩].

إحتجاج أهالي غضفان

نظم أهالي بلدة غضفان في ولاية لوى وقفة احتجاجية ضد المنطقة الصناعية القريبة من ميناء صحار الصناعي، في ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٣. وشارك في الاعتصام عضو مجلس الشورى الدكتور طالب المعمري، وعضو المجلس البلدي صقر البلوشي، اللذان ينفّذان حكماً قضائياً بالسجن ثلاث سنوات بتهمة التجمهر بقصد الإخلال بالنظام العام وتعطيل حركة المرور. وتتلخص القضية في وقفة احتجاجية نظمها الأهالي المتأثرون بانبعاث الغازات الناجمة عن المنشآت الصناعية. وكان أهالي المنطقة قد طالبوا في اعتصامات سابقة لهم، وعبر دعوات أهلية توجهوا بها إلى المسؤولين، بإقالة ومحاسبة من تسبّب في ما أسموه التلوث البيئي، إضافة إلى معالجة جميع المرضى المتضررين من تلوث الميناء، وإصدار بطاقات تأمين صحي لجميع أهالي الولاية، كما وعدت الحكومة سابقاً، إضافة إلى المطالبة بتوفير وظائف لائقة، وتعديل رواتب العاملين في الشركات من أبناء الولاية، وحل قضية النقل والإجلاء بما يرضي أهالي الولاية مع بقاء الأراضي لأصحابها[٢٧٠]

(٢٦٩) «السلطات تفض إعتصام «الأوبرا» وتعتقل المتظاهرين،» موقع صحيفة البلد الإلكترونية، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://albaladoman.com/?p=9308>.

(٢٧٠) «مكافحة الشغب تفرق وقفة احتجاجية في لوى،» صحيفة البلد الإلكترونية، ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠١٣. <http://albaladoman.com/?p=13476>.

وبعد مرور سنة وثمانية أشهر على تلك الوعود، لم يُنفّذ منها شيء، مما دفع أهالي غضفان إلى وقفة احتجاجية في ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٣، فرّقتها قوات مكافحة الشغب. وبعد مرور ٤٨ ساعة، اعُتقل الدكتور طالب المعمري عضو مجلس الشورى عن ولاية لوى في الدورة الحالية (٢٠١١ ـ ٢٠١٥) في منزل شقيقه، كما اعتُقل صقر البلوشي عضو المجلس البلدي، على الرغم من أن المعمري يتمتع بالحصانة التي كفلها له النظام الأساسي التي تنص على أنه «لا يجوز في غير حالة الجرم المشهود اتخاذ أي إجراءات جزائية ضد عضو مجلس الدولة أو عضو مجلس الشورى، أثناء دور الانعقاد السنوي إلا بإذن سابق من المجلس المختص. ويصدر الإذن من رئيس هذا المجلس في غير دورة الانعقاد»[٢٧١].

ولم يصدر عن مجلس الشورى أي بيان أو تصريح يفيد برفع الحصانة عن الدكتور المعمري. وبحسب الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فقد صدر حكم قضائي من محكمة الاستئناف بسجنه أربع سنوات، ثلاث منها بتهمة النيل من مكانة الدولة، وسنة بتهمة التجمهر وقطع الطريق. كما حكمت المحكمة على البلوشي وعدد من المتظاهرين بالسجن لمدة عام بتهمة التجمهر[٢٧٢].

في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٥٢ بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع بناء وحدات سكنية في ولاية لوى، قضت المادة الأولى منه باعتبار المشروع ـ المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي ـ من مشروعات المنفعة العامة. وحسبما ورد في المذكرة المرافقة للمرسوم السلطاني، فإن مشروع بناء الوحدات السكنية، يسهم في استحداث مخطط سكني بديل لنقل المنازل

(٢٧١) الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى. <http://www.omanet.om/arabic/ goverment/gov6.asp?cat=gov&subcat=gv3>.

(٢٧٢) «عُمان: محكمة مسقط تسجن عضو مجلس الشورى المعمري، وتدين ستة متظاهرين بينهم عضو مجلس بلدي،» شبكة رسل الحرية، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/o2spcat>.

المجاورة لميناء صحار الصناعي، وبناء الوحدات السكنية البديلة[٢٧٣].

إضراب المعلمين

نفذ عدد من المعلمين والمعلمات في السلطنة، في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، إضراباً عن العمل في ٧٤٣ مدرسة من أصل ١٠٤٧ مدرسة في مختلف المراحل التعليمية على مستوى السلطنة، مطالبين بزيادة الرواتب ورفع مستوى المباني المدرسية، وإضافة مرافق تعليمية، وفصل مدارس الذكور عن الإناث، وتحديث الحافلات المدرسية، وإصدار قانون التعليم وفصله عن قانون الخدمة المدنية، وإنشاء نقابة أو مجلس أو جمعية للمعلمين يتم اختيار أعضائها ورئيسها من المعلمين في مدارس السلطنة عن طريق الانتخاب[٢٧٤]. تجاهلت الجهات الرسمية إضراب المعلمين خشية فتح باب الاعتصامات من جديد، وحاولت امتصاص الزخم الإعلامي للإضراب في مواقع التواصل الاجتماعي، مع التلويح بقطع الرواتب عن المضربين والتحقيق مع المؤثرين فيهم.

لم تشارك كل مدارس السلطنة في الإضراب، بسبب عدم وجود نقابة للمعلمين أو جمعية أو مجالس على مستوى المناطق، إذ يحظر على العمال المنضوين تحت قانون الخدمة المدنية تكوين النقابات المسموح بها للعمال في القطاع الخاص، كما أن قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٤/ ٢٠٠٠ يحظر على الجمعيات القيام بأي أنشطة سياسية.

وقد سبق للمعلمين في السلطنة تنفيذ اعتصامات عدة للمطالبة

(٢٧٣) مرسوم سلطاني رقم (٥٢ / ٢٠١٣) بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع بناء وحدات سكنية بولاية لوى. <http://www.omannews.gov.om/ona/newsDetails_inc.jsp?newsID=179451>.

(٢٧٤) «إضراب المعلمين العمانيين ٢٠١٣م،» صحيفة الفلق الإلكترونية <http://alfalq.com/?p=5889>. أنظر أيضاً «إضراب المعلمين يعطل الدراسة في عمان،» صحيفة البيان الإماراتية، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.

بتحسين التعليم وزيادة الرواتب، كان آخرها اعتصام المعلمين في المديرية العامة للتربية والتعليم في جنوب الباطنة في ولاية السويق في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، الذي لم يَدُم أكثر من ساعات. إذ تعرض المشاركون في الإضراب للضرب واستخدام الغاز المسيل للدموع، واقتيد البعض منهم إلى السجن. ولم يحقق هذا الإعتصام الأول نتائج ملموسة وقتها، لكنه كان مقدمة للإضراب الذي نفذ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.

إضراب عمال النفط

طالب عمال شركة «آرديسيز» للتنقيب عن النفط إدارة الشركة بتوحيد نوعية الطعام بين العاملين والإدارة العليا. لكن إدارة الشركة لم تستجب لمطالب العمال الذين أضربوا عن الطعام مع الاستمرار في العمل يومي ٩ و٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. ومع استمرار الوضع من دون حلحلة، تحوّل الإضراب عن الطعام إلى إضراب عن العمل. وبتاريخ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر، أصدرت الشركة إخطاراً جماعياً للعاملين تنذرهم فيه بوقف الإضراب. وفي اليوم التالي، أنهت الشركة خدمات ٢٣٣ عاملاً من العاملين في المناوبة، ثم فصلت ١٠٩ عمّال في اليوم التالي[٢٧٥]. وبلغ عدد العمال المفصولين من العمل ٣٤٢ عاملاً. وبعد مفاوضات بين إدارة الشركة والاتحاد العام لسلطنة عمان ووزارة القوى العاملة، ووزارة النفط والغاز، جاءت التسوية بإلزام كلا الطرفين بالالتزام بقانون العمل العماني والقرارات الوزارية، وبدأت الشركة بتنفيذ الاتفاقية المبرمة بينها وبين العمال بتوحيد نوعية الطعام بين جميع العاملين في الشركة، وإزالة كل مظاهر التفرقة في ذلك بحسب تصريحات نبهان البطاشي نائب رئيس الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان. وتم بذلك تنفيذ مطلب العمال الذين نفذوا الإضراب[٢٧٦].

---

(٢٧٥) «عمال «آرديسيز» المفصولون يطالبون المسؤولين بالحفاظ على حقوقهم،» جريدة الرؤية، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://alroya.info/ar/alroya-newspaper/ecnomic-local/82862-qq>.

(٢٧٦) «إعادة جميع العمال «المفصولين» إلى عملهم بشركة «آردبسيز»،» صحيفة البلد الإلكترونية، ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. <http://albaladoman.com/?p=15738>.

الحراك على مواقع التواصل الاجتماعي

تتصاعد وتيرة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الرأي العام، حيث أصبحت من أهم وسائل الإعلام تأثيراً في نقل الأحداث وتفاعلها. ومن أهم المواضيع المتداولة على المنتديات الإلكترونية ومواقع الفيس بوك والتويتر كانت القضايا التالية:

قضية الإعابة والتجمهر

شهدت السلطنة العديد من القضايا والأحداث التي وسمت عام ٢٠١٣، وأولها قضية الإعابة والتجمهر المنقولة من عام ٢٠١٢ الذي شهد النصف الثاني منه حملة اعتقالات وتحقيقات مع العديد من النشطاء والمدونين في وسائل التواصل الاجتماعي. وبسبب عدم معرفة مصير بعض المعتقلين والمدونين، دعا بعض النشطاء إلى وقفة احتجاجية أمام القسم الخاص في القيادة العامة لشرطة عمان السلطانية أيام ٩ و١٠ و١١ حزيران/ يونيو، وهو التاريخ الذي ألقت فيه شرطة عمان السلطانية القبض على ٢٥ متظاهراً ومتظاهرة، وأفرجت عن ١٤ منهم في ما بعد، في حين أبقت على ١١ متظاهراً وصفهم بيان الادعاء العام بأبرز المسيئين والمحرضين[(٢٧٧)].

وقد حكم على هؤلاء بالسجن، ونفذوا الحكم ما عدا محكومين أحدهما في لبنان، والأخرى امرأة رفضت قبيلتها تسليمها. وقد صدر عفو سلطاني بتاريخ ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٣، شمل المسجونين في قضيتي الإعابة والتجمهر وممن صدر في حقهم حكم غيابي.

وكان بعض السجناء في هذه القضية نفّذوا إضراباً عن الطعام في ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٣ وانتهى بعد أسبوع، احتجاجاً على أوضاعهم في

---

(٢٧٧) انظر بيان الادعاء العام رقم ١٨/ ٢٠١٢ الصادر في تاريخ ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٢. <http://www.omannews.gov.om/ona/newsMore.jsp>.

السجن، وعلى قرار محكمة الاستئناف تأييد حكم السجن على ٨ مدوّنين آخرين. ونتج عن الإضراب إدخال الكاتب والناشط الحقوقي سعيد الهاشمي إلى الزنزانة الانفرادية، ومن ثم إلى المستشفى، إثر تدهور حالته الصحية.

ولم تتوقف حملات استدعاء النشطاء السياسيين والحقوقيين، بل توسعت، فاستدعي الناشط الحقوقي سعيد جداد المعروف بـ «أبي عماد» إلى القسم الخاص بقيادة شرطة عمان السلطانية في مسقط، بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير، للتحقيق معه بتهمة «إثارة الفتن المذهبية، والتحريض على المظاهرات والاعتصامات وإثارة القلاقل والنيل من سمعة الدولة والمساس بسمعة قوات الأمن، وتشويه سمعة موظفين في الدولة»[٢٧٨]. وتمنع الدولة كل ما يؤدي إلى الفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية كما نصت عليه المادة (١٢) من القانون الأساسي[٢٧٩].

ويروي العديد من نشطاء حقوق الإنسان عن اتهام المحققين لهم بتهم لم يرتكبوها بهدف التأثير على معنوياتهم للتوقف عن الكتابة وكسب الرأي العام، فيُحتجزون بتهم ويُحاكمون في المحاكم بتهم أخرى[٢٨٠]. كما استجوب كل من الطبيب صالح العزري[٢٨١] الذي بقي رهن التحقيق خمسة أيام، والمهندس سلطان السعدي، وبقي رهن التحقيق 23 يوماً[٢٨٢]،

(٢٧٨) «الإفراج عن مدافع حقوق الإنسان البارز سعيد جداد،» مركز الخليج لحقوق الإنسان، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. <http://gc4hr.org/news/view/324>.

(٢٧٩) القانون الأساسي للدولة. <http://www.omanet.om/arabic/goverment/gov9.asp?cat=gov&subcat=gv3>.

(٢٨٠) «المفكرة القانونية تحاور ناشطاً عمانياً محكوماً عليه بـ «إعابة السلطان»: الـ power point كأداة لتوجيه القضاء،» المفكرة القانونية، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ <http://legal-agenda.com/article.php?id=257&lang=ar#.UwRTTtrTHrc>.

(٢٨١) «السلطات تفرج عن طبيب قضى ٥ أيام في التحقيق،» صحيفة البلد الإلكترونية، ١٩ نيسان/ ابريل ٢٠١٤. <http://albaladoman.com/?p=10736>.

(٢٨٢) «السلطات تفرج عن المدون سلطان السعدي،» صحيفة البلد الإلكترونية، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠١٣. <http://albaladoman.com/?p=13446>.

واستدعي إلى التحقيق أيضاً خلفان البدواوي أكثر من مرة، كما اعتقل ذئاب بن سباع العامري[٢٨٣]. واستدعي إلى التحقيق أيضاً محمد الفزاري حاتم المالكي والدبلوماسي السابق حسن البشام[٢٨٤]. وأشار تقرير أعده مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى تعرض بعض الواردة أسماؤهم أعلاه للتعذيب[٢٨٥].

رفض السلطنة الإنضمام إلى اتحاد دول مجلس التعاون

صرح السيد يوسف بن علوي، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العمانية، في حوار المنامة، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، بأن عمان لن تشارك في الاتحاد الخليجي، وهو المشروع الذي تبنته المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١١، مما أثار ردود فعل محلية وإقليمية. ويشير النقاش حول هذه المسألة في مواقع التواصل الاجتماعي والبرامج الحوارية على القنوات الفضائية إلى أنّ ثمة توافقاً بين الرأي العام العماني وتوجه قيادته السياسية، مما يوحي باقتناع الكثير من المواطنين العُمانيين بهذا الموقف للسياسة الخارجية للسلطنة[٢٨٦].

قضية الرأي والتعبير

سجلت عُمان تراجعاً كبيراً في حرية الصحافة وفي حرية الرأي والتعبير. فقد ذكر تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» الصادر في ٢٠١٣ «أن السلطنة مُنيت بأكبر خسارة لدولة عربية في منطقة الشرق الأوسط

---

(٢٨٣) «ذياب العامري مغرّد عماني تعتقله السلطات الأمنية كإرهابي،» صحيفة البلد الإلكترونية، ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٣، . <http://www.elwatandz.com/watanarabi/8651.html>

(٢٨٤) «دبلوماسي عماني سابق في أيد أمينة،» صحيفة الوطن الإلكترونية، ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣، <http://www.elwatandz.com/watanarabi/9285.html>.

(٢٨٥) التعذيب في عمان، موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان ٢٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ . <http://gc4hr.org/report/view/21>.

(٢٨٦) كمثال لإستفتاء غير رسمي أو علمي أنظر: إستفتاء في منتدى سبلة عمان الإلكتروني. <http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=2048695#top>.

وشمال إفريقيا؛ حيث تراجعت بنسبة ٢٤ درجة مقارنة مع السنة الماضية محتلة بذلك المرتبة ١٤١»[٢٨٧]. وعزا التقرير أسباب التراجع إلى ملاحقة السلطات العمانية لحوالى ٥٠ مدوناً بتهمة إعابة الذات السلطانية، ومخالفة قانون تقنية المعلومات خلال عام ٢٠١٢. وقد نشرت بعض وسائل الإعلام المرئية والمقروءة صور المتهمين بلباس السجن، وذكرت أسماءهم كاملة مع عناوينهم وتواريخ ميلادهم وأماكن عملهم. وهو يتعارض مع المادة ٢٢ من القانون الأساسي للدولة التي تقول إن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقاً للقانون، ويحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً»[٢٨٨].

محاكمة كاتب

قُدِّم الكاتب مسلم بن مسعود المعشني إلى المحاكمة الابتدائية في صلالة، في نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠١٣، بتهمة توزيع مطبوعات من دون ترخيص من الجهة المختصة، ونشر مطبوع من «شأنه التحريض على البغضاء وبث روح الشقاق بين أفراد المجتمع» حسب منطوق الحكم الصادر في حق الكاتب في محكمة صلالة الابتدائية بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٣. وحكمت المحكمة على المعشني «بالسجن ستة أشهر ودفع غرامة مالية ٥٠٠ ريال عماني» بتهمة التوزيع والتحريض، وعن التهمة الثانية «بالسجن ٦ أشهر وغرامة ٥٠٠ ريال، ودمج العقوبتين بحقه وينفذ منها الأشد... وتقديم كفالة قدرها ٥٠٠ ريال ومصادرة المطبوعات».

وقد نشر الكاتب كتاباً بعنوان ظفار: **يوميات ٢٥ شباط/ فبراير** تناول فيه أحداث إعتصام نُفّذ في محافظة صلالة عام ٢٠١١. وقد طلب الكاتب

---

(٢٨٧) «التصنيف العالمي ٢٠١٣: خيبات أمل واستقرار بعد الربيع،» مراسلون بلا حدود.
<http://anarchitext.files.wordpress.com/2013/05/classement_2013_intro_ar_final.pdf>.

(٢٨٨) النظام الأساسي للدولة، موقع وزارة الإعلام العمانية الإلكتروني. <http://www.omanet.om/arabic/goverment/gov9.asp?cat=gov&subcat=gv3>.

الإذن من السلطات العمانية لنشر الكتاب في السلطنة، إلا أن وزارة الإعلام أحالت الموضوع إلى الادعاء العام، الذي حقق معه حول الكتاب، حتى انتهت القضية في المحاكم[٢٨٩].

رفع دعوى ضد صحيفة

رفعت وزارة الإعلام، بتاريخ 5 أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، دعوى قضائية ضد جريدة The Week الأسبوعية الصادرة باللغة الإنكليزية في عددها (546) بتاريخ ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٣، وعلى رئيس تحريرها، بعد نشر الصحيفة مقالاً بعنوان «الغرباء» يتحدث عن وضعية المثليين جنسياً في عُمان. وبحسب بيان نقلته وكالة الأنباء العمانية عن وزارة الإعلام بأنها «لا تسمح بالمساس بثوابت المجتمع وقيمه ومبادئه، أو الإساءة إليه في دينه وأخلاقه أو النيل من كرامة أبنائه، أو الإضرار بالنظام العام والآداب العامة عبر نشر ما يتعارض مع الأنظمة والقوانين»[٢٩٠]. أثار المقال (الذي لم تنشر هوية كاتبه) ردود فعل مستهجنة من قبل الرأي العام في السلطنة، واضطرت الصحيفة إلى نشر اعتذار للشعب العماني، أكّدت فيه أنه «لم تكن لدينا نية، بقصد أو دون قصد، في التسبب في أي أذى أو جرح لمشاعر الناس في مقال الأسبوع الماضي، ونأسف أسفاً عميقاً وصادقاً على نشر ذلك المقال، ونقدم اعتذارنا علناً للقراء الذين نحترم رأيهم»[٢٩١].

---

(٢٨٩) «مسلم بن مسعود المشعني والمركز يناشد جلالة السلطان قابوس بن سعيد بالعفو عنه،» المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.icsrf.org/index.php?option=com_content&view=article&id=289:2013-05-30-11-04-09&catid=53:amman&Itemid=146>.

(٢٩٠) «الحكومة العمانية تمنع صدور صحيفة أسبوعية نشرت تقريراً عن المثليين،» وكالة رويترز، ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2R5K20130905>.

(٢٩١) «سلطنة عمان تلاحق قضائياً صحافيين نشرا موضوعاً عن المثلية،» صحيفة إيلاف الإلكترونية، ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.elaph.com/Web/news/2013/9/834370.html>.

التعذيب في عُمان

نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً بعنوان «التعذيب في عمان»، أعدته المحامية الإنكليزية ميلاني جينجل، وحررته ليزا هينغنز، وترجمته إلى اللغة العربية ريهام أبو عطية. وقد قابلت جينجل، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ في مسقط، العديد من النشطاء الحقوقيين الذين تعرضوا للاعتقال والتحقيق والسجن، ومنهم الناشط خلفان البدواوي، والإعلامية باسمة الراجحي، والناشط إسماعيل المقبالي، والناشط محمد الفزاري، والمحامية بسمة الكيومي، والدكتور صالح العزري، والناشط سعيد جداد. وقد تحدّث هؤلاء عما تعرضوا له أثناء الاعتقال والاستجواب وعن ظروف السجن. وقد تضمن التقرير توصيات إلى السلطات العمانية من وجهة نظر المنظمة حيال الإصلاحات المطلوبة حول حقوق الانسان، بما فيها الإفراج عن السجناء المحتجزين بشكل تعسفي وإسقاط التهم الموجهة بحقهم، والتحقيق في مزاعم التعذيب، والحصول على محاكمات عادلة[٢٩٢].

الفساد والشفافية

قام جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، في ٢ آذار/ مارس ٢٠١١، أي بعد أيام من الاعتصامات في عدد من المناطق في عمان، بمنح صلاحيات رقابية أكثر، وبفتح ملفات فساد تتعلق ببعض المسؤولين في مؤسسات حكومية وخاصة، حيث تتشابك المصالح بين الطرفين، خصوصاً في مجال العقود كقضية التعاقد مع الشركات الوهمية من الخارج والتي تعود ملكيتها لمسؤولين عمانيين. وتدل هذه الخطوة على إنجاز حقّقه الحراك الشعبي في عمان حيث أخرج ملف الفساد العمانيين إلى الشارع عام ٢٠١١[٢٩٣]. وتم تقديم عدد من المسؤولين الحكوميين، ومنهم وكيل

---

(٢٩٢) التعذيب في عمان، موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان٢٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. < http://gc4hr.org/report/view/21 >.

(٢٩٣) «مطالبُ بإصلاحات أكبر بعُمان،» موقع قناة الجزيرة، ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١. < http://tinyurl.com/mgx44h3 >.

وزارة الإسكان السابق وأمين عام اللجنة العليا لتخطيط المدن، إلى المحاكم بتهمة إساءة الأمانة واستغلال الوظيفة، وانتهى الأمر بسجن المتهمين لفترات تراوحت بين عام وثلاثة أعوام، إضافة إلى تغريمهم، ونزع الأراضي بالقوة الجبرية[٢٩٤].

من ناحية أخرى، أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً بحق ثمانية مسؤولين بتهمة تلقّي رشاوى من كبرى شركات قطاع النفط والغاز. وتصل الأحكام في هذه القضية، إضافة إلى قضايا فساد أخرى، إلى السجن ١٥ سنة. وكان تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ قد وضع السلطنة في المرتبة الـ ٦١ من حيث انتشار الفساد.

(٢٩٤) «عمان: سجن مسؤولين سابقين بالدولة بتهم فساد،» موقع سي أن أن، ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤. <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/02/16/oman-kailed-officials>.

٢ ـ ٨: التطوّرات السياسية في قطر

كان متوقعاً أن يكون عام ٢٠١٣ عاماً مهماً على مستوى الحياة السياسية في قطر. إذ كان مقرّراً أن يشهد أول انتخابات تشريعية في هذه الدولة، بحسب وعد قطعه أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة قبل عامين. إلا أن هذه الانتخابات أُجّلت أمداً غير معلوم بعد التمديد لمجلس الشورى المعيّن ثلاث سنوات جديدة. غير أن هذا العام شهد حدثاً آخر، كان له النصيب الأبرز من الاهتمام الشعبي والدولي، تمثل في تسلّم الشيخ تميم بن حمد إدارة البلاد بعد انتقال طوعي للسلطة إليه من والده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. باستثناء ذلك، لم يبارح الوضع السياسي العام الهدوء الذي اتسم به، مقارنة ببقية دول الجوار، وبقيت الأصوات المطالبة بالتغيير السياسي بعيدة عن التأثير الفعّال في المحيط الشعبي.

ولكن، ولكون قطر لاعباً مؤثراً في الأحداث السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصاً بعد اندلاع الانتفاضات العربية، يصعب فصل الواقع السياسي في هذه الدولة عمّا يدور في محيطها العربي، ويصبح لزاماً النظر في تأثيرات الأحداث السياسية الصاخبة إقليمياً على المزاج الشعبي العام، وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية. لذا سيدور هذا الجزء من البحث حول هذين المحورين الرئيسين المتمثلين في انتقال السلطة، وتأثير الأحداث الإقليمية على الداخل القَطَري. وستسلّط الورقة الضوء على آخر مبادرات المجتمع

المدني في قطر، إضافة إلى الخلاف بين دول مجلس التعاون حول كيفية التعاطي مع المتغيّرات الإقليمية.

انتقال السلطة

لعل أبرز الأحداث السياسية في دولة قطر، في العام المنصرم، هو الانتقال السلس والطوعي للسلطة، في شهر حزيران/ يونيو، من الأمير الأب حمد بن خليفة آل ثاني إلى نجله وولي عهده الشيخ تميم. وعلى الرغم من تكهنات سبقت عملية انتقال السلطة والدلالات الواضحة عليها بعد تسليم الشيخ تميم العديد من مفاتيح الوضع الداخلي[٢٩٥]، إلا أن هذه العملية شكّلت مفاجأة في قطر، وفي منطقة الخليج بشكل عام، لما تمثله من خروج عن المألوف. وقد تعددت التحليلات السياسية حول أسباب التغيير، فمنها من ربطها بمحاولة لإعادة توجيه السياسة الخارجية القطرية بما يتماهى مع حالة جديدة تدفع إليها القوى العظمى بعد فشل إسقاط نظام الأسد في سوريا، وتداعي مشروع الإخوان في مصر. فيما أشارت تحليلات أخرى إلى محاولة تقويض بعض القوى السياسية داخل الدولة لمنع صدام محتمل مع ولي العهد أو الأمير الجديد في المستقبل. وبعيداً عن كل هذه التكهنات والتحليلات، ومدى قربها أو بعدها عن الحقيقة، تبقى هذه العملية الانتقالية خطوة غير مسبوقة في منطقة اعتاد أبناؤها فتح أعينهم على أمراء وملوك لا يتغيّرون إلى أن توافيهم المنية.

رسم الخطاب الأول للأمير الجديد المعالم الرئيسة للمرحلة المقبلة. وهو أكّد فيه أن «التحديات والمهام لن تتغير بتغير القيادة»[٢٩٦]. وكان

---

(٢٩٥) «صراع الرجل الثاني وولي العهد في قطر،» صحيفة الوطن الإلكترونية، ١٣ أيار/ مايو ٢٠١٣. <www.elwatannews.com/news/details/180672>.

(٢٩٦) النص الكامل لكلمة الشيخ تميم بن حمد ال ثاني، موقع قناة الجزيرة، ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/5cd5a412-d720-43e9-a477-c11fcd0eafb8>.

الأبرز في الخطاب تركيزه على الشؤون الداخلية والتأكيد على استكمال مسيرة التنمية الاقتصادية والبشرية والنأي عن الإغراق في حال الثورات العربية، تحديداً في سوريا التي كانت لقطر فيها أياد ومساهمات واضحة، لم تقتصر على الدور الإعلامي لقناة «الجزيرة»، بل تعدته إلى تقديم العون السياسي والعسكري لفصائل المعارضة. وعلى الرغم من تأكيد الخطاب على التزام قطر «بواجباتها تجاه التضامن والتعاون العربي» وانحيازها «إلى قضايا الشعوب العربية وتطلعاتها للعيش بحرية وكرامة بعيداً عن الفساد والاستبداد»، إلا أنه لم يأت على ذكر الانتفاضات العربية كلٌ على حدة، وما إذا كان هناك أي تغيير في الموقف القطري منها. على العكس من ذلك، أكد الشيخ تميم في خطابه الأول أن قطر ليست «حزباً سياسياً»، ولا تحسب «على تيار ضد آخر»، بل تحترم «جميع التيارات السياسية المخلصة والمؤثرة والفاعلة في المنطقة»، في ما بدا حينها إشارة إلى تراجع من نوع ما حيال دعم حكومة الإخوان المسلمين في مصر مع إقتراب موعد ٣٠ حزيران/ يونيو، التاريخ الذي وضعته التيارات المصرية المعارضة حينها للتظاهر ضد حكم الإخوان. كما حملت كلمة الأمير الجديد رسائل واضحة حول نبذ الطائفية التي رافق استشراؤها الثورات العربية، فأكدت أن قطر تحترم «التنوع في المذاهب»، وترفض «تقسيم المجتمعات العربية على أساس طائفي ومذهبي». كل ذلك، عزّز الاعتقاد بأن الانتقال السياسي للسلطة في قطر قد يؤشر إلى دور مغاير للسياسة القطرية الخارجية لتعود إلى لعب دور الوسيط السياسي، كما كانت الحال قبل اندلاع الثورات العربية مطلع عام ٢٠١١.

داخلياً، ركّزت كلمة الأمير الجديد على استمرار وتيرة النمو الاقتصادي، مع التأكيد على أهمية «النتائج والمخرجات» والصرامة في تنفيذ المشاريع القائمة والمستقبلية، ومحاربة الفساد كأولويات للحكومة الجديدة. وكان الأبرز في الكلمة تحاشي الحديث عن الحقوق السياسية

للشعب القطري، ومنها الإعلان عن موعد محدد لإجراء الانتخابات البرلمانية كما نص عليه الدستور القطري. وبعد وعد قطعه الأمير الأب نهاية عام ٢٠١١ بإجراء الانتخابات في النصف الثاني من عام ٢٠١٣[٢٩٧]، وإعلان مجلس الوزراء القطري، منتصف عام ٢٠١٢، عن التوجه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار قانون الانتخابات الذي لم ير النور بعد[٢٩٨]. وكان الأمير الأب الشيخ حمد بن خليفة قد أصدر قراراً أميرياً، قبيل تسليم السلطة إلى ابنه، بالتمديد لمجلس الشورى المعين لثلاث سنوات جديدة، ما يعني، ضمناً، تأجيل انتخابات المجلس التشريعي إلى أمد غير معلوم، ومن دون توضيح أسباب هذا التأجيل[٢٩٩].

التشكيل الوزاري الجديد

أعيد تشكيل مجلس الوزراء القطري بُعَيْد الخطاب، وكان الأبرز فيه غياب الشيخ حمد بن جاسم بن جبر بعد قضائه سبع سنوات في رئاسته و22 سنة على رأس وزارة الخارجية. وكُلّف بخلافته الشيخ عبدالله بن ناصر، وزير الشؤون الداخلية في الحكومة السابقة المعروف بتغييراته الإصلاحية في الهيكلية الإدارية في وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة، ما عزز الاعتقاد بوجود رغبة في إحداث تغييرات واسعة على مستوى الهيكلية الإدارية في الحكومة من خلال هذا التغيير، والتركيز على الشؤون الداخلية كما تقدم. كما كان واضحاً في التشكيل الجديد وجود

---

(٢٩٧) «أمير قطر يقرر انتخابات مجلس الشورى في ٢٠١٣،» موقع قناة البي بي سي، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. <http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/11/1/qatar.shoura/index.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=buzz>.

(٢٩٨) «إجراءات لاستصدار مشروع قانون انتخاب الشورى،» صحيفة العرب، ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢. <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1637&artid=192715>.

(٢٩٩) نص قرار أميري رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٣ بمد مدة مجلس الشورى. <www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=4930&language=ar>.

نسبة عالية من الوجوه الشابة وتقلّص عدد الحقائب الوزارية التي يرأسها أبناء الأسرة الحاكمة. فإلى جانب حقيبة الداخلية التي بقيت مع رئيس مجلس الوزراء، لم يتضمن التشكيل الجديد سوى وزيرين من الأسرة الحاكمة أسندت إليهما وزارتا «البلدية والتخطيط العمراني» و«الاقتصاد والتجارة». ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة حملة الشهادات العليا بين الوزراء الجدد. فمن بين ٢٠ وزارة، أسندت ٨ حقائب إلى وزراء من حملة الدكتوراه في مجالاتهم. لذا يمكن وصف التشكيل الوزاري الجديد بأنه تكنوقراطي، في الشكل على أقل تقدير.

الشقاق الطائفي وتأثيراته على المجتمع القطري

مع دخول الانتفاضات العربية مرحلة حرجة في النصف الأول من العام المنصرم، بعد الحديث عن هجوم كيماوي على منطقة الغوطة السورية، وظهور بوادر تدخُّل عسكري دولي في سوريا، والدخول المعلن لقوات حزب الله إلى جانب النظام السوري في مواجهة المعارضة، وتحديداً في مدينة القصير، تنامت الاصطفافات الطائفية في المنطقة، وانعكست سلباً على العلاقات بين مكوّنات المجتمعات في الخليج، فتعززت اللهجة الطائفية وتماهت مع التوجهات السياسية العامة. ولم تكن قطر في مأمن من ذلك، خصوصاً مع الأدوار السياسية المهمة التي كانت تلعبها في البؤر الساخنة. إلا أن التركيبة الاجتماعية للمجتمع القطري، وتحديداً وجود نسبة شيعية ضئيلة جداً وغير مؤثرة، وفي الوقت نفسه مندمجة بشكل كبير في محيطها السني، حال دون استفحال الاصطفاف الطائفي وخروجه إلى العلن، فظلت المشاحنات الطائفية محصورة بوسائل التواصل الاجتماعي. ولكن، عموماً، لم يكن هناك أي رصد يذكر، على المستوى الرسمي أو الإعلامي، لأي حالات للتمييز الطائفي على المستوى الحكومي أو على مستوى ممارسة الشعائر الدينية للأقلية الشيعية في البلد.

أما على صعيد التطورات السياسية في مصر، بعد ٣٠ حزيران/ يونيو،

فقد كان من تداعياتها توتير العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي تقف على طرف نقيض من الموقف القطري حيال الأوضاع في مصر بعد ٣٠ حزيران/ يونيو. ولم تقتصر التوترات على العلاقات الرسمية بين البلدين، بل امتدت إلى العلاقات الشعبية، وأفرزت موجات من التراشق الإعلامي المتبادل بين الجانبين على صفحات الإعلام الرسمي وفي مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً بعد اعتقال السلطات الإماراتية الدكتور محمود الجيدة في شباط/ فبراير، أثناء عبوره من مطار دبي قادماً إلى الدوحة من إحدى الدول الآسيوية، وتنامي أخبار عن تعرضه للتعذيب أثناء اعتقاله بعد اتهام السلطات الإماراتية له بالارتباط بجماعات إسلامية متهمة بالتخطيط لإسقاط نظام الحكم في الإمارات[٣٠٠].

وفي بداية آذار/ مارس ٢٠١٣، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، بشكل مفاجئ، سحب سفرائها من دولة قطر. وأصدرت الدول الثلاث بياناً مشتركاً قالت فيه إنها بذلت «جهوداً كبيرة» لحث قطر على تبنّي «مسار نهج يكفل السير ضمن إطار سياسة موحدة لدول المجلس تقوم على الأسس الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون وفي الاتفاقيات الموقعة بينها، بما في ذلك الاتفاقية الأمنية، والالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي».

وأضافت الدول الثلاث أنها أقدمت على هذه الخطوة «بعد مرور أكثر

---

(٣٠٠) «طبيب قطري «يتعرض للضرب» في سجن إماراتي،» موقع قناة البي بي سي، ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130628_qatari_ uae_prison_beaten.shtml>.

من ثلاثة أشهر على توقيع الاتفاقية الأمنية، من دون اتخاذ دولة قطر الإجراءات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ»[٣٠١]. من جهتها، ردّت قطر ببيان معاكس نفت فيه وجود أي علاقة للخطوة التي اتخذتها الدول الثلاث «بمصالح الشعوب الخليجية وأمنها واستقرارها، بل باختلاف في المواقف حول قضايا واقعة خارج دول مجلس التعاون»[٣٠٢]. وأضاف البيان أن دولة قطر لن تردّ بالمثل ـ أي بسحب سفرائها ـ لحرصها «على روابط الأخوّة بين الشعب القطري والشعوب الخليجية كافة»[٣٠٣]. وعزا مراقبون السبب الرئيس لهذه الأزمة الدبلوماسية إلى دعم قطر المستمر لتيارات الإخوان المسلمين في دول عدة في المنطقة، الأمر الذي أزعج الإمارات والسعودية بشكل خاص نظراً إلى وجود تيارات معارضة ومتعاطفة مع الإخوان في هذين البلدين[٣٠٤]. وجاءت تصريحات وزير الخارجية القطري خالد العطية لتدعم هذه التكهنات، إذ اعتبر «أن استقلال السياسة الخارجية لدولة قطر هو، ببساطة، غير قابل للتفاوض»[٣٠٥].

قد تكون الأزمة السياسية في مصر بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى العلاقة المتوترة بين قطر والدول الثلاث، بعدما حلت حكومة عدلي منصور، المدعومة سعودياً وإماراتياً وبحرينياً، مكان حكومة الرئيس المعزول محمد مرسي المدعوم قطرياً. ولكن على الرغم من عزل الإخوان

---

(٣٠١) «سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر،» موقع قناة البي بي سي، ٥ آذار/ مـــــــارس ٢٠١٤. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/03/ 140305_gulfstates_ qatar_envoys.shtml>.

(٣٠٢) «مجلس الوزراء: لا علاقة لخطوة السعودية والإمارات والبحرين بمصالح الشعوب الخليجية،» وكالة أنباء قطر، ٥ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/malslfd>.

(٣٠٣) المصدر نفسه.

(٣٠٤) «قراءة مصرية في قرار سحب «السفراء الثلاثة» من قطر،» موقع قناة الجزيرة، ٦ آذار/ مـــــــارس ٢٠١٤. <http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/21791d6e-e255-4043-a361-47a644cb3ffb>.

(٣٠٥) «قطر تقول بأن سياساتها الخارجية غير قابلة للتفاوض، وكالة رويترز،» ١٠ آذار/ مـــــــارس ٢٠١٤. <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA 290BR20140310>.

المسلمين من الحكم والحياة السياسية في مصر، باعتبارهم منظمة إرهابية من قبل الحكومة المصرية، إلا أن الأجهزة الإعلامية المملوكة قطرياً (أي قناة الجزيرة) لا تزال تدعم هذا التنظيم في تغطيتها لأحداث مصر، وهو ما قصدته الدول الثلاث عندما ذكرت جملة «عدم دعم الإعلام المعادي» في بيانها. من جهته، علق السفير القطري السابق في الولايات المتحدة الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة على الأزمة بالقول إن «هذه الدول تدعم الانقلاب»، وإن حكومة بلاده «لن تساند حكومة أخرى تقتل شعبها»(٣٠٦). وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية سحبت أيضاً سفيرها من الدوحة بعد يوم من سحب الدول الخليجية الثلاث سفراءها، مما قد يعطي صدقية للتكهنات حول محورية المسألة المصرية في الخلاف الخليجي ـ الخليجي(٣٠٧). وتمثل هذه الأزمة الدبلوماسية بين طرفيها المنضويين في منظومة دول المجلس ثاني ضربة لمشروع الوحدة الخليجية، بعد أن صرحت سلطنة عمان رسمياً، قبل بضعة أشهر، بأن لا نية لديها للمشاركة في الاتحاد الخليجي. وبهذا تبدّدت آمال داعمي مشروع الوحدة باستبدال منظومة مجلس التعاون بكيان سياسي أكثر مركزية مع تقلّص عدد الدول المساندة له.

مبادرات المجتمع المدني

على مستوى الحياة المدنية، لم يسجل عام ٢٠١٣ بروز أيّ تحرك مؤثر. واستمر تأثير قانون الجمعيات الحالي في إعاقة إنشاء جمعيات سياسية أو نقابية أو مهنية. وكان الأبرز في هذا العام استمرار لقاءات الاثنين في مجلس الدكتور علي خليفة الكواري التي انطلقت عام ٢٠١١ تجاوباً مع

---

(٣٠٦) Gulf Countries Pull Ambassadors From Qatar Over Its Support of Islamists," The New York Times, 3 March 2014 <http://www.nytimes.com/2014/03/06/world/middleeast/3-persian-gulf-states-pull-ambassadors-from-qatar.html>.

(٣٠٧) Egypt Pulls Ambassador From Qatar," The New York Times, 4 March 2014Á <http://www.nytimes.com/2014/03/07/world/middleeast/egypt-withdraws-amba ssador-from-qatar.html?_r=0>.

حراك الشارع العربي. وقد أثمرت هذه اللقاءات إصدار كتاب **الشعب يريد الإصلاح في قطر أيضاً** الذي منعت السلطات تداوله (مقدمة الكتاب متوفّرة على الرابط التالي في الهوامش)[٣٠٨]. وفي دورته الثانية، تناول لقاء الاثنين بعض المواضيع الشائكة كتلك المتعلقة بالسياسات التعليمية في قطر، والإنفاق العام على الرياضة والمتاحف وغيرها. كما تضمّنت إحدى أوراقه تصوراً سياسياً لما يمكن أن يشكل «هبوطاً آمناً» ينتشل الوطن «من واقع معاش تتعرض فيه الدولة إلى تحديات مصيرية»[٣٠٩] أفرزتها السياسات الحالية، كما تشير الورقة. وتواصلت بعض التحركات الشبابية، وفي صدارتها تحركات مجموعة «شباب قطر ضد التطبيع» التي استمرت في كشف ومناهضة حالات التطبيع المتزايدة في قطر مع الكيان الصهيوني، لا سيما في المجال الرياضي. فعلى سبيل المثال، كشفت هذه المجموعة عن مشاركة سبّاحين إسرائيليين في بطولة العالم للسباحة التي أقيمت في الدوحة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أثار رفع العلم الإسرائيلي في المسبح الأولمبي، حيث أقيمت البطولة، استهجان قطاعات واسعة من الشعب القطري أثمرت حملة واسعة في وسائل التواصل الاجتماعي مطالبة بإزالة العلم. ووجّهت مجموعة «شباب قطر ضد التطبيع»، إثر ذلك، خطاباً عبر صفحتها في الشبكة العنكبوتية إلى رئيس الاتحاد القطري للسباحة تطالبه فيه «بإزالة علم الكيان الصهيوني وإنهاء استضافة اللاعبين الإسرائيليين والامتناع عن دعوتهم إلى أي فعالية مقامة في المستقبل»[٣١٠]. وقد أوضح بعض المغرّدين القطريين لاحقاً، بالصور، أن العلم أُزيل فعلاً، لكنه عاد ورفع

---

(٣٠٨) لتحميل المقدمة من الكتاب، أنظر: <http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/itroduction-monday-book1.pdf>

(٣٠٩) عيسى شاهين الغانم، دولة قطر: هل من سبيل إلى هبوط آمن؟، ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. <http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/ys_lgnm-hl_mn_hbwt_amn.pdf>.

(٣١٠) Khalil Al Jaber, "Open Letter to Qatar Swimming Association," Qatar Youth Opposed to Normalization, 20 October 2013. <http://qayon.blogspot.com/2013/10/open-letter-to-qatar-swimming.html>.

داخل المسبح الأولمبي إثر فوز سبّاحة إسرائيلية بالمركز الثاني في إحدى المسابقات[٣١١]. كما أشرفت مجموعة «شباب قطر ضد التطبيع» على تنظيم أسبوع مقاومة الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيلي الثاني في الدوحة والذي تنوّعت أنشطته بين ندوات ومحاضرات ومعارض فنية، وتمت فيه استضافة عدد كبير من الناشطين الدوليين المناهضين للصهيونية[٣١٢].

ضغط دولي في شأن العمال الوافدين

أشارت تقارير دولية إلى أن استعدادات قطر لاستضافة كأس العالم تكبدت خسائر بشرية كبيرة، مع وفاة ٩٠٠ عامل وافد ممن يعملون في مشاريع البنية التحتية الضخمة، بسبب تردي أوضاع العمل التي شُبهت بـ«العبودية المعاصرة». وحذّر اتحاد النقابات الدولي من أن هذه المشاريع قد تودي بحياة ٤٠٠٠ عامل إن لم يتم تدارك الأمر من قبل الجهات الرسمية[٣١٣]. وبما أن جميع مصادر التقارير الواردة غربية، كصحيفة **الغارديان** البريطانية التي اهتمت بهذه القضية بشكل خاص، متبوعة بصحف أخرى ومنظمات حقوقية كمنظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش، اتهم رئيس اللجنة القطرية لحقوق الإنسان هذه الجهات باستهداف قطر بشكل ممنهج، ووصف معدّل الوفيات في صفوف العمال بأنه «طبيعي»[٣١٤].

---

(٣١١) «معاريف: تلفزيون قطر أخفى هوية إسرائيلية فازت في السباحة،» موقع قناة العربية، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/msjggbz>.

(٣١٢) «ملخص فعاليات أسبوع مقاومة الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيلي الثاني في الدوحة،» مدونة شباب قطر ضد التطبيع، ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://qayon.blogspot.com/2013_05_01_archive.html>.

(٣١٣) Rose Eveleth,"More Than 900 Workers Have Already Died Building Qatar's World Cup Infrastructure," Smithsonian Magazine, 13 March 2014. <http://www.smithsonianmag.com/smart-news/over-900-workers-have-already-died-building-qatars-world-cup-facilities-180950088/?no-ist>.

(٣١٤) Qatar official says worker death rate normal," Al Jazeera English, 19 February 2014. <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/02/qatar-official-says-worker-death-rate-normal-20142181886988990.html>.

ويُذكر أن السفارة الهندية في الدوحة علّقت رسمياً على هذه التقارير، فقللت بدورها من شأنها، مكرّرة ما قالته المنظمة الحقوقية القطرية بأن نسبة الوفاة طبيعية نظراً إلى العدد الكبير من العمال الوافدين الذين يعملون في قطر[٣١٥].

ولم تقتصر الانتقادات على عدد الوفيات فقط، بل طالت أيضاً المعاملة والظروف التي يعيشها العمال، ومنها اتهامات بالحرمان من الأجر في بعض الأحيان، وتطبيق نظام «الكفالة» الذي يقتضي في كثير من الأحيان تسليم جوازات العمال إلى صاحب العمل، مما قد يربط العمال بأصحاب العمل قسرياً، ويحول دون ترك العامل لوظيفته في حالة عدم الرضا، إضافة إلى تدنّي مستوى الأجور وعدم توفير الحماية اللازمة من مخاطر العمل[٣١٦].

من جهتها، ردّت الحكومة القطرية على هذه الانتقادات المتكررة بالتعهد بإجراء تحقيق في أوضاع العمال الوافدين، وأعلنت اللجنة العليا لـ «قطر 2022» بأنها صُدمت بالصور والمشاهد التي تناقلتها وسائل الإعلام، وخاصة التقارير التي نشرتها صحيفة الغارديان، محاولة تطمين المراقبين الإعلاميين بأن لصحة العمال وسلامتهم وكرامتهم أهمية قصوى لدى المسؤولين القطريين[٣١٧].

---

(٣١٥) Indian worker death rate in Qatar 'normal'," BBC, 19 February 2014 <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-26260765>.

(٣١٦) Qatar: End corporate exploitation of migrant construction workers," Amnesty International, 17 November 2013 <http://www.amnesty.org/en/news/qatar-end-corporate-exploitation-migrant-construction-workers-2013-11-17>.

(٣١٧) Qatar investigating treatment of world cup workers," The Daily Star, 27 September 2013 <http://dailystar.com.lb/Sports/Football/2013/Sep-27/232708-qatar-investigating-treatment-of-world-cup-workers.ashx>.

٢ ـ ٩: التطورات السياسية في الكويت

من سمات العمل السياسي الكويتي تكرّر الأحداث مع اختلاف التفاصيل والشخصيات. فقد شهدت سنة ٢٠١٣ إبطالاً آخر لمجلس الأمة مع رحيل حكومة وتولّي أخرى إدارة البلاد. فيما تواصلت المحاكمات لبعض المغرّدين والسياسيين، واستمر الجدل حول الأخطار المالية المحدقة بميزانية الدولة. ولم يبدُ أن هناك أي بوادر لرؤية جديدة أو تغيير جذري يخرج البلد من أزماته المتكررة.

السلطة التنفيذية

استمر الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح على رأس الحكومة الكويتية. وكما هي الحال مع الحكومات السابقة، لم يُكتب لحكومة كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ حياة طويلة، فقدّمت استقالتها وشُكّلت حكومة جديدة بعد انتخابات مجلس الأمة التي أُجريت أواخر شهر تموز/ يوليو، إثر إبطال المجلس السابق من قبل المحكمة الدستورية. أداء الحكومة لم يختلف كثيراً عن السابق، وربما حال قصر المدة والمشاكل المزمنة دون إدخال أي إصلاحات جذرية كان يمكن أن تترك أثراً أو بصمة على الساحة المحلية.

ومن أبرز الانتقادات التي وُجهت إلى العمل الحكومي في الكويت غياب التخطيط لأهم المشاريع، مثل خطة التنمية التي كانت محل انتقاد المجلس السابق. فقد صرح وزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيز الصباح، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، بأن الخطة أُعدّت على أسس غير صحيحة، وأن الحكومة في طور إعداد خطة جديدة ليتم

تطبيقها في بداية شهر نيسان/ أبريل من سنة ٢٠١٤[٣١٨].

إلى جانب ذلك، افتقرت الحكومة إلى القدرة على تطبيق بعض السياسات التي تراها ضرورية، مثل ترشيد الإنفاق وتخفيف اعتماد المواطنين على الحكومة، وذلك بسبب الضغوط النيابية والشعبية. وكان ذلك جلياً في بعض القضايا مثل سياسة الدعم الحكومي ورفع أسعار بعض الخدمات والسلع المقدمة للمواطنين. تصريحات الوزراء المتناقضة حول هذه المواضيع كشفت تردّد الحكومة في الإقدام على بعض هذه الخطوات التي كان يُنظر إليها حكومياً على أن من شأنها ترتيب أوضاع الكويت المالية وتحصين الاقتصاد أمام أي هزّات أو تقلبات في سوق النفط العالمية. ففيما صرح وزير المالية لصحيفة **الراي**، في شهر شباط/ فبراير، بأن ليس لدى الحكومة أي نية لرفع أسعار الخدمات[٣١٩]، عاد، بعد شهرين، ليشدد على نية الحكومة رفع أسعار بعض الخدمات للتخفيف عن الميزانية وتعزيز المدخول غير النفطي للدولة. لكنه أكد للمجلس أن الزيادات لن تشمل بعض الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء[٣٢٠]. فيما كشف الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ عن ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٧٥٧ مليون دينار ليصل إلى ٢,٨٠٩ مليارات دينار[٣٢١].

وارتفع سقف الطرح عندما صرح رئيس الوزراء، خلال تقديمه برنامج عمل حكومته الجديدة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، بأن دولة الرفاه الاجتماعي التي تعوّد عليها المواطن الكويتي غير قابلة للاستمرار. وفي الجلسة نفسها، حذّرت وزيرة الدولة لشؤون التنمية ووزيرة الدولة لشؤون

(٣١٨) «'خطة التنمية' غير صحيحة،» صحيفة **الجريدة**، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.
<http://www.aljarida.com/news/index/2012628286>.

(٣١٩) «الشمالي لـ **الراي**: لا نية حالياً لرفع رسوم الخدمات،» صحيفة **الراي**، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=392016>.

(٣٢٠) «الشمالي لـ **الجريدة**: سنزيد الرسوم،» صحيفة **الجريدة**، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠١٣.
<http://www.aljarida.com/news/index/201259634>.

(٣٢١) «٣ مليارات دينار... وتود محطات الكهرباء في عام،» صحيفة **الراي**، ١٠ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=458617>.

مجلس الأمة رولا دشتي من استمرار تدنّي أسعار الخدمات والسلع، ومن احتمال وقوع عجز في الميزانية في السنوات المقبلة[٣٢٢]. ولكن سرعان ما انهالت الانتقادات النيابية والسياسية على هذه التصريحات. فقد طالب رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون برحيل الحكومة، محذّراً من تفكيك الكويت وتسليمها إلى مجموعة متنفذين على حد زعمه[٣٢٣]. أما النائب راكان النصف فأشار إلى صحة التصريح من الناحية العلمية وتناقضه مع الواقع، إذ كيف للحكومة أن تحذّر من زوال دولة الرفاه في الوقت الذي يتم فيه إقرار المزيد من المقترحات ذات الكلفة المالية العالية.

الحكومة ألمحت أيضاً، عن طريق وزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيز الصباح، إلى نيتها دراسة فرض ضرائب على دخل الشركات المحلية أسوة بالشركات الأجنبية التي تبلغ نسبة ضريبة دخلها الـ ١٥٪. الخبير الاقتصادي جاسم السعدون لفت إلى صعوبة تنفيذ هذا المقترح لعدم قدرة الحكومة على الدفع به من الناحية السياسية[٣٢٤]. محلل صحيفة **القبس** الاقتصادي كان له أيضاً رأي مشابه، حيث أشار إلى تضارب تصريحات الوزراء حيال هذا الموضوع، فوزيرة الدولة لشؤون التنمية ووزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة رولا دشتي نفت أمام مجلس الأمة، في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر، وجود أي مخططات لفرض أية ضرائب. فحري بالحكومة، بحسب

---

(٣٢٢) «خطة طموحة تواجه التحديات»، صحيفة **الجريدة**، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ <http://www.aljarida.com/news/index/2012629284>.

(٣٢٣) «راكان النصف في الجامعة: دولة الرفاه ستنتهي.. والحكومة السبب،» صحيفة القبس، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=918071&date=29102013>.

«دولة الرفاه... تحرّك مطالب المعارضة: تعديلات دستورية وصولاً لحكومة منتخبة،» صحيفة الراي، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=462729>.

(٣٢٤) «وزير المالية: نحو فرض ضرائب على الشركات المحلية،» صحيفة القبس، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=930392&date= 17122013>.

المحرر، أن تتخذ إجراءات حازمة لوقف الهدر وتحصيل المستحقات والرسوم المتأخرة قبل أن تفكر في الإقدام على هذه الخطوة المهمة(٣٢٥).

كانت للحكومة محاولات لكبح جماح بعض المطالب النيابية ذات الصبغة الشعبية التي تستنزف، في رأيها، الكثير من الموارد المالية. ومن أبرز القضايا التي ناقشها المجلسان، المبطلة ولايته ومجلس تموز/ يوليو ٢٠١٣، القضية الجديدة ـ القديمة: إسقاط فوائد القروض. إذ لا تزال الحكومة متمسّكة بموقفها الرافض مقترح إسقاط فوائد القروض لتكلفته المالية الباهظة ولغياب العدالة. الوزير مصطفى الشمالي أوضح أمام المجلس المبطل، في شهر كانون الثاني/ يناير، أن صندوق المعسّرين ساعد في تسوية أوضاع المتعثرين(٣٢٦). البنك المركزي أيضاً أبدى رفضه لتلك المقترحات إذ لم تطرأ أي تغييرات جذرية في القضية تستدعي تغيير موقفه(٣٢٧). لكن الحكومة سرعان ما رضخت لمطالب النواب، فأقرّت قانون إنشاء صندوق الأسرة الذي سيكلف الخزينة العامة نحو ٧٠٠ مليون دينار كويتي، ويؤمل أن يستفيد منه نحو ستين ألف مواطن. والجدير بالذكر أنه إلى جانب هذا الصندوق، يوجد أيضاً صندوق المعسّرين الذي أنشأته الحكومة للغرض نفسه. أما البنك المركزي فحافظ على موقفه المتحفظ حيال هذه القضية مبيّناً أن هذا المقترح يفتقر إلى العدالة وتشوبه بعض الأخطاء الفنية(٣٢٨).

---

(٣٢٥) «فرض الضرائب: قبول المبدأ ورفض التوقيت.. وأسئلة عن (تطنيش) أولويات ضبط الهدر ولجم الفساد،» صحيفة القبس، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=930622&date=18122013>.

(٣٢٦) «الشمالي لـ القبس: الحكومة حسمت أمرها.. لا إسقاط لفوائد القروض،» صحيفة القبس، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=852010% 20&date=25012013>.

(٣٢٧) «'المركزي' يجدّد رفضه إسقاط فوائد القروض،» صحيفة الراي، ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=392828>.

(٣٢٨) «الحكومة تتراجع.. تشتري القروض فتسقط الفوائد،» صحيفة القبس، ١٣ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=863318%20&date=13032013>.

إصلاح الجهاز الإداري للدولة

إلى جانب إصلاح السياسة المالية، تواجه الحكومة مصاعب عدّة في إصلاح الجهاز الإداري للدولة الذي يعاني ترهّلاً شديداً.

وفي محاولة لتحريك المياه الراكدة، أصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٣ قراراً بإحالة شاغلي الوظائف الإشرافية، ممن مضى على خدمتهم أكثر من ٣٠ عاماً، على التقاعد اعتباراً من ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣[٣٢٩]. ولكن، كحال العديد من القرارات التي اتخذتها الحكومة، كان التطبيق متخبّطاً، مما سبّب حرجاً للحكومة نتيجة إصدار بعض القرارات المتناقضة. ونظراً إلى غياب التخطيط السليم لمثل هذه القرارات، ستجد الحكومة نفسها أمام متاعب قانونية نظراً إلى إقدام بعض المسؤولين على رفع دعاوى بسبب إحالتهم على التقاعد قبل إكمالهم السن القانونية للخدمة[٣٣٠]. وحتى كتابة هذه السطور، في منتصف ٢٠١٤، حكمت المحكمة الإدارية بإلزام مؤسسة البترول الكويتية بإعادة ثلاثة مسؤولين كبار إلى المؤسسة لأنهم لم يصلوا بعد إلى المدة المطلوبة للتقاعد[٣٣١].

إعادة هيكلة الطائر الأزرق

الطائر الأزرق، أو الخطوط الجوية الكويتية، ضحية أخرى من ضحايا التخبّط الإداري وضياع الرؤية والصراع السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. فبعد أن كان يُضرب بالناقل الوطني المثل في الخدمات،

---

(٣٢٩) «مجلس الوزراء: شاغلو الوظائف الإشرافية بعد ٣٠ عاماً إلى التقاعد،» صحيفة القبس، ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=882480%20&date=28052013>.

(٣٣٠) «٧٠ قيادياً وموظفاً يقاضون الحكومة بسبب الانتقائية،» صحيفة القبس، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=910702&date=25092013>.

(٣٣١) «’الإدارية‘ تعيد شذى الصباح والمضف والهاجري إلى مناصبهم النفطية وتلغي قرار إحالتهم إلى التقاعد،» صحيفة الجريدة، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/nlnqyoc>.

أصبحت أخبار تعطّل طائرات الشركة القديمة تملأ الصحف، وباتت مادة للتهكم والسخرية. وقد جرت محاولات لإنعاش الشركة وإعادة هيكلتها، لكنها سرعان ما اصطدمت بالفشل. فبعد إقرار قانون خصخصة الخطوط الجوية الكويتية، برزت مشكلة تبعية الشركة. وبحسب أحكام القانون، يتولّى وزير المواصلات تعيين مجلس الإدارة، فيما تتبع الجمعية العمومية للشركة الهيئة العامة للاستثمار التي تتبع هي الأخرى لوزارة المالية. وما انفكت المسؤولية حول الشركة يتم التقاذف بها بين الجهات المختلفة(٣٣٢).

لم تقف مشاكل الطائر الأزرق عند هذا الحد، بل أخذت الأمور منحى آخر مع صدور قرار من وزير المواصلات بوقف رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية عن العمل بسبب قراره شراء خمس طائرات مستعملة من شركة «جت إيرويز» الهندية(٣٣٣). الوزير كشف أن الصفقة أُبرمت من دون تفويض من مجلس الإدارة، وأن موظفاً واحداً كان مسؤولاً عن المفاوضات. وأوضح أن قيمة الصفقة ستتعدى الرقم المعلن وهو ٢٨٢ مليون دولار إذا تم احتساب تكاليف إعادة الطلاء ونفقات إعادة التجديد(٣٣٤). وتواصل الجدل وتبادل الاتهامات بين الأطراف المختلفة حول جدوى الصفقة وأحقيتها وما إذا كان ينبغي إلغاؤها(٣٣٥).

---

(٣٣٢) «'الكويتية' ما زالت 'تائهة' بين 'المالية' و'المواصلات'،» صحيفة **الراي**، ٨ أيار/ مايو ٢٠١٣. < http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 408765 >.

(٣٣٣) «الكندري يوقف النصف عن العمل على خلفية صفقة الطائرات الهندية،» صحيفة **الجريدة**، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. < http://www.aljarida.com/news/index/2012634260 >.

(٣٣٤) «الكندري يوفّر «كارثة جوّية» على المال العام،» صحيفة **الراي**، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

(٣٣٥) «ما «تبون» تحديث الأسطول بجديد ولا مستأجر.. ولا مستعمل،» صحيفة **القبس**، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. < http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id = 925470&date = 27112013 >.

أيضا انظر: «مجلس «الكويتية»: تم تضليلنا،» صحيفة **الجريدة**، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. < http://www.aljarida.com/news/index/2012635652 >.

وفي الثاني من كانون الأول/ ديسمبر، وقّع مجلس الإدارة عقداً آخر مع شركة «إيرباص» لشراء ٢٥ طائرة وتأجير ١٢ أخرى(٣٣٦). لكن هذه الصفقة لم تسلم أيضاً من الانتقادات والجدل(٣٣٧). كما قرّر رئيس مجلس الإدارة السابق سامي النصف رفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس الوزراء ووزير المواصلات مطالباً بإعادته إلى منصبه(٣٣٨).

السلطة التشريعية: مجلس كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢

لا تزال الكويت في دوامة الحل المتكرّر لمجلس الأمة. فقد شهد عام ٢٠١٣ نهاية حياة أول مجلس أمة منتخب بنظام الصوت الواحد والدوائر الانتخابية الخمس. وتوجه الكويتيون، مرة أخرى، في العشر الأواخر من شهر رمضان إلى صناديق الإقتراع في ثاني تجربة لمرسوم الضرورة الذي عدّل قانون الانتخابات، فقلّص الأصوات من أربعة إلى صوت واحد فقط.

القوانين الشعبية

مجلس كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ لم يختلف كثيراً عن المجالس السابقة في تهافت النواب على تقديم المقترحات الشعبية. ولم يقف طموح النواب عند القروض وإسقاط الفوائد فقط، بل توالت الاقتراحات لتشمل شرائح أخرى من المجتمع. النائب يعقوب الصانع طالب الحكومة بصرف

---

(٣٣٦) «'الكويتية' توقّع عقد 'إيرباص'،» صحيفة الراي، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=470392>.

(٣٣٧) «العمير والزلزلة ينتقدان صفقة شراء طائرات «الكويتية»،» صحيفة الجريدة، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012635940>.

ايضا انظر: «الكندري: إتمام صفقة الـ ٣٧ طائرة مشروط بموافقة هيئة الاستثمار،» صحيفة الجريدة، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012635836>.

(٣٣٨) «النصف يقاضي المبارك والكندري ويطالب بإعادته رئيساً لـ 'الكويتية'،» صحيفة الراي، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=470849>.

هدية بمناسبة شهر رمضان الكريم مقدارها ٢٥٠ ديناراً للعاملين الخاضعين لنظام الخدمة المدنية وفي القطاع الأهلي والنفطي والمسجلين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية(٣٣٩). وكان للنائب أحمد لاري أيضاً نصيب من الاقتراحات الشعبية عندما تقدم بمقترح لرفع الحد الأقصى لقيمة الاستملاك والتثمين من ٣٠٠ ألف دينار إلى نصف مليون(٣٤٠). وبلغ الكرم الحاتمي مداه مع النائب عبدالحميد دشتي عندما أعلن توزيع استراحات على الحدود الشمالية، مساحة كل منها ٥٠٠٠ متر مربع، لكل أسرة كويتية، إلى جانب توزيع جزء من أرباح النفط نقداً بالتساوي بين أبناء الشعب الكويتي(٣٤١).

وكان مجلس الأمة قد وافق على زيادة القرض الإسكاني من ٧٠ ألف دينار إلى ١٠٠ ألف، لترتفع الكلفة الإجمالية للقروض الإسكانية من ١٨٢ مليون دينار إلى ٣٥٤ مليوناً(٣٤٢). وازداد عدد المقترحات الشعبية التي تقدّم بها النواب مع نهاية حياة المجلس، فقد طالب النائب خليل الصالح الحكومة بزيادة مكافأة المرأة الكويتية من ٣٥٠ ديناراً إلى ٥٥٩ ديناراً، وخفض سن الاستحقاق إلى ٢٤ سنة بدلاً من ٤٠ سنة. أما بالنسبة إلى علاوة الأولاد، فقد وافق المجلس على رفعها من ٥٠ ديناراً إلى ٧٥ ديناراً لسبعة أولاد. وبلغت تكلفة هذه الزيادة ٨٢٥ مليون دينار(٣٤٣). وبلغ

(٣٣٩) «اقتراح بصرف ٢٥٠ ديناراً «علاوة رمضانية» للموظفين،» صحيفة الراي، ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٣ <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=412172>.

(٣٤٠) «'التشريعية' أقرّت زيادة الـ ٣٠ في المئة على رواتب المتقاعدين،» صحيفة الراي، ١٣ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=409833>.

(٣٤١) «'دشتي لـ الراي: توزيع استراحات لكل أسرة ومبلغ «كاش» سنوياً هبة لكل مواطن من الدولة،» صحيفة الراي، ١٧ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=403826>.

(٣٤٢) «٢٥ في المئة زيادة على رواتب الموظفين المدنيين غير المستفيدين من الكوادر،» صحيفة الراي، ٨ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=408759>.

إجمالي تكلفة اقتراحات النواب ٤ مليارات دينار. ففي جدول أعمال آخر جلسة للمجلس المبطل، تم النظر في عدة مقترحات من بينها: زيادة بدل الإيجار التي ستكلف ٣٤٥ مليون دينار، وزيادة العلاوة الاجتماعية التي قدرت بـ ٥٨٠ مليون دينار، وصندوق للدراسة في الخارج بقيمة ٥٠ مليون دينار. وقد أبلغت الجهات الحكومية النواب رفضها التام لبعض المقترحات نظراً إلى تكلفتها المالية المرتفعة(٣٤٤).

تعديل قانون المديونيات الصعبة

إلى جانب الاقتراحات الشعبية، تقدم بعض النواب بطلب لتعديل قانون المديونيات الصعبة الذي كاد أن يطويه الزمن في خضمّ الأحداث المتسارعة(٣٤٥). وكان من المستغرب فعلاً أن يعيد المجلس، بعد هذه الفترة الطويلة، فتح هذا الملف، خصوصاً أن تكلفة المقترح ستكون عالية مقارنة مع العدد القليل من المواطنين الذين سيستفيدون منه. ولعله من المفيد إعطاء نبذة قصيرة عن هذا القانون الذي أُقرّ قبل عشرين عاماً تقريباً، وفي ظل ظروف استثنائية عاشتها الكويت بعد تحريرها من الاحتلال العراقي. يعود تاريخ هذا القانون إلى عام ١٩٨٦، وقد أصدرته الحكومة في محاولة لحل ما تبقّى من كارثة انهيار سوق الأسهم غير الرسمية، أو ما عرف حينها بـ «أزمة سوق المناخ». وأُضيفت إليه لاحقاً الديون غير القابلة للتحصيل بسبب الغزو العراقي. وقد قامت الحكومة، بحسب تقرير الشال الأسبوعي، بشراء المديونيات الصعبة التي بلغت ٦٢٦٧ مليون دينار كويتي، وتم إصدار

---

(٣٤٣) «٥٥٩ ديناراً لكل كويتية لا تعمل اعتباراً من سن الـ ٢٤،» صحيفة الراي، ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=414720>.

(٣٤٤) «نواب يدشنون حملاتهم الانتخابية بقوانين كلفتها ٤ مليارات دينار،» صحيفة الجريدة، ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012606567>.

(٣٤٥) «'التشريعية': رحمة بالمفلسين،» صحيفة الراي، ٨ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=401694>.

سندات بقيمة ٥٥٠٥ ملايين دينار كويتي حينها. وأصدر مجلس الأمة القانون رقم ٤١/ ٩٣ المتعلق بتحصيل تلك الديون ليحل مكان المرسوم السابق الذي صدر بعد تحرير الكويت وقبل انتخابات مجلس الأمة[٣٤٦]. وتضمّن تقرير لجنة الشؤون المالية الذي قدم إلى مجلس الأمة أثناء مداولات القانون في شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٣ أرقاماً مشابهة، حيث وصلت الديون إلى ٥,٩ مليار دينار كويتي موزّعة على ٩٥٤٦ شخصاً. وقد بيّن التقرير أن ٤٪ من مجموع الدائنين يصل إجمالي مديونياتهم إلى ٧٥٪ من إجمالي الديون، أو ما يعادل ٤٤١٦ مليون دينار كويتي[٣٤٧].

تقرير الشال الأسبوعي كان قد استبق النواب، وحذّر من إدخال تعديلات على القانون «السيئ الصيت» على حد وصف التقرير. وحذّر من أن يشكّل إقرار قانون صندوق الأسرة مدخلاً إلى تعديل قانون المديونيات الصعبة ليفتح الباب على مصراعيه أمام مطالبات بقوانين مشابهة في المستقبل[٣٤٨]. الكاتب وليد عبدالله الغانم استهجن في مقالة مطالب بعض النواب بتعديل هذا القانون لأن ذلك سيكلّف الدولة مبالغ مليارية على حد وصفه[٣٤٩]. الهيئة العامة للاستثمار رفضت تعديل القانون بحجة أن الاقتراحات تناقض المبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص، وحذّرت من أن هذه التعديلات ستتسبّب في رفع العديد من الدعاوى

---

(٣٤٦) «'الشال' يتوقع خسارة الكويت ١٨,٧ مليار دولار بعد سداد المديونيات الصعبة،» صحيفة **الشرق الاوسط**، ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ <http://www.aawsat.com/ details.asp?section=6issueno=7949#.U0Mvk6iSxe>.

(٣٤٧) صحيفة **الأنباء**، ٢١/ ٤/ ١٩٩٣، من أرشيف الصحافة الموجود في مركز دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية في جامعة الكويت.

(٣٤٨) «'الشال': نخشى أن يكون «الأسرة» مدخلاً لتعديل قانون المديونيات الصعبة،» صحيفة **الجريدة**، ٧ نيسان/ ابريل ٢٠١٣.

(٣٤٩) «'بهلواني..' وليد الغانم واصفاً تعديل قانون المديونيات الصعبة،» صحيفة الآن الإلكترونية، ٢٧ نيسان/ ابريل ٢٠١٣.

القضائية ضد الهيئة ووزارة المالية من قبل العملاء الذين التزموا في السابق بشروط السداد[٣٥٠]. ولم تشذ الحكومة عن رأي الهيئة، فقد رفضت هي الأخرى المقترح مبيّنة للسلطة التشريعية أن أصول المفلسين حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ بلغت ٥٧٠ مليون دينار لـ ٦٧٠ مفلساً[٣٥١].

في حياة المجلس القصيرة، قُدّمت أربعة استجوابات لم يصعد فيها أي وزير إلى المنصة. ففي جلسة الخامس من شباط/ فبراير، قدم النائب سيد حسين القلاف استجوابه إلى وزير المواصلات المهندس سالم الأذينة. الاستجواب كان من محور أول ركّز على تعيينات بعض المسؤولين المدانين من قبل بعض لجان التحقيق، أما المحور الثاني فكان حول بعض المخالفات التي وجّه حولها أسئلة برلمانية. وقد تم إدراج الاستجواب في جلسة ١٩ شباط/ فبراير[٣٥٢]. الاستجواب الثاني قدمه النائب فيصل الدويسان إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، وتضمن محورين: الأول حول التعاقد مع شركة إسرائيلية، والثاني حول مخالفات في قبول طلبة الدفعة الـ ٤٢ في أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية وأسلوب الوزير في إدارة الوزارة[٣٥٣]. استجوابا وزيري النفط والمالية واجها المصير نفسه عندما قرّر المجلس، في جلسته

---

(٣٥٠) «'الإستثمار' ترفض تعديل «المديونيات الصعبة»: إهدار للمبادئ الدستورية،» صحيفة الراي، ١٣ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles aspx?id=402812>.

(٣٥١) «الحكومة رفضت التعديلات على «المديونيات الصعبة»،» صحيفة الراي، ٦ أيار/ مايو ٢٠١٣ <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=408264>.

(٣٥٢) «المجلس أقرّ التأمين ضد البطالة وهيئة القوى العاملة والتعديلات على قانون العمل الأهلي،» صحيفة القبس، ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=854988%20&date=06022013>.

(٣٥٣) «فيصل الدويسان يستجوب وزير الداخلية بمحورين: التواطؤ مع خطر التجسس الصهيوني على الكويت،» صحيفة الراي، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=389227>.

المنعقدة في ٥ آذار/ مارس، تأجيلها لمدة أربعة اشهر. وقد وعد حينها رئيس مجلس الأمة علي الراشد «بالتركيز على المشروعات والقوانين التي تصب في صالح المواطنين بشكل مباشر»[٣٥٤].

وأعلن النائب ناصر المري، في جلسة ١٢ أيار/ مايو، تقديم استجواب إلى وزير النفط هاني حسين حول غرامة «الداو كيميكال». النائب صفاء الهاشم قدّمت أيضاً استجواباً شاركها فيه النائب الدكتور يوسف الزلزلة للنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود. وانتقدت الهاشم الحمود واصفة إياه بأن «هذا الرجل صار رمزاً لعدم الأمن والأمان». إنتهى المطاف في استجواب وزير النفط بتقديمه استقالته بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو، ويومها أبدى الوزير حسين تحفظه على صعود المنصة «في استجواب معروفة نتيجته ومعدّة سلفاً». مصادر قريبة من وزير النفط أشارت إلى أن الاستجواب كان موجهاً إلى شخص الوزير، بدليل أن قضية «الداو» حدثت قبل توليه المنصب الوزاري[٣٥٥]. الشيخ أحمد الحمود طلب من المجلس إحالة استجوابه إلى لجنة الشؤون التشريعية لدراسة المخالفات الدستورية التي وجدت في صحيفة الاستجواب[٣٥٦]. هذا الإجراء أثار امتعاض بعض النواب، فابتهل النواب سيد حسين القلاف ويوسف الزلزلة وفيصل الدويسان إلى المولى عزّ وجل أن يحل المجلس بسبب عدم تمكينهم من ممارسة حقوقهم الدستورية في محاسبة الوزراء[٣٥٧]. وسرعان ما تحققت أمانيهم. فبعد أقل من شهر

---

(٣٥٤) «استجوابا التركيت والشمالي تأجلا ٤ أشهر ورئيس الحكومة يأمل بتوافق حكومي ـ نيابي لحل مشكلة فوائد القروض،» صحيفة الراي، ٦ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http:// www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=394223>.

(٣٥٥) «هاني حسين رفض المساومة... واستقال،» صحيفة الراي، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=413120>.

(٣٥٦) «المجلس والحكومة طويا «الأزمة الطارئة": استجواب الحمود إلى... «التشريعية»،» صحيفة الراي، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id= 413561>.

(٣٥٧) «نواب: إلهي حل هذا المجلس،» صحيفة الجريدة، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٣

حكمت المحكمة الدستورية في ١٦ حزيران/ يونيو بإبطال مجلس الأمة .

إبطال مجلس كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢

أنظار العديد من الكويتيين والمهتمين بالشأن السياسي الكويتي كانت شاخصة نحو المحكمة الدستورية التي أصدرت حكمها في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ بإبطال مجلس الأمة. المحكمة قبلت طعن المواطن أسامة الرشيدي وسلّطت الضوء في منطوق حكمها على دستورية مرسوم الضرورة الذي عدّل نظام الانتخاب بتقليص عدد الأصوات من أربعة إلى صوت واحد فقط، وعلى مرسوم الضرورة الذي أنشأ اللجنة الوطنية العليا للانتخابات. وفي ما يتعلّق بمرسوم الضرورة الذي قلص الأصوات، رأت المحكمة أن «هذا التعديل جاء تحقيقاً للمصلحة الوطنية التي تعلو فوق كل اعتبار». وذكرت في حيثيات الحكم أن نظام الصوت الواحد معمول به في العديد من الدول الديموقراطية لإعطاء المزيد من الفرص لتمثيل الأقليات. أما بالنسبة إلى مرسوم إنشاء اللجنة العليا للانتخابات، فقد رأت المحكمة أنه لا توجد أية ضرورة لإصدار ذلك المرسوم، واستطردت قائلة: «كما أنه لا يمكن تصوّر أن مصلحة الدولة العليا هي التي دعت إلى إصداره، على نحو ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم. إذ أن المصلحة العليا أعظم شأناً وأعلى قدراً من أن تختزل في محض إنشاء لجنة تحقيق للمزيد من النزاهة والشفافية في الانتخابات»[(٣٥٨)].

انتخابات مجلس تموز/ يوليو ٢٠١٣

أكّدت الحكومة فور تلقيها الحكم احترامها للقضاء وتطبيقها الكامل للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية، واعتمدت تاريخ

---

(٣٥٨) لتغطية كاملة حول حكم الدستورية انظر: <http://www.alqabas-kw.com/ Temp/Pages/2013/06/17/14386.pdf>.

٢٧ تموز/ يوليو لانتخابات مجلس الأمة[٣٥٩].

انطلقت بورصة الترشيحات فور صدور المرسوم الأميري رقم ١٥٨ لدعوة الناخبين وفتح باب الترشح. قائمة المرشحين ضمت عدة نواب سابقين في المجلس المبطل والمجالس النيابية السابقة، من بينهم نواب عارضوا الانتخابات الأخيرة. وشهدت الانتخابات أيضاً عودة بعض ممثلي طبقة التجار وحلفائهم من التيارات الوطنية الذين قاطعوا الانتخابات السابقة مثل مرزوق الغانم، عبدالله الرومي، فيصل الشايع، وسمي خالد الوسمي ومحمد العبدالجادر. كما شهدت الانتخابات دخول راكان النصف لأول مرة في السباق الانتخابي، وهو ينتمي إلى الجيل الجديد من طبقة التجار، وقد دخل المعترك السياسي عن طريق عضويته في المكتب التنفيذي في التحالف الوطني الديمقراطي لأربع دورات متتالية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣[٣٦٠].

وقد بنى بعض المرشحين موقفهم في الترشح بعد صدور حكم المحكمة الدستورية. فالنائب مرزوق الغانم أعلن أنه ترشح بعد أن حصّنت المحكمة الدستورية مرسوم الصوت الواحد، ولإيمانه التام بأن الخطوة المقبلة هي الإصلاح من قاعة عبدالله السالم. وماثله في الرأي أيضاً النائب السابق رياض العدساني الذي أنهى مقاطعته السياسية بعد صدور الحكم[٣٦١].

«القبائل» أيضاً قرّرت المشاركة، وأبرز ما ميّز مشاركتها هو عزوف بعضها عن إجراء انتخاباتها الفرعية. فقبيلة العجمان في الدائرة الخامسة

(٣٥٩) «الانتخابات ٢٧ تموز/ يوليو والافتتاح بعد العيد،» صحيفة الجريدة، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ <http://tinyurl.com/ntpoxsy>.

(٣٦٠) السيرة الذاتية لراكان النصف <http://www.rakanalnusif.com/index.php/resume>.

(٣٦١) «مرزوق الغانم: لن أيأس من وطني... والإصلاح من خلال قاعة عبدالله السالم،» صحيفة الرأي، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=421835>.

قررت عدم إجراء مشاوراتها تاركة الأمر لأبناء القبيلة لاختيار ممثليهم(٣٦٢). أما في قبيلة العوازم، فقد كانت هناك آراء متباينة لإجراء هذه الفرعيات بين مساند وبين من ترك الحرية للناخبين للإدلاء بأصواتهم يوم الانتخابات(٣٦٣). وقد صرّح الشيخ فلاح بن جامع لجريدة **الراي** بأنه ضد الفرعيات والتشاوريات «لأنها لا تفرز الشخص المطلوب في معظمها»(٣٦٤).

أما بالنسبة إلى الشخصيات السياسية الشيعية، فقد أعلن نيته الترشّح كلّ من النواب السابقين: عدنان عبدالصمد، أحمد لاري، الدكتور خليل عبدالله، صالح عاشور، خليل الصالح، فيصل الدويسان والدكتورة معصومة المبارك.

كما كانت هناك بوادر انقسام بين أعضاء المعارضة. فقد أعلن ٢٧ منهم معارضتهم للانتخابات النيابية في بيان مقاطعة وقعوا عليه باستثناء محمد هايف المطيري وعمار العجمي وأحمد بن مطيع العازمي والصيفي مبارك الصيفي ومناور نقا العازمي(٣٦٥).

وقد كثر في هذه الانتخابات الحديث عن استعمال المال السياسي لتغيير مسار اللعبة السياسية والتحكم في مخرجات صناديق الإقتراع. وسائل الإعلام مثل جريدة **الجريدة** كانت من بين مَن سلّط الضوء على مثل هذه الظاهرة. ففي ٧ تموز/ يوليو نشرت **الجريدة** تحقيقاً على صدر صفحتها عنوانه: «صندوق مليوني للسيطرة على المجلس والحكومة».

---

(٣٦٢) «بورصة إعلانات الترشح تنطلق،» صحيفة **الجريدة**، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012609797>.

(٣٦٣) «الانتخابات على... الحامي،» صحيفة **الراي**، ٣ حزيران/ يونيو <http:// www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=422144>.

(٣٦٤) «فلاح بن جامع لـ «الراي»: أنا ضد «الفرعيات» و«التشاوريات»،» صحيفة **الراي**، ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=440991>.

(٣٦٥) «الغالبية أعلنت رسمياً مقاطعة الانتخابات في بيان لم يوقعه هايف وبن مطيع والصيفي ونقا وعمار العجمي،» صحيفة **الراي**، ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http:// www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=419905>.

وإدعت وجود ميزانية مرصودة لهذا الصندوق قدّرتها بثلاثة عشر مليون دينار كويتي، ساهم فيها أعضاء متنفذون وشخصيات سياسية على حد زعم الصحيفة. وأشارت **الجريدة** أيضاً، في المقالة نفسها، إلى رصد خمسة ملايين دينار لانتخابات الرئاسة، ولفتت إلى أن من أهداف الصندوق السيطرة على تشكيل مجلس الوزراء المقبل عبر الدخول في مفاوضات مع رئيس الوزراء عن طريق النواب المدعومين والمطالبة بست حقائب وزارية[٣٦٦]. وقد حُوّلت قضية الصندوق المليوني المزعوم إلى النيابة العامة، وزوّدت الإدارة العامة للمباحث الجنائية النيابة بالمزيد من الأدلة حول هذا الموضوع[٣٦٧].

نتائج انتخابات مجلس تموز/ يوليو ٢٠١٣

بلغت نسبة المشاركة، بحسب البيانات الرسمية المقدمة من وزارة الإعلام، ٥٢,٤٪ مقارنة بـ ٤٠,٣٪ في المجلس المبطل السابق. لكنها أقل من نسبة المشاركة في المجلس المبطل الأول والتي وصلت إلى ٥٩,٥٪. وسُجّلت أعلى نسب مشاركة في الدائرة الثانية، حيث صوّت ٥٨,٥٪ من الناخبين، تليها الدائرة الأولى بنسبة تصويت بلغت ٥٨,١٤٪، فيما سُجّلت أقل نسبة تصويت في الدائرة الخامسة حيث بلغت ٤٨,٣٨٪[٣٦٨].

أبرز العائدين إلى مجلس الأمة كان بعض الشخصيات المحسوبة على التيار الوطني مثل النائب السابق فيصل الشايع ومرزوق الغانم. وشهد المجلس أيضاً فوز النائب راكان النصف لأول مرة، وهو من النواب الذين يمثلون جيل الشباب. ولكنه لم يكن الشاب الوحيد في المجلس. فقد فاز

---

(٣٦٦) «صندوق «مليوني» للسيطرة على المجلس والحكومة،» صحيفة **الجريدة**، ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012611509>.

(٣٦٧) «'الصندوق المليوني' في مرمى الداخلية والنيابة،» صحيفة **الجريدة**، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012614104>.

(٣٦٨) «المشاركة... عاقبت وكافأت،» صحيفة **الجريدة**، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/ovwgaju>.

إلى جانبه عدد من المرشحين الشباب مثل الدكتور عبدالكريم الكندري وأسامة الطاحوس الذي أُسقطت عضويته لاحقاً من قبل المحكمة الدستورية بعد إعادة فرز صناديق الاقتراع(٣٦٩).

وشهدت الانتخابات خسارة شخصيات سياسية مخضرمة. ففي الدائرة الأولى، مثلاً، حلّ النائب السابق عبدالله الرومي في المركز الثاني عشر. وفي الدائرة الثانية أيضاً، حل النائب السابق أحمد لاري في المركز نفسه. ولم يكن أداء بعض الشخصيات المحسوبة على التيار الوطني جيداً أيضاً، فقد حلّ المرشح وسمي خالد الوسمي في المركز الثالث عشر في الدائرة الأولى، والنائب السابق محمد العبدالجادر في المركز الرابع عشر في الدائرة الثانية(٣٧٠).

مجلس تموز/ يوليو ٢٠١٣

وفي ٢٩ تموز/ يوليو، صدر مرسوم أميري بتعيين الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيساً لمجلس الوزراء. وأبرز ما ميّز عملية التعيين كان غياب رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون عن المشاورات التقليدية التي يجريها الأمير قبل اختيار رئيس الوزراء. فقد استقبل الشيخ صباح الأحمد أمير البلاد الرئيس جاسم الخرافي ورئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد فقط. وخلال أقل من أسبوع، صدر مرسوم أميري بتشكيل الحكومة الجديدة التي ضمت بعض الوزراء السابقين مثل الشيخ محمد الخالد الذي عاد إلى وزارة الداخلية، وبعض الوزراء الجدد مثل الشيخ سالم العبدالعزيز الصباح الذي تولى وزارة المالية .

---

(٣٦٩) «إعلان فوز دشتي والفضل.. وسقوط معصومة والطاحوس،» صحيفة القبس، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=914104%20&date=09102013>.

(٣٧٠) «النواب والوزراء والمرشحون في الكويت،» قاعدة بيانات سياسة الكويت، موقع جامعة ولاية جورجيا. <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>.

انتخابات مناصب مجلس الأمة

افتتح الأمير الشيخ صباح الأحمد دور الانعقاد العادي الأول في الفصل التشريعي الرابع في السابع من شهر آب/ أغسطس، وكانت معركة رئاسة المجلس محصورة بين النائبين مرزوق الغانم وعلي الراشد. وأسفرت الانتخابات عن فوز الغانم برئاسة المجلس. وعلى نقيض ما تم التصريح به لصحيفة الراي في شأن حيادية الحكومة، ذكرت صحيفة القبس أن الغانم حصل على أصوات تسعة أو عشرة وزراء[٣٧١]. ولم تلقَ نتائج انتخابات رئاسة المجلس صدى جيداً لدى بعض النواب كمعصومة المبارك وصفاء الهاشم بسبب التدخل الحكومي المزعوم[٣٧٢].

استكمالاً لنهج المجالس السابقة، واصل هذا المجلس تقديم المزيد من المقترحات الشعبية والاستجوابات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أعلن النائب ماجد موسى المطيري تجهيزه مقترحاً لزيادة العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية[٣٧٣]. وطالب النائب خليل الصالح بتوحيد مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في القطاعين العام والخاص، وإعطاء الرجل الحق بالتقدم بطلب التقاعد المبكر بعد ٢٠ سنة خدمة والمرأة بعد ١٥ سنة، ومنح زيادة سنوية قدرها ألفا دينار كويتي لكل متقاعد.

ولم تنتظر الحكومة طويلاً قبل أن تتلقّى وابل انتقادات النواب ومطالبتهم برحيلها. فكان الاستجواب الأول للنائب رياض العدساني الذي ارتكز على محورين، هما الأزمة الإسكانية وارتفاع سعر الأراضي، وتراجع مستوى البلد وانتشار الفساد[٣٧٤]. وقرر النائب عبدالله التميمي تقديم

(٣٧١) انظر صحيفة القبس الصادرة بتاريخ ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Temp/Pages/2013/08/08/14438.pdf>.

(٣٧٢) «معصومة وصفاء: الحكومة فرطت في أنصارها،» صحيفة الجريدة، ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/qyenkth>.

(٣٧٣) «موسى لزيادة العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية،» صحيفة الجريدة، ١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012617185>.

(٣٧٤) «الاستجواب الأول... «سؤال مغلّظ»،» صحيفة الراي، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=462751>.

استجواب ضد وزير الدولة للشؤون البلدية المهندس سالم الأذينة بعدما تمت إزالة بعض الأكشاك والخيم المقامة بمناسبة عاشوراء(٣٧٥). الوزير الشيخ محمد عبدالله المبارك ناله أيضاً نصيب من الاستجوابات. فقدّم النائب حسين القويعان استجواباً ضده، تلاه طلب لطرح الثقة تجاوزه الوزير بأغلبية ٣١ نائباً فيما صوّت ١٢ نائباً ضد تجديد الثقة(٣٧٦). قطار الاستجوابات لم يقف عند هذا الحد، فقام النائب حمدان العازمي بتقديم تاسع استجواب في الحياة القصيرة لهذا المجلس إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي.

التعديلات الدستورية وتعديلات على قوانين أخرى

وعلى عكس المجلس المبطل، قدّم بعض نواب مجلس تموز/ يوليو ٢٠١٣ بعض التعديلات الدستورية. فطفت إلى الساحة، مرة أخرى، قضية أسلمة القوانين بتعديل تقدّم به النائب حمود الحمدان على المادة ٧٩ من الدستور. يذكر أن بعض أعضاء مجلس شباط/ فبراير ٢٠١٢ تقدموا بطلب مشابه لتعديل تلك المادة، وقد رفض الأمير طلب النواب(٣٧٧). كما تقدّم النائب حسين القويعان بطلب لتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بمنع مشاركة الوزراء في التصويت على مناصب مكتب المجلس ولجانه(٣٧٨). كذلك تقدّمت النائب صفاء الهاشم بطلب تعديل مماثل للنائب القويعان، وتوقعت أن تحدّ هذه التعديلات من تدخل الحكومة في

---

(٣٧٥) «فوضى البلدية تسبب أزمة طائفية،» صحيفة الجريدة، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012632617>.

(٣٧٦) «العبدالله «ثقة» بأغلبية ٣١ نائباً،» صحيفة الجريدة، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=925405&date=27112013>.

(٣٧٧) «أسلمة القوانين... «ثانية»،» صحيفة الراي، ١٧، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=459815>.

(٣٧٨) «القويعان يقدم تعديلاً لمنع الوزراء من التصويت على اللجان،» صحيفة الجريدة، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012637173>.

انتخابات اللجان التي تعد من الأدوات التشريعية المهمة(٣٧٩).

في الثالث والعشرين من شهر كانون الأول/ ديسمبر، أسدلت المحكمة الدستورية الستار على الطعون الانتخابية في انتخابات مجلس الأمة والتي بلغ عددها ٥٥ طعناً. فقضت بسلامة الانتخابات النيابية وبطلان عضوية كل من النائبين معصومة المبارك وأسامة الطاحوس، وبسلامة توزير ذكرى الرشيدي وزيرة للشؤون الاجتماعية والعمل. وفي ذلك اليوم، قدّمت الحكومة استقالتها إلى رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك لإعطاء رئيس الوزراء خيارات أكثر(٣٨٠). وهكذا، بدت السيناريوهات على الساحة التنفيذية والتشريعية الكويتية عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ مشابهة للأعوام التي سبقتهما، والتي اتسمت بمقاطعة جزء كبير من المعارضة واستمرار التصادم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتخييم شبح إبطال الانتخابات وحلّ مجلس الأمة المتكرر قبل الموعد الرسمي لأي منهما.

السلطة القضائية

كان هذا العام حافلاً للسلطة القضائية. ففي تصريح للمستشار فيصل المرشد، ذكر أن عدد القضايا التي سُجّلت عام ٢٠١٢ وصل إلى ٢٢٠ الف قضية، بزيادة ١١٪ مقارنة مع ٢٠١١. وفي تعليق له على تلك الأرقام، اعتبر المرشد أن هذا ليس أمراً عادياً بالنسبة إلى دولة مثل الكويت. وقد بلغ عدد القضايا المنظورة والواردة والمؤجّلة أمام المحاكم نحو ٧٩٢٨٦٣ قضية، وبلغ عداد القضاة ٥٧٠، ارتفع إلى ٨٥٣ بعد إضافة وكلاء النيابة العامة، مما يعني أن كل قاض ينظر في ١٣٩٠ قضية سنوياً،

---

(٣٧٩) «صفاء لتعديل اللائحة لمنع الحكومة من اختيار رئيس المجلس وأعضاء اللجان،» صحيفة الجريدة، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012636966>.

(٣٨٠) انظر صحيفة القبس الصادرة بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.
<http://www.alqabas-kw.com/Temp/Pages/2013/12/23/14571.pdf>.

و١١٦ قضية شهرياً[٣٨١]. وقد كان جدول السلك القضائي حافلاً بالقضايا السياسية هذه السنة.

قضايا المساس بالذات الأميرية

نظرت المحاكم في السنة المنصرمة في عدة قضايا مساس بالذات الأميرية، وصدرت عدة أحكام بالإدانة. ففي أوائل شهر كانون الثاني/ يناير قضت محكمة الجنايات بحبس المغرد راشد العنزي سنتين مع الشغل والنفاذ[٣٨٢]. كما قضت بحبس المغرد صقر الحشاش سنتين مع الشغل والنفاذ، وبحبس المغرّد ناصر الديحاني لمدة سنة وثمانية أشهر و٢٠٠ دينار كفالة لوقف نفاذ الحكم[٣٨٣]. كذلك صدر حكم مشابه على المغرد حامد الخالدي بالحبس لمدة سنتين،[٣٨٤] وسنة وثمانية أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ دينار لوقف النفاذ لحين صيرورة الحكم نهائياً للمغردة سارة الدريس[٣٨٥]، وكانت محكمة الاستئناف في شهر آب/ أغسطس قد أيدت حكم محكمة أول درجة بحبس الدريس، ورفضت طعن النيابة العامة بتشديد العقوبة عليها. كما رفضت استئناف طلب البراءة المقدّم من الدريس، ورفضت طلب هيئة الدفاع بفتح باب المرافعة مجدداً[٣٨٦].

---

(٣٨١) «الجرائم في معدلات غير طبيعية.. ٣ آلاف قضية يومياً،» صحيفة القبس، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.
<http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=911629%20&date=28092013>.

(٣٨٢) «حبس المغرد راشد العنزي سنتين والجنايات تؤكد: العيب في ذات الأمير جريمة حتى لو لم يكن مباشرة أو صراحة،» صحيفة الراي، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=381581>.

(٣٨٣) «'الجنايات' تحكم بحبس المغرد الحشاش سنتين مع الشغل والنفاذ،» صحيفة الراي، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=394716>.

(٣٨٤) «حبس المغرد الخالدي سنتين مع الشغل والنفاذ،» صحيفة الراي، ١ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=400195>.

(٣٨٥) «كفالة لوقف نفاذ حبس المغردة الدريس ٢٠ شهراً،» صحيفة الراي، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=413822>.

وفي الوقت نفسه، صدرت أحكام ببراءة عدة متهمين في قضايا المساس بالذات الأميرية. ففي شهر شباط/ فبراير، قضت محكمة الجنايات ببراءة خمسة مغردين من تلك التهمة[٣٨٧]. وفي شهر أيار/ مايو، أيّدت محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة ببراءة المغرّد فارس البلهان من المساس بالذات الأميرية، ورفضت استئناف النيابة العامة بإلغاء حكم البراءة[٣٨٨]. وفي الشهر نفسه، أيّدت محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة ببراءة المغرّد حامد الخالدي من العيب بالذات الأميرية، وأخلت أيضاً سبيل المغرّد عياد الحربي المتهم بقضية أمن دولة مقابل كفالة قدرها ألف دينار مع منعه من السفر[٣٨٩].

كما عفا أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في كلمته في مناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، عن كل من صدرت في حقهم أحكام نهائية في القضايا المتعلّقة بالمساس بالذات الأميرية[٣٩٠]. وقد لاقت تلك الخطوة استحساناً من قبل بعض الشخصيات السياسية[٣٩١].

كذلك نظرت المحاكم الكويتية في قضية أمن الدولة المتهم فيها ثلاثة نواب سابقين، هم فلاح الصواغ وخالد الطاحوس وبدر الداهوم، بالعيب

---

(٣٨٦) «'الاستئناف' تؤيد سجن المغردة الدريس ٢٠ شهراً،» صحيفة **الجريدة**، ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012613437>.

(٣٨٧) «'الجنايات' برّأت ٥ مغردين من الإساءة للذات الأميرية،» صحيفة **الراي**، ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=390206>.

(٣٨٨) «تبرئة الطبطبائي وسيار من التجمهر والبلهان من المساس،» صحيفة **الجريدة**، ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012603225>.

(٣٨٩) «الإستئناف تبرئ الخالدي وتخلي الحربي،» صحيفة **الراي**، ٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=412415>.

(٣٩٠) «الأمير: مقبلون على مرحلة جديدة»، صحيفة **القبس**، ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=898667%20&date=31072013>.

(٣٩١) «قوى سياسية ونيابية ومدنية: عفو الأمير أثلج صدور الكويتيين،» صحيفة **الجريدة**، ١ آب/ أغسطس ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012615834>.

في الذات الأميرية خلال ندوة أُقيمت في ديوانية النائب السابق سالم النملان. وقضت المحكمة في أوائل شهر شباط/ فبراير بحبس النواب الثلاثة ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ، وقام المحامون فوراً باستئناف الحكم(٣٩٢). وقد أُسدل الستار على القضية في شهر تموز/ يوليو عندما ألغت محكمة الاستئناف الحكم بحبس النواب. وقد ورد في منطوق الحكم أن ما ورد على لسان النواب لا يتم تجريمه بحسب أحكام المادة ٢٥ من قانون أمن الدولة. واستطردت المحكمة أن النائب خالد الطاحوس كان يخاطب الأمير بمناداته يا صاحب السمو، مما يؤكد على احترامه للأمير(٣٩٣).

وإلى جانب قضايا المساس بالذات الأميرية، نظرت المحاكم الكويتية في قضايا تتعلق بالسخرية وازدراء الأديان وسب الصحابة. فقضت محكمة الاستئناف بحبس المغرد حمد النقي عشر سنوات بتهمة سب الصحابة وزوجات النبي والإساءة إلى مذهب ديني وسبّ النظامين السعودي والبحريني(٣٩٤). كما قضت محكمة الجنايات بحبس المغرد مصعب شمساه خمس سنوات بتهمة تحقير الأديان(٣٩٥). وقضت محكمة الاستئناف في شهرتشرين الثاني/ نوفمبر بحبس المغردة هدى العجمي ١١ سنة عن ٣ تهم، وهي التحريض على قلب نظام الحكم القائم في الكويت، والطعن

---

(٣٩٢) «حبس الصواغ والطاحوس والداهوم ثلاث سنوات،» صحيفة القبس، ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/o83nuuc>.

(٣٩٣) «'الإستئناف' تلغي حبس الطاحوس والصواغ والداهوم: آذار/ مارسوا دورهم وعبَّروا عن الخوف والقلق،» صحيفة القبس، ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=896606%20&date=23072013>.

(٣٩٤) «الحبس ١٠ سنوات للمغرد النقي مع الشغل والنفاذ،» صحيفة الجريدة، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012629452>.

(٣٩٥) «حبس «المغرّد» شمساه ٥ سنوات بتهمة تحقير الأديان،» صحيفة القبس، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.
<http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=923323&date=19112013>.

علناً في حقوق الأمير وسلطاته، والسخرية والتصغير لمذهب ديني[٣٩٦].

قضية اقتحام مجلس الأمة

وكانت قضية اقتحام مبنى مجلس الأمة، بتاريخ ١١تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، من القضايا المنظورة أيضاً أمام المحاكم الكويتية. وجاء حكم البراءة في شهر كانون الأول/ ديسمبر ليسجّل فصلاً جديداً في تلك القضية المثيرة، حيث حكمت محكمة الجنايات ببراءة المتهمين. وذكرت المحكمة في حيثيات الحكم أنها استندت في حكمها إلى تناقض أقوال الشهود، وأردفت قائلة: «إن البعض أراد إيصال رسالة بالتعبير عن رأيه دون أن يكون لديه قصد جنائي بالإضرار بمبنى المجلس، كما أن المتهمين لا يحملون أفكاراً منحرفة أو شاذة من شأنها تهديد كيان الدولة»[٣٩٧]. ولم يكن حكم البراءة هو النهاية، إذ طعنت النيابة العامة في الحكم، وقال النائب العام المستشار ضرار العسعوسي إن النيابة استندت في طعنها إلى «وجود خطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال، وثبوت التهم المنسوبة من النيابة بحق المتهمين»[٣٩٨].

قضية خطاب البراك

استمرت مجريات محاكمة النائب السابق مسلم البراك قائمة حتى كتابة هذه السطور. ففي شهر نيسان/ أبريل قضت محكمة الجنايات بحبس البراك خمس سنوات مع الشغل والنفاذ بتهمة العيب في الذات

---

(٣٩٦) «'الاستئناف': ١١ عاماً سجناً للمغردة العجمي،» صحيفة الراي، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=467615>.

(٣٩٧) «'الجنايات' تبرئ المتهمين في إقتحام المجلس: ثورة إنفعال وتناقض الشهود،» صحيفة الجريدة، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012636861>.

(٣٩٨) «النائب العام لـ الجريدة: إستأنفنا حكم براءة دخول المجلس،» صحيفة الجريدة، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012638370>

الأميرية[٣٩٩]. وعلق البراك على الحكم بالقول إنه باطل وفق حيثيات التقاضي، مطالباً وزارة الداخلية بإحضار الكتاب الأصلي للحكم. وقد حضر العقيد المكلف بتطبيق الحكم إلى ديوان البراك، في ١٤ نيسان/ أبريل، لكنه انسحب في ما بعد منعاً للصدام مع الحاضرين[٤٠٠]. كما توجّهت القوات الخاصة إلى الديوان لإلقاء القبض عليه، لكنه لم يكن موجوداً. وقد نفى محاميه، محمد عبدالقادر الجاسم، استلامه للحكم الاصلي[٤٠١]. وصرح وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود بأن النائب السابق تحدى القانون، وشدّد على أن الأحكام ستطبّق على الجميع[٤٠٢]. وقد قضت محكمة الاستئناف، في ٢٢ نيسان/ أبريل، بإخلاء سبيل البراك بضمان مالي قدره ٥٠٠٠ دينار مع منعه من السفر. وحُدّدت جلسة بتاريخ ١٥ أيار/ مايو للنظر في القضية[٤٠٣]. وفي أواخر شهر أيار/ مايو حكمت محكمة الاستئناف ببطلان حكم حبس البراك وحددت جلسة لسماع أقواله وأقوال الشهود[٤٠٤].

وفي قضية متصلة، أصدرت النيابة العامة أوامر بضبط وإحضار ٢١

---

(٣٩٩) «'الراي' تنشر النص الكامل للحكم بحبس مسلم البراك ٥ سنوات،» صحيفة الراي، ١٥ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=403404>.

(٤٠٠) «البراك: معنوياتي عالية... ورجال التنفيذ لهم عندي «فنجان أشقر» و«حشيمة»،» صحيفة الراي، ١٦ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=403558>.

(٤٠١) «البراك: لا أهرب ولا أحتاج إلى عفو،» صحيفة الراي، ١٨ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=404127>.

(٤٠٢) «الحمود: البراك يتحدى وسنطبق القانون،» صحيفة الجريدة، ١٨ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012597406>.

(٤٠٣) «إخلاء سبيل مسلم البراك بكفالة ٥٠٠٠ دينار،» صحيفة الراي، ٢٢ نيسان/ ابريل ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=405034>.

(٤٠٤) «'الاستئناف' أبطلت حكم حبس البراك ٥ سنوات،» صحيفة الراي، ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=413295>.

شخصاً ردّدوا خطاب البراك الذي ألقاه في ندوة «كفى عبثاً»(٤٠٥). وقررت النيابة في أواخر شهر أيلول/ سبتمبر إخلاء سبيل الدفعة الثانية من هؤلاء بكفالة شخصية مع منعهم من السفر(٤٠٦).

قضية ناقلات النفط الكويتية

وأسدلت المحاكم الستار أيضاً على إحدى القضايا القديمة والمثيرة، وهي قضية سرقة شركة ناقلات النفط الكويتية التي طفت إلى الساحة العامة بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي. فقد تقدمت نيابة التمييز في شهر أيار/ مايو بطلب إلى محكمة التمييز بسقوط التهم الموجهة إلى حسن قبازرد الذي حكم عليه بالسجن ٥٥ سنة، وذلك للتقادم. النيابة ذكرت أن مجموع المبالغ المختلسة من الشركة بلغت ١٠٠ مليون و٤٧٥ ألف دولار تم سداد ٩٥ مليوناً و٩٥ ألف دولار منها. يذكر أن أحد المتهمين في تلك القضية، عبدالفتاح البدر، توفي منذ فترة في العاصمة البريطانية لندن(٤٠٧). وقد تم طي صفحة قضية ناقلات النفط في شهر تموز/ يوليو عندما أيدت محكمة التمييز الحكم الصادر ضد حسن قبازرد بالسجن لمدة ٥٥ سنة وإلزامه برد المبالغ المتبقية في ذمته(٤٠٨).

المجتمع المدني

على الصعيد الميداني، لم تكن الأحداث ساخنة مثل سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ اللتين شهدتا انطلاق عدة مسيرات عرفت بمسيرات «كرامة وطن»

---

(٤٠٥) «أوامر بضبط ٢١ شخصاً ردّدوا خطاب البراك،» صحيفة الراي، ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=453223>.

(٤٠٦) «النيابة تخلي سبيل المتهمين بإعادة خطاب البراك،» صحيفة الراي، ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=453984>.

(٤٠٧) «نيابة التمييز تطالب بسقوط تهم قبازرد في «الناقلات» للتقادم،» صحيفة الجريدة، ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012601640>.

(٤٠٨) «غلق ملف «الناقلات» بحبس قبازرد ٥٥ عاماً،» صحيفة الراي، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.aljarida.com/news/index/2012614102>.

بعد صدور مرسوم الضرورة الذي عدل النظام الانتخابي بتقليص الأصوات من أربعة إلى صوت واحد فقط. ويبدو أن ركوداً أصاب المعارضة السياسية في الكويت التي انحصر نشاطها السياسي هذه السنة في عقد الندوات والتجمعات في دواوين بعض النواب والساسة والنشطاء، وإطلاق تصريحات أو تعليقات حول آخر المستجدات .

ظاهرياً، يمكن تشبيه الحراك السياسي الحالي بتجمعات دواوين الاثنين الشهيرة أواخر عام ١٩٨٩ ومطلع عام ١٩٩٠، قبيل الغزو العراقي، من حيث كثرة الندوات والنشاط السياسي، على الرغم من اختلاف المحتوى. ففي المرحلة الحالية، وصلت المطالبات إلى رحيل رئيس الحكومة والإتيان برئيس آخر منتخب. أما في فترة دواوين الاثنين، فكانت أبرز المطالبات إعادة الحياة الديمقراطية بعد غياب استمر أكثر من ثلاث سنوات نتيجة حل مجلس الأمة حلاً غير دستوري في صيف ١٩٨٦. ولكن ما يميز تلك الحقبة المهمة من تاريخ الكويت السياسي هو الإجماع الواسع على تلك المطالبات. فمن ديوان النائب والوزير السابق مشاري العنجري في الفيحاء، إلى ديوان النائب السابق أحمد الشريعان في الجهراء، عُقدت تلك التجمعات الشهيرة التي شارك فيها أطياف كثيرة من المجتمع الكويتي.

أما بالنسبة إلى الحراك الحالي، فمن الملاحظ أنه لم يحظ بالتأييد شبه الجامع الذي لقيته دواوين الاثنين. ومن أبرز الغائبين عن هذا الحراك طبقة التجار الذين يعتبرون الشريك التقليدي للحكم في عصر ما قبل النفط. ففي دواوين الاثنين أيّدت بعض الشخصيات التجارية تلك المطالبات، مثل عبداللطيف ثنيان الغانم في بدايات المطالبة بعودة الحياة الديموقراطية وعبدالعزيز الصقر الذي كان من أبرز الموقعين على العريضة التي عرفت في ما بعد بعريضة عبدالعزيز الصقر[٤٠٩]. الاستثناء الوحيد هو

---

(٤٠٩) للاطلاع على حساب مشعل العون في اليوتيوب والذي يحتوي على بعض الكلمات التي ألقيت في دواوين الإثنين، انظر /<http://www.youtube.com/user/koweit =

النائب السابق صالح الملا الذي ينتمي أيضاً إلى واحدة من العوائل التجارية العريقة في الكويت، ولا يزال من أشد المعارضين لمرسوم الصوت الواحد. وقد قدّم عدة طعون أمام المحكمة الدستورية في شأن سلامة الانتخابات النيابية.

وإلى جانب الشخصيات التجارية، هناك انقسام بين «الحضر» حول المشاركة في الحراك، وهذا كان واضحاً في نسب المشاركة في الانتخابات الأخيرة، حيث كانت أعلى مقارنة بالدائرتين الرابعة والخامسة الانتخابية. فشهدت الانتخابات الأخيرة عودة بعض الشخصيات السياسية إلى الحياة النيابية بعد صدور حكم المحكمة الدستورية الذي أُبطل على إثره مجلس كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، مثل مرزوق الغانم ورياض العدساني اللذين أكدا قرار العودة بناء على حكم المحكمة الذي حصّن مرسوم الضرورة. القوى السياسية الشيعية كانت أيضاً من المؤيدين لمرسوم الصوت الواحد، ومن المشاركين في الانتخابات النيابية التي جرت وفق النظام الانتخابي الوحيد. ومن بين الاستثناءات أيضاً كان الدكتور حسن جوهر الذي أعلن مقاطعته للانتخابات وفق مرسوم الضرورة في لقاء مع تلفزيون «الراي»[٤١٠].

المعارضة نفسها عانت من انقسامات، بشهادة بعض الشخصيات المحسوبة عليها، مثل المحامي محمد عبدالقادر الجاسم الذي وجّه انتقادات إلى غالبية مجلس شباط/ فبراير ٢٠١٢. وقال الجاسم في تغريدات له على موقع «تويتر» نشرتها صحيفة الراي، في شهر آذار/ مارس، إن هناك محاولات لتشتيت الحراك ولذلك قرّر التفرّغ لمتابعة

= .. videos > وللمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على كتاب يوسف المباركي «وقائع ووثائق دواوين الإثنين». لمعلومات حول الكتاب انظر: «يوسف المباركي يسجّل وقائع ووثائق دواوين الإثنين،» صحيفة الراي، ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 105417>

(٤١٠) «حسن جوهر: المشهد السياسي يتطلب مؤتمراً وطنياً برئاسة ورعاية ومباركة سمو الأمير،» صحيفة الراي، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 394795>.

القضايا السياسية في المحاكم. واتهم الجاسم، حينها، أنصار نائبين سابقين بالوقوف وراء الهجمات المتكررة ضده[٤١١]. من جهته، أشار رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون في ندوة عقدت في كلية الهندسة إلى وجود «سماسرة ومندسّين، حتى إن بيننا دجالين». ولكنه أكّد أن الحراك مستمر ولن ينتهي[٤١٢].

ميدانياً نُظّمت مسيرة «كرامة وطن ٥»، في السادس من شهر كانون الثاني/ يناير. وقد وقعت مناوشات بين مشاركين في المسيرة وأفراد القوات الخاصة استخدمت فيها قنابل صوتية لتفريق المتظاهرين، واعتقل النائب السابق في مجلس شباط/ فبراير ٢٠١٢ أسامة الشاهين. وفي الأسبوع الذي تلاه، شهدت الكويت أحداث مسيرة «كرامة وطن ٦» التي شارك فيها النائب السابق مسلم البراك وشهدت أيضاً بعض المصادمات[٤١٣].

وشهد شهر آذار/ مارس ولادة ائتلاف المعارضة من ديوان البراك الذي أكّد أن الائتلاف سيكون مظلة لمختلف المجاميع والقوى الشبابية والحركات النقابية، وأن غالبية مجلس شباط/ فبراير ٢٠١٢ ستمثل في الجمعية العمومية للإئتلاف وفي المكتب السياسي[٤١٤]. وفي نهاية آذار/ مارس، أعلن البراك بدء الإجراءات لتأسيس «حشد»، أو حركة العمل

---

(٤١١) «محمد الجاسم: «الغالبية» انتهت... والحراك تفتت بفعل فاعل،» صحيفة الراي، ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٣. < http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 398967 >.

(٤١٢) «السعدون: الحراك لم ينته... نعم بيننا سماسرة ومندسّون ومزروعون... وحتى دجّالون،» صحيفة الراي، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. < http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 465283 >.

(٤١٣) «مقنعو «السادس» يغيّرون طبيعة الحراك،» صحيفة الراي، ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. < http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 383127 >.

(٤١٤) «البراك يدشّن ولادة «الإئتلاف» بإنتقاد المبارك: تصريحاته عن الـ ١٢٥ مليار دولار... رسالة لمن؟،» صحيفة الراي، ٤ آذار/ مارس ٢٠١٣. < http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 393728 >.

الشعبي، وتشكيل مكتب إعلامي لها(٤١٥). ويعيب البعض على المعارضة السياسية الحالية عدم تقديمها أي خطط عمل واقعية ومفصلة ليتم على أساسها تقييم إنجازاتها. فمعظم تحركات المعارضة تركزت على عقد الندوات والتجمعات السياسية ومهاجمة الحكومة.

مؤسسات المجتمع المدني الأخرى

إلى جانب المعارضة السياسية الحالية المتمثلة في أغلبية مجلس ٢٠١٢ المبطل، كان هناك دور بارز لمؤسسات المجتمع المدني التي ساهمت في زيادة الوعي بأهم القضايا في الساحة السياسية الكويتية. فمثلاً، هناك مجموعة الـ ٢٩ التي اقتبست اسمها من المادة الـ ٢٩ من الدستور الكويتي التي تنص على المساواة في الكرامة الإنسانية وفي الحقوق والواجبات العامة. المجموعة سلّطت الضوء على عدة قضايا مهمة، في مقدمها قضية البدون، فنظمت المؤتمر الأول لعديمي الجنسية والذي استضاف خبراء ومهتمين بهذه القضية(٤١٦). إلى جانب ذلك، تقوم عدة عضوات من المجموعة مثل الدكتورة شيخة المحارب ومنى ورنا العبدالرزاق بتقديم برنامج ٢٩ على قناة «اليوم»، والذي يركز على قضايا شائكة مثل أوضاع العمالة في الكويت والأبعاد الأخرى لقضية البدون، مثل العزل الاجتماعي الذي يعانونه(٤١٧). وفي شهر آذار/ مارس، أُسّست لجنة رصد الانتهاكات التي تختص بمتابعة المحاكمات السياسية ورصد أي خروقات لحقوق الإنسان ونشرها لتشكيل رأي عام ضاغط حسب ما هو

(٤١٥) «البراك: إعلان «حشد» خلال أسبوعين،» صحيفة الراي، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٣. <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=398537>.

(٤١٦) «المؤتمر الأول لعديمي الجنسية في الكويت،» موقع مجموعة ٢٩. <http://tinyurl.com/olsjf3k>.

(٤١٧) للمزيد من المعلومات حول أنشطة المجموعة أنظر: <http://www.group29q8.org>.

وارد في موقع اللجنة[418]. المتتبع لأخبار اللجنة، عن طريق حسابها في موقع «تويتر»، يرى أن العام المنصرم كان عاماً مزدحماً بالمحاكمات السياسية التي كانت اللجنة تهتم بنشر مواعيدها.

وقد يكون بروز هذه التحركات المنظّمة في المجتمع المدني البادرة الأكثر لفتاً للأنظار عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ في الكويت، في خضم أحداث وسيناريوهات باتت مألوفة ومتكررة من الأعوام السابقة من صراع بين الحكم والمعارضة، وفي داخل كل من الطرفين، إضافة إلى الصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وسط جمود سياسي وترهل إداري ومحاكمات قضائية متعددة وأزمات مالية محدقة لا تُعرف خلاصتها.

(٤١٨) انظر حساب تويتر التابع للجنة الوطنية لرصد الإنتهاكات. <https://twitter.com/ncvkwt>.

٣ ـ الخلل الاقتصادي في دول مجلس التعاون

٣ ـ ١: مقدمة

يتمثل الخلل الإنتاجي في «الاعتماد المُطلق، والمُتزايد، على ريع صادرات الثّروة الطبيعيّة المعرَّضة للنضوب، وهي النّفط الخام (الزيت والغاز الطبيعي). ومن المعروف أنّ مصدر مختلف أنواع الدّخل الرئيسة في دول المنطقة هو الريع النّفطي، والناتج من ارتفاع سعر النفط عشرات المرات بالمقارنة مع تكاليف إنتاجه، وهو خللٌ يتجلّى في تركيب النّاتج المحلّي الإجمالي وسائر الحسابات القوميّة الأخرى، لأن مصدر هذه المداخيل هو ريع تصدير ثروة طبيعية «ناضبة»، وليس إنتاجية الأفراد والمؤسسات، كما هو الحال في الاقتصاد الإنتاجي.

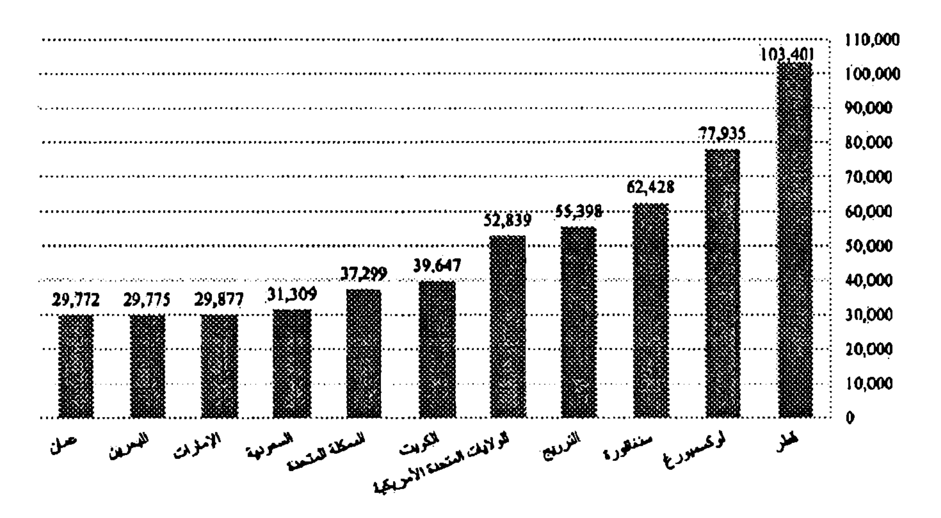
ونتيجة لعدم رغبة ـ وربما عدم قُدرة ـ كلّ من دول المنطقة مُنفردة على تبنّي سياسة نفطيّة وطنيّة تخضع بموجبها صادرات النفط لاعتبارات التّنمية، فقد تمّت تلبيتها للطلب العالمي على النّفط بشكلٍ تلقائي، من دون أدنى اعتبار للقدرة الاستيعابيّة أو الطّبيعة النّاضبة للثّروة النّفطيّة. وبذلك تزايد الاعتماد على ريع النفط منذ عقود، وأصبح هذا الرّيع هو المصدر لإيرادات الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، والاستثمارات العامة، وسائر الحسابات القوميّة الأخرى»[١].

---

(١) مقدمة القسم الاقتصادي، **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤).

هكذا عرّفنا الخلل الإنتاجي - الاقتصادي في النسخة الأولى من هذا الإصدار، ولا يزال هذا الخلل هو السمة الطاغية على اقتصاديات دول المجلس. ولا يلغي هذا الخلل أن دول مجلس التعاون تتمتع بدخل عالٍ نسبياً، حيث تتبوأ كل هذه الدول مناصب متقدمة نسبياً على مستوى العالم من ناحية الدخل والقوة الشرائية.

رسم بياني ٣ ـ ١: القوة الشرائية للفرد بالدولار الأمريكي، ٢٠١٣



المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي

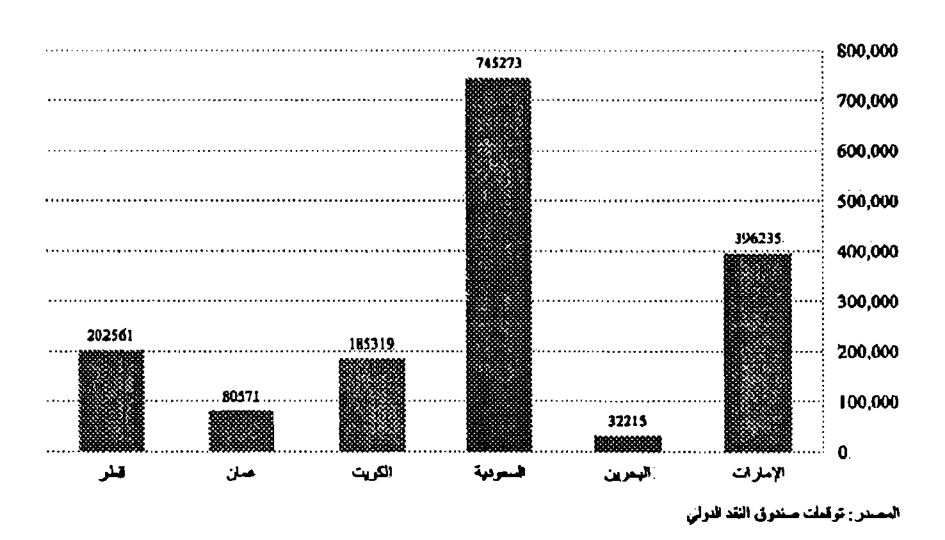
فقد شهدت دول مجلس التعاون نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ٢٠١٣ بنحو ٣,٢٥٪ عن السنة السابقة. وسجّلت البحرين أعلى معدل نمو (٦,١٤٪)، بينما شهدت الكويت النسبة الأقل (٠,٤٢٪)[٢] لكن البيانات تختلف حين نحسب الناتج المحلي الفردي بالأسعار الجارية، حيث بلغ متوسط النمو - ٠,٦٢٪ في ٢٠١٣ نتيجة تجاوز نمو السكان نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل قطر تشهد أقل

---

(٢) World Economic Outlook Database, International Monetary Fund, April 2014Á <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/index.aspx>.

نمو في الناتج المحلي الفردي بنحو ـ ٤,٢٩٪، بينما شهدت البحرين أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الفردي بنحو ٤,٠٥٪ عن السنة السابقة(٣). فبناء على هذه النسب، نرى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يأتي من جانب الطلب نتيجة نمو معدل السكان الذي يزيد قوة العمل المتواجدة ومعدل الاستهلاك.

رسم بياني ٣ ـ ٢: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دولار أمريكي، ٢٠١٣



ويبقى القطاع النفطي هو العمود الفقري لاقتصاديات دول مجلس التعاون، حيث تشكل المنطقة ٢٣,٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط. وبلغ إجمالي إنتاج النفط عام ٢٠١٢ في دول مجلس التعاون ١٧,١ مليون برميل في اليوم، مرتفعاً بنحو ٥,٤٪ عن السنة السابقة(٤). بينما بلغ إجمالي الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون للسنة نفسها ١٣,٦ مليون برميل

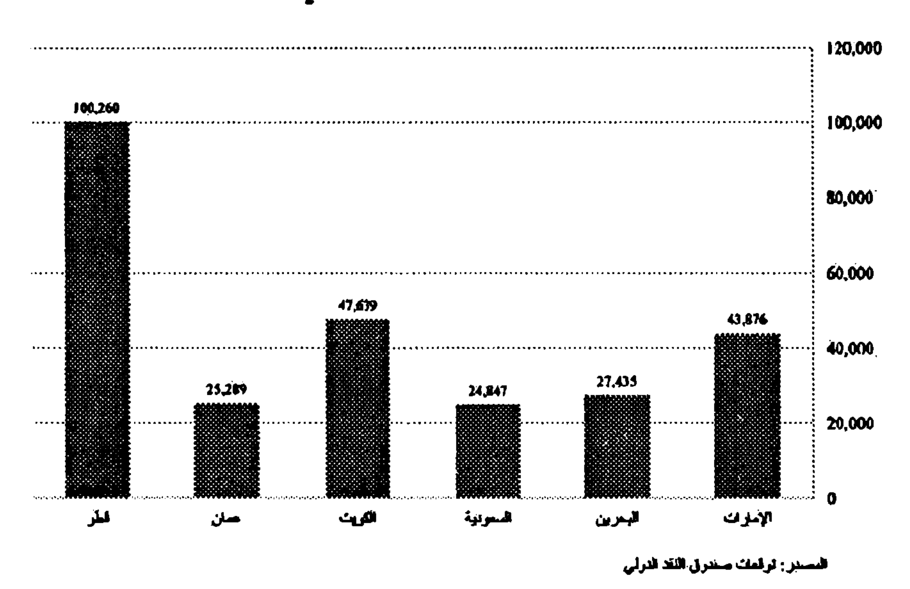
---

(٣) المصدر نفسه

(٤) World Crude Oil Production by Country," Annual Statistical Bulletin 2013, Organization of the Petroleum Exporting CountriesÁ <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2013.pdf>.

في ٢٠١٢، حيث نمت بنحو ٧,٥٪ عن السنة السابقة. وتشكل الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون ٣٣,٧٪ من إجمالي الصادرات النفطية العالمية(٥). فلا تزال دول مجلس التعاون تستحوذ على النسبة الكبرى من صادرات النفط العالمية، مما يجعل اقتصادياتها وإيراداتها الحكومية عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. ونظراً إلى محورية هذا القطاع، فإننا نفرد ملفاً خاصاً لمناقشة طبيعة وهيكلية الإنتاج في قطاع النفط والغاز في المنطقة، في محاولة للوصول إلى فهم أفضل لأهم العوامل التي تؤثر في إنتاجه وبيعه وتسويقه.

رسم بياني ٣ ـ ٣: الناتج المحلي الفردي
بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي، ٢٠١٣



ومن البديهي أن دول المجلس لا تزال تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية في ميزانياتها. وقد أدى انخفاض أسعار النفط العالمية

(٥) World Crude Oil Exports by Country," Annual Statistical Bulletin 2013, Organization of the Petroleum Exporting CountriesÁ <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2013.pdf>.

إلى تراجع الإيرادات العامة في دول المجلس عام ٢٠١٣، فبلغ متوسط نمو الإيرادات لسنة ٢٠١٣ ـ ١٪ عن العام السابق، مما جعل السعودية تشهد أكبر انخفاض بنسبة ـ ١٠٪، فيما شهدت قطر أكبر نمو في الإيرادات العامة بنحو ٩٪(٦).

وقد شهدت دول مجلس التعاون ارتفاعاً ملحوظاً عاماً في المصروفات العامة في ما عدا البحرين، حيث بلغ متوسط نمو المصروفات ٦٪ لعام ٢٠١٣. وقد شهدت الإمارات أكبر نمو بنحو ١٧٪، بينما شهدت البحرين انكماشاً في المصروفات بنحو ـ ٢٪، إلا أن الأخيرة باتت تواجه عجزاً عالياً في الميزانية ونسبة ديْن عام تعتبر مرتفعة بالنسبة إلى دولة مصدّرة للنفط(٧).

وتكمن خطورة ارتفاع مستوى المصروفات العامة في أن أغلبيتها تشكل مصروفات جارية على هيئة أجور موظفين. ولم تعد الأسعار العالية للنفط تغطي احتياجات دول مجلس التعاون المالية بشكل مريح نتيجة تفاقم هذه المصروفات. ويبدو أن المستقبل قد يشير إلى مصاعب وتحديات متصاعدة لهذه الدول، فكيف ستواجه الضغوطات في الموازنة ما بين تلبية مطالب الشعب وتفعيل التنمية الاقتصادية الحقة؟

كبداية، وللإجابة عن هذا السؤال، يصبح أمراً ملحاً تحليل الأجندة التنموية لهذه الدول، وما هي الأهداف والتطلعات الاقتصادية التي رسمتها حكوماتها. لذلك، فإننا نركز في أحد الملفات المعمّقة في هذا الإصدار على تحليل الرؤى الاقتصادية التي رسمتها هذه الدول، خصوصاً في أربع منها هي الكويت والإمارات والبحرين وقطر. وبما أن تنمية القطاع المصرفي تمثل عموداً رئيساً في كل هذه الرؤى، فإننا نفرد ملفاً آخر

---

(٦) المصدر نفسه.

(٧) World Economic Outlook Database, International Monetary Fund, April 2014, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/index.aspx>.

لتحليل القطاعات المصرفية في المنطقة، لا سيما في دولتي البحرين وقطر.

ينصبّ جزء رئيس من تركيز هذه الخطط التنموية على «تعزيز دور القطاع الخاص» في اقتصاديات المنطقة. لكن ماذا نعني بـ «القطاع الخاص» عند الحديث عن دول مجلس التعاون، وما هي طبيعة هذا القطاع وتركيبته، خصوصاً من ناحية علاقته بالسلطة والنفوذ السياسي؟ يصبح هذا السؤال محورياً، خصوصاً أن التشابك بين السلطتين السياسية والاقتصادية عال ومركّز في المنطقة. لذلك، فإننا نخصص ملفاً خاصاً لتحليل مسألة التشابك بين السلطة السياسية والمال الخاص، خصوصاً في الشركات المدرجة في أسواق الأسهم في السعودية وقطر والكويت. وكما كان الحال في الإصدار السابق، فإننا نفرد لكل دولة قسماً لمناقشة أهم المستجدات الاقتصادية على مدى عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، ونركز عند تحليل هذه المستجدّات على تبيان بعض أوجه التشابك بين السلطة السياسية والقطاع الخاص في كل من دول المجلس.

٣ ـ ٢: قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون: نظرة عامة وإقليمية(٨)

يعتبر النفط والغاز الطبيعي المحركين الرئيسين للاقتصاد الصناعي العالمي، ويمثّلان حوالى ٦٠٪ من مزيج الطاقة العالمي، فيما يشكّل الفحم والطاقة النووية والطاقة المتجددة ومجموعة من مصادر ثانوية أخرى ٤٠٪ من الطاقة المستهلكة عالمياً.

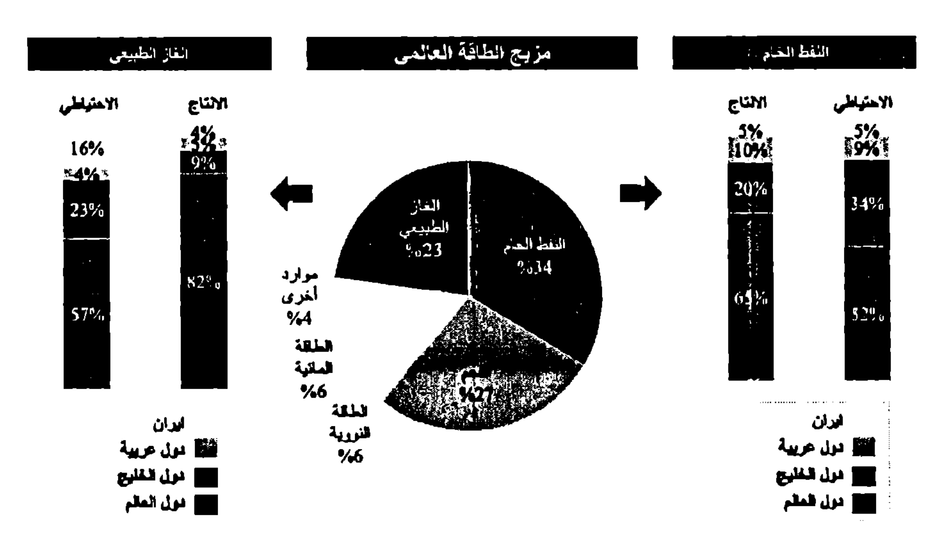
وإضافةً إلى كونهما أهم مصدرين للطاقة، يستخدم النفط والغاز كمواد أولية لعدد لا يحصى من المنتجات التي نستهلكها في حياتنا اليومية، من أدوية ومذيبات وأسمدة ومستحضرات تجميل وإلكترونيات ومواد بناء ومنتجات أخرى كثيرة.

وعلى الرغم من صغر الرقعة الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي وقلّة عدد سكانها، إلا أنها تمثل حوالى ٢٠٪ من إنتاج النفط العالمي و٣٤٪ من احتياطياته، و٩٪ من إنتاج الغاز العالمي و٢٣٪ من احتياطياته.

---

(٨) هذا الملف هو ملخص لورقة استطلاعية من مركز الخليج لسياسات التنمية: علياء الصالح، «قطاع النفط والغاز في الخليج: نظرة عامة واقليمية.» <http://tinyurl.com/muvbmnn>.

رسم بياني ٣ ـ ٤: مزيج الطاقة العالمي



Source: Economist Intelligence Unit, 2010

تعتمد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً كبيراً على النفط والغاز. ويشكّل هذا القطاع حوالى ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٨٠٪ على الأقل من عائدات التصدير والإيرادات الحكومية في كل من دول المجلس، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة[٩] وهو يؤثّر حتى على القطاعات غير النفطية التي تعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي المرتكز أساساً على إيرادات النفط والغاز، ولهذا يبقى من المهم التعرف على أهم خصائص هذا القطاع الحيوي، الذي يبقى هدفنا من هذا الملف.

شركات النفط الوطنية

شركات النفط الوطنية هي تلك المملوكة بالكامل، أو في معظم أسهمها، من قبل الحكومات. وإضافة إلى تحقيق أهدافها التجارية،

---

(٩) The GCC in 2020: Broadening the economy, Economist Intelligence Unit (EIU), 2010.

لهذه الشركات دور هامّ في دعم الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني، بما في ذلك ضمان أمن الطاقة والمساهمة في الميزانية الوطنية ودعم القطاعات الصناعية والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وخلق فرص عمل مناسبة، إلى غير ذلك من أهداف وغايات.

وقبل أن يكون لشركات النفط الوطنية أي دور في إدارة الموارد النفطية الوطنية، كانت الشركات العالمية تهيمن بشكل شبه مطلق على موارد الدول المنتجة لأسباب عدة. فقد كانت غالبية هذه الدول فقيرة آنذاك، وفي حاجة ملحّة إلى مساعدة الشركات العالمية لتطوير وإدارة احتياطياتها. كما كان قطاع النفط يتميز بزيادة العرض على الطلب، وبالتالي بمنافذ محدودة للبيع، إلى جانب وجود درجة عالية من التواطؤ بسبب احتكار شركات محدودة لجميع حقول النفط في المنطقة.

ولكن، مع بدء الدول النفطية في المنطقة بالنمو اقتصادياً، باتت السيطرة الاستراتيجية على الإنتاج ضرورة وطنية وسيادية. فقد أدركت هذه الدول درجة استغلال شركات النفط العالمية لمواردها النفطية، عبر عقود وشروط غير عادلة وسياسات إنتاج غير مؤاتية، ولا تعود بالنفع المنصف والمتوازن على الدول صاحبة الموارد النفطية. ونتيجة لذلك، طالبت الدول المنتجة بزيادة مشاركاتها في السيطرة على مواردها النفطية. ومنذ الخمسينيات، بدأ عدد من الدول بتأميم النفط والغاز جزئياً، أو إعادة التفاوض على شروط العقود.

مع مرور الوقت، منح الطلب المتزايد على الطاقة وارتفاع أسعار النفط الدول النفطية قوة تفاوضية أكبر، وبالتالي قدرة تحكم أعلى نسبياً بمواردها الوطنية. وأدّى تأميم النفط خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي إلى نشوء شركات النفط الوطنية التي نراها اليوم، والتي بدأت تدريجياً في بالتنافس المباشر مع شركات النفط العالمية، على الأقل في مشاريع النفط التقليدية.

رسم بياني ٣ ـ ٥: دوافع تأميم النفط ومراحله

الدوافع

استغلال الشركات الاجنبية

الحاجة إلى السيطرة الاستراتيجية وزيادة الإيرادات

صعود القومية السياسية

العرض و الطلب و أسعار النفط

تطور القدرات الذاتية

التوسع في قطاع صناعة النفط

المراحل المهمة

1910s الثورة البلشفية الروسية (1917)، تفقد شركة شل واكسون موبل جميع الأصول

1930s شاه إيران غير راض بشروط شركة النفط الانجلو-فارسية؛ يلغي الامتياز لكنه يتراجع بسرعة لتحسين ضئيل في الشروط

تأميم النفط في بوليفيا عام 1937، أول دولة تأمم النفط في أمريكا اللاتينية من شركة اجنبية كبرى

المكسيك تؤمم أصول الولايات المتحدة والمملكة المتحدة و لكن تبوء هذه التجربة بالفشل بسبب زيادة العرض على الطلب

1940s إعادة تفاوض العقود في فنزويلا يرفع سهمها لـ 50%

1950s السعودية ترفع حصتها؛ أرامكو 50/50

إيران تؤمم اصول شركة النفط الانجلو ايرانية

إندونيسيا تؤمم صناعة النفط

ليبيا ترفع حصة ارباحها إلى 55٪ من 50٪

إيران ترفع حصة ارباحها إلى 55٪ من 50٪

فنزويلا ترفع حصة أرباحها إلى 60٪

1970s تأميم النفط في العراق (تفقد شركات برتش بتروليم، شل، واكسون الأصول في شركة بترول العراق)

السعودية- تأميم جزئي (60٪)، (شيفرون، تكساكو واكسون موبيل يتأثرون)

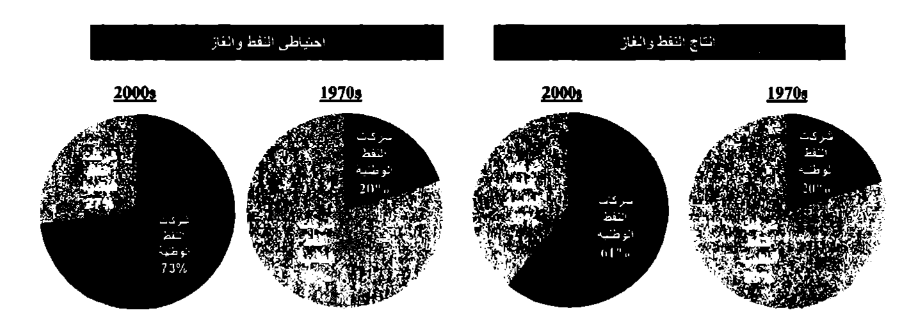
الكويت تؤمم صناعة النفط

فنزويلا تؤمم صناعة النفط

أدّت التطورات العالمية والإقليمية المختلفة في قطاع النفط والغاز، ونشوء شركات النفط الوطنية، إلى تغيّر كبير في موازين القوى، وخصوصاً في دور شركات النفط العالمية النافذة. فمع ارتفاع أسعار النفط الذي بدأ منتصف عام ٢٠٠٠، استفادت شركات النفط الوطنية من الزيادة الكبيرة في رأس المال، وبالتالي القدرة على التمويل الذاتي للمشاريع وشراء التكنولوجيا من شركات الخدمات النفطية. كما مكّنها ذلك من تطوير مواردها البشرية وخبراتها الإدارية والتقنية، وبالتالي تطوير إدارة مواردها النفطية. نتيجة لذلك، لم تعد الشراكة مع شركات النفط العالمية ضرورة كما كانت عليه الحال سابقاً، فتم الابتعاد، إلى حد ما، عن اتفاقيات تقاسم الإنتاج وغيرها من العقود التي تمنح الشركات العالمية حصة من الإنتاج أو صلاحية السيطرة عليه. وفي المقابل، توجّه الكثير من الدول إلى عقود خدمات التشغيل، وخصوصاً في المشاريع ذات المخاطر التقنية المنخفضة. واستفادت شركات الخدمات النفطية التي تملك التكنولوجيا والمهارات المتقدمة من الوضع الجديد، فتمكنت من زيادة دورها مع شركات النفط الوطنية على حساب شركات النفط العالمية.

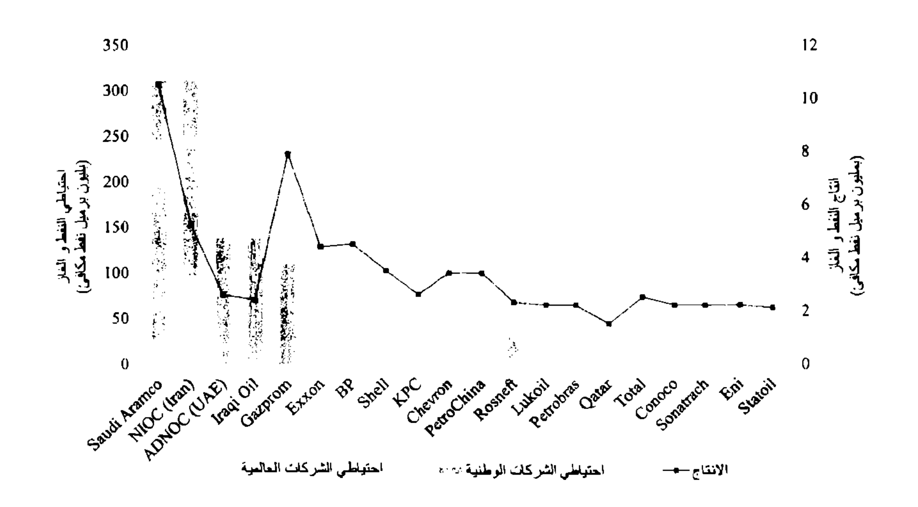
في السبعينيات، كانت شركات النفط العالمية تسيطر على نحو ٨٠٪ من إنتاج النفط واحتياطياته في العالم. أما اليوم، فتمثل أقل من 40% من الإنتاج و30% من الاحتياطي، فيما تسيطر شركات النفط الوطنية على أكثر من 60% من الإنتاج و70% من الاحتياطي العالمي.

رسم بياني ٣ ـ ٦: إنتاج النفط واحتياطياته بين الشركات العالمية والوطنية



Source: Wood MacKenzie (2009)

رسم بياني ٣ ـ ٧: إنتاج النفط واحتياطياته بين الشركات العالمية والوطنية



Source: Deutsche Bank (2010)

جدول: ٣ ـ ١ شركات النفط الوطنية

شركات النفط الوطنية	الانتاج مليون برميل في اليوم (2012)	الايرادات بليون دولار (2010/11)	الارباح بليون دولار (2010/11)	عدد الموظفين (2010/11)
Saudi Aramco	12.5	210*	n/a	54,798*
Gazprom (Russia)	9.7	158	44.6	393,000
NIOC (Iran)	6.4	85*	n/a	41,000
PetroChina	4.4	222	n/a	552,810
Pemex (Mexico)	3.6	103*	n/a	138,215
KPC (Kuwait)	3.2	86.4*	n/a	16619*
ADNOC (Abu Dhabi)	2.9	75	n/a	552,810
Sonatrach (Algeria)	2.7	51.6*	n/a	59,767*
Petrobras (Brazil)	2.6	146	19.9	80,497*
Rosneft (Russia)	2.6	92	12.4	106,000
Qatar Petroleum	2.3	52	14.9	21,330
Statoil (Norway)	2.1	93*	6.7*	21,330
PDVSA (Venezuela)	1.9	88	4.313	n/a
Sinopec (China)	1.6	273	n/a	377,235
NNPC (Nigeria)	1.4	n/a	n/a	n/a
Petronas (Malaysia)	1.4	79.95*	20.88*	39,236*

*2010 values Source: Forbes (2012), Wikipedia, Company Annual Reports and other sources

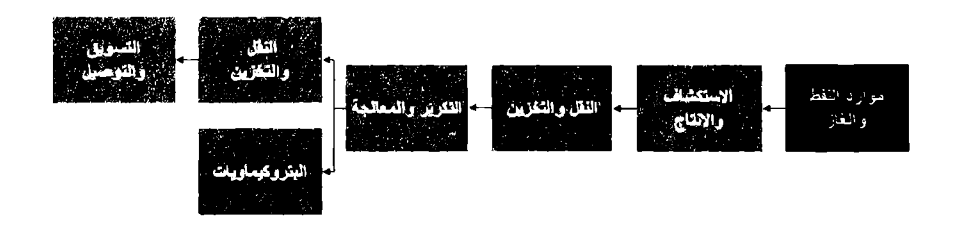
على الرغم من تنامي قوة شركات النفط الوطنية واستقلالها المتزايد عن شركات النفط العالمية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال الشريك المفضل للشراكات الطويلة الأمد، لا سيما في تطوير الحقول الصعبة والأكثر تحدياً. فإضافة إلى التكنولوجيا والتمويل، تمتلك شركات النفط العالمية خبرات وقدرات تشغيلية وإدارية لا تضاهى للمشاريع الكبيرة. ولكنها تحتاج، ربما، إلى إعادة نظر في كيفية الاحتفاظ بميزاتها التنافسية، خصوصاً في ظل التطور المتنامي لقدرات شركات الخدمات النفطية[١٠].

سلسلة القيمة للنفط والغاز

تشمل المراحل الرئيسة للنفط والغاز الأنشطة التالية: الاستكشاف والإنتاج، النقل والتخزين، التكرير والمعالجة، وأخيراً التسويق والتوصيل إلى المستخدم النهائي. وسنسلّط الضوء على كل مرحلة من هذه المراحل في الأجزاء التالية.

(١٠) Key Issues for Rising National Oil Companies, KPMG, June 2008.

رسم بياني ٣ ـ ٨: سلسلة القيمة للنفط والغاز



موارد النفط والغاز

يختلف النفط الخام، في المظهر واللُّزوجة، من مكان إلى آخر. وقد يختلف في فائدته للمستهلك أيضاً. ويمكن تحديد نوعية النفط من خلال إجراء اختبارات عدة حول وزنه وكثافته ولزوجته ومحتوى الكبريت فيه، وعوامل أخرى لها تأثير على نوعيته، وبالتالي على سعره في السوق العالمي.

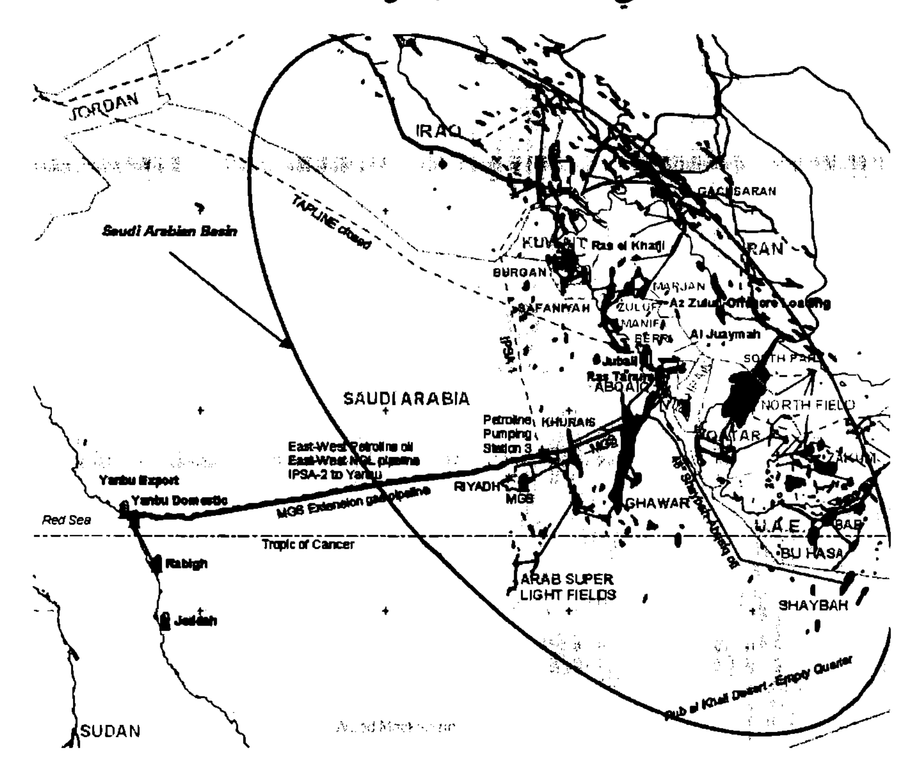
أما الغاز الطبيعي فيتكوّن أساساً من غاز الميثان وسوائل الغاز الطبيعي كالإيثان والبروبان والبيوتان والبنزين الطبيعي، بما في ذلك عدد من الشوائب كثاني أكسيد الكربون والماء. ويسمى الغاز الطبيعي المحتوي فقط على الميثان بالغاز الجاف. أما الذي يحتوي على هيدروكربونات أخرى فيسمى بالغاز الرطب.

ويوجد الغاز الطبيعي إما في تراكمات منفصلة عن النفط (ويسمى حينها بالغاز غير المصاحب)، أو كطبقة أو غطاء فوق تراكمات النفط (الغاز المصاحب). وهو يمتلك خصائص تميّزه عن مصادر الطاقة الهيدروكربونية الأخرى، إذ إنه مصدر أقلّ إضراراً بالبيئة، وأكثر وفرة، وأسهل في النقل، وأرخص سعراً.

تقع في منطقة دول مجلس التعاون أكبر حقول النفط والغاز في العالم. ويعتبر حقل «غوار»، في المملكة العربية السعودية، أكبر حقل

نفط في العالم، و«حقل الشمال» في قطر أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم.

رسم بياني ٣ ـ ٩: حقول النفط والغاز الرئيسة في منطقة دول مجلس التعاون



إنتاج النفط

تواصل الكثير من حقول النفط في دول مجلس التعاون إنتاجها منذ أكثر من ٥٠ ـ ٦٠ عاماً، ويمكن القول إن "النفط السهل» في هذه الحقول قد تم استخراجه. لذلك يتطلب الحفاظ على احتياطيات وإنتاج النفط، أو زيادتهما، تقنياتٍ أكثر تقدماً وكلفة، إضافة إلى توظيف أعلى للتكنولوجيا والتقنيات.

في المملكة العربية السعودية التي تملك أكبر قدرة إنتاجية للنفط في

العالم، تتراوح معدلات الانخفاض سنوياً بين ٦ و٨٪ فعلى سبيل المثال، تم استنفاد حقل «بقيق»، أقدم الحقول في المملكة، بنسبة ٧٤٪. أما حقل «غوار»، الأكبر في المملكة، فقد استنزف بنسبة ٤٨٪. لذلك، خصصت المملكة ميزانية مقدارها بين ٢٠ و٣٠ مليار دولار، على مدى السنوات الـ٥ المقبلة، لتعويض معدلات الانخفاض والحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية(١١).

جدول ٣ ـ ٢: إحصائيات النفط الخام في دول مجلس التعاون

	الامارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت
النفط الاحتياطي (مليار برميل) 2012	97.8	0.013	267	5.5	25.38	104
الانتاج النفطي (مليون برميل يوميا) 2011	3.087	0.045	11.15	0.890	1.631	2.682
الصادرات النفطية (مليون برميل يوميا) 2009	2.036	0	6.274	0.702	0.704	1.365
الواردات النفطية (مليون برميل يوميا) 2009	0	0.225	0	0	0	0

*هذه الارقام تشمل سوائل الغاز وليست نفط خام خالص

Source, CIA World Factbook

والجدير بالذكر أن هذه الأرقام والمعدلات تنطلق من فرضية أن هناك ما يسمى بـ «ذروة إنتاج». علماً أن البعض يعتقد بأنه لا يمكن الجزم بوجود «ذروة إنتاج» في ظل التطور التقني المستمر. فإنتاج النفط والغاز لا ينضب، ولكن ترتفع تكلفته باستمرار مما يؤدي إلى إغلاق حقول محددة في المكمن الهيدروكربوني، وقد يعاد فتحها لاحقاً مع انخفاض تكلفة الاستخراج. وبناء على ذلك، لا يمكن نظرياً الحديث عن «ذروة إنتاج».

أما دولة الكويت، فقد اعتمدت بشكل كبير على حقل «برقان» ـ ثاني أكبر حقل في العالم بعد «غوار» - لغالبية طاقتها الإنتاجية. ويرى البعض أن هذا الحقل، وغيره من الحقول التي اكتشفت في الثلاثينيات

(١١) Country Analysis Briefs, U.S. Energy Information Administration, 2011 <http://www.eia.doe.gov>.

من القرن الماضي، آخذة في النضوب، وباتت تتطلب تقنيات تحسين الإنتاج على نطاق واسع. لذلك، تتطلع الكويت إلى تطوير حقول الشمال من خلال «مشروع الكويت»، وهو مشروع بمليارات الدولارات يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى أربعة ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠.

في أبوظبي، لم يتم تطبيق تقنيات تحسين الإنتاج على نطاق ميداني حتى الآن. ولكنها تُطبّق كمشروع تجريبي استعداداً للمستقبل. وفي الوقت الراهن، تخطط أبوظبي لزيادة طاقتها الإنتاجية من خلال تطوير البنية التحتية لمنشآتها النفطية وتوسيعها[١٢].

وفي قطر، وعلى الرغم من نمو الإنتاج النفطي بشكل مطرد منذ عام ٢٠٠٢، أخذ إنتاج حقل «الدخان» (أكبر حقل سابقاً من حيث الإنتاج) في الانخفاض. ولتعويض التراجعات المتوقعة، يجرى النظر حالياً في تطبيق تقنيات تحسين الإنتاج على حقلي «الدخان» و«شاهين» وغيرهما.

أما في سلطنة عمان، فتلعب تقنيات تحسين الإنتاج دوراً كبيراً في قطاع النفط. وقد تم تنفيذ برنامج ناجح لزيادة الإنتاج عن طريق تقنيات التحسين وتقنيات متطورة أخرى. والجدير بالذكر أن تطبيق هذه التقنيات المتطورة يرفع نسبة تكاليف الإنتاج بشكل كبير، وهي أصلاً من بين أعلى المعدلات في سلطنة عمان بسبب طبيعة حقول النفط فيها (صغيرة ومتفرقة). وتتطلب تقنيات تحسين الإنتاج استخدام كميات كبيرة من المياه، وهي بدورها موارد شحيحة في المنطقة، كما تتطلب استخدام كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، مما أدى إلى إعادة توجيه بعض من صادرات الغاز والغاز المخصص لتوليد الكهرباء في سلطنة عمان إلى الحقن في بعض الحقول لتحسين إنتاجها[١٣].

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

وفي البحرين، تأسست شركة «تطوير»(١٤) عام ٢٠٠٩، وهي شراكة بين شركتي «مبادلة» و«أوكسي» والشركة القابضة للنفط والغاز (Nogaholding) لتحسين إنتاج حقل البحرين من خلال تطبيق تقنيات تحسين الإنتاج وحفر أكثر من ٩٠٠ بئر جديدة وإدخال أساليب حديثة.

إنتاج الغاز

باستثناء قطر التي تملك ثاني أكبر احتياطيات للغاز في العالم، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي كافة تحديات كبيرة في تحقيق توازن بين العرض والطلب على الغاز.

من ناحية الطلب، يدفع النمو السكاني والصناعي والاقتصادي السريع إلى تزايد كبير في الاستهلاك المحلي للغاز لتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية، وكمادة وسيطة في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الثقيلة. ونظراً إلى أن العديد من حقول النفط آخذ في النضوب، يتم حقن كميات كبيرة من الغاز فيها لزيادة الضغط وبالتالي تحسين إنتاجها.

أما من ناحية العرض، فهناك تحديات عدة أيضاً. إذ إن معظم الغاز في بعض هذه الدول، كالمملكة العربية السعودية، هو غاز مصاحب، أي أنه مرتبط بإنتاج النفط (المقيّد من أوبك)، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منه في أي وقت. أما في سلطنة عمان، فالتزامات التصدير للغاز الطبيعي المسال تُحَوّل الغاز الذي يفترض أن يستخدم محلياً لتوليد الكهرباء إلى الأسواق الخارجية. ولعل من أهم التحديات التي تواجهها المنطقة هو أن كل اكتشافات الغاز الجديدة تعتبر أكثر تعقيداً من الناحية الجيولوجية، أي أن الغاز إما أن يكون في مكامن محكمة (tight gas) أو أن فيه نسبة

---

(١٤) Bahrain Oil Field, Tatweer Petroleum, 2012 <http://tatweerpetroleum.com/en/oilfield/global/oil-field-title.html>.

عالية من الكبريت. وفي كلتا الحالتين، يتطلب الأمر كلفة وتقنية أعلى للتطوير والمعالجة.

جدول ٣ ـ ٣: إحصائيات الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون

	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعوديه	سلطنة عمان	قطر	الكويت
الغاز الطبيعى الاحتياطى (تريليون متر مكعب) 2012	6.089	0.092	8.028	0.85	25.2	1.798
انتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) 2010/11	51.28	12.25	99.23	27.1	51.28	11.73
استهلاك الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) 2010/11	60.54	12.25	99.23	17.52	21.8	12.62
صادرات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) 2010/11	7.65	0	0	11.49	94.9	0
واردات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) 2010/11	16.91	0	0	1.9	0	0.89

Source, CIA World Factbook

أدى العجز في توفير الغاز في بعض هذه الدول إلى انقطاع الخدمة الكهربائية في بعض الأحيان، وإلى تعطل بعض المشاريع الصناعية. في الكويت، على سبيل المثال، أدى نقص الغاز في إحدى السنوات إلى وقف عمليات تكرير النفط وتصنيع البتروكيماويات لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء. كما واجهت سلطنة عمان مشاكل مماثلة.

ولمعالجة كل هذه التحديات، تتخذ دول مجلس التعاون تدابير مختلفة منها:

١ ـ اكتشافات جديدة: لتلبية احتياجات الغاز المتزايدة، توجّهت معظم دول مجلس التعاون إلى الاستثمار في برامج جديدة للتنقيب عن الغاز. فقد أعلنت وزارة البترول وشركة «أرامكو» السعودية استراتيجية جديدة للغاز تتضمّن استثمار نحو ٩ مليارات دولار لإضافة ٥٠ تريليون متر مكعب من الغاز غير المصاحب بحلول عام ٢٠١٦. وفي الكويت، دفع نقص الغاز إلى حملة استكشاف كبيرة أيضاً. وقد جذبت اكتشافات كبيرة للغاز غير المصاحب في الحقول الشمالية اهتمام شركات النفط العالمية. ولكن صيغ العقود غير الجذابة وحالة عدم الاستقرار السياسي

لا تزال تمثل عقبات أمام أي توسع سريع في تطوير هذه الاحتياطيات وإنتاجها.

٢. موارد الغاز غير التقليدية: في ظل تقلّص مصادر الغاز التقليدية، لجأ بعض الدول إلى دراسة تطوير مصادر الغاز غير التقليدية كالغاز المحكم (tight gas). ففي سلطنة عمان، على سبيل المثال، تدرس شركة «برتش بتروليوم» مشروعاً بعشرين مليار دولار لإنتاج الغاز المحكم.

٣. الواردات (LNG وخطوط الأنابيب): لجأ عدد من دول مجلس التعاون إلى استيراد الغاز عبر خطوط الأنابيب أو عن طريق الغاز المسال لتلبية الطلب المتزايد ومواجهة النقص الوشيك في هذه المادة. وتستورد كل من عمان والإمارات العربية المتحدة الغاز الطبيعي من قطر عبر خط أنابيب «دولفين». وقد جرت محادثات حول خط أنابيب غاز مقترح من قطر إلى الكويت والبحرين. كما بدأ عدد من دول مجلس التعاون، قبل التصعيدات السياسية، بإجراء محادثات مع إيران للغرض نفسه. وأبدت الكويت مؤخراً اهتماماً بإمدادات من مشروع الغاز الطبيعي الوشيك في جنوب العراق. أما بالنسبة إلى الغاز الطبيعي المسال، فقد بدأت كل من الكويت ودبي باستيراد الغاز الطبيعي المسال من دول الجوار. فيما البحرين في طور بناء محطة للغاز الطبيعي المسال يتوقع أن تفتتح بحلول عام ٢٠١٥. وأجرت المنامة محادثات مع شركة «غازبروم» الروسية كونها مصدراً محتملاً لاستيراد الغاز الطبيعي المسال.

٤. شبكة الكهرباء الخليجية: يجري حالياً بناء شبكة كهرباء إقليمية بين دول مجلس التعاون الخليجي كافة، ستوفر إمكانية استيراد الكهرباء أو فائض الطاقة من دول الجوار، وخصوصاً من دولة الإمارات العربية المتحدة ومحطاتها النووية المخطط لها. وبذلك، ستخفف الشبكة من الضغط على إمدادات الغاز المحلية. لكن هذا الاحتمال لن يتحقق إلا في المدى البعيد، أو بعد عام ٢٠١٧، عندما تبدأ محطات الطاقة النووية

في دولة الإمارات العربية المتحدة بتوليد الكهرباء[١٥].

وربما من أهم الحلول لمواجهة تحدي الغاز هو المزيد من التعاون بين دول مجلس التعاون. فعلى سبيل المثال، بدل أن تستمر المملكة العربية السعودية في استهلاك ما يقارب مليون برميل يومياً من النفط لإنتاج الكهرباء يمكنها أن تستورد الغاز القطري الذي سيوفر عليها بيئياً ومالياً.

الأنظمة المالية للنفط والغاز

النظام المالي للنفط والغاز[١٦] (Oil and Gas Fiscal Regime) هو عبارة عن سياسة الدولة أو الحكومة في تنظيم وتحديد كيفية استخراج الريع الاقتصادي من موارد النفط والغاز. ويرسم هذا النظام العلاقة بين الحكومة، أو الشركة الوطنية، وبين الشركات المتعاقدة، ويحدد قضايا كالسيطرة على العمليات النفطية وكيفية إدارتها والتعامل مع التكاليف وتوزيع الأرباح بين الطرفين.

وتنقسم الأنظمة المالية للنفط والغاز إلى نوعين أساسيين، هما: نظام مبني على أساس الامتياز أو الترخيص، ونظام مبني على أساس تعاقدي. وهذا الأخير منقسم بدوره إلى نوعين (١): اتفاقيات تقاسم الإنتاج، و(٢) اتفاقيات الخدمة.

الاختلاف الأساسي بين هذه الأنظمة هو في تحوّل ملكية موارد النفط والغاز:

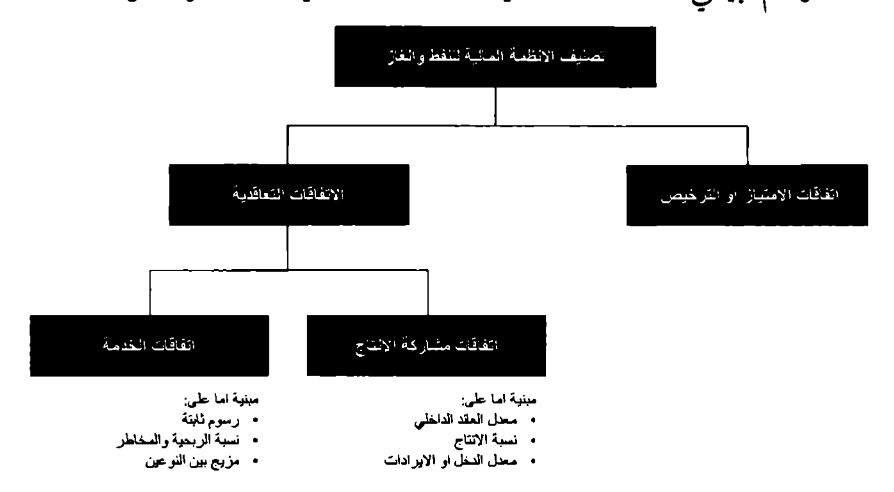
- في اتفاقيات الامتياز أو الترخيص تتحوّل الملكية عند «رأس البئر» حيث تأخذ شركات النفط العالمية الإنتاج ناقصاً أية عائدات مالية للدولة المضيفة.

(١٥) Country Analysis Briefs, U.S. Energy Information Administration, 2011 <http://www.eia.doe.gov>.

(١٦) Pedro Van Meurs, *Government Take and Petroleum Fiscal Regimes*, 25 May 2008.

- في اتفاقيات تقاسم الإنتاج تأخذ شركات النفط العالمية حصة من النفط المستخرج بهدف تغطية نفقاتها ورأس المال المستثمر، ويُوزّع النفط المتبقي بينها وبين الدولة المضيفة حسب شروط العقد.
- في اتفاقيات الخدمة لا تتحوّل الملكية على الإطلاق.

رسم بياني ٣ ـ ١٠: تصنيف الأنظمة المالية للنفط والغاز(١٧)



تعطي اتفاقيات الامتياز أو الترخيص شركة النفط العالمية حقوقاً حصرية في التنقيب والإنتاج والبيع والتصدير لفترة محددة من الزمن. ففي السابق، كانت اتفاقيات النفط مع الدول المضيفة عبارة عن اتفاقيات امتياز تقليدية ذات شروط مجحفة. وبمرور الأيام وتغيّر الظروف التي جعلت الدول المنتجة توافق على توقيع اتفاقيات الامتياز التقليدية، ظهر ما يعرف بالامتيازات الحديثة، وهي تشبه تلك التقليدية، ولكن مع بعض التعديلات لصالح الدول المضيفة. وتشمل هذه التعديلات تقليص مساحة الترخيص، أو مدة سريان العقد، والنص على عائدات مالية إضافية، سواء كانت على شكل إتاوة أو ضريبة على أرباح شركة التنقيب، أو منح تدفع للدولة المضيفة عند التوقيع على الاتفاقية، أو عند اكتشاف النفط، أو

---

(١٧) Key Credit Factors: Criteria for Rating the Global Oil Refining Industry, Standard & Poor's, 26 November 2011.

عند وصول الإنتاج إلى معدلات معيّنة[١٨].

تعتمد اتفاقيات تقاسم الإنتاج على ثلاثة عوامل مختلفة، هي: معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return) أو نسبة الإنتاج (Production Level) أو معدل الدخل أو الإيرادات (Revenues). ويعني ذلك أن حصة الربح من برميل النفط تتغير بحسب تحقيق نسب متفق عليها من هذه العوامل.

أما اتفاقيات الخدمة فتنقسم على ما إذا كان الأجر مستنداً على رسوم ثابتة (أي اتفاقيات خدمة محضة) أو على نسبة مخاطر معينة. وفي بعض الحالات، يكون العقد مزيجاً بين النوعين. وتشبه اتفاقيات الخدمة المحضة تلك التي بين شركات الخدمات النفطية وشركات النفط العالمية، وهي نادرة جداً ولا توجد حالياً إلا في إيران.

أما اتفاقيات الخدمة القائمة على نسبة المخاطر فتستخدم في المملكة العربية السعودية والكويت والعراق. وفي هذه الاتفاقيات تتولّى شركة النفط العالمية عمليات الاستكشاف والإنتاج للحكومة المضيفة داخل منطقة محدّدة، ويبقى المخزون الهيدروكربوني ملكاً للدولة في كل الأحوال. ولا تحصل الشركة العالمية (المقاولة) على أي حصة من النفط والغاز إلا إذا دفعت لها الرسوم عبر الإنتاج أو أعطيت الأفضلية في شراء الإنتاج من الحكومة المضيفة.

ولا تحبذ الشركات العالمية هذا النوع من العقود لأنها لا توفر لها أسهماً مباشرة في احتياطيات النفط، وبالتالي لا تؤثر على مؤشرات رئيسة تتخذها هذه الشركات لقياس إنجازها كمعدل استبدال الاحتياطي الذي تطرقنا إليه سالفاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه، في معظم الأحيان، تصبح الجوانب القانونية ثانوية في ظل الموقف العام والمبدئي الذي تتخذه أي دولة تجاه مواردها

---

(١٨) أحمد المفتي، «التحكيم في اتفاقيات استثمار البترول وخلافها،» موقع مجتمع البحرين القانوني، ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، <http://www.bahrainlaw.net/post165.html>.

الطبيعية. فيمكن أن تحصل الحكومة على نسبة الريع نفسها ضمن أي من الأنظمة النفطية المختلفة. والمهم هو أن تعقد الاتفاقيات، أياً كان نوعها، بشكل يحقق ويضمن الإيرادات المجزية والعادلة من وجهة نظر الأطراف المعنية.

الأنظمة المالية في دول مجلس التعاون

منذ تأميم شركة «أرامكو« السعودية، لم تمنح المملكة الشركات الأجنبية أي تراخيص للتنقيب عن النفط. وتقتصر المشاركة الأجنبية على عقد امتياز مع شركة «شيفرون» في المنطقة المقسمة بين المملكة العربية السعودية والكويت، وفي استكشاف وتطوير موارد الغاز في صحراء الربع الخالي. فكل مشاريع تطوير وإنتاج النفط والغاز الأخرى تخضع لسيطرة شركة «أرامكو».

أما معظم العقود في دولة الإمارات العربية المتحدة فهي عبارة عن اتفاقيات امتياز من خلال مشاريع مشتركة كشركة «زادكو» و«أدكو» و«أدما ـ أبكو» التي تملك الدولة النسبة الأكبر فيها.

وفي الكويت، يحظر الدستور أي استخدام لاتفاقيات تقاسم الإنتاج. لذلك تدرس الحكومة خيار استخدام نوع مبتكر من اتفاقيات الخدمة. في هذه الاتفاقيات، يُسمح للحكومة الكويتية بالاحتفاظ بالملكية الكاملة لاحتياطي النفط والسيطرة على مستويات الإنتاج والإدارة الاستراتيجية للمشاريع، والتعامل مع شركات النفط العالمية كمقاول للخدمات يحصل على رسوم محددة لكل برميل مع بدلات لاسترداد رأس المال وبعض الحوافز.

ولا يوجد في قطر قانون مخصص للنفط. فكل أنشطة الاستكشاف والإنتاج تتم بموجب شروط اتفاقيات الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج (EPSA) التي تمثل غالبية العقود في قطر، باستثناء حقل «بندق» الذي أبرم ضمن نظام الامتياز المطبق في الإمارات. أما تطوير وإنتاج معظم الحقول التاريخية (دخان، بولحنين، ميدان محزم) فتقوم به الشركة الوطنية (عدا حقل العد الشرقي الذي تطوره شركة أوكسدنتال).

في سلطنة عُمان، يتم استخدام كل من نظام الامتياز ونظام تقاسم الإنتاج.

وتنتج شركة تنمية نفط عمان (PDO)، وهي الشركة الوطنية، ٩٠٪ من النفط وكل إنتاج الغاز تقريباً. وتملك الحكومة نسبة ٦٠٪ من الشركة الوطنية فيما تملك شركة «شل» نسبة ٣٤٪ وشركة «توتال» ٤٪ وشركة «بارتكس» ٢٪.

وفي البحرين، وُقّعت اتفاقية تقاسم الإنتاج بين الشركة القابضة للنفط والغاز (Nogaholding) وشركة «تطوير» لتطوير حقل البحرين. وتملك شركة «أوكسدنتال» نسبة ٤٨٪ في شركة «تطوير»، فيما تملك شركة «مبادلة» نسبة ٣٢٪ والشركة القابضة للنفط والغاز نسبة ٢٠٪. وتشير هذه النسب إلى نسب تحمل التكاليف لا إلى نسب تقاسم الإيرادات التي يتم تحديدها في بنود الاتفاقية نفسها.

تخزين ونقل النفط الخام

ينقل النفط عبر شبكات أنابيب محلية من حقول النفط إلى موانئ التصدير التي غالباً ما تقع قرب مناطق الإنتاج. ويعتبر ميناء رأس تنورة في المنطقة الشرقية السعودية أكبر ميناء لشحن النفط في العالم، ويتسع لشحن حوالى 6 ملايين برميل من النفط يومياً[(١٩)]. وفي معظم الأحيان تستخدم الناقلات البحرية لنقل وتوصيل النفط الخام إلى موانئ الدول المستهلكة حيث يتم تخزينه في صهاريج كبيرة قبل نقله بواسطة خطوط الأنابيب أو سكك الحديد أو الشاحنات إلى مصافي النفط للمعالجة والتكرير.

جدول ٣ ـ ٤: صادرات النفط في دول مجلس التعاون

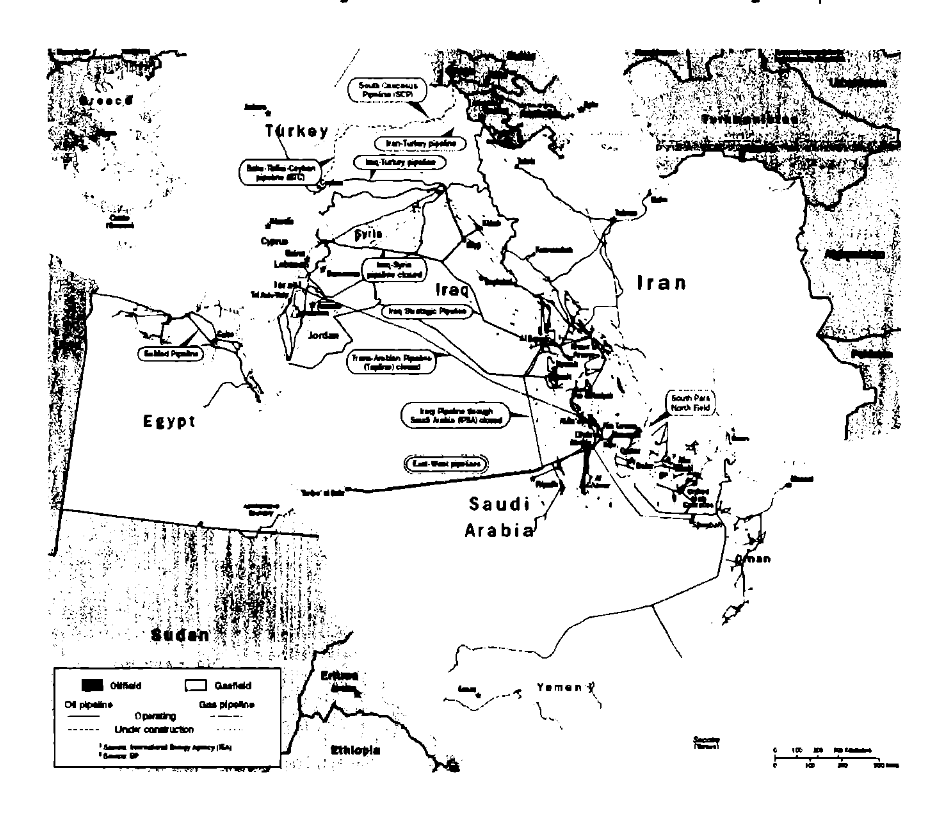
	صادرات نفط الخام (مليون برميل يومياً) 2009	موانئ التصدير	أسواق التصدير
الإمارات العربية المتحدة	2.4	جزيرة داس، جزيرة زركوه، الفاتح، الجبيرة، جبل علي	اليابان، كوريا الجنوبية، تايلاند
مملكة البحرين	البحرين لا تصدّر نفط خام بل تقوم بتصدير مواد نفطية مكررة. يباع النفط الخام من حقل أبو سعفة المشترك بين البحرين والسعودية من ميناء رأس تنورة في السعودية		
المملكة العربية السعودية	7.6	رأس تنورة والجعيمة (الخليج)، ينبع (البحر الأحمر)	دول شرق آسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية
سلطنة عمان	0.59	ميناء الفحل	الصين، اليابان
قطر	1.0	أم سعيد، جزيرة حالول	اليابان، كوريا الجنوبية، أسواق آسيوية أخرى
الكويت	2.1	ميناء الأحمدي	دول شرق آسيا (الأغلبية)، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية

Source: CIA, Energy Information Administration (EIA)

(١٩) The Petroleum Sector Value Chain, World Bank Group, June 2009.

ويعتبر مضيق هرمز أهم نقطة عبور نفطية في العالم. إذ يمر عبره حوالى ٢٠٪ من النفط العالمي و٣٥٪ من النفط المتداول عن طريق البحر. وقد أنشأت المملكة العربية السعودية ما أطلق عليه «أنبوب النفط العراقي» عبر المملكة، في محاولة لتجاوز الحظر الإيراني على مضيق هرمز خلال الحرب الإيرانية - العراقية. لكن هذا الخط لم يستخدم منذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠. وقد أدت التوترات حول برنامج إيران النووي إلى دراسة إعادة فتح خط الأنابيب هذا لتأمين طرق بديلة لتصدير النفط. كما أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة خط أنابيب جديداً ينقل النفط من حقول «حبشان» في أبوظبي إلى ميناء الفجيرة متجنبة بذلك مضيق هرمز.

رسم بياني ٣ ـ ١١: أنابيب النفط والغاز في دول مجلس التعاون



تخزين الغاز الطبيعي ونقله

يتم تخزين الغاز الطبيعي في مكامن جيولوجية مهيأة للتخزين أو في نظام خطوط الأنابيب عن طريق ضبط درجة الضغط فيها.

وتعتمد خيارات نقل الغاز على الشكل الذي تتخذه هذه المادة. إذ يمكن نقل سوائل الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب أو شاحنات الصهريج، ولكن لا يمكن نقل الغاز الجاف (الميثان) إلا عبر خطوط الأنابيب وتوصيله مباشرة إلى المستهلك النهائي كمحطات توليد الطاقة. وتتطلب مشاريع خطوط الغاز استثمارات كبيرة، ولا تكون مجدية إلا مع خطة واضحة تحدّد مصادر التمويل والمستهلكين المعنيين والتسعير، ناهيك عن الاعتبارات الجيوسياسية التي عادة ما تخضع لها هذه الأنابيب[٢٠].

وكان أول خط أنابيب عابر للحدود في منطقة دول مجلس التعاون هو مشروع «دولفين» الذي أنشئ عام ١٩٩٩ لنقل الغاز الطبيعي من حقل الشمال القطري إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وقد أجريت في السنوات الأخيرة محادثات حول شبكة خطوط أنابيب للغاز من قطر إلى دول خليجية أخرى كالبحرين والكويت، وحتى إلى أوروبا عبر العراق وتركيا.

ويعتبر الغاز الطبيعي المسال (الذي سنتطرق إليه في الجزء التالي) طريقة أخرى لنقل الغاز. فمنذ عام ٢٠٠٩ شكلت صادرات الغاز الطبيعي المسال أكثر من ٧٠٪ من صادرات الغاز في قطر.

---

(٢٠) المصدر نفسه.

جدول ٣ ـ ٥: صادرات الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون

	صادرات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) 2007	موانئ التصدير	أسواق التصدير
الامارات العربية المتحدة	6.8	شركة أبو ظبي لتسييل الغاز المحدودة (أدجاز) في جزيرة داس	اليابان
مملكة البحرين	0	-	
المملكة العربية السعودية	0	-	-
سلطنة عمان	13.1	قلهات للغاز المسال	الصين، كوريا الجنوبية، اليابان
قطر	39.3	مشروع غاز لافان للغاز المسال، دولفين	الغاز المسال: كوريا الجنوبية، الهند، أوروبا، آسيا، أمريكا الشمالية، اليابان، بريطانيا دولفين: الإمارات وعمان
الكويت	0	-	

Source: CIA, Energy Information Administration (EIA)

تكرير النفط

تكرير النفط هو عبارة عن عمليات مختلفة تفصل الجزيئات الهيدروكربونية الموجودة في النفط الخام وتحوّلها إلى منتجات بترولية مختلفة ذات قيمة أكبر. ويتم تصنيف المنتجات البترولية إلى ثلاث فئات: ١. نواتج التقطير الخفيفة (light distillates) كغاز البترول المسال والبنزين والنفتا، ٢. نواتج التقطير المتوسطة (middle distillates) كالكيروسين والديزل، ٣. المقطرات الثقيلة والبواقي (heavy distillates & residuum) كزيت الوقود الثقيل وزيوت التشحيم والشمع والإسفلت. ويستند هذا التصنيف على كيفية تقطير النفط الخام وفصله إلى أجزاء مختلفة.

وهناك ثلاثة استخدامات رئيسة للمنتجات النفطية، هي: (١) للمواصلات (٢) لتوليد الطاقة الكهربائية و(٣) للتدفئة. وهناك أيضاً استخدامات غير متعلقة بتوليد الطاقة كاستخدام المواد النفطية في صناعة البتروكيماويات.

رسم بياني ٣ ـ ١٢:
المنتجات المصنوعة من برميل للنفط (نموذج)



3% Asphalt
4% Liquefied Petroleum
10% Jet Fuel
18% Other Products

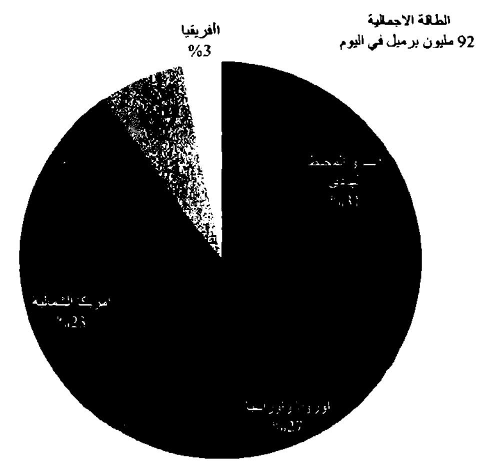
23% Diesel Fuel & Heating Oil

47% Gasoline

Source: U.S. Department of Energy

وقد وصلت قدرة التكرير في العالم عام ٢٠١١ إلى ٩٢ مليون برميل يومياً، وتمثل نسبة دول الشرق الأوسط فيها ٩٪، ودول مجلس التعاون ٥٪ أي ٤,٦ مليون برميل يومياً.

رسم بياني ٣ ـ ١٣: نسبة الطاقة التكريرية حسب المنطقة الجغرافية

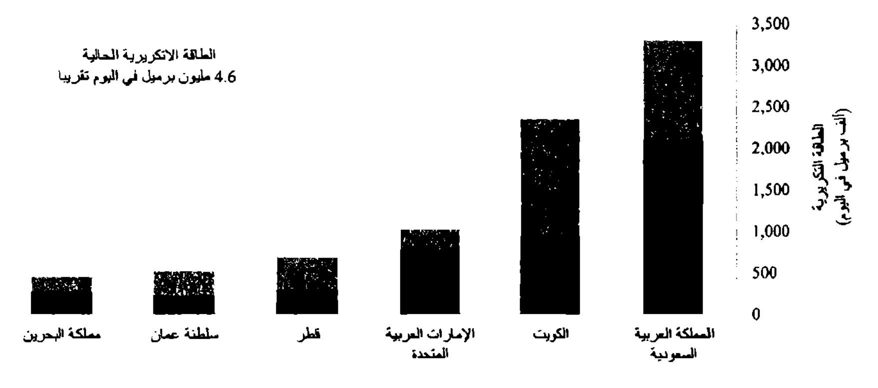


Source: BP Statistical Review 2011

تملك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قدرة تكرير نفط في العالم، تليها روسيا واليابان والصين. والجدير بالذكر أن ٩٠٪ من الطاقة التكريرية للنفط موجودة في دول غير أعضاء في منظمة «أوبك»، ولا تعتبر غنية بالموارد النفطية كسنغافورة وكوريا الجنوبية وهولندا. ويعود ذلك إلى اعتماد جدوى تكرير النفط على عوامل اقتصادية وتقنية عدة من الصعب أن تتوفر في أي مكان.

ويتوقع أن تنخفض نسبة الطلب على النفط في الدول المتقدمة في المستقبل. ولذلك تتركز معظم استثمارات مصانع التكرير في الدول الآسيوية كونها اقتصاديات ذات معدل نمو كبير، وفي دول مجلس التعاون والشرق الأوسط كونها تمتلك أكبر احتياطيات نفط في العالم.

رسم بياني ٣ ـ ١٤: الطاقة التكريرية في منطقة دول مجلس التعاون



معالجة الغاز الطبيعي

يتكون الغاز الطبيعي بشكل أساسي من غاز الميثان مع كميات مختلفة من الهيدروكربونات الثقيلة. ويخضع لعمليات مختلفة تفصل الشوائب عنه ليصبح مناسباً للنقل وتلبية مواصفات الوقود المطلوبة في السوق. وإلى جانب غاز الميثان، تشمل منتجات الغاز الطبيعي ما يلي:

- سوائل الغاز الطبيعي :(Natural Gas Liquids) سوائل الغاز الطبيعي

هي الهيدروكربونات الغازية الثقيلة الموجودة في الغاز الطبيعي الخام (وتشمل مواد الإيثان والبروبان والبيوتان وغيرها)، وتستخدم في التدفئة والطبخ وكمواد خام لصناعة البتروكيماويات وكوقود للمحركات.

- الغاز الطبيعي المسال (Liquefied Natural Gas or LNG): الغاز الطبيعي المسال هو الغاز الذي يتم تحويله إلى سائل لتسهيل عملية تخزينه ونقله. وتقوم هذه العملية على تبريد الغاز في محطات بالقرب من مصانع معالجة الغاز حتى يُسيَّل، ومن ثم يُخزّن في صهاريج معزولة قبل أن يتم تحميله في صهاريج مبردة مخصصة للشحن، ثم يعاد تحويله إلى حالته الغازية ونقله إلى المستهلكين النهائيين عبر شبكات أنابيب الغاز المحلية.
- الغاز المحوّل إلى سائل (Gas-to-Liquid or GTL): تحويل الغاز إلى سائل i، عملية تكريرية تستخدم في تحويل الغاز الطبيعي إلى منتجات متنوعة عادة ما تصنّع من النفط الخام، وتشمل وقود النقل والنافتا وزيوت التشحيم. وتعتبر مشاريع تحويل الغاز الطبيعي وسيلة مغرية اقتصادياً لاستغلال احتياطيات الغاز. ويعتبر مشروع «بيرل» القطري (وهو شراكة بين «قطر للبترول» وشركة «شل») أكبر مصنع في العالم لتحويل الغاز إلى وقود سائل.

في ٢٠٠٧ كان أكثر من ٧٠٪ من إنتاج الغاز العالمي يستهلك محلياً، فيما كان ١٨٪ من الغاز يصدّر عبر خطوط الأنابيب و٨٪ كغاز مسال. ويتوقع أن تزداد نسبة تداول الغاز وتصديره كغاز مسال بسبب انخفاض إنتاج الغاز محلياً في معظم الدول وارتفاع الطلب عليه عالمياً.

أسواق النفط والغاز العالمية

النفط هو أكثر السلع تداولاً في العالم، ويتأثر سعره بعوامل مختلفة، منها عوامل العرض والطلب، والموقع الجغرافي لمنافذ التصدير، وسعر صرف الدولار وأسواق المنتجات النفطية وفائض طاقة «أوبك» الإنتاجية، ومخزون النفط الخام لدى الدول المستهلكة، وعوامل اقتصادية وجيوسياسية أخرى.

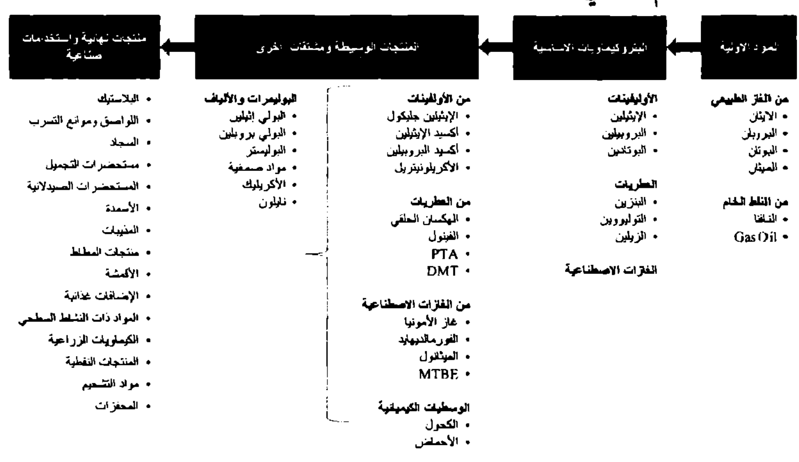
ونظراً إلى وجود أنواع وأصناف مختلفة من النفط الخام، تمّ اعتماد أنواع محدّدة كمعيار للجودة والتسعير. فعلى مستوى العالم، يُعتمد خام «برنت» في المملكة المتحدة كمرجع عالمي مستخدم لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي. وفي منطقة دول مجلس التعاون، يستخدم خام دبي كمعيار للتسعير، أما في الولايات المتحدة فيستخدم خام غرب تكساس المتوسط .(WTI) وقد وضعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نظاماً مرجعياً خاصاً بها عُرف بـ «سلّة أوبك»، هو عبارة عن متوسط سبْع خامات مختلفة.

على عكس أسواق النفط، تعتبر أسواق الغاز إقليمية وغير منفتحة اقتصادياً، ولكنها، في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تعدّ أسواقاً محررة وذات شفافية أكبر مقارنة بأسواق الغاز في أوروبا. وعموماً، يُسعّر الغاز الطبيعي على أساس محتوى الطاقة فيه وقربه من أسواق الاستهلاك. ولكن آليات التسعير تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم نقطة «هنري هب» في ولاية لويزيانا كمعيار لتسعير الغاز، إذ إنها نقطة الربط الفعلي في خط أنابيب الغاز والتي يتم توصيل معظم الغاز إليها. أما في أوروبا، فيباع معظم الغاز ضمن عقود طويلة المدى ومرتبطة بسعر النفط، وذلك لأنه يتوجَب على المنتجين الأوروبيين أن يضمنوا أسواَقاً للغاز قبل الاستثمار في أي مشروع لتطويره، ويتم ذلك من خلال بيع الغاز مقدماً تحت آلية تسعير متفق عليها مسبقاً.

البتروكيماويات

البتروكيماويات هي مواد كيمياوية مستخرجة من النفط والغاز الطبيعي من خلال عمليات مختلفة يتم فيها تكسير الجزيئات الهيدروكربونية الكبيرة إلى جزئيات أصغر تُكوّن ما يسمى بـ «البتروكيماويات الأساسية" . وتنقسم هذه المواد البتروكيماوية إلى ثلاث مجموعات أساسية، هي: الأوليفينات والعطريات والغازات الاصطناعية. ويعتبر الإيثيلين والبروبيلين من أكثر المواد البتروكيماوية إنتاجاً ويمثلان نقطة البداية لأكثر من نصف البتروكيماويات المنتجة عالمياً.

رسم بياني ٣ ـ ١٥: سلسلة القيمة للبتروكيماويات



تتم معالجة المواد البتروكيماوية الأساسية لإنتاج مواد وسيطة تعالج بدورها لإنتاج مواد نهائية تستخدم في صناعة مجموعة واسعة من المنتجات المختلفة. وينصبّ حوالى ٨٠٪ من إنتاج البتروكيماويات في صناعة البوليمرات، وهي المواد الأولية لصناعة البلاستيك. ويعتبر البولي إيثيلين أكثر البوليمرات إنتاجاً، تليه مادة البولي بروبيلين والبوليستر. وإضافة إلى إنتاج البلاستيك، تستخدم البتروكيماويات في إنتاج عدد لا يحصى من المنتجات التي نستهلكها في حياتنا اليومية من أدوية ومذيبات وأسمدة ومستحضرات تجميل وإلكترونيات ومواد بناء ومنتجات أخرى.

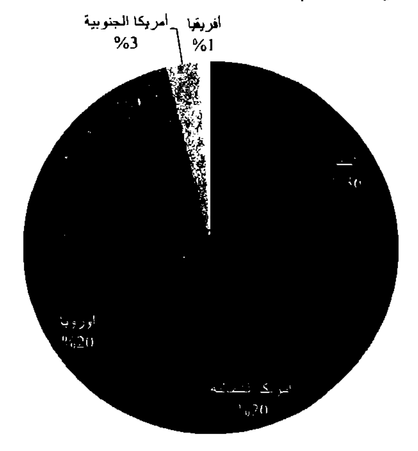
قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون

يقدر أن تنتج منطقة الشرق الأوسط ٢٠٪ من الإنتاج العالمي للبتروكيماويات بحلول عام ٢٠١٥. وتتصدر المملكة العربية السعودية قطاع البتروكيماويات في المنطقة حيث تمثل ٧٪ من العرض العالمي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية، و٧٠٪ من الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون[٢١].

---

(٢١) MENA Petrochemicals: A Global Advantage, Al Masah Capital Limited, 2010.

رسم بياني ٣ ـ ١٦: نسبة إنتاج البتروكيماويات في العالم حسب المنطقة الجغرافية



Source: GPCA via Riyad Capital - Saudi Arabia Petrochemicals Report (2011)

تتصدر شركة «سابك» قطاع البتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبلغ حصتها في سوق المنطقة نحو (٦٢٪ استناداً إلى إجمالي إيرادات عام ٢٠٠٩) مما يجعلها واحدة من أكبر عشر شركات للبتروكيماويات في العالم[٢٢].

جدول ٣ ـ ٦: شركات البتروكيماويات العالمية

Ranking*	Company	Country
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

*The list is based on the 2008 revenues and therefore excludes any companies owned outright by governments.
Source: www.arabianoilandgas.com

(٢٢) Saudi Arabian Petrochemicals, Riyad Capital, 30 November 2011.

رسم بياني ٣ ـ ١٧: شركات البتروكيماويات في دول مجلس التعاون



إضافة إلى «سابك»، تشمل قائمة اللاعبين الرئيسين في صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الشركات التالية: «بترورابغ» و«شركة صناعات قطر» و«المجموعة الصناعية السعودية للاستثمار»[٢٣]، وتملك أو تساهم هذه الشركات في عدد كبير من مشاريع البتروكيماويات في المنطقة والعالم.

جدول ٣ ـ ٧: مشاريع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون

Source: MEED & Zawya Projects Databases

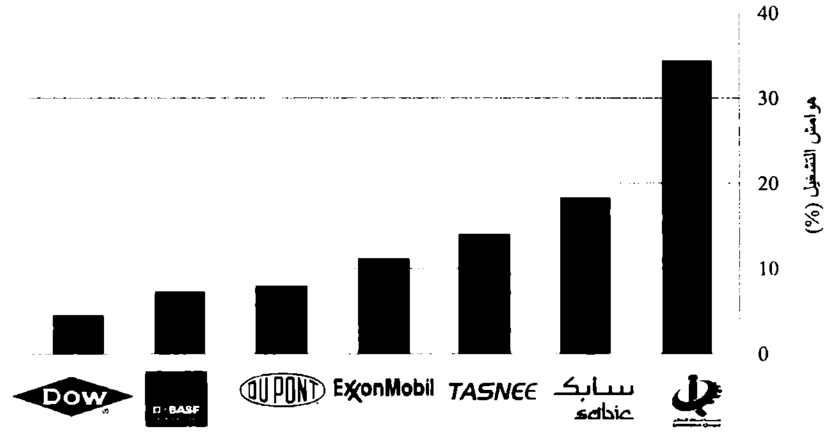
Saudi Arabia	Chevron Phillips & Affiliates	Saudi Aramco & Affiliates	Qatar
SABIC & Affiliates	Saudi Polymers	Sadara	Qatar Petrochemicals (QAPCO)
[illegible]	Saudi Chevron Phillips	[illegible]	Qatofin
[illegible]	Jubail Chevron Phillips	Kuwait	Qatar Vinyl Company (QVC)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	Independents	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	Oman	United Arab Emirates
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

(٢٣) MENA Petrochemicals: A Global Advantage, Al Masah Capital Limited, 2010.

النافتا وغاز الإيثان هما المادتان الأوليان الرئيستان لشركات البتروكيماويات في العالم. وفي حين تعتمد أكثر من ٥٠٪ من مصانع الإيثيلين في العالم على النافتا كمادة أولية، تستخدم مصانع البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الإيثان بسبب وفرته وسعره المنخفض نسبياً.

ونتيجة انخفاض تكلفة المواد الأولية في دول مجلس التعاون، تتمتع شركات البتروكيماويات في المنطقة بهوامش تشغيل أعلى مقارنة بالشركات العالمية[٢٤]. لذلك تمكّنت دول كالمملكة العربية السعودية من بناء قاعدة صناعية قوية للبتروكيماويات، وخصوصاً مادة الإيثيلين ومشتقاتها.

رسم بياني ٣ ـ ١٨: هوامش تشغيل شركات البتروكيماويات العالمية



Source: Reuters Knowledge via Al Masah Capital MENA Petrochemicals Report (2010)

والجدير بالذكر أن سعر الإيثان في المنطقة بدأ بالارتفاع التدريجي، بسبب انخفاض عمليات الاستكشاف والإنتاج من جهة، وزيادة الطلب على الغاز لمشاريع البتروكيماويات وتوليد الكهرباء من جهة أخرى[٢٥]، الأمر الذي سيضعف الميزة التنافسية لدى المنتجين في دول مجلس التعاون

---

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) The Gulf Petrochemicals Industry, Alpen Capital, 7 March, 2010.

الذين بدأوا في التوجه إلى استخدام النافتا وغيرها من سوائل الغاز الطبيعي (كمزيج من الإيثان والبروبان والبيوتان) كمواد أولية بديلة يمكن استخدامها لإنتاج منتجات أكثر تنوعاً وتعقيداً، وبالتالي ذات قيمة مضافة أكبر. هذا التحول التدريجي إلى استخدام سلة من المواد الأولية المختلفة يتماشى مع الخطط الصناعية لدول مجلس التعاون التي تسعى إلى تعزيز إنتاج المواد البتروكيماوية والبلاستيكية ذات القيمة المضافة التي تساهم بشكل أكبر في دعم التنمية الاقتصادية. وقد تم بالفعل تحديد مناطق لتحويل البلاستيك، بالقرب من مراكز إنتاج البتروكيماويات الكبرى في السعودية، للاستفادة من البتروكيماويات الأساسية والبوليمرات بشكل أكبر وتزويدها للصناعات المحلية مثل صناعة السيارات ومواد التعبئة والتغليف والمنتجات الاستهلاكية ومواد البناء ومنتجات تحويلية أخرى، وعلى الرغم من أن هذا التوجه لا يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، إلا أنه يساهم في ضمان حصول اقتصاديات دول المجلس على أكبر نسبة ممكنة من القيمة المضافة في أسواق النفط والغاز ومشتقاتهما عالمياً. أما بالنسبة إلى تنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون بعيداً عن قطاع النفط ومشتقاته، فالأمل معقود على الرؤى التنموية لهذه الدول، وخططها المطروحة في هذا الاتجاه، والتي نتطرق إليها في القسم التالي من هذا الإصدار.

٣ ـ ٣: تقييم الرؤى التنموية في دول مجلس التعاون

يتناول هذا الفصل أربع رؤى تنموية في دول مجلس التعاون (قطر والبحرين وأبوظبي والكويت) كنماذج عن جهود التنمية في المنطقة، ويعرض ملخّصاً لكل رؤية، ثم تقييماً لها في أربعة محاور، هي:

١. المضمون النيوليبرالي

٢. التباين في الاهتمام بالبعد الاقتصادي ـ الاجتماعي

٣. المشاركة الشعبية في صياغة الرؤى وفي محتواها

٤. رؤى التنمية كمشاريع أيديولوجية

ويتضح أن رؤى التنمية الأربع المشمولة في هذا الفصل تشترك في سمات عدة، منها توقيت الإصدار ما بين تموز/ يوليو ٢٠٠٨ وشباط/ فبراير ٢٠١٠، والمدى الزمني للرؤى والمنتهي إما عام ٢٠٣٠ أو عام ٢٠٣٥. كذلك تشترك في ضعف المشاركة الشعبية الجدية في صياغتها، مع غياب التنسيق على مستوى دول مجلس التعاون في صياغة الرؤى لضمان تكامل الأهداف والمشاريع لا تكرارها. أما من حيث المضمون، فتتفق رؤى التنمية على أن الاعتماد الاقتصادي المفرط على النفط والغاز هو الخطر الأساس الذي يواجه اقتصادات المنطقة، كما تعي ضرورة معالجة الخلل السكاني والخلل في سوق العمل. ومن حيث الحلول، تشترك رؤى التنمية الأربع في طرح النيوليبرالية كحلّ، بمعنى

بناء اقتصاد رأسمالي مع حد أدنى من الضوابط، على أن يُبنى هذا النظام الاقتصادي من دون إصلاح سياسي جدّي مرافق، حيث يغيب ذكر الديمقراطية إلا في ما ندر، كما أن الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي ينال نصيباً أقل من الاهتمام الذي تحصل عليه الإصلاحات المتعلقة بالنيوليبرالية ومصالح أصحاب الأعمال. وقد يفاقم هذا التجاهل النسبي للحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية الاستياء الشعبي من أنظمة دول مجلس التعاون، رغم الوظيفة الأيديولوجية التي تقوم بها رؤى التنمية في إعطاء انطباع بوجود جهود جدية للإصلاح، وبالتالي سحب البساط من تحت المعارضة السياسية.

ومن المهم التأكيد أن هذا النص لا يناقش كل الرؤى والسياسات التنموية التي أصدرتها حكومات دول مجلس التعاون على مر التاريخ، بل يناقش نصوص رؤى التنمية الطويلة الأمد المعاصرة كعيّنة عن سياسات التنمية الراهنة في المنطقة.

نظرة عامة على رؤى التنمية في دول مجلس التعاون

يمكن تقسيم رؤى التنمية الأربع التي يتناولها هذا الملف إلى قسمين، هما: الرؤى العامة والرؤى المفصّلة نسبياً. وهذا تقسيم نسبي يعتمد على خصائص الرؤى التي يتم تحليلها هنا، وقد لا يكون مناسباً لتصنيف كل مشاريع التنمية في العالم. أما الرؤى العامة فهي تلك التي تغلب عليها الأفكار المجردة في مقابل قلة الأهداف المحددة بالأرقام، أو التي يمكن قياسها موضوعياً بمؤشرات محددة سلفاً، وتندرج تحتها رؤيتا قطر والبحرين. أما الرؤى المفصّلة نسبياً فهي التي تحتوي على قدر أكبر من الأهداف التفصيلية أو التي يمكن قياسها موضوعياً بمؤشرات محددة سلفاً، وتشمل رؤيتي أبوظبي والكويت.

رؤية قطر

يمكن البدء بالرؤية الأقدم من حيث تاريخ الإصدار، وهي «رؤية قطر

الوطنية ٢٠٣٠،» التي صدرت في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي التابعة للحكومة القطرية، وهي مختصرة نسبياً، إذ تقع في ٢٧ صفحة. والهدف الأساس من هذه الرؤية هو «تحويل قطر بحلول العام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل»[٢٦]. هي، إذاً، رؤية تركز أساساً على الاقتصاد، وعلى استدامة التنمية من دون الاعتماد على مورد طبيعي، هو الغاز في حالة قطر. ولتحقيق هذا الهدف، تستند الرؤية إلى أربع ركائز هي: أولاً، التنمية البشرية، ويقصد بها تنمية الموارد البشرية عبر تطوير التعليم والرعاية الصحية، وثانياً، التنمية الاجتماعية، ويقصد بها الرفاه الاقتصادي ـ الاجتماعي والاهتمام بالثقافة وتطوير العلاقات الدولية. وثالث الركائز، التنمية الاقتصادية، ويقصد بها الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي والإدارة السليمة لموارد النفط والغاز وتخفيف الاعتماد الاقتصادي عليهما. ورابعاً وأخيراً، تأتي التنمية البيئية، ويقصد بها الاستدامة البيئية.

ولعل أهم ما يميز «رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠،» بالمقارنة مع رؤى التنمية الأخرى في هذا الملف، هو أنها، من حيث الشكل، ثاني أقصر رؤية بعد رؤية البحرين. ومن حيث الصياغة، فهي تشترك مع رؤية البحرين في كونهما مشاريع عامة لا تحوي أهدافاً محددة بالأرقام أو يمكن قياسها بمؤشرات محددة سلفاً. كما تتميز «رؤية قطر» بالوعي بالأعراض الجانبية السلبية التي يمكن أن تصاحب مشاريع التنمية الاقتصادية الضخمة، وتحديداً التبعات الثقافية والمجتمعية والبيئية، وهو ما توضحه عندما تعدّد التحديات الرئيسة التي تواجه التنمية في قطر[٢٧].

---

(٢٦) «رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠،» الأمانة العامة للتخطيط التنموي، تموز/ يوليو ٢٠٠٨، ص ٢. <http://www.gsdp.gov.qa/www1_docs/QNV2030_Arabic_v2.pdf> .

(٢٧) «رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠،» الأمانة العامة للتخطيط التنموي، تموز/ يوليو ٢٠٠٨، ص٣. <http://www.gsdp.gov.qa/www1_docs/QNV2030_Arabic_v2.pdf> .

كذلك تتميز باستخدام فكرة متطورة نسبياً، هي فكرة «العدالة البينية»، وهي فكرة فلسفية تتعلق بالعدالة في توزيع المكاسب والمساوئ بين الأجيال المختلفة في المجتمع[٢٨]. كما تنفرد بكونها الرؤية الوحيدة التي تشير صراحة إلى دور زوجة رئيس الدولة في توجيه التنمية، في هذه الحالة السيدة موزة المسند زوجة أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

رؤية البحرين

ثاني الرؤى هي رؤية البحرين، وعنوانها الرسمي «رؤيتنا: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠»[٢٩]، وهي ثاني أقدم الرؤى المناقشة هنا، إذ صدرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، وتعهد بالإشراف على متابعتها «مجلس التنمية الاقتصادية» الذي يرأسه ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة[٣٠]. وهي أصغر الرؤى حجماً إذ تقع في ٢٣ صفحة، «ويتمثل الهدف الرئيس للرؤية في زيادة دخل الأسرة الحقيقي إلى أكثر من الضعف بحلول العام ٢٠٣٠»[٣١]. فرؤية البحرين، إذاً، ذات هدف اقتصادي ـ اجتماعي هو زيادة الدخل، وهو هدف ملموس أكثر من هدف الرؤية القطرية، مثلاً، الذي يحوي جانباً فنياً نسبياً هو تخفيف الاعتماد الاقتصادي على النفط والغاز. ولتحقيق هدفها، تقوم

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص٤. وللمزيد حول فكرة «العدالة البينية» انظر:
Lukas Meyer, "Intergenerational Justice," *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Spring 2010 Edition), Edward N. Zalta (ed.).
<http://plato.stanford.edu/archives/spr2010/entries/justice-intergenerational>.

(٢٩) «رؤيتنا: رؤية مملكة البحرين الإقتصادية حتى عام ٢٠٣٠،» البحرين، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://www.moc.gov.bh/en/media/Media,3746,en.pdf>.

(٣٠) «العاهل: رؤية «البحرين ٢٠٣٠» ملزمة لكل الدوائر،» صحيفة **الوسط**، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨. <http://www.alwasatnews.com/2240/news/read/20488/1.html>

(٣١) «رؤيتنا: رؤية مملكة البحرين الإقتصادية حتى عام ٢٠٣٠،» ص٦.
<http://www.moc.gov.bh/en/media/Media,3746,en.pdf>.

رؤية البحرين على ثلاثة مبادئ: أولاً، الاستدامة، وتعني الابتعاد عن التنمية الاقتصادية المستندة إلى القطاع العام لأنه قطاع غير مستدام، والاستعاضة عنه بالقطاع الخاص المبادر والمبتكر. وللاستدامة معنى آخر هو الحفاظ على الثقافة والبيئة. أما ثاني المبادئ، فهو التنافسية، ويعني زيادة القدرة على التنافس الاقتصادي مع العالم. وثالثاً، يأتي مبدأ العدالة التي تشمل مكافحة الفساد والاحتكار، وتعزيز الشفافية، وضمان الحماية القانونية للمستهلك وصاحب العمل والمستثمر الأجنبي، والمساواة بين المواطنين، وتوفير الضمان الاجتماعي لهم.

أما أهم ما يميز «رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠،» فهي، من حيث الشكل، أنها أقصر الرؤى، ومن حيث المضمون تتميز بتركيزها النسبي على الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي، سواء من حيث الهدف الأساسي المتمثل بمضاعفة الدخل أو بالإشارة المتكررة للحاجة إلى زيادة الأجور والتوظيف للمواطنين[٣٢]. كما تتميز هذه الرؤية بتحديد بعض المؤشرات لقياس النجاح في تحقيق الأهداف، وبعضها مؤشرات اقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعضها مؤشرات عالمية مثل مؤشر مساءلة القطاع العام الصادر عن البنك الدولي[٣٣]. لكن الرؤية لا تحدد أهدافاً رقمية يمكن قياسها، وبالتالي يصعب الحكم بشكل دقيق على مدى تحقق الرؤية في الواقع بحلول عام ٢٠٣٠، ما خلا ربما التقدم النسبي، أو التراجع قياساً على الوضع في تاريخ إصدار الرؤية عام ٢٠٠٨. كذلك تتميز رؤية البحرين بالمقارنة مع الرؤى الأربع المتناولة في هذا البحث بكونها الأقل تركيزاً على دور المرأة، فلا ترد كلمة «امرأة» أو مرادفاتها حتى مرة واحدة في النص، وهذا ينسحب على غيرها من مكونات المجتمع المستضعفة، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦، ٧، ١١، ١٤، ١٥، ٢٠.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٥-١٧.

رؤية أبوظبي

يمكن الآن أن ننتقل إلى القسم الثاني من الرؤى الأربع التي نتناولها في هذا البحث، وهي الرؤى المفصلة نسبياً، وتشمل رؤيتي أبوظبي والكويت. رؤية أبوظبي هي الأقدم من حيث تاريخ الإصدار، إذ صدرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ بعنوان «الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبي،» من إعداد ثلاث جهات مرتبطة بالحكومة هي «الأمانة العامة للمجلس التنفيذي» و«دائرة التخطيط والاقتصاد» و«مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي». والأخير يضم، إضافة إلى ممثلي الحكومة، أصحاب أعمال من داخل الإمارة وخارجها[٣٤]. وتعتبر هذه الرؤية الأطول والأكثر تفصيلاً ضمن الرؤى المتناولة في هذا البحث، وتقع في ١٤٢ صفحة، وهدفها العام «النجاح الاقتصادي» الذي يستند إلى «أولويتين": الأولى بناء اقتصاد مستدام، بمعنى التنويع الاقتصادي بعيداً من النفط وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، والثانية تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً تعود بالفوائد على الجميع. ويرتبط الالتزام بهاتين الأولويتين بالعمل المتواصل في سبعة مجالات هي:

١. بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة

٢. تبنّي سياسة مالية منضبطة

٣. إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية

٤. زيادة كفاءة سوق العمل

٥. تطوير البنية التحتية

---

(٣٤) الرؤية الإقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، حكومة أبوظبي، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، ص٧-٨.

<http://www.adced.ae/ar/PDF/Economic%20Vision%202030%20-%20Complete%20Report%20-%20Arabic.pdf>.

٦. تطوير قوة العمل

٧. تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيس للمشاريع[٣٥].

وإضافة إلى تميز «الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبي» بكونها الأطول والأكثر تفصيلاً بين الرؤى الأربع، إلا أنها، على العكس من رؤية البحرين، تهتم بموقع المرأة في المجتمع والاقتصاد. ومثال على ذلك ذكر «زيادة مساهمة المرأة في قوة العمل» في موقع متقدم من الملخص التنفيذي، وتكرار ذلك مرات عدة[٣٦]. كذلك تتميز الرؤية بما يمكن تسميته بـ «التنمية المتكافئة»[٣٧] التي تندرج تحت الأولوية الثانية من أولويات التنمية، وهي توازن التنمية الإقليمية. ويمكن تعريف «التنمية المتكافئة» بأنها محاولة المساواة بين المناطق الجغرافية المختلفة من حيث مستوى التنمية للتغلب على ثنائية منطقة المركز المتقدمة ومناطق الأطراف المتخلفة والتابعة[٣٨]. وتتميز الرؤية، أيضاً، بتحديدها لاقتصادات بعينها كأساس للمقارنة مع اقتصاد أبوظبي، وهي النرويج وإيرلندا ونيوزيلندا، وبدرجة أقل سنغافورة[٣٩].

رؤية الكويت

رابع الرؤى المستعرضة هنا وآخرها، قبل الانتقال إلى بعض السمات بالتفصيل، هي رؤية الكويت. وهي أساساً خطة خمسية، على خلاف الرؤى الثلاث أعلاه التي تقدم نفسها بوضوح كـ «رؤى.» لكن خطة الكويت، التي تقع في ٨٤ صفحة من إصدار «الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٧-١٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥، ١٠، ١٨، ٩١.

(٣٧) لا تستخدم الرؤية هذا التعبير.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٤٠، ١٧، ٣٨.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٩-١٠.

والتنمية» في شباط/ فبراير ٢٠١٠، تكشف في جزئها الأول عن محتوى «رؤية الدولة: الكويت ٢٠٣٥»(٤٠). وهدفها الأساس «تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري»(٤١)، وذلك بتحقيق ستة أهداف «استراتيجية»:

١. زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن
٢. جعل القطاع الخاص يقود التنمية
٣. التنمية البشرية والمجتمعية
٤. إصلاح التركيبة السكانية
٥. تحسين كفاءة الإدارة الحكومية
٦. تعزيز الهوية العربية والإسلامية(٤٢).

وإذا أردنا تحديد أهم مميزات رؤية الكويت، وبالتبعية خطتها الخمسية، بالمقارنة مع الرؤى الثلاث الأخرى، يمكن أن نشير إلى أنها الأكثر صراحة في الدعوة إلى تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية في السياسة، إذ تدعو إلى «تدعيم وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والالتزام به والعمل على تنمية وتطوير العمل السياسي»(٤٣)، وفي الوقت نفسه تدعو، بصراحة تفوق غيرها من رؤى التنمية، إلى تعزيز الهوية الإسلامية مع الإشارة إلى المادة الثانية من دستور الكويت، والتي تنص على أن «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع»(٤٤)، في ما يبدو أنه تبنٍّ لمشروع إسلامي. كما تنفرد هذه الرؤية بتحديد شكل محدد مستهدف للاقتصاد، وهو اقتصاد قائم

---

(٤٠) الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات ٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠١١-٢٠١٠، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، شباط/ فبراير ٢٠١٠، ص١٣-١٦.
<http://www.scpd.gov.kw/arabic/DocLib1/Final-Mid_range_plan.pdf>.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤-١٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤٤) دستور دولة الكويت، دولة الكويت، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، الباب الأول، المادة الثانية: <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4#sthash.aR6ivbDq.dpbs> .

على القطاعين المالي والتجاري، على العكس، مثلاً، من رؤيتي البحرين وأبوظبي اللتين تتفقان مع الكويت في ضرورة الابتعاد عن الاعتماد الاقتصادي على النفط، لكنهما لا تحددان قطاعاً أو قطاعين فقط لاستبدال القطاع النفطي.

وبهذا تكتمل الصورة العامة لرؤى التنمية الأربع موضوع هذا البحث. ويمكن الانتقال إلى بعض السمات المحددة للتفصيل في علاقات الرؤى ببعضها.

المضمون النيوليبرالي

يقصد بـ «النيوليبرالية» أو «الليبرالية الجديدة» شكل من أشكال الرأسمالية بدأ بالانتشار في الدول الرأسمالية ابتداءً من سبعينيات القرن العشرين، وأهم صفاته الدعوة للخصخصة ورفع الضوابط عن الأسواق وعن حركة رأس المال عبر الحدود، وخفض الضرائب والالتزامات الاجتماعية عن رأس المال وإضعاف الاتحادات العمالية[٤٥].

ويشكل هذا النموذج من الرأسمالية، الذي يسميه منتقدوه بالرأسمالية المتطرفة أو المتوحشة، أساساً للرؤية الاقتصادية في كل الرؤى المتناولة في هذا البحث. فعلى سبيل المثال، تذكر رؤية البحرين، مباشرة بعد قسم «التمهيد» وقبل جدول المحتويات، أن الحكومة إنما ترسم «معالم التنمية» بينما «يتولى القطاع الخاص الرائد عجلة تنميته»[٤٦]. وتواصل شرح قدرات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المنشودة بالقول:

ولا شك أن أفضل الطرق نحو ضمان استدامة ازدهار اقتصادنا؛ هي معالجة [تضخم القطاع العام]، وتطوير نوعية الوظائف والمهن ورفع

---

(٤٥) ديفيد هارفي، **الليبرالية الجديدة (تاريخ مختصر)**، ترجمة مجاب الإمام (العبيكان للنشر: السعودية، ٢٠٠٨).

(٤٦) رؤيتنا: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠، ص٣. <http:// www.moc.gov.bh/en/media/Media,3746,en.pdf>.

مستواها في البحرين. ولن يأتي ذلك إلا عن طريق تغيير نموذج النمو الاقتصادي الحالي، وذلك بالتحول إلى اقتصاد يحفزه القطاع الخاص المبادر[٤٧].

وتدعو رؤية البحرين، أيضاً، إلى «فتح أسواق البحرين بشكل أوسع من أي وقت مضى»[٤٨]، وتصرّح بموقف مؤيد للخصخصة «في ضوء التجربة الدولية التي تبيّن أن الحكومات تستطيع خفض التكاليف بشكل كبير وتحسين نوعية الخدمات الحكومية عبر الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ بعض العمليات الحكومية غير الأساسية،» ومثل ذلك إشارات أخرى إلى «تقليص حجم الجهاز الحكومي ونفقاته» و«تسريع مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات البنية التحتية»[٤٩].

وتدعم الاقتباسات أعلاه الزعم بأن النيوليبرالية تشكل جزءاً مهماً من رؤى التنمية في دول مجلس التعاون. فرؤية البحرين، كمثال، تزخر بالدعوات إلى الإعلاء من شأن رأس المال (القطاع الخاص) في عملية التنمية، بل أن يصبح هو قائدها، وكذلك الدعوة إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي للمشاركة في القيادة، وإضعاف القطاع العام لصالح هيمنة أكبر لرأس المال.

ويمكن إيجاد مرادفات لهذه الدعوات في رؤية أبوظبي التي تتميز بتخطيطها لتطبيق بعض الخصائص الفنية للنيوليبرالية، مثل قصر السياسة النقدية على التركيز على إدارة التضخم النقدي فحسب، وليس خفض التضخم جنباً إلى جنب مع خفض البطالة وزيادة النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن استهداف السياسة النقدية لخفض التضخم ليس أمراً سيئاً أو مثيراً للجدل في حد ذاته، الا أن القصر الكامل للسياسة النقدية على هذا الهدف، مع عدم التركيز على النمو الاقتصادي والتوظيف والآثار الجانبية

(٤٧) المصدر نفسه، ص٧.

(٤٨) المصدر نفسه، ص١٤.

(٤٩) المصدر نفسه، ص١٧-١٩.

المحتملة للتركيز الحصري على خفض التضخم، كل ذلك ينحو في اتجاه النيوليبرالية. وفي جانب السياسة المالية، تدعو رؤية أبوظبي إلى تبني النيوليبرالية الداعية إلى تجنّب عجز الموازنة وتجنب السياسة المالية التوسعية تماماً، وكذلك الدعوة إلى تمكين القطاع المالي من مفاصل الاقتصاد عبر الاعتماد عليه لتمويل المشروعات الكبرى في مختلف القطاعات، وأخيراً الدعوة إلى «تحسين كفاءة سوق العمل»، وهي العبارة المفضّلة لدعاة النيوليبرالية في مجال الحقوق العمالية، وتعني الاعتماد ما أمكن على قوى العرض والطلب لتحديد الأجور وظروف العمل، وإزالة الضوابط المتعلقة بحقوق العمال[٥٠].

وتجدر الإشارة إلى أن رؤية الكويت قد تكون الأكثر تطرفاً في الدفع باتجاه الخصخصة، حيث تدعو إلى خصخصة معظم الخدمات العامة، من البنية التحتية مروراً بمعظم نشاطات القطاع النفطي وحتى خصخصة المدارس والمستشفيات. وتدعو خطة التنمية إلى «إتاحة تنفيذ العديد من مشاريع الكهرباء والماء أمام القطاع الخاص»، و«إشراك القطاع الخاص في أنشطة قطاعي الكهرباء والماء عبر التخصيص التدريجي لمحطات إنتاج الطاقة والمياه ونقلها وتخزينها، وذلك ضمن مشروع التخصيص العام المقترح للدولة»[٥١]، الذي يشمل «التخصيص التدريجي للمدارس الحكومية،» وإنشاء جامعات مستقلة «يسهم القطاع الخاص بدور أكبر في إدارتها وتشغيلها»[٥٢]، وفي الصحة «تخصيص إدارات بعض المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية ضمن مشروع التخصيص العام»[٥٣].

ويتجاوز مشروع الخصخصة هذا حدوداً لم تستطع حتى كبرى الدول الرأسمالية تجاوزها، فلا تزال مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مناطق بعيدة عن الخصخصة الكاملة في تلك الدول. كما

---

(٥٠) الرؤية الإقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبي، ص٥٦-٧٧، ١٠٠-١١٠.

(٥١) «الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات ٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠١١-٢٠١٠،» ص٤٩.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٥٧-٥٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٦٢.

تخضع العناصر الأخرى المكونة للنيوليبرالية، كرفع الضوابط عن الأسواق وعن حركة رأس المال، إلى إعادة نظر وتقييم في الدول الرأسمالية الكبرى إثر أزمة ٢٠٠٨ الاقتصادية العالمية المستمرة. وتبقى المفارقة أن جميع هذه الرؤى تتبنى منهج التخطيط والتنظيم المركزي المفصّل والطويل الأمد لتحقيق التنمية، في الوقت الذي تدعو إلى تقليص نهج التخطيط والتنظيم ودور الدولة في الاقتصاد، وتسعى إلى تطبيق النيوليبرالية المعادية للتنظيم الاقتصادي الواعي.

التباين في الاهتمام بالبعد الاقتصادي ـ الاجتماعي

الوجه الآخر لتبنّي النيوليبرالية، من قبل رؤى التنمية، هو ضعف التركيز على الحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية للسكان. فرغم أن معظم الرؤى تذكر، في أكثر من موضع، قضايا الرفاه الاجتماعي وتحسين أوضاع العمالة والعدالة الاجتماعية، خصوصاً رؤية البحرين[٥٤]، إلا أنها لا تفصّل في الأهداف وخطوات العمل المتعلقة بالجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي، بقدر ما تفصّل في جانب تطبيق النيوليبرالية. فلا إشارة على الإطلاق، مثلاً، حتى إلى لفظة «اتحاد عمالي» أو «نقابة» في أي من الرؤى، على العكس من الإشارات المتكررة إلى «أصحاب الأعمال» و«القطاع الخاص»، ناهيك عن الغياب الملحوظ لأي برامج محددة ومفصلة لتوسعة رقعة الحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية، مثل مشاريع محددة لتطوير أنظمة التأمين الاجتماعي أو التقاعد. ويصعب تبرير هذا الاختلال في ميزان الحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية للفئات المختلفة في المجتمع.

وفي هذا المقام يمكن إدراج الغياب الملحوظ للاهتمام ببعض أضعف الفئات في دول مجلس التعاون، وعلى رأسها غير المواطنين الذين يشكّلون أغلبية السكان وأفقرهم بشكل عام، إذ يحظون بإشارة رمزية، مثلاً، عند الحديث عن تطوير مهارات العمالة أو تحسين بعض الخدمات

---

(٥٤) انظر قسم «رؤية البحرين» أعلاه.

التي قد يستفيد منها السكان(٥٥). بل إن غير المواطنين يمثّلون، في كل الرؤى، مشكلة يجب تحجيمها، وهو ما يدفع أحياناً إلى خطوات قد تعتبر عنصرية، مثل دعوة خطة الكويت في سياق إصلاح الخدمات الصحية إلى «دراسة فصل الكويتيين عن الوافدين في المستشفيات»(٥٦). وهذا التجاهل لأوضاع غير المواطنين يوضّح بأن رؤى التنمية الأربع لا تخص سكان الدول، إنما تخص مواطنيها وإن كانوا أقلية، كما هي الحال في الدول الثلاث وإمارة أبوظبي. هي، إذاً، رؤى الأقلية على أساس الجنسية، كما أنها خطط فئوية بمعنى تمثيلها للنخبة في جهاز الدولة والاقتصاد من دون مشاركة الفئات الشعبية في الصياغة.

المشاركة الشعبية في صياغة الرؤى وفي محتواها

تفتقر رؤى التنمية الأربع إلى دور فاعل ومركزي للشعب في صياغتها. فهي على أسوأ تقدير ثمرة عمل أجهزة فنية، سواء حكومية أو خاصة أو دولية، من دون مشاركة شعبية فاعلة كما في حالة رؤية أبوظبي(٥٧)، أو أنها جاءت بمشاركة شعبية يمكن اعتبارها رمزية كما في حالة قطر والبحرين. وفي حالة البحرين تحديداً، ورغم وجود برلمان منتخب، إلا أن النقاش العام حول رؤية البحرين لم يتوسع إلا بعد الإعلان رسمياً عن تبني الملك لها(٥٨)، ولعل أفضل الحالات كانت

---

(٥٥) انظر مثلاً رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ص١٤-١٥. ورؤيتنا: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠، ص٢٠. والرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبي، ص٧.

(٥٦) «الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات ٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠١١-٢٠١٠،» ص٦٢. وقد بدأ جزئياً تطبيق الفصل في الرعاية الصحية بين المواطنين وغير المواطنين، انظر «الكويت: هل تؤيد فرض قيود على الخدمات الصحية للوافدين؟»، موقع بي بي سي العربية، ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/nyhwecv>.

(٥٧) الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبي، ص١.

(٥٨) «الوفاق تلتقي مجلس التنمية الاقتصادية وتبلغه مرئياتها حول رؤية البحرين ٢٠٣٠،» موقع جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.
<http://alwefaq.net/cms/2008/11/27/1224/>.

الكويت التي أقر مجلس الأمة فيها خطة التنمية، وإن لم يكن للمجلس اليد الطولى في صياغة الخطة نفسها، إنما مجرد التصديق عليها كإطار عام(٥٩).

وينسحب ضعف المشاركة الشعبية في صياغة الرؤى إلى ضعف الدعوات للمشاركة السياسية بشكل عام في متن رؤى التنمية. فرغم تفصيل الرؤى نسبياً في أهمية تعزيز دور المواطنين الاقتصادي، لا تحظى الدعوة إلى تعزيز الحريات والمشاركة السياسية بالتفصيل نفسه، في ما يبدو أنه تمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية كمشروعين ضعيفي الارتباط ببعضهما. بل إن الرؤى تبدو حريصة عند الحديث عن بعض المشاكل إلى تقديمها بصورة مشاكل فنية ذات حلول فنية، وليست سياسية أو عائدة إلى غياب الديمقراطية. فمثلاً ضعف كفاءة القطاع العام وانتشار الفساد حلّهما في الخصخصة ورفع مهارات الموظفين، وربما تعزيز الشفافية وتشديد الرقابة على المال العام، في تجنّب حذر لأي استنتاجات ديمقراطية صريحة قد تنتج عن التفكير في هذه المشاكل ومجابهتها.

رؤى التنمية كمشاريع أيديولوجية

بالنظر إلى المحتوى النيوليبرالي المنحاز لمصالح رأس المال في رؤى التنمية في دول مجلس التعاون، وفي ضعف اهتمامها بالجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي وبالفئات المستضعفة، مع الأخذ في الاعتبار ضعف المشاركة الشعبية في صياغة الرؤى والغياب شبه التام لمشاريع الإصلاح السياسي، يصبح من المقبول الزعم بأن إحدى سمات رؤى التنمية هذه هي التوظيف الأيديولوجي لخطاب التنمية في سبيل إعطاء أمل للشعوب بإمكانية الإصلاح الاقتصادي. ويخدم ذلك المدى الطويل لهذه الرؤى الممتد حتى عام 2035 في بعض الأحيان، مما يعطي الأنظمة،

(٥٩) «مجلس الأمة يقر سوق المال والخطة التنموية،» صحيفة الجريدة، ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٠. <http://www.aljarida.com/epaper/index/1815/1>.

نظرياً، فسحة من ٢٢ إلى ٢٥ سنة للمناورة والدفاع عن موقعها بدعوى عدم عدالة تقييم نجاح رؤاها التنموية قبل انقضاء أجلها.

ويدعم هذه الوظيفة الأيديولوجية لرؤى التنمية الترويج الإعلامي الضخم لها قبل إصدارها وبعد الإصدار بسنوات، خصوصاً في الدولتين صاحبتي الهامش الأكبر من الديمقراطية، أي البحرين والكويت، حيث قدمت رؤى التنمية كمشاريع وطنية تتطلب توحيد الجبهة الداخلية ونبذ المعارضة السياسية للسلطة، لأن من شأن ذلك عرقلة جهود التنمية، وهو ما حدث على سبيل المثال في الكويت، حيث شاع تعبير «التأزيم» و«المؤزِّمين» (من كلمة «أزمة») للإشارة حصراً إلى المعارضة السياسية في البرلمان وخارجه، حيث يتم تقديم المعارضة، والتي في جزء منها تدعو إلى مكافحة الفساد، وبسط حكم القانون على الجميع، وتعزيز الديمقراطية والحريات، هذه الآراء يتم تقديمها في الإعلام الرسمي والخاص على أنها مواقف «تأزيمية» تمنع الحكومة من تحقيق التنمية في الكويت[٦٠].

يتم هذا التوظيف الأيديولوجي لرؤى التنمية على الرغم من أنها، كما اتضح أعلاه، ليست رؤى «وطنية» بالمعنى الدقيق، بمعنى التعامل على قدم المساواة مع جميع فئات المجتمع، أو حتى الانحياز للأغلبية، إنما هي رؤى مصاغة من قبل نخبة جهاز الدولة والاقتصاد، ومحتواها منحاز لرأس المال، واهتمامها ضعيف نسبياً بالمصالح الاقتصادية ـ الاجتماعية لأغلب السكان، بل إنها تستثني أغلب السكان بتركيزها على المواطنين فقط، فهي إذاً، أقرب لكونها رؤى أقلية الأقلية وليست مشروعاً وطنياً بالمعنى الدقيق.

خلاصة

خلاصة هذا الملف هي أن رؤى التنمية الأربع المشمولة في هذا

(٦٠) انظر مثلاً إحدى افتتاحيات القبس الكويتية الخاصة ذات الميل الليبرالي: «هل نأمل بفسحة للتنمية؟» صحيفة القبس، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٠. <http://www.alqabas.com.kw/node/657386>.

الفصل تشترك من حيث الشكل في توقيت إصدارها، وفي ضعف المشاركة الشعبية الجدية في صياغتها وأحياناً في إقرارها، وفي ضعف التنسيق على مستوى دول مجلس التعاون في صياغتها لضمان التكامل لا التكرار. أما من حيث المضمون، فإن هذه الرؤى للتنمية تعي أن الخطر الاقتصادي الذي تواجهه اقتصادات دول مجلس التعاون هو الاعتماد الاقتصادي المفرط على النفط والغاز، وضرورة معالجة الخلل السكاني والخلل في سوق العمل، وتشترك في طرح النيوليبرالية كحل، بمعنى بناء اقتصاد رأسمالي مع حد أدنى من الضوابط. كما أن هذا الاقتصاد سيقام من دون ديمقراطية جدية في السياسة، وهو ما قد ينقض الاهتمام الضعيف نسبياً الذي تبديه الرؤى بالجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي للتنمية، وهو ما قد يفاقم الاستياء الشعبي من الأنظمة رغم الوظيفة الأيديولوجية التي تقوم بها رؤى التنمية، ألا وهي إذكاء الأمل بالإصلاح وتهميش أية معارضة سياسية قد تظهر له.

٣ ـ ٤: تحديات القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون

يطرح هذا الملف فكرة أن أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، والذي يعتبر أحد أهم دعائم الرؤى التنموية في دول مجلس التعاون واستراتيجياتها لتنويع مصادر الدخل، تتمثّل في التركيب الهيكلي غير السليم الذي يعتمد بإفراط على القطاع العقاري والحكومي في عديد من دول المجلس، إضافة إلى عدم كفاءة البنوك المركزية في تنظيم النشاط المالي والإشراف على المؤسسات المالية. وستقوم الورقة باعتماد البحرين وقطر كمثالين لدراسة حالة لتوضيح هذا الأمر.

نبذة عن القطاع بشكل عام

لطالما كان تنويع مصادر الدخل من أهم أولويات دول مجلس التعاون للحدّ من اعتمادها على الموارد الطبيعية - كالنفط والغاز الطبيعي ـ التي في طور النضوب. وتسعى هذه الدول إلى تطوير الأنشطة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاعات الهيدروكربونية، أو تلك التي يمكن أن تكون لها فيها ميزة تنافسية. وكان للقطاع المالي دور هامّ في هذه الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي. ويشكّل القطاع المالي قطاعاً وسيطاً يساهم في جمع وتخصيص الموارد المالية بشكل فعال. كما أن هذا القطاع يساهم في التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون من خلال ربحيته وقدرته على خلق فرص عمل.

وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات المالية يلعب بالفعل دوراً هاماً

في اقتصادات دول مجلس التعاون، إلا أن مساهمته في الاقتصاد المحلي تتفاوت بنسبة كبيرة بين دول المجلس. فعلى سبيل المثال، أسهم القطاع المالي بنحو ١٧٪ من معدل مصادر الدخل في البحرين في ٢٠١٢،[٦١] في مقابل ٥,٨٪ فقط في سلطنة عُمان في الفترة نفسها[٦٢]. وكان متوسط حصة القطاع المالي من الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المالية في دول مجلس التعاون عام ٢٠١١ حوالى ٦٪[٦٣].

وعلى الرغم من تطور ملحوظ في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون على مدى العقد الماضي، إلا أنه لا تزال هناك تحديات جوهرية تواجه البنوك. فنمو القطاعات المصرفية في هذه المنطقة محدود نسبياً بسبب بعض القواعد المقيدة لأنشطة البنوك العاملة في دول مجلس التعاون، وفرض مبالغ عالية من رأس المال الأدنى كشرط لفتح البنوك. كما أن أسواق رأس المال غير متطورة نسبياً في دول مجلس التعاون. وأسواق الأسهم فيها ضعيفة، باستثناء المملكة العربية السعودية حيث تعدّت النسبة المئوية لقيمة الأسهم المتداولة من القيمة السوقية ١٤٠٪ بالمقارنة مع باقي دول مجلس التعاون التي لا تتعدى ٣٠٪[٦٤]. وبالتالي، فإن خيار الحصول على الأموال من خلال أسواق رأس المال للدخل

---

(٦١) Bahrain Economic Yearbook 2013, Bahrain Economic Development Board, 83, <http://www.bahrainedb.com/en/EDBDocuments/Bahrain-Economic-Yearbook.pdf>.

(٦٢) Annual Report 2012, Central Bank of Oman, 24, <http://www.cbo-oman.org/>.

(٦٣) Banking and Insurance in the GCC Countries, The Center for European Policy Studies, July 2013, 2, <http://ceps.eu/book/banking-and-insurance-gcc-countries-there-regulatory-convergence-eu>.

(٦٤) World Development Indicators, The World Bank, 2012, <http://wdi.worldbank.org/table/5.4>.

الثابت شبه معدوم. وبذلك يبقى المصدر الرئيس لتمويل البنوك من ودائع الأفراد، ومعظمهم ممن يعمل في القطاع العام.

وشهد إجمالي أصول بنوك دول مجلس التعاون نمواً سريعاً في العقد الماضي بمتوسط قدره ٢٩٪ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. لكن هذا النمو تباطأ مع بداية الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، وانخفض إلى ١٠٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، وهو معدل نمو كبير على الصعيد العالمي، لكنه أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة[٦٥]. ويختلف حجم القطاع المصرفي بشكل كبير بين دول مجلس التعاون. فإجمالي أصول القطاع المصرفي، مثلاً، يصل إلى أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي في البحرين، في حين أنه لا يمثل سوى نحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية. وتملك البحرين أكبر قطاع للخدمات المصرفية للأفراد في المنطقة، وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني لجهة حجم القطاع المصرفي. أما قطر فتعتبر ثالث أكبر قطاع مصرفي في المنطقة[٦٦].

قبل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، استفاد القطاع المصرفي من ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى إيداع مبالغ كبيرة في البنوك المحلية. وفي الفترة نفسها، أدت زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع الطلب على القروض. وتجلّت أبرز مؤثرات الأزمة المالية على هذه البنوك في تركيزها المفرط على قطاع العقارات وتوسيع الإقراض خارج الميزانية العمومية. وتمكّنت البنوك، بشكل عام وبنوك التجزئة الموجهة إلى الأفراد على نحو أكثر تحديداً، من تفادي آثار الأزمة

(٦٥) The New Reality of GCC Banking," A. T. Kearney, 2013, <https://www.atkearney.com/documents/10192/4000436/The+New+Reality+of+GCC+Banking.pdf/b1d598ca-2b1b-447f-acd4-cdde91d37cc5>.

(٦٦) Banking and Insurance in the GCC Countries, Sharaka, July 2013, 5 <http://www.sharaka.eu/wp-content/uploads/2013/07/Sharaka_RP_04.pdf>.

المباشرة بسبب قلة استثماراتها نسبياً في الرهونات العقارية المنخفضة الجودة، على خلاف أقرانها في أوروبا والولايات المتحدة(٦٧). وبالتالي، لم يكن عليها سوى التعامل مع بعض القروض المتعثرة للأفراد. وفي المقابل، أدت الأزمة إلى تقييد السيولة في البنوك، مما أدى إلى تقنين القروض وزيادة نسبة القروض غير المدفوعة بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وساعدت الإجراءات التي اتخذتها حكومات دول مجلس التعاون والبنوك المركزية، في أعقاب الأزمة الاقتصادية، في تخفيف أثر الأزمة، وسهّلت عودة هذه البنوك إلى الربحية بشكل أسرع من نظيراتها الغربية. ويعزى هذا الانتعاش السريع غير المتوقع إلى عوامل عدّة. فقد ضخّت الحكومات والبنوك المركزية مبالغ كبيرة في الأنظمة المصرفية للمساعدة في تخفيف أثر الأزمة الاقتصادية. واستثمرت حكومات دول مجلس التعاون حوالى ٣٥٠ مليار دولار لتخفيف الضغط على البنوك(٦٨)، وتدخلت البنوك المركزية أيضاً عن طريق خفض أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، خفض البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة أسعار الفائدة من ٣,٥٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى ١,٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩(٦٩).

إضافة إلى ذلك، عندما انتعشت أسعار النفط الخام إلى أعلى من ٨٠

(٦٧) Gulf Countries Limit Fallout from Crisis, International Monetary Fund, 12 March 2010, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/int031210a.htm>.

(٦٨) GCC Banks: On the Road to Maturity, A. T. Kearney, 2010, 1, <http://www.atkearney.com/documents/10192/de65ee08-ee51-431c-ba52-025431be92eb>.

(٦٩) المصدر نفسه.

دولاراً للبرميل، تدفق الناتج من السيولة إلى الميزانيات العمومية للبنوك سواء في صورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي تسارعت عملية الانتعاش[٧٠]. كل هذه العوامل ساعدت في تخفيف أزمة السيولة العالمية.

طبيعة العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع العام

تملك دول مجلس التعاون قطاعات مالية متينة، لكنها ليست متطورة جداً. إذ يتم تمويل معظمها من خلال أعمال الإقراض المصرفي بدلاً من السندات أو أسهم الاكتتاب[٧١]. وتواصل البنوك الاعتماد على دعم الدولة. وفي كثير من الحالات، تكون هذه البنوك مملوكة من الدولة مباشرة. فعند النظر في طبيعة ملكية البنوك في دول مجلس التعاون، يتبيّن أن القطاع العام، مثل صناديق التقاعد والصناديق السيادية التابعة للحكومة، يملك كمية كبيرة من الأوراق المالية في هذه البنوك[٧٢]، في حين تعتبر الملكية الأجنبية منخفضة نظراً إلى القيود التي وضعتها حكومات المنطقة على هذه الملكية. كما أن نسبة ملكية الحكومة (المباشرة وغير المباشرة) للبنوك المحلية تختلف على نطاق واسع بحسب البلد، بدءاً من أقل من ٢٠٪ في الكويت إلى أكثر من النصف في الإمارات العربية المتحدة[٧٣] إضافة إلى ذلك، فإن معظم الأسهم غير الحكومية في البنوك المحلية مملوكة من خلال عدد محدود من العائلات التجارية المحلية الكبيرة[٧٤].

---

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) كما تمت الإشارة الى ضعف أسواق رأس المال في القسم السابق.

(٧٢) The GCC Banking Sector: Topography and Analysis, International Monetary Fund, April 2010Á <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp1087.pdf>.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) GCC Banking Sector, Global Investment House, May 2005, <http://www.globalinv.net/research/gcc-banking-sector-2005.pdf>.

الاعتماد على الثروة النفطية يجعل النظام المالي، بأقسامه، متّكلاً على القطاع العام الذي سيقدم دعماً غير مشروط لأطراف النظام المالي، خصوصاً البنوك المحلية ما يقلل من الحوافز والعقوبات التي تعتبر دعامة الانضباط السوقي للوقاية من الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي. وغياب الانضباط السوقي الناجم عن الاتكال التام أو شبه التام على الثروة النفطية يتجلى في كل دعامة من دعائم النظام المالي. فالبنوك، خصوصاً إذا كانت مملوكة للدولة يقل الحافز لديها في تقديم القروض، وإذا فعلت، يقلّ الحافز لديها في التقييم الحذر للقرض وتحمل تكاليف الرقابة الوكيلة لأنها تعلم أن الحكومة ستعيد رسملتها دورياً في حال تعرضت لمشاكل مالية وستمدّها بسيولة غير مشروطة، باعتبار أنها تمثل الكيان المصرفي للدولة. وهكذا فإن هذا التهاون الناتج عن غياب الحافز يخفض من الاستقرار المالي.

ولهيمنة الدولة في ملكية القطاع المصرفي انعكاسات أيضاً على تطور البنوك الخاصة. ففي كثير من الأحيان، تتمتع البنوك المملوكة للدولة بضمانات صريحة أو ضمنية، كالحصول على التمويل العام، وقد تخضع لقواعد أقل صرامة أو أكثر مرونة من غيرها من البنوك الخاصة، مما يخلق وضعاً غير مؤات للمستثمرين الآخرين. إضافة إلى ذلك، فإن الملكية الحكومية للقطاع المصرفي تُخضع البنوك لصراع مصالح محتمل نظراً إلى دور الحكومة كمنظّم ومسؤوليتها عن الإشراف على الأسواق المالية، وإلى قدرة السلطات السياسية على التدخّل في عمليات البنك لتمويل المشاريع العامة التي قد لا تكون مؤهلة للحصول على تمويل من القطاع الخاص، وما زال هناك جدلاً نظرياً قائماً حول أفضلية الملكية العامة أو الخاصة أو المنافسة فيما بينهما اقتصادياً لسنا بوارد التطرق إليه في هذا الملف.

في السابق، كانت البنوك قادرة على النجاح في غياب استراتيجية متميزة بسبب قلّة التحديات والمنافسة نسبياً. لذلك، لم تكن عملياتها

تتميز بجودة عالية، كما لم تكن تتبع هياكل الحوكمة القوية. وعدم التركيز على آليات الحوكمة كان وراء صعوبة التحكم في العمليات وعدم التقيد بالأنظمة قبل الأزمة. أما بعد الأزمة، فقد اضطرت البنوك إلى محاولة التغلب على أوجه القصور هذه في محاولتها للتعامل مع الضغوط الناجمة عن الأزمة المالية. فعلى سبيل المثال، كانت هناك قيود مفروضة على تمويل القطاع العقاري في النظم المصرفية قبل الأزمة، لكن اللوائح لم تشمل أنشطة الإقراض المرتبطة بالعقارات. ونتيجة لذلك، كان التمويل الفعلي المرتبط بالقطاع العقاري أعلى بكثير من الحدود التنظيمية المقترحة(٧٥). فقد قام مصرف البحرين المركزي، مثلاً، بطرح فكرة فرض ٣٠٪ كحد أقصى للاستثمار في القطاع العقاري(٧٦) في ٢٠٠٨ بعد وصول آثار الأزمة إلى دول مجلس التعاون.

محاولات التدخل الحكومي لمواجهة الأزمة المالية، التي تفاوتت بين خفض أسعار الفائدة وضخ رؤوس أموال في البنوك وضمانات إيداع التأمين، ساعدت في احتواء الأزمة، وكانت محورية في استعادة الثقة بالنظام المالي في هذه الدول، وتجنّب حدوث أزمة اقتصادية. وتواصل القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون عملياتها بشكل سلس بعد الأزمة المالية، ويتمتع معظمها بمعدلات رسملة جيدة ونسب كافية من رأس المال أعلى بكثير من الحد الأدنى من المعايير ونسب الرافعة المالية (Financial Leverage) من خلال المقارنات الدولية(٧٧).

---

(٧٥) Financial stability in Gulf states: *Gulf countries should refine policies to ensure financial stability*, International Monetary Fund Survey, 19 March 2014, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2014/car031914a.htm>.

(٧٦) CBB may limit banks' exposure to real estate," Trade Arabia Business News Information, 7 February 2008, <http://www.tradearabia.com/news/OGN_138385.html>.

(٧٧) "The GCC Banking Sector: Topography and Analysis," International Monetary Fund, April 2010Á <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp1087.pdf>.

ودفعت مشاريع البنية التحتية الحكومية إلى انتعاش صافي هوامش الفائدة للبنوك (Net Interest Margins)[٧٨]، مما يؤكد على الارتباط الوثيق بين الأداء المصرفي وسعر النفط الذي يشكل أكبر المخاطر النظامية الاقتصادية للمنطقة. ويدل إنفاق القطاع العام على القطاع المصرفي بشكل كبير (من حقن رؤوس الأموال إلى مشاريع البنية التحتية) على وجود ارتباط أوثق بين أداء هذه البنوك وأسعار النفط. فإنفاق الإيرادات النفطية على القطاع المصرفي المحلي قد يعني عوائد أكثر أمناً واستقراراً في جانب التمويل، على حساب تخصيص الموارد الشحيحة بشكل أمثل. إجمالاً سيظهر النظام المالي مستقراً، لكن لدى دراسة مكامن استقراره، لن نجدها في الخدمات المالية التي ينظمها ولا في الأطر التنظيمية ولا المحاسبية، بل سنجد أنه استقرار وهمي محقق بفعل عوامل خارجة عن سيطرة النظام المالي. وبالتالي، قد تضطر هذه البنوك النظر في الفرص المربحة خارج حدودها الجغرافية، لكي تكون تكلفتها وأرباحها أكثر كفاءة، ولتقليل اعتمادها على القطاع النفطي والحد من مخاطر فشلها في المستقبل[٧٩].

نموذج البحرين

تعتبر البحرين من أكثر المراكز المصرفية أهمية في المنطقة. ولأنها من أقل الدول إنتاجاً للنفط في المنطقة، فقد أدّى ذلك إلى اهتمامها بإيجاد مصادر أخرى للدخل. لذلك، استثمرت الكثير من عوائدها النفطية لتوفير بنية تحتية متينة لجذب الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، ونجحت في تأسيس قطاع مصرفي أكثر اعتماداً على الودائع الأجنبية من دول مجلس التعاون الأخرى بسبب القيود المحدودة على الاستثمار

---

(٧٨) GCC banking: Diamonds in the rough," Alix Partners, December 2012, <http://emarketing.alixpartners.com/reaction/images/pubs/FAS/AP_Diamonds_in_the_Rough_Dec_2012.pdf>.

(٧٩) المصدر نفسه.

والملكية الأجنبية، ووجود قواعد ولوائح أكثر تطوراً نسبياً لتنظيم القطاع، برئاسة مصرف البحرين المركزي.

ويمكن تقسيم القطاع المصرفي في البحرين إلى ثلاثة قطاعات فرعية: قطاع التجزئة، وقطاع الجملة وقطاع المصارف الإسلامية. ويعمل في البحرين أكثر من ٤٠٠ مصرف ومؤسسة مالية، ساهمت بحوالى ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠١٢[٨٠]. ويوازي مجموع الأصول الموحدة في القطاع المصرفي حوالى ٧,٢ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبحرين، حيث بلغ مجموع الأصول حوالى ١٩٥,٣ مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣[٨١].

ويعتبر مصرف البحرين المركزي المنظّم الوحيد للقطاع المالي. وتشمل مسؤولياته وضع السياسات النقدية والائتمانية للمملكة وتنفيذها، وتوفير خدمات مصرفية مركزية فعالة للحكومة والمؤسسات المالية، وتطوير القطاع المالي وتعزيز الثقة به، وحماية مصالح المودعين وعملاء المؤسسات المالية، وتعزيز صدقية مملكة البحرين كمركز مالي دولي.

كما يتمتع المصرف المركزي بدور أكثر تحديداً، مقارنة مع نظرائه في دول مجلس التعاون، في كونه المنظم للقطاع المالي في البحرين. إلا أنه يبدو، مع مرور الوقت، بأنه معرّض للتحيّزات نفسها التي تقع المؤسسات المالية فريسة لها. فبدلاً من استباقه في تحليل الاتجاهات والممارسات المالية الجديدة، يبدو وكأنه مجرد مجارٍ لهذه الممارسات

(٨٠) Bahrain Economic Yearbook 2013, Bahrain Economic Development Board, 83 <http://www.bahrainedb.com/en/EDBDocuments/Bahrain-Economic-Yearbook.pdf>.

(٨١) Bahrain Economic Yearbook 2013, Bahrain Economic Development Board, 85 <http://www.bahrainedb.com/en/EDBDocuments/Bahrain-Economic-Yearbook.pdf>.

المالية طالما أنها تحقق أرباحاً من دون أي اعتبار للمخاطر المحتملة تجاه المستثمرين غير المدركين لهذا الوضع. وقد كشفت عدة حالات في السنوات القليلة الماضية هذا التقصير من قبل مصرف البحرين المركزي، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية. وسنستعمل في ما يلي قضية المؤسسة المصرفية العالمية والإفلاس المعلن لبنك أركابيتا كمثالين على ذلك.

أُنشئت المؤسسة المصرفية العالمية The International Banking Corporation (TIBC)، المملوكة لمجموعة أحمد القصيبي وإخوانه في البحرين، عام ٢٠٠٢، وصُنّفت كبنك للجملة (Wholesale Bank). وكانت استراتيجية المؤسسة تعتمد على إدارة أعمالها من خلال إعادة تدوير الاستحقاقات القصيرة الأجل (short term funding) وهو ما أدى إلى انهيار أعمالها عندما ضربت أزمة الائتمان الأسواق الدولية، وبدأت السيولة بالجفاف[٨٢].

كان على البنوك المحلية أن تضيف خسارتها مع المؤسسة المصرفية العالمية إلى الديون والاستثمارات الأخرى المشطوبة المرتبطة بالأزمة المالية العالمية مما شكل عبئاً مضافاً. إذ إن أصولها كانت بالكاد تكفي لتغطية كل هذه الخسائر. وعندما رُفعت دعوى قضائية على المؤسسة في نيويورك، قدم محامي مجموعة القصيبي وثائق عن تورط معن الصانع، مدير المؤسسة حتى عام ٢٠٠٥، في ما عرف في الصحافة بإحدى أكبر عمليات الاحتيال في التاريخ[٨٣]، إذ كُشف عن ممارسات احتيال مالية واختلاسات قُدّرت بـ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩

(٨٢) Saudi family groups feel the pain," *Financial Times*, 28 May 2008, <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/5ea4da10-4b1e-11de-87c2-00144feabdc0.html>.

(٨٣) The collapse of TIBC: A mystery in the Gulf," *The Economist*, 18 February 2010, <http://www.economist.com/node/15546448>.

من حوالى ١١٨ بنكاً تنتشر في القارات الخمس[٨٤].

وكّل مصرف البحرين المركزي جهة محايدة ـ شركة ارنست ويونغ (Ernst & Young)[٨٥] ـ بفتح تحقيق حول ممارسات المؤسسة بعد رفع دعوى ضدها في نيويورك. وكشف التقرير، الذي قدم كجزء من الأدلة في الولايات المتحدة، ممارسات وصفها كثيرون بـ «المروعة»، وهي تشمل تزوير تواقيع واجتماعات وهمية لمجلس الإدارة، وتقديم قروض لأفراد أنكروا حصولهم على أي تسهيلات من المؤسسة[٨٦]. وبعد انهيار موجودات المؤسسة، تُرك معظم الدائنين ليدافعوا عن أنفسهم في محاولة لاسترداد أموالهم. وكان مفترضاً أن يكون مصرف البحرين المركزي، كمنظّم، قادراً على الحؤول دون حصول ذلك من خلال المتابعة السليمة للنظام المصرفي، وخاصة في وقت حرج مثل الأزمة المالية. وبعد صدور التقرير، قرر المصرف المركزي وضع قيود على المؤسسة واستبدل الإدارة. لكن ذلك جرى بعد وقوع الضرر، وبعدما باتت كفاءة المصرف في الإشراف على المؤسسات المالية تحت المجهر، وتضرّرت سمعته كمنظم حصيف للقطاع المالي.

مر بنك أركابيتا، وهو بنك استثمار إسلامي في البحرين بمشاكل سيولة أيضاً، وأشهر إفلاسه في الولايات المتحدة (من خلال شركته التابعة ومقرها الولايات المتحدة) أوائل عام ٢٠١٢ بعد أن فشل في تمديد أكثر من ١,١ مليار دولار في المطلوبات. وتشمل لائحة دائني البنك: بنك باركليز (Barclays PLC)، ورويال بنك أوف سكوتلاند (The Royal

(٨٤) London court is told AlGosaibi is victim of 'master fraudster'," *The National*, 14 June 2011, <http://www.thenational.ae/business/banking/london-court-is-told-al-gosaibi-is-victim-of-master-fraudster>.

(٨٥) The collapse of TIBC: A mystery in the Gulf," *The Economist*, 18 February 2010, <http://www.economist.com/node/15546448>.

(٨٦) المصدر نفسه.

(Standard Chartered وبنك ستاندردتشارترد Bank of Scotland) (Bank، إضافة إلى مصرف البحرين المركزي الذي يعتبر من أكبر الدائنين بما يقدر بـ ٢٥٥ مليون دولار[٨٧].

المشاركة المباشرة من قبل مصرف البحرين المركزي في تمويل بنك أركابيتا تمثل تحدياً جديداً لموضوعيته. فبعد فضيحة المؤسسة المصرفية العالمية التي أثرت على سمعة المصرف المركزي، لا يبدو حقن أكثر من ربع مليار دولار في بنك متعثر مثل بنك أركابيتا تصرفاً حكيماً في وقت ترتفع كلفة التمويل في البلاد التي تواجه احتجاجات سياسية داخلية.

خرج بنك أركابيتا من حماية الفصل الحادي عشر (Chapter 11) في المحاكم الأمريكية التي لجأ إليها للحيلولة دون تصفيته من قبل الدائنين مع خطة إعادة هيكلة. وهو يعتبر أول بنك في الشرق الأوسط يتقدم بطلب للحماية من الإفلاس في الولايات المتحدة. ووفقاً لخطة إعادة الهيكلة، يُتوقع أن يحصل دائنو البنك غير المضمونين، ومن ضمنهم مصرف البحرين المركزي، على حوالى ٧,٧٪ من أصل مستحقاتهم[٨٨].

بالنظر في هاتين الحالتين، يبدو أن المصرف المركزي تمتع بسمعة طيبة كمنظم متطور وحصيف، تماماً مثل معظم البنوك الاستثمارية البحرينية، طالما كان الأمر مرهوناً بوضع اقتصادي طبيعي. إلا أن الأزمة المالية العالمية كشفت عن مناطق ضعف لم تكن موضع تركيز في السابق.

---

(٨٧) Deals of troubled Bahraini bank revealed," *Financial Times*, 21 March 2012, <http://www.ft.com/cms/s/0/0614f8a0-7355-11e1-9014-00144feab49a.html#axzz2u3v3EAHi>.

(٨٨) Bahrain's Arcapita completes US Chapter 11 bankruptcy process," John Everington, The National, 18 September 2013, <http://tinyurl.com/arcapita>.

فكانت الأزمة عام ٢٠٠٨ بمثابة اختبار لم ينجح فيه كثيرون. وبهذا تسببت السياسات غير المتناسقة للمصرف وغير القادرة على كشف مواقع الضعف في بنوك الجملة بأضرار جسيمة للقطاع المالي في البحرين ككل.

وهناك دروس رئيسة يمكن استخلاصها من هذه التجارب، أهمها إيجاد طرق تنظيم استباقية تحمي المستثمرين وتحدد نسبة المخاطر في عمل البنوك الإسلامية، والتدقيق حتى في البنوك الأكثر نجاحاً. فعلى الرغم من أن المصرف المركزي حقق نجاحاً كبيراً مع بنوك التجزئة التي تركّز على خدمات الأفراد، إلا أن الخدمات المصرفية بالجملة والإسلامية هما ما يؤثر على القطاع ككل. ولذا يجب اتخاذ تدابير في شأن نوعية السيولة والتدقيق في الميزانيات العمومية لهذه البنوك لاستعادة صورة البحرين كمركز مالي، ليس كدولة مهيأة للاستثمار فحسب، وإنما كدولة توفّر للمستثمرين سبل دفع الضرر.

لذا، يجب على المصرف المركزي تعزيز الجهود الجارية لزيادة كفاءة النظم الرقابية والإشرافية، وتعزيز نظم إدارة الأزمات وحلها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تطوير أنظمة فعالة للإنذار المبكر، وإجراء تقييمات نظامية دورية للمؤسسات المصرفية، وبالتالي تطوير السياسات المتعلقة بعوامل الاقتصاد الشامل (Macroprudential) من خلال بناء مخازن الدخل في القطاع المصرفي والحفاظ عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن تحسين مخاطر البنوك الضعيفة عن طريق احتفاظها بالأرباح داخلياً، وبالتالي الحصول على رأس مال مساند في حالات الضرورة. كما يجب تحديد النسب القصوى لتمويل بعض القطاعات الدورية، وخاصة قطاع العقارات، للحد من نسبة التعرض المفرط (Over-Exposure) لهذه القطاعات.

نموذج قطر

تضمّ قطر ثالث أكبر قطاع مصرفي في المنطقة، بعد البحرين والإمارات العربية المتحدة، وهو يتمتع بأسرع معدل نمو للأصول المصرفية

الموحدة بين نظرائه في دول مجلس التعاون بمعدل ١٨,٣٪ اعتباراً من حزيران/ يونيو ٢٠١٣[٨٩]. ويتغذّى هذا النمو من خلال النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده البلاد، إذ أن البنوك القطرية مقرضة لمعظم المشاريع الضخمة في القطاع العام.

اعتباراً من حزيران/ يونيو ٢٠١٣، بات هناك ١٨ بنكاً مرخصاً في قطر، تشمل ستة مصارف تجارية، وأربعة إسلامية وسبعة أجنبية، إضافة إلى بنك قطر للتنمية المملوك للحكومة. والقطاع المصرفي في قطر مركّز بشكل كبير، إذ إن أكبر ثلاثة بنوك تمثّل ما يقارب ٨٧٪ من إجمالي موجودات القطاع في ٢٠١١[٩٠]. ويعدّ بنك قطر الوطني الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، ويمثل وحده حوالى ٤٥٪ من إجمالي الأصول المصرفية في قطر[٩١]. وقد حصلت مجموعة بنك قطر الوطني على الترتيب الأول في قائمة مجلة «أسواق بلومبرغ» لأقوى البنوك في العالم لعام ٢٠١٢.

يذهب الجزء الأكبر من قروض البنوك القطرية إلى تمويل القطاع العام. وستضمن مشاريع العقارات والبناء المتعلقة بكأس العالم ٢٠٢٢ النمو المستدام لهذه البنوك على المدى المتوسط. بينما يشغل الإقراض الشخصي، من ناحية أخرى، جزءاً صغيراً جداً من إجمالي الإقراض المصرفي، ويتم توفيرها فقط بضمان الرواتب للحد من المخاطر. ومع ذلك، فإن لأسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض بطاقات

---

(٨٩) Qatar Economic Insight 2013, Qatar National Bank, April 2013, <http://www.qnb.com.qa/cs/Satellite?blobcol=urldata&blobheader=application%2Fpdf&blobkey=id&blobtable=MungoBlobs&blobwhere=1355496375667&ssbinary=true>.

(٩٠) Qatar: Bank Concentration, World Bank database via Quandl, 2011, <http://www.quandl.com/WORLDBANK/QAT_GFDD_OI_01-Qatar-Bank-concentration>.

(٩١) About QNB, Qatar National Bank, <http://www.qnb.com.qa/cs/Satellite/QNBQatar/en_QA/enAboutQNB>.

الائتمان سقفاً محدداً لا يمكن تعدّيه، وفقاً لإملاءات مصرف قطر المركزي[٩٢].

وزاد دخول البنوك الأجنبية التابعة لهيئة مركز قطر للمال المنافسة في هذا القطاع. لكن البنوك المحلية لا تزال تمتلك امتيازات راسخة في مجال الأعمال التجارية المحلية[٩٣]. وقد قررت الحكومة إنشاء هيئة مركز قطر للمال وتخويل البنوك المساهمة في القطاع التمويلي، لإدراكها بأن النظام المصرفي المحلي غير قادر على استيعاب جميع المشاريع الجديدة التي ترعاها الحكومة، ليس في قطاع الغاز والنفط وحسب، ولكن في القطاع العقاري أيضاً. لذلك عمدت إلى إنشاء بوابة للبنوك الدولية لمساعدتها على المشاركة في تمويل هذه المشاريع. ومع ذلك، ليس مسموحاً للمصارف الأجنبية التي تقع تحت مظلة هيئة مركز قطر للمال التعامل مع العملاء الأفراد المحليين، لضمان عدم منافستها للبنوك المحلية[٩٤].

وإلى البنوك التجارية، هناك ثلاثة بنوك متخصصة مملوكة للحكومة تعمل بشكل رئيس في المشاريع التنموية والإسكان، إضافة إلى عدد من شركات التمويل والتأجير. لكن حصة هؤلاء، جميعاً، هامشية من إجمالي موجودات القطاع المالي[٩٥].

وكان القطاع المصرفي في قطر أقل تأثراً بالأزمة العالمية نظراً إلى قطاع الغاز الطبيعي المزدهر. كما أن البنوك المحلية تلقّت دعماً حكومياً كبيراً ساعد على الحدّ من خسائرها. إذ جرى ضخ ما يوازي ٦ مليارات

---

(٩٢) Banking and insurance in the GCC countries: is there regulatory convergence with the EU?" Sharaka, July 2013, <http://www.sharaka.eu/wp-content/uploads/2013/07/Sharaka_RP_04.pdf>.

(٩٣) The GCC Banking Sector: Topography and Analysis, International Monetary Fund, April 2010, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp1087.pdf>.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه.

دولار في البنوك عن طريق شراء الأسهم والعقارات، وهو ما يقارب ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩[٩٦]. وتم احتواء القلق من تذبذب أسعار العقارات عندما اشترت الحكومة المحافظ العقارية للبنوك في أيار/ مايو ٢٠٠٩. كما عمدت السلطات إلى اعتماد سياسة استباقية في ضخ الأموال في القطاع المصرفي لوأد أية مشاكل محتملة متعلقة بالأزمة المالية.

بعد توفير الحكومة للسيولة في القطاع المصرفي، يُتوقع أن يبقى هذا الأخير مستقراً على المدى المتوسط. فبرامج الاستثمار الضخمة في البنية التحتية تعزز الفرص التجارية للبنوك، مع توقع استمرار نسبة الإقراض العالية والأرباح الصافية. لكن بعض الممارسات، كسقف الفائدة على الإقراض بالتجزئة، يمكن أن تسبب انخفاض هوامش صافي الفائدة في البنوك على المدى البعيد.

ولا تزال نوعية الأصول لدى البنوك القطرية معرضة لمخاطر الحدث (Event Risk) على المدى الطويل نظراً إلى الاعتماد الكبير على القروض المرتبطة بالحكومة، خصوصاً مع غموض الشفافية المتعلقة بمجموعة الشركات الكبيرة في قطرمما يبعث على القلق، لا سيما في ضوء المبررات التجارية غير الواضحة أحياناً للعديد من هذه المشاريع المرتبطة بالحكومة والممولة من قبل البنوك. إضافة إلى أن اعتماد البنوك بنسبة عالية على التمويل في الأسواق الأجنبية القصيرة الأجل يتركها عرضة لظروف السوق.

نسب الإقراض العالية جداً، وخاصة تلك الموجهة إلى الصناعات الدورية مثل العقارات والبناء، تعرّض النظام المصرفي القطري إلى مخاطر ائتمان عالية[٩٧]. والخوف من وفرة المعروض من المشاريع العقارية

---

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) Banking Industry Country Risk Assessment: Qatar, Standard and Poors, 12 June 2012, <http://tinyurl.com/sandpqatar>.

التجارية يجعل قطاع العقارات التجارية معرّضاً لخطر أكبر من السوق السكنية[٩٨]، إذ إن أكثر نسب الإقراض لهذه القطاعات الدورية تكون مستدامة على مدى السنوات القليلة المقبلة. أما على المدى الطويل فيمكن أن تسبب إشكالية.

لذا، وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي القطري في حالة جيدة بسبب السيولة المتاحة من الدولة، إلا أن زيادة ملكية الحكومة في أعقاب الأزمة أدّت إلى تركز في كل من مصادر رأس المال ونوع المشاريع التي تمولها البنوك الآن. وقد تكون ملكية الحكومة عنت ضمان ودائع الأفراد والمؤسسات الصغيرة (قطاع التجزئة)، ولكنها زادت أيضاً من اعتماد هذه البنوك على المشاريع العامة بدل تشجيعها على تنويع القطاعات التي تموّلها والبحث عن سبل استثمار أفضل لأموالها.

فعلى سبيل المثال، خططت قطر لاستثمار أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في مشاريع البناء في السنوات الـ١٠ المقبلة استعداداً لاستضافة كأس العالم في ٢٠٢٢، سيذهب حوالى ٧٠٪ منها إلى تطوير البنية التحتية لقطاع النقل[٩٩]. وهذا ما يمثّل تحدياً للبنوك المحلية لتمويل هذه المشاريع الطموحة، مما قد يؤدي إلى الوصول إلى مستويات عالية من نسب القروض إلى الودائع. وفي هذا السياق، وصلت نسبة القروض إلى الودائع في البنك التجاري القطري، ثاني أكبر بنك في البلاد، إلى ١٠٨ في المئة في بداية عام ٢٠١٢[١٠٠]. وعُيّن بنك قطر الوطني ـ الأكبر في قطر ـ البنك الرسمي لملف قطر ٢٠٢٢ لاستضافة كأس العالم، متعهداً بدعم

---

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) Qatar Construction Market, Deloitte, May 2013, <http://www.deloitte.com/assets/Dcom-MiddleEast/Local%20Assets/Documents/Services/FAS/me_fas_qatar-construction-market_052013.pdf>.

(١٠٠) "Qatar World Cup Funding Get Harder on Europe: Arab Credit," *Businessweek*, 2 July 2012, <http://www.businessweek.com/news/2012-07-02/qatar-world-cup-funding-may-get-harder-on-europe-arab-credit>.

المشاريع التي وُضعت لهذا الحدث[١٠١] لذلك، نجد مخاطر التركيز على تمويل القطاع البناء جنباً إلى جنب مع نمو نسب الائتمان في البنوك القطرية المحلية.

وأخيراً، هناك أيضاً قلق بالغ إزاء الخطر الأخلاقي (Moral Hazard) للتدخل الحكومي خلال الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. فإنقاذ البنوك التي اتخذت مخاطر كبيرة في معاملاتها، أو كانت غير مسؤولة، يزيد من المخاطر الكلية في القطاع بشكل عام. وينطبق هذا القلق على حالة البحرين عند تمويلها البنوك في وقت الأزمة المالية، كبنك أركابيتا. ولذلك تأتي مساعدة البنوك في وقت الأزمة على حساب تشجيع الشركات الأخرى على اتخاذ مخاطر أكبر مما ينبغي في المستقبل، مع الاعتقاد بأن الحكومة ستكون متأهبة لإنقاذها كما فعلت قبلاً. ولذلك، على الحكومات والبنوك المصرفية أن تدرس بعناية قيمة إنقاذ البنوك في فترات الأزمات.

وعلى الرغم من وجود العديد من الاختلافات في القطاع المصرفي بين دول مجلس التعاون، كحجمه ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي في هذه الدول، إلا أنها تتمتع بعوامل مشتركة مهمة، كعلاقة قطاعاتها المصرفية بالعائد النفطي، والدعم الحكومي للمصارف خصوصاً في الأزمات المالية، ومستويات تركيز عالية للبنوك المحلية[١٠٢].

إن الاعتماد على القطاع العقاري والملكية الحكومية، كما في حالة قطر، وعدم كفاءة البنوك المركزية في تنظيم النشاط المالي والإشراف على المؤسسات المالية، كما في حالة البحرين، يشكلان اثنين من أهم

---

(١٠١) QNB named official bank of the Qatar 2022 bid," Qatar National Bank, 30 August, 2010, <http://www.qnb.com.qa/cs/Satellite?c=QNBNews_C&cid=1344245056521&locale=1338474029767&p=1344242846789&pagename=QNBQatar%2FQNBLayout>.

(١٠٢) باستثناء البحرين التي لديها العديد من الوحدات المصرفية الخارجية (Offshore Banking Units).

التحديات المشتركة التي تواجه القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون.

وبالتالي، نجد أن على دول مجلس التعاون العمل على استقلالية وكفاءة قطاعاتها المصرفية والابتعاد عن التركيز على القطاع العقاري. ويمكن البدء بذلك عن طريق دفع القطاع المصرفي إلى درجة أعلى من الشفافية، خصوصاً من حيث مؤشرات الأداء والإعلان عن هيكل المساهمين، مما سيؤدي إلى تعزيز سلامة القطاع وإعادة غرس الثقة فيه. حينها سيكون النظام المالي المحلي في وضع أفضل لتوفير دور داعم رئيس في عملية التنويع الاقتصادي والنمو ـ الهدف الاقتصادي الأهم في دول مجلس التعاون العربي.

٣ ـ ٥: طبيعة القطاع الخاص في دول مجلس التعاون: ترابط المال والسلطة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن أهمية القطاع الخاص ودوره في اقتصاديات دول مجلس التعاون. وأصبح تنشيط هذا القطاع وتفعيله من أهم أهداف رؤى هذه الدول لتخفيف الاعتماد الكلي على العوائد النفطية وتوظيف المواطنين في القطاع العام ودفع عجلة التنمية.

وهنا تُطرح الأسئلة التالية: ما هو «القطاع الخاص» الموجود في دول مجلس التعاون والذي يجب تنشيطه؟ ما هي تركيبته من ناحية أصحاب رأس المال؟ ما هي نسبة تملك القطاع العام في «القطاع الخاص»؟ وما هي نسبة التشابك والتطابق بين الأفراد المتنفذين في السلطة وبين الملكية الفردية في القطاع الخاص؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تعتبر أمراً ملحاً ومهماً للتعرف على تكوين هذا القطاع وخصائصه من ناحية الملاك ومصالحهم، خاصة إذا كان معوّلاً عليه لكي يؤدي دوراً مهماً ومحورياً في دول مجلس التعاون.

تتعدّد تعريفات القطاع الخاص بتعدد الدراسات التي تتناول هذا الموضوع. لكن في الإمكان تفشي أن الصفة الأساسية التي تميز بين القطاعين الخاص والعام هي الملكية. فوفقاً للبروفسور لورد نيكولس سترن(١٠٣)، تتميز الملكية بأربعة أوجه محددة: الحق في الإدارة لأغراض

---

(١٠٣) Roundtable Discussion: Development Strategies: The Roles of the State and the Private Sector, <http://tinyurl.com/nbrclvv>.

معينة؛ الحق في الدخل من استخدام الممتلكات؛ السلطة في تحويل الممتلكات؛ وأخيراً الحق في استبعاد الآخرين من الملكية. وطبقاً لهذه الدراسة، عندما تكون هذه الحقوق مناطة بأشخاص وشخصيات معنوية غير الدولة، تُعتبر ملكاً خاصاً تحت تصنيف القطاع الخاص، وعندما تكون منوطة بأحد أجهزة الدولة أو مؤسساتها تُعتبر جزءاً من القطاع العام.

ولا يزال الجدل قائماً حول الأفضلية بين القطاعين العام والخاص. فمع صعود نجم النيولبرالية، رأى الكثيرون، وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى رؤى دول مجلس التعاون نفسها[(١٠٤)]، أن الخصخصة والاتجاه نحو القطاع الخاص أمر محمود يجب تشجيعه. وفي المقابل، رأى آخرون أن هذا التعويل على القطاع الخاص ليس صائباً في كل الأحوال، وأنه في كثير من الحالات يُفضّل أن تبقى بعض القطاعات تحت الملكية العامة، كالصحة والتعليم، لافتين إلى فشل الخصخصة الكاملة في قطاعات كان يُفترض أن تبقيها الحكومة تحت إدارتها بشكل جزئي، كقطاع القطارات في إنكلترا[(١٠٥)].

في كل الأحوال، ما لا يختلف حوله كثيرون هو أن تشابك السلطة والملكية الخاصة ليس أمراً إيجابياً من الناحية الاقتصادية، أي إنه ليس من المحمود اقتصادياً جمع النفوذ السياسي والملكية الاقتصادية في الأشخاص أنفسهم، لأن ذلك يمهّد لدخول المحسوبية والمصالح والنفوذ السياسي والشخصي في الحسابات الاقتصادية، مما يؤدي إلى ظهور ما يسميه البعض بـ«رأسمالية المحسوبية» (crony capitalism)[(١٠٦)].

---

(١٠٤) أنظر الملف حول رؤى مجلس التعاون الاقتصادية في هذا الإصدار.

(١٠٥) «الوتشياني: ترسيخ «جزر الكفاءة» والحوكمة مدخل لإصلاح القطاع العام»، جريدة **القبس**، ٤ آذار/ مارس ٢٠١٤. <http://www.alqabas.com.kw/node/844602>.

(١٠٦) William Baumol, Carl Schramm, and Robert Litan (2007), *Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity*, Yale University Press.

بناء على ما سبق، تتطرق هذه الورقة إلى إعادة النظر في مفهوم القطاع الخاص في دول مجلس التعاون، من خلال دراسة تركيبة ملكية رأس المال. وهي تركّز بالتحديد على دراسة تركيبة ملكية رأس المال في أسواق الأسهم المالية لثلاث من دول مجلس التعاون، وعلى الشركات المساهمة المدرجة في هذه الأسواق علناً، في مقابل إغفال الشركات المقفلة. وهذا، بالطبع، يعني أن نسبة كبيرة مما يؤلّف القطاع الخاص في هذه الدول سيكون خارج الدراسة. ومما لا شك فيه أن التشابك بين القطاع الخاص والسلطة السياسية يتعدى أسواق الأسهم المالية، بل قد يكون أكثر تركيزاً في شركات القطاع الخاص المقفلة وذات المسؤولية المحدودة. إلا أنه كمقاربة أولية، ونظراً إلى توفر المعلومات في العلن، اخترنا التركيز على قطاع أسواق الأسهم المالية كمدخل أولي لفهم هذا الموضوع المعقد والشائك.

الدول الثلاث موضع الدراسة هي قطر والكويت والمملكة العربية السعودية، مع تركيز معمّق على حالة الكويت من ناحية تشابك مجالس إدارة الشركات المدرجة مع السلطات التشريعية والتنفيذية، وذلك نتيجة لتوافر المعلومات. وتتكوّن العيّنة في كل دولة من أكبر ١٠٪ من الشركات (من حيث رأس المال) المدرجة في الأسواق الثلاثة. واختيرت هذه العيّنة لأنها تمثل أكثر من نصف إجمالي رأس المال في كل من هذه الدول. وأُخذت جميع البيانات من المواقع الإلكترونية للأسواق المالية.

هناك ٤٢ شركة مدرجة في سوق قطر المالي، لذا تتضمن هذه الدراسة أكبر خمس شركات في السوق من ناحية رأس المال[١٠٧]. أما في سوق الكويت فهناك ٢١٠ شركات تركّز الدراسة على أكبر ٢١ شركة منها

(١٠٧) رؤوس أموال الشركات المدرجة في بورصة قطر للعام ٢٠١٣، ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/oxvyv5g>.

من ناحية رأس المال[١٠٨]. وأخيراً توجد ١٦١ شركة في السوق السعودي للأوراق المالية، تركّز الدراسة على أكبر ١٧ شركة منها من ناحية رأس المال[١٠٩].

تعريفات مصطلحات الدراسة

تتطرق الدراسة إلى عدة مفاهيم عند تحليل تركيبة الملكية في الشركات موضع الدراسة، لهذا من المهم توضيح هذه المفاهيم أولاً.

ابتداءً مع رأس المال. وهو، تعريفاً، الثروة المالية التي تستخدم في تمويل النشاطات الاقتصادية. ويشمل رأس المال في هذه الدراسة جميع الأسهم المصدرة من قبل الشركات. ومن أهم خصائصه أنه يعطي المموّل نسبته من ملكية الشركة ومنها مميزات (سواء منه أو من ممثليه في مجلس الإدارة) في اتخاذ قرارات تنفيذية متخصصة في نشاطات الشركة سواءً اقتصادية أم غيرها. لذا يستخدم رأس المال في هذه الدراسة كمؤشر لنفوذ الأفراد/ القطاعات/ السلطات في القطاع الخاص وطبيعة تمثيل الجهات المالكة له في القطاع نفسه.

أما التمثيل في مجالس الإدارة فهم الأفراد المرشحون من قبل مالكي الشركة كأعضاء في مجلس إدارتها، ومن خصائصهم اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة باستراتيجية الشركة وتوجهاتها الاقتصادية.

القطاع العام في هذه الدراسة هو جميع المؤسسات الحكومية التي تمثل الدولة، وتكون ميزانياتها مرتبطة بالدولة مباشرة، بما فيها هيئات التقاعد والتأمين الاجتماعي والصناديق السيادية.

---

(١٠٨) ملخص البيانات المالية، سوق الكويت للأوراق المالية، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. < http://tinyurl.com/owjnvhq > .

(١٠٩) قائمة الشركات، إحصائيات السوق السنوية، السوق المالية السعودية. < http://tinyurl.com/pgf4nx9 > .

صغار الملّاك في منظور هذه الدراسة هم أي مساهم، سواء كان فرداً أو مؤسسة، يملك أقل من ٥٪ من الأسهم في الشركة، وليس لهم علاقة مباشرة مع الأسرة الحاكمة (أو العوائل التجارية في حالة الكويت).

الأسرة الحاكمة هم جميع الأفراد الذين ينتمون، نسباً، إلى أمير الدولة أو إلى ملكها. الأسرة الحاكمة في الكويت هم آل صباح؛ في المملكة العربية السعودية هم آل سعود؛ وفي قطر هم آل ثاني.

لمحة أولية عن العيّنة المدروسة في كل دولة

في السعودية تملك أكبر ١٧ شركة أكثر من ٦٣٪ من إجمالي رأس مال سوق السعودية للأوراق المالية. وتبلغ نسبة الملكية الحكومية في هذه الشركات ٤٠٪ من رأس مال العينة. في المقابل، يملك فردٌ من أفراد الأسرة الحاكمة ١٣٪ من رأس مال العينة.

أما في قطر، فتملك أكبر ٥ شركات في السوق أكثر من ٥٢٪ من إجمالي رأس المال. وتبلغ نسبة الملكية المعلنة للأسرة الحاكمة ٣٦٪ من رأس مال العينة، أما المؤسسات الحكومية المساهمة في الشركات الكبرى التي تخدم المواطن فتملك ١٩٪ من إجمالي رأس مال السوق.

جدول ٣ ـ ٨: تركيبة رأس المال في الأسواق المالية المحددة ٢٠١٣

	السعودية (مليار ريال سعودي)	قطر (مليار ريال قطري)	الكويت (مليار دينار كويتي)
عدد الشركات في السوق المالي	161	42	210
عدد الشركات في العينة	17	5	21
إجمالي رأس المال في السوق المالي	431.21 ($114.99 مليار)	105.12 ($28.88 مليار)	9.17 ($32.76 مليار)
إجمالي رأس مال العينة	274.17 ($73.11 مليار)	55.53 ($15.25 مليار)	4.23 ($15.11 مليار)
نسبة رأس مال العينة من السوق	63.58%	52.82%	46.13%

النسبة في الكويت تختلف من ناحية الملكية، حيث تملك أكبر ٢١ شركة تشكل ١٠٪ من الشركات المدرجة في السوق أكثر من ٤٦٪ من إجمالي رأس مال سوق الكويت للأوراق المالية، وتملك المؤسسات الحكومية المساهمة في الشركات الكبرى ١٢٪ من إجمالي رأس مال أكبر الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

نموذج الكويت

يعتبر سوق الكويت للأوراق المالية أقدم نظام تداول أسهم في دول مجلس التعاون، إذ أُسس رسمياً عام ١٩٨٣[١١٠]. ويعتبر القطاع الخاص أكبر شريحة من ناحية الملكية في العينة (٦٧٪)، مقارنة بنسبة ملكية القطاع الخاص في الأسواق المالية في السعودية وقطر. وتنعكس هذه النسبة على طبيعة الاستثمار الداخلي في الكويت وديناميته ومدى تأثيره على القرارات الاقتصادية في الدولة.

جدول ٣ ـ ٩: تركيبة ملكية الرأس المال والتمثيل في مجالس الإدارة في الكويت ٢٠١٣

الشريحة	الملكية من رأس المال (%)	التمثيل في مجالس الإدارة (%)
صغار الملاك	67	34
القطاع العام	12	6
الأسرة الحاكمة	8	14
العوائل التجارية	8	35
دول مجلس التعاون	5	11

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية، ديسمبر 2013.

لكن تحليل تركيبة المساهمين من ناحية الملكية قد يكون غير كامل نظراً إلى احتمال تقسيم بعض كبار المساهمين حصصهم إلى جهات أخرى

(١١٠) نبذة عن سوق الكويت للأوراق المالية.

<http://www.kuwaitse.com/A/KSE/About.aspx>.

لكي لا تدرج أسماؤهم في سجل الإفصاح. ولتفادي هذه العقبة، ستتطرق الدراسة إلى تحليل تركيبة مجالس الإدارة من حيث الأعضاء الذين يتم ترشيحهم قبل المساهمين. وبهذه الطريقة نستطيع تحليل تركيبة الملكية من خلال هؤلاء الأشخاص.

صغار الملاك

بداية، نرى أن تركيبة ملكية القطاع الخاص في أكبر الشركات لا تتوافق مع نسبة الممثلين في مجالس الإدارة، حيث نسبة ملكية صغار الملاك ضعف نسبة ممثليها. وإذ أخذنا تركيبة مجالس الإدارة كنموذج لوضع القطاع الخاص في الكويت، نجد أنه يمثل ثلث (٣٤٪) القطاع في الواقع، وأن شرائح أخرى هي التي تتحكم في صنع القرارات. ويُعزى عدم توافق نسب الملكيات مع نسب الممثلين إلى احتمال عدم توافر كل معلومات الإفصاح عن الملكيات في الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي، التي نستطيع عبرها تحديد أكبر الشرائح التي تمثل السوق المالي في الكويت، بالإضافة إلى صعوبة توحيد الجبهة والتكتل بين عدد كبير من الملاك الصغار بطريقة تسمح بتفعيل مصالحهم بشكل مهني.

العوائل التجارية

العوائل التجارية شريحة مهمة في القطاع الخاص المحلي، ولها مكانة تاريخية في اقتصاد الكويت قبل استكشاف النفط وبعده، إضافة إلى دورها السياسي وعلاقتها مع القطاع العام[١١١]. وتمثل شريحة «العوائل التجارية» في هذه الدراسة أكبر ٢٠ عائلة كويتية من أعضاء مجالس إدارة الشركات في هذه العينة[١١٢]، لذا فإن حجم رأس مال العوائل التجارية في القطاع

(١١١) Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States* (New York: Palgrave Macmillan, 2011).

(١١٢) Jacqueline Ismael, *Kuwait: Dependency and Class in a Rentier State* (Florida: University Press of Florida, 1993).

الخاص ذو أهمية كبيرة ويعكس دورها في الاقتصاد الكويتي.

مبدئياً تشير البيانات إلى ضعف مشاركة العوائل التجارية في القطاع من ناحية الملكية في أكبر الشركات في السوق المالي. لكن الصورة تتضح أكثر حين نقارنها بتركيبة مجالس الإدارة، حيث تمثّل العوائل التجارية أكبر شريحة (٣٥٪) من أعضاء مجالس إدارة أكبر الشركات المساهمة في السوق. وللعوائل التجارية خاصية أخرى، إذ إن نسبة كبيرة من أعضائها لهم صلة عائلية مباشرة بشخصيات شاركت في القطاع العام كوزراء في الحكومة، أو في العمل السياسي كنواب في مجلس الأمة. ونعني بالصلة العائلية المباشرة العلاقات العائلية الأبوية، وتتضمن فقط التالي: الأبناء، الآباء، الأجداد، الأعمام وأبناء العم. وتشير البيانات إلى أن ٣٥٪ من أعضاء مجالس الإدارة من شريحة العوائل التجارية لهم صلة عائلية مباشرة مع نواب في مجلس الأمة، سواء حالياً أو سابقاً، وأن ٣٣٪ منهم لهم صلة مباشرة مع وزراء في الحكومة، حالياً أو سابقاً[(١١٣)]. وهذا يؤشّر إلى مدى تشابك هذه الشريحة مع القطاعات الأخرى، وإلى تأثيرها على مفهوم القطاع الخاص في الكويت، ويمكن أن نستنتج بأن هذه الخاصية تؤدي إلى تشابك في المصالح، وتصبح القدرة على الفصل بين مصالح القطاع الخاص والنفوذ السياسي أمراً صعباً في كثير من الأحيان.

الأسرة الحاكمة

تعتبر الأسرة الحاكمة أيضاً من أهم الشرائح المؤثرة في القطاع الخاص، إذ تملك وحدها ٨٪ من رأس مال العينة، بينما تمثل تقريباً ضعف هذه النسبة (١٤٪) في مجالس الإدارة. وجميع أعضاء مجالس الإدارة من الأسرة الحاكمة لهم صلة مباشرة مع وزراء سابقين، ولكن ليس لهم أي صلة عائلية أبوية مع نواب سابقين.

---

(١١٣) النواب والوزراء في الكويت، قاعدة بيانات السياسة في الكويت.

< http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm >.

القطاع العام

نسبة ملكية القطاع العام في سوق الكويت للأوراق هي الأقل مقارنة بالسعودية وقطر. إذ تصل نسبة الممثلين من القطاع العام في مجالس الإدارة إلى ٦٪، بينما تصل نسبة ملكية القطاع العام في الشركات الكبرى فقط إلى ١٢٪. إضافة إلى ذلك، يبلغ حجم الاستثمار في الشركات الكبرى أكثر من ٥٠٠ مليون دينار كويتي من جميع المؤسسات الحكومية المستقلة في الدولة.

أين موضع التشابك بين هذه الشرائح؟

يبدأ التشابك أولاً في تركيبة ملكية الشركات المدرجة في السوق. إذ إن القطاع العام يستثمر في ٥٢٪ من الشركات الكبرى من العينة، حيث تتشارك العوائل التجارية في الملكية مع القطاع العام في ٦٤٪ من هذه الشركات، بينما تشترك الأسرة الحاكمة في الملكية مع القطاع العام في ٢٧٪ من هذه الشركات. وهناك شركة واحدة (مقرها الرئيس خارج الكويت) فقط في العينة تشترك في ملكيتها جميع الشرائح (القطاع العام، الأسرة الحاكمة والعوائل التجارية) مع رؤوس أموال من دول مجلس التعاون الأخرى.

جدول ٣ ـ ١٠: نسبة الأعضاء الذين لهم علاقة مباشرة مع وزراء أو نواب سابقين

الشريحة	نواب سابقون (%)	وزراء سابقون (%)
صغار الملاك	11	11
العوائل التجارية	35	33
الاسرة الحاكمة	0	100

المصدر: قاعدة بيانات السياسة في الكويت

الإشكالية في الموضوع ليست في شراكة رؤوس الأموال وحسب، بل في نفوذ أصحاب المناصب العليا في القطاع العام الذي قد ينتج منه هذه

الشراكة بين القطاع العام والشرائح الأخرى. إذ قد يكون لشريحة العوائل التجارية نفوذاً مؤثراً عن طريق نواب لديهم سلطة في الإدارة التشريعية، وعن طريق وزراء لديهم سلطة في الإدارة التنفيذية.

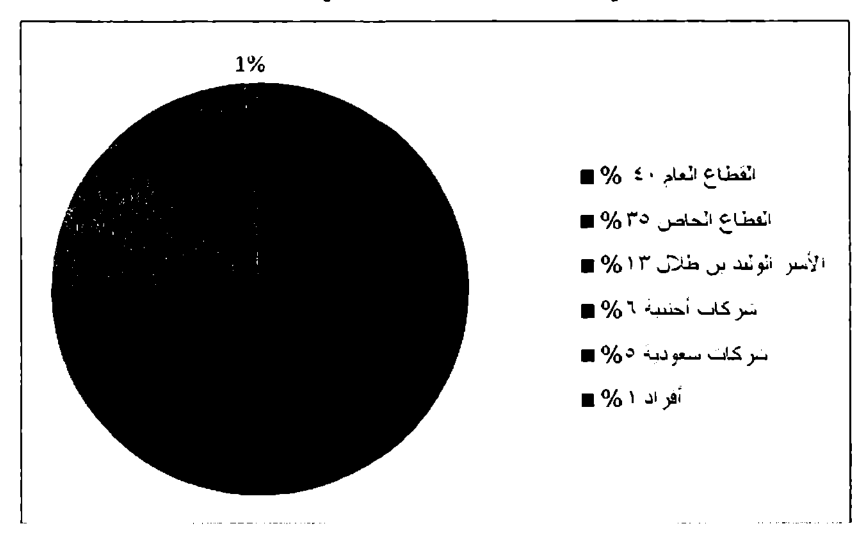
نموذج السعودية

يعتبر السوق المالي السعودي الأكبر والأهم من حيث رأس المال مقارنة بالأسواق المالية في قطر والكويت، إذ يساوي حجمه نحو ضعفي (١١٤ مليون دولار) رأس مال السوق الكويتي (٣٢,٧٦ مليون دولار) والقطري (٢٨,٨٨ مليون دولار). ويملك القطاع العام في السعودية أكبر نسبة (٤٠٪) من رأس مال الشركات في العينة، في مقابل ٣ شركات لا يشترك القطاع العام في ملكيتها، إحداها شركة كويتية، وأخرى يملكها فرد من الأسرة الحاكمة. لذا تعتبر نسبة ملكية القطاع العام السعودي في العينة الأكبر مقارنة بقطر (١٩٪) والكويت (١٢٪)، علماً أن تحليل طبيعة القطاع الخاص في المملكة مختلفة.

وتشير البيانات إلى أن الأمير الوليد بن طلال هو الفرد الوحيد من الأسرة الحاكمة الذي لديه ملكية معلنة في السوق السعودي المالي (١٣٪ من العينة) وعضوية في مجلس إدارة ثاني أكبر شركة مدرجة في السوق التي يملك فيها ٩٥٪ من الحصة. والمثير للاهتمام هو عدم مشاركة الأسرة الحاكمة في مجالس إدارة الشركات الأخرى مباشرة، في حين أن للأسر الحاكمة في بقية دول مجلس التعاون من العينة دوراً فعالاً في الملكية والمشاركة في قرارات مجالس إدارة الشركات في القطاع الخاص. لذا، فإن احتمال توظيف أفراد من المجتمع لتمثيلهم في هذه المجالس كبير، إذا افترضنا أن نماذج القطاع الخاص متماثلة في جميع دول مجلس التعاون، حيث من الممارسات الشائعة التي يشير إليها تقرير «Freedom House» استخدام الأسرة الحاكمة نفوذها في كسب الملكيات في الشركات الخاصة عن طريق استغلال سلطتها على الأراضي العامة وفرض المستثمر الأجنبي في الشراكة معه مقابل المواطن العادي. ويجدر الذكر أنه لا يمكن قياس

حجم هذه الممارسات في الوقت الحالي، لكنها من القصص الشائعة التي يجري تداولها بين المستثمرين المحليين والأجانب(١١٤).

رسم بياني ٣ ـ ١٩: تركيبة رأس مال أكبر شركات سعودية مدرجة في السوق السعودي المالي ٢٠١٣



نموذج قطر

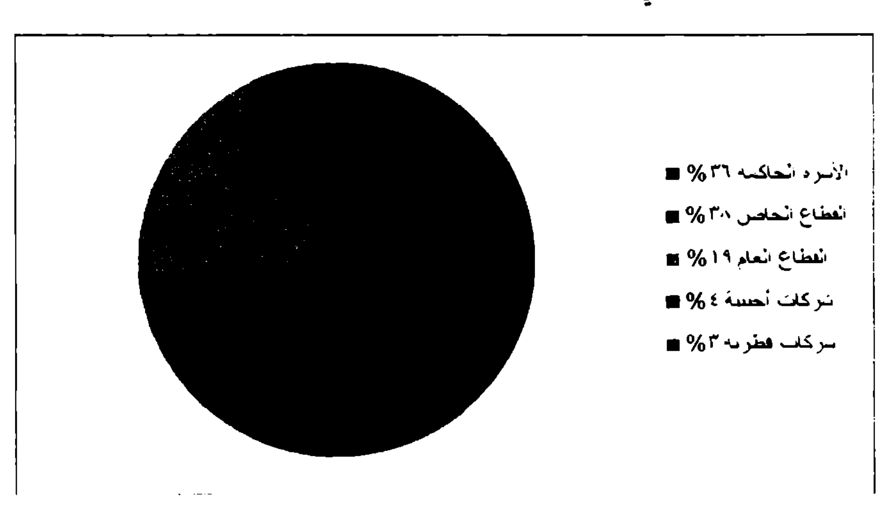
السوق المالي القطري هو الأصغر حجماً (٢٨,٨٨ مليون مليار) من حيث رأس المال في هذه الدراسة، لكن تركيبته المتضاربة من أبرز التركيبات تحليلياً مقارنة بنموذج الكويت والسعودية.

الملكية المعلنة للأسرة الحاكمة في قطر هي أكبر نسبياً من السعودية والكويت، حيث تملك الأسرة أكثر من ثلث رأس مال العينة، وتمثل ربع مجالس إدارة شركات العينة. لذا نجد الأسرة تتحكّم علناً بالقطاع الخاص من ناحية التمويل والإدارة. وهذه الخاصية توضح أن القطاع الخاص في قطر تتحكم فيه إلى حد كبير نخبة من الأسرة الحاكمة.

---

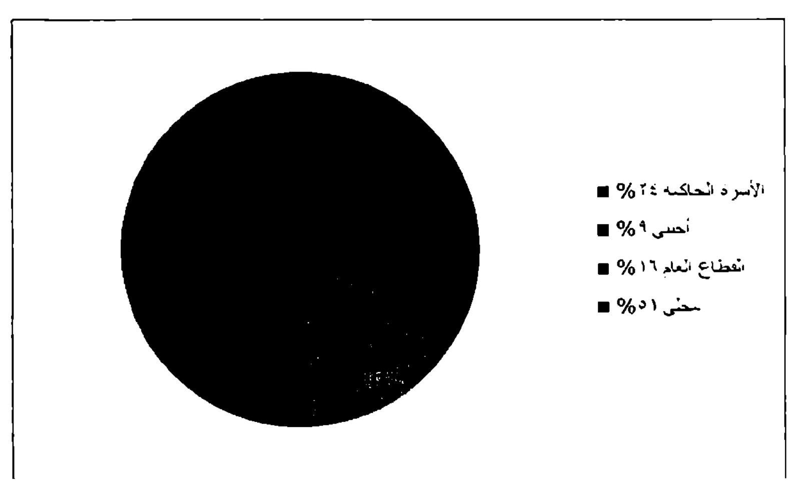
(١١٤) Countries at the Crossroads 2012: Saudi Arabia, Freedom House, <http: //www.freedomhouse.org/report/countries-crossroads/2012/saudi-arabia#.U2Xx2PlgYV4>.

رسم بياني ٣ ـ ٢٠: تركيبة ملكية أكبر الشركات في سوق قطر للأوراق المالية ٢٠١٣



أما القطاع العام فإنه يملك فقط ١٩٪ من العيّنة، ويمثل ١٦٪ من مجالس إدارة الشركات موضع الدراسة. ومقارنة بالأسرة الحاكمة، فإن دور القطاع العام غير فعال من ناحية اتخاذ قرارات إدارية أو تنفيذية، ويصبح دور القطاع العام أكثر كممول لهذه الشركات.

رسم بياني ٣ ـ ٢١: تركيبة مجالس إدارة أكبر الشركات المدرجة في سوق قطر المالي ٢٠١٣



الخاتمة

تجد الدراسة أن للقطاع الخاص في الدول موضع الدراسة (الكويت، السعودية وقطر) خصائص مختلفة عن القطاع الخاص بالمفهوم التقليدي، حيث تكون التركيبة متماثلة على مستوى الدول الثلاث. إلا أن لطبيعة هذه التركيبة بعداً سياسياً طبقياً.

ويتبين أن لنموذج الكويت بعداً آخر حيث لشريحة العوائل التجارية دور فعال في القطاع الخاص الكويتي، وللقطاع العام دور ثانوي أو ممول، بينما نجد أن للقطاع العام في السعودية دوراً فعالاً في القطاع الخاص. إذاً، ما يمكن استنتاجه من هذه النظرة الأولية على الشركات المدرجة في الدول الثلاث هو أنها إشارات إلى درجة كبيرة من التشابك في السلطة وملكية رأس المال في دول مجلس التعاون، ويُتوقع أن تزداد حدّة هذا التشابك لو كان في الإمكان تحليل الشركات المغلقة وإستعمال بعض المتنفذين لممثلين آخرين على الظاهر لهم. وهذه النسبة الكبيرة من التشابك بين النفوذ السياسي ورأس المال تدعو إلى إعادة النظر في تعريف القطاع الخاص في دول مجلس التعاون، وكيفية وضع ضوابط تحدّ من التطابق بين السلطة السياسية وملكية رأس المال، خصوصاً أن هذه الخاصية تعتبر من أهم مسبّبات تفشي الفساد والمحسوبية في الاقتصاد.

أخيراً، تعتمد إسقاطات تركيبة القطاع الخاص في هذه الدول ومدى تأثيرها على اقتصاد الدولة على توفر المعلومات الملزمة لهذا النوع من التحليل ونسبة الشفافية الموجودة في الاقتصاديات عموماً، والتي تعتبر متدنية في دول مجلس التعاون نظراً إلى غياب الضرائب التي تفرض على القطاع الخاص الإعلان عن بياناته ومعلوماته المالية.

جدول ٣ ـ ١١: قائمة أكبر الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ٢٠١٣

الشركة (القطاع)	رأس المال (مليون دينار كويتي)	نسبة ملكية الشركة من العينة (%)
بنك الكويت الوطني (بنوك)	457.117	10.81
شركة الاتصالات المتنقلة (اتصالات)	432.149	10.21
البنك الأهلي المتحد (البحرين) (بنوك)	391.320	8.24
بيت التمويل الكويتي (بنوك)	290.416	6.86
بنك الخليج (بنوك)	276.474	6.54
بيت التمويل الخليجي (الخدمات المالية)	275.051	6.50
بنك الإثمار (بنوك)	216.402	5.12
بنك بوبيان (بنوك)	183.645	4.34
شركة التجارية العقارية (عقار)	198.199	4.08
بنك برقان (بنوك)	162.222	3.83
البنك الأهلي الكويتي (بنوك)	161.916	3.83
شركة مشاريع الكويت القابضة (الخدمات المالية)	140.34	3.32
البنك الأهلي المتحد (الكويت) (بنوك)	130.155	3.08
شركة مجموعة الصفوة (الخدمات المالية)	130	3.07
مجموعة الصناعات الوطنية (الخدمات المالية)	129.31	3.06
البنك التجاري الكويتي (بنوك)	127.202	3.01
شركة العقارات المتحدة (عقار)	118.797	2.81
شركة أبيار للتطوير العقاري (عقار)	110.728	2.62
شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية (المواد الأساسية)	110	2.60
شركة أجيليتي للمخازن العمومية (صناعة)	109.918	2.60
شركة مجموعة المستثمرون القابضة (عقار)	107	[illegible]

جدول ٣ ـ ١٢: قائمة أكبر الشركات المدرجة في سوق السعودي المالي ٢٠١٣

الشركة (القطاع)	المال رأس (سعودي ريال مليون)	نسبة ملكية الدولة من العدد (%)
للكهرباء السعودية الشركة (الخدمية والمرافق الطاقة)	41,665.928	15.2
الأهلية السلكية شركة (المتعدد الإستثمار)	37,058.823	13.5
الأساسية للصناعات السعودية الشركة(سابك) (البتروكيماوية الصناعات)	30,000	10.9
السعودية الاتصالات شركة (الاتصالات)	20,000	7.3
الرياض بنك (بنوك)	15,000	5.5
الراجحي مصرف (بنوك)	15,000	5.5
الإنماء مصرف (بنوك)	15,000	5.5
للبتروكيماويات السعودية كيان شركة (البتروكيماوية الصناعات)	15,000	5.5
السعودية المتنقلة الاتصالات شركة (اتصالات)	10,801	3.9
العقاري للتطوير الأركان دار شركة (عقار)	10,800	3.9
البريطاني السعودي البنك (بنوك)	10,000	3.6
للتطوير عمر جبل شركة (عقار)	9,294	3.4
السعودية للتعدين العربية شركة (الصناعي الاستثمار)	9,250	3.4
الرياض السعودي البنك (بنوك)	9,040.179	3.3
المالية سامبا مجموعة (التأمينة الخدمات)	9,000	3.3
والبتروكيماويات للتكرير رابغ شركة (البتروكيماوية الصناعات)	8,760	3.2
الوطني العربي البنك (بنوك)	8,500	3.1

المصدر: السوق المالي السعودي.

جدول ٣ ـ ١٣: قائمة أكبر الشركات المدرجة في سوق قطر المالي ٢٠١٣

الشركة (القطاع)	رأس المال (مليون ريال قطرى)	نسبه ملكية الشركة من العينة (%)
ازدان العقارية (عقار)	26,524.97	47.8
فودافون قطر (اتصالات)	8,454.00	15.2
مصرف الريان (بنوك)	7,500.00	13.5
بنك قطر الوطنى (بنوك)	6,997.29	12.6
صناعات قطر (صناعة)	6,050.00	10.9

المصدر: السوق المالي القطري

٣ ـ ٦: التطورات الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة

لم يكن ٢٠١٣ عاماً استثنائياً في دولة الإمارات، على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية التي كشفت عن استمرار حالة التعافي التي يشهدها الاقتصاد من أزمة دبي العقارية، وهي الأزمة الأكبر في تاريخها. ولعل المؤشَرين الأساسيَّين اللذين اعتمدت عليهما الجهات الحكومية للتدليل على الأداء «الجيد» للاقتصاد كانا مؤشر سوق العقار ومؤشرات الأسواق المالية في كل من دبي وأبوظبي.

في ما يتعلق بمؤشرات الأسواق المالية، واصل سوقا دبي وأبوظبي مسيرة الصعود القوية التي بدأتاها منذ بداية ٢٠١٢. فقد ارتفع مؤشر دبي بأكثر من ١٠٠٪ من أقل من ٢٠٠٠ نقطة في بداية ٢٠١٣ إلى ما فوق ٤٠٠٠ في بداية ٢٠١٤[١١٥]، في حين ارتفع مؤشر أبوظبي من أقل من ٣٠٠٠ نقطة إلى ما يناهز ٥٠٠٠ في الفترة نفسها[١١٦].

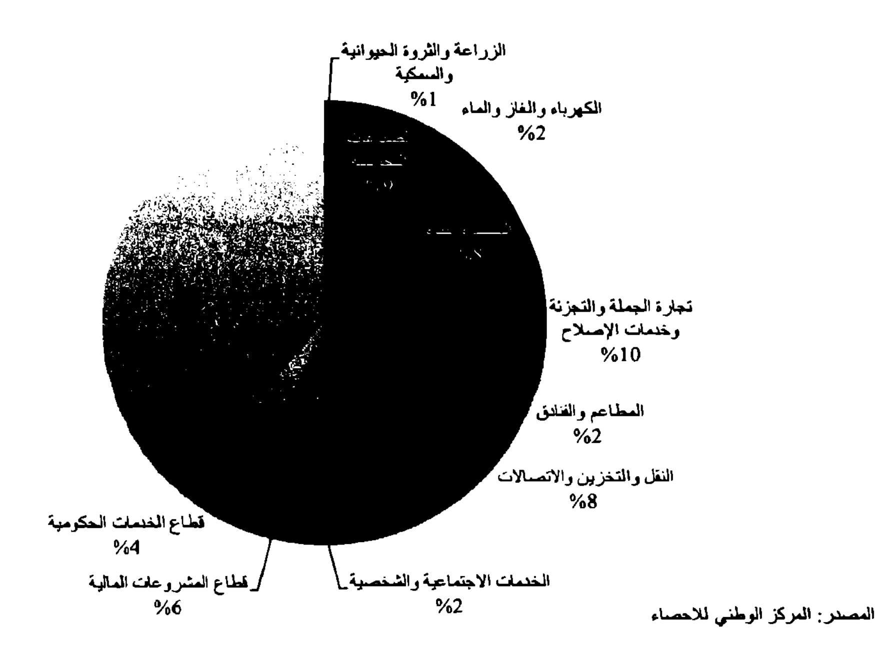
ولكن ينبغي الاستدراك بأن هذه الارتفاعات قد لا تعني بالضرورة تعافي الاقتصاد الإماراتي وخروجه التام من الركود الذي نرى أنه لا يزال يعانيها حتى الآن. فمنذ منتصف ٢٠٠٨، لم يشهد هذا الاقتصاد أية

(١١٥) موقع سوق دبي المالي، <http://www.dfm.ae/Default.aspx>.

(١١٦) موقع سوق أبوظبي للأوراق المالية، <http://www.adx.ae/English/Pages/default.aspx>.

إكتتابات لشركات جديدة، ولم تشهد الأسواق المالية أي إدراجات جديدة. ومن جهة ثانية، لم تجر أية إصلاحات حقيقية في أسواق المال تعزز من كفاءتها وعمقها وتحوّلها من سوق مضاربات إلى سوق استثمارية توفر فرصاً واعدة للاستثمار الطويل الأجل. ومن جهة ثالثة، يمكن إرجاع الارتفاعات القوية التي شهدتها الأسواق المالية في كل من أبوظبي ودبي إلى: أولاً، عودة السيولة إلى الاقتصاد الإماراتي ـ خاصة الأموال الساخنة ـ وكذلك الأموال القادمة من ما يسمى بدول الربيع العربي، وثانياً، زيادة مستوى السيولة في النظام المصرفي بفضل الأسعار العالمية للنفط، ما شجع البنوك على التوسع في الاقتراض وتمويل عمليات المضاربة، وثالثاً، محدودية الفرص الاستثمارية ما يجعل معظم هذه الأموال يتجه إما إلى الأسواق المالية أو قطاع العقار.

رسم بياني ٣ ـ ٢٢: توزيع القطاعات
في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي ٢٠١٢



المصدر: المركز الوطني للاحصاء

قطاع العقار، خاصة في دبي، شهد كذلك ارتفاعات كبيرة في ٢٠١٢، واستمر زخم الارتفاع عام ٢٠١٣[١١٧]. إلا أن هذه الارتفاعات لم تكن بالنسب العالية التي شهدتها أسواق المال، ولا يمكن اعتبارها مؤشراً على تعافي الاقتصاد الإماراتي وعودة النشاط الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. فالشركات العقارية لا تزال تواجه الكثير من المصاعب سواء أكانت تتعلق بالسيولة وإدارة الديون أو بإيجاد فرص استثمارية جديدة في السوق المحلي الذي لا يزال يعاني تخمة في المعروض. فمنذ بداية الأزمة، لم تشهد السوق العقارية أية مشاريع كبرى جديدة، وانحسر نشاط الشركات الكبرى التي لا تزال في السوق في محاولة استكمال ما تم البدء به من مشاريع متعثرة. كما أن القطاع لم يشهد الإصلاحات المطلوبة التي تزيد الشفافية وتعزّز الثقة فيه بعدما تضرّرت بشكل كبير نتيجة الأزمة، وعجز الشركات عن تعويض المستثمرين الأجانب أو المستثمرين الصغار.

وعلى الرغم من مؤشرات التعافي التي أظهرها الاقتصاد الإماراتي، إلا أن هناك تحديين لم تستطع الحكومة حتى الآن التعامل معهما بالكفاءة المطلوبة، وهو ما قد يشكل عائقاً كبيراً أمام تعافي الاقتصاد وكفاءة أدائه المستقبلي. وهذان التحديان هما قطاع الشركات الحكومية والبطالة. بالنسبة إلى الشركات الحكومية، تتمثل المشكلة في الاندماج غير الصحي بين القطاعين الخاص والعام والسلطة، والذي كان في رأينا أحد أبرز أسباب الأزمة العقارية في دبي عام ٢٠٠٨. ويتجسد هذا الاندماج في عدة صور، منها سيطرة الشركات الحكومية ـ سواءً المملوكة بالكامل للحكومات المحلية والاتحادية أو الشركات المساهمة العامة التي تملك فيها الحكومات نسبة أغلبية ـ على معظم المشاريع والنشاطات الاقتصادية. ومن

(١١٧) «قطاع العقارات في دبي يواصل مرحلة التعافي ويشهد ارتفاعاً مستمراً في الأسعار على مدى ١٦ شهراً متتالياً»، بنك دويتشه، ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. <https://www.db.com/mena/arabic/content/1386.htm>.

صور الاندماج بين القطاعين الخاص والعام كذلك، تخلّي الحكومات عن دورها في تقديم العديد من الخدمات وإيكال هذه المهمة إلى «القطاع الخاص» الذي تسيطر عليه الشركات الحكومية عن طريق عقود الـ (Outsourcing). وفي ظل غياب تام للشفافية، وقصور الأطر القانونية التي تنظّم مثل تلك العلاقة، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع كفاءة القطاع الخاص وأدائه، وإلى تراجع الخدمات التي يتلقاها المواطنون، وارتفاع نسبة البطالة بسبب تراجع معدلات التوظيف في القطاع الحكومي الذي كان ولا يزال، يعتبر المشغّل الأول للعمالة الوطنية، وكذلك إلى ارتفاع معدلات الفساد والهدر التي تعانيها الشركات الحكومية، والتي ظهرت جلية بعد الأزمة العقارية ٢٠٠٨ وتجلّت في نسب ديون عالية تجاوزت عشرات المليارات، مما اضطر الحكومات المحلية إما إلى إعادة هيكلة هذه الديون مقابل ضمانها، أو إلى إنقاذ هذه الشركات من خلال شراء بعض أصولها السيئة[(١١٨)].

أما التحدي الخاص بالبطالة فيتمثل في تزايد أعداد العاطلين بين العمالة الوطنية. ونتيجة لذلك، فقد كان العنوان العام للمشهد الاقتصادي في دولة الإمارات عام ٢٠١٣، هو «٢٠١٣ عام التوطين»، بعدما تبين أن نسبة البطالة بين المواطنين في الاقتصاد العربي الأكثر استقطاباً للعمالة الوافدة وصلت إلى نسبة هي الأعلى بين نظيراتها في دول مجلس التعاون. فقد أوضحت بيانات هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية (تنمية) أن عدد العاطلين أو الباحثين عن عمل في نهاية عام ٢٠١١ بلغ ٣٠ ألفاً، بنسبة تصل إلى ١٤,٦٪ من القوى العاملة الوطنية[(١١٩)]. وعلى الرغم من

---

(١١٨) «أبوظبي تشتري أصولاً من الدار العقارية بقيمة ٤,٥ مليارات دولار،» جريدة **القبس** الكويتية، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠١١. <http://www.alqabas.com.kw/node/41209>.

(١١٩) «(عمل الوطني) تناقش أسباب انخفاض التوطين في وزارات اتحادية،» جريدة **الإتحاد**، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=123203&y=2012>.

الاعتراضات التي قد تُثار حول دقّة الرقم المعلن والمعايير الإحصائية المستخدمة في الوصول إليه، إلا أن ظاهرة البطالة في دولة الإمارات لم تعد تحتاج إلى الإحصائيات والأرقام، إذ أصبحت واضحة للعيان يشعر بها ويعانيها الجميع، خاصة في مناطق الأطراف والإمارات الأقل تطوراً ونمواً وذات الموارد المالية والطبيعية المحدودة. وأمام هذا المشهد الذي قد يبدو سريالياً غريباً، قررت الحكومة الإماراتية أخذ قضية البطالة على محمل الجد والتعامل معها بحزم أكبر. لكن الصادم هو أنه بعد كل الجهود الجادة التي بذلتها الحكومات الاتحادية والمحلية، تبيّن أن معركة مكافحة البطالة لن تكون سهلة، ليس لدولة الإمارات فحسب، بل لدول مجلس التعاون جميعاً[(١٢٠)]، وربما تكون معركتها الأكبر والأكثر ضراوة بسبب طبيعة المشكلة وأسبابها، وما يمكن أن تفرزه من مخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية.

فعلى الرغم من المبادرات والخطط والبرامج التي اعتمدتها الإمارات لمكافحة البطالة والحد من أعداد العاطلين عن العمل، إلا أنها لا تستطيع أن تدّعي النجاح في التعامل مع هذه الظاهرة العالمية التي تهدد الكثير من الدول وتؤرق الكثير من الحكومات. وإذا كانت بعض الأسباب التي حدّت من هذا النجاح تشترك فيه الإمارات مع باقي دول مجلس التعاون والعالم، إلا أن هناك أسباباً خاصة بدولة الإمارات بسبب طبيعة تركيبتها السياسية والاجتماعية، والنموذج الاقتصادي الذي تبنته وسعت من خلاله إلى تحقيق التنمية والنمو والرفاهية.

من المسلّم به أن البطالة ظاهرة عالمية وسمة أساسية من سمات الاقتصاد الحديث الذي يقوم على مبدأ التخصص (Specialization) وتقسيم العمل (Division of Labor). وبعيداً عن ظاهرة البطالة العالمية،

---

(١٢٠) «الرحومي: معارض التوظيف السنوية عمل استعراضي،» **الإمارات اليوم**، ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.
<http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2013-09-08-1.604369>.

تواجه دولة الإمارات، ومعها باقي دول مجلس التعاون، العديد من التحديات والعوائق على طريق توفير فرص العمل المناسبة والكافية للأعداد المتزايدة من الشباب والشابات الذين يلجون سوق العمل سنوياً. فقد تبين أن الهياكل الاقتصادية إما عاجزة عن استيعاب المزيد منهم، أو أن مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب عاجزة عن تلبية متطلبات الهياكل الاقتصادية الحالية لدول المجلس، بعد أن اكتفى القطاع الحكومي ـ الذي لعب دور المشغّل الرئيس للعمالة الوطنية في دول مجلس التعاون في العقود الماضية ـ من العمالة ولم يعد قادراً على استيعاب المزيد. وهذه التحديات، كما سبقت الإشارة، منها ما هو عامّ تشترك فيه الدولة مع باقي دول العالم، ومنها ما يقتصر على الدولة نتيجة «الخصوصية» الاجتماعية والاقتصادية.

الآثار الباقية أو المستمرة للأزمة الاقتصادية

كانت الإمارات أكثر دول مجلس التعاون، بل أكثر دول العالم العربي، تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ بسبب انفتاحها الكبير على الاقتصاد العالمي. كما كانت للاقتصاد الإماراتي أزمته الخاصة المتمثلة في انفجار الفقاعة العقارية، ما أدى إلى تراجع كبير في الأداء الاقتصادي. هذا التراجع اضطر الشركات العاملة في الدولة إلى إجراء عمليات إعادة هيكلة كبيرة لضبط النفقات والحفاظ على الكفاءة في ظل الواقع الجديد. فقامت، في سبيل ذلك، بإلغاء الكثير من الوظائف والاستغناء عن آلاف الموظفين[١٢١]. واليوم، بعد مرور خمس سنوات، لا يزال هذا الواقع قائماً، ولا يزال القطاع الخاص في الإمارات يعاني آثار الأزمة، خاصة في قطاع العقار والإنشاءات الذي نما وتوسّع أكثر من اللازم خلال حقبة الطفرة.

التراجع بعد انفجار فقاعة العقار لم يطل القطاع الخاص فحسب، بل

(١٢١) لا توجد إحصائيات رسمية معلنة، لكن ذلك يتضح بجلاء من خلال تراجع نسبة السكان خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مقارنة بمستويات عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

وأيضاً القطاع الحكومي الذي نما نتيجة موجة الهجرة الكبيرة التي أحدثتها الطفرة في قطاع الإنشاءات، والتي دفعت إلى زيادة حجم القطاع الحكومي الخدمي لمواكبة الازدياد المطَّرِد والسريع لعدد السكان، من ٣,٢٨ مليون نسمة عام ٢٠٠١ إلى نحو ٦,٨ مليون عام ٢٠٠٨[١٢٢]. وبعد الأزمة، اضطرت الحكومات المحلية والاتحادية إلى تقليص الأعداد في الجهاز الحكومي سواءً من خلال تسريح العمالة الوافدة «الزائدة،» أو تجميد أو تقليص عمليات التوظيف. ولا يزال التجميد والتقليص ساريين حتى اليوم، وإن بطريقة غير معلنة، مما ساهم في تفاقم أزمة البطالة، كون القطاع الحكومي والشركات الحكومية مشغّلاً رئيساً، بل المشغّل الأكبر للعمالة الوطنية في دولة الإمارات.

أما النمو الذي تحقق خلال سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣، فلم يكن كافياً لتحول المسار الهبوطي في قطاع الوظائف لأنه كان نمواً هشاً، أو غير حقيقي، أو نمواً «فارغاً» (Hollow Growth) لا يخلق عدداً مناسباً من الوظائف. وتُعزى الطبيعة الهشة للنمو المتحقق إلى كونه غير مستدام، لأنه ناتج إما عن توسع في الإنفاق الحكومي أو عن التحويلات النقدية الكبيرة الآتية من دول ما يعرف بالربيع العربي. وكردّ فعل على التراجع الكبير في الأداء الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمة المالية، عمدت الحكومة الاتحادية إلى التوسع في الإنفاق في محاولة للتخفيف من وطأة الأزمة على الاقتصاد عبر ضخّ السيولة في القطاع المصرفي الذي كان أكبر المتضررين من الأزمة العالمية وانفجار فقاعة العقار المحلية. وقد تم ضخ ما يزيد على ١٢٠ مليار درهم في المصارف المحلية، كما اشترت الحكومة أصول بعض الشركات العقارية الكبرى في محاولة لإنقاذها من الإفلاس[١٢٣]. ونتيجة

---

(١٢٢) بيانات البنك الدولي، تعداد السكان.

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?page=1>.

(١٢٣) «١٢٠ مليار درهم وضعتها الحكومة تحت تصرف البنوك،» جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=49594&y=2008>.

لطبيعة هذا الإنفاق، والقطاعات التي استهدفها، فإنه لم ينعكس على قطاع الوظائف ولم يخلق العدد المناسب منها(١٢٤). ومن جهة أخرى، فإن بعض جوانب النمو و«التعافي» في القطاع العقاري والخدمي جاء نتيجة ما يمكن تسميته بـ"أثر الربيع العربي» (Arab Spring Effect) والذي جاء في صورة تحويلات نقدية كبيرة للأموال الهاربة من بعض الدول التي شهدت اضطرابات لا تزال مستمرة إلى يومنا.

طبيعة التركيبة الديموغرافية

من المعروف أن شعوب دول مجلس التعاون هي من الشعوب الشابة نسبياً، ويمثل الشباب فيها الشريحة الأكبر وإن بدرجات مختلفة، إذ تتراوح نسبة من هم دون الـ ٢٥ سنة بين ٣٤٪ من إجمالي عدد السكان في الإمارات،(١٢٥) ٤٨٪ في السعودية،(١٢٦) و٥١٪ في عمان(١٢٧). وهذا، من حيث المبدأ، يعتبر من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الحسنة. لكنه في بعض الأحيان، خاصة في الاقتصادات غير الكفوءة أو الناضجة، قد يشكل مشكلة اقتصادية تتمثل في صورة بطالة نتيجة عجز سوق العمل المحلية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب والشباب الداخلين إلى سوق العمل، خاصة في ظل الهياكل الاقتصادية التي تعاني خللاً. وفي الدول التي تتجاوز معدلات النمو السكاني الطبيعي (Organic Growth) فيها أرقاماً معينة، يصبح من الصعب استيعاب كل الأعداد الوافدة إلى سوق العمل، لأن ذلك يتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادي تتجاوز معدل النمو السكاني، الأمر

---

(١٢٤) بدليل أن نسبة البطالة بين المواطنين بقيت مرتفعة حسب الأرقام شبه الرسمية المعلنة

(١٢٥) United Arab Emirates, CIA World Factbook, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ae.html>.

(١٢٦) Kingdom of Saudi Arabia, CIA World Factbook, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html>.

(١٢٧) Oman, CIA World Factbook, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/mu.html>.

الذي يعدّ صعب التحقق ابتداءً، ويشكّل مشكلة عويصة بحدّ ذاتها. وحتى لو افترضنا جدلاً بأنه تم تحقيق معدلات النمو العالية، فإن فوائد هذا النمو ستذهب بها معدلات التضخم الأعلى المصاحبة للنمو.

كما أن معدلات النمو السكاني تجعل مشكلة البطالة أكثر استعصاء حتى في الاقتصادات الأكثر كفاءة ذات الهياكل الاقتصادية السليمة والسياسات الاقتصادية الصحيحة، لأن وجود معدّل معيّن من البطالة يتطلب نمواً بمعدل أكبر بكثير من معدل النمو السكاني المرتفع، ليكون في الإمكان، أولاً استيعاب الداخلين الجدد، وثانياً استيعاب أعداد من العاطلين الذي لم يجدوا فرص عمل في السنوات الماضية. إضافة إلى أن معدل النمو السكاني الإيجابي المتنامي (Increasing Positive Rate of Growth) يحتّم عدم تحقيق معدلات نمو إيجابية فحسب، بل أن تكون أيضاً بمعدل متنامٍ، وهو ما يعتبر مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة في ظل ظروف الاقتصاد العالمي الحالية.

قد لا يكون الوضع في الإمارات بهذا التعقيد، إذ إن نسبة عالية من العمالة هي من العمالة الوافدة، مما يجعل إيجاد فرص عمل للشباب عملية سهلة نسبياً عن طريق اتباع سياسة الإحلال. إلا أن لذلك حدوداً. إذ إن فرص العمل الصالحة للإحلال أو للتوطين تبقى محدودة مقارنة بالأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل، وذلك بسبب طبيعة الهياكل والنشاطات الاقتصادية التي يشكل قطاع الخدمات سوادها الأعظم، والذي يوفر في الغالب فرص عمل تتّسم بعدم الاستقرار الشديد كتلك التي توفرها القطاعات غير المستدامة، كقطاع العقار مثلاً، أو فرص عمل بسيطة تقوم على العمالة غير الماهرة، أو فرص عمل تتطلب مهارات استثنائية ويحتاج التأهيل لها إلى جهد كبير ووقت طويل.

الغبش الذي يلف الوضع الاقتصادي وعدم وجود استراتيجية واضحة

يعتبر قصور المعلومات أو شحّ المعلومات (Informational Deficiencies) من أبرز الأمراض التي يعانيها الاقتصاد الإماراتي،

واقتصادات دول مجلس التعاون عموماً. وكان لهذا القصور تأثيره الكبير على الأوضاع الاقتصادية وعلى أداء القطاعين العام والخاص. ومن جهة أخرى، فإن حالة الغبش التي كانت، ولا تزال، تلفّ الوضع الاقتصادي للدولة، كان لها الفضل في إذكاء المضاربات على قطاعي العقار وسوق المال، والدور الأساسي في تشكّل الفقاعات في سوقي العقار والأوراق المالية. كما تسببت في حالة من عدم اليقين في المرحلة التي تلت الأزمة الاقتصادية، وساهمت بدورها في تأخر تعافي قطاعي العقار ورأس المال اللذين كانا الأكثر تأثراً بالأزمة، وفي تباطؤ تعافي الاقتصاد ككل ومعه قطاع الوظائف.

كذلك أدى عدم وضوح الرؤية للوضع العام للاقتصاد وتفاصيله المختلفة إلى قصور في الأداء الحكومي في إدارة الاقتصاد وتوجيهه، واتخاذ الإجراءات المناسبة لعلاج مواطن الخلل، وكذلك وضع السياسات المناسبة لتحقيق أقصى درجات الكفاءة وأعلى معدلات التنمية. كما أدى القصور المعلوماتي إلى عدم قدرة الحكومة على التشخيص السليم والمؤاتي للظواهر والمشكلات التي اعترت الاقتصاد وأثّرت سلباً على أدائه وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، وبالقدر المطلوب، لتجنيب الاقتصاد الكثير من الأضرار والخسائر كتلك التي نتجت عن انفجار فقاعتي العقار والأصول المالية.

ولعل من أبرز المشكلات الاقتصادية التي عجزت الحكومة في الإمارات عن تشخيصها بدقة وفي الوقت المناسب، بسبب القصور المعلوماتي، هي مشكلة البطالة. عملية التشخيص الدقيق هذه كان يفترض أن تكون أهم خطوات الحل التي لم تستطع الحكومة تحقيقها، وتسبب في عجزها عن وضع الحلول المناسبة لوأد هذه المشكلة في مهدها قبل أن تتفاقم وتتحول إلى مشكلة مزمنة صعبة الحل، كما هو الحال، مثلاً، في المملكة العربية السعودية التي تفاقمت فيها البطالة بين الشباب وتحولت إلى مشكلة أمنية تهدد الاستقرار السياسي والأمن القومي. ولعل تحديد

الأسباب الحقيقية والرئيسة الكامنة وراء تعطل أعداد متزايدة من الشباب والشابات كان أحد أهم تجليات الفشل في التشخيص. ويعزى فشل الإمارات، ودول مجلس التعاون الأخرى، في التعامل مع مشكلة البطالة إلى غياب المعلومات، ما نتج عنه خطأ في التشخيص وخطأ في اختيار وسائل العلاج، وأدى في المحصلة إلى الفشل في التعامل مع هذه المشكلة واستمرارها في التفاقم.

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة البطالة التقليدية تتميز ببعض السمات والأعراض الهامة التي لم تتوافر في ظاهرة البطالة في الإمارات، ما يعني أن الحلول التقليدية كمحاولة دعم النمو وخلق مزيد من فرص العمل لن تجدي نفعاً، ولن تؤدي إلى حل المشكلة تماماً. ولعل من أهم السمات التي تتميز بها البطالة التقليدية هو التناسب العكسي بين معدلات البطالة والدورة الاقتصادية، بمعنى أن معدل البطالة يتراجع في مرحلة النمو ويرتفع في مرحلة التراجع الاقتصادي. لكن المتابع للظاهرة في دول مجلس التعاون عموماً، يجد أن معدلات البطالة أخذت في الارتفاع المطّرد بغضّ النظر عن دورة السوق ومراحل النمو الاقتصادي. وفي الواقع، فإن عدد العاطلين عن العمل من شباب دول مجلس التعاون زاد في السنوات الأخيرة، على الرغم من معدلات النمو غير المسبوقة التي يعود الفضل فيها إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ما يعني، ببساطة، أن المشكلة لا تكمن في عدم كفاية فرص العمل لأعداد الداخلين إلى سوق العمل.

المقاربة الخاطئة والقصور التشريعي في (الحماية من المنافسة الأجنبية)

من المعلوم أن أسواق العمل تعتبر من أهم الأسواق التي تحرص الدول على عدم تحريرها لحماية العمالة الوطنية من المنافسة الخارجية. وعلى الرغم من أن جهود تحرير التجارة نجحت في الكثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية، إلا أن أسواق العمل بقيت بعيدة عن أي نية تحرير أو

حتى تقليل للقيود. لذلك نجد أن كل الدول تتبع كل السبل الممكنة للحفاظ على فرص العمل لديها وحماية العمالة الوطنية من المنافسة الأجنبية المباشرة (هجرة العمالة إلى الدولة) أو غير المباشرة (انتقال الشركات والمصانع الوطنية إلى الدول ذات العمالة الرخيصة). ولعل أهم الوسائل التي تتبعها الدول في حماية سوق العمل المحلي تكمن في إقرار تشريعات تنظم سوق العمل والداخلين إليه والعلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال وعمل النقابات والتفاوض الجماعي، والأهم من ذلك تقييد عمليات الاستقدام وجعله في أضيق الحدود وفي الحالات الخاصة والأعمال التي لا يوجد من الكوادر الوطنية من هو مؤهل أو راغب في القيام بها.

وإذا كان القصور المعلوماتي في دولة الإمارات قد تسبب في الفشل في تشخيص المشكلة وتحديد طبيعتها وأسبابها، فإن الفشل في التشخيص تسبب بدوره في اتباع وسائل وإجراءات خاطئة في العلاج. إذ اعتمدت الإمارات على السلطة التنفيذية للقيام بجهود محاربة البطالة من خلال المبادرات الحكومية المبعثرة من دون وجود غطاء أو إطار تشريعي لها، مما تسبب في فشلها. في حين أنه لا يمكن الحد من البطالة في أي دولة ما لم تكن هناك منظومة تشريعية متكاملة توفر الحماية للعمالة الوطنية من المنافسة الأجنبية التي غالباً ما تكون متفوقة، إما من حيث التكلفة أو الكفاءة، أو كلتيهما. واليوم، تجد العمالة الوطنية في الإمارات نفسها مضطرة إلى التنافس مع عمالة العالم التي تجتاح السوق المحلي من دون رقابة أو ضابط، وتحتاج إلى أن تكون أكثر كفاءة وأقل كلفة من الجميع كي تتمكن من الحصول على فرصة عمل. كما أن العمالة الوطنية لا تتمتع بأي شكل من أشكال المعاملة التفضيلية في القطاع الخاص. ومن جهة أخرى، لا تحظى الشركات التي تساهم في توظيف أكبر عدد من المواطنين، أو تلك التي تستثمر في تدريبهم وتأهيلهم، بأي صورة من صور التشجيع أو المكافأة تجعل العمالة الوطنية أكثر جاذبية للشركات، خاصة الأجنبية.

من المعروف أن التقدم التقني يجعل عملية الإنتاج أكثر كفاءة، وينعكس على التكلفة بتخفيضها، أو على الجودة برفع مستواها. ويكون تأثير التقدم التقني عن طريق استخدام أساليب متطورة لإدارة عملية الإنتاج، أو الأنظمة الحاسوبية في عملية التصميم أو التصنيع أو إدارة الجودة. كما يمكن أن يكون عن طريق الميكنة، أي إحلال الآلة محل العنصر البشري في أي مرحلة من مراحل الإنتاج، ما يرفع الجودة ويختصر الوقت ويقلل التكلفة. أما في القطاع الخدمي، فيكون بتقديم الخدمة من خلال العالم الافتراضي (Online Service) باستخدام برامج الحاسوب المتخصصة، ما يقلّل سعر الخدمة ويوفر على المستهلك عناء وتكلفة الانتقال إلى مكان تقديم الخدمة الفعلي.

لكن، وعلى الرغم مما لذلك من آثار إيجابية على الشركات والمستهلكين، إلا أن له أثراً سلبياً أيضاً على الاقتصاد الوطني. إذ إن استعانة الشركات بأنظمة الحاسوب أو الآلة في العملية الإنتاجية يعني، ببساطة، أنها ستحتاج إلى عدد أقل من العمالة. فكلما ارتفع مستوى التقنية في الصناعة قلّت فرص العمل المتاحة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين مستوى التقدم التقني في الاقتصاد ومعدل البطالة في صفوف الأفراد. لذلك يعتبر التقدم التقني عاملاً أساسياً في ارتفاع مستوى البطالة بسبب الاستغناء المستمر عن العنصر البشري لمصلحة العنصر الآلي، ما يجعل الحكومات، خاصة في الدول المتقدمة، في حيرة من أمرها. فمن جهة، يعتبر التقدم التكنولوجي أحد أهم أساسيات التنمية المستدامة وعنصراً مهماً في سباق التنافسية على المستوى العالمي. ومن جهة أخرى، فإنه يعدّ من أبرز أسباب البطالة، وهذا ما دفع بدول مثل اليابان (مستوى التقدم التكنولوجي خصوصاً في قطاع الحاسوب والروبوت وصل فيها إلى مستوى يمكّنها من الاستغناء عن العنصر البشري بشكل شبه تام) إلى تبني تشريعات تحد من استغلال التكنولوجيا في العملية الإنتاجية لمصلحة

العمالة البشرية في محاولة للحد من مشكلة البطالة التي بدأت تشكّل لها معضلة، شأنها في ذلك شأن غالبية الدول المتقدمة التي تعتمد بشكل أساسي على التقنية العالية كمحرك للنمو الاقتصادي[(١٢٨)].

وفي دولة الإمارات، حيث يشكّل قطاع الخدمات العمود الفقري للنشاط الاقتصادي، تسعى الشركات الخدمية، كالبنوك وشركات الاتصالات والنقل الجوي وغيرها، إلى الاستخدام المكثف للتقنية والتحول إلى العالم الافتراضي، خاصة في مرحلة التراجع التي شهدها الاقتصاد عقب الأزمة الاقتصادية، في محاولة منها لضبط نفقاتها وتعزيز تنافسيتها وإنتاجيتها، وهذا قد يؤدي - إلى جانب رفع كفاءتها طبعاً ـ إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة وتقليل عدد فرص العمل الجدية التي يأتي أغلبها في المجال التقني الذي يشهد شُحاً في الكفاءات الوطنية.

تراجع الإنفاق الحكومي نتيجة إجراءات ترشيد النفقات

تلعب الحكومة أدواراً رئيسة في الاقتصاد الحديث تتجاوز الأدوار التقليدية المحصورة في التشريعات الرقابية، وهذه الأدوار تأخذ صوراً عديدة، لعل أهمها الإنفاق العام الذي تستطيع الحكومات استخدامه، خاصة خلال مراحل الركود الاقتصادي التي تصاحبها معدلات بطالة عالية كأداة لعلاج الوضع من خلال تحفيز الطلب ومن ثم الإنتاج للخروج من حالة الركود. وهذا الدور يقتصر في الغالب على مراحل الركود، وكإجراء استثنائي من ضمن حزمة إجراءات أخرى استثنائية كتخفيض سعر الفائدة وزيادة المعروض النقدي وطباعة المزيد من النقود. لكن المشكلة تكمن في أن الحكومات غالباً ما «تدمن» مثل هذه الإجراءات الاستثنائية وتستخدمها في غير حالات الضرورة (التراجع الاقتصادي) أو لأغراض

---

(١٢٨) للمزيد حول العلاقة بين التقنية والبطالة يرجى الاطلاع على: بن غيث، ناصر «التنمية الاقتصادية المستدامة والبطالة: الحل أم السبب؟»، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.
< http://www.mstdama.com/2014/04/blog-post_8595.html >.

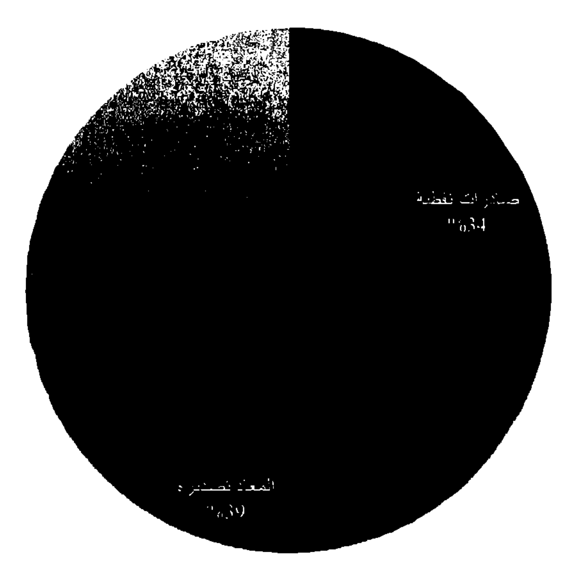
سياسية في أوقات الأزمات السياسية الناتجة عن تراجع أدائها وشعبيتها لخلق حالة من الرخاء الاقتصادي الوهمي يصرف الناس عن المشكلة الحقيقية. وفي هذه الحالة، فإن هذا الإجراء يكون سبباً وجزءاً من المشكلة بدل أن يكون سبباً وجزءاً من الحل، وذلك لأنه أولاً، غير قابل للاستمرار، وثانياً يخلق حالة من النمو غير الحقيقي وغير المستدام، وربما يكون سبباً في نشوء فقاعة تتسبب في الكثير من الأضرار إذا ما انفجرت.

في دول مجلس التعاون عموماً، ودولة الإمارات على وجه الخصوص، تلعب الحكومات أدواراً كبيرة، ليس في الشأن الاقتصادي فحسب، وإنما في مجمل الشأن العام. لكن الدور الحكومي في المشهد الاقتصادي له طبيعته وأسبابه ونتائجه الخاصة التي قد لا تستقيم بالضرورة مع ما هو متعارف عليه في علوم الاقتصاد الكينزي (Keynesian Economics) الذي يؤسس للدور الاقتصادي الحكومي، بفضل العوائد النفطية الاستثنائية التي وفرت المواد المالية اللازمة لحكومات دول مجلس التعاون للعب دور أكبر والتدخل في الاقتصاد، الذي يكون في الغالب لأسباب سياسية تتلخص في تجنب الإصلاحات السياسية ومحاولة خلق حالة من الوفرة والرخاء الاقتصادي تصرف الناس عن المطالبة بالمشاركة السياسية. وقد تضاعف، نتيجة لهذه السياسة، الإنفاق الحكومي في جميع دول مجلس التعاون على الأقل ثلاثة أمثال بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ وبمعدل نمو سنوي يبلغ ١٥٪ بين ٢٠٠٤ و٢٠١٢[(١٢٩)]. لكن بعض دول مجلس التعاون تبحث اليوم في تخفيض إنفاقها بشكل تدريجي، وذلك بعد أن تواترت التقارير حول المخاطر المحيطة بسوق النفط وإمكانية تراجع أسعاره إلى مستويات لا تدعم معدلات الإنفاق الحالية، وإمكانية حصول عجوزات كبيرة في الموازنات الحكومية إذا ما استمرت معدلات الإنفاق

(١٢٩) GCC: Surge in Oil Revenues Fuels Strong Growth," Institute of International Finance, April 2012, page 4, <http://www.iif.com/press/press+249.php>.

الحالية التي بنيت على معدل سعري للنفط يتراوح بين ٨٥ دولاراً في السعودية و١٠٧ في الإمارات[١٣٠].

رسم بياني ٣ ـ ٢٣: تركيبة الصادرات الإماراتية ٢٠١٢



المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي

في الإمارات التي كانت الطفرة العقارية المحرك الحقيقي للنمو فيها خلال السنوات العشر المنصرمة، اضطرت الحكومة إلى زيادة مستويات الإنفاق العام بعد الأزمة المالية، وذلك في محاولة لإنقاذ الشركات العقارية الكبرى أولاً، وتحقيق نسب نمو إيجابية تخرج الاقتصاد الوطني من الانتكاسة التي تعرّض لها بسبب الأزمة الاقتصادية ثانياً. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المستويات من الإنفاق لا يمكن أن تدوم طويلاً، وستقوم الحكومات في الإمارات (المحلية والاتحادية) بتقليص الإنفاق إما مختارة أو مرغمة. وفي الواقع، فقد بدأت بعض الحكومات المحلية،

(١٣٠) GCC Quarterly, Emirates NBD, April 2012, <http://www.emiratesnbd.com/assets/cms/docs/quarterlyReports/2012/20120404GCC%20Quarterly.pdf>.

كحكومة دبي، بتقليص الإنفاق بشكل ملحوظ تحت وطأة الأزمة وما تمخض عنها من ديون كبيرة تتراوح حسب التقارير بين ١٤٢ مليار دولار و٢٣٥ ملياراً[١٣١]. وهذا التخفيض في الإنفاق العام سيؤدي احتمالاً إلى تقليص عدد كبير من الوظائف في القطاعين العام والخاص، ما سيصعب جهود مكافحة البطالة ويجعل عملية إيجاد فرص عمل للمواطنين عملية أكثر صعوبة.

الخلل في نظام التعليم والتدريب

تعرف البطالة بمفهومها التقليدي بأنها عدم تناسب عدد فرص العمل المتوافرة في الاقتصاد مع عدد الراغبين والمؤهلين للعمل بالأجر السائد في سوق العمل. وعند تطبيق هذا التعريف على ظاهرة التعطل بين شباب في الإمارات ودول مجلس التعاون، نجد أن هذه الظاهرة لا يمكن اعتبارها بطالة تقليدية، وذلك لأنه في الواقع يوجد فائض في عدد الفرص التي يوفرها الاقتصاد، الأمر الذي تطلب الاستعانة بالعمالة الوافدة لسد النقص في الأيدي العاملة المتوفرة. إذاً، أين تكمن المشكلة؟ لعل المشكلة الأولى تكمن في انفتاح سوق العمل وعدم وجود حواجز قانونية تحمي العمالة الوطنية من المنافسة الأجنبية من خلال التحكم بأعداد الأيدي العاملة الأجنبية والقطاعات المسموح لها العمل بها. ولعلها تكمن في عدم تنافسية العمالة الوطنية من حيث التكلفة والكفاءة، وعدم التمتع بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل بسبب الانفصال بين نظام التعليم (العام والخاص) ومخرجاته، وبين سوق العمل ومتطلباته. كما تكمن في عدم وجود نظام تدريب علمي، سواءً على المستوى الوطني أو على مستوى القطاعات أو الشركات، يتم من خلاله تزويد العمالة الوطنية بالمهارات

(١٣١) هناك صعوبة كبيرة تواجه حتى المؤسسات المالية الكبرى في تحديد الديون المتراكمة على الهيئات والشركات الحكومية لإمارة دبي والأرقام في التقارير الصادرة تتراوح بين ١٤٢ و٢٣٥ مليار دولار.

المطلوبة. وهذا يعتبر أحد أبرز التحديات والعوائق التي تحدّ من نجاح جهود مكافحة البطالة وتوطين الوظائف.

الواقع يقول إن ظاهرة البطالة تعتبر من أهم سمات الاقتصاد الحديث. والتجربة أثبتت أنها هنا لتبقى، وأقصى ما يمكن الحكومات فعله هو السعي إلى إبقائها تحت السيطرة، وفي معدلات منخفضة تحدّ من تفاقمها وتحوّلها من ظاهرة اقتصادية سلبية إلى ظاهرة اجتماعية مقلقة أو سياسية خطيرة. ودول مجلس التعاون، وعلى رأسها الإمارات العربية، قد تعاني من ظاهرة تعطل الشباب وصعوبة حصولهم على فرص عمل مناسبة. لكن من الخطأ اعتبار هذه الظاهرة بطالة تقليدية من حيث لا تناسب بين عدد الباحثين عن العمل وفرص العمل المتاحة. إذ إن ظاهرة تعطل الشباب في الإمارات ودول مجلس التعاون فريدة وتحتاج إلى إجراءات خاصة للتعامل معها. وما لم يتم ذلك سريعاً، من خلال وضع حلول دائمة، فإن من المحتمل تحوّلها إلى هاجس سياسي وأمني قد لا يقلّ خطورة عن التحديات الأمنية الاستراتيجية الخارجية كالطموحات التوسعية الإيرانية وإمكانية انهيار أسعار النفط. والإمارات ودول مجلس التعاون لن تنجح في الحد من تفاقم هذه الظاهرة وتحوّلها إلى ما لا تحمد عقباه ما لم يتم تغيير العقليات والمقاربات التي جربتها، ولا تزال، في سعيها للقضاء على هذه الظاهرة التي لم تكن لتظهر في دول مجلس التعاون لو كانت السياسات المتبعة والنماذج الاقتصادية المتبناة أكثر رصانة، ومؤسسة على بيانات دقيقة ورؤية واضحة، وقبل هذا وذلك، مشاركة فعالة من الجميع[١٣٢].

---

(١٣٢) للمزيد حول تحدّي البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي: بن غيث، ناصر «دول الخليج تواجه أكبر تحدي 'البطالة'،» جريدة **الوطن** الجزائري، ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://www.elwatandz.com/watanarabi/10848.html>.

٣ ـ ٧: التطورات الاقتصادية في مملكة البحرين

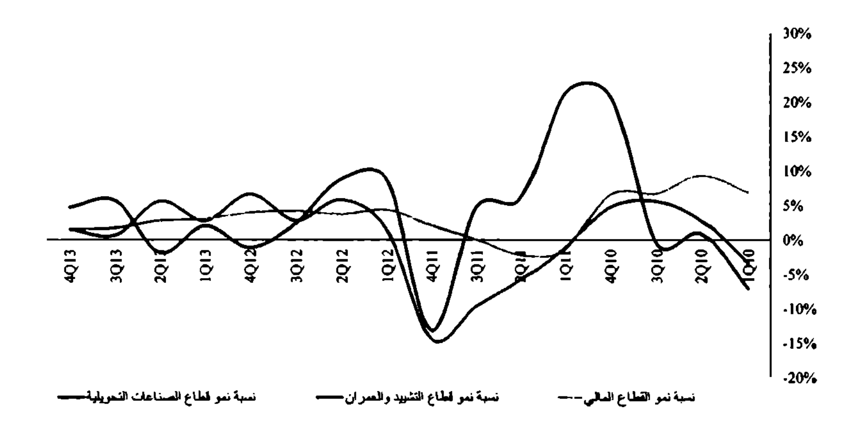
يتوقع، بحسب التقديرات الأولية للجهاز المركزي للمعلومات، أن يحقق الاقتصاد البحريني عام ٢٠١٣ نمواً بنسبة ٤,٩٪، مقابل نسبة الـ ٤,٨٪ التي قدّرها مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، ونسبة الـ ٤,٤٪ بحسب تقديرات مؤسسة النقد الدولية. وقد حقّق القطاع النفطي نمواً بنسبة ١٣٪ بحسب التقديرات الأولية للجهاز المركزي للمعلومات، مقابل نمو بنسبة ٣٪ للقطاع غير النفطي. وفي حين حقّق القطاع النفطي نمواً نسبياً عالياً مقابل تراجعه العام الذي سبقه إثر تعطيل مصفاة أبو سعفة الرئيسة، شهد القطاع غير النفطي تراجعاً مقارنةً بنسبة النمو العالية نسبياً التي حققها العام الذي سبقه. ويُعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الذي شهدته أهم القطاعات غير النفطية، ومنها قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الإنشاءات، والقطاع المالي. فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو يعادل ٣٪ عام ٢٠١٣ مقابل ٥٪ عام ٢٠١٢. أما قطاع الإنشاءات فحقق نمواً بنسبة ٣٪ في ٢٠١٣ مقابل ٤٪ عام ٢٠١٢. ومن جهة أخرى، حقّق القطاع المالي، بحسب التقديرات الأولية، معدل نمو بنسبة ٢٪ مقارنة بـ ٤٪ عام ٢٠١٢[١٣٣].

---

(١٣٣) «العامر: معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة يرتفع إلى ٥,٤٪ خلال الربع الأخير للعام ٢٠١٣،» وكالة أنباء البحرين، ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

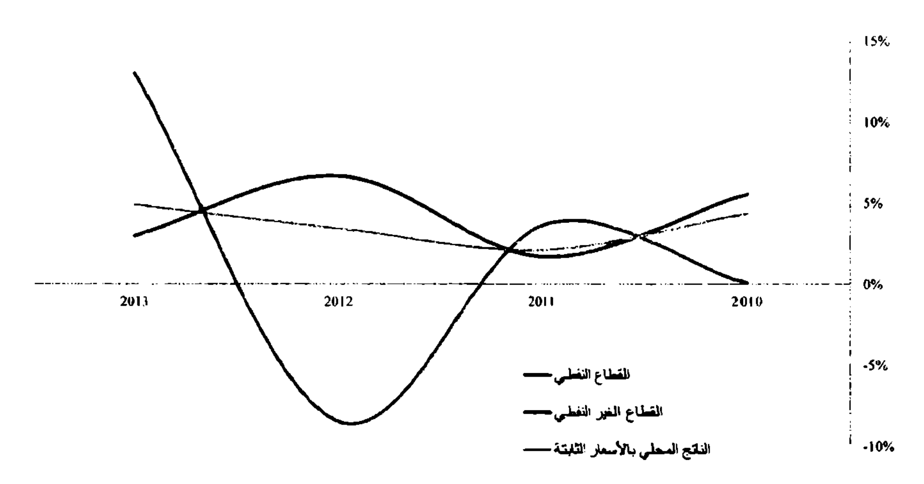
<http://www.bna.bh/portal/news/611781>.

رسم بياني ٣ ـ ٢٤: نمو الناتج المحلي في مملكة البحرين بالأسعار الثابتة ٢٠١٣



المصدر: جهاز المعلومات المركزي بمملكة البحرين

رسم بياني ٣ ـ ٢٥: نمو الناتج المحلي في مملكة البحرين بالأسعار الثابتة ٢٠١٣



المصدر: جهاز المعلومات المركزي بمملكة البحرين

من جهة أخرى، تجاوز الدين العام للبحرين السقف القانوني البالغ ٥ مليارات دينار، والذي حدده المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٢، مع تزايد المصروفات التي تضغط على الميزانية العامة وتزيد من حجم العجز، في وقت تتخذ فيه الحكومة خطوات تهدف إلى تقليل الدعم عن السلع، وتدرس فرض رسوم وضرائب لتغطية الموازنة. ورفعت البحرين، عبر مراسيم بقوانين، سقف الدين العام ٤ مرات متتالية، إذ رفعته عام ٢٠٠٩ إلى ١,٩ مليار دينار، وعام ٢٠١٠ إلى ٢,٥ مليار دينار، وفي ٢٠١١ إلى ٣,٥ مليارات دينار، وعام ٢٠١٢ إلى ٥ مليارات دينار. ويتوقع رفع السقف القانوني، بنهاية ٢٠١٣، إلى نحو ٦ مليارات دينار. وقفز الدين العام من ٣,٨ مليارات دينار في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ إلى أكثر من ٥ مليارات دينار في الفصل الرابع من ٢٠١٣[١٣٤].

وقد حذّرت مؤسسة النقد الدولية دولة البحرين من تفاقم الدين العام في ظل عجز حكومي. ولذا طُرحت مسألة تقنين الدعم للسلع بشكل تدريجي، ما لقي معارضة نيابية شديدة. وفي ١٠ أيلول/ سبتمبر الماضي، أعلنت الهيئة الوطنية للنفط والغاز، في بيان لها، تحرير سعر بيع الإسفلت وبيعه وفقاً لأسعار السوق العالمية، اعتباراً من الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. كما أعلنت نهاية العام قراراً برفع أسعار الديزل للاستخدام المحلي تدريجياً بنسبة ٨٠ في المئة، في خطوة هي الثانية في غضون خمس سنوات. إذ أن سعر بيع هذا المنتج الحيوي والأساسي المدعوم محليّاً، بقي ثابتاً منذ عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٨. كما رفعت المؤسسات الحكومية، كهيئة الكهرباء والماء والطيران المدني والمواصلات، رسومها، إضافة إلى الرسوم المفروضة على غرفة تجارة وصناعة البحرين[١٣٥].

(١٣٤) «الدين العام للبحرين يتجاوز السقف القانوني متخطياً ٥ مليارات دينار»، صحيفة **الوسط** البحرينية، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، <http://www.alwasatnews.com/4123/news/read/839830/1.html>.

(١٣٥) المصدر نفسه.

بعد موافقة حكومة البحرين على الميزانية للعامين ٢٠١٣/ ٢٠١٤، يُتوقع أن يصل العجز الحكومي إلى ٨٣٣ مليون دينار عام ٢٠١٣، و٩١٤ مليون دينار في العام ٢٠١٤. واستمرار الاتجاه التصاعدي في العجز المالي في البحرين مثير للقلق، ذلك أن ٧٠٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي هو إنفاقات جارية ومتكررة. وقد وافقت الحكومة على إنفاقات رأسمالية (مصروفات المشاريع) أقل في الميزانية لعام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣، يُرجح أن تخفض مساهمة القطاع الحكومي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفقاً لذلك، وبحسب مجلس التنمية الاقتصادية، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الحقيقي بحسب الأسعار الثابتة إلى ٤,٢٪ عام ٢٠١٤.

أما بالنسبة إلى القطاع الخاص، فقد شهدت الشركات البحرينية المدرجة في بورصة البحرين تراجعاً في الأرباح والإيرادات. فقد تراجع النمو السنوي لإجمالي أرباح الشركات المدرجة بنسبة ٥١٪. أما النمو بين الربعين الأخيرين من عام ٢٠١٣، فشهد تراجعاً بنسبة ٣٦٪ نتيجة تراجع معظم القطاعات، باستثناء قطاع السلع الاستهلاكية الذي شهد نمواً سنوياً بنسبة ١٣٪.

جدول ٣ ـ ١٤: الأرباح المحققة في أهم القطاعات الرئيسة في مملكة البحرين (مليون دولار أمريكي)

القطاعات	2012 Q4	2013 Q1	2013 Q2	2013 Q3	2013 Q4	النمو السنوي (YoY)	النمو الفصلي (QoQ)
الاتصالات	47	35.51	36.12	30.35	18.28	-61%	-40%
السلع الإستهلاكية الدورية	21.08	27.1	29.68	20.04	23.77	13%	19%
السلع الاستهلاكية غير الدورية	2.41	1.69	0.92	0.86	0.92	-60%	13%
الموسسات المالية	87.76	86.22	99.3	69	33.95	-61%	-51%
الموسسات الصناعية	5.1	5.8	1.94	4.83	3.64	-29%	-25%
اجمالي الارباح	163	156	168	125	81	-51%	-36%

وبما أن الجدلية بين الدولة والقطاع الخاص تلعب دوراً محورياً في رسم مسار الاقتصاد البحريني، فسنركز بقية هذا القسم على تبيان أهم سمات التقاطع والتشابك بين القطاعين العام والخاص في هذا الاقتصاد، بما في ذلك ملكية الدولة في القطاع الخاص وأثرها في اتخاذ القرار ودعمها للشركات المتعثّرة وقضايا الفساد التي ظهرت إلى العلن.

علاقة القطاع الخاص بالدولة

تملك الدولة حصصاً بارزة في العديد من شركات القطاع الخاص. وكان إنشاء شركات قابضة تمتلكها الدولة سمة هامة من سمات المشهد الاقتصادي في دول مجلس التعاون بشكل عامّ. ويُنظر إلى الشركات المملوكة للدولة، في المنطقة بصفة عامة، على أنها غير فعالة وخاضعة لمستوى دون المستوى الأمثل في الحوكمة والرقابة المطلوبة دولياً، هذا مع وجود الاستثنائات لهذه القاعدة. لكن المفارقة، إلى حدّ ما، تكمن في أن هذه الشركات تعنى غالباً بالمشاريع التنموية ودفع العجلة الاقتصادية في البلد وتحقيق ما هو أبعد من الأهداف التجارية والربحية البحتة التي بشكل قد يركز عليها القطاع الخاص بشكل أكبر. وتعود هذه الظاهرة إلى الدور البارز تاريخياً للدولة في التنمية الاقتصادية في المنطقة، والاهتمام المتجدّد في الآونة الأخيرة باستخدام الشركات المملوكة للدولة كمؤسسات رائدة في تنمية القدرة التنافسية الوطنية وتطوير القطاع الخاص بشكل عام، والصناعات المحلية بشكل خاص. وفي الحالة البحرينية، يُدار القطاع الخاص بشكل عام من خلال الدولة عبر الدعم المادي المباشر، الحوكمة وتملّك حصص في عدد كبير من الشركات الخاصة. ولعل الوصف الأدق للقطاع الخاص في البحرين أنه قطاع لشركات شبه خاصة مدعومة من الدولة، ذلك أن الحديث عن القطاع الخاص يصبح مثيراً للجدل لعدة أسباب، أهمها أنه، على الرغم من حجمه الكبير، إلا أن الشركات المؤثرة فيه هي في الواقع شركات

جزء حكومية. وحتى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعرف بـ (SMEs - Small and Medium Enterprises)، وهي في غالبيتها ملك لأفراد أو عوائل بحرينية، تحظى بدعم كبير، إما من خلال دعم مباشر للسلع أو دعم مباشر من خلال مؤسسات حكومية كهيئة تنظيم سوق العمل وتمكين.

إذاً، علاقة الدولة بالقطاع الخاص في البحرين تتماهى مع ما يشهده العديد من الدول في المنطقة، لا سيما منطقة الخليج العربي. وهذه العلاقة متلازمة ومتداخلة، بل وتعتمد بشكل كبير على دعم الدولة، أو انضواء القطاع الخاص تحت مظلة الدولة. وقد تستقي هذه العلاقة أهميتها من كون القطاع الخاص هو ما علّقت عليه الدولة آمالها لدفع الاقتصاد البحريني قُدماً، نظراً إلى شحّ الموارد الطبيعية للدولة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، مما جعل من القطاع الخاص قطاعاً أساسياً في رؤية البحرين لتحريك عجلة اقتصادها. ولذا اتخذت الدولة سلسلة خطوات لتعزيز هذا القطاع. وقد ركّز مجلس التنمية الاقتصادية، في وضعه لرؤية البحرين الاقتصادية، على القطاع الخاص مولياً إياه الدور الأهم في تطور الاقتصاد في الدولة «إننا كمملكة نطمح في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً، ترسم الحكومة معالمه، ويتولى القطاع الخاص الرائد عجلة تنميته بشكل يوسّع الطبقة الوسطى من المواطنين البحرينيين الذين ينعمون بمستويات معيشية عالية جراء زيادة معدلات الإنتاجية والوظائف ذات الأجور العالية»[١٣٦].

كما ركّزت الدولة، في ميثاق العمل الوطني، على «أن النظام الاقتصادي في مملكة البحرين يقوم على المبادرة الفردية، وحرية رأس المال في الاستثمار والتنقل مع دعم وتأكيد دور القطاع الخاص في تنمية

---

(١٣٦) الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠، مجلس التنمية الاقتصادية.، <http:// www.bahrainedb.com/ar/about/Pages/vision2030.aspx>.

الموارد وتنشيط الحركة الاقتصادية»[١٣٧]. وقد أصدرت حكومة مملكة البحرين جملة قوانين من شأنها تعزيز دور القطاع الخاص والدفع بنموه، منها مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٢ يحدّد مجالات الخصخصة[١٣٨]. وقد نصّت المادة الأولى منه على أن الخصخصة جزء من السياسة الاقتصادية للمملكة. كما نصّ على أن برنامج الخصخصة يشمل قطاعات الخدمات والإنتاج، وعلى الأخص قطاعات السياحة والاتصالات والنقل والكهرباء والماء وخدمات الموانئ والمطارات وخدمات النفط والغاز والبريد، وأي قطاعات خدمية وإنتاجية أخرى. كذلك نصّ على ضرورة مراعاة التدرّج في عملية الخصخصة بما يحقق استيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأية آثار أخرى، وبما ينسجم أيضاً مع استقرار الاقتصاد وثباته وتحقيق الضمان والأمن الاجتماعي من خلال إعادة هيكلة المشروعات المراد خصخصتها، وفق الأساليب التي يراها مجلس الوزراء بما يتفق مع الاتجاهات العالمية في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، سنسلّط الضوء في هذا الجزء على أبرز الشركات التي غالباً ما تُذكر في أي حديث عن القطاع الخاص في البحرين. وسنستعرض طبيعة علاقة الدولة بها وكيفية تأثيرها عليها، كما سنتعرض، في السياق ذاته، لتأثير القطاع الخاص على الدولة. ونأمل من خلال هذا الطرح في إثارة الأسئلة حول هذه العلاقة ومستقبل القطاعين العام والخاص في البحرين.

شركة ممتلكات البحرين القابضة وتبعيّة القطاع الخاص للدولة

عام ٢٠٠٥، صدر قرار عن مجلس الوزراء بتأسيس «شركة ممتلكات

---

(١٣٧) «القطاع الخاص في البحرين شريك في تنفيذ الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠»، **الأيام**، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠. <http://www.alayam.com/alayam/LastArticle/41337>.

(١٣٨) «دور حكومي نشط لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في تحمل مسئولية البناء والتنمية»، وكالة أنباء البحرين، ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١١. <http://www.bna.bh/portal/news/446952>.

البحرين القابضة،» وهي شركة مساهمة بحرينية مقفلة مملوكة من قبل الحكومة، وتعتبر الصندوق السيادي المعني بإدارة أملاك دولة البحرين وأسهمها في الشركات والمشاريع المختلفة.

ووافقت الحكومة على عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي برأس مال مصرّح يبلغ ملياري دينار بحريني، الصادر منه يبلغ مليار دينار. ويتكون رأس مال الشركة من مجموع موجودات الشركات التابعة لها، العينية والنقدية، في شركات تساهم فيها الحكومة حالياً بنسبة تزيد على ٦٠٪، وهي: شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، شركة المشاريع السياحية، شركة حلبة البحرين الدولية، شركة البحرين لمطاحن الدقيق، الشركة العامة للدواجن، شركة البحرين العقارية (تحت التأسيس)، وشركة محلية تساهم فيها الحكومة بنسبة تقل عن ٦٠٪ هي شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم (جارمكو)، شركة درة خليج البحرين، شركة البحرين العالمية للجولف، شركة البحرين للترفيه العائلي، شركة اللؤلؤة السياحية، شركة منتجع العرين الصحراوي، شركة منتجع الزلاق، شركة تطوير المنطقة الجنوبية، بنك البحرين الوطني، بنك الخليج الدولي، شركة البحرين للمواشي، شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)، شركة طيران الخليج، الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، إضافة إلى شركات خارجية تساهم فيها الحكومة بنسب متفاوتة، وهي شركة الملاحة العربية المتحدة، الشركة العربية البحرية لنقل البترول، الشركة العربية للاستثمارات البترولية، الشركة العربية للاستثمار، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، دار المال الإسلامي، الشركة العربية للخدمات البترولية، الشركة العربية للصناعات الدوائية، مؤسسة الخليج للاستثمار.

جدول ٣ ـ ١٥: الشركات في محفظة ممتلكات وحصصها

اهم الشركات في محفظة ممتلكات	حصة ممتلكات (%)
شركة مطار البحرين	100
حلبة البحرين الدولية	100
شركة البحرين العقارية	100
الشركة العامة للدواجن	100
طيران الخليج	100
أكاديمية الخليج للطيران	100
شركة المنيوم البحرين	69.38
شركة البحرين لمطاحن الدقيق	65.73
شركة درة خليج البحرين	50
شركة اللولوة السياحية	50
بنك البحرين الوطني	49
شركة الخليج لدرفلة الالمنيوم جارمكو	38.35
شركة اتصالات البحرين بتلكو	36.67
شركة تطوير المنطقة الجنوبية	28.13
شركة مواشي البحرين	25
شركة الجزيرة السياحية	20
الشركة العربية لبناء واصلاح السفن اسري	18.82
شركة البحرين العالمية للجولف	14.28
بنك أويسيس	3.89
بنك الخليج الدولي	0.44

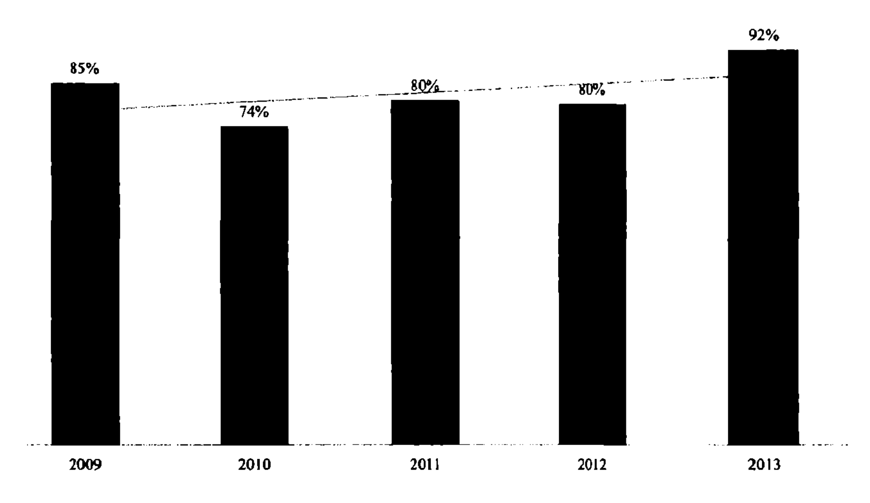
المصدر: الموقع الرسمي لشركة ممتلكات البحرين، زاوية

جدول ٣ ـ ١٦: كبرى الشركات المدرجة في بورصة البحرين المالية

الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار دولار امريكي)	حصة الحكومة (%)	الجهات الحكومية المالكة
البنك الاهلي المتحد	4.2	9.97	الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي
شركة المنيوم البحرين البا	1.8	69.38	شركة ممتلكات القابضة
بنك البحرين الوطني	1.8	56.08	شركة ممتلكات القابضة الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي
المؤسسة العربية المصرفية	1.6		
شركة اتصالات البحرين بتلكو	1.5	57	شركة ممتلكات القابضة الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي
بنك البحرين والكويت	1.1	32.12	الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي
بنك السلام	0.9		
بنك البركة	0.8		
البنك المتحد	0.6		
بنك الخليج	0.5		
بنك البحرين الاسلامي	0.3	25.78	الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي
تسهيلات البحرين	0.3	31.12	الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي
عقارات السيف	0.2	32	الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي المؤسسة الملكية الخيرية
استيراد للاستثمارات	0.1	19.15	الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

ملاحظة: الشركات العشر المذكورة أعلاه هي الشركات التي تمتلك أكبر قيمة سوقية والمؤثرة في مؤشر البحرين المالي.

رسم بياني ٣ ـ ٢٦: حصة ممتلكات، الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وبنك البحرين الوطني في أكبر الشركات المدرجة في بورصة البحرين



المصادر: مصرف البحرين المركزي، جهاز المعلومات المركزي، مؤسسة النقد الدولية

إذاً، تغطي محفظة الممتلكات الاستثمارية نطاقاً واسعاً من أهم القطاعات التي تمثل القطاع الخاص، منها النفط والغاز، والاتصالات، والقطاع المالي، وقطاع التجزئة والمواد الاستهلاكية والمواصلات. ولذا فإن القطاع الخاص في البحرين موجّه بشكل غير مباشر من قبل الدولة والمؤسسات المعنية كمجلس التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، فإن من أبرز العوامل المؤثرة في عمليات اتخاذ القرارات في هذه الشركات هو شغل العديد من المسؤولين السابقين والحاليين في الدولة مناصب ذات تأثير كبير في هذه الشركات. وعلى الرغم من وضع شركة ممتلكات معايير للحوكمة في «دليل المدراء» الذي يهدف إلى تثقيف المدراء، وعلى وجه الخصوص أعضاء مجالس الإدارات في الفصل بين مناصبهم ووجودهم كأعضاء مجلس إدارة لأن لديهم واجباً قانونياً للعمل لمصلحة الشركة وحماية مصالح المساهمين(١٣٩)، إلا أن التمثيل القوي للدولة في مجلس إدارة الشركة يعزز إدارتها من قبل الدولة. من الناحية الإدارية، يتألف مجلس إدارة الشركة في غالبيته من كبار المسؤولين في الدولة، على رأسهم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان سابقاً، ووزراء المالية والأشغال والمواصلات. كما أن الدور الذي لعبه مجلس التنمية الاقتصادية، وهو جهة حكومية دورها إدارة وتوجيه مسار الاقتصاد المحلي، في التدخل المباشر والمصادقة على أية قرارات تتخذها الشركة، كان بارزاً. وعلى الرغم من وجود مجالس إدارات خاصة لكل شركة تمتلك ممتلكات حصة فيها، إلا أن القرارات المهمة والمؤثرة تأتي متماهية، إن لم تكن موضوعة، من الجهة الرئيسة المنضوية تحتها هذه الشركات. وقد برز دور شركة ممتلكات، تحديداً، في دورها المباشر وإشرافها على إعادة هيكلة شركة طيران الخليج. علماً أن الشركة لا تُعّد شركة طيران خاصة، إلا أنها من المساهمين الأكبر في قطاع المواصلات، ولذا فهي تندرج تحت مظلّتَي

---

(١٣٩) التقرير السنوي، شركة ممتلكات الاستثمارية، ٢٠١٢، <http://tinyurl.com/p7he7rr>.

القطاع الخاص والدولة. أما تسليط الضوء عليها، فيفيدنا في الاطلاع على دور شركة ممتلكات في التأثير على الشركات الكبرى، وبالتالي علاقة الحكومة بها وبالخصخصة.

دور شركة ممتلكات البحرين القابضة في إعادة هيكلة شركة طيران الخليج

عملت شركة ممتلكات، بشكل مباشر، على تصحيح وضع شركة طيران الخليج من خلال الإشراف المباشر على إعادة هيكلتها. وبحسب تصريح الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات السيد محمود الكوهجي، تم الانتهاء من إعادة هيكلة طيران الخليج، وتقوم الحكومة بتمويل خسائرها. وتدرج خسائر الشركة في موازنة الحكومة[١٤٠]، مما يجعل من المستبعد جداً، في المدى القصير أو المتوسط، خصخصتها، على عكس ما أعلنه الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية السابق الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة عام ٢٠١٠، بأن البحرين تعتزم خصخصة الشركة في غضون عام، بعد أن ينجز «برنامج إقالتها من عثرتها»[١٤١]. فواقعياً، لا يبدو أن هناك أي خيار سوى أن تتحمّل الدولة تكاليف إعادة هيكلة الشركة نظراً إلى خسائرها الباهظة وديونها المتفاقمة، والتي تشمل مستحقات تبلغ ١٧٣ مليون دولار لشركة النفط الوطنية في البحرين بابكو منذ صيف ٢٠١٢. وأُدرجت هذه الخسائر والديون في الدفاتر المالية لشركة ممتلكات، ومن ثم وزارة المالية .

وعلى الرغم من التعافي البطيء الذي تشهده طيران الخليج، إلا أن الخسائر التي تكبدتها شركة ممتلكات من الناحية المادية أثرت سلباً على

(١٤٠) ««ممتلكات البحرين» تتطلع إلى استثمارات جديدة مع تحسن محفظتها»، صحيفة **الوسط** البحرينية، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، <http://www.alwasatnews.com/4158/news/read/850570/1.html>.

(١٤١) «البحرين تعتزم خصخصة طيران الخليج خلال عام»، صحيفة **الوسط** البحرينية، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٠، <http://www.alwasatnews.com/2729/news/read/375129/1.html>.

التوسع في عملياتها الاستثمارية. وقد قامت شركة ممتلكات بما أسمته عملية تمويل ناجحة من خلال طرح اكتتاب في قرض مشترك بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وهو يعدّ أول تمويل برأس مال مقترض[١٤٢]أما بالنسبة إلى عملية التمويل التي قامت بها ممتلكات، بالتعاون مع بنك البحرين الوطني (المملوك بنسبة ٤٩٪ لشركة ممتلكات)، فهي تدل أيضاً على الاعتماد المتبادل بين الدولة وأحد أهم مكوناتها ـ القطاع المالي. ويعزى الدور الذي قام به بنك البحرين الوطني في عملية التمويل هذه، في جزء كبير منه، إلى أن البنك نفسه بنك حكومي، وهو من أهم مكونات محفظة شركة ممتلكات الاستثمارية. وفي ظل السرية التي يُعمل بها في عمليات كهذه، يصعب رصد ما إذا كان البنك الوطني متعهداً ومنظماً لهذه العملية نتيجة قرار حكومي، أم لأنه قدم أفضل العروض لإدارة هذه العملية. إلا أنه من البديهي أن جزءاً كبيراً ومؤثراً من إعطاء البنك هذا الدور هو ما يتمتع به من دعم حكومي مباشر. وفي حالة النقص في الشفافية الحكومية وشفافية شركة ممتلكات حول هذه العملية، يصعب تحليل ودراسة القرارات المتخذة في هذا الإطار بشكل موضوعي وعلمي. ونظراً إلى الخسائر المتتالية للشركة، وفي خضمّ تداعيات الاحتجاجات السياسية في البحرين، حُوِّلت التزامات طيران الخليج المالية من شركة ممتلكات القابضة إلى حكومة البحرين مباشرة متمثلة بوزارة المالية. وبذلك، يكون عبء تمويل شركة الطيران المتعثرة قد تحوّل مباشرة إلى الحكومة بدلاً من صندوق البحرين السيادي[١٤٣].

قضية بنك أركابيتا وعلاقة القطاع الحكومي بالقطاع المالي

وفي موضع آخر، برزت تطوّرات في القطاع المالي، عام ٢٠١٣، على خلفية قضية بنك أركابيتا الذي أشهر إفلاس فرعه الأمريكي وطلب

(١٤٢) التقرير السنوي ٢٠٠٨، شركة ممتلكات الاستثمارية <http://tinyurl.com/ ofrs8gc>.

حمايته من الدائنين بموجب الفصل الحادي عشر الذي ينظّم عمليات الإفلاس، بعد أن عجز عن التوصل إلى اتفاق لتأجيل سداد ديون بقيمة ١,١ مليار دولار. واللافت في هذه القضية أن مصرف البحرين المركزي هو أكبر جهة دائنة للبنك (٢٥٥,١ مليون دولار). ولعل هذه سابقة في تدخّل مؤسسة تعنى بالرقابة على القطاع المالي وضبطه، مما جعل هذه الخطوة محل تساؤل حول قانونيتها والجدوى منها، إضافة إلى علاقة جهات رسمية حكومية وشخصيات متنفذة بالبنك لكونها من كبار المستثمرين فيه، مما يثير تساؤلات حول استخدام أموال الدولة لإنقاذ بنك خاص. وقد اعتبرت هذه الخطوة مخالفة صريحة لدور المصرف المركزي المعلن في المادة ٣١ من قانون مصرف البحرين المركزي التي تنص على أنه يحظر على المصرف تقديم قروض بغير ضمان[١٤٤] وعلى الرغم من تبرير المصرف المركزي أنه «خلال السنوات الثلاث الماضية، قد وضع بعض الودائع في البنوك المحلية ليؤكد دعم مصرف البحرين المركزي للقطاع المصرفي في مملكة البحرين في ضوء الأزمة المالية العالمية قبل نهاية عام ٢٠٠٨»[١٤٥]، فإن تدخله يُعدّ، في الحد الأدنى، دليلاً على إلتفاف واضح على دوره الرقابي. وقد يكون هذا نتيجة أمرين: إما ضغوط مباشرة من الدولة للتدخل لإنقاذ البنك لاعتبارات عدة، أو أن هذا التدخل جاء نتيجة حرص على سمعة البحرين المالية وخشية تأثير انهيار البنك أو عدم قدرته على سداد ديونه على السيولة بشكل عام. أما المفارقة في هذا الإطار، فتكمن في أن محاولة المصرف المركزي لإنقاذ بنك خاص منعاً

---

(١٤٣) «٥٠٠ مليون دولار اكتتاب في قرض لـ 'ممتلكات'»، صحيفة الوسط البحرينية، ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٨. <http://www.alwasatnews.com/2166/news/read/161864/1.html>.

(١٤٤) قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، مصرف البحرين المركزي، <http://tinyurl.com/prs29mh>.

(١٤٥) Deals of troubled Bahraini bank revealed," Financial Times, March 21, 2012, <http://www.ft.com/cms/s/0/0614f8a0-7355-11e1-9014-00144feab49a.html#axzz2wzpvkU8l>.

لأي تبعات سلبية على القطاع المصرفي بشكل عام، كانت عبر عملية تحمل مخاطرة كبيرة بأموال الدولة وودائع خاصة لدى المصرف المركزي.

إجمالاً، يعتبر دور القطاع الحكومي المباشر في العمليات المصرفية، من حيث حجم تمويل الدولة لعمليات المصارف (أي القروض بشكل خاص)، دوراً صغيراً. إذ إن نسبة الودائع الحكومية في مصارف التجزئة (retail banks) بلغت ١٢٪ من إجمالي الودائع في نهاية الربع الثالث لسنة ٢٠١٣. أما بالنسبة إلى القروض وعمليات تمويل المشاريع الحكومية، فقد بلغت ٢,٥٪ من إجمالي عمليات التمويل نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ما يعد نسبة ضئيلة وغير مؤثرة نسبياً من ناحية الحجم في التأثير على أداء هذه المصارف. إلا أن تصنيف بعض الودائع، وبالأخص تلك التي تشكل نسبة مهمة ومؤثرة على سيولة المصارف، قد يكون مندرجاً ضمن تسميات غير حكومية أو مؤسسات خاصة تابعة لجهات رسمية للدولة، في حسابات إما تحمل أسماء مستعارة، أو تصنف كودائع غير حكومية، مما له الأثر المهم على عمليات البنوك والمصارف التي لا نستطيع رصدها بشكل دقيق. أما في ما يتعلق بتأثير المصارف على الدولة، فهي تمثل العجلة التي تدير النشاط الاقتصادي من خلال عمليات التمويل والقروض. وقد بلغت القروض ٩٢٪ من إجمالي الناتج المحلي للبحرين بحسب الأسعار الجارية، وهي نسبة مؤثرة في الاقتصاد بشكل عام(١٤٦).

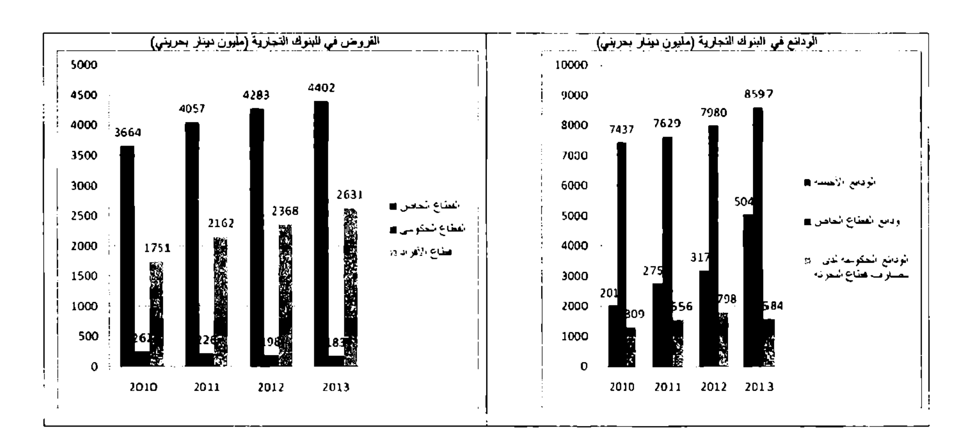
---

(١٤٦) «النشرة الإحصائية»، مصرف البحرين المركزي، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.
<http://www.cbb.gov.bh/assets/MSB/MSB-Sep2013.pdf>.

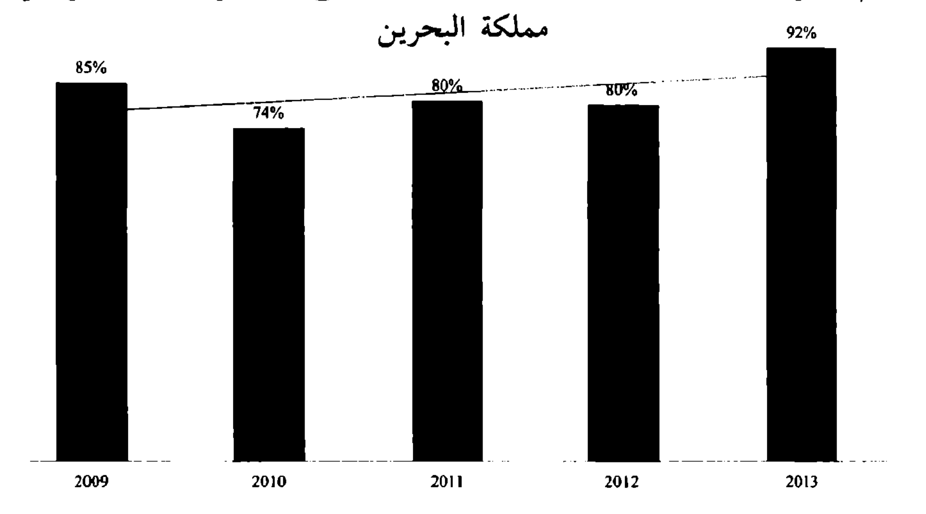
"النشرة الفصلية للحسابات القومية»، الجهاز المركزي للمعلومات، الربع الرابع ٢٠١٣.
<http://www.cio.gov.bh/cio_ara/English/Publications/National%20Account/2013/Q4 2013.pdf>.

IMF concludes 2014 Article IV consultation mission to Bahrain," International Monetary Fund, March 25, 2014, <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14126.htm>.

رسم بياني ٣ ـ ٢٧: القروض والودائع في البنوك التجارية في البحرين



رسم بياني ٣ ـ ٢٨: نسبة القروض التجارية للناتج المحلي غير النفطي في مملكة البحرين



المصادر: مصرف البحرين المركزي، جهاز المعلومات المركزي، مؤسسة النقد الدولية

شركة ألبا بين الاكتتاب العام والدور الحكومي وقضايا الفساد

تعتبر شركة ألبا المصنّعة للألمنيوم من الشركات المثيرة للجدل، لما شهدته مؤخراً من دعاوى قضائية في المحاكم البريطانية طالت الرئيس السابق لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي السابق، مما جعلها من أكبر قضايا الفساد في البحرين. ولعل ما أثارته هذه القضية يطرح تساؤلات

حول تورط أطراف حكومية بارزة فيها. وعلى الرغم من طرح الشركة جزئياً للاكتتاب العام عام ٢٠١٠، إلا أنها تبقى حكومية بما أن الحصة الأكبر فيها تابعة لشركة ممتلكات البحرين، إضافة إلى امتلاك شركة سابك السعودية الحكومية حصصاً فيها. أما من الجانب الإداري للشركة، فبعد استقالة الرئيس السابق لمجلس إدارة ألبا الشيخ عيسى بن علي إثر الدعوى القضائية التي كانت مرفوعة ضده، تولى رئيس مجلس إدارة شركة ممتلكات منصب رئيس مجلس إدارة شركة ألبا حتى شهر شباط/ فبراير ٢٠١٣ عندما عُيِّن الشيخ دعيج بن سلمان الخليفة، وهو مسؤول سابق في الحكومة، في هذا المنصب.

تعرضت ألبا لفضيحة مالية بعد دعوى قضائية رفعتها لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية على شركة ألكوا الأمريكية، بتهمة تقديم فروع لها رشى إلى مسؤولين في حكومات أجنبية على عمليات فساد كبرى حصلت في شركة ألبا، وكان لأطراف نافذة دور أساسي فيها[١٤٧]. والمثير أيضاً أن إقفال القضية من خلال تسوية قامت بها شركة ألكوا بشكل سريع في كانون الثاني/ يناير من العام الحالي يدعو إلى التساؤل عن دور ربما يكون خفياً لجهات حكومية في إقفال القضية التي باتت تعرّض سمعة أكبر الشركات في البحرين لضرر كبير.

وقد أثار سير القضية الكثير من الأسئلة حول استقلالية الشركة وربحيتها وتستّر الجهات المدققة على أوضاعها، وما تخفيه القضية من دور سلبي للدولة، إما في التستر على فساد مالي أو الضلوع فيه. وذلك على الرغم من تسوية القضية في المحاكم الأمريكية بعد التوصل إلى التسوية الأخيرة (للدعوى الجنائية) بين وزارة العدل الأمريكية وشركة ألكوا، والتي وافقت الأخيرة بموجبها على دفع ٣٨٤ مليون دولار إلى وزارة العدل

(١٤٧) «'ألكوا' تدفع ٣٨٤ مليون دولار لأميركا لتسوية قضية 'فساد ألبا - ألكوا'»، صحيفة **الوسط** البحرينية، ١٠ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٤. <http://www.alwasatnews.com/4143/news/read/846061/1.html>.

لتسوية الشق الجنائي من القضية المتعلق باتهامات لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية ووزارة العدل بأن «فروعاً لها قدمت رشى إلى مسؤولين بحكومات أجنبية»[١٤٨]. كما عُقدت تسوية سابقة تتعلق بقضية أخرى بين شركتي ألكوا وألبا في دعوى مدنية أقيمت أيضاً في محاكم الولايات المتحدة، وذلك في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢. وقد أعلنت ألبا حينها أن ألكوا وافقت على دفع ٨٥ مليون دولار نقداً إلى شركة ألمنيوم البحرين لتسوية قضية الابتزاز والاحتيال التي رفعتها الأخيرة منذ مطلع عام ٢٠٠٨، ولكن من دون الإقرار باتهامات الفساد المرفوعة في المحكمة. وعلى الرغم من عدم صدور حكم قضائي بشكل نهائي على شركة ألكوا والجهات الخارجية المتّهمة بتسلم الرشى، إلا أن اعترافات الجهات الضالعة في القضية أثبتت أن «رجل الأعمال دحدلة الذي استجوب على خلفية تسليم وتسلم الرشى اعترف بأنه قام بالدفع لمدراء في الشركة، زاعماً أن المدفوعات كانت معروفة لمسؤولي ألبا وموافقاً عليها من قبلهم ومن قبل الحكومة البحرينية، وأنها تعتبر جزءاً من العرف والممارسة البحرينية في العمليات والصفقات التجارية»[١٤٩]. وتدل هذه القضايا على الثغرات في الشركات التي تملك الدولة حصصاً فيها، نتيجة غياب الرقابة وسوء استخدام السلطة والفساد المالي والإداري، ما يدعو إلى التستر على قضايا جوهرية خشية تأثيرها سلباً على سمعة البحرين المالية والاستثمارية في جوّ اللااستقرار السياسي الذي تشهده الدولة منذ ثلاثة أعوام.

الدعم الحكومي للسلع والشركات من خلال الموازنة العامة للدولة

يشكّل الدعم الحكومي جزءاً ذا أهمية كبرى في الموازنة العامة

---

(١٤٨) المصدر نفسه.

(١٤٩) UK bribery trial collapses in blow to anti-fraud agency," Reuters, December 10, 2013, <http://uk.reuters.com/article/2013/12/10/uk-britain-bahrain-trial-idUKBRE9B90DX20131210>.

للدولة، وهو ذو تأثير كبير على سكان البحرين والشركات الخاصة. ونودّ في هذه الفقرة استعراض حجم هذا الدعم وطبيعته، مركّزين خصوصاً على علاقته بالقطاع الخاص. أما بالنسبة إلى جدوى هذا الدعم، فهو يتطلب دراسة معمقة لسنا في صددها في هذا القسم.

بلغ حجم الدعم الحكومي للسلع والخدمات، بشكل عام، ٦٦٠ مليون دينار بحريني، أي ما يعادل ١٨٪ من إجمالي إنفاق الحكومة العامة في موازنة العام الحالي. ويُتوقع أن يبلغ العجز العام من الموازنة ٩١٤ مليون دينار. كما بلغ الدعم المالي للسلع الغذائية ٦٧ مليون دينار عام ٢٠١٣[١٥٠]. وفي حين أوصت مؤسسة النقد الدولية حكومة البحرين بضرورة تقنين الدعم، إلا أن لهذه الخطوة معارضة كبيرة من قبل التجّار وأصحاب المؤسسات الصغيرة المستفيدين مباشرة من الدعم الحكومي، بما فيها شركات التجزئة والمواد الاستهلاكية. وتدعم البحرين، إضافة إلى الوقود والكهرباء والماء، ثلاث سلع غذائية هي: اللحوم الحمراء، والدجاج، والطحين، ضمن سياسة تثبيت السعر في السوق عند حد معيّن، وجعل سعر هذه السلع من القرارات السيادية للدولة.

أما بالنسبة إلى موازنة تمكين، فقد خصصت ٨٠ مليون دينار لدعم القطاع الخاص في البحرين في العام الحالي[١٥١]، وهي أعلى ميزانية تخصص لعام واحد. وتعتمد تمكين في موازنتها العامة على إيرادات الهيئة العامة لتنظيم سوق العمل من الرسوم التي تفرضها على الشركات التي توظف العمالة الوافدة، إضافة إلى ما تخصصه الدولة من اعتمادات، فضلاً عن الهبات والإعانات المشروطة وغير المشروطة التي يقبلها مجلس إدارة

---

(١٥٠) Kingdom of Bahrain Consolidated Final Account," Ministry of Finance, Bahrain, 31 December, 2012, <https://www.mof.gov.bh/showdatafile.asp?rid=2732&ftype=file1>.

(١٥١) First Tamkeen Consultation Forum concludes," Bahrain News Agency, 31 March, 2014, <http://www.bna.bh/portal/en/news/611442>.

تمكين، وأخيراً عائد استثمار أموال تمكين[١٥٢] من قانون عمل تمكين المادة ١٧). ولذا يعتمد صندوق تمكين على دعم القطاع الخاص من جهة، والدعم الحكومي من جهة أخرى، مما يدل على علاقة دائرية في التمويل المالي بين القطاعين الخاص والعام. إذ أن الرسوم التي تجمعها هيئة تنظيم سوق العمل تعتبر مقتطعة من أصحاب الشركات الخاصة لتموّل بها برامج تمكين لدعم الشركات الخاصة.

وتبقى الدولة المؤثر الأكبر في هذه العلاقة، لكون القطاع الخاص (وبالأخص الشركات الصغيرة أو المتوسطة) لا تمتلك القوة المالية الكبرى، حتى الآن، التي تتيح لها التأثير على الدولة، كما هي الحال في دول أخرى. في المقابل، لا تزال الدولة راعية للقطاع الخاص من خلال الدعم المادي المباشر للسلع، والدعم من خلال صندوق تمكين، كما أنها تمتلك التأثير الأكبر في سنّ القوانين والتشريعات من خلال سلطة مجلس الوزراء ومجلس الشورى المتماهي بشكل كبير مع الحكومة. وقد ظهر ذلك في بعض التشريعات التي أقرّتها الحكومة، والتي تلزم أصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والكبيرة بدفع رسوم على أي عامل أجنبي مستقطب بعد دراسة أجرتها شركة ماكنزي حول إصلاح سوق العمل، والتي امتعض الكثير من القطاع الخاص منها، نظراً إلى التكاليف المترتبة عليها.

في الخلاصة، أصبحت الدولة ـ من خلال استثماراتها المباشرة وتمثيلها في ممتلكات، إضافة إلى دعمها المادي ومؤسساتها المرادفة كصندوق تمكين، فضلاً عن سلطة الدولة القانونية ـ هي الراعي الرئيس للقطاع الخاص والمؤثر الأكبر فيه. وذلك إما من خلال سنّ القوانين، كما وجدنا في إنشاء هيئة تنظيم العمل، أو حتى في الإخلال وخرق هذه

---

(١٥٢) «قانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء صندوق العمل»، مبادرة تمكين، هيئة تنظيم سوق العمل، < http://www.tamkeen.bh/docs/LF-Law-Arabic.pdf > .

القوانين عندما ترى حاجة لذلك، كما كانت الحال في عملية إنقاذ بنك أركابيتا من خلال تمويل البنك المركزي له. وقد كان غياب الرقابة المالية المستقلة والبعيدة عن السلطة جلياً في قضية الفساد التي شهدتها شركة ألبا، والتي كان لمتنفذين دور فيها. أما كون شركة ممتلكات صندوق استثمار حكومياً يضم في محفظته الاستثمارية عدداً من أهم الشركات وكبرى الشركات البحرينية، فإن ذلك يضع هذه الشركات التابعة للقطاع الخاص تحت مظلة الدولة، وإن كانت ممتلكات تعتبر في نظام تأسيسها مستقلة عن الدولة، إلا أنها تخضع بشكل مباشر لمجلس التنمية الاقتصادية ولمجلس الوزراء.

٣ ـ ٨: التطورات الاقتصادية
في المملكة العربية السعودية

كان عام ٢٠١٣ إيجابياً للمملكة العربية السعودية من ناحية النمو الاقتصادي المعلن، حيث ما زالت أسعار النفط مرتفعة، مما ساهم في زيادة الواردات الحكومية، الأمر الذي انعكس في يسر تمويل مصروفاتها المتزايدة وتخفيض دينها الخارجي. لكن مع تضخم البيروقراطية والتكاليف الثابتة لمصروفاتها التي زادت مع حلول الربيع العربي، تقع مسؤولية كبيرة على كاهل الدولة السعودية لتنويع مصادر دخلها وقيادة تنويع القاعدة الاقتصادية بما هو أبعد من الخطط التنموية التي بقيت سابقاتها على الورق.

النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣

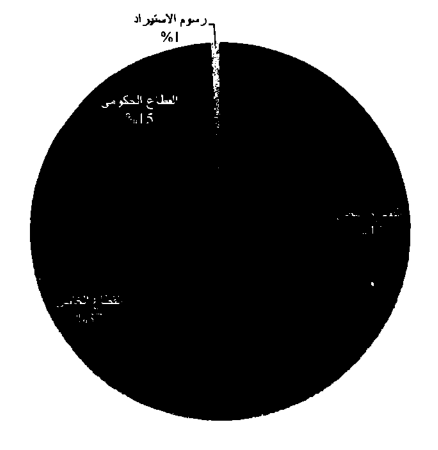
كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسعودية عام ٢٠١٣ مقدراً بـ١٢٧٢,٤ مليار ريال سعودي. أما بالأسعار الجارية، فقد كان حجم الناتج المحلي ٢٧٩٥ مليار ريال مقارنة بـ ٢٧٥٢ مليار ريال في العام السابق. وشهد الاقتصاد المحلي تراجعاً في معدلات النمو عام ٢٠١٣، بالأسعار الثابتة، ليبلغ ٣,٨٪ مقابل ٥,٨٪ في عام ٢٠١٢ و٨,٦٪ عام ٢٠١١. ويعود ذلك التراجع، أساساً، إلى التراجع الطفيف في أسعار النفط في العام المنصرم، حيث بلغ معدل نفط برنت الخام ١٠٩ دولارات عام ٢٠١٣ في

مقابل ١١٢ دولاراً عام ٢٠١٢[١٥٣]. بسبب ذلك، فإن معدل النمو للقطاع النفطي كان سالب ٦٪ مع زيادة تقدر بـ٥٪ للقطاع غير النفطي، حيث أنه كان الدافع إلى زيادة الإنتاج المحلي، مقابل معدل نمو للقطاع النفطي كان يقدر بـ٥,٧٪ مع معدل نمو ٥,٨٪ للقطاع غير النفطي عام ٢٠١٢. وعلى المسار نفسه، فإن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة يستبعد أن تكون عالية في غياب الإصلاحات الاقتصادية، ولأن النمو في إنتاج النفط المستقبلي سيكون محدوداً.

إسهام القطاع النفطي في اقتصاد السعودية

طبقاً لإحصائيات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، فإن قيمة قطاع النفط وحده تبلغ ١٣٢٤ مليار ريال، أي ما يعادل ٤٣,٣٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الذي فاق تريليوني ريال سعودي لعام ٢٠١٣. وقد تراجعت قيمة قطاع النفط بـ ٣,٨٣٪ عام ٢٠١٣، فيما نما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٣,٩٪.

رسم بياني ٣ ـ ٢٩: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية في المملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية ٢٠١٣

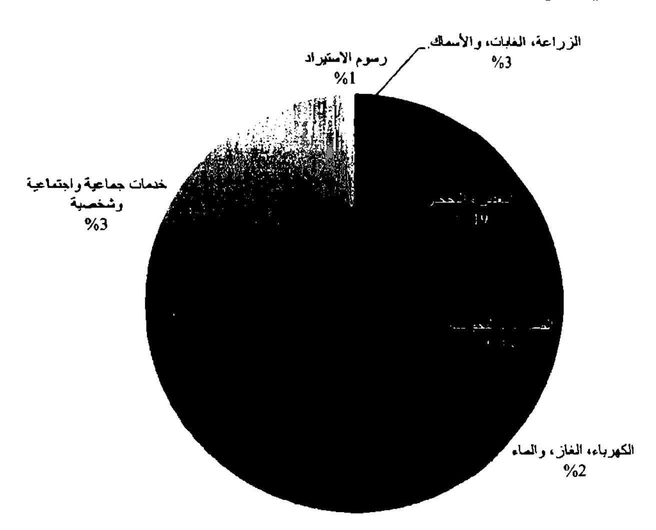


المصدر. مصلحة الإحصاءات العامة، مؤشرات الحسابات القومية 2013، جدول (2)

(١٥٣) U.S. Energy Prices, U.S. Energy Information Administration, retrieved March 18, 2014, <http://www.eia.gov/forecasts/steo/tables/?tableNumber=8#>.

أما القطاع الخاص، فبلغت قيمته لعام ٢٠١٣ نحو ١٠٢٩ مليار ريال بنسبة نمو ٩,٣٩٪ بالأسعار الجارية. وكما توضح هذه الإحصائيات، فإن قطاعي النفط والصناعات التحويلية يشكلان أقل من نصف حجم الناتج المحلي. لكن افتراض وجود طبقة تامة النمو وناضجة من رجال الأعمال، بناء على هذه النسبة من النمو، هو استنتاج متسرع. هذا الافتراض يحمل في طياته أن يكون القطاع الخاص قادراً على خلق قيمة مضافة عالية بناء على قوة معرفية، وهو أمر غائب في الحالة السعودية. القطاع الخاص في السعودية، هو جزء من النظام الزبائني المجزّأ، ووجوده في أغلبه يعتمد على إعادة تدوير للريع عبر العقود الحكومية الضخمة التي يتحصل عليها عن طريق علاقة رواده بالطبقة السياسية الحاكمة. القطاع الخاص بشكله الحالي غير قادر على توظيف الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، ولا عن تحصيل مصدر دخل ضريبي للدولة لأنه في الأساس يعتمد على إعادة تدوير للريع الذي تحصل عليه.

رسم بياني ٣ ـ ٣٠: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالأسعار الثابتة ٢٠١٣



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، مؤشرات الحسابات القومية 2013، جدول (1)

تدوير الريع في الداخل هو جزء من إسهامات النفط في الاقتصاد السعودي. وتختلف إيجابياتها وسلبياتها على الاقتصاد حسب أنواعه. وهي تقسم إلى خمسة روابط، كما يفصّل ماجد منيف في ورقته عن مشاركة القطاع النفطي في تطور الاقتصادات العربية(١٥٤):

١. الروابط المالية عبر النفقات الحكومية للاحتياجات المختلفة في الاقتصاد والتي تعتمد بشكل رئيس على حجم إيرادات النفط والقدرة الاستيعابية للاقتصاد.

٢. الروابط الأمامية وهي تشير إلى الإنتاج النفطي الذي يصبّ مباشرة في القطاعات الأخرى من الاقتصاد السعودي. هذا النوع من الروابط يشمل السوائل التي تحتاجها الصناعات البتروكيمائية، أو الإنتاج النفطي الخام الذي تحتاجه المصافي المنتشرة في أنحاء المملكة. تفوق إيجابيات هذا النوع من الروابط النوع الأول لأن هذه النشاطات الصناعية تخلق قيمة مضافة على النفط بدل بيعه وتصديره مباشرة للخارج، إذ إن القيمة المضافة للصناعات البتروكيماوية زادت من ٢٤ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٠، إلى ٥٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤. من الممكن تضمين المشتقات النفطية المدعومة حكومياً ضمن هذا النوع من الروابط. والدعم هذا يساهم بشكل كبير في خفض تكلفة المواصلات لجميع المؤسسات بلا استثناء. فهذا الدعم غير مركز ويستفيد منه الجميع مما يجعل جزءاً كبيراً منه يعتبر هدراً ولا يزيد من الكفاءة الاقتصادية. إذ إن الأرقام الدقيقة لقيمة الدعم الحكومي متحفظ عليها من قبل وزارة التخطيط والاقتصاد مما يجعل تقييم أثر هذا الدعم بشكل دقيق صعباً. على الرغم من ذلك، يقدر اقتصاديون حجم الدعم لمجمل السلع بـ٣٥٠ مليار ريال(١٥٥). تجب الإشارة إلى أن

---

(١٥٤) M. Al-Moneef, The contribution of the oil sector to Arab economic development, OFI Pamphlet Series 24 (Vienna: Austria, 2006).

(١٥٥) العربية نت، فاتورة الدعم تكلف الاقتصاد السعودي ٣٥٠ مليار ريال سنوياً، <http://tinyurl.com/pwdb7co>.

الدعم الحكومي في حد ذاته لا يعتبر إشكالية اقتصادية، ولكن هذه الأرقام تعبّر عن مشكلة إذا ما كان الدعم غير مركز للقطاعات والأفراد المحتاجين، مما ينتج هدراً لا طائل منه كما هو الحال في السعودية.

٣. الروابط الخلفية، وهي تشير إلى القطاعات الاقتصادية المرتبطة بتوريد المواد الأساسية لصناعة النفط مثل الأنابيب أو شركات المقاولات التي تبني المنشآت والمصانع الضرورية للقطاع النفطي، ودرجة نشاطها بحسب طبيعة عملها تعتمد بشكل كامل على درجة نشاط القطاع النفطي.

٤. الروابط الاستهلاكية من حيث الاعتماد على دخل النفط لشراء المواد والخدمات من الخارج. هذا النوع هو أقل الأنواع فائدة على الاقتصاد، فهو يستخدم دخل النفط مباشرة لتعزيز الثقافة الاستهلاكية في المجتمع عبر توريد جميع الخدمات والمواد من الخارج من دون خلق أي قيمة مضافة للنفط المستهلك من باطن الأرض، حيث يكون النفط هو المنتج النهائي الذي يتم بيعه ولا يستخدم في صناعات يكون النفط فيها المادة الأساسية.

٥. الروابط الاجتماعية والسياسية التي تشير بشكل عام إلى دور النفط في انعدام التوازن بين الدولة والمجتمع وعدم اعتمادها على الضريبة لتحصيل مواردها مما يجعلها مستقلة إلى حد كبير عن المجتمع. يساهم النفط أيضاً في تعزيز السلوك الريعي (rent-seeking) عبر التنافس لتحصيل أكبر قدر من ريع النفط من دون أي أنشطة إنتاجية وإبداعية، إذ إن القرب من مركز السلطة السياسية يتيح الفرص للوصول إلى الريع عبر التوزيعات الشاملة والمشتريات الحكومية.

هذه الاعتمادية شبه المطلقة على النفط في الاقتصاد تكون أوضح في تركيبة الصادرات منها في تركيبة الناتج المحلي، حيث شكلت الصادرات النفطية ٨٤٪ من إجمالي حجم الصادرات عام ٢٠١٣ الذي كانت قيمته أكثر من ١٤٥٤ مليار ريال، فيما شكلت الصادرات البتروكيماوية، وهي من

الصناعات القليلة ذات القيمة المضافة العالية، ما نسبته ٤٪ فقط من الصادرات النفطية[١٥٦].


رسم بياني ٣ ـ ٣١: صادرات المملكة العربية السعودية ٢٠١٢



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، الإحصائيات السنوية، القسم السابع، جدول (3)

الحسابات العامة

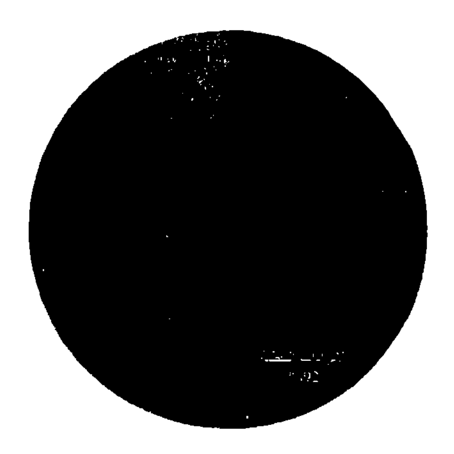
غنيّ عن الذكر أن الحسابات المالية الحكومية تضم أوضح المؤشرات على اعتماد الدولة على الموارد الطبيعية لتمويل هياكلها البيروقراطية ذات الهيكلية التوزيعية الضخمة. إذ إن ٤٥٪ من نفقات الحكومة تذهب إلى تغطية رواتب الموظفين. وقد شكلت إيرادات النفط أكثر من ٩٢٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية لعام ٢٠١٢، وخلال ٤٠ سنة، كان معدل نسبة إيرادات النفط من إجمالي الإيرادات فوق ٨٠٪ مما يشير إلى غياب أي خطة حقيقية لتنويع الدخل الحكومي[١٥٧].

---

(١٥٦) مؤسسة النقد العربي السعودي، الإحصائيات السنوية، القسم السابع، جدول رقم (٣).

(١٥٧) الإيرادات والمصروفات الفعلية السنوية للدولة، الإحصائيات السنوية ٢٠١٣، القسم الخامس، جدول (٢)، مؤسسة النقد العربي السعودي.

رسم بياني ٣ ـ ٣٢: الإيرادات الفعلية للمملكة العربية السعودية ٢٠١٢



المصدر: الإيرادات والمصروفات الفعلية السنوية للدولة، الإحصائيات السنوية 2013، القسم الخامس، جدول (2)

بعد الربيع العربي، ازداد الاعتماد على السياسات التوزيعية كحل للضغوط السياسية. فعلى الرغم من أن الإيرادات الحكومية زادت ٣٪ فقط عن عام ٢٠٠٨، إلا أن النفقات الحكومية زادت بنسبة ٧٨٪. هذه الزيادة تأتي بشكل كبير من حزمة «الهبات" التي أعلن عنها الملك السعودي عام ٢٠١١ وتقدر قيمتها بـ ١٢٠ مليار دولار أمريكي. ولا تمثل هذه النسبة زيادة مؤقتة لطبيعة الأجل الطويل لاستخدام التوظيف (تتضمن الحزمة إنشاء نحو ١٠٠ ألف وظيفة في القطاع العام، ٦٠ ألفاً منها فقط في وزارة الداخلية) كوسيلة لإبقاء أعداد كبيرة من المواطنين في كنف الدولة، ومعتمدين على توزيعاتها الشاملة (mass distribution). الإنفاق المتزايد في الداخل رافقته مساعدات ضخمة وجهت إلى حكومات الدول التي شهدت احتجاجات شعبية ابتداء من دول مجلس التعاون (البحرين وعمان) في ٢٠١١، وصولاً إلى الحكومة الانتقالية في مصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في منتصف العام، حيث تعهدت السعودية بدفع ٥ مليارات دولار كحزمة مساعدات متضمنة منتجات للطاقة[١٥٨].

(١٥٨) "Saudi Arabia to give Egypt up to $4 billion more aid: report," Reuters, 30 January 2014. <http://tinyurl.com/oe2gymd>.

هذه الزيادة في الإنفاق انعكست على سعر برميل النفط المطلوب لمعادلة إيرادات ونفقات الميزانية العامة عام ٢٠١٤، إذ ارتفع من ٨٠ دولاراً للبرميل إلى ٨٥ دولاراً. هذه الميزانية كانت قياسية وبلغت ٨٥٥ مليار ريال سعودي على غرار الميزانيات للسنتين السابقتين. لكن هذا الإنفاق المتضخم لا يبدو علامة صحية للاقتصاد لأن:

١. هذه الإيرادات أتت من عملية غير إنتاجية تتمثل في بيع النفط المستخرج،

٢. الآليات المركزية في توزيع النفقات لا تقوم على تحديد الاحتياجات الحقيقية لكل منطقة وقطاع، بل إن تخصيص الميزانية يتم بطريقة من أعلى إلى أسفل، ولا يتم بناء على علاقة ثنائية الاتجاه بين الطرف والمركز،

٣. لم تقم باستقاء الدروس من الميزانيات السابقة أو التنسيق بينها وبين البرامج التنموية الخمسية التي تعلنها وزارة التخطيط لقياس مدى نجاح الأهداف التنموية المحددة[١٥٩].

في التفاصيل، نجد أن من العلامات المميزة للميزانية الجديدة لعام ٢٠١٤، انخفاض النفقات الرأسمالية مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت ٢٨٥ مليار ريال بتراجع يقدر بـ ١٣ عن العام السابق، مما يشير إلى التزام الحكومة بتوزيعاتها الشاملة المتعلقة بالنفقات الجارية (current expenditures) في مقابل وضع النفقات الرأسمالية الاستثمارية (capital expenditures) في درجة أقل من الأهمية[١٦٠].

ينظر إلى الإنفاق الحكومي على المشاريع الرأسمالية على أنه أكثر

---

(١٥٩) عبدالعزيز الدخيل، «الميزانية الجديدة مجرد زيادة في الإنفاق ولا جديد.» جريدة الشرق. <http://www.alsharq.net.sa/2013/01/07/663931>.

(١٦٠) Saudi breakeven oil price crawls higher,"Arab news, 7 January 2014, <http://www.arabnews.com/news/504756>.

قدرة من الإنفاقات الجارية على وضع السعودية على مسار نمو ذي نسب عالية على المستوى الطويل الأمد، حيث تشير الدراسات الإحصائية إلى أن التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي في السعودية على الناتج المحلي لم يكن عن طريق توفير البنية التحتية وإنشاء نظام تعليمي حديث وإضفاء الاستقرار الاقتصادي فقط، بل كان نتيجة مشاركتها في إنشاء شركات كبيرة وتقليص التشوهات السوقية التي تنقض من الكفاءة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، ساعدت الدولة في المشاريع الاستثمارية عن طريق توفير مساعدات مباشرة وغير مباشرة في بناء المصانع والمنشآت، وساعدت بشكل مباشر في توزيع الموارد المالية عبر إنشاء مؤسسات مالية شبه حكومية لمساعدة القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد(١٦١). المؤسسات المالية، بالخصوص، تؤدي دوراً رئيساً في تطور القطاع غير النفطي بسبب تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة، لكن تركيز الدولة على تنويع الاقتصاد يجب أن يكون ذا أهمية أكبر.

لكن نظرة فاحصة على الميزانية، تشير إلى عدم تركيز الحكومة على النفقات الاستثمارية التي تساهم في وضع الاقتصاد على مسار التنمية المستدامة ونسب النمو العالية. فعلى سبيل المثال، ما تم تخصيصه من ميزانية الدولة للتعليم العام بلغ ١٢١,٣ مليار ريال سعودي، منها ١٠٤ مليارات للرواتب، أي ما نسبته ٨٦,٥٪، في مقابل ١٣,٥٪ فقط لـ «المصاريف الإدارية والعمومية والصيانة والنظافة والمشاريع". وفي التفصيل، يتضح أن ما لا يزيد على ٤ مليارات ريال سعودي ذهبت للمشاريع(١٦٢). ولا تختلف بقية الوزارات كثيراً عن ذلك. فقد شكّلت الرواتب في وزارة

(١٦١) Abdullah AlBatel, "The Relationship between Government Expenditure and Economic Growth in Saudi Arabia." *Journal of King Saud University, Administrative Sciences*, Vol. 12, no. 2 (2000). 173-191.

(١٦٢) «"التربية": الرواتب تستنزف ٨٦ ٪ من «الموازنة" و«البديلات» لسن بـ«الميزانية»،» جريدة **الوطن**، ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/ojvpvga>.

الصحة، مثلاً، ٦٠٪ من حجم الميزانية لعام ٢٠١٢[١٦٣].

وعلى الرغم من هذه التوزيعات الشاملة التي تعتمدها السياسة المالية، شكّل فائض الميزانية ٧,٤٪ من الناتج المحلي الذي نما بنسبة ٣,٨٪ عام ٢٠١٣ بفضل زيادة أسعار النفط ومستويات الإنتاج العالية.

الشفافية والفساد

طبقاً لمؤشر الشفافية العالمي الصادر عن «منظمة الشفافية العالمية" لعام ٢٠١٣، تحتل السعودية المرتبة ٦٦ من أصل ١٦٧ دولة، فيما حلّت البحرين في المرتبة ٥٧، وعمان في المرتبة الـ ٦١، وقطر والإمارات في المركزين ٢٨ و٢٦ على التوالي. وكانت نقاط السعودية في المؤشر ٤٦ نقطة، وهي أقل من نصف النقاط الممكنة مما يجعلها في صف ٦٩٪ من الدول التي تحوز على نقاط أقل من النصف[١٦٤]. وعلى الرغم من التحسن في مركز السعودية في هذا المؤشر منذ إنشاء هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) عام ٢٠٠٧ (كان ترتيب السعودية ٧٩ عام ٢٠٠٧ سنة إنشاء الهيئة)، لا تزال الهيئة تفتقر إلى الأدوات الإجرائية لتطبيق معايير النزاهة ومحاربة الفساد، على الرغم من تفشيه بشهادة إحصائياتها. ففي العام المالي ٢٠١٢، تلقت الهيئة ٤٧٥,١٠ بلاغاً استخلصت منها ما يقارب ربعاً يصب في إختصاصها. وبحسب تحليل الهيئة، تتعلق أغلب البيانات المستخلصة بتدني مستوى تنفيذ الخدمات والمشاريع، إذ إن نصفها بلاغات تعثُّر أو تأخُّر في تنفيذ المشاريع الحكومية، وما يقارب الثلث بلاغات عن سوء تنفيذ المشاريع الحكومية[١٦٥]. ومن بين ٤٠٠ مشروع

---

(١٦٣) «٦٠٪ من ميزانية «الصحة» رواتب للعاملين في الوزارة،» جريدة الاقتصادية، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.aleqt.com/2013/01/06/article_722687.html>

(١٦٤) Corruption Perceptions Index, 2013, <http://tinyurl.com/p4ox2od> [download only].

(١٦٥) «تقرير «نزاهة": كثرة التعديات على الأراضي الحكومية وتزوير صكوك الكثير من الأراضي.". <http://www.alriyadh.com/article903967.html>.

دقّقت الهيئة فيها، اكتشفت ٣٠٦ قضايا فساد، مما يعني أن أكثر من ٧٥٪ من المشاريع الحكومية يشوبها الفساد، حوّلت الهيئة ٣٠ منها فقط إلى جهاز قضائي غير مطور وقادر على التعامل مع هذا النوع من القضايا بكفاءة(١٦٦).

هذه المعوقات جعلت من هذه المؤسسة مجرد هيئة وعظية «تنصح» المواطنين عبر وسائل الإعلام والرسائل النصية القصيرة للتوقف عن الفساد، متجاهلة أن أصل المشكلة هو ما يراه البعض في الشبكات الزبائنية من العوائل والتجار المرتبطين بالطبقة الحاكمة، المتمثلة بالعائلة الحاكمة، حيث تكون العقود الممنوحة لهم مجرد شكل من الروابط الاجتماعية السياسية للنفط والسلوك الريعي(١٦٧).

ربما تكون درجة الفساد المتفشية في المشاريع الحكومية هي ما يفسر هذه الدراسة التجريبية (empirical study) التي تشير إلى أن تأثير النفقات الحكومية الرأسمالية (Government Capital Expenditures) أقل إيجاباً على نسب النمو من النفقات الحكومية الجارية (Government Current Expenditures) مخالفة في ذلك المنطق الاقتصادي(١٦٨). تقترح الدراسة أن ذلك ربما يعود إلى المعايير غير الاقتصادية المستخدمة لتقييم هذه المشاريع وإلى إشكاليات في حوافزها الإدارية. لكن التفسير الأكثر استقامة مع طبيعة الاقتصاد السعودي وتحليل بيانات هيئة مكافحة الفساد هو أن

---

(١٦٦) «تقرير «نزاهة». السعودية تكشف ٣٠٦ قضايا فساد في ٤٠٠ مشروع.»
<http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-01-121.2039116>.

(١٦٧) Mehran Kamrava. *The Political Economy of the Persian Gulf*, (New York: Columbia University Press, 2012), 55; Giacomo Luciani, "From Private Sector to National Bourgeoisie: Saudi Arabian Business," in Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs, eds. Paul Aarts and Gerd Nonneman (London: Hurst, 2005), 150-151; 157-159.

(١٦٨) Ghazi A. Joharji, and Martha A. Starr. "Fiscal Policy and Growth in Saudi Arabia." American University, 2010, <http://tinyurl.com/ol66y2x>.

الفساد المتفشي في المشاريع الحكومية (العقود المتعلقة بوزارة الدفاع، وهي تشكل نسبة كبيرة لا يفصح عنها وبعيدة عن هيئة مكافحة الفساد) يحد من فائدتها على النمو الاقتصادي في مقابل النفقات الجارية الحكومية التي تصل مباشرة إلى المواطنين عبر التوزيعات الشاملة المتمثلة بالرواتب (أشبه بمقطوعات lump-sum payments) والتي من الصعوبة الاستنفاع منها لسهولة رصدها.

الدين العام

في ٢٠١٢، بلغ مستوى الدين السعودي ٩٨,٧ مليار ريال سعودي، أي ما يقارب ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه نسبة مشجعة، خصوصاً إذا نظرنا إلى انخفاض نسبة الدين ومستواه على مدى السنوات الفائتة، إذ أنه كان يشكل ما مقداره ٣٧,٣٪ من الناتج المحلي قبل ٧ سنوات فقط. في نظرة أولية، تشكل هذه الإحصائيات انطباعاً جيداً عن السياسة المالية النقدية السعودية، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن الانخفاض جاء في مجمله بسبب زيادة عائدات النفط (أثناء انخفاض عائدات النفط، كانت نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي ٧,٩٩٪) وليس بسبب زيادة فاعلية الإنفاق الحكومي، فإن مستويات الدين ستظل، على المستوى البعيد، رهينة بأسعار النفط أكثر وأكثر، خصوصاً مع زيادة الإنفاق الحكومي والتي لا يتوقع أن تكون قادرة على عكسها بسبب طبيعة الإنفاقات ذات التأثير الطويل الأجل.

جدول ٣ ـ ١٧: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية

السنة	الدين العام	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية)	نسبة الدين العام الى الاجمالي(%)
2005	459647	1230771	37.3
2006	364622	1411491	25.8
2007	266762	1558827	17.1
2008	235034	1949238	12.1
2009	225108	1609117	14.0
2010	166999	1975543	8.5
2011	135499	2510650	5.4
2012	98848	2666436	3.7

المصدر: الدين العام، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، 2013

السكان والقوى العاملة ومعدلات البطالة

تعتبر السعودية الدولة الأكثر سكاناً بين دول مجلس التعاون، بفارق كبير عن مجموع سكان الدول الخمس الأخرى، مما يعطي لإحصائيات القوى العاملة والبطالة أهمية أكبر. تقدر مصلحة الإحصائيات العامة والمعلومات بلوغ عدد سكان المملكة منتصف عام ٢٠١٢ نحو ٢٩,٢ مليون، يشكل السعوديون منهم نحو ١٩,٨ مليون مواطن، مما يعني أن نسبة الأجانب تتجاوز ٣٢٪.

تقدم البيانات الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصائيات العامة والمعلومات أرقاماً متوسطة عن معدلات البطالة، حيث تشير إلى أن نسبة البطالة عام ٢٠١٢ بلغت ١٢,٤٪ من إجمالي القوى العاملة السعودية مقارنة بـ ١٢,٤٪ في العام السابق[١٦٩] وعلى الرغم من أن هذه الأرقام في حد ذاتها مقلقة، إلا أن نظرة مقربة إلى المنهجية (methodology) التي تتبعها المصلحة في حساب المعدل ترسم صورة أكثر سلبية عن المشكلة. اقتصادياً، فإن معدل البطالة هو عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة. وتبعاً لذلك، فإنه من أجل حساب شخص من ضمن القوى العاملة يجب إما أن يكون حاصلاً على عمل أو باحثاً عنه. إذاً، من المحتمل أن يكون شخص يائساً من البحث عن العمل، ولكنه بهذا التعريف يعتبر خارج القوى العاملة مما يعطي دلالة مضللة لمعدل البطالة.

تفيد إحصائيات وزارة العمل ببلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص نحو ٨,٥ مليون عامل يشكل السعوديون ١٣,٤٪ منهم فقط، مما يشير إلى إشكالية كبيرة في دور العمالة الوطنية في الاقتصاد المحلي[١٧٠]، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار تشبّع القطاع العام (في عام ٢٠٠٥، بلغ عدد العاملين في القطاع العام ٢,٥ مليون يشكل السعوديون ٩١٪ منهم)[١٧١]، وعدم قدرته على استيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب والشابات الداخلين إلى سوق العمل. ومن ضمن هؤلاء العمال الأجانب ما يقارب مليون ونصف مليون يعملون في المنازل، ولكننا سنركز الحديث في هذا القسم على العمالة المتركزة في القطاع الخاص لعلاقتها بمشكلة البطالة وسياقها التاريخي.

---

(١٦٩) مؤسسة النقد العربي السعودي. التقرير السنوي ٤٩. صفحة ٤٩. <http://www.sama.gov.sa/ReportsStatistics/Pages/AnnualReport.aspx>.

(١٧٠) المصدر السابق، صفحة ٣٨.

(١٧١) الإحصاءات السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي. جدول (٤٢) أعداد العاملين في الدولة.

جدول ٣ ـ ١٨: إحصائيات سوق العمل السعودي

	الفئة	2011	2012
المشتغلون	سعوديون	1763584	2147685
	غير سعوديين	7016050	7429349
معدلات البطالة	سعوديون	12.4%	12.1%
	غير سعوديين	0.4%	0.1%
موظفو القطاع الحكومي	سعوديون	919108	1013052
	غير سعوديين	79030	76449
موظفو القطاع الخاص	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	غير سعوديين	6937020	7352900

المصدر: التقرير السنوي (49) لمؤسسة النقد العربي السعودي، جدول 2-10

من المفيد وضع مشكلة البطالة في سياقها التاريخي. في بداية الطفرة النفطية في السبعينيات، لم يشكّل توظيف السعوديين هاجساً كبيراً للحكومة لأن القطاع العام كان قادراً على استيعاب الأعداد القليلة من المواطنين في سن العمل. كانت الوظائف الحكومية تمثل امتيازات للمواطن من حيث الرواتب المرتفعة، وساعات العمل القليلة، والفوائد التقاعدية والعلاوات الاجتماعية، إضافة إلى أنها تمنح المواطنين، عبر الشبكات الزبائنية، نفوذاً في النظام السياسي. في هذه المرحلة كانت سياسة الدولة تتمثل في تسهيل استقطاب العمال الأجانب لتغطية احتياجات مشاريع البنية التحتية، التي كانت قائمة على قدم وساق بفضل موارد النفط المتضخمة، مع عدم وجود دافع للمواطنين للعمل في هذا القطاع. هذا الفرق الهام بين القطاعين لم يعط الحكومة أي دافع لتنظيم القطاع الخاص ومراقبته، وإن وجدت أي قوانين فقد كان تطبيقها محدوداً جداً. مثلاً، نظام العمل الذي يعنى بتنظيم عملية التوظيف وظروف العمل وتسوية الخلافات العمالية لم يتم إصداره إلا عام ٢٠٠٥[١٧٢]. بالإضافة إلى غياب الرقابة على القطاع الخاص،

---

(١٧٢) مقدمة نظام العمل، وزارة العمل، المملكة العربية السعودية، تاريخ البحث ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٤. <http://portal.mol.gov.sa/ar/RulesAndRegulations/Documents/LaborLawIntroduction.pdf>.

كانت هناك علاقة غير متوازنة بين العامل الأجنبي والسعودي، حيث تم تقديم نظام الكفالة الذي يربط تأشيرات إقامات العمال الأجانب بموظِّفهم السعودي الذي يتحكم عبر ذلك بالموظف الذي لا يمكنه أن يغير وظيفته، كما يتحكم بإقامته، أو بحسابه البنكي، وفي بعض الأحيان لا يمكن العامل حتى أن يخرج من البلد حين تكون ظروف عمله استغلالية.

ومع اشتداد استقطاب العمال الأجانب عام ١٩٧٥، كانت نسبة المواطنين إلى مجموع العمال ٧١,٧٪، قبل أن تنخفض إلى ٣٢,٣٪ عام ١٩٩٥. ولكن، مع انخفاض أسعار النفط وعدم قدرة القطاع العام على استيعاب جميع الوافدين إلى سوق العمل (عام ٢٠١٣، بلغ إجمالي من عُيّنوا موظفين وموظفات في الدولة ١٢٩,٩٪ فقط)،[١٧٣] واجهت الحكومة السعودية مشكلة البطالة مع الزيادة المطردة للسكان (كان معدل الخصوبة في نهاية السبعينيات ٣,٧). في هذا السياق، قدمت الحكومة السعودية سياسة «السعودة» التي تعنى بزيادة عدد المواطنين في القطاع الخاص ـ الخيار الوحيد الممكن توظيفهم فيه ـ عبر توفير محفزات للشركات لتوظيفهم والحد من توظيف عمال أجانب.

وعلى الرغم من أن سياسة السعودة قُدّمت عام ١٩٩٥، فإن مشكلة البطالة ازداد وقعها على الدولة بسبب الفشل النسبي للسياسات السابقة في إحداث تغيير كبير لنسب السعودة مع ازدياد أعداد الشباب والشابات الداخلين إلى سوق العمل وغير القادرين على إيجاد وظيفة، ما دفع وزارة العمل إلى تكثيف برامجها لزيادة نسبة السعوديين العاملين. فطبقت برنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص لتوطين الوظائف «نطاقات» وبرنامج «طاقات» الذي يوفر قنوات توظيف مختلفة تساعد القطاع الخاص في الحصول على كفاءات سعودية من مختلف شرائح الباحثين عن

---

(١٧٣) النشرة الإحصائية للخدمة المدنية، العدد الأول ص ٣، وزارة الخدمة المدنية للمملكة العربية السعودية. <http://www.mcs.gov.sa/InformationCenter/News/MinistryNews/Documents/ehasaeahmohram1.pdf>.

عمل[174]. وبحسب الوزارة، فإن هذه الجهود «أدّت الى توظيف عدد كبير من طالبي العمل من كل مناطق المملكة في منشآت القطاع الخاص". لكن هذه الخطط لم تسر كما أرادت لها وزارة العمل، على الأقل عند النظر في ما وراء الأرقام. فقد دفعت التعزيزات والعقوبات التي طبقتها الوزارة على منشآت القطاع الخاص لحثّها على توظيف مواطنين في أعمالها بكثير منها إلى توظيف الكثير من السعوديين بشكل وهمي[175]، حيث يعطون الحد الأدنى للأجور في مقابل تسجيلهم في سجلات الشركة من دون أي عمل فعلي، وذلك للاستفادة من التعزيزات التي يوفرها برنامج «نطاقات" للمنشآت ذات نسبة السعودة الأكبر، وللهروب من العقوبات المفروضة على نسب متدنية من السعودة. هذه التبعات غير المقصودة (unintended consequences) للبرامج التي تعلنها وزارة العمل بين الفينة والأخرى تثبت فعلاً أنها مجرد هدر للأموال، إذ إنها تتجاهل الأسباب الحقيقية للبطالة، وهي الخلل الجذري في سوق العمل. وبالتوازي مع برامج وزارة العمل لرفع مستوى العمالة الوطنية في الاقتصاد، شنّت وزارة الداخلية حملة قاسية ضد العمالة الوافدة التي تشكل أكثر من سبعة ملايين عامل من أصل نحو تسعة ملايين ونصف مليون عامل. وفي سبيل «إصلاح سوق العمل» أعلنت كل من وزارة الداخلية ووزارة العمل عن فترة تصحيحية بتاريخ ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ لمدة ٣ أشهر ـ مددت لثلاثة أشهر إضافية لاحقاً ـ للعمال المخالفين لنظام الكفالة[176] ومن التأثيرات المتوقعة للحملة

---

(١٧٤) التقرير السنوي ٤٩. مؤسسة النقد العربي السعودي. صفحة ٣٧. <http:// www.sama.gov.sa/ReportsStatistics/Pages/AnnualReport.aspx>.

(١٧٥) «التوظيف الوهمي للسعوديين يتصدر قائمة المخالفات المضبوطة من مفتشي وزارة العمل،» جريدة **الرياض**، ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٤. <http://www.alriyadh.com/2014/02/27/ article913763.html>.

(١٧٦) «وزارة العمل، الداخلية ووزارة العمل تُعلنان الضوابط والأحكام الخاصة بالمُهلة التصحيحية.". <https://www.mol.gov.sa/Campaign/Correction/Announcement.htm>.

التصحيحية التي قامت بها وزارة العمل هو تعطيلُ بعض القطاعات التي لا يشغلها عادة المواطنون لأن الأسواق تأخذ وقتاً حتى تتأقلم مع تغير أوضاع جانب العرض من العمالة. كما أن ترحيل عشرات الآلاف من العمال سيؤثر بشكل مركزي على جانب العرض من سوق العمل مما سيرفع مرتباتهم الشهرية والتكلفة النهائية لهذه الخدمات.

ويرى البعض أنه إذا كانت وزارة العمل تعتقد بأن الحملة التصحيحية ستساهم في حل مشكلة البطالة فهي مخطئة. وحتى لو أخذنا في الحسبان العدد الكبير من الوافدين الذين سيتأثرون بالحملة، تبقى إمكانية إبدالهم بعمال سعوديين ضئيلة، لأن الفروق بين المرتبات التي يتقاضاها الوافدون والحد الأدنى للأجور للسعوديين كبيرة(١٧٧)، إضافة إلى الفروق في الرواتب، تتجاهل الدراسات الاقتصادية الفروق بين العمالة وبقية السلع، وتنظر حصراً إلى التكلفة المالية السهلة القياس مثل الرواتب(١٧٨). لكن الفرق بين العمال الأجانب والسعوديين أكثر من مجرد فرق في الراتب. فطبيعة نظام الكفالة والقوة التي يكفلها للموظف السعودي تجعل من إمكانية استغلالهم أكبر، نتيجة انعدام الدافع لتوفير ظروف عمل إنسانية في غياب المراقبة والتنظيم من وزارة العمل كما سبق ذكره، مما يشرح جزئياً عزوف السعوديين عن شغل هذه المهن.

الفكرة السائدة تقول: إذا رحّلنا عدد «س» من العاملين غير النظاميين، فإن عدد العاطلين عن العمل من السعوديين سيقلّ بعدد «س». لكن إذا أخذنا في الاعتبار الفرق الكبير بين مرونة العرض المحلي (total labor supply elasticity) حصراً والعرض الإجمالي للعمال المحليين (Saudi

(١٧٧) SR 3,000 minimum salary set for Saudis in private firms." Arab News, <http://www.arabnews.com/sr3000-minimum-salary-set-saudis-private-firms-0>.

(١٧٨) Robert Prasch, "How is Labor Distinct from Broccoli? Some Unique Characteristics of Labor and Their Importance for Economic Analysis and Policy," In Dell P. Champlin and Janet T. Knoedler, eds., *The Institutionalist Tradition in Labor Economics* (New York: M.E. Sharpe, 2003) 146- 58.

(labor supply elasticity، فإن الزيادة من العمال السعوديين ستكون أقل من المرحّلين حتى لو تم ترحيل جميع العمال الوافدين، مصاحبة مع زيادة في أسعار الخدمات والمواد الذي تنتجها هذه المهن.

إن تخلّف الوافد العامل عن تسوية أحواله، وهو الأمر الذي تسبب في ترحيل أكثر من مليون عامل عام ٢٠١٣ وحده،[١٧٩] ليس مسؤوليته وحده، بل يتحمل الجزء الأكبر منها كفيله، الذي يكون في بعض الأحيان مسؤولاً عن الآلاف من العمال، مما يجعل متابعة أمورهم أمراً غير هيّن. وإذا أخذنا في الاعتبار عدد السنوات التي تسببت في إحداث هذا الخلل، فقد تكون المدة التي حددتها وزارة العمل لتسوية الوافدين غير كافية، بل وقد تكون ظالمة لهم، في ظل نقص حملات التوعية الموجهة إليهم.

في هذا السياق، يشير الدكتور عبدالعزيز الدخيل إلى أن «نظام السعودة ليس معنياً بالبحث عن الأسباب الجوهرية للبطالة السعودية وإيجاد الحلول لها، فهذه مشكلة ومعضلة استراتيجية أقوى من قدرات المسؤولين عن هذا البرنامج وإمكاناتهم الممنوحة له. إن نظام السعودة وضع كل جهده وإمكاناته ليؤمن لهم، إن استطاع، وظيفة، أي وظيفة، وراتباً، أي راتب، ولو كان ١٥٠٠ ريال سعودي شهرياً. المهم أن يحذف اسم هذا المواطن من قوائم العاطلين عن العمل ويضاف إلى المتوظفين العاملين، فترتفع بذلك نسبة العمالة الوطنية وتقلّ نسبة البطالة». يضيف الكاتب أيضاً أنه يجب «الاستثمار في تأصيل العلم والمعرفة، وخصوصاً التقنية المطلوبة للإنتاج والبحث العلمي محلياً ودولياً، مما سيؤدي بشكل مباشر إلى رفع مستوى الفرد والعائلة والمجتمع، الإنتاجي والمادي والإداري والفكري»[١٨٠].

---

(١٧٩) «ترحيل مليون عامل مخالف بالسعودية خلال «مهلة التصحيح".» العربية نت. ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/od46owl>.

(١٨٠) عبدالعزيز الدخيل، «السعودة هدر لرأس المال البشري.» جريدة **الشرق**. <http://www.alsharq.net.sa/2011/12/26/61720>.

التحوّل إلى اقتصاد المعرفة وموقع السعودية منها

في السنوات الأخيرة، تبنّى صانعو القرار في دول مجلس التعاون، رسمياً، فكرة التحول إلى اقتصاد معرفي يساهم في التقليل من الاعتماد على الموارد الطبيعية الريعية كالنفط والغاز، والتحول من اقتصاد قائم على رأس المال الفيزيائي والعمالة الرخيصة إلى اقتصاد ذي نمو مستدام قائم على المعرفة والإبداع، وقادر على تخريج قوى عاملة بشرية تنافسية في الأسواق العالمية تحدّ من مشكلة البطالة والعمالة الناقصة. وانعكس ذلك على الخطط الخمسية والسنوية لبلدانهم، على الورق على الأقل. ولكن ما حجم ونتائج الخطوات العملية والبنيوية الموضوعة لتحقيق هذا التحول؟

العامل الأهم في إنتاج قوى عاملة بشرية تنافسية هو شكل التعليم الحكومي الرسمي الذي يدفع بملايين المواطنين إلى سوق العمل.

بدأت الحكومة خطة طموحة عام ٢٠٠٨ أسمتها «تطوير» خصصت لها ٨ مليارات ريال سعودي لتطوير البرنامج التعليمي الأساسي. لكن النتائج الحقيقية لهذا المشروع لا تزال بطيئة. على سبيل المثال، استغرقت الموافقة على مناهج اللغة العربية الجديدة أكثر من خمس سنوات[١٨١] ولإيجاد طريقة سريعة لتحديث مناهج التعليم، جرى التعاقد مع شركات تعليمية أجنبية لترجمة مناهج مطوَّرة في الخارج. وهذه الاستراتيجية شبيهة بما أطلق عليه «الثورة الأكاديمية" في التعليم العالي في دول مجلس التعاون عبر افتتاح أكثر من ٤٠ فرعاً لجامعات غربية في قطر والإمارات وحدهما، في الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. أما السعودية فاتجهت إلى إرسال عشرات الآلاف من الطلاب إلى الخارج في «برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث" الطموح. ومع ذلك، أعلنت وزارة التعليم العالي في السعودية، نهاية عام ٢٠١٣، عن دراستها لطلبات عدة من جامعات «ذات

---

(١٨١) "Saudi education catching up with world's best," Arab News, <http:// www.arabnews.com/news/472241#>.

تصنيف عال' لافتتاح فروع لها في المملكة على غرار نظيراتها من دول مجلس التعاون[١٨٢].

هذا التوجه الذي يتقصد استيراد جامعات ومناهج غربية، يعزز الثقافة الاعتمادية التي تكون فيها دول مجلس التعاون مجرد مستهلكة ومستوردة للمعرفة، في غياب أي محاولة حقيقية لتكامل المعرفة في مؤسسات الدولة وسياساتها عبر «ممارسة» المعرفة بدل استيراد الجامعات والمناهج الغربية وزرعها على شكل جزر مفصولة عن النظم القيمية والاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي أن تكون معكوسة في سياسات الدولة. هذه الحلول المؤقتة التي اختارتها وزارة التعليم قد تكون استمراراً لاختيار رمي الأموال لإيجاد حلول قصيرة الأمد لمشاكل طويلة الأجل بدل محاولة تطوير استراتيجيات تطبق بشكل شامل في منظومات التعليم.

من السهل التعاقد مع شركة أمريكية لترجمة مناهج مطورة وتقديمها للطلاب. لكن من الصعب تكامل هذه المناهج في المنظومة التعليمية الضخمة عبر تدريب المعلمين والمعلمات لتتناسب مهاراتهم مع التحديات التي يواجهها الطالب في التعليم العالي، وتكون طرق تدريسهم معززة للتفكير النقدي والإبداعي بدل المهارات المعتمدة على الحفظ، بحيث تتضمن أساليب تقييمهم محفزاتٍ ذات علاقة بالنتائج التي يحققها الطلاب على صعيد المهارات والاختبارات. ومن السهل صرف ٤٠ مليون ريال لتصميم شعار حديث لوزارة التربية والتعليم[١٨٣]، لكن من الصعب تحديث النظم التعليمية التي لا تزال تخرّج طلاباً تتركز الكثير مهاراتهم في حفظ الأحكام الفقهية والتفسير. لذا يبقى العامل الأخير، وهو مؤشر على بقاء الطبيعة الريعية التوزيعية الشاملة للتوظيف، حيث بلغت الميزانية المخصصة

---

(١٨٢) «السماح بفروع للجامعات الأجنبية.. شرط أن تكون من أفضل ١٠٠ جامعة عالمية،» جريدة **الاقتصادية**. <http://www.aleqt.com/2013/12/25/article_810191.html>.

(١٨٣) «٤١ مليوناً تبعات تغيير شعار «التربية»،» جريدة **الوطن**. <http://tinyurl.com/pndckvw>.

للتعليم لعام ٢٠١٤، ٢١٠ مليارات ريال سعودي، هي في أفضل الأحوال معيقة للتحول إلى اقتصاد معرفي قادر على تكوين رأس مال بشري فعال وتنافسي.

٣ ـ ٩: التطورات الاقتصادية في سلطنة عُمان

كان لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، خلال ٢٠١٢، وزيادة إنتاج النفط الخام، أثر إيجابي على الأداء الكلي للاقتصاد في السلطنة. وركّزت سياسة الحكومة على قضايا سوق العمل والاستثمارات العامة كرد فعل على الدعوات إلى توفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وللإبقاء على «السّلم الاجتماعي». فقامت بتوسيع التوظيف في القطاع العام، ورفع الأجور والمزايا، وتقديم إعانات مالية للباحثين عن عمل. وتمكّنت من التوسع في الإنفاق وزيادة الاستثمار في المشاريع الاجتماعية وإنشاء بنية تحتية جديدة بفضل عائدات النفط المرتفعة.

التركيبة العامة للاقتصاد

حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره ٥,٨٪ في ٢٠١٢ ليبلغ ٢٤,٠٦ مليار ريال عماني مقارنة بنمو بلغ ١٪ في ٢٠١١ بقيمة ٢٢,٥٥ مليار ريال عماني. ويُتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره ٥٪ في ٢٠١٣ ليبلغ ٢٣,٦٨ مليار ريال عماني، وذلك بفضل استمرار الزيادة في القيمة المضافة للأنشطة النفطية خلال ٢٠١٣.

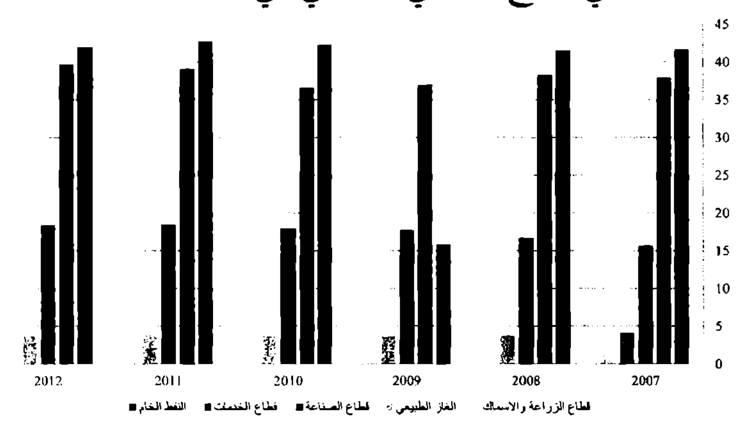
جدول ٣ ـ ١٩: الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)[١٨٤]

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفط الخام	7805.2	8427	3406	9526.6	9716.6	10103.6
الغاز الطبيعي	783	770.4	809.7	861.8	880.8	900.5
قطاع الزراعة والاسماك	258.8	270.5	284.7	311.7	310.1	338.6
قطاع الصناعة	2941.7	3382.8	3819.3	4061.6	4198.1	4440.2
قطاع الخدمات	7109.9	7774.7	7960.5	8260.5	8894.4	9551.9
الناتج المحلي الاجمالي	18738	20275	21514	22548	22745	24065

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2013

بالنظر إلى الأرقام (المثبتة بأسعار ٢٠١٠)، بلغت مساهمة قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي ٤٢٪ في ٢٠١٢، فيما بلغت مساهمة قطاع الخدمات ٣٧,٩٪ في العام نفسه، وتليها الأهمية النسبية لقطاع الأنشطة الصناعية بنسبة ١٨,٥٪ في ٢٠١٢[١٨٥].

رسم بياني ٣ ـ ٣٣: الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي في سلطنة عُمان



المصدر: تم احتساب النسبة من أرقام الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2013

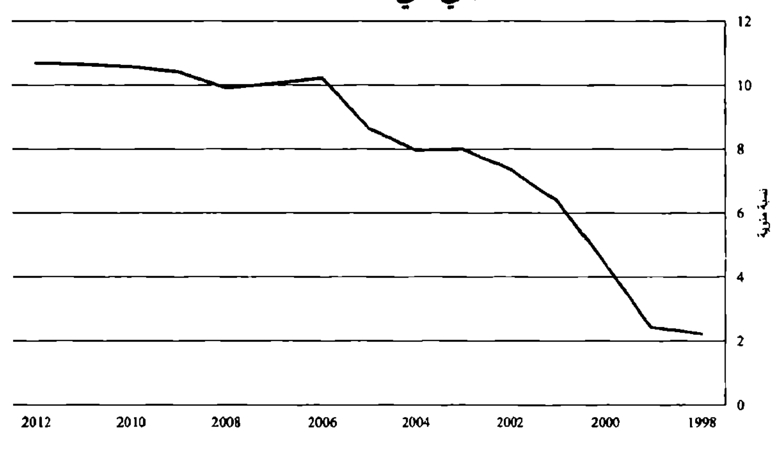
(١٨٤) «الفصل التاسع: الاقتصاد والمال،» الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣. <http://www.ncsi.gov.om/NCSI_website/book/SYB2013/14-National%20Accounts.pdf>.

(١٨٥) قطاع الأنشطة الصناعية يشمل قطاع الإنشاءات الذي ساهم بنسبة بلغت ٤,٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٢.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد يحقق نمواً مستمراً على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، تعتمد القطاعات الإنتاجية للاقتصاد بشكل كبير على إجمالي الأنشطة النفطية، ويتأثّر النمو الاقتصادي بتطورات الإيرادات المتأتية من قطاع النفط.

فالهياكل الإنتاجية للاقتصاد لم تتغيّر كثيراً عما كانت عليه منذ ١٩٧٠، ولا يزال القطاع النفطي يهيمن على بقية الأنشطة الإنتاجية الأخرى. وتزيد مساهمة قطاع الأنشطة النفطية والخدمات (قطاع الخدمات يعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع النفطي) على ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وتطوّره منذ ١٩٧٠، إلا أن هذا القطاع لا يمكنه أن يقود النمو في هذه المرحلة أو أن يحل محل النفط. ومن جهة أخرى، فإن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الذي يتمتّع بشبه استقلالية عن القطاع النفطي وبقدرة على المنافسة في السوق من دون دعم أو حماية، ستقل بكثير في الناتج المحلي الإجمالي. علماً أن هذه الصناعة ساهمت عام ٢٠١٢ بنسبة ١١٪ من هذا الناتج.

رسم بياني ٣ ـ ٣٤: الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الحقيقي في سلطنة عُمان



المصدر: تم إحتساب النسبة من أرقام الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2013

المالية العامة

حققت الإيرادات العامة ١٣,٤٧ مليار ريال عماني في ٢٠١٢، بزيادة ٢٧٪ عن عام ٢٠١١. وتُعزى هذه الزيادة، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع إيرادات النفط بنسبة ٣٪ مقارنة بعام ٢٠١١. كما زاد إجمالي الإنفاق العام للدولة بنسبة ٢٦٪ ليبلغ ١٣,٥٦ مليار ريال عماني في ٢٠١٢ مقارنة بـ ١٠,٧٤ مليار ريال عماني عام ٢٠١١. فقد بلغ حجم المصروفات الجارية ٨,٧٧ مليار ريال عماني في ٢٠١٢، أي بنسبة ٦٥٪ من جملة الإنفاق، مقارنة بحجم المصروفات الاستثمارية البالغة ٢,٨٩ مليار ريال عماني، أي بنسبة ٢١٪ من جملة الإنفاق. وبلغ حجم الإنفاق على المساهمات والدعم ١,٩ مليار ريال عماني، أي حوالى ١٤٪ من جملة الإنفاق في ٢٠١٢.

وبالنظر إلى الإيرادات والنفقات الكلية، حققت المالية العامة عجزاً مالياً قدره ٨٠,٦ مليون ريال عماني بنسبة ٠,١٪. ويُتوقع أن يزيد الإنفاق الحكومي في ٢٠١٣ بحوالى ١٣٪ عن عام ٢٠١٢، وأن تحقق المالية العامة عجزاً يساوي ١,٧ مليار ريال عماني.

وقد بلغت الإيرادات النفطية ١١,٤٢ مليار ريال عماني في ٢٠١٢، وشكلت ٨٥٪ من دخل الحكومة. ويُتوقع أن تزيد الإيرادات النفطية بحوالى ٢٢٪ عام ٢٠١٣، وأن تشكل ٨٤٪ من دخل الحكومة. وتشير الأرقام إلى استمرار أهمية الموارد النفطية في المال العام، وإلى عدم وجود مصادر دخل بديلة تساوي أو توازي الدخل المتأتي من بيع النفط.

وبلغ حجم الدين العام ١,٣٦ مليار ريال عماني في ٢٠١٢ بنسبة ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١٨٦].

(١٨٦) البنك المركزي العماني، التقرير السنوي ٢٠١٢، ص ٦١.

جدول ٣ ـ ٢٠: المالية العامة في سلطنة عُمان (مليون ريال عماني)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدخل المتوقع	4490	5400	5614	6380	7280	8800
الانفاق المخطط	4890	5800	6242	7180	8130	10000
فائض/عجز المتوقع	-400	-400	-628	-800	-850	-1200
الدخل الفعلي	5921	7639	6748	7915	12491	13474.5
الدخل من النفط	4489	6003	5222	6400	10880	11415
الدخل غير النفط	1432	1636	1526	1515	1611	2059.5
نسبة الدخل من النفط	76	79	77	81	87	85
الانفاق الفعلي	5880	7560	7429	7965	10738	13555.1
فائض/عجز فعلي	41	79	-681	-50	1753	80.6 -

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2013

قطاع النفط والغاز

بلغ متوسط الإنتاج اليومي للنفط ٩١٨,٥٪ ألف برميل عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٨٨٤,٩ ألف برميل يومياً عام ٢٠١١، بزيادة قدرها ٤٪ يومياً، وذلك بفضل تقنية الاستخلاص المعزز (oil enhanced recovery). وعليه، بلغ الإنتاج الكلي عام ٢٠١٢ نحو ٣٣٦,٦ مليون برميل، وتم تصدير ٢٧٩,٨ مليون برميل، مما يعني أن حجم الاستهلاك المحلي بلغ ٥٦,٤ مليون برميل أو ١٧٪، وهذه النسبة مساوية لنسبة الاستهلاك المحلي عام ٢٠١١.

جدير بالذكر، أن الشركات المنتجة للنفط تمكّنت عبر استخدام تقنية الاستخلاص المعزز من زيادة الإنتاج السنوي بحوالى ٢٤٪ على مدى السنوات الخمس الماضية من ٧١٤ ألف برميل في اليوم في ٢٠٠٧.

وبلغ إنتاج الغاز ٧٣١,٢٧١ مليون قدم مكعب (million standard cubic MNSCF feet) في ٢٠١٢ مقارنة بإنتاج قدره ٥٢١،٢٢٨،١ MNSCF عام ٢٠١١ بزيادة نسبتها ٣,٥٪.

وأعلن مسؤولون كبار من وزارة النفط والغاز في وسائل الإعلام المحلية إضافة ٣٨٩ مليون برميل إلى احتياطات النفط والمكثّفات، و١,٢ تريليون قدم مكعب إلى احتياطات الغاز. وتعمل الحكومة جاهدة لزيادة إنتاجها من النفط والغاز عن طريق حفر الآبار الاستكشافية والاستثمار

بشكل كبير في مجال التقييم والتطوير وزيادة إنتاجية الحقول. وقدّر وكيل الوزارة إجمالي النفط الكامن بحوالى ٥٠ مليار برميل، لكن النفط القابل للإنتاج حالياً يبلغ ٥ مليارات برميل(١٨٧).

جدول ٣ ـ ٢١: متوسط إنتاج النفط ومتوسط سعره ومتوسط إنتاج الغاز في سلطنة عُمان

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
متوسط الانتاج اليومي (الف برميل)	710	757	812	865	884.9	[illegible]
الانتاج السنوي (مليون برميل)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
متوسط سعر برميل النفط	68	101	57	77	103	109
النفط المكرر (الف برميل)	26164	40820	37480	31460	33530.8	76121.2
الغاز (مليون قدم مكعب)	1070737	1069630	1097661	1176803	1212107	1277731

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013

التجارة الخارجية وتحويلات الأجور

زاد حجم الواردات بحوالى ١٩٪ في ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١، وبلغت قيمة الواردات السلعية ١١,٠١ مليار ريال عماني. وزادت الصادرات السلعية بنسبة ١١٪ في ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١. وبلغت قيمة الصادرات السلعية في ٢٠١٢ حوالى ٢٠,٠٥ مليار ريال عماني. وزادت قيمة الصادرات النفطية عام ٢٠١٢ حوالى ١١٪، والصادرات غير النفطية ١٨٪، وإعادة التصدير ١٠٪.

وكما كان عليه الأمر في السنوات الماضية، تشير الأرقام التي ينشرها البنك المركزي العماني إلى أن تحويلات أجور العمالة الوافدة زادت بنسبة ١٢٪ لتصل إلى ٣,١١ مليار ريال عماني في ٢٠١٢، من ٢,٧٧ مليار ريال عماني عام ٢٠١١، كنتيجة طبيعية لاستمرار زيادة عدد العاملين الوافدين في القطاع الخاص. وبلغ صافي العجز في ميزان الخدمات وحساب الدخل والتحويلات الجارية بنسبة ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي

---

(١٨٧) «النفط الكامن في السلطنة يصل إلى ٥٠ مليار برميل»، جريدة **عمان**، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣. <http://main.omandaily.om/?p=18166>.

بالأسعار الجارية في ٢٠١٢، ليصل إلى ٧,٠٦ مليار ريال عماني.

جدول ٣ ـ ٢٢: مؤشرات التجارة الخارجية في سلطنة عُمان (مليون ريال عماني)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات السلعية	6164	8896	6896	7679	9235.2	11010.4
النفط الخام	5554	8416	5360	8008	10659.6	11795
النفط المصفى	466	1007	619	519	697.1	557.1
الغاز الطبيعي المسال	1180	1601	969	1176	1469.3	1614.7
غير نفطية	[illegible]	1963	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
إعادة تصدير	1004	1516	1835	1922	2257.6	2486.3
جملة الصادرات	9495	14503	10632	14073	18053.2	20047.2
الميزان التجاري	3331	5607	3736	6394	8818	9036.8

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013

سوق العمل

بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي المدني ١٩٤،٣٢٦ عاملاً وعاملة في ٢٠١٢، بزيادة قدرها ٥٪ عن عام ٢٠١١، وبلغت نسبة العمانيين منهم ٨٦٪. ووصل عدد العاملين في القطاع الخاص إلى ١،٤٨٨،٩٤٨ عاملاً وعاملة في ٢٠١٢، بزيادة قدرها ١٥,٥٪ عن عام ٢٠١١. واستمر التراجع في نسبة العاملين من العمانيين في القطاع الخاص من ١٣,٥٪ إلى ١١,٥٪. ويُعزى ذلك إلى زيادة عدد الوافدين في القطاع الخاص واستقالة عدد كبير من المواطنين من هذا القطاع للعمل في القطاع العام في ٢٠١١ و٢٠١٢، بعدما فتحت الحكومة أبواب التوظيف في القطاع العام إثر مظاهرات ٢٠١١[(١٨٨)]. ومع توحيد جدول رواتب العاملين في القطاع العام في ٢٠١٣ والذي زاد من نسبة الأجور التي يتقاضاها هؤلاء، يصبح السؤال مشروعاً عما إذا كان القطاع الخاص سيشهد عزوفاً للعمانيين عن العمل في القطاع الخاص والانتظار، مهما طال الأمر، لوظيفة في القطاع العام بأجر وظروف عمل أحسن؟

(١٨٨) «اقتصادية الشورى تركز في مناقشاتها على جوانب تهم المواطن وترفد الاقتصاد الوطني،» جريدة **عمان**، ص ١٠، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٢.

جدول ٣ ـ ٢٣: سوق العمل للقطاع الحكومي والقطاع الخاص في سلطنة عُمان

	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع الحكومي					
عماني	131209	136622	140370	159258	145364
غير عماني	22319	22690	23612	25182	23809
الإجمالي الكلي	153528	159312	163982	184440	169173
العمانيون (%)	85	86	86	86	86
القطاع الخاص					
عمانى	147194	158315	177716	174441	[illegible]
غير عمانى	795000	874000	956000	1114590	1316182
الاجمالى الكلي	942194	1032315	1133716	1289031	1657421
العمانيون (%)	16	15	16	13.5	19.1
الإجمالى الكلى للعاملين (القطاع العام والخاص)	1095722	1191627	1297698	1473471	1397889
العمانيون (%)	25	25	25	22.6	22.7

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للعام 2013 والنشرة الإحصائية الشهرية، يناير 2014، المجلد 25، العدد 1

التحدي الاقتصادي والتنمية

حقق الاقتصاد نمواً حقيقياً سنوياً بلغ ٦٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠١٢، وزاد متوسط دخل الفرد السنوي بحوالى ٣٪ في الفترة نفسها، لكن ذلك لم يؤدِّ إلى تقليل الاعتماد على النفط وإلى تنويع قاعدة الإنتاج وتطوير هياكل إنتاجية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة. والعلاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة فرص عمل المواطنين في القطاع الخاص ضعيفة. ففي الوقت الذي زادت فيه أعداد الوافدين بشكل كبير في القطاع الخاص، زادت نسبة الباحثين عن العمل بين المواطنين.

والقطاع الخاص، في وضعه الحالي، غير قادر على قيادة التنمية والنمو الاقتصادي. إذ إنه لم يصبح الموظف الأساسي للمواطنين باحثين عن عمل كما كان يأمل[١٨٩] بل أثبتت مظاهرات ٢٠١١، وما تلاها من

(١٨٩) توقعت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ أن يكون القطاع الخاص هو الموظف الأساسي للباحثين عن عمل من المواطنين.

فتح الحكومة أبواب التوظيف، أن هذا القطاع غير قادر على توظيف المواطنين، مع أنه يوظف حالياً حوالى ١,٥ مليون وافد بحسب آخر إحصائيات النشرة الإحصائية الشهرية للمركز الوطني للإحصاء (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤). فبعد أن فتحت الحكومة مجال التوظيف، تشير التقديرات إلى أن نحو ٨٠ ألفاً من المواطنين استقالوا من القطاع الخاص للعمل في القطاع العام في ٢٠١١ و٢٠١٢[١٩٠].

وتوصّلت البحوث العديدة التي درست تجربة التنمية في عُمان والدول المصدرة للنفط إلى أن النمو كان حصيلة زيادة جهد العاملين وعددهم، وزيادة رأس المال العامل، ولم يكن لكفاءة استغلال عناصر الإنتاج والتراكم المعرفي والإبداع والابتكار التقني والإداري دور رئيس في قيادة عملية التنمية[١٩١]. فتم استخدام الموارد المتأتية من النفط لزيادة عدد العاملين وإنشاء عدد أكبر من الطرق والمباني الفاخرة. ويرى الببلاوي ولوتشياني أن الدول النفطية استخدمت مواردها النفطية بإنشاء مبانٍ ووزارات ضخمة وفاخرة تساوي الملايين من دون أن يكون لها مردود حقيقي على الاقتصاد، بل يعود نفعها بشكل مباشر إلى منفّذي تلك المشاريع لتخرج نسبة كبيرة من تلك الأرباح، وبسرعة، إلى خارج الاقتصاد بشكل مباشر، أو عن طريق شراء المزيد من السلع الفاخرة والاستيراد[١٩٢].

---

(١٩٠) «عُمان تعول على القطاع الخاص لتوظيف شبابها»، العربية، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. < http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/26/251812.html >.

(١٩١) سعيد الصقري، «مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الإنتاج الكلي: النموذج العماني،» مؤتمر الجمعية الاقتصادية العمانية، ٢٠١٠ و

Abdullahi D. Ahmed and Said Al-Saqri, 2012, "Natural Resource Depletion, Productivity and Optimal Fiscal Strategy: Lessons from a Small Oil-Exporting Economy," *The IUP Journal of Applied Economics*, vol. 1, 56-80, <http://ideas.repec.org/a/icf/icfjae/v11y2012i1p56-80.html>.

(١٩٢) Hazem Beblawi and Giacomo Luciani (Eds.). *The Rentier State*. vol. 2 (London: Routledge, 1987).

والتنويع الاقتصادي واستدامة التنمية يتطلبان إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الإنتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية. ولتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتنويع قاعدة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يكون لعوامل الإنتاج الكلية (التكنولوجيا) دور أساسي في قيادة النموالاقتصادي. وعوامل الإنتاج الكلية مرتبطة مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد، كما أن التقدّم التقني ورأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الأجل يركز على التعليم والبحث والتطوير، وتخصص له الأولوية في الإنفاق المالي العام.

٣ ـ ١٠: التطورات الاقتصادية في قطر

مقدمة

تميز الاقتصاد القطري، في معظم العقد الأخير، بنمو ذي رقمين. وبلغت نسبة النمو السنوي الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ حوالى ١٢٪، لتحتل قطر مرتبة الدولة الأسرع نمواً على مستوى العالم في تلك الفترة. وكان هذا النمو مدفوعاً، بالدرجة الأولى، بالتوسع في مشاريع وخدمات قطاع النفط والغاز. وقد تراجعت نسبة النمو في الناتج الإجمالي المحلي لقطر في نهاية ٢٠١٢ إلى ٦,٢٪[(١٩٣)]. ويُعزى ذلك عموماً إلى توجه الدولة للحدّ من الاستثمار في مشاريع البترول والغاز كخطوة نحو تنويع الاقتصاد بحسب الخطط المعلن عنها في الاستراتيجية الوطنية للتنمية ٢٠١١ ـ ٢٠١٦. أما التضخم فقد بلغ ١,٩٪ في ٢٠١٢، ووصل الفائض المالي إلى ١٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام نفسه. فيما بلغ فائض ميزان الحساب الجاري ٣٢٪. وبلغت تقديرات الناتج الإجمالي المحلي للربع الثالث من العام ٢٠١٣ حوالى ٦,٢٪ مقارنة بالربع الثالث لعام ٢٠١٢. وقد توقع التقرير الصادر عن بنك قطر

(١٩٣) "Qatar Economic Insight 2013," Qatar National Bank, <http://tinyurl.com/qatareconomicinsight2013>.

الوطني(١٩٤) أن تكون نسبة النمو ٦,٥٪ لعام ٢٠١٣(١٩٥).

تناقش بقية أجزاء هذا الفصل الأداء الاقتصادي لدولة قطر في عام ٢٠١٣، وتتناول مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد، مع إلقاء نظرة على مساهمات القطاعات المختلفة وتطوّرها، كما تناقش بعض الملفات المحدّدة مثل وضع القطاع الخاص في الدولة.

التركيبة العامة للاقتصاد

كان قطاع النفط والغاز في دولة قطر، ولا يزال، الأكثر إسهاماً في الناتج الإجمالي المحلي في العقود الأخيرة. إلا أن نسبة هذا الإسهام في السنوات العشر الأخيرة تفاوتت من عام إلى آخر كما يوضح الجدول أدناه(١٩٦).

جدول ٣ ـ ٢٤: نسبة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في قطر

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع الغاز والبترول(%)	44.72	43.03	40.17	44.36	45.45	43.50
القطاعات الأخرى(%)	55.27	56.55	59.82	55.63	54.54	56.49

المصدر: موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

ويعود هذا التفاوت إلى عدة عوامل، منها ما هو مقصود ومخطّط له، ومنها ما يتعلق بعوامل أخرى مثل تقلبات السوق. فبينما كان الاتجاه العام يشير إلى انخفاض في مساهمة القطاع الهيدروكربوني لصالح القطاعات

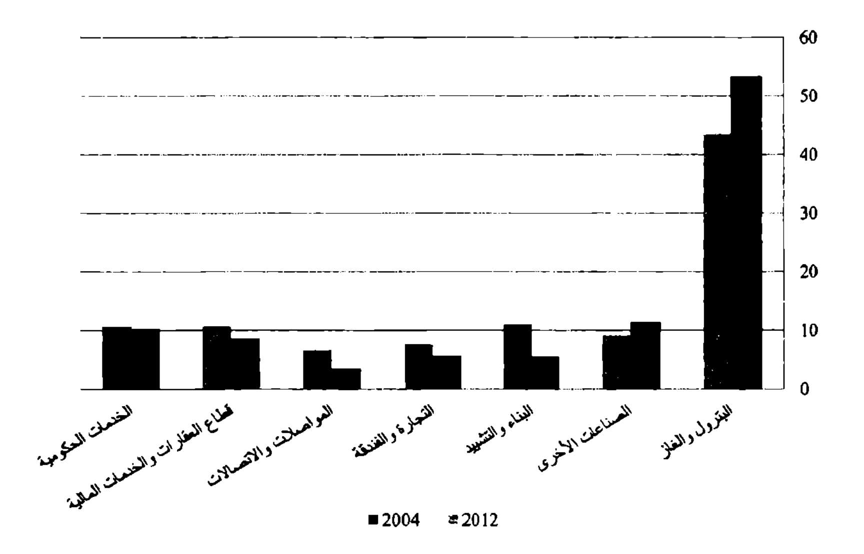
(١٩٤) المصدر نفسه.

(١٩٥) حتى وقت كتابة هذا التقرير لم تصدر أرقام نهائية تقدر نسبة النمو الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي لعام ٢٠١٣.

(١٩٦) بني الجدول على الأرقام المتوافرة على موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

الأخرى بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، شهد العام ٢٠١٠ ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة إسهام هذا القطاع. ويعزى هذا، بالدرجة الأولى، إلى الارتفاع في أسعار الطاقة[١٩٧].

رسم بياني ٣ ـ ٣٥: نسبة القطاعات المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي في قطر بالأسعار الجارية



المصدر: موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

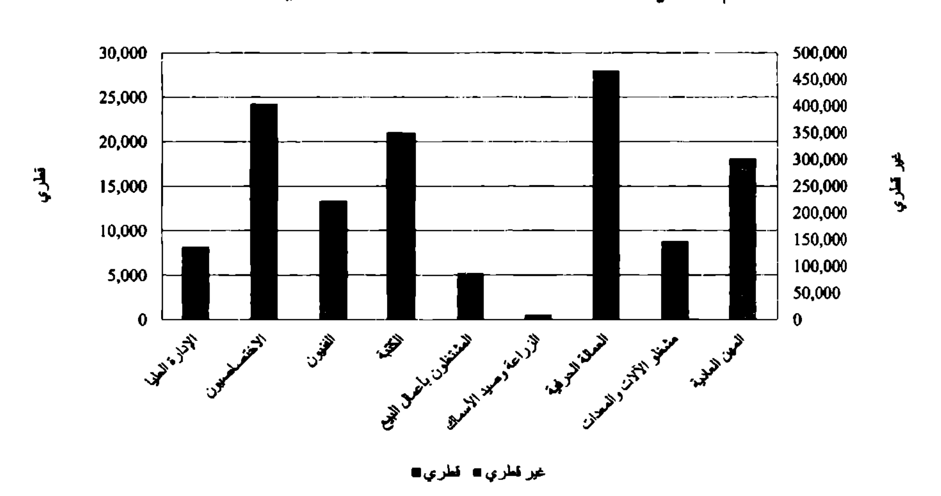
سوق العمل

يعدّ التفاوت الكبير في نسبة المواطنين إلى المقيمين، على المستوى الديموغرافي العام، انعكاساً أميناً لنسبة مشاركة المواطنين في سوق العمل، لا سيما أن معظم المقيمين موجودون أصلاً بغرض البحث عن لقمة العيش، وبالتالي فهم في أغلبهم منخرطون في سوق العمل.

(١٩٧) The Report: Qatar 2012, Oxford Business Group, <http://www.oxfordbusinessgroup.com/product/report-qatar-2012>.

ورغم أن رقماً دقيقاً لا يتوفر في ما يتعلق بنسبة المواطنين إلى المقيمين في دولة قطر، إلا أنه، وبحسب الأرقام المتوافرة على موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، يمكن حساب نسبة القطريين الناشطين اقتصادياً في سوق العمل المحلي وتقديرها بـ ٦٪ فقط من إجمالي عدد السكان الناشطين اقتصادياً[١٩٨]. وهذه الأرقام هي الأرقام الرسمية المتوافرة حتى عام ٢٠١٢. وجدير بالذكر، في هذا السياق، أن نسبة البطالة بين القطريين للعام نفسه لا تتجاوز ٢٦٠٠ عاطل عن العمل، أي بنسبة ٣,١٪[١٩٩]، مما يعني أنه حتى في حال مقاربة نسبة البطالة إلى الصفر، فإن نسبة القطريين المنخرطين في سوق العمل المحلي إلى غيرهم ستظل منخفضة بشكل حاد.

رسم بياني ٣ ـ ٣٦: سوق العمل القطري ٢٠١٢



المصدر: موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

أما إذا أردنا تشريح تلك النسب من خلال النظر إلى القطاعات

---

(١٩٨) «السكان النشيطون اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والمهنة،» وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. <http://tinyurl.com/qatarlaborforce2012>.

(١٩٩) «مسح القوى العاملة الربع الرابع (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر) ٢٠١٣،» وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. <http://tinyurl.com/qatarlaborforce2013>.

المختلفة وطبيعة الوظائف التي يشغلها المواطنون والوافدون، إضافة إلى مشاركة المرأة، فلننظر إلى الرسوم البيانية التالية[٢٠٠].

ومن خلال الرسوم السابقة، نلاحظ أن معظم المواطنين يتركزون في الوظائف ذات الطبيعة الإدارية والمكتبية، في حين أن النسبة الأعلى من العمالة الوافدة تتركز في الحرف اليدوية التي تتمثل غالباً في أعمال البناء والضيافة والسباكة وغيرها. وهذا لا يمنع أن أعداد الوافدين، حتى في المهن المكتبية بل والإدارية العليا، تفوق عدد المواطنين. الملاحظة الأخرى المهمة، ولعلها تكون في الجانب المضيء، هي أن نسبة المواطنات الإناث في سوق العمل تعدّ نسبة معتبرة، حيث قُدِّرت عام ٢٠١٢ بحوالى ٣٣٪ من نسبة القطريين الناشطين اقتصادياً. وعلى الرغم من زيادة عدد القطريات المنخرطات في سوق العمل من ١٩٥١٠ عام ٢٠٠٦ إلى ٢٧٠٧٢ عام ٢٠١٢، إلا أن النسبة بقيت قريبة جداً من حوالى ٣٤,٤٪ عام ٢٠٠٦[٢٠١]. وتتركز نسبة الموظفات القطريات في الوظائف التخصصية، التي تتطلب على أقل تقدير شهادة جامعية، إضافة إلى الحصول على التأهيل المهني المناسب، حيث تندرج تحت هذه الخانة الوظائف التخصصية مثل الهندسة والطب والمحاسبة والاتصالات وغيرها.

أما على صعيد القطاع الخاص فإن غير القطريين كانوا يشغلون ٩٧,٣٪ من العاملين في القطاع حتى عام ٢٠١١. ولم نقع على بيانات أحدث للأعوام التالية. وعليه، فإن القطريين يتركزون بنسبة ٨٦٪ في القطاع الحكومي وشبه الحكومي، مشكّلين ٤٤٪ من القطاع نفسه. وتبيّن الرسوم البيانية أدناه حصة القطاع الخاص والعام من القوى العاملة[٢٠٢].

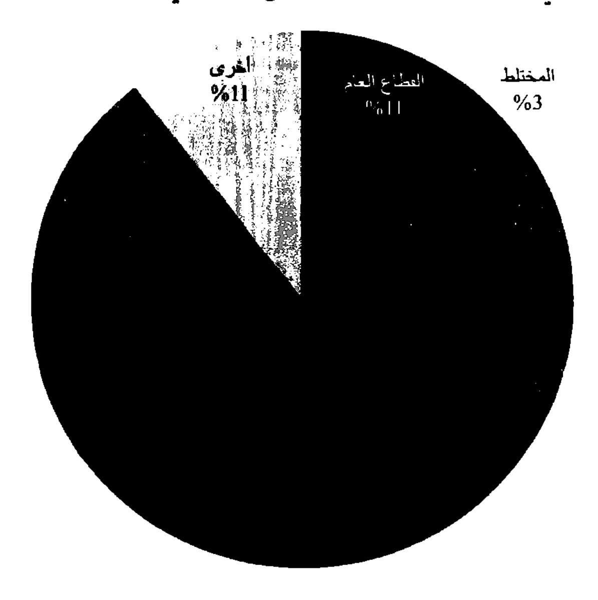
---

(٢٠٠) «السكان النشيطون اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والمهنة،» وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. <http://tinyurl.com/qatarlaborforce2012>.

(٢٠١) المصدر نفسه.

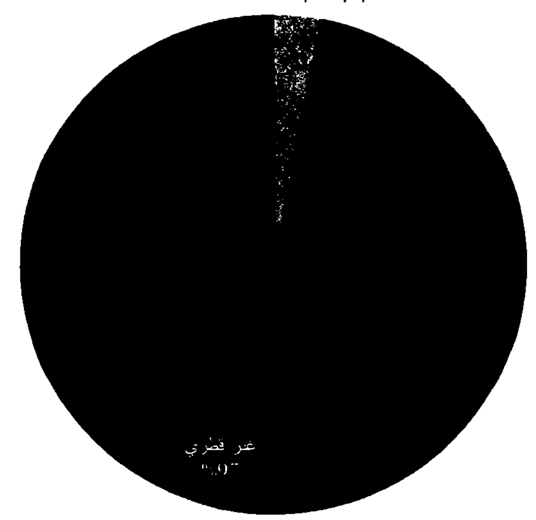
(٢٠٢) Qatar Social Trends 1998-2011, «Ministry of Development Planning and Statistics», <http://tinyurl.com/qatarsocialtrend>.

رسم بياني ٣ ـ ٣٧: سوق العمل القطري ٢٠١١



المصدر: موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

رسم بياني ٣ ـ ٣٨: تركيبة سوق العمل القطري في القطاع الخاص ٢٠١١



المصدر: موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

والحقيقة أن هذه النسب تأتي في سياق وجود تشريعات وتوجيهات تفرض وتدعم توظيف القطريين في القطاع الخاص تحت مظلة سياسة التقطير (توطين الوظائف). وقلة نسبة القطريين إلى غير القطريين في جميع القطاعات، بما فيها الحكومي، تعود إلى حقيقة واقعية، وهي أن عدد القطريين سواء كانوا مؤهلين أو غير المؤهلين لا يلبي التوسع السريع جداً في الأنشطة الاقتصادية، مما يطرح تساؤلاً جوهرياً عن حقيقة الخلل، وعن طبيعة النموذج التنموي الذي تستطيع دولة قطر استيعابه ضمن حقائق الجغرافيا واللحظة الراهنة[٢٠٣]. وإن تغاضينا عن هذا السؤال الجوهري حول طبيعة النموذج التنموي الذي ساهم في خلق هذا الواقع، وحاولنا تناول المسألة بشكل جزئي، فإن السؤال يكون عن سبب عزوف معظم القطريين عن القطاع الخاص بغض النظر عن نسبتهم إلى غيرهم من القوى العاملة. وتُرجع معظم الدراسات هذا الأمر إلى ٣ مسائل:

١. عدم أهلية قطاع من القطريين من حيث التعليم والتدريب لشغل كثير من الوظائف التخصصية في القطاع الخاص.

٢. المردود المادي لموظفي القطاع الخاص لا يعد مجزياً بمقارنته بالقطاع العام.

٣. متطلبات العمل وحوافزه في القطاع الخاص تعتبر أصعب وأكثر صرامة من القطاع العام.

وتؤكّد تصريحات المسؤولين التزام الدولة بتوطين عدد أكبر من وظائف القطاع الخاص[٢٠٤]. ولكن الخوض في هذه المسألة بتعمق يستوجب الحديث عن أسس التنمية البشرية ـ والتي قد يرى البعض أن

---

(٢٠٣) هذا من الأسئلة المصيرية التي تواجه معظم دول الخليج العربي. أنظر مقال د. علي فخرو، «مطلوب حلول مفصلية للخلل السكاني». <http://tinyurl.com/alifakhrogcdp>.

(٢٠٤) «حسين الملا: نرفض البطالة المقنعة والتقطير بالقطاع الخاص غير كافٍ»، جريدة **الراية**، ٢٦ شباط/ فبراير، ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/raya26022014>.

دولة قطر طبقت جزءاً منه لا سيما في قطاع التعليم[٢٠٥] ـ وهو الأمر الذي لا يتسع لنا المجال لتفصيله هنا.

قطاع الطاقة

تم اكتشاف النفط في قطر لأول مرة عام ١٩٣٩، ولكن تدفق ريع النفط للدولة لم يبدأ إلا في الخمسينيات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد ظل النفط عماد الاقتصاد القطري إلى أن بدأ تصدير الغاز الطبيعي المسال LNG، والذي أصبح اليوم المصدر الأكبر للدخل. وقد تجاوز إنتاج قطر في ٢٠١٣ سبعة تريليونات قدم مكعبة، منها ٧٧ مليون طن سنوياً من الغاز المسال، وهو الرقم القياسي في تاريخ قطر الذي بلغته منذ عام ٢٠١٠[٢٠٦]. ومعظم هذه الصادرات تنقل على بواخر إلى آسيا، وهي الأكثر استيراداً للغاز القطري، أو عبر أنابيب إلى كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان من خلال شركة Dolphin الإماراتية التي تعمل في قطر بالشراكة مع مؤسسة قطر للبترول. وفي عام ٢٠١٢، قدرت الإحصائيات بأن قطر هي رابع أكبر منتج للغاز بسعة قدرها حوالى ١٥٧ مليار متر مكعب من الغاز. كما أن قطر تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم للعام نفسه، حيث بلغت صادراتها حوالى ١٠٥,٤ مليار متر مكعب[٢٠٧].

جدير بالذكر أن قطر أعلنت تجميد أية مشروعات جديدة لاستغلال موارد جديدة في حقل الشمال حتى عام ٢٠١٥، وذلك بهدف إجراء

(٢٠٥) أنظر معلومات قطر التي يتضمنها «تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. <http://reports.weforum.org/human-capital-index-2013>.

(٢٠٦) «قطر تنتج ٧ تريليونات قدم مكعبة من الغاز ٢٠١٣»، صحيفة **العرب**، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤. <http://alarab.qa/new/mobile/details.php?issueId=2306&artid=289443>.

(٢٠٧) «حقائق وإحصاءات عن مصادر الثروة في قطر»، بي بي سي العربية، ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2013/06/130626_qatar_gaz_oil.shtml>.

دراسات تضمن سلامة الحقل وإنتاجيته على المدى الطويل[٢٠٨]. ولا بد أن نشير إلى أن العمل في مشروع برزان الذي يهدف لتزويد السوق المحلية بالغاز لا يزال جارياً، ويتوقع الانتهاء منه عام ٢٠١٤. وقد بدأ العمل في المشروع قبل إعلان قرار التجميد.

وتعد قطر للبترول QP الذراع التنفيذية للدولة لإدارة قطاعي الطاقة والصناعات التحويلية، ويندرج تحتها عدد من الشركات المملوكة لها أو التي تسهم قطر للبترول فيها بنسب متفاوتة[٢٠٩].

ويمكن تقسيم حقول الغاز والبترول[٢١٠] في قطر إلى ثلاثة أقسام: حقل غاز الشمال والحقول البرية (Onshore) والحقول الخارجية أو البحرية (Offshore). وهذه القائمة المتوافرة من موقع قطر للبترول عن بعض الحقول البحرية وأسماء الشركات المشغِّلة[٢١١].

والحقول الأخرى المهمة هي حقل دخان البري وميدان محزم وبوالحنين البحريان. أما حقل غاز الشمال فهو الأكبر على الإطلاق، إذ إن مساحته تبلغ حوالى ٦٠٠٠ كيلومتر مربع ويحوي حوالى ٩٠٠ تريليون متر مكعب من الغاز المسال، أي ما يوازي حوالى ٢٠٪ من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي[٢١٢].

---

(٢٠٨) Factbox: The energy behind Qatar's rising power," Reuters, 26 June, 2013, <http://www.reuters.com/article/2013/06/26/us-qatar-energy-idUSBRE95P0A420130626>.

(٢٠٩) إرجع إلى خارطة استثمارات قطر للبترول حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣: <https://www.qp.com.qa/en/QPActivities/QPActivties%20Images/QP_Map_2013.swf>.

(٢١٠) يوفر هذا الموضوع المنشور على موقع جريدة الشرق القطرية معلومات عامة جيدة عن قطاع النفط والغاز في قطر وإن كان هناك العديد من المستجدات التي طرأت لاسيما في ما يتعلق بالطاقة الإنتاجية وإنتهاء ببعض المشاريع حيث أن أحدث المعلومات المتوفرة فيه تعود للعام ٢٠٠٧: <http://tinyurl.com/qatarinvestment>.

(٢١١) Oil and Gas Fields, Qatar Petroleum, <https://www.qp.com.qa/en/QPActivities/QPOperations/Pages/OilandGasDetails.aspx>.

(٢١٢) The Report: Qatar 2012, Oxford Business Group, <http://www.oxfordbusinessgroup.com/product/report-qatar-2012>.

جدول ٣ ـ ٢٥: الحقول البحرية والشركات المشغلة في قطر

الحقل	المشغل
الشاهين	Maersk Oil Qatar
الريان	Occidental Qatar Energy Company
الخليج	Total E&P Qatar Ltd
حقل البندق	Bunduq Company Ltd
حقل الكركرة وطبقات	Al Karkara & A-Structures
حقل قبة العد الشرقي الشمالية	Occidental Petroleum Of Qatar Ltd
حقل قبة العد الشرقي الجنوبية	Occidental Petroleum Of Qatar Ltd

المصدر: موقع قطر للبترول

ومن المشروعات التي لا يزال العمل فيها قائماً مشروع معالجة الديزل في مصفاة لفان، الذي يتوقع أن ينتهي العمل فيه خلال عام ٢٠١٤[٢١٣]. ويهدف المشروع الذي تقوم عليه «شركة قطر غاز» إلى إنتاج الديزل النظيف بمواصفات Euro 5 وذلك لتوفير طاقة نظيفة لمناطق الدولة المختلفة. كذلك شهد عام ٢٠١٣ تصدير أول دفعة على الإطلاق من الغاز الطبيعي المسال القطري LNG إلى ماليزيا بالتعاون مع شركة Petronas LNG Ltd. الماليزية. أما صناعة الـ GTL(Gas to Liquid)، أي تحويل الغاز إلى سوائل/وقود والتي تعد من مصادر الطاقة النظيفة، فقد شهدت تحولاً نوعياً في قطر بدخول عملاق الطاقة شل Shell بالشراكة مع قطر للبترول لإنشاء أكبر مشروع من نوعه على مستوى العالم، وهو شركة Pearl GTL. وإضافة إلى كون عملية تحويل الغاز إلى سوائل GTL تنتج ما يوصف بأنه طاقة صديقة للبيئة، فإن العملية في ذاتها تنتج عدداً من المواد الأخرى التي يمكن الاستفادة منها للتصدير أو للاستهلاك المحلي من أجل الصناعات التحويلية. وهذه المواد

(٢١٣) "DHT Project: Powering ahead with clean-burn diesel," The Pioneer, no. 141, September 2013, <http://tinyurl.com/thepioneerissue141>.

تـــــشـــــمـــــل: gasoil، kerosene، base oil، naphtha and normal paraffin[٢١٤]. ويذكر أن في قطر شركتين لإنتاج الـ GTL هما Pearl GTL وOryx GTL التي تأسست عام ٢٠٠٧ واشتغلت بكامل طاقتها عام ٢٠٠٩. وقد بلغ إنتاج الأولى ٧٠٠ ألف طن من النافتا عام ٢٠١٢ في حين بلغ إنتاج الأخيرة ٣٠٠ ألف طن في العام نفسه. وكانت التوقعات تشير إلى أن إنتاج قطر لـGTL JET (٢٥٪ GTL كيروسين و٧٥٪ تقليدي) سيرتفع إلى ٥ ملايين برميل عام ٢٠١٣، والمخطط أن يصل إلى حوالى ١٥ مليون برميل سنوياً.

القطاع الخاص

بدأ الحديث عن القطاع الخاص ودوره يزيد في العقد الأخير، لا سيما مع الطفرة الاقتصادية التي تعيشها قطر منذ أن بدأت الدولة بجني ثمرات الاستثمار في صناعة الغاز الطبيعي. وبدأ التركيز على هذا الدور يزداد بعد فوز قطر بحق تنظيم كأس العالم عام ٢٠٢٢، وذلك نتيجة الاستثمارات الهائلة المتوقعة للإعداد للمونديال. وهناك عدد من الجهات المعنية بتنمية القطاع الخاص في قطر إلى جانب وزارة التجارة والاقتصاد، مثل غرفة تجارة قطر وبنك قطر للتنمية ومؤسسة بداية لريادة الأعمال، إضافة إلى وجود رابطة لرجال الأعمال القطريين[٢١٥] كانت تعقد اجتماعات تشاورية سنوية مع رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني. وتشير بعض التصريحات إلى استمرارية هذا اللقاء مع رئيس الوزراء الجديد، وإن كان لم يعقد في ٢٠١٣[٢١٦]. كما ترد بين

---

(٢١٤) Pearl GTL, Shell Corporation, <http://www.shell.com.qa/en/products-services/pearl.html>.

(٢١٥) رابطة رجال الأعمال القطريين. <http://www.qataribusinessmen.org/support/objective-ar.htm>.

(٢١٦) «القطاع الخاص يشعر بضياع فرص المشاريع لجهات أجنبية،» صحيفة **العرب**، ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1958&artid=239794>.

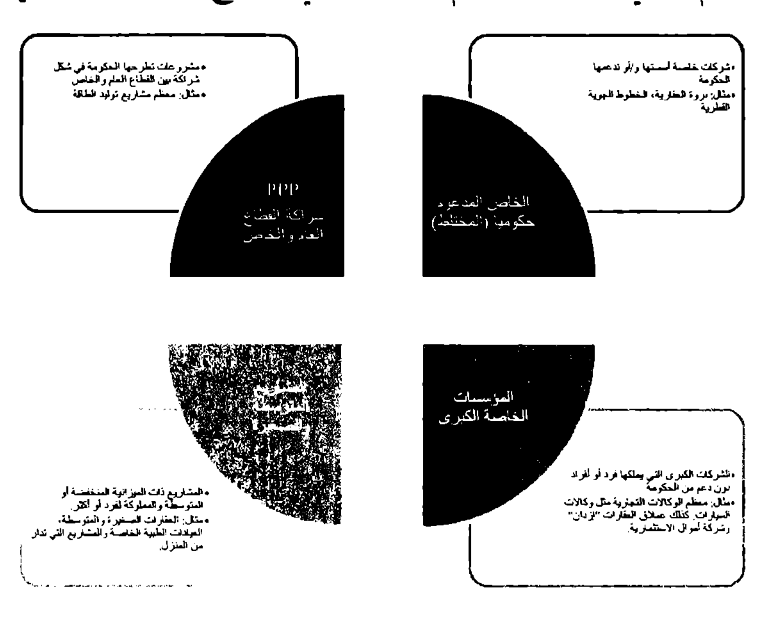
الفينة والأخرى إشارات في الإعلام المقروء إلى الدور المفترض للقطاع الخاص وضرورة تنميته، إضافة إلى أهم التحديات التي يواجهها القائمون عليه[٢١٧]. والحقيقة أن الخوض في المسائل الإجرائية التي تعوق القطاع الخاص حديث يطول وتكثر تفاصيله، كما يمكن تناول المسألة من عدة زوايا، ولكننا في هذا المقام سنركز على محورين فقط لعلهما يعينان القارئ على رسم صورة عامة لوضع القطاع الخاص في دولة قطر، وهما:

١. خارطة عامة للقطاع وأهم الفاعلين فيه
٢. القضايا الكبرى التي تواجه القطاع

خارطة عامة للقطاع الخاص في قطر

يمكن تصنيف أهم الفاعلين في القطاع الخاص في قطر إلى ٤ أصناف يلخصها الرسم التالي:

رسم بياني ٣ ـ ٣٩: أهم الفاعلين في القطاع الخاص القطري



(٢١٧) «القطاع الخاص القطري يشكو مزاحمة الشركات المساهمة المدعومة حكومياً،» صحيفة العرب، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١. <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=189970&issueNo=1261&secId=17>.

باستثناء بعض الوكالات التجارية، ظلت الدولة هي المحتكر الأكبر لمشاريع البنية التحتية والمشاريع الكبرى في قطر إلى نهاية التسعينيات من القرن العشرين. ثم بدأ الحديث في بداية الألفية الجديدة عن تحرير الاقتصاد وفك الاحتكار عن الوكالات التجارية وتطوير بنية القوانين والأنظمة التي تنظم التجارة بما يتناسب مع طبيعة وآليات السوق المفتوح. وقد يُفسر هذا الاتجاه على أنه تماشٍ مع التوجه العالمي وتوقيع قطر لاتفاقيات دولية مثل «الغات»، أو قد ينظر إليه على أنه اقتناع موجود أصلاً لدى متخذي القرار، كما قد يكون مجرد تفاعل مع معطيات الواقع، حيث لجأت قطر في تلك الفترة إلى أشكال اقتصادية مثل شراكة القطاع العام والخاص PPP لتخفيف العبء على القطاع العام لا سيما مع التغيرات السريعة التي تشهدها الدولة. فمن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن حوالى ٦٧٪ من مرافق توليد الطاقة تأتي عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص،(٢١٨) كما أن حوالى ٢٢٪ من تمويل القطاع الصحي يأتي من القطاع الخاص(٢١٩). إضافة إلى فتح الباب أمام الشركات الكبرى في مجال الغاز والبترول مثل شل وإكسون موبيل وأوكسيدنتال وغيرها للمشاركة في تنمية القطاع، مع احتفاظ القطاع الحكومي ممثلاً بوزارة الطاقة وقطر للبترول بالهيمنة على هذه الاستثمارات. أما بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية في المجالات المختلفة، فقد تم تقنينها في السنوات الماضية من خلال تشريعات(٢٢٠)، مثل قانون الاستثمار الأجنبي (الصادر سنة ٢٠٠٠) وقانون الشركات التجارية، والقرار الوزاري في شأن تنظيم مكاتب التمثيل التجاري، وقانون الوكالات التجارية، وقانون الضرائب(٢٢١).

---

(٢١٨) «٦٧٪ من مرافق توليد الطاقة شراكة بين القطاع العام والخاص في قطر،» صحيفة **الراية**، ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢. <http://tinyurl.com/alraya07022012>.

(٢١٩) «نبذة عن قطاع الصحة،» بنك قطر للتنمية. <http://tinyurl.com/smetoolkit>.

(٢٢٠) قوانين الاستثمار، وزارة الاقتصاد والتجارة لدولة قطر. <http://tinyurl.com/investmentlaws>.

(٢٢١) «خطوات ممارسة الأعمال التجارية في قطر للمستثمر الأجنبي»، بنك قطر للتنمية، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. <http://tinyurl.com/privatesectorqatar>.

كما أنه صدر، ولأول مرة، قانون يحمي الملكية الفكرية عام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من الإعلان عن صدور قانون ينظم شراكة القطاع الخاص والعام(٢٢٢)، إلا أن هذا القانون لم يصدر بعد. وعلى الأغلب، فإن المشاريع الكبرى للمستثمرين الأجانب تأتي من خلال رغبة الحكومة ودعوة المستثمر للمشاركة، أو من خلال الوسيط القطري ذي النفوذ، فهي، إذاً، ليست خاضعة فقط لديناميكية السوق الحر ومعايير التنافسية. وبالرغم من سن قانون لإنشاء المناطق الحرة في قطر عام ٢٠٠٥، إلا أن هذا القانون لم يتم تفعيله.

ومن أهم الجهات التي استحدثتها دولة قطر لتنشيط القطاع المالي والاستثماري مركز قطر للمال الذي تأسس عام ٢٠٠٥ بهدف تطوير الخدمات المالية وتوفير مناخ للتعاون المالي بين الداخل والخارج، وتتبع له ٤ هيئات مستقلة هي:

١. هيئة مركز قطر للمال

٢. الهيئة التنظيميّة، وتُعرف بهيئة تنظيم مركز قطر للمال

٣. المحكمة التجارية والمدنية (الابتدائية ومحكمة الاستئناف)

٤. محكمة التنظيم

ولا تتوافر الكثير من المعلومات عن أنشطة مركز قطر للمال(٢٢٣)، مما يطرح علامة استفهام حول مدى تأثيره وفاعليته في الواقع مقارنة بالدور الذي كان مرسوماً له. أما على مستوى ما يعرف بريادة الأعمال، لا سيما في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن بنك قطر للتنمية يعتبر

---

(٢٢٢) Law to regulate public-private partnership soon," The Peninsula, 2 January, 2013, <http://thepeninsulaqatar.com/business/qatar-business/220260/law-to-regulate-public-private-partnership-soon >.

(٢٢٣) About QFC Authority, Qatar Financial Centre Authority, 20 April, 2014, <http://www.qfc.com.qa/en-US/About-qfc.aspx>.

الجهة الحكومية الأساسية التي تقدم التمويل والخدمات الاستشارية لهذه المشاريع. وعلى الرغم من أن ما يعرف ببنك قطر للتنمية الصناعية قد أنشئ عام ١٩٩٧، إلا أنه شهد نقلة نوعية في الرؤية والهيكل وطبيعة الدعم المقدم عام ٢٠٠٦ ليصبح بنك قطر للتنمية. فقد زاد رأس مال البنك من ٢٠٠ مليون ريال قطري إلى ١٠ مليارات في ٢٠٠٨. كما أنه بدأ يؤدي دوراً نشطاً في الآونة الأخيرة، وكان آخر ما توصل إليه هو عقد الشراكة بينه وبين شركة شل المالكة لمشروع Pearl GTL، وذلك لإتاحة عقود توريد للموردين المحليين من الشركات الصغيرة والمتوسطة(٢٢٤).

تحدّيات القطاع الخاص

لا شك في أن هناك تطوراً على المستوى التشريعي والعملي يصبّ في صالح القطاع الخاص بدأت قطر تشهده في العقد الأخير. فقد كان دور هذا القطاع في التنمية مجمداً تقريباً في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، حتى على المستوى الخطابي لا على المستوى الواقعي فقط. إلا أن هذا لا يمنع وجود تحديات كبرى تواجه هذا القطاع حتى الآن، كما أن دوره لم يُفعّل بشكل كامل. وكما ذكرنا، فإن الحديث عن تنمية القطاع الخاص يرتبط بكثير من التحديات الإجرائية على مستوى البنية التشريعية وكذلك آليات التنفيذ. وقد تم بالفعل اعتماد بعضها مثل الإعفاء الضريبي لبعض المستثمرين الأجانب وفك احتكار بعض الوكالات التجارية وغيرها. وتظل بعض هذه المسائل الإجرائية معلقة، ومنها نقص الأراضي الصناعية والمحالّ التجارية وتوفير مناطق سكنية للعمال وغيرها. لكننا، في هذا السياق، سنركز على ٣ قضايا جوهرية نحسب أنها من أهم القضايا التي تواجه القطاع، وهي:

---

(٢٢٤) «آل محمود: بنك التنمية يوفر ١٠٠ فرصة استثمارية للقطاع الخاص بالتعاون مع 'الريل'»، صحيفة العرب، ٨ أيار/ مايو ٢٠١٣. <http://www.alarab.qa/mobile/details.php?issueId=1975&artid=242239>.

١. تكافؤ الفرص

٢. الشفافية

٣. الفصل بين الخاص والعام

وقد نجد أن هذه المسائل تطرح بين الفينة والأخرى من بعض رجال الأعمال بدرجة من الشفافية(٢٢٥). ولا شك في أن المسائل الثلاث مرتبطة ارتباطاً عضوياً ببعضها البعض، بل نكاد نقول إن تكافؤ الفرص والشفافية مسألتان متفرعتان أصلاً من إشكالية خلط الخاص بالعام. وشواهد هذا الخلط في الواقع كثيرة، ومنها على سبيل المثال الخطوط الجوية القطرية التي انطلقت في التسعينيات كمبادرة من مجموعة من رجال الأعمال الذين لا تعرف هوياتهم، ثم دخلت الدولة شريكاً من دون أن تُعرف النسب والمبالغ التي أسهمت بها الأطراف المختلفة، بل من دون أن يُعلم ما إذا كانت الدولة بدخولها شريكاً قد تكفّلت في حقيقة الأمر بتمويل المشروع كاملاً وتسديد ديونه، مما يصبّ في صالح رجال الأعمال المؤسسين الذين تتداول الأوساط الشعبية أن منهم مسؤولين في السلطة التنفيذية. والحقيقة أن انعدام الشفافية، في مثل هذه الحالة، هو ما يفتح الباب واسعاً للتكهنات المختلفة. ويبدو أن عدم الشفافية صار نهجاً تسير عليه الخطوط الجوية القطرية، إذ لا تُعلم حتى اليوم ميزانيتُها ولا أرباحُها أو خسائرها. كما لا يعرف ما إذا كانت الدولة لا تزال تضخ فوائض الغاز من أجل دعم خطوط الطيران الأولى في العالم، مما يطرح سؤالاً جوهرياً عن مدى نجاح النموذج الاقتصادي والمالي الذي تتبعه الخطوط القطرية، ومدى قدرته على الصمود في حال توقف ضخّ المال العام إليها كما يدور في الأوساط المحلية، وهو الأمر

(٢٢٥) «القطاع الخاص القطري يشكو مزاحمة الشركات المساهمة المدعومة حكومياً،» صحيفة العرب، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١١. <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId = 189970&issueNo = 1261&secId = 17>.

الذي تمتلك الخطوط الجوية القطرية حسمه بقليل من الوضوح والشفافية مع الجمهور. أما في مسألة عدم تكافؤ الفرص في بيئة الأعمال في قطر، فلا زلنا مع الخطوط الجوية القطرية التي يبدو أنها أصبحت نموذجاً مثالياً للتحديات التي تواجه بيئة الأعمال في قطر. وكما هو معلوم، فإن للقطرية نفوذاً في تنظيم استخدام المجال الجوي في قطر، وهو ما لا يجب أن يتاح لخطوط جوية تجارية بالأساس، حتى وإن كانت ناقلاً وطنياً. ومن شواهد هذا النفوذ منعُ هيئةِ الطيران المدني الخطوط الإماراتية من ترويج عرضها داخل قطر بتخفيض أسعار التذاكر بنسبة ٤٠٪، مما اضطر الأخيرة إلى سحب العرض، بل وإعادة المال إلى من اشترى التذاكر بالفعل، مما فهم أنه تكريس لاحتكار القطرية(٢٢٦). ونجد هذا المبدأ يتكرر في قطاعات أخرى، مثل قطاع المواصلات المحتكر من شركة كروة. وقد أُعلن مؤخراً عن السماح بدخول شركة أخرى في قطاع المواصلات لتخفيف الضغط الذي تعانيه بنية الدولة منذ سنوات، نتيجة الزيادة السكانية المتسارعة. جدير بالذكر أنه حتى هؤلاء اللاعبون الجدد يظلون خاضعين لقواعد اللعبة نفسها من الاحتكار واختلاط نفوذ المسؤول بالقطاع التجاري. ومع غياب مبدأ تكافؤ الفرص واستشراء الاحتكار ليس سهلاً أن تقوم للقطاع الخاص قائمة.

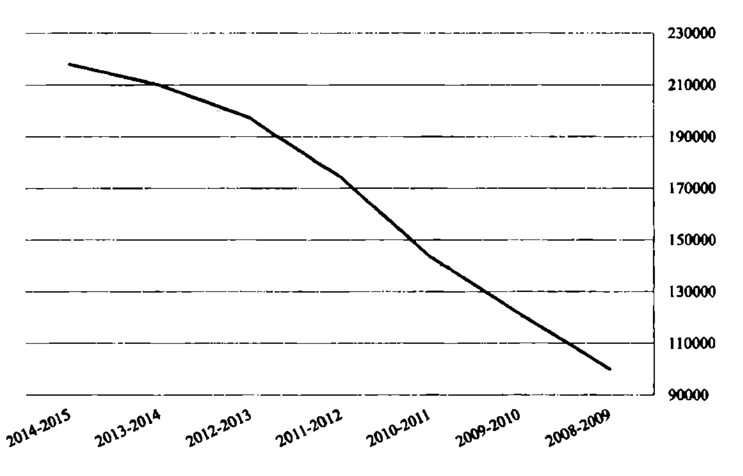
ميزانية الدولة

شهدت ميزانيات دولة قطر المعتمدة تصاعداً مستمراً في السنوات الأخيرة نتيجة عاملين رئيسين، أولهما الزيادات الكبيرة في عوائد النفط والغاز، وثانيهما التوسع الكبير في جميع المجالات من مشاريع البنية التحتية والاستثمار في التعليم والصحة وغيرها من المشروعات. وقد أعلن عن موازنة قدرها ٢١٨ مليار ريال قطري للسنة المالية ٢٠١٤/

(٢٢٦) «هل يكرس الطيران المدني احتكار القطرية؟»، صحيفة **العرب**، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. < http://www.alarab.qa/details.php?artid = 165993&ssueId = 1478 >.

٢٠١٥(٢٢٧)، تُعد الأعلى في تاريخ قطر حتى الآن، مقارنة بـ ٢١٠ مليارات ريال عن السنة المالية الفائتة ٢٠١٣/ ٢٠١٤(٢٢٨)، والتي كانت الأعلى في حينها. ويبيّن الرسم البياني أدناه موازنات قطر المعتمدة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٥(٢٢٩). وجدير بالذكر أن الموازنات المعلن عنها في مطلع كل سنة مالية تعتمد على تقديرات معتدلة لأسعار النفط، هي في الغالب أقل بكثير من السعر الحقيقي لبرميل النفط. فقد بنيت تقديرات الدخل والموازنة لعام ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤ باعتماد سعر ٦٥ دولاراً للبرميل. وبناءً على ذلك، فإن الفوائض المالية المتحققة في نهاية السنة المالية غالباً ما كانت تفوق المتوقع في بدايتها.

رسم بياني ٣ ـ ٤٠: موازنة دولة قطر المعتمدة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٥
(مليون ريال قطري)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية، بنك قطر المركزي، ديسمبر 2013

---

(٢٢٧) Emir approves record 225.7 billion Qatari Riyal budget," The Peninsula, 31 March, 2014, <http://thepeninsulaqatar.com/news/qatar/277900/emir-approves-record-qr225-7bn-budget>.

(٢٢٨) «قطر ترفع الإنفاق في موازنة هذا العام ١٨٪ إلى ٢١٠ مليارات ريال»، سي ان بي سي العربية، ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. <http://www.cnbcarabia.com/?p=79625>.

(٢٢٩) «النشرة الإحصائية الفصلية»، بنك قطر المركزي، ديسمبر ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/qcbquarterlybulletin>.

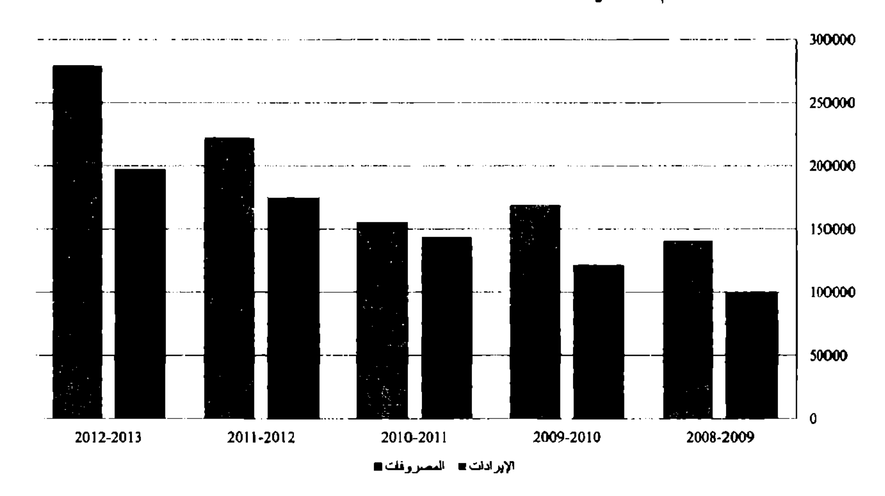
وفي المقابل، يبيّن الرسم البياني في ما يلي[230] إجمالي الإيرادات المعلن عنها لكل سنة مالية في مقابل الميزانية للسنة نفسها. وسيلاحظ القارىء أن دولة قطر حققت فوائض مالية كبيرة خلال السنوات الماضية. أما بالنسبة إلى موازنتي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤ و٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ فقد قدر الفائض بـ ٧,٤ مليارات ريال قطري و٧,٣ مليارات ريال قطري على التوالي، بناءً على تقدير متحفظ لسعر برميل النفط. ولم نقع حتى الآن على الفائض الحقيقي لموازنة ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤. وبحسب تصريحات المسؤولين، فإن هذه الفوائض المالية يتم استغلالها لدعم المشاريع الاستثمارية التي يشرف عليها جهاز قطر للاستثمار ويحرّكها من خلال أذرعه وشركاته المختلفة[231]. والهدف المعلن لكل هذه الاستثمارات التي تقدر بالمليارات هو استغلال فوائض النفط والغاز لمواجهة تقلبات أسعار السوق ودعم تنويع الاقتصاد وتأمين حق الأجيال القادمة، لا سيما لحقبة ما بعد النفط والغاز. وقد قدّر معهد صناديق الثروة السيادية، ومقره واشنطن، قيمة الأصول التي يديرها صندوق قطر للاستثمار ـ تأسس عام ٢٠٠٥ ـ بحوالى ١٧٠ مليار دولار، ليحل في المركز العاشر. في حين حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة ثانية، والمملكة العربية السعودية ثالثة، ودولة الكويت سادسة، من حيث قيمة الأصول المدارة. هذا في حين كان المركز الأول من نصيب النرويج التي تدير صندوقاً سيادياً يصبّ لصالح نظام التقاعد والمعاشات[232]. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد مصدر رسمي في قطر يحدّد قيمة الأصول الحقيقية التي يديرها الجهاز.

(٢٣٠) المصدر نفسه.

(٢٣١) «نبذة عن جهاز قطر للاستثمار»، جهاز قطر للاستثمار، <http://www.qia.qa>.

(٢٣٢) Sovereign Wealth Fund Ranking, Sovereign Wealth Fund Institute, March 2014, <http://www.swfinstitute.org/fund-rankings/>.

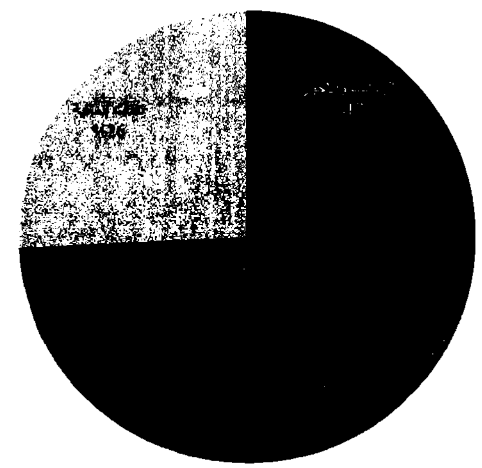
رسم بياني ٣ ـ ٤١: المالية العامة لدولة قطر



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية، بنك قطر المركزي، ديسمبر 2013

أما الرسوم البيانية أدناه فتوضح توزيع الإنفاق على المجالات المختلفة بين عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٣[٢٣٣].

رسم بياني ٣ ـ ٤٢: تركيبة المصروفات العامة لدولة قطر ٢٠١٢/٢٠١٣

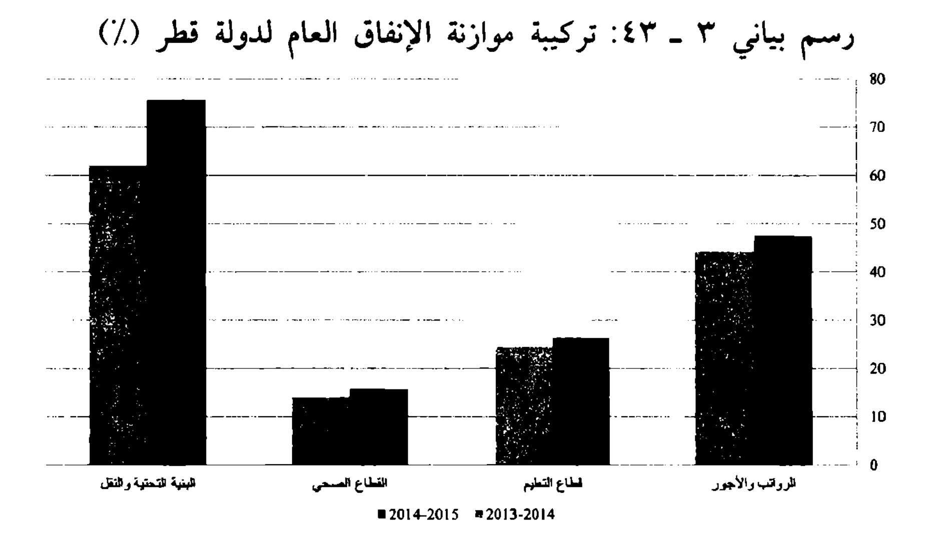


المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية، بنك قطر المركزي، ديسمبر 2013

(٢٣٣) «النشرة الإحصائية الفصلية»، بنك قطر المركزي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.
<http://tinyurl.com/qcbquarterlybulletin>.

أما موازنتا ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤ و٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ فقد شهدتا اهتماماً أكبر بمشاريع البنى التحتية في مجالي التعليم والصحة[٢٣٤]، إضافة إلى الاهتمام الكبير بالمشاريع اللازمة للوفاء بمتطلبات بطولة العالم لكرة القدم (فيفا) ٢٠٢٢ والتي فازت قطر باستضافتها.

رسم بياني ٣ ـ ٤٣: تركيبة موازنة الإنفاق العام لدولة قطر (٪)



المصدر: بوابة شرق

وبشكل عام، نستطيع أن نختتم هذه الجزئية بأن موازنات دولة قطر لم تشهد في السنوات الفائتة أي عجز، بل على العكس، فهي تحقق فائضاً مالياً سنوياً يُستغل معظمه، بحسب التقارير المنشورة، في الاستثمار في الصندوق السيادي للدولة. وعلى الرغم من هذه الفوائض المالية الكبيرة خلال السنوات الفائتة، فإن الدين العام لقطر قدر بـ ٢٢٤ مليار ريال قطري لعام ٢٠١٢[٢٣٥] وزاد بحوالى ١٣,٧ مليار ريال قطري عام ٢٠١٣.

---

(٢٣٤) «بوابة الشرق تنشر تفاصيل أكبر موازنة في تاريخ قطر»، بوابة الشرق، ٣٠ آذار/مارس، ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/alsharq30032014>.

(٢٣٥) «٨٩ مليار دولار حجم ديون القطاع العام القطري»، صحيفة العرب، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1793&artid=215453>.

أخيراً، من الجدير بالذكر أنه، وبحسب تصريحات المسؤولين، فإن حجم المشاريع المتوقع تنفيذها خلال السنوات الخمس المقبلة يصل إلى ٦٦٤ مليار ريال[٢٣٦].

أهم التطورات والصفقات

شهدت الاستثمارات القطرية عدداً من الاستحواذات المهمة عام ٢٠١٣، وقد بلغت قيمة مجملها ٣٢,٣٣ مليار ريال موزعة على ٩ صفقات. يأتي القطاع البنكي على رأس هذه الصفقات، ومن أهمها استحواذ بنك قطر الوطني على بنك الأهلي سوسيته جنرال مصر بقيمة ٨,٩ مليار ريال[٢٣٧]. كما استحوذ البنك التجاري القطري على حوالى ٧٤٪ من أسهم بنك Alternatif Bank التركي. فيما بلغت قيمة صفقات قطاع الاتصالات حوالى ١٠,٨ مليار ريال قطري، ليحل ثانياً بعد صفقات القطاع البنكي. فقد استحوذت شركة Ooredoo للاتصالات على حصة إضافية في آسيا سيل العراقية بنسبة ٤,١٪ بقيمة ٤,٩ مليار ريال، كما استحوذت على حصة إضافية تساوي ١٥٪ من أسهم شركة تونيزيانا التونسية للاتصالات بقيمة ١٣١٤ مليون ريال. أما في القطاع النفطي، فقد استحوذت قطر للبترول على ١٥٪ من أسهم شركة إي أند بي في الكونغو، إحدى الوحدات التابعة لشركة توتال الفرنسية، بقيمة ٥,٨٤ مليار ريال[٢٣٨].

واللافت في استحواذات عام ٢٠١٣ دخول Qatar Foundation Endowment، وهي الذراع الاقتصادية لمؤسسة قطر، كواحدة من أهم

---

(٢٣٦) «بوابة الشرق تنشر تفاصيل أكبر موازنة في تاريخ قطر،» بوابة الشرق، ٣٠ آذار/ مارس، ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/alsharq30032014>.

(٢٣٧) «قطر صائدة الصفقات حققت إستحواذات بـ ٩ مليارات دولار لعام ٢٠١٣»، صحيفة **النهار**، ١ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٤. <http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=428693&date=01012014>.

(٢٣٨) «٩ مليارات دولار استحواذات قطرية بالعالم ٢٠١٣»، صحيفة **العرب**، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://www.alarab.qa/mobile/details.php?issueId=2214&artid=276111>.

اللاعبين. وقد تمثّلَ هذا الأمر في استحواذ المؤسسة على ٣٧,٣٧ مليون سهم من أسهم البنك الأهلي القطري. وقد بلغت قيمة تلك الصفقة نحو ٦١٥ مليون دولار، لتمثل ٧,٣٣٪ من إجمالي قيمة الاستحواذات في قطر. هذا إضافة إلى الاستحواذ على حوالى ٥٪ من أسهم عملاق الاتصالات الهندي Bharti Airtel Ltd بقيمة ١,٢٦ مليار دولار(٢٣٩). ومن المعلوم أن مؤسسة قطر جهة غير ربحية تعنى، بالدرجة الأولى، بالتعليم والبحث العلمي، وهي أسست وأشرفت على المدينة التعليمية التي تضم ٨ فروع لجامعات عالمية، إضافة إلى عدد من الكليات والبرامج المحلية. لذا فإن تأسيس Qatar Foundation Endowment لتكون الذراع الاقتصادية لمؤسسة قطر ذات الطبيعة غير الربحية، ودخولها بقوة في عالم الاستثمار، قد يعدّ مؤشراً على رغبة الحكومة في قطر في دفع المؤسسة لتحقق نوعاً من الاكتفاء الذاتي المالي، لا سيما أن المؤسسة ظلت لسنوات، ولا تزال، تعتمد في موازناتها على أموال الدولة. إلا أن هذه الموازنة ليست متاحة للرصد والتدقيق، وبالتالي يصعب التكهن بها، وإن كانت حتى اليوم، وبالنظر إلى المشاريع الموجودة على الأرض فعلاً، تقدر بالمليارات. ونلاحظ أن هذا الحديث عن ضرورة تحقيق درجة من درجات الإكتفاء الذاتي، بعيداً عن ريع النفط والغاز، في بعض المؤسسات شبه الحكومية قد طال أيضاً ـ على الأقل بحسب التصريحات ـ هيئة المتاحف التي أعلن عام ٢٠١٣ عن تحويلها إلى مؤسسة خاصة ذات نفع عام. والهيئة، بدورها، يُفترض أن تؤدي دوراً ثقافياً في الحيّز العام المحلي، وهي سجّلت حضوراً دولياً كبيراً. إلا أن عدم الشفافية في الإعلان عن المصروفات الحقيقية لهيئة المتاحف فتح الباب على مصراعيه أمام التكهنات عن الأرقام والمبالغ التي يظن بعض المعترضين على أدائها أنها

(٢٣٩) Bharti to sell 5 percent stake to Qatar Foundation Endowment for $1.26 billion," Reuters, 3 May, 2013, <http://in.reuters.com/article/2013/05/03/bharti-airtel-qatar-foundation-idINDEE94201820130503>.

غير مبررة. وقد طالعتنا الصحف الرسمية بخبر فحواه أن مشروع سوق واقف ٢ المزمع افتتاحه على شاطئ منطقة الوكرة، جنوبي قطر ستؤول ملكيته وريعه إلى الهيئة بهدف تمويل أنشطتها مستقبلاً من خلال هذا الريع وغيره من الاستثمارات التي تنوي القيام بها. وجدير بالذكر أن هذا الخبر قد جاء بعد موجة من الانتقادات، من قبل بعض الصحافيين المحليين وقطاع كبير من المغرّدين على تويتر، لبعض المسائل الإدارية والمبادرات في هيئة متاحف قطر.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، أعلن عن انتهاء التحضيرات لإدراج شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في بورصة قطر. وقد تم بالفعل طرحها بعد ذلك. ويذكر أن الشركة تأسست في أيار/ مايو ٢٠١٣ برأس مال يقدر بـ ١٢ مليار ريال قطري بهدف إنشاء وتملك وإدارة الأسهم والأصول في الشركات التي تمارس جميع أنواع التحويل أو التصنيع للبتروكيماويات[٢٤٠]. وقد صدر القرار الأميري بطرح أسهم الشركة للاكتتاب بين القطريين فقط، وبنصيب متساوٍ للجميع. وكان الهدف المعلن هو تعميم ثقافة الادخار بين المواطنين ودعمهم لمواجهة تحديات المستقبل.

من ناحية أخرى، أطلقت قطر، بنجاح، أول قمر إصطناعي لها وهو (سهيل ١) في آب/ أغسطس ٢٠١٣، بعد ٣ سنوات من بدء العمل فيه[٢٤١]. أما في ما يتعلق بالمشروعات الكبرى، فعلى صعيد المواصلات لا يزال العمل على المشروعات الثلاثة الكبرى قائماً، وهي شبكة المترو ومطار حمد الدولي والميناء الجديد. وجدير بالذكر أن تاريخ افتتاح مطار حمد الدولي ـ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ ـ والذي أعلن عنه مراراً في الصحف

---

(٢٤٠) «تداول أسهم «مسيعيد للبتروكيماويات القابضة» في البورصة الأسبوع المقبل»، صحيفة **الراية**، ١٨ شباط/ فبراير، ٢٠١٤. <http://www.raya.com/news/pages/c81d05d8-0eb3-4f21-8f89-9d71bf968377>.

(٢٤١) «سهيل واحد أول قمر اصطناعي قطري»، الجزيرة.نت، ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/aljazeera30082013>.

المحلية قد تأجل بسبب عدم جاهزية المطار[٢٤٢]، وهي ليست المرة الأولى التي يتم فيها التأجيل[٢٤٣]. وآخر تاريخ معلن لافتتاح المطار هو نهاية أيار/ مايو ٢٠١٤. أما في القطاع الصحي، فلا يزال العمل قائماً لافتتاح مستشفى ومركز بحوث السدرة، كما أن هناك خطة لإنشاء ١٩ مركزاً صحياً لتغطية المناطق المختلفة في الدولة، وقد تم بالفعل البدء في ٦ منها[٢٤٤].

كذلك تجدر الإشارة إلى ما يسمى بـ «مدينة الطاقة» في قطر. وهذه بعض المعلومات القليلة المتوافرة عن هذا المشروع. فالمدينة، بحسب المعلن، عنه ستمثّل مركز أعمال ونقطة التقاء للشركات في القطاعات المختلفة، وستوفر لها المساحة والخدمات اللوجستية والفندقية لتسهيل عملها. ويتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع حوالى ٣ مليارات دولار. وقد تم بالفعل الانتهاء من حوالى ٩٥٪ من مشاريع البنية التحتية للمشروع الذي يتخذ من مدينة لوسيل مقراً له[٢٤٥]. ومدينة لوسيل هذه هي مدينة سكنية ضخمة تعمل على إنشائها شركة الديار القطرية للعقارات، وتبلغ مساحتها ٣٨ كيلومتراً مربعاً، وتضم ٤ جزر و١٩ منطقة تجارية وسكنية وترفيهية، وتستوعب حوالى ٢٠٠ ألف ساكن و١٧٠ ألف موظف و٨٠ ألف زائر،

---

(٢٤٢) «'ليندنر ديبا' ترفع دعوى تعويض دولية ضد المطار الجديد»، صحيفة **العرب**، ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=2108&artid=260706>.

(٢٤٣) محمد الخليفي. «الشفافية ومكافحة الفساد: بين الصورة والواقع حالة قطر". <http://tinyurl.com/mohdhilal>.

(٢٤٤) Qatar's largest budget estimates 218 billion Qatari Riyal outlay," Gulf Times, 31 March, 2014, <http://www.gulf-times.com/qatar/178/details/386606/qatar%E2%80%99s-largest-budget-estimates-qr218bn-outlay>.

(٢٤٥) «إكتمال أعمال البنية التحتية في «مدينة الطاقة قطر»،» صحيفة **العرب**، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.alarab.qa/mobile/details.php?issueId=2107&artid=260606>.

وستشتمل على ٢٢ فندقاً[٢٤٦]. وقد اكتملت نسبة كبيرة من بناها التحتية بحسب التصريحات، وقد طرحت بعض الأراضي للبيع فعلاً[٢٤٧].

أيضاً، جدير بالذكر أن قطر تعد حالياً لبناء ٣ مناطق اقتصادية تشرف عليها Qatar's Economic Zones Company (QEZC). وقد تأسست الشركة تحت وزارة التجارة والاقتصاد عام ٢٠١١، وهي - بحسب تصريحات مديرها التنفيذي - تعد ذراع جهاز قطر للاستثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة[٢٤٨]. ولكن، لا تكاد تتوفر أي معلومات إضافية عن هذه المناطق الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بقطاع السياحة، فهو يعدّ من القطاعات التي نالت اهتماما وافراً عام ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤. فقد نشط، بشكل ملحوظ، دور هيئة السياحة، وهي الجهة الرسمية المنوط بها تنظيم هذا القطاع الذي يسهم حالياً بحوالى ٢,٦٪ من الناتج الإجمالي المحلي. وبحسب الاستراتيجية التي دُشنت في شباط/ فبراير ٢٠١٤، يُراد لهذا القطاع أن يسهم بحوالى ٥,١٪ من الناتج الإجمالي المحلي بحلول ٢٠٣٠. وتشمل الرؤية استقطاب حوالى ٧ ملايين سائح من جميع أنحاء العالم بحلول العام نفسه. وبالفعل، افتتحت هيئة السياحة مكتبين سياحيين في لندن وباريس، وتخطّط لافتتاح ٨ مكاتب أخرى في عدد من الأسواق الرئيسة مستقبلاً لاستقطاب مزيد من السياح[٢٤٩].

ختاماً، مما لا شك فيه أن الكثير من المشاريع الاقتصادية القطرية

---

(٢٤٦) «مدينة الوسيل اليوم.» <http://www.lusail. com/Arabic/the_vision/Pages/The-city-today.aspx>.

(٢٤٧) «مدينة لوسيل تبدأ في إستقبال سكانها،» بوابة الشرق، ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/lusail2014>.

(٢٤٨) Economic zones to improve ease of business in Qatar and support client investment," The Edge, 17 April, 2014, <http://www.theedge.me/economic-zones-to-improve-ease-of-business-in-qatar-and-support-client-investment/>.

(٢٤٩) «تدشين إستراتيجية قطر الوطنية لقطاع السياحة ٢٠٣٠،» صحيفة **الراية**، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/ku8eagx>.

أصبح محط أنظار المنطقة والعالم، بما في ذلك الاستعدادات لكأس العالم والمطار الجديد والاستثمارات الخارجية وغيرها الكثير. ولكن، لا تزال هناك علامات استفهام كبيرة حول جدوى واستدامة هذه المشاريع اقتصادياً لو تم تمويلها ذاتياً وسُحب الدعم الرسمي. إضافة إلى ذلك، هناك تساؤلات جدية حول جدوى هذه المشاريع من الناحية التنموية، لا سيما أنها نادراً ما توظف العمالة المواطنة، وتسبب عبئاً على الميزانية العامة. وعلى الرغم من أن الميزانية العامة قد تكون ذات فوائض حالياً، وعلى المستقبل القصير المدى، إلا أنه ليس معلوماً استدامة هذا النموذج على المديين المتوسط والبعيد.

٣ ـ ١١: التطورات الاقتصادية في الكويت

مقدمة

واجهت الكويت، في ٢٠١٣، صعوبات في الميزانية العامة التي يعتمد عليها اقتصاد الدولة بشكل رئيسي. فقد تراجعت الإيرادات العامة نتيجة تراجع الصادرات النفطية التي تشكل ٩٤٪ من عائدات الدولة، مع ارتفاع مزمن للمصروفات العامة. وتشير حركة الميزانية إلى أخطار محدقة في المستقبل القريب، قد يكون أكبرها أزمة الإسكان التي تتفاقم بشكل مقلق. إذ انخفضت نسبة مالكي السكن الخاص بنحو ـ ٨,٣٦٪ في العقد الأخير(٢٥٠)، بينما ارتفعت نسبة الطلب على الوحدات السكنية نحو ٤٧,٦٪ في المدة نفسها(٢٥١). وتوازي هذه الأزمة أزمة أخرى تتمثل في ارتفاع حجم الدعم الحكومي لتغطية دعم السلع والوقود والطاقة، والذي يتوقع أن يبلغ حجمه أكثر من ٥,٠٦ مليار دينار كويتي(٢٥٢). وفي المقابل، توقّع صندوق النقد الدولي أن يصل حجم الدعم الحكومي للسنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ إلى ٧,٤ مليار دينار كويتي،

---

(٢٥٠) «مؤتمر الكويت للإسكان،» ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٤. <http://www.youtube.com/watch?v=D2iaJj18-w>.

(٢٥١) المصدر نفسه.

(٢٥٢) «الكويت تبدأ إجراءات خفض الدعم الحكومي الباذخ»، العرب، ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٤. <http://www.alarab.co.uk/?id=19581>.

أي نحو ٣٤٪ من المصروفات العامة ونحو ٢١٪ من الإيرادات العامة[(٢٥٣)].

الناتج المحلي الإجمالي ونسب نموه

بناءً على آخر الإحصائيات المتوفرة من الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، بلغ الناتج المحلي الاسمي لسنة ٢٠١٢ نحو ٥١,٣ مليار دينار كويتي، مرتفعاً بنسبة ١٥,٧٪ عن عام ٢٠١١ الذي بلغ حجمه ٤٤,٣ مليار دينار. ولكن بالمقارنة مع نسبة نمو الناتج المحلي لسنة ٢٠١١ (٢٨,٩٪)، تراجعت نسبة النمو لسنة ٢٠١٢ بنحو ـ ٤٥,٧٪ نتيجة استقرار أسعار النفط للسنة المعنية، إضافة إلى استقرار مستوى الإنتاج النفطي اليومي[(٢٥٤)]. أما الناتج المحلي الحقيقي، فلم تنشر البيانات لسنة ٢٠١٢ من قبل المؤسسات الرسمية للدولة حتى وقت كتابة هذه السطور. ولكن، بحسب تحليلات صندوق النقد الدولي، بلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي لسنة ٢٠١٢ نحو ٦,٢٪، بينما بلغت تقديرات النمو لسنة ٢٠١٣ نحو ٠,٨٪ أي بانخفاض النسب ـ ٨٧,١٪ عن السنة السابقة[(٢٥٥)].

القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي

تشير آخر بيانات الحسابات القومية إلى انخفاض في حصص أغلبية القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٢، حيث بلغ

(٢٥٣) تقرير" Kuwait: 2013 Article IV Consultation " جدول ١، صندوق النقد الدولي، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr13336.pdf>.

(٢٥٤) «جدول ٤٨: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية»، النشرة الإحصائية الفصلية، تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. بنك الكويت المركزي. <http://tinyurl.com/pyrh6yf>.

(٢٥٥) تقرير" Kuwait: 2013 Article IV Consultation " جدول ١، صندوق النقد الدولي، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr13336.pdf>.

إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ٢٠,٩ مليار دينار كويتي بالأسعار الجارية، أي بنسبة حوالى ٣٩,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وشهد قطاع الكهرباء والغاز والماء، وقطاع العقارات، أكبر انخفاض من حصة الناتج المحلي بنسبة ـ ١٢,٣٢٪ وـ ١١,١٩٪ على التوالي. وقد انعكست هذه الانخفاضات أيضاً في قطاعات أخرى مثل التشييد (ـ ٩,٢٪) وقطاع النقل والتخزين والمواصلات (ـ ٩,٤٪)[٢٥٦]. وتدل هذه المؤشرات على تذبذب في مسار تنمية البنية التحتية والأزمة الإسكانية، حيث أن هذه القطاعات هي من مكوّنات البنية التحتية التي تحتاج الدولة إلى تطويرها.

في المقابل، شهد قطاع الصناعات التحويلية، الذي يتضمن قطاع صناعة المنتجات المكررة، أكبر نسبة نمو من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حجم القطاع ٢,٨ مليار دينار كويتي في ٢٠١٢. وارتفعت نسبة الحصة من ٥,١٪ في ٢٠١١ إلى ٥,٣٧٪ في ٢٠١٢، أي نمو بنسبة ٥,٢٩٪ نتيجة تراجع حصص القطاعات الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي[٢٥٧]. وعلى الرغم من تحسن أداء قطاع الصناعات التحويلية نسبياً، إلا أن القطاع النفطي لا يزال يسيطر على أكبر حصة من الناتج المحلي. فقد بلغت نسبة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي ٦٢,٦٪ عام ٢٠١٢، بينما كانت نسبة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٦٠,٦٪ عام ٢٠١١. وتشير هذه النسب إلى نمو في الاعتماد على القطاع النفطي بنسبة ٣,٢٪ في ٢٠١٢[٢٥٨].

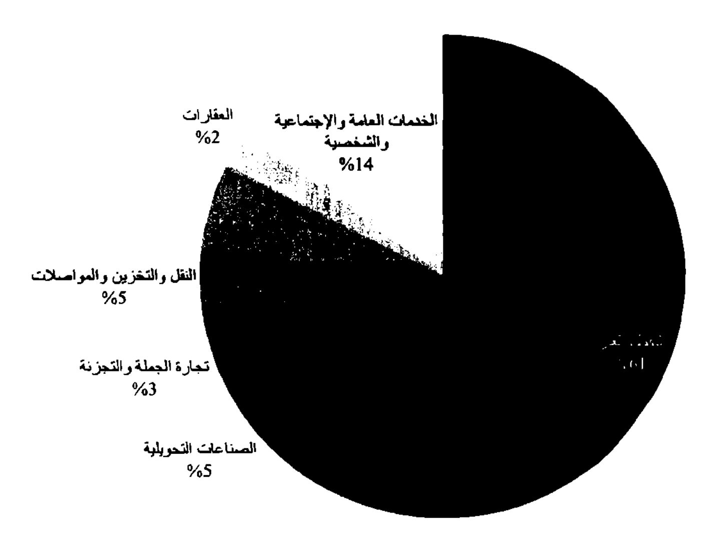
---

(٢٥٦) المصدر نفسه.

(٢٥٧) المصدر نفسه.

(٢٥٨) المصدر نفسه.

رسم بياني ٣ ـ ٤٤: الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بالأسعار الجارية حسب القطاعات ٢٠١٢



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر - ديسمبر 2013، بنك الكويت المركزي

التجارة الخارجية وتحويلات العاملين

تشير بيانات النشرة الإحصائية من بنك الكويت المركزي إلى أن حجم إجمالي صادرات دولة الكويت بلغ ٣٢,٦ مليار دينار كويتي لسنة ٢٠١٣، بانخفاض ـ ٢٪ عن العام السابق. ويرجع السبب الرئيس لهذا الانخفاض إلى تدني الصادرات النفطية بنسبة ـ ٢,٧٪، حيث بلغ حجمها ٣٠,٨ مليار دينار كويتي، نتيجة تراجع أسعار النفط الدولية عن العام الذي سبقه. في المقابل، بلغ حجم الصادرات غير النفطية لسنة ٢٠١٣ نحو ١,٩ مليار دينار كويتي، حيث نمت بنسبة ١٠,٧٪ عن العام السابق، مما قلل من تراجع مستوى إجمالي صادرات الدولة. وتشير البيانات إلى أن تركيبة الصادرات تشكل خطورة على استدامة دخل الدولة، بسبب الاعتماد شبه المطلق على الصادرات النفطية، مما يضع الميزانية العامة والميزان التجاري للدولة تحت رحمة تقلّبات أسعار النفط الدولية، وبالتالي لا يوجد عازل ليخفف أي صدمة اقتصادية في المستقبل ضد

أي تقلبات محتملة في السوق العالمي[٢٥٩].

رسم بياني ٣ ـ ٤٥: صادرات دولة الكويت بالأسعار الجارية ٢٠١٣



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر - ديسمبر 2013، بنك الكويت المركزي

وبلغ حجم إجمالي واردات الدولة لسنة ٢٠١٣ نحو ٨,٣ مليار دينار كويتي، حيث نمت بنسبة ٩,٣٪ عن السنة السابقة. ووصل الميزان التجاري لسنة ٢٠١٣ إلى ٢٤,٣ مليار دينار كويتي، حيث تراجع لأول مرة بعد الأزمة العالمية بنسبة ـ ٥,٣٪ نتيجة لتراجع الصادرات النفطية[٢٦٠].

أما تحويلات العاملين، فقد وصل إجمالي المبلغ حتى الربع الثالث لسنة ٢٠١٣ إلى ٣,٣ مليار دينار كويتي،[٢٦١] بنسبة نمو ٢,٦٪ عن السنة

---

(٢٥٩) «جدول ٣٥: ملخص التجارة الخارجية»، النشرة الإحصائية الفصلية، تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، بنك الكويت المركزي. <http://tinyurl.com/njuuz6u>.

(٢٦٠) «جدول ٤٨: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية»، النشرة الإحصائية الفصلية، تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. بنك الكويت المركزي. <http://tinyurl.com/pyrh6yf>.

(٢٦١) «جدول ٤٧-١: ميزان مدفوعات دولة الكويت»، النشرة الإحصائية الفصلية، تشرين =

الماضية(٢٦٢). لكن على الرغم من زيادة تحويلات العاملين الإجمالية إلى الخارج، تراجع نمو معدل التحويلات الفردية للعامل الوافد بنحو ـ ٥,٥٪. لذا نرى أن هناك زيادة في نسبة أجور العاملين التي يستقطبها الاقتصاد المحلي، على الرغم من تراجع معدل نسبة التضخم، الذي بلغ ٢,٧٪ في ٢٠١٣ في مقابل نسبة ٣,٢٪ عام ٢٠١٢ بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي(٢٦٣).

الاستثمارات الخارجية

بناء على آخر بيانات لمؤسسة الصناديق السيادية (Sovereign Wealth Fund Institute)، التي تتابع تحركات استثمارات الصناديق السيادية حول العالم، بلغ حجم صندوق الكويت السيادي الذي تشرف عليه الهيئة العامة للاستثمار ٤١٠ مليارات دولار أمريكي في آذار/ مارس ٢٠١٤، بما يجعله سادس أكبر صندوق سيادي في العالم، علماً أن كل إيرادات الصندوق وأرباحه يعاد استثمارها في الصندوق(٢٦٤).

ومن أهم تطورات صندوق الكويت السيادي أنه جعل الكويت أكبر مستثمر في سوق الصين للأوراق المالية بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٤(٢٦٥). بينما وقّع ذراع الكويت الاستثماري، الهيئة العامة للاستثمار عبر شركة أجيال، بالمشاركة مع الصناديق السيادية السعودية

= الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. بنك الكويت المركزي. <http://tinyurl.com/ndsgmf7>.

(٢٦٢) «جدول ٤٧-١: ميزان مدفوعات دولة الكويت»، النشرة الإحصائية الفصلية، كانون الثاني/ يناير- آذار/ مارس ٢٠١٣. بنك الكويت المركزي. <http://tinyurl.com/nu45x8m>.

(٢٦٣) Inflation rate, end of year consumer prices, World Economic Outlook, IMF Data Mapper, April 2014, <http://tinyurl.com/imfkuwaitinflation2013.>.

(٢٦٤) Sovereign Wealth Fund Ranking, Sovereign Wealth Fund Institute, March 2014, <http://www.swfinstitute.org/fund-rankings/>.

(٢٦٥) Kuwait becomes top foreign investor in the China RMB Market," KUNA, 22 January, 2014, <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2356947&language=en>.

والقطرية والإماراتية، اتفاقية استثمارية متساوية الحصص مع المغرب بمبلغ قدره ٤٠٠ مليون يورو من كل صندوق سيادي، سيخصص ٤٠٪ منها لمشروع ميناء الدار البيضاء[٢٦٦]. ووقّعت الهيئة العامة للاستثمار أيضاً اتفاقية استثمارية مع إيطاليا للاستثمار في صندوق إيطاليا الإستراتيجي بمبلغ قدره ٥٠٠ مليون يورو، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة[٢٦٧].

تستمد هذه المعلومات من مصادر إخبارية ثانوية، إذ إن البيانات الرسمية عن حجم الصندوق لا تنشر من قبل مديرو الصندوق السيادي منذ صدور قانون (٤٧) لسنة ١٩٨٢ حيث المادة (٨) تنص «... ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة... الإدلاء ببيانات أو بمعلومات عن أعمالهم أو أوضاع الأموال المستثمرة إلا بإذن كتابي من رئيس مجلس الإدارة. ويستمر هذا الحظر حتى بعد انقطاع صلة الشخص بأعمال الهيئة». وابتداءً من ميزانية الدولة ٢٠١٢/٢٠١٣ ارتفعت نسبة الاستقطاع من الإيرادات العامة من ١٠٪ إلى ٢٥٪ لصالح صندوق الأجيال القادمة[٢٦٨].

القطاع النفطي

بلغ حجم إنتاج النفط في الكويت لعام ٢٠١٣ نحو ٢,٩٢٢ مليون برميل في اليوم، متراجعاً بنسبة ـ ٢٪ عن العام السابق[٢٦٩]، بينما وصل

---

(٢٦٦) «صندوق «أجيال» يستثمر ٤٠٠ مليون يورو في مشروع "وصال كابيتال" بالمغرب»، **الجريدة**، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤. <http://tinyurl.com/o4r2wu5>.

(٢٦٧) "Italy and the Gulf states reinforce economic ties," Sovereign Wealth Fund Institute, February 4, 2014, <http://www.swfinstitute.org/swf-article/italy-and-the-gulf-states-reinforce-economic-ties-56363/>.

(٢٦٨) «الكويت تستقطع ٢٥٪ من الإيرادات لـ"الأجيال القادمة"»، العربية، ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. <http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/17/238595.html>

(٢٦٩) «تقرير سوق النفط الشهري»، آذار/ مارس ٢٠١٤. ص ٥٧. منظمة أوبك. <http://tinyurl.com/p5bydv6>.

متوسط سعر برميل نفط الكويت لسنة ٢٠١٣ إلى ١٠٥,١دولار(٢٧٠)، بانخفاض قدره نحو ـ ٣,٥٪ عن سنة ٢٠١٢(٢٧١).

وابتداء من نيسان/ أبريل ٢٠١٢، بدأت منظمة أوبك في نشر بيانات الإنتاج النفطي من مصدرين: مصدر ثانوي يتكوّن من أخصائيين في مجال النفط والطاقة، والمصدر الرسمي من الدولة المنتجة(٢٧٢). وما يظهره التباين في الأرقام من المصدرين هو أن الإحصائيات الرسمية غالباً ما تضخّم حجم الإنتاج اليومي، على عكس المصادر الثانوية. فبالنسبة إلى الكويت، وبحسب المصادر الثانوية، وصل حجم الإنتاج اليومي للنفط الخام في ٢٠١٣ إلى ٢,٨٢٢ مليون برميل، بينما أعلن المصدر الرسمي من الدولة عن إنتاج يومي بمقدار ٢,٩٢٢ مليون برميل في ٢٠١٣، أي بزيادة ١٠٠٠٠٠ برميل عن المصادر الثانوية(٢٧٣). وهذا التفاوت في الأرقام يثير التساؤلات حول أمور قياس إيرادات الدولة، بما أن القطاع النفطي يشكل ٩٤٪ من إيرادات الدولة وأكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع الخاص

قد يكون أحد أهم التطورات التي شهدها القطاع الخاص الكويتي هو نشر وزارة التجارة والصناعة اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الجديد

---

(٢٧٠) «نشرة أوبك الشهرية»، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. ص ٦١. منظمة أوبك. < http://tinyurl.com/pz6yhaf >.

(٢٧١) «النشرة السنوية ٢٠١٣»، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. منظمة أوبك. < http:// tinyurl.com/q74p5j6 >.

(٢٧٢) OPEC clouds the issue of oil production." Financial Times, April 13, 2012, < http://tinyurl.com/pt4hhma. >.

(٢٧٣) «نشرة أوبك الشهرية»، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. ص ٦١. منظمة أوبك. < http://tinyurl.com/pz6yhaf >.

(٢٧٤) «اللائحة التنفيذية لقانون الشركات»، وزارة التجارة والصناعة لدولة الكويت، ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. < http://www.moci.gov.kw/StaticShow.aspx?id = 477 >.

في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣[٢٧٤]، وتضمّنت إجراء تعديلات على نظام الشركات الخاصة وإضافة قوانين جديدة. وكان الهدف المعلن من اللائحة المساهمة في تنظيم القطاع الخاص وتطوير قدراته. وأهم خصائص القانون التجاري الجديد يتعلق بحوكمة الشركات العامة المساهمة، حيث تنص المادة ٢١٤ على فصل مجلس إدارة الشركة عن إدارتها التنفيذية، وأنه لا يجوز لأي رئيس مجلس إدارة أن يكون الرئيس التنفيذي للشركة نفسها، وأمهلت هيئة سوق المال الشركات حتى نهاية ٢٠١٤ لتعديل وضعها الحالي[٢٧٥].

في قطاع البنوك، إستلم عصام الصقر منصب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني بعد إبراهيم دبدوب[٢٧٦]، الذي كان الرئيس التنفيذي لثلاثة عقود. وقد أشار الصقر إلى أن استراتيجية البنك المستقبلية هي التوسع في القطاع المصرفي الإسلامي في المنطقة، وأوضح أن التوسع في هذا القطاع بدأ عن طريق استحواذ ٥٨,٤٪ من بنك بوبيان الإسلامي، الذي ساهم في زيادة ربحية مجموعة الوطني[٢٧٧]. كما أعلن البنك التجاري الكويتي موافقة مجلس الإدارة على خطة تحويل البنك من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي بالكامل[٢٧٨]. ويبدو أن هناك توجهاً لدى البنوك الكويتية إلى النظام المصرفي الإسلامي، حيث أعلن البنك التجاري سيجعل ٦٠٪ من البنوك الكويتية نظامها إسلامي.

---

(٢٧٥) المادة ٢١٤ من قانون الشركات الكويتي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ والمعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣.

(٢٧٦) Sager succeeds Dabdoub as group CEO of Kuwait's NBK," Reuters, 16 February 2014, <http://www.reuters.com/article/2014/02/16/kuwait-nbk-idUSL6N0LL0ES20140216>.

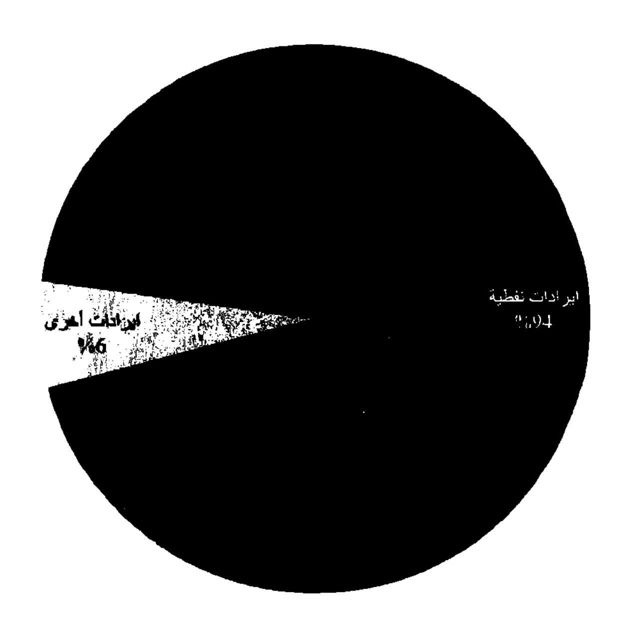
(٢٧٧) New CEO of Kuwait's NBK backs bank's regional strategy," Reuters, 10 March 2014, <http://www.reuters.com/article/2014/03/10/kuwait-nbk-idUSL6N0M704I20140310>.

(٢٧٨) Commercial Bank of Kuwait to convert to Islamic banking," Reuters, 3 April 2014, <http://www.reuters.com/article/2014/04/03/islamic-finance-kuwait-idUSL5N0MV0XN20140403>.

المالية العامة: الإيرادات

تشير آخر بيانات حسابات الدولة إلى أن إجمالي حجم الإيرادات حتى الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٣/١٤ بلغ ٢٣,٦ مليار دينار كويتي، متراجعاً بنسبة ٥٪ ـ عن الربع الثالث من العام السابق نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية التي بلغ حجمها ٢٢,١ مليار دينار كويتي في ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٣,٧ مليار دينار في ٢٠١٢، وذلك بسبب استقرار أسعار النفط من دون زيادة فعلية في الإنتاج. وتشير البيانات إلى أن دخل الدولة لا يزال يعتمد على الإنتاج النفطي، حيث تتفاوت حصة الإيرادات النفطية من الإجمالي بين ٩٢٪ و٩٥٪ في السنوات الخمس الأخيرة، وهذه النسبة تشكل خطراً على استدامة حسابات الدولة نظراً إلى تزايد النفقات مقارنة بتراجع الدخل المعتمد على أسعار النفط الدولية.

رسم بياني ٣ ـ ٤٦: تركيبة إيرادات دولة الكويت بالأسعار الجارية للربع الثالث ٢٠١٣/٢٠١٤

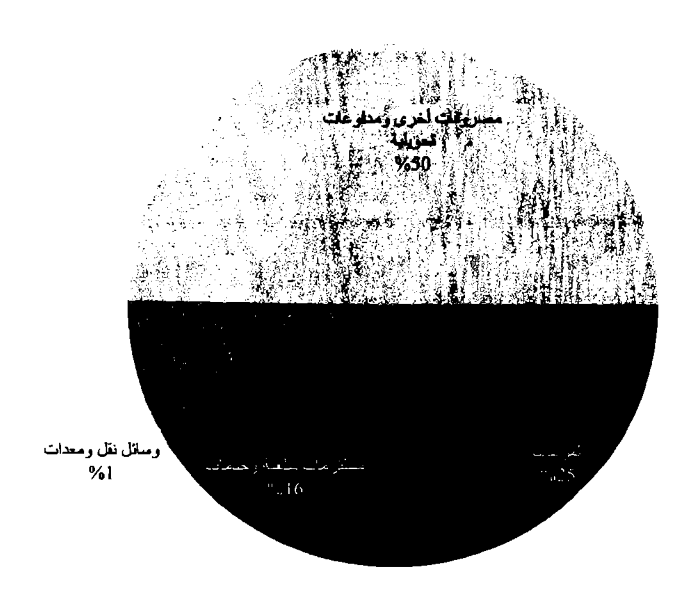


المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر- ديسمبر 2013، بنك الكويت المركزي

المالية العامة: المصروفات

بلغ مجموع المصروفات حتى الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ نحو ١٦,٢٥ مليار دينار كويتي، مرتفعاً بنسبة ٣٤٪ عن الربع الثالث من السنة السابقة. وتشير البيانات إلى تصاعد في المصروفات بسبب زيادة مستويات الإنفاق على المرتبات والمصروفات التحويلية. فقد أشارت آخر بيانات المالية العامة من البنك المركزي الكويتي إلى زيادة نسبة نمو باب المرتبات والمصروفات التحويلية بنحو ٤٥٪ عن العام السابق، وهذا يشكل خطورة على ميزانية الدولة بناء على زيادة طلبات التوظيف المتوقعة في القطاع العام في السنوات المقبلة والتي لا تستطيع الدولة استيعابها.

رسم بياني ٣ ـ ٤٧: تركيبة مصروفات دولة الكويت بالأسعار الجارية للربع الثالث ٢٠١٣/ ٢٠١٤



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر - ديسمبر 2013، بنك الكويت المركزي

وبلغ إجمالي فائض ميزانية الدولة حتى الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ نحو ٧,٣ مليار دينار كويتي، منخفضاً نحو ـ ٤٢٪ عن

السنة السابقة، وذلك نتيجة زيادة مستوى الإنفاق ٣٤٪ بسبب زيادة الموظفين في القطاع وأجورهم، مع تراجع مستوى الإيرادات ـ ٥٪ بسبب استمرار الاعتماد على القطاع النفطي الذي بدأت إيراداته في الاستقرار مع استقرار أسعار النفط العالمية. وبناء على هذه البيانات، وإذا استمرت نسبة الزيادة على الوتيرة نفسها، ولم يتغير مجرى الإيرادات والمصروفات، يُتوقع أن تدخل الميزانية في عجز فعلي في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

جدول ٣ ـ ٢٦: إجمالي إيرادات ومصروفات الدولة
حتى الربع الثالث (مليون دينار كويتي)

	الايرادات	المصروفات	الفائض/العجز
13/2012			12719.4
14/2013			7319.8
*15/2014			858.5
*16/2015			(7590.3)

المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر- ديسمبر 2013، بنك الكويت المركزي
*بيانات متوقعة

سوق العمل

بلغ إجمالي عدد العاملين في القطاع العام[٢٧٩] والقطاع الخاص[٢٨٠][٢٨١] ١,٧٠٠,٤١٤ عامل وعاملة في ٢٠١٣، بارتفاع ٩,٤٨٪

---

(٢٧٩) «جدول (١): العاملون حسب القطاع والجنسية»، الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.paci.gov.kw/Stats/ ministriesEmployee_6_2013.xlsx> (للعاملين في القطاع الحكومي فقط).

* جدول (١) تطور وإتجاهات حجم العمالة في القطاع الحكومي ٢٠٠٨-٢٠١٢.» إحصاء العاملين بالقطاع الحكومي، ص ١٣. الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت. <http:// www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID = 13>.

(٢٨٠) «جدول (١-١) تطور العمالة الوطنية في القطاع الخاص ٢٠٠٩-٢٠١٣.» الملامح الأساسية للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، ص ٤. الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت. <http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID = 15>.

عن العام السابق. وشكل العاملون في القطاع العام ٢٤٪ من إجمالي القوى العاملة، بينما شكل العاملون الكويتيون ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة في الكويت في ٢٠١٣.

وبلغ إجمالي العاملين في القطاع الخاص ١,٣٠٥,٨٦٢ في ٢٠١٣، وشكل الكويتيون ٤٪ منهم، بينما بلغ إجمالي العاملين في القطاع العام الذي يتكون من جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات المستقلة، ٥٥٢،٣٩٤، كانت نسبة الكويتيين منهم ٧٢٪. وتشير البيانات إلى تمركز العمالة الوطنية في القطاع العام حيث بلغت حصتها ٨٣٪ من إجمالي العمالة الوطنية في ٢٠١٣، بينما بلغت حصة العمالة الوطنية في القطاع العام ٨٠٪ من إجمالي العمالة الوطنية في ٢٠١٢، نتيجة انخفاض العمالة الوطنية في القطاع الخاص في ٢٠١٣ بنحو ـ ٨٪.

واستمر الاعتماد على العمالة الوافدة التي تتركز في القطاع الخاص. إذ بلغ إجمالي العمالة الوافدة في الدولة ١,٣٥٩,٠٠٢ عامل وعاملة في ٢٠١٣[٢٨٢]، بنمو قدره نحو ٩٪ عن العام السابق[٢٨٣]. وتشير البيانات إلى أن ٤٨٪ من العمالة الوافدة في القطاع الخاص تتركز في مجال الإنتاج

---

(٢٨١) «جدول (٤) التوزيع العددي والنسبي للعمالة الوافدة في القطاع الخاص»، الملامح الأساسية للعمالة الوافدة في القطاع الخاص، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، ص ٩. الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت. <http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID = 14>.

(٢٨٢) «جدول (٤) التوزيع العددي والنسبي للعمالة الوافدة في القطاع الخاص»، الملامح الأساسية للعمالة الوافدة في القطاع الخاص، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، ص ٩. الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت. <http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID = 14>.

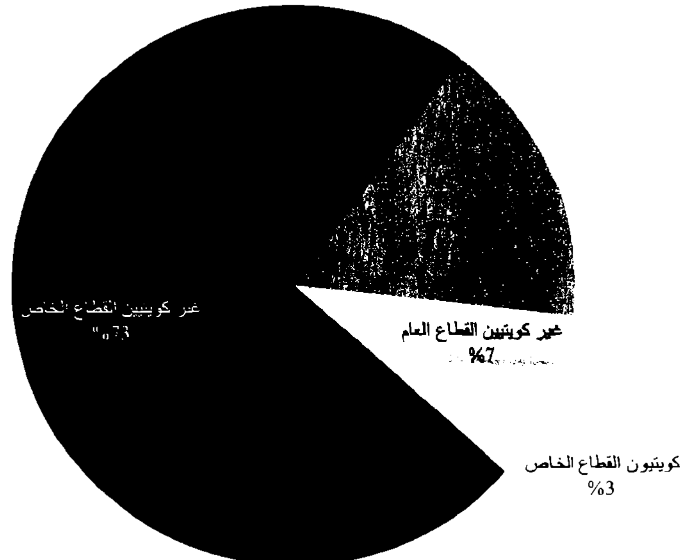
«جدول (١): العاملون حسب القطاع والجنسية»، الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. <http://www.paci.gov.kw/Stats/ ministriesEmployee_6_2013.xlsx> (للعاملين في القطاع الحكومي فقط).

(٢٨٣) «جدول (٤) التوزيع العددي والنسبي للعمالة الوافدة في القطاع الخاص»، الملامح الأساسية للعمالة الوافدة في القطاع الخاص، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، ص ٩. الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت. <http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID = 14>

«جدول (١) تطور واتجاهات حجم العمالة في القطاع الحكومي ٢٠٠٨-٢٠١٢»، إحصاء =

والمهن المرتبطة به، مثل تشغيل وسائل النقل والعمال العاديين من إجمالي العمالة الوافدة في الدولة، و٢١٪ من العمالة في القطاع الخاص تتركز في مجال البيع والخدمات، بينما يتركّز ١٠٪ من العمالة الوافدة في القطاع الخاص في مجال المهن الفنية والعلمية(٢٨٤).

رسم بياني ٣ ـ ٤٨: تركيبة العاملين في القطاع العام والخاص في الكويت ٢٠١٢



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الإدارة العامة للإحصاء

الخاتمة

لم يطرأ أي تغير جذري على أوجه الخلل المزمنة التي تواجه الاقتصاد الكويتي، والتي تتمثل في الاعتماد المطلق على القطاع النفطي

= العاملين بالقطاع الحكومي، ص ١٣. الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت. <http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=13>.

(٢٨٤) «جدول (٤) التوزيع العددي والنسبي للعمالة الوافدة في القطاع الخاص»، الملامح الأساسية للعمالة الوافدة في القطاع الخاص، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، ص ٩. الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت. <http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=14>.

لتحريك الاقتصاد المحلي وتمويل ميزانية الدولة. وقد تواصل الارتفاع التصاعدي في مصروفات ميزانية الدولة، في مقابل تذبذب الإيرادات التي تعتمد على تقلّبات أسعار النفط العالمية، إضافة إلى تواصل الاعتماد المطلق على العمالة الوافدة في سوق العمل المحلي. وقد تكون أهم ظاهرة لهذه المشاكل الهيكلية بروز شبح أزمة الإسكان التي أصبحت حديث الساعة في الكويت وفي مقدم الاهتمامات الشعبية. وعلى الرغم من أن هناك شبه إجماع محلّي على هذه المشاكل وخطورتها، إلا أنه لا تبدو في الأفق بوادر برامج واضحة وجادة لمواجهة هذه الصعوبات بشكل جذري، سواء عن طريق خطة إسكانية واضحة المعالم أو فرض ضرائب على الشركات، أو إعادة هيكلة سوق العمل أو غيرها. وعلى الرغم من أن العجز في الميزانية العامة لم يصبح واقعاً بعد، إلا أن هذا السيناريو لم يعد بعيد المنال في حال لم يتم تدارك الأمر سريعاً، ولا توجد أي دلالات على أي تغير منهجي من هذه الناحية في المدى القريب.

٤ ـ الخلل الأمني

٤ ـ ١ مقدمة: الخلل الأمني بين استمرارية الحماية العسكرية الغربية ومواكبة التغييرات في الساحة العربية

تتّكل دول مجلس التعاون الخليجي على دول غربية لحمايتها أمنياً وعسكرياً بشكل شبه مطلق، الأمر الذي نعتبره خللاً أمنياً يضاهي أوجه الخلل الأخرى التي تعانيها هذه الدول. وقد ركّزنا في الإصدار السابق على تبيان طبيعة هذا الخلل من ناحية الوجود العسكري الغربي في دول مجلس التعاون[1]، ونكتفي في هذه المقدمة بإعادة سرد أهم المعلومات المتعلقة بالوجود العسكري الأجنبي في دول المجلس من حيث نوعية هذه القوات نظراً إلى عدم وجود تغييرات تُذكر. ففي ما يتعلق بعدد القوات العسكرية الأجنبية، لا تزال أعدادها تقارب الثلاثين ألفاً (٢٩٥٠٠) تمثل القوات الأمريكية القسم الأكبر منها، إضافة إلى نحو ٢٢٠٠٠ عنصر عسكري أمريكي يقومون بدوريات أمنية في مياه الخليج، مما يعني أن مجمل القوات الأجنبية الموجودة في المنطقة يفوق ٥٠٠٠٠. ولكن على الرغم من وجود هذه الأعداد الكبيرة من القوات الأجنبية في أراضي دول المجلس ومياهها، إلا أنها لا تزال تُعدّ من أعلى الدول إنفاقاً على التسلح العسكري. كما يبين الرسم أن مجموع

---

(١) للمزيد من التفاصيل، راجع النسخة الأولى من هذا الإصدار: عمر الشهابي (محرر)، **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤).

إنفاق دول المجلس يفوق الإنفاق العسكري في المملكة المتحدة وإسرائيل معاً.

كل هذه الأرقام تدل على «الثابت» في الصعيد الأمني. أما بالنسبة إلى ما هو متحوّل، فلا شك في أن الوضع الأمني والسياسي في العالم العربي قد فرض تغييرات هامة على سياسات دول المجلس داخلياً وخارجياً. ولعل من أهم التطورات على الصعيد الإقليمي هي أحداث مصر، التي تراقبها سلطات دول المجلس وشعوبها عن كثب باعتبارها من أكثر الدول العربية تأثيراً في الساحة الإقليمية.

وقد انشغلت حكومات دول المجلس بالملف المصري باهتمام بالغ منذ عام ٢٠١١، نظراً إلى انعكاس ما يجري على الساحة السياسية المصرية على الساحة الخليجية، من حراك شعبي، وانتخابات رئاسية غير معهودة وحملات أمنية يؤيدها البعض ويعارضها البعض الآخر. وحتّم كل هذا أن تنتهج بعض دول المجلس سياسة فاعلة تجاه الأزمة السياسية المصرية، فيدعم فريق من دول المجلس، وعلى رأسهم السعودية، المؤسسة العسكرية المصرية، في حين تذهب قطر إلى مساندة منظمة الإخوان المسلمين. تكررت الصدامات الخليجية ـ الخليجية بعد إطاحة الرئيس السابق محمد مرسي من منصبه، فسارعت بعض دول المجلس إلى دعم الحكومة الانتقالية اقتصادياً. أما قطر، فلا تزال تدعم الإخوان إعلامياً عبر أجهزتها الإعلامية، وأدّى كل هذا، أخيراً، إلى أزمة دبلوماسية حادّة بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى. أما داخلياً، فتأهبت السعودية والإمارات، بشكل خاص، لتكرار محتمل، من وجهة صناع القرار، لحراك الإخوان فيهما. لذلك أصدرت هاتان الدولتان، على خلفية أحداث مصر، قرارات أمنية جرّمت الانتماء إلى جماعة الإخوان باعتبارها منظمة «إرهابية»[٢].

---

(٢) للمزيد حول هذا الموضوع، أنظر ملفي المستجدات السياسية في الإمارات العربية المتحدة وقطر من هذا الإصدار.

ونظراً إلى أهمية أحداث مصر على الوضع الأمني في دول المجلس، فقد تناولنا محددات العلاقة الخليجية ـ المصرية منذ ولادة الجمهورية المصرية في ١٩٥٢ وحتى الفترة الراهنة. وتطرقنا في هذا الملف إلى ما يربط الطرفين من علاقات على مستوى السلطة السياسية واستثمارات رأس المال واستقطاب أيد عاملة مصرية إلى دول المجلس، إضافة إلى تاريخ علاقة تنظيم الإخوان المسلمين بدول الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية.

٤ ـ ٢: العلاقات الخليجية المصرية وتطورات ما بعد الانتفاضات العربية: الانقسامات المتداخلة

تمثلّ كل من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي مراكز قوى أساسية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية. وقد لعب كلّ منها أدواراً محورية في تاريخ المنطقة وتشكيل توازناتها. وعلى الرغم من أن الصلات الدبلوماسية بين الطرفين لم تعبّر دائماً عن توافق، إلا أن للعلاقة بينهما أبعاداً ثقافية وديموغرافية واقتصادية وثيقة تجعل منها عمقاً إستراتيجياً أساسياً لهذه الدول لا يمكن تجاوزه عند رسم أي سياسة خارجية، أو الحديث عن نظرة تنموية تأخذ البعد الإقليمي في الاعتبار. ويكتسب الحديث عن العلاقة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي أهمية خاصة في هذه المرحلة التاريخية ـ مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية ـ التي جلبت معها تغييرات جذرية في المعادلة السياسية سواء على مستوى الشؤون المحلية لهذه الدول، أو على المحاور والتحالفات السياسية.

في هذا القسم سنقوم باستعراض تحليلي لأبرز التغيرات الطارئة على العلاقة في هذه المرحلة الحرجة. ولن يقتصر استعراض هذه التطورات على عرض الأحداث فحسب، بل سيهتمّ بوضعها في سياقها التاريخي، وبإلقاء الضوء على الأبعاد الاقتصادية والديموغرافية. كما لن ينحصر التحليل في الصُّعد الدبلوماسية الرسمية، بل سيبحث في التفاعل والعلاقة بين المؤسسات والحركات الاجتماعية كفاعلين لهم قدر نسبي من

الاستقلالية في هذه الدول، ونعني بشكل أساسي المؤسسة العسكرية في مصر، وحركة الإخوان المسلمين كلاعب أساسي في الظرف السياسي الراهن، وعلاقة التحالفات مع هذه الأطراف بالاستقطاب في دوائر الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي .

المحددات السياسية: من الحرب العربية الباردة إلى محور «الاعتدال»

منذ نشأة الجمهورية في مصر وحتى انتفاضة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير، يمكن تتبّع العلاقات المصرية الخليجية من خلال تمييز أربع مراحل متداخلة تذبذبت بين التوتر والتحالف. أولى هذه المراحل اصطبغت بمناخ الحرب الباردة وتحالفاتها في خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، عندما مرت العلاقات السعودية ـ المصرية بأشد مراحل توترها، وبلغت ذروتها في حرب الوكالة التي خاضتها الدولتان في النزاع الأهلي اليمني[٣] وجاء هذا التوتر في ظل علاقات عربية ـ عربية معقدة في تلك المرحلة، حيث تمدد الصراع على النفوذ في الفضاء العربي المفتوح بشكل جعل السياسات الخارجية للدول لا تتعلق بمصالح خارجية فحسب، بل تمس الشؤون الداخلية بشكل مباشر، في خضم تنافس أيديولوجي حاد[٤]. فبعد انهيار النظام الملكي إثر ثورة الضباط الأحرار في مصر عام ١٩٥٢، أخذ النظام المصري بقيادة جمال عبد الناصر يؤدي دوراً أكبر في المنطقة، وانتقلت السعودية من كونها حليفاً ضمنياً لمصر داخل الجامعة العربية إلى منافس يعارض المشروع الوحدوي لمصر الجديدة آنذاك[٥]. والأمر نفسه انعكس على العلاقة المصرية ـ العمانية التي

(٣) Malcolm Kerr, *The Arab Cold War 1958-1967* (Oxford, UK: Oxford University Press, 1967)

(٤) Michael Barnett, *Dialogues in Arab Politics* (New York: Columbia University Press, 1998).

(٥) Alan Taylor, *The Arab Balance of Power* (NY: Syracuse University Press, 1982)

تشكلت في إطار المواجهة بين الوجود البريطاني والمشروع المعادي للاستعمار، وهو ما يتضح في التأييد العماني الرسمي للعدوان الثلاثي على مصر، وبلغ أوجه في الدعم المصري غير المباشر للثورة في ظفار عام ١٩٦٥ والسنوات التي تلتها(٦).

غير أن سمة التوتر والتنافس الحاد في هذه الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٧) لم تطغَ على علاقات مصر مع بقية إمارات الخليج. ففي حين كانت الإمارات العربية (التي لم تكن متحدة آنذاك) وقطر والبحرين، طيلة الخمسينيات والستينيات، تحت الحماية البريطانية المباشرة، تمتعت الكويت ومصر بعلاقة مستقرة؛ حيث شاركت مصر بشكل أساسي في قوات حفظ السلام العربية التي أرسلت إلى الكويت في مطلع الستينيات لتبديد التهديد العراقي آنذاك(٧).

وفي مطلع السبعينيات، دخلت العلاقات الخليجية - المصرية مرحلة جديدة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧) اتسمت بالانفتاح والتعاون. فشهدت العلاقات بين السعودية ومصر بداية انفراجها في قمة الخرطوم التي تلت هزيمة ١٩٦٧ (النكسة)، وانتقلت من كونها انفراجاً وتحسناً نسبياً إلى ما يمكن وصفه بالتحالف في السنوات التي تبعت حرب ١٩٧٣ مع إسرائيل(٨). يمكن إرجاع هذا التغير إلى التحولات في السياسة الخارجية المصرية كنتيجة مباشرة لحرب الأيام الستة. وهذا التحول أخذ شكلاً أكثر وضوحاً وعمقاً مع تولي أنور السادات سُدة الرئاسة في مصر عام ١٩٧٠، وتمثل في إعادة صياغة علاقات مصر مع المحاور العالمية تدريجياً، من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة التي بدأت تملأ الفراغ الذي خلّفته بريطانيا الاستعمارية كحليفة جديدة لدول الخليج، وكذلك في المساعي

(٦) Abdel Razzaq Takriti, *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965-1976* (New York: Oxford University Press, 2013).

(٧) William Quandi, *Saudi Arabia in the 1980* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1981).

(٨) Barnett, *Dialogues in Arab Politics*.

المباشرة لإعادة ترتيب علاقة مصر مع السعودية والأردن(٩). هذه المساعي كانت مدفوعة، بشكل جزئي، بالتدهور الذي بدأ يشهده الاقتصاد المصري منذ أواخر الستينيات(١٠). وأثمر التحسن في العلاقة (التي تشمل كل دول الخليج بما فيها المستقلة حديثاً آنذاك، البحرين والإمارات وقطر) شكلاً من أشكال التعاون العسكري، علاوة على تدفق الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية الخليجية إلى مصر.

تلت هذه الانفراجة في العلاقات المرحلة الثالثة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧) التي سادها التوتر النسبي مرة أخرى. كان ذلك في إطار المقاطعة العربية المنسقة لمصر في قمة بغداد عام ١٩٧٨ بُعيد عقد السادات معاهدة السلام مع إسرائيل في كامب ديفيد، حيث انقطعت العلاقات رسمياً بين الخليج ومصر(١١). وعلى الرغم من وقف المساعدات والتصعيد على مستوى التصريحات الرسمية، لم يصل التوتر في هذه المرحلة إلى الذروة التي بلغها أثناء ما يعرف بالحرب العربية الباردة. فقد تبنت دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، تخفيف العقوبات العربية على مصر منذ قمة بغداد(١٢)، ولم تنقطع الاتصالات غير الرسمية على امتداد فترة قطع العلاقات، حتى بوادر عودة العلاقة بإعادة مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي منتصف الثمانينيات، وعودة العلاقات الرسمية أخيراً في ١٩٨٧(١٣). ويعزى ذلك إلى أسباب عدة، على رأسها الحليف المشترك هذه المرة ـ على خلاف الحال في خضم الحرب الباردة ـ أي الولايات المتحدة، ومساعدة مصر للجيش العراقي في الحرب العراقية الإيرانية بتنسيق خليجي(١٤)، إضافة إلى التغير

---

(٩) Taylor, *The Arab Balance of Power.*

(١٠) Gil Feiler, *Economic Relations between Egypt and the Gulf Oil States,* 1967-2000 (Bridgton, UK: Sussex Academic Press, 2003).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) Barnett, *Dialogues in Arab Politics.*

(١٣) Feiler, *Economic Relations between Egypt and the Gulf Oil States.*

(١٤) Gregory Gause, *The International Relations of the Persian Gulf* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010)

التدريجي في الخطاب الرسمي المصري مع وصول حسني مبارك إلى الحكم.

المرحلة الرابعة (١٩٨٧ ـ ٢٠١١) شهدت عودة الاستقرار إلى العلاقات الخليجية ـ المصرية، وربما مثلت أشد مراحل هذه الصلة متانة. بدأ ذلك مع إعادة انخراط مصر في السياسة العربية، وتعزّز بشكل كبير بعد انحياز القاهرة إلى التحالف الخليجي والدولي ضد الغزو العراقي للكويت في ١٩٩١[١٥]. وقد انتظمت هذه العلاقة في تحالف إقليمي برعاية الولايات المتحدة في ما يعرف أحياناً بدول «الاعتدال» في مواجهة ما يُتصور أنه «تهديد إيراني» في المنطقة. إذ إن تزايد النفوذ الإيراني في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، وإغتيال رفيق الحريري ـ حليف كل من السعودية ومصر في لبنان ـ دفعا الخليج ـ ممثلاً بالسعودية بشكل أساسي ـ ومصر إلى تنسيق أكبر في ما يتعلق بالسياسة الخارجية[١٦]، واتضحت هذه المواقف المشتركة والمنسجمة مع الرؤية الأمريكية للمنطقة في الموقف تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، وعلى غزة عام ٢٠٠٨. والأخير تضمن مؤشراً على ظهور لاعب خليجي يتخذ مواقف سياسية لا تتفق بالضرورة مع الموقف السعودي في الملفات الإقليمية، ألا وهو قطر. وكان ذلك جلياً في القمة الطارئة التي عقدت في الدوحة لمناقشة العدوان على غزة والتي قاطعها كل من السعودية ومصر[١٧].

الأبعاد الثقافية والاقتصادية والديموغرافية

تُعبّر هذه المحطات الأربع عن مراحل تطور العلاقة بين الخليج ومصر على المستوى السياسي والدبلوماسي. وعلى الرغم من أن هذا

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) Ian Black, "Gaza Split prompts Arab countries to boycott emergency summit," The Guardian, 15/1/2009, <http://www.theguardian.com/world/2009/jan/15/gaza-egypt-saudi-qatar-summit>.

المستوى يعد قاعدة أساسية للعلاقات بين الطرفين، إلا أنه ينبغي عدم اختزال هذه العلاقات فيه، إذ إن الروابط الثقافية والديموغرافية والاقتصادية تمثل أبعاداً أساسية، وإن كانت تتفاوت في اعتمادها على حالة العلاقة سياسياً. ويمكننا الإشارة إلى أن الارتباط الثقافي يتمظهر في مشتركات اللغة والدين، ويشكل بعداً فعالاً من حيث خلقه لفضاء تأثير يسهل انتقال الأفكار والمنتجات الثقافية، وبالتالي التأثير السياسي والأيديولوجي. يضاف إلى ذلك البعد الديموغرافي، إذ يقيم في دول الخليج مئات الآلاف من المصريين، كما أن عشرات الآلاف من الخليجيين يقيمون في مصر أو يترددون عليها. وربما الأكثر أهمية، هنا، هو إلقاء نظرة متفحصة على البعد الاقتصادي الذي يتفاعل بشكل أساسي مع التطورات السياسية، تأثيراً وتأثراً، ويمثل عاملاً أساسياً وعميقاً في العلاقة يظهر بشكل واضح في مرحلة ما بعد انتفاضة ٢٠١١ كما سنتناول لاحقاً. لذلك سيكون من المهم أن نتتبع الخلفيات التاريخية لهذه العلاقة وتقاطعها مع التنافس أو الاستقرار في العلاقة السياسية.

إن أبرز معالم العلاقة الاقتصادية بين الخليج ومصر هو أن حركة رأس المال والقوى العاملة تأخذ على الدوام اتجاهاً واحداً لكل منهما. فطبيعة دول الخليج ريعية، ويمنحها النفط فوائض مالية عالية، فيما تفتقر إلى رأس المال البشري، في مقابل مصر ذات الكثافة السكانية العالية والموارد الطبيعية المحدودة. وهذا ما يؤدي إلى تدفق المال الخليجي (على شكل رؤوس أموال أو مساعدات) على مصر، في الوقت الذي تغذي الأخيرة اقتصادات الخليج بالقوى العاملة. ولكن، كما في منعطفات العلاقة السياسية، مرّت هذه الحركة في تذبذبات حادة ارتبطت بالمتغير السياسي .

فباستثناء الكويت التي تمتعت بعلاقة مستقرة نسبياً مع مصر، لم تكن دول الخليج (السعودية وعمان)، في أعوام ما قبل ١٩٦٧، تقدم أي مساهمة في الاقتصاد المصري اتساقاً مع المواقف السياسية المتأزمة آنذاك كما أوضحنا. التحول في المواقف الذي تبع حرب النكسة قاد إلى التدفق

التدريجي للمساعدات الاقتصادية الخليجية على مصر. وبلغ إجمالي ما منحته هذه الدول بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ ما يناهز الملياري دولار أمريكي، وتجاوز مقدار المساعدات المدنية ملياري دولار أخرى بين ١٩٧٣ و١٩٧٥[١٨]. غير أن الفتور الذي طرأ على العلاقة بين القاهرة وعواصم الخليج بسبب توقيع كامب ديفيد وتعهد السادات بالاستغناء عن الدعم العربي، أعاد دول الخليج، كمجموعة، من المرتبة الأولى كمانح للمساعدات لمصر إلى المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وأوروبا، وبفارق شاسع[١٩]. فعلى مدى الثمانينيات والتسعينيات، ظلت المساعدات الخليجية لمصر محدودة وضئيلة (باستثناء عام ١٩٩١ الذي شهد مساعدات غير مسبوقة لمصر على شكل سداد لديونها الخارجية كتأمين لموقفها السياسي من حرب الخليج[٢٠]ولا يعود ذلك إلى الأسباب السياسية فحسب، وإنما للتدهور الذي طرأ على مدخولات الخليج جراء انخفاض أسعار النفط ابتداء من منتصف الثمانينيات .

وعلى خلاف المساعدات، أخذت الاستثمارات منحى أقل تذبذباً. فمنذ بداية تبني السادات لسياسات السوق المفتوح، بدأ رأس المال الخليجي الاستثمار في مصر بأرقام متواضعة. وفي الفترة من منتصف السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، بلغ إجمالي الاستثمارات (الحكومية والخاصة) العربية في مصر (والتي تشكل منها الخليجية الحصة الأكبر) ٤,٥ مليار دولار في أحسن تقدير، مقارنة بمئات المليارات التي ضُخت في الاقتصادات الغربية[٢١]. إلا أن الطفرة النفطية في مطلع العقد المنصرم، متضافرة مع القيود التي وضعت على الاستثمار الخليجي في الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول/ سبتمبر واستمرار حكومة حسني مبارك

(١٨) Feiler, *Economic Relations between Egypt and the Gulf Oil States.*

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) Gause, *The International Relations of the Persian Gulf.*

(٢١) Feiler, *Economic Relations between Egypt and the Gulf Oil States.*

في السياسات النيوليبرالية / الانفتاحية، فتحت الطريق أمام استثمارات أضخم. فعلى سبيل المثال، قفزت حصة الرأسمال الخليجي من ٤,٦٪ في ٢٠٠٥ إلى ٢٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر[٢٢]

البعد الثالث في العلاقة الاقتصادية بين مصر والخليج يتمثل في القوى العاملة. حيث يعمل في السعودية وحدها، بحسب تقديرات عام ٢٠١١، ما يفوق المليون من حملة الجنسية المصرية وهو ما يعادل ٥٠٪ من إجمالي العمالة المصرية المغتربة في العالم[٢٣].

الخليج والمؤسسة العسكرية المصرية

منذ ولادة الجمهورية في ١٩٥٢، ظلت المؤسسة العسكرية المصرية مكوناً أساسياً في الدولة ولاعباً حاضراً في الحياة السياسية. فمنذ بداية تلك الحقبة وحتى انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، قدم جميع الرؤساء المصريين من خلفية عسكرية. وتحتّم علينا تطورات الأحداث في مصر وطريقة تفاعل المواقف الخليجية معها محاولة إبراز الخلفية التاريخية للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وهذه المؤسسة. والمؤشر الوحيد في هذا الصدد الذي يمكن تتبعه هو حجم التمويل العسكري التي تقدمه دول الخليج للجيش المصري. فمنذ قدوم السادات إلى الحكم، نشطت العلاقات العسكرية بين السعودية ومصر بشكل ملفت. وفي زيارات عديدة ومتبادلة خلال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ لمسؤولين عسكريين من الدولتين، تم توقيع اتفاقيات تمويل لمشتريات مصر العسكرية من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبلغ تمويل دول الخليج،

---

(٢٢) Mahmoud Mohieldin, "Neighborly Investments," International Monetary Fund Finance and Development Report, December 2008 <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2008/12/pdf/mohieldin.pdf>.

(٢٣) Migration Policy Center, European University Institute, April 2013 <http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/fact_sheets/Factsheet%20Egypt.pdf>.

بمجموعها، لصفقات التسليح المصرية ١٢٥٠ مليون دولار[٢٤]، يأتي ذلك على خلفية تحضير مصر لحرب تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه. غير أن هذا التمويل لم يكن محكوماً بذلك الحدث، بل استمر بأرقام متصاعدة بلغت ملياري دولار من التمويل العسكري قدمته كل من السعودية والكويت والإمارات في العامين اللذين تليا الحرب. واستمر الدعم الخليجي للجيش المصري حتى استبدل بالدعم الأمريكي المترتب على كامب ديفيد[٢٥].

الخليج والإخوان المسلمون في مصر

برزت جماعة الإخوان المسلمين كأكثر القوى السياسية نفوذاً في المشهد السياسي بعد انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير. استطاعت الجماعة التي تمتد جذورها عميقاً في التاريخ السياسي المصري أن تحصد الأغلبية في مجلسي الشورى والشعب، وأن يصل رئيس حزبها السياسي محمد مرسي إلى الرئاسة قبل الإطاحة به في احتجاجات شعبية تبعها عزله من قبل المؤسسة العسكرية. وقد كانت العلاقة بين الجماعة وبين زعامات دول الخليج عاملاً حاضراً في الحسابات السياسية وفي رسم تطورات الأحداث.

تؤرخ أدبيات جماعة الإخوان المسلمين للعلاقة مع السعودية باستضافة المملكة لحسن البنا، مؤسس الجماعة، في موسم الحج عام ١٩٣٨[٢٦]. وبغض النظر عن مدى أهمية هذه الزيارة التي غالباً ما تُرمَّز في هذا السياق، إلا أن الزيارات المتكررة في مواسم الحج والدعوة التي

---

(٢٤) Feiler, *Economic Relations between Egypt and the Gulf Oil States.*

(٢٥) Jake Wein, *Saudi-Egyptian relations: the political and military dimensions of Saudi financial flows to Egypt* (Rand Corporation, 1980) <http://www.rand.org/pubs/papers/P6327.html>.

(٢٦) محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ** (القاهرة: دار الدعوة، ٢٠٠٤).

تلقاها مؤسس الجماعة عام ١٩٤٨ بعد تهديدات من النظام المصري وصلت إليه، تعكس علاقات طيبة بين الطرفين[٢٧]. نمت هذه العلاقة وإكتسبت أهمية استراتيجية عقب حملة الاعتقالات الثانية التي تعرض لها الإخوان المسلمون من نظام جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥، إذ استقبل الملك فيصل العديد من قيادات الإخوان الفارين من حملة الاعتقالات لتتم الاستفادة من خبراتهم في خدمة البيروقراطية السعودية الناشئة والمؤسسات التعليمية[٢٨]. والترحيب نفسه لقيه عدد آخر من كوادر الإخوان الذين إستقروا في الكويت[٢٩]هذه العلاقات الجيدة استمرت خلال سبعينيات القرن الماضي على الرغم من غياب الخصم المشترك (حكومة عبد الناصر). فعلى سبيل المثال، عُقد أحد أهم اجتماعات التأسيس الثاني للإخوان المسلمين، بعد تراخي قبضة الاعتقالات، في مكة المكرمة في موسم الحج عام ١٩٧٣[٣٠].

ولم تستمر هذه العلاقة الطويلة من دون أن تتعكر مع حرب الخليج، حين عارضت الجماعة في مصر تدخل القوات الأمريكية لتحرير الكويت[٣١]. وأخذ التأزم في التنامي بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر حين أطلق وزير الداخلية السعودي الأسبق نايف بن عبد العزيز عام ٢٠٠٢

---

(٢٧) محمد أبو الإسعاد، **السعودية والإخوان المسلمون** (القاهرة: مركز الدراسات القانونية، ١٩٩٥).

(٢٨) Stephane Lacroix, *Awakening Islam: The Politics of Religious Dissent in Contemporary Saudi* (Massachusetts: Harvard University Press, 2011)

(٢٩) Guido Steinberg, "Islamism in the Gulf" in "The Gulf States and the Arab Uprisings" ed. Ana Echague, Fride and Gulf Research Center, 2013 <http://www.fride.org/download/The_Gulf_States_and_the_Arab_Uprisings.pdf>.

(٣٠) حسام تمام، «الإخوان والسعودية: هل دقت ساعة الفراق،» **صحيفة القاهرة**، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ <http://www.islamismscope.net/index.php?option=com_content.

(٣١) انظر البيان الرسمي للإخوان المسلمين الثاني من آذار/ مارس ١٩٩١. الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين: <http://tinyurl.com/nuyaw9p>.

تصريحات حادة ضد الإخوان المسلمين معتبراً إياهم أصلاً للتطرف الديني[٣٢].

تطورات ما بعد الانتفاضات العربية: تحريك الثابت

أربك تفجر الانتفاضات العربية مطلع عام ٢٠١١ المشهد السياسي الإقليمي والعلاقات بين القوى والفاعلين فيه. حيث فتحت الانتفاضات الساحة لخيارات وبدائل وفرص وتحديات جديدة وأنهت حقبة من الجمود وإنغلاق المسارات في السياسة العربية. وربما كانت الانتفاضة المصرية واسطة العقد من حيث تأثيرها ثقافياً وسياسياً، ومن حيث أهميتها الاستراتيجية. حالة الارتباك والفراغ السياسي النسبي الذي خلفه الخامس والعشرون من كانون الثاني/ يناير وضعت علاقة مصر مع دول الجوار والقوى العالمية في حالة ديناميكية، وأعطت للفرقاء في المشهد المصري (الجيش، «القوى المدنية»، الإخوان المسلمون ...إلخ) دوراً على صعيد التحالفات الخارجية. ولم تكن العلاقات الخليجية ـ المصرية استثناء في هذا الصدد.

إتصفت مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية بثلاثة فروق نوعية مرابطة تجعلها متميزة عن المراحل التي سبقتها من تاريخ العلاقات بين مصر والخليج؛ أولها انعدام الثبات، وثانيها تشكل التحالفات مع فاعلين داخليين في السياسة المصرية، وهو ما قاد إلى التباين الحاد في المواقف الخليجية، ثالث هذه العناصر.

أول الآثار المباشرة للانتفاضة على العلاقات الخليجية ـ المصرية هو إنهاء مرحلة الثبات النسبي في العلاقة ـ مع السعودية تحديداً - وخلخلة أحد أضلاع «محور الاعتدال». فمنذ اشتعال شرارة الانتفاضة أبدت السعودية معارضتها للإطاحة بالنظام المصري تحت زعامة مبارك،

---

(٣٢) «الأمير نايف: القيل والقال حول تماسك القيادة السعودية أضغاث أحلام.. والإخوان المسلمون دمروا العالم العربي،» صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=138584&issueno=8766#.Ux1BDz95OSp>.

وسعت إلى إقناع الحلفاء بعدم التخلي عنه(٣٣) غير أن الأشهر الأولى التي تبعت الانتفاضة شهدت تحركاً سعودياً لتوثيق الصلة مع المجلس العسكري، وريث السلطة، الأمر الذي اتضح في كثافة الاتصالات والمساعدات التي أعلنتها السعودية في شهر أيار/ مايو من ذلك العام والتي بلغت أربعة مليارات دولار(٣٤)، في إطار حزمة مساعدات خليجية أوسع ساهمت فيها الإمارات بثلاثة مليارات وقطر بنصف مليار، فيما ضخت الكويت استثمارات تناهز المليار دولار(٣٥). وفيما كانت هذه المساعدات تعبّر عن احتياج ملحّ في نظر الجانب المصري الذي كان يعاني من وضعاً مالياً متدهوراً إبان الانتفاضة، تعد هذه الخطوة، بالنسبة إلى دول الخليج والسعودية، سعياً إلى توثيق صلتها بالحاكم الجديد لمصر ـ المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ والاستثمار في علاقتها مع المؤسسة العسكرية في المرحلة الحرجة التي استمرت منذ تنحي مبارك في شباط/ فبراير عام ٢٠١١ وحتى انتخاب مرسي أواخر حزيران/ يونيو ٢٠١٢. وقد شهدت هذه الفترة التصويت على الإعلان الدستوري في آذار/ مارس وانتخابات مجلسي الشورى والشعب أواخر عام ٢٠١١ ومطلع ٢٠١٢ والتي اكتسحتها القوى الإسلامية وحصلت جماعة الإخوان المسلمين فيها على أكبر حصة من مقاعد البرلمان.

إلا أن هذه المرحلة الانتقالية تخللتها أيضاً أحداث وتطورات عكّرت

---

(٣٣) Chip Cummin, "Saudi Arabia Voices Support for Mubarak," Wall Street Journal, 29 January 2011 <http://online.wsj.com/news/articles/SB1000142405274870465320457611780673298292>.

(٣٤) «المشير طنطاوي: مساعدات بـ٤ مليارات دولار تؤكد وقوف السعودية إلى جانب مصر،» صحيفة الشرق الأوسط، ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١١. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=1&issueno=11863&article=622799&feature=#.Ux1Dqz95OSq>.

(٣٥) «المشير طنطاوي: مساعدات بـ٤ مليارات دولار تؤكد وقوف السعودية إلى جانب مصر،» صحيفة الوطن، ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١. <http://www.aawsat.com/details.asp?section= 1&issueno=11863&article=622799&feature=#.Ux1>.

العلاقات وتطلبت تحركات دبلوماسية سريعة لتدارك وتجاوز آثارها. ففي نيسان/ أبريل من عام ٢٠١٢، أي قبيل الانتخابات الرئاسية، استدعت السعودية سفيرها لدى مصر احتجاجاً على تظاهرات عصفت بمقر السفارة السعودية في القاهرة على خلفية اعتقال السلطات السعودية المحامي الناشط أحمد الجيزاوي في مطار جدة بتهمة حيازة مواد ممنوعة[٣٦]. غير أن الحكومة المصرية المؤقتة لم تنتهج التصعيد على خلاف ما حصل في أحداث مشابهه ـ كأزمة الأطباء المصريين عام ٢٠٠٨ [٣٧]وسعت إلى احتواء تداعيات الموقف.

مرسي رئيساً: بوادر الشرخ

في أول جولة خارجية له بعد أيام من انتخابه رئيساً للبلاد، اختار مرسي أن تكون السعودية محطته الأولى في هذه الجولة[٣٨]. ومن الممكن أن يفهم هذا الاختيار كإدراك من الإدارة الجديدة للأهمية الاستراتيجية للعلاقة بين البلدين؛ غير أنه من المهم أن يفسّر أيضاً في سياق محاولة طمأنة الرياض التي كان يسود حديث عن عدم ارتياحها لوصول ممثل الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر. إذ أن العلاقة بين المملكة والجماعة ـ كما استعرضنا سابقاً ـ استمرت في

أيضا انظر: Edmund Blair, "Egypt says will not need IMF, World Bank funds," Reuters, 25 June 2011 <http://www.reuters.com/article/2011/06/25/us-egypt-finance-idUSTRE75O0Q420110625>.

(٣٦) Saudi recalls Cairo envoy in blow to Egypt ties," Reuters, 28 April 2012 <http://www.reuters.com/article/2012/04/28/us-saudi-egypt-idUSBRE83R09220120428>.

(٣٧) «مصر تمنع عمل أطبائها في السعودية لحين انتهاء أزمة «الطبيبين»،» موقع قناة العربية، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨. <http://www.alarabiya.net/articles/2008/11/13/60051.html>.

(٣٨) «الرئيس المصري يجري مباحثات في السعودية في أول زياراته الخارجية،» موقع البي بي سي، ١١يوليو ٢٠١٢. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/07/120711_morsi_saudi_visit.shtml>.

التدهور منذ حرب الخليج. وفي الحقيقة، لم تكن هذه التحليلات عارية من الصحة. فالأحداث التالية، وسلوك السعودية والإمارات على وجه الخصوص، تقدم شواهد تدعمها كما سنذكر بشيء من التفصيل. وقد كشفت رئاسة مرسي التي لم تستمر أكثر من سنة عن معالم التحالفات بين دول الخليج المختلفة وبين القوى في الداخل المصري.

وفي حين كانت مفاوضات إدارة مرسي مع صندوق النقد الدولي تتعثر، كانت الدوحة العاصمة الخليجية الوحيدة التي أعلنت مساعدات مالية للقاهرة بلغت ٣ مليارات دولار(٣٩). فعلى خلاف الدعم الذي تصدرت الأرقام فيه كل من السعودية والإمارات خلال الفترة الانتقالية تحت حكم المجلس العسكري، توقفت هذه الدول عن تقديم أي مساعدات اقتصادية طوال فترة وجود مرسي في الحكم، في مقابل قطر التي نالت فترة حكم مرسي الحصة الأكبر من مساعداتها الاقتصادية. وهذا يعطي مؤشرات أولية عن طبيعة التحالفات وعلى الرهان القطري على الإخوان المسلمين في مقابل التوجس الذي تعكسه كل من السعودية والإمارات. وهو التوجس الذي عبّرت عنه صراحة تصريحات غير رسمية كتلك التي أطلقها رئيس شرطة دبي ودفعت الحكومة المصرية إلى استدعاء السفير الإماراتي احتجاجاً(٤٠).

إنعطافة ٣٠ حزيران/ يونيو: الانقسامات المتداخلة

في ذكرى مرور عام على تنصيب مرسي، خرجت تظاهرات شعبية تطالب برحيله، تلاها تدخل مباشر من قبل مؤسسة الجيش في الثالث من

---

(٣٩) Borzou Daraghi, "Qatar gives Egypt $bn aid package," Financial Times, 10 April 2013 <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/790a7d52-a1f4-11e2-8971-00144feabdc0.html#axzz32hXnG98E>.

(٤٠) Egypt summons UAE envoy over police chief's tweets," Reuters, 28 June 2012 <http://www.reuters.com/article/2012/06/28/egypt-uae-idAFL6E8HSI0U20120628>.

تموز/ يوليو لعزل الرئيس وعلق العمل بالدستور الجديد. ولم تمض ساعات على تعيين الحكومة الجديدة في مصر حتى هنأتها نظيرتها السعودية(٤١)، ولحقتها بقية دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها قطر(٤٢). غير أن كل ما تلا ذلك من تطورات يكشف بجلاء تباينات الموقف الخليجي بين السعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى. إذ إن المجموعة الأولى سارعت إلى تقديم حزمة مساعدات هي الأضخم في تاريخ المساعدات الخليجية بلغت ١٢ مليار دولار(٤٣)، تم تسليم ٥ مليارات منها في أقل من أسبوع من إعلان الحكومة الجديدة(٤٤)، وهو ما يعكس عزم هذه الدول على دعم النظام الذي ترعاه المؤسسة العسكرية. في حين لم تقدم قطر أي دعم مادي في مرحلة ما بعد الإخوان.

لم يكن دعم كل من السعودية والإمارات لخطوة المؤسسة العسكرية لحظياً، بل تواصل في الشهور التي تلت عزل مرسي وأخذ أشكالاً متعددة. وقد عُبر عنه بلغة حاسمة في التصريحات المؤيدة التي توالت، وكان أهمها ربما خطاب ملك السعودية في السادس عشر من آب/ أغسطس والذي أبدى فيه تأييداً واضحاً للمسار الجديد الذي تسلكه مصر تحت مظلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة(٤٥). كما اتخذت هذه الدول

(٤١) «خادم الحرمين يهنئ المستشار عدلي منصور رئيس جمهورية مصر،» صحيفة الرياض، ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٣. <http://www.alriyadh.com/849388>.

(٤٢) Regan Doherty and Amena Bakr, "Qatar hails new Egypt leader in apparent policy shift," Reuters, 4 July 2013 <http://www.reuters.com/article/2013/07/04/us-egypt-protests-qatar-idUSBRE9630I220130704>.

(٤٣) Rod Nordland, "Saudi Arabia Promises to Aid Egypt's Regime," New York Times, 19 August 2013 <http://www.nytimes.com/2013/08/20/world/middleeast/saudi-arabia-vows-to-back-egypts-rulers.html?pagewanted=all.

(٤٤) Saudi Arabia gives Egypt $5 billion in aid," Reuters, 9 July 2013 <http://www.reuters.com/article/2013/07/09/us-egypt-protests-saudi-aid-idUSBRE9680QT20130709>.

(٤٥) «خادم الحرمين: المملكة تقف مع مصر ضد الإرهاب والفتنة،» صحيفة الرياض، ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٣. <http://www.alriyadh.com/860077>.

خطوات جادة في تشجيع رؤوس الأموال الخليجية على الاستثمار في مصر بعد ثلاثين حزيران/ يونيو[٤٦]. وأخذ هذا الدعم أبعاداً جديدة وغير مباشرة. فقد صدر في السعودية أمر ملكي يتضمن تجريم «الانتماء للجماعات الدينية والفكرية المتطرفة»[٤٧]، والذي فُسر بشموله هذه الفئة لجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي تأكد بقرار من وزارة الداخلية السعودية[٤٨]. وهو ما تزامن مع إعلان الحكومة المصرية الإخوان جماعة إرهابية. وقد سبقت الإمارات الدولتين في ملاحقة من يشتبه بصلتهم بالجماعة من مصريين وإماراتيين في سلسلة طويلة من الاعتقالات والمحاكمات[٤٩].

وعلى النقيض من ذلك، يأتي موقف قطر. فقد ساءت العلاقات الدبلوماسية بينها وبين النظام المصري الجديد بشكل دراماتيكي. حيث ابتدأ التدهور على خلفية دور قناة الجزيرة في تغطية المشهد المصري سيما في أحداث فض اعتصام رابعة - الاعتصام المؤيد لمرسي - في آب/ أغسطس ٢٠١٣. ففي الأول من أيلول/ سبتمبر، رحّلت السلطات المصرية طاقم قناة الجزيرة من البلاد[٥٠]، وقد اعتقل عدد منهم لاحقاً وواجهوا

(٤٦) "Gulf states, minus Qatar, rally Egypt investment to buoy army power," Reuters, 2 December 2013 <http://www.reuters.com/article/2013/12/02/egypt-gulf-investment-idUSL5N0JA2EQ20131202>.

(٤٧) أمر ملكي: يعاقب بالسجن كل من شارك في أعمال قتالية خارج المملكة أو الانتماء للتيارات أو الجماعات الدينية والفكرية المتطرفة إضافة أولى: <http://www.spa.gov.sa/print.php?id=1194733>.

(٤٨) «أول قائمة سعودية للمنظمات الإرهابية تشمل الإخوان والنصرة و«داعش»،» موقع البي بي سي، ٧ آذار/ مارس ٢٠١٤. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/03/140307_saudi_terror_organizations.shtml>.

(٤٩) «القضاء الإماراتي يدين ٣٠ متهما مصريا وإماراتيا في قضية «الإخوان المسلمين»،» موقع البي بي سي، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/01/140121_uae_mb_convictions.shtml>.

(٥٠) "Egypt expels Al Jazeera journalists in crackdown on Qatari channel," Reuters, 1 September 2013 <http://uk.reuters.com/article/2013/09/01/uk-egypt-protests-jazeera-idUKBRE9800AW20130901>.

محاكمات(٥١). وتلا ذلك إعادة البنك المركزي المصري لمساعدات وودائع قطرية تقدر بملياري دولار كانت قد سلمت لمصر في فترة حكم مرسي(٥٢)، وبلغ التوتر ذروته مطلع عام ٢٠١٤ عندما انتقد وزير الخارجية القطري، في تصريح رسمي، سياسات العنف التي اعتمدها النظام الجديد تجاه المعارضين والتظاهرات(٥٣). وردت الحكومة المصرية باستدعاء السفير القطري(٥٤)، ثم سحب سفيرها في الدوحة عقب انتهاء الاستفتاء على الدستور المصري الجديد(٥٥).

هذا الانقسام الحاد في مصر بين القوى السياسية انعكس على حلفائها وداعميها في الخليج. إذ كان الاختلاف حول السياسة الخارجية تجاه مصر والاقتراب القطري من خصوم النظام المصري الجديد الذي يلقي السعوديون والإماراتيون بثقلهم خلفه، أحد أهم نقاط الخلاف التي قادت إلى التأزم بشكل غير مسبوق بين دول المجلس. وهو تأزم وصل إلى حد سحب الإمارات والسعودية والبحرين، في مطلع آذار/ مارس ٢٠١٤، سفراءها في الدوحة إلى أجل غير مسمى(٥٦).

---

(٥١) Egypt to put Al Jazeera journalists on trial - prosecutor," Reuters, 29 January 2014.

(٥٢) Egypt returns $2 billion to Qatar in sign of growing tensions," Reuters, 19 September 2013. <http://www.reuters.com/article/2013/09/19/us-egypt-qatar-deposits-idUSBRE98I0N020130919>.

(٥٣) Qatar Calls for Dialogue between Political Segments in Egypt," Qatar Ministry of Foreign Affairs, 1 March 2014. <http://www.mofa.gov.qa/en/SiteServices/MediaCenter/News/Pages/News20140105081003.aspx>.

(٥٤) «"الخارجية» تستدعي السفير القطري بالقاهرة للاحتجاج على بيان لبلاده،» صحيفة المصري اليوم، ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. <http://www.almasryalyoum.com/news/details/370806#>.

(٥٥) Egypt has no plans to send ambassador back to Qatar - cabinet," Reuters, 6 March 2014. <http://uk.reuters.com/article/2014/03/06/uk-egypt-qatar-idUKBREA251J220140306>.

(٥٦) Angus McDowall and Amna Bakr, "Three Gulf Arab states recall envoys =

آفاق العلاقة والشقاق المتعدد المستويات

عند الحديث عن العلاقة بين الخليج ومصر في ما بعد مرحلة الانتفاضات العربية، فإننا لا نتحدث عن علاقة بين كيانين متجانسين تتكوّن بينهما روابط متسقة وواضحة. فقد ظهر من خلال هذا الاستعراض الموجز أنه ليس في الإمكان الحديث بعد عن سياسة خارجية موحدة أو متقاربة لدول الخليج، ولا التعامل مع مصر المنقسمة على أن تحالفاتها تتشكل من خلال مؤسسة الدولة الممثلة لها دبلوماسياً فحسب، إذ أن للقوى الداخلية وزناً في صياغة التحالفات الخارجية في مرحلة ضعف البنية السياسية التي تمر بها البلاد. وفي مثل هذه المعادلة تصبح العلاقات أكثر تعقيداً وتؤثر الخلافات الخارجية في الصراعات الداخلية والعكس.

ومع تصاعد وتيرة الاستقطاب وانتقال حدة التوتر عبر التحالفات، تصبح الخلافات بين الفرقاء في الساحة المصرية عاملاً في إذكاء الخلافات الخليجية، تماماً مثلما يزيد دعم الدول الخليجية في تعميق الشقاق المصري. وفي وضع كهذا، تصبح محاولة توفيق الرؤى على المستويين مهمة ليست لمصلحة الأطراف الداخليين فحسب، بل للعمل على إعادة التوازن في الإقليم ككل. هذا الأمر لا يبدو ممكناً في المستقبل المنظور إذا لم يحدث تغير في الاستراتيجيات الداخلية في مصر والوصول إلى حلحلة في العلاقة ما بين الأطراف المتنازعة محلياً. ودعم دول الخليج لمثل هذا التحول لن يساعد مصر في تجاوز أزمتها الداخلية فحسب، بل سيساهم في حل أحد الملفات المهمة العالقة في الخلافات الخليجية.

---

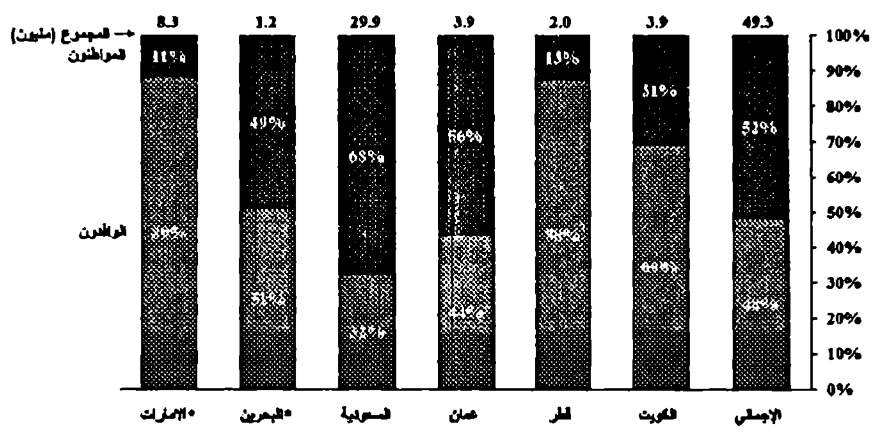
in rift with Qatar,'' Reuters, 6 March 2014. <http://in.reuters.com/article/2014/03/ = 05/gulf-qatar-ambassadors-saudi-uad-bahrain-idINDEEA2407T20140305>.

٥ ـ الخلل السكاني

٥ ـ ١ مقدمة

بلغ إجمالي سكان دول مجلس التعاون عام ٢٠١٣ نحو ٤٩,٣ مليون نسمة بحسب الإحصائيات الرسمية، وبلغ متوسط نمو السكان في المنطقة ٣,٩٪ عن العام الذي سبقه. ولا يزال الوافدون يشكلون نسبة عالية (٤٨٪) من إجمالي سكان دول مجلس التعاون. وتسجّل السعودية أقلّ نسبة من الوافدين (٣٢٪)، فيما تسجّل الإمارات النسبة الأعلى (٨٩٪).

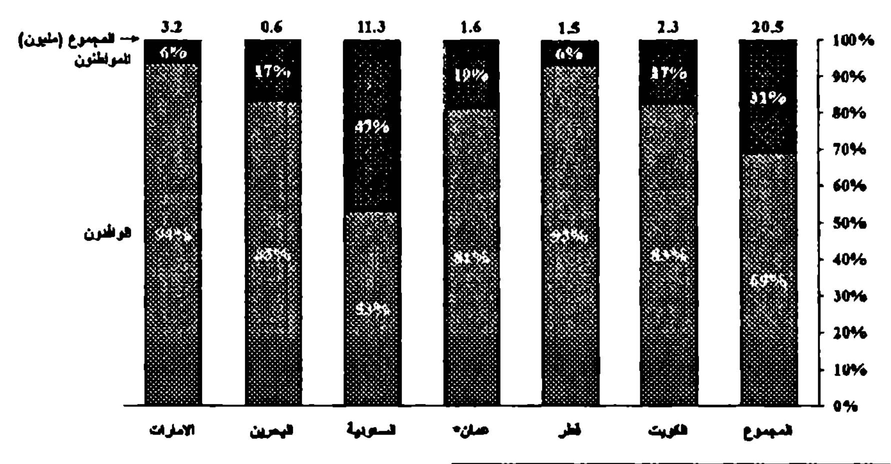

رسم بياني ٥ ـ ١: إجمالي سكان دول مجلس التعاون ٢٠١٣



المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية في دول مجلس التعاون. الامارات 2010 و البحرين 2011, قطر عدد المواطنين تقديري

وتشير البيانات إلى أن إجمالي العاملين في دول مجلس التعاون بلغ ٢٠,٥ مليون عامل وعاملة في ٢٠١٣، بزيادة بلغت ٨,٤٧٪ عن السنة التي سبقتها. ويشكل الوافدون ٦٩٪ من إجمالي سوق العمل، ويتركزون في القطاع الخاص، بينما يتركز المواطنون في القطاع الحكومي الذي يوفر للعامل دخلاً أعلى وأماناً وظيفياً. وعلى الرغم من كل محاولات حكومات دول مجلس تعزيز العمالة الوطنية في القطاع الخاص، إلا أن نجاح هذه البرامج لا يزال محدوداً، ولا تزال البيانات تشير إلى تركز الوافدين في سوق العمل عموماً والقطاع الخاص تحديداً.

رسم بياني ٥ ـ ٢: إجمالي سوق العمل في دول مجلس التعاون ٢٠١٣



إذاً، لا يزال الخلل السكاني سمة طاغية على دول مجلس التعاون، والذي عرّفناه في الإصدار السابق بأنه «مجتمع يُشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبةً عاليةً من سكان وقدرات المجتمع الاقتصادية والثقافيّة والاجتماعية، لفترةٍ ممتدّة ومتّصلةٍ من الزمن»(١).

---

(١) لمزيد من التفاصيل، راجع النسخة الأولى من هذا الإصدار:عمر الشهابي (محرر)، **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤). <https:// www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_contenthttp://tinyurl.com/nhx7yb7>.

إلا أنه طرأت على المنطقة تغيرات محورية من منظور الخلل السكاني عامي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤. وقد يكون أكثرها لفتاً للأنظار حملة السعودية لـ «تصحيح سوق العمل» عبر طرد مئات الآلاف من الوافدين الذين لم يستوفوا شروط الإقامة الرسمية من وجهة نظر الحكومة(٢)، إضافة إلى الحملة الإعلامية التي شنّتها بعض الجهات الإعلامية والعمالية والحقوقية على قطر بسبب أوضاع عمال الإنشاء في الدولة في خضم استعداداتها لمشاريع البناء الضخمة لكأس العالم ٢٠٢٢(٣).

إذاً، أصبحت قضية الخلل السكاني هاجساً رئيساً يستحوذ على اهتمام حكومات دول المنطقة ومواطنيها والمنظمات الدولية، على الرغم من اختلاف المصالح ووجهات النظر المتعلقة بالخلل المتفاقم. وفي محاولة لفهم أفضل للخلل السكاني، نركز في هذا الإصدار على تحليل معمّق لنظام الكفالة، وهو القانون الأساسي الذي ينظم عملية تدفق الوافدين إلى دول مجلس التعاون عن طريق إلزام قانوني بأن يكون لكل وافد كفيل محلي يكفل إقامته في الدولة، أكان مواطناً أو جهة عمل محلية. وقد كثر الحديث مؤخراً حول نظام الكفيل بين مؤيد له نظراً إلى إعطائه مزايا حصرية للمواطنين في مقابل الوافدين، ومعارض له للأسباب نفسها تحديداً. وفي هذا الملف المعمّق، نركز على تبيّن أهم مسارات استقطاب المواطنين في نظام الكفالة، بما فيها مسارات الاستقطاب عن طريق شركات العمل أو العمالة المنزلية أو ما يسمى بعمال الـ «فري فيزا»، وذلك كسبيل لفهم أفضل للآليات التي تنظم وتتحكم في تدفق الوافدين إلى دول مجلس التعاون، إضافة إلى حقوق الوافدين وطبيعة معاملتهم في المجتمع.

---

(٢) «عام منهك لمونديال قطر ٢٠٢٢ بسبب التوقيت وقضية العمال،» يورو سبورت عربية، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. <http://tinyurl.com/m88sofp>.

(٣) Jamila Bargach (2007). "Study on abandonment and the practice of Kafala in Morocco for Amici Dei Bambini." <http://childout.org/web/wp-content/uploads/2012/04/A-study-on-abandonment-in-Morocco.pdf>.

٥ ـ ٢ الكفالة: التبعية والإقصاء في مجتمعات الخليج العربية

مقدمة

على الرغم من كونه تعبيراً شائع الاستخدام منذ عقود، في كل من الخطاب العام والأبحاث العلمية، فإن مفهوم «الكفالة» لا يزال يكتنفه بعض الغموض والإبهام، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمحتواه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والوظائف التي يؤديها في تشكيل علاقة المواطن بالعامل الوافد في مجتمعات الخليج العربي.

حتى نكون أكثر تحديداً، فإن استمرار حالة الإبهام تعود في أحد أسبابها إلى اختلاف الإجابات وتعدّدها على التساؤلات التالية: إلى أي درجة يمكننا اعتبار «الكفالة» مسألة تختص فقط بنوع محدد من علاقات العمل (سياق سوق العمل)؟ وإلى أي درجة يمكننا اعتبارها مسألة ذات أهمية أكبر من أن تنحصر فقط ضمن سياق سوق العمل (السياق الاجتماعي السياسي)؟ ولماذا يعتبر هذا التمييز أمراً في غاية الأهمية لدى سعينا إلى فهم التأثير الواسع والعميق الذي تمارسه هذه العلاقة على كل من المواطنين والعمالة الوافدة في مجتمعات الخليج؟

نعتقد بأن الإجابة عن هذه التساؤلات قد تساعدنا أفضل في استكشاف مدى قابلية هذه العلاقة للإصلاح أو الإلغاء (كلا الخيارين سيتم أخذهما في الاعتبار نظرياً في ظل استمرار هياكل السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حالها الراهن).

لن يكون هدف الورقة الحالية تقديم إجابات شافية ووافية للأسئلة أعلاه. كل ما نرجوه هو تحفيز مواصلة النقاش والحوار حول هذه المسألة الشائكة. وبين تشخيص المشكلة وتوصيف الحل، سنركّز على الأول ونحاول استكشاف معالم الثاني.

اعتماداً على أبحاث سابقة في هذا الموضوع، سنركز اهتمامنا على تقصّي المسارات المختلفة لتشكّل علاقة الكفالة بوصفها علاقة قوة وسيطرة بين الكفيل والمكفول. فهم طبيعة هذه المسارات وإدراك ما هو مشترك بينها وما هو مختلف، قد يساعداننا في فهم أوضح للإشكالية، وتلمّس نتائجها على كل من أسواق العمل والحراك السياسي والاجتماعي لمجتمعات الخليج.

لمحة موجزة عن نقد الكفالة

وفقاً للمعنى الاشتقاقي، فإن «كفالة» تعني شيئين متميزين في اللغة العربية: أن يضمن (الضمان) وأن يرعى (كفل)(٤). وفي مجتمعات الخليج العربية، تعود جذور مصطلح «الكفالة» إلى تقليد بدوي قديم يتمّ بمقتضاه منح الحماية والرعاية لإنسان غريب عن القبيلة التي تكفله(٥).

ويتطلّب «الضمان» سلطة لدى الكفيل تفوق قوتها سلطة المكفول، بينما تعني «الرعاية» و«الحماية» مسؤولية يتحمّلها الكفيل مقابل المكفول. هذا الدمج والتقابل بين مبدأ السلطة غير المتساوية بين طرفين، ومبدأ مسؤولية الرعاية والحماية لطرف (يملك هذه السلطة) تجاه آخر (لا يملك هذه السلطة)، سيلعب دوراً هاماً للغاية في تشكيل إدراك ووعي مواطني الخليج في علاقتهم مع العمال الوافدين طيلة العقود الماضية وحتى الآن، إلى درجة جعلت من هذا الدمج بمثابة قاعدة بديهية يستند إليها أي تفكير في واقع هذه العلاقات ومصيرها.

منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، تعرّضت علاقة «الكفالة» في

(٤) Anh Nga Longva (1997). *Walls Built on Sand (Migration, Exclusion, and Society in Kuwait)*. Westview Press, p.78.

(٥) "Foreign labour in the countries of the Arabic Gulf." Center of Arab Unity. August 1983., p. 96.

الخليج إلى نقد حاد من العديد من الباحثين والمفكرين العرب، ومنهم، على سبيل المثال لا الحصر، عالم الاجتماع باقر النجّار الذي وصفها بعبودية الأجر، مشبّهاً الكفالة بالظروف التي سادت في مهنة الغوص على اللؤلؤ في الخليج(٦). ولكن يمكن ملاحظة أنه على الرغم من حدّة النقد الذي وُجّه إلى علاقة الكفالة، إلا أنها لم تحظَ بأبحاث معمّقة، نظرية أو ميدانية، من قبل الباحثين في الخليج أو العالم العربي، واقتصر النقد الموجه إليها في الخطاب العام على كونها أسلوباً لاستقدام العمالة الأجنبية غالباً ما يُساء استخدامه من قبل أصحاب الأعمال، والتعويل على أهمية الجدية في تنفيذ القوانين والرقابة على أسواق العمل بغية تلافي التداعيات السلبية لممارسات «الكفالة»، أي، باختصار، إن المشكلة لا تكمن في جوهر طبيعة العلاقة بل في إساءة تطبيقها على أرض الواقع.

بدأ الاهتمام بموضوع «الكفالة» يأخذ بعداً جديداً خلال العقد الأول من الألفية الجديدة نتيجة عوامل عدّة، أهمها تزايد الضغوط الدولية على دول الخليج في مجال حقوق العمالة الوافدة، والترابط بين مفاهيم مثل «العمل الجبري» و«الاتجار بالبشر» والأشكال المختلفة لتجلّيها في مختلف مناطق العالم(٧). وقد لعبت تقارير منظمات حقوق الانسان دوراً هاماً في هذا السياق عبر كشف العديد من الحقائق المستقاة من مقابلات ميدانية وأبحاث لأوضاع مختلف فئات العمالة الوافدة في الخليج(٨)(٩).

---

(٦) Mohammed Dito. "Labor Migration in the GCC Countries: Some Reflections on a Chronic Dilemna." The Middle East Institute. Washington DC, February 2010, <http://tinyurl.com/nf6b6p6>.

(٧) Human Rights Watch. "For a Better Life: Migrant Worker Abuse in Bahrain and the Government Reform Agenda." October 1, 2012, <http://tinyurl.com/prrqeu7>.

(٨) Human Rights Watch. "Walls at Every Turn: Abuse of Migrant Domestic Workers through Kuwait's Sponsorship System." October 6, 2010, <http://tinyurl.com/qz58owb>.

(٩) Mehran Kamrava (2011). *The Political Economy of the Persian Gulf (London: Hurst and Co, 2012)*, 62.

وبغية فهم محتوى «الكفالة» ووظائفها في مجتمعات الخليج، سنقترح السير في محطات «مفهومية» تبدأ من تحليل علاقة الدولة الريعية في الخليج بالمواطنين، وعلى وجه الخصوص أصحاب الأعمال منهم. وسيمكّننا ذلك من فهم السبب الذي يمكن عبره تحويل «رخصة العمل» إلى أداة «سيطرة» و«إقصاء» للعمالة الوافدة. هذه الأداة ستمكّن من تشكيل علاقة صاحب العمل في الخليج بالعامل الوافد وفق أربعة مسارات مختلفة، قد تتقاطع وتتداخل في ما بينها.

ولادة «الكفالة»: الدولة الريعية والمواطنون

غالباً ما يتم البدء بتحليل ظاهرة «الكفالة» ضمن سياق أسواق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وبالتحديد ضمن إطار علاقة صاحب العمل المواطن بالعامل الوافد. ولكن هذه العلاقة لم تنشأ بمحض الصدفة التاريخية العشوائية، أو في معزل عن علاقة أخرى أكثر أهمية، وقد تشكّل الأساس الذي أصبحت بفضله علاقة الكفالة ممكنة في المقام الأول، ونقصد علاقة الدولة الريعية بالمواطن، وعلى وجه الخصوص بصاحب العمل.

عوضاً عن استعراض شامل لمكوّنات ولآليات عمل الدولة الريعية في مجتمعات الخليج العربي، فإننا سنركّز على بعد ذي صلة مباشرة بموضوعنا: وظيفة توزيع الثروة لهذه الدولة وعلاقتها بتجديد شرعية هياكل السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات.

السؤال الهام الذي يتعيّن علينا السعي إلى الإجابة عنه يتلخّص في التالي: ما هو الدور الذي تلعبه أسواق العمل ضمن استراتيجيات توزيع الثروة للدولة الريعية؟

يمكن القول إنه في الإطار الواسع لآليات توزيع الثروة في الدولة الريعية، فإن أسواق العمل تلعب دورين مختلفين، ولكن هاميّن للغاية، في تحقيق غايات توزيع الثروة الناجمة من عوائد النفط المالية ضمن هياكل السلطة في مجتمعات الخليج: الدور الأول يكمن في توزيع جزء من الريع

النفطي على شكل أجور يتم دفعها للمواطنين الذين يتم توظيفهم في القطاع العام. هنا تلعب الدولة دور صاحب العمل الرئيس للمواطنين، إضافة إلى كونها جهاز السلطة السياسية الحاكم في هذه المجتمعات. الدور الثاني يكمن في توزيع الريع النفطي إلى القطاع الخاص عبر آلية الإنفاق العام. وتلعب المناقصات الحكومية دوراً مركزياً في هذه الآلية ويزداد دورها بشكل ملحوظ في فترات الفورة النفطية كالتي شهدها الخليج في منتصف السبعينيات وتكررت لاحقاً (كانت الطفرة النفطية الثالثة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ آخرها). وغالباً ما تكون المناقصات الحكومية موجهة إلى مشاريع البنية التحتية والإنشائية، وهي مشاريع ذات عمالة كثيفة بطبيعتها، وينجم عن ذلك أن تحقيق هذه المشاريع وإنجازها يتطلب أعداداً هائلة من العمال لا يمكن توفيرهم ضمن سوق العمل المحلية في هذه البلدان، ما يجعل من توفر العمالة الوافدة شرطاً ضرورياً لاستكمال وظيفة توزيع الريع النفطي للقطاع الخاص.

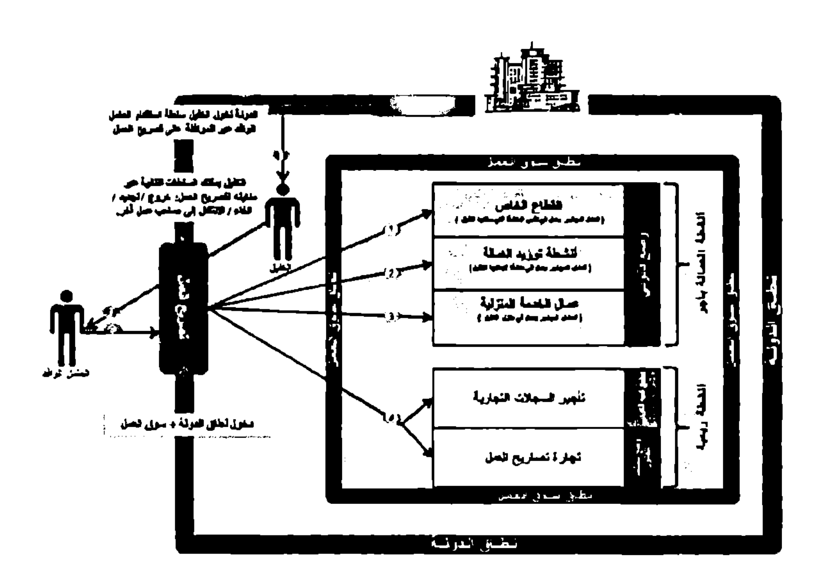
دور علاقة الدولة بالمواطنين في نشوء «الكفالة» يكمن في أن «الترتيبات الريعية تشكل الحيّز الذي تجري ضمن إطاره الخيارات السياسية للنخب الحاكمة، ولكنها في الوقت نفسه تضع الحدود والقيود لهذه الخيارات»(١٠). هذا الصراع بين القوى المتناقضة المحركة للدولة الريعية (توسيع الإمكانات وتضييق الخيارات) يعني أن حجم ونوعية «المستفيدين» من توزيع الريع النفطي مسألة لا يمكن أن تكون مفتوحة للجميع ومن دون حدود. ويمكن الافتراض بأن قوة تأثير توزيع عوائد الريع النفطي ستكون أكثر «نجاعة» في حالة مجتمع عدد سكانه ضئيل الحجم بالمقارنة مع مجتمع آخر ذي قاعدة سكانية كبيرة الحجم. وحيث إن لتوزيع الريع النفطي دوراً بالغ الحساسية في تجديد شرعية هياكل السلطة السياسية، فإن عملية «الإقصاء» تصبح ضرورية لإحداث التأثير المنشود لتوزيع هذا الريع،

(١٠) Anh Nga Longva, (1997). *Walls built on sand: Migration, exclusion, and society in Kuwait*. WestviewPress.

وهو تأثير يمكن أن يكون عقيم الفائدة في ما لو تم إدماج الوافدين في المقام الأول.

على الرغم من وجود تباينات طفيفة في أشكال الكفالة بين مختلف دول مجلس التعاون، ناجمة بالتحديد عن اختلافات في طبيعة الإجراءات الإدارية لأنظمة تصاريح العمالة الوافدة، إلا أن هناك قاسماً مشتركاً يجمع بين جميع دول الخليج في ما يتعلق بجوهر «الكفالة": إنها علاقة قوة وسيطرة غير متكافئة بين مواطن (صاحب عمل) وعامل مهاجر، يمتلك فيها الطرف الأول سلطات تفوق كثيراً سلطاته التقليدية بوصفه صاحب عمل. وحيث إن هذه العلاقة أصبحت ممكنة في المقام الأول نتيجة لعلاقة قائمة بين الدولة والمواطن في الخليج، فإننا سنقترح التمييز بين نطاقين أساسيين تنشط في ظلهما علاقات السيطرة والقوة: الأول سنطلق عليه «نطاق الدولة» الذي تعمل في إطاره سلطة الدولة في تحديد من يمكنه الدخول إلى أراضيها السيادية بغرض العمل، والثاني «نطاق سوق العمل» الذي تنشط فيه سلطة صاحب العمل في اختيار وتحديد من سيتم تشغيله في منشآته (الرجاء الاطلاع على الرسم التوضيحي).

رسم بياني ٥ ـ ٣: علاقة العامل الوافد مع الكفيل



في أغلب بلدان العالم، تدخل السلطات المختصة ضمن «نطاق الدولة» في علاقة تعامل مباشرة مع العامل الوافد، فيما يجري، في دول الخليج العربية، التعامل بالدرجة الأولى بين تلك السلطات وصاحب العمل المحلي، ويرتبط قرار دخول العامل الوافد من عدمه، في هذه الحالة، بطلب صاحب العمل وموافقة الدولة. وتتجسّد هذه العملية عبر آلية تقديم طلبات تصاريح العمل للعمالة الوافدة، حيث يصبح العامل الوافد «مادة» هذه التصاريح، ويتحوّل صاحب العمل عبرها إلى مالك لها. رخصة العمل وفق هذا الترتيب تمنح صاحب العمل ـ الكفيل ثلاث سلطات: أولاً سلطته بوصفه صاحب العمل، ثانياً السلطة الناجمة عن تخويل الدولة له استقدام العامل الوافد، وثالثاً، وأخيراً، السلطة التي يمنحها العامل الوافد له بغية إنجاز معاملاته والسماح له بدخول البلد والعمل لديه[١١]. ويتم تكريس هذه السلطات الثلاث لصاحب العمل وتعزيزها عبر سلسلة من «المسؤوليات» التي تفرضها الدولة عليه في مقابل السماح له باستقدام العامل الوافد: مسؤولية الدخول والخروج والانتقال وتجديد رخصة العمل وإلغائها. هذه المسؤوليات المرتبطة برخصة العمل تتحكم في دورة حياة العامل الوافد في جميع مجتمعات الخليج، وهي مسؤوليات تُترجم على أرض الواقع الفعلي إلى سلطات لصاحب العمل في تحديد دخول العامل أو خروجه أو انتقاله أو تجديد بقائه في البلد. ولا يمتلك أي صاحب عمل في أي منطقة في العالم مثل هذه السلطات الناجمة عن مسؤوليات تقع ضمن اختصاصات جهاز الدولة عادة وصلاحياته، حتى في البلدان التي تستخدم نظام تصاريح العمل المقدمة من أصحاب الأعمال (المملكة المتحدة ـ أستراليا). إذ إن دخول العمال الوافدين وخروجهم والتجديد لهم وانتقالهم في هذه البلدان يتم بالتعامل المباشر بينهم وبين أجهزة الدولة المختصة (إدارات الهجرة). صحيح أن هناك أمثلة عديدة على

---

(١١) Anh Nga Longva (1997). *Walls Built on Sand (Migration, Exclusion, and Society in Kuwait)*. Westview Press, p.109

استغلال صاحب العمل للعامل الوافد في تلك البلدان، ولكن ذلك يتم عبر خرق القوانين أو التحايل عليها. وفي حالة «الكفيل» في دول الخليج، فإن السلطة المتضخّمة لديه تنشأ بفعل ما توفره الأطر التشريعية والإجرائية المنظّمة لعملية استقدامه للعمالة الوافدة في الدرجة الأولى، ونتيجة لخرق هذه الأطر والتحايل عليها في الدرجة الثانية.

ولكن لماذا تقوم الدولة في الخليج بتوكيل صاحب العمل سلطات تُعتبر من ضمن اختصاصاتها؟

بعض الأبحاث المختصة بدراسة العمالة الوافدة في الخليج تشير إلى بعض التفسيرات المحتملة: فهناك من يرى في ضعف كفاءة أجهزة الدولة المستقلة حديثاً، دافعاً مهماً في قيام السلطة بتخويل مهام مراقبة ورصد وجود الأجانب إلى المواطنين، وخاصة بعد الارتفاع الحاد والمفاجئ على طلب العمالة الوافدة في أعقاب الطفرة النفطية عام ١٩٧٣. آنا لونغوفا تشير إلى وجود «وجود وظيفة غير اقتصادية» تؤديها عملية تخويل سلطات الدولة إلى صاحب العمل المواطن. فعبر هذا التخويل، لن تكون علاقات الهيمنة والسيطرة محصورة فقط ضمن الإطار الواسع في علاقة الدولة بالأجانب الموجودين على أراضيها السيادية، بل ستتسع وتشمل علاقة الأفراد المواطنين بالأجانب أيضاً[١٢]. وربما هذا ما دفع لونغوفا إلى تكرار استخدام تعبير علاقة السيطرة والقوة بين «المجتمع المدني» المواطن (أعضاء المجتمع من المواطنين) والأجانب الذين يتم كفالتهم من هذا المجتمع.

في المحصلة، أدّى تجميع السلطات الثلاث المذكورة أعلاه في رخصة العمل إلى تحويل الأخيرة أداة فريدة من نوعها، تمكن من يمتلكها من جني فوائد تتجاوز كثيراً ما يمكن أن يحصل عليه صاحب عمل ضمن علاقة عمل رأسمالية تقليدية. إنها بالأحرى تساهم في إعادة إنتاج علاقات

(١٢) Article 2 Decision No. (76) (2008) with regard to regulations of work visas of foreign employees except the category of domestic servants, <http://portal.lmra.bh/english/legal/show/14>.

عمل ما قبل رأسمالية كتلك المشابهة لعلاقة الإقطاعي بالقن، وكما سنرى لاحقاً، فإن نسبة هامة من الطلب على العمالة الوافدة في الخليج مصدرها انتشار أنشطة «ريعية» في علاقات المواطنين بالوافدين.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التمييز بين «الإمكانات» التي توفرها علاقة «الكفالة» (ما الذي يمكن أن يحدث؟)، وبين «تطبيقاتها» الفعلية على أرض الواقع (ما الذي يحدث فعلياً؟). هناك صورة ذات تدرّجات متعددة لواقع استغلال العمالة الوافدة، ولكن الحالات القصوى لهذا الاستغلال هي التي تعكس الحدود المتاحة لما هو ممكن. كمثال نظري، لو درسنا حالة مجتمع تسود فيه العبودية على سبيل المثال، فلن نجد بالضرورة أن كل مالك عبيد سيضرب عبده ويعامله بقسوة وحشية، ولكنه لو فعل فإن ذلك ناجم عما تتيحه له علاقة العبودية من سلطات مطلقة. وفي المقابل، فإن سيداً يحسن معاملة عبده في ذلك المجتمع لا تعني أنه ليس سيداً وأن الآخر ليس عبداً. هذا التمييز بين «إمكانات» علاقة الكفالة و«تطبيقاتها» الفعلية على أرض الواقع سيساهم في فهم أفضل للمسارات الأربعة التالية لهذه العلاقة.

الكفالة: المسارات الأربعة

بوصفها علاقة قوة وسيطرة بالأساس، فإن «الكفالة» تتشكّل ضمن مسارات أربعة أساسية، تختلف في جوانب منها وتتقاطع بشكل مشترك في جوانب أخرى. تتأثر طبيعة هذه المسارات بمجموعة من العناصر الاجتماعية والاقتصادية في كل من بلدي الإرسال والاستقبال للعمالة الوافدة. في كل مسار يمكن تمييز دوافع ومصالح توجد لدى كل من الكفيل المحلي والعامل الوافد. تحليل هذه المسارات يبين أن علاقة الكفالة قادرة على أن تشتمل على إمكانات لا توفرها علاقة العمل التقليدية المقنّنة بالأطر التشريعية المعروفة مثل قانون العمل، وأنها كعلاقة تمتلك من الإمكانات ما يمكنها من أن تشتمل على أنشطة شرعية وشبه قانونية ومخالفة للقانون أيضاً. إضافة إلى كل ذلك، فإن الصورة العامة

لهذه المسارات ستوضح وجود مجموعتين من الأنشطة في سوق العمل: الأنشطة الريعية والأنشطة غير الريعية.

المسار الأول: الكفالة في القطاع الخاص

يمكن اعتبار هذا المسار أحد أقدم المسارات وأكثرها شيوعاً في علاقات الكفالة في مجتمعات الخليج. كما يمكن وصفه بأنه العملية التي يتم بمقتضاها حصول صاحب عمل محلي (كفيل) على تصريح عمل لاستقدام عامل مهاجر للعمل في منشأة يملكها الكفيل. ونتيجة لملكيته تصريح العمل والصلاحيات المتاحة له الناجمة من هذه الملكية، فإن صاحب العمل يكتسب سلطة إضافية لا توجد ضمن سلطاته التقليدية كربّ عمل، مثل سلطة الموافقة على دخول العامل الوافد إلى البلد، وإقرار السماح ـ أو عدم السماح له ـ بالمغادرة، والموافقة ـ أو عدم الموافقة ـ على انتقاله للعمل لدى صاحب عمل آخر، والقرار بتجديد أو عدم تجديد تصريح العمل له. كل هذه السلطات الخفية التي يتم اعتبارها «مسؤوليات» يتحملها الكفيل نتيجة موافقة الدولة على منحه تصريح العمل، تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع تصبح فيه السلطة المتأتية من رخصة العمل أقوى من تلك التي يسمح بها قانون العمل. في البحرين، على سبيل المثال، من بين اثني عشر شرطاً للموافقة على تصريح العمل، تسعة منها تتعلّق بصاحب العمل وأربعة فقط للعامل الوافد[١٣]. ويمكن ملاحظة أن البنود المتعلقة بالواجبات والمسؤوليات المحددة في تصاريح العمل عبارة عن خليط من متطلبات إجرائية (بصمة الأصابع مثلاً)، والتزامات مالية (دفع الرسوم)، وبعض المواد ذات الصلة بقانون العمل (البند الخامس من المادة السابعة، والبند الثالث من المادة الثامنة من القرار الوزاري رقم ٧٦ لعام ٢٠٠٨). كما يمكن ملاحظة مثل هذا التداخل والتمازج بين متطلبات

Article (37) -Part III "Employment of non-Saudis" LABOR LAW - (١٣) Royal decree NO. M-51 as of 27th September 2005.

تصريح العمل ومواد قانون العمل في الإجراءات المنظّمة لتصاريح العمل في مختلف دول المجلس بدرجات متفاوتة. إلا أن المحصّلة النهائية تكمن في أن قرارات تصاريح العمل وإجراءاتها ستصبح أكثر أهمية من عقد العمل وقانونه في تحديد مصير العامل الوافد وسلطات صاحب العمل. كمثال، تنص المادة ٣٧ من قانون العمل السعودي لعام ٢٠٠٥ على ما يلي: «يجب أن يكون عقد عمل غير السعودي مكتوباً ومحدّد المدة. وإذا خلا العقد من بيان مدته تعد مدة رخصة العمل هي مدة العقد»[١٤].

في هذا المسار يمكننا ملاحظة المفارقة بين ما تظهره علاقة الكفيل بالمكفول مع واقعها الفعلي. وكما أشار أحد الباحثين، فإن «الكفالة نظام يتم تشفيره جزئياً عبر القوانين»[١٥]. النتيجة أن كثيراً من ممارسات الاستغلال الفعلي للعمالة الوافدة يمكن أن تكون مخفية تحت ستار إجراءات وأوضاع قانونية سليمة لرخصة العمل.

علينا أن نتصور الحالة التالية: صاحب عمل يمتلك سجلاً سليماً خالياً من أية مخالفات قانونية لجميع تصاريح العمل للعمال الوافدين الذين يعملون لديه. فهو، من جهة، يدفع التزاماته المالية بانتظام ولا شكوى ضده من العمال المشتغلين لديه. ومن جهة أخرى يحتجز جوازات سفر عماله، ويجبرهم على العمل ساعات إضافية من دون مقابل، ويهمل شروط الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل، ويُسكن عماله في مساكن جماعية غير لائقة. العامل الوافد في هذه الحالة أمام خيارين: إما أن يستسلم ويرضخ لهذه الظروف، وعندها ستبقى المشكلة «صامتة»، أو يتقدم بشكوى ضد صاحب العمل لدى السلطات المختصة. ونظراً إلى العوائق البيروقراطية الموجودة عادة في أجهزة الدول الخليجية، سواء في

---

(١٤) Andrew Gardner, *City of Strangers: Gulf Migration and the Indian Community in Bahrain*, (Cornell University Press, 2010).

(١٥) International Labor Organization; Kuwait Economic Society; University of Sharjah. 2011. Travels of hope, toils of despair: The lives of migrant workers in the Gulf States, Dec. (Geneva).

وزارات العمل أو العدل، والمخاطر المحتملة من «معاقبة» صاحب العمل له عبر تقديم بلاغ ضده بالهروب من العمل، فإن الخيار الثاني سيكون أقرب إلى العبء والمجازفة من كونه حلاً. لذلك يمكن القول إنه في مثل هذه الحالات، غالباً ما تبقى المشكلة «صامتة» ومخفية وغير معروفة. وأحد الأسباب المهمة لرضوخ العمال الوافدين واستسلامهم للأوضاع الصعبة التي يعانونها في مثل هذه الحالات يكمن في عبء المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم، إذ إن قراراتهم الفردية مرتبطة بمسؤولياتهم تجاه عوائلهم وأسرهم في بلدانهم، وهو ما يجعلهم يفاضلون بين «مخاطر» المطالبة بحقوقهم و«منافع» رضوخهم للأمر الواقع.

نسبة كبيرة من المشاكل المتعلقة بسوء معاملة العمالة الوافدة واستغلالها تأتي ضمن هذا المسار من الكفالة. بيد أنه يصعب تقييم مدى انتشار هذه المشاكل وحدّتها بصورة دقيقة تخضع لمعايير علمية، نظراً إلى شح المسوحات المنتظمة وندرتها في هذا المجال. التقارير الدولية لمنظمات حقوق الإنسان مهمة، لكنها غير كافية، والحساسية السياسية المفرطة تجعل التعامل معها مسألة مثيرة للجدل المستمر، خاصة على النطاق القطري والإقليمي. في المقابل، يكاد الاهتمام يكون معدوماً من قبل مراكز البحث العلمي المحلية بقياس العمالة الوافدة وتحليل أوضاعها، باستثناء تلك التي تنشط بوصفها فروعاً لمؤسسات أكاديمية غربية. وفي سابقة يتيمة من نوعها تم تنفيذ «مسح لأوضاع معيشة وعمل العمال ذوي العقود المؤقتة في دول مجلس التعاون الخليجي» عام ٢٠١٠ بين منظمة العمل الدولية وجمعية الاقتصاديين الكويتية وجامعة الشارقة. وتوصّل المسح إلى تحديد أبرز خمس مشاكل يعانيها العمال الوافدون: تراكم الديون على العامل، حجز جوازات السفر، المضايقات وسوء المعاملة النفسية، العمل لساعات طويلة، ومشاكل ناجمة عن عدم دفع الأجور أو التأخر في دفعها[١٦]. هذه المشاكل لا تقتصر على هذا المسار من الكفالة فقط، بل تشمل أيضاً المسارات الأخرى.

---

(١٦) Bahrain Tender Board site <http://www.tenderboard.gov.bh/>.

المسار الثاني: الكفالة في أنشطة توريد العمالة

يتطابق هذا المسار من الناحية الإجرائية مع المسار الأول، ولكنه يختلف عنه من ناحية جوهرية في غاية الأهمية. فالعامل الوافد هنا يتعامل مع صاحبي عمل: الأول هو الكفيل الذي استقدمه، والثاني هو رب العمل الذي يعمل تحت إشرافه المباشر. ويمكن اعتبار هذا المسار أحد نتائج «الابتكارات» الحديثة في قطاع الأعمال، حيث يقوم صاحب العمل بـ «توريد» العمال إلى صاحب عمل آخر بغية تنفيذ أنشطة معينة لديه، ويمكن أن يكون صاحب العمل الثاني مؤسسة حكومية أو منشأة خاصة. ولا يزال بعض الغموض يكتنف هذا المسار من ناحية حجمه الفعلي في سوق العمل، وطبيعة المشاكل المرتبطة به من ناحية المسؤولية، سواء تعلق الأمر بصاحب العمل الأول (الكفيل) أو الثاني (المستخدم للعمال)، أو كليهما. غالبية المشاكل التي ذُكرت في المسار الأول توجد في هذا المسار أيضاً. وما نود الإشارة إليه هنا أن هذا النوع من علاقات العمل «الثلاثية» مسألة لا تزال موضع جدل محتدم على الصعيد الدولي، إلى درجة أن منظمة العمل الدولية لم تفلح في التوصل إلى اتفاق بين أطراف الإنتاج الثلاثة حول معايير تنظيم مثل هذا النوع من الأنشطة، على الرغم من أن الجهود المتكررة في هذا المجال بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي. بعض المؤشرات المتوافرة عن أهمية مثل هذا المسار يمكن استشرافها من بيانات المناقصات الحكومية في بلدان مثل البحرين والكويت على سبيل المثال. فوفق بيانات مجلس المناقصات في البحرين، بلغت قيمة المناقصات المتعلقة بتوريد العمالة بين ٢٠٠٨ و٢٠١١ حوالى ٦٧ مليون دينار بحريني[١٧]. وفي الكويت، على سبيل المثال، بلغت قيمة العقود المتعلقة بتوريد العمالة بين كانون الثاني/ يناير ومنتصف أيلول/

---

(١٧) المناقصات المركزية في دولة الكويت، من تاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ إلى ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. <http://www.ctc.gov.kw/module/tenders/jsp/details/tersyatmain.jsf>.

سبتمبر ٢٠١٢ حوالى ٢٤ مليون دينار كويتي[١٨]، وهو مبلغ يعكس أهمية أنشطة توريد العمالة في فترة قصيرة نسبياً (تسعة شهور). ويمكننا اعتبار هذه الأرقام بمثابة مؤشرات أولية على أهمية هذا السوق الذي نتوقع أن يكون حجمه الفعلي أكبر بكثير في ما لو أخذنا في اعتبارنا عقود توريد العمالة التي تتم بين مؤسسات القطاع الخاص مع بعضها البعض، وهي عقود تصعب للغاية حالياً معرفة قيمتها أو قياس مدى انتشارها.

المسار الثالث: الكفالة في مجال الخدمة المنزلية

على الرغم من أن هذا المسار يتشابه مع المسارين أعلاه من ناحية الإجراءات، إلا أن هناك أربعة أمور تميزه: الكفيل (صاحب العمل) هنا هو رب المنزل، مكان عمل وإقامة العامل/ العاملة الوافد هو منزل الكفيل، الإطار التشريعي المعياري لتنظيم علاقة العمل هنا إما معدوم أو غير كافٍ، وغالبية العمالة هنا من فئة الإناث. تضافر هذه العوامل ربما يساهم في جعل حالة العمالة الوافدة في هذا المسار من أكثر الحالات إثارة للجدل والإنتقاد، خاصة أن نسبة كبيرة من تقارير سوء المعاملة واستغلال العمالة الوافدة تقع ضمن هذا المسار. هذا المسار هو الأكثر تأثيراً، في اعتقادنا، في تشكيل الصورة النمطية للمواطنين تجاه العمال الوافدين، والعكس أيضاً، نظراً إلى التعامل المباشر والشخصي اليومي بين الجانبين. كما أنه المسار الأصعب على مؤسسات الدولة من ناحية الرقابة على إنفاذ القوانين. ولا يمكننا هنا الاقتصار على التفسير الاقتصادي البحت لأسباب إزدياد الاعتماد على العمالة الوافدة في هذا المسار، مثل رخص تكلفة هذه العمالة مقابل ارتفاع مستويات الدخل للمواطنين. وهناك أيضاً مجموعة مركّبة من التحوّلات العميقة التي طرأت على ثقافة المجتمع في الخليج، في أعقاب الطفرة النفطية الأولى في منتصف السبعينيات. ويمكننا، إلى حدّ ما،

---

(١٨) John Willoughby Ambivalent Anxieties of the South Asian-Gulf Arab Labor Exchange. *Revista de economia mundial*, no. 14, 2006.

الافتراض بأن تزايد الاعتماد على العمالة المنزلية وتكريس الحاجة إليها بوصفها من ضرورات الحياة الأسرية للمجتمع في الخليج، قام أساساً بالاعتماد على نظام الكفالة وما يوفّره من سهولة في استقدام العمالة الرخيصة من السوق العالمي. وقد أدّى تطبيق هذا النظام لاحقاً في كل من لبنان والأردن إلى انتشار ظاهرة الاعتماد على خدم المنازل الوافدين بصورة غير مسبوقة، وإلى تكرار بروز مشاكل مقاربة للغاية لتلك الموجودة في الخليج.

المسار الرابع: الكفالة في الأنشطة الريعية

هذا المسار يعتبر من أكثر أنواع تشغيل العمالة الوافدة تعقيداً وغرابة، وقلما يوجد له مثيل في باقي دول العالم. حيث المحرك الرئيس لهذا المسار هو السعي إلى الكسب الريعي من عملية استقدام العمالة الوافدة عبر التستر خلف إجراءات المسار الأول (التشغيل في القطاع الخاص). هذا المسار يبدأ وفق عملية إجرائية وقانونية سليمة يتم عبرها تقديم طلب تصريح عمل لعامل وافد للعمل في منشأة الكفيل، كغطاء لعلاقة متسترة يتم الاتفاق عليها بين الكفيل والعامل. هنا، إما أن ينشط العامل بوصفه صاحب عمل يدير منشأة الكفيل، والتي غالباً ما تكون صغيرة الحجم (تعرف محلياً بعملية تأجير السجلات التجارية)، أو أن ينشط في سوق العمل بوصفه عاملاً غير نظامي (يطلق عليهم في التسميات المحلية «فري فيزا»)[١٩][٢٠]. في كلتا الحالتين يقوم العامل الوافد بدفع مبلغ محدّد للكفيل في مقابل سماح الأخير له بالبقاء والعمل في البلد. وقد يُدفع هذا المبلغ شهرياً في الحالة الأولى، أو غالباً سنوياً في الحالة الثانية. ويمكن القول، إلى حد ما، إن هذا المسار بدأ بالانتشار مطلع الثمانينيات من

---

(١٩) John Fox, Nada Mourtada-Sabbah, and Mohammed Al Mutawa (Eds.), *Globalization and the Gulf.* (New York: Routledge, 2013)

(٢٠) Amartya Sen (2000). *Social Exclusion: Concept, Application, and Scrutiny* (No. 1). Manila: Office of Environment and Social Development, Asian Development Bank.

القرن الماضي، بعد تكرس نظام الاستقدام عبر الكفيل المحلي، بالترافق مع التسهيلات المرنة للغاية لتمكين المواطنين من فتح السجلات التجارية بحجة أن ذلك سيؤدي إلى تقوية النشاط الاقتصادي المحلي وتعزيزه.

استطاعت الكفالة عبر هذا المسار الرابع خلق قوى خفية في السوق تعتمد على وجود العمالة الوافدة، وتعمل إلى حدّ ما بعيداً عن آليات العرض والطلب على العمالة بالمعنى التقليدي. العامل الوافد، هنا، هو من يدفع للكفيل المحلي وفق الاتفاق المسبق بينهما، أي إنه لا يعمل هنا بوصفه عاملاً أجيراً يستلم راتباً شهرياً مثل بقية العمال في المسارات الثلاثة الأولى. الدخل الريعي الذي يكسبه الكفيل من هذه العلاقة أدى إلى انتشار كبير لما يمكن أن نطلق عليه «صغار الريعيين» في أسواق العمل الخليجية. وساهم في انتشار هذا المسار وجود بلدان أكثر «جاذبية» من غيرها من ناحية وجود بنى اجتماعية واقتصادية فيها تحفز العمال الوافدين إليها على القبول والدخول في هذا المسار، ونقصد بالتحديد بلدان شبه القارة الهندية التي يتوفّر لديها عرض هائل من العمالة الرخيصة التكلفة، خاصة بين فقراء الأرياف. وسهّل انتشار ظاهرة عبودية الدين في تلك البلدان دخول هؤلاء إلى عوالم «الريع» في بلدان الخليج، وهو دخول لا يمكن له أن يكون وفق الشكل الراهن لولا وجود نظام الكفالة بالدرجة الأولى.

يصعب فهم حجم المشاكل الناجمة من الكفالة في دول مجلس التعاون الخليجي بمعزل عن إدراك طبيعة العلاقات في المسارات الأربعة المذكورة أعلاه، وهي مسارات، كما رأينا، قادرة على أن تضم ما هو قانوني وغير قانوني، وما هو ظاهر أو مخفي. وإحدى أهم نتائج وجود هذه المسارات ستكمن في كيفية قراءتنا لمعلومات أسواق العمل في المنطقة بصورة تعكس الواقع الفعلي للأمور. العامل الوافد الذي يصنف عادة في الإحصاءات الرسمية كعامل أجير، قد يكون صاحب عمل، وقد يكون عاملاً غير نظامي في الواقع. والكفيل قد يكون صاحب عمل في المسار الأول والثاني والرابع في الوقت نفسه. ولا غرابة إذا ما لاحظنا هذا الاعتماد الشديد على العمالة الوافدة من قبل أصحاب الأعمال

والمجتمع المدني. كل رب أسرة يشغّل عاملة منزلية وافدة هو كفيل، وكل صاحب عمل يشغّل عاملاً وافداً هو كفيل، والمحصلة أن المجتمع في الخليج تحوّل إلى مجتمع كفيل يسيطر على مكفولين ويتحكّم فيهم، والذهنية التي ربما باتت تسيطر على عقلية الكثير من أفراد هذا المجتمع ترتكز على أن «إقصاء» الأجنبي وخضوعه وطاعته «واجب».

في اعتقادنا أن أخطر آثار الكفالة على المجتمع في الخليج يكمن في الفعل «الإقصائي» الذي يؤدي إلى إعادة إنتاج علاقات عمل ما قبل رأسمالية وفق ثوب جديد ومصطلحات حديثة، مثل صاحب عمل وعامل. هذا «الإقصاء» يلعب دوراً مهماً للغاية في ماكينة الدولة الريعية، وخاصة ضمن آليات توزيع الثروة، وأدى إلى انتشار الانتفاع عبر مبدأ «الريع» إلى أنشطة كثيرة في أسواق العمل.

«الإقصاء» يمكنه أن يكون «نشطاً» أو «سالباً» حسب تعبير عالم الاقتصاد أمارتيا سن[٢١]. والمقصود بالإقصاء «النشط» هو تلك السياسات والأفعال الموجهة بقصد وعمد إلى استبعاد فئة من البشر من المجتمع، فيما يُقصد بالإقصاء السلبي ما يحدث لفئات معيّنة من الناس من دون أن تكون هناك سياسات وأنشطة تهدف عمداً إلى إقصائهم. مثال على النوع الثاني من الإقصاء ما يحدث للفقراء في ظروف الكساد الاقتصادي مثلاً، من تدهور في أوضاعهم المعيشية نظراً إلى فقدانهم لمصدر الرزق. بالطبع لا توجد حدود فاصلة وواضحة بين نوعي الإقصاء المذكورين، إلا أن العبرة في التمييز بينهما تكمن في إدراك أن نتائج عملية الإقصاء الاجتماعي لفئات من البشر ذات تداعيات أكبر من أن تنحصر بهذه الفئة وحدها فقط. في حالة الخليج، فان إقصاء العمالة الوافدة وفق الكفالة (وهو إقصاء نشط) سيؤدي إلى إقصاء للمواطنين في خاتمة المطاف وخاصة الشباب منهم (إقصاء سلبي). وعندما تُخفّض مستويات ومعايير

(٢١) Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail* (New York: Crown Business, 2012).

العمل إلى حدها الأدنى، كما هو حاصل حالياً بالنسبة إلى العمالة الوافدة (الغالبية الساحقة من العمال في سوق العمل)، فإن آفاق تشغيل الشباب المواطن تصبح قاتمة بالفعل، لأن معايير العمل التي سيقبلون بها متدنية لا تضمن لهم أي سبيل للعيش الكريم واللائق، وإحجامهم عن القبول بهذه الظروف سيؤدي إلى تزايد الطلب والاعتماد من قبل أصحاب الأعمال على العمالة الوافدة.

«الإقصاء» أيضاً ذو تداعيات سلبية للغاية على الجسم الديمغرافي للمجتمع المحلي، حيث يبدأ تدريجياً تهميش دور المتغيرات الديمغرافية التقليدية مثل «معدلات الخصوبة»، و«الهيكل العمري للسكان»، و«حجم ونوعية السكان في سن العمل» ...إلخ، ويصبح عرض العمالة الوافدة غير المحدود العنصر الأكثر تأثيراً في نشاط المجتمع. في مجتمعات أخرى تلعب الهجرة دوراً مكملاً في سد أي عجز ديمغرافي محلي مثل تغطية النقص في حجم السكان في سن العمل، وعبر إدماج الوافدين تتم ضخ دماء جديدة في بنية الجسم الديمغرافي المحلي. في الخليج ديمغرافيا العمالة الوافدة تحولت إلى «بديل» أي إلى نقص أو عجز في البنية السكانية للمواطنين.

هناك بعد سياسي لا يحظى باهتمام يُذكر، في اعتقادنا، ونقصد به التأثير المهم لوجود مجموعتين من سكان المجتمع، إحداهما أقلية مواطنة ذات دور اقتصادي ضعيف، مقابل أغلبية من العمالة الوافدة ذات دور اقتصادي حاسم للغاية. هذا الوضع يؤثر بدرجات متفاوتة على الحراك السياسي للمواطنين، إذ يفقدهم الثقل الاقتصادي المكمل لهم ويمكن أن يضعف تأثيرهم إلى حد ما. هذا الانفصام بين الثقل السياسي والاقتصادي للمواطنين سيضيف تعقيدات على الحراك المدني الشعبي في مجتمعات الخليج قد لا توجد في مجتمعات أخرى، سواء في العالم العربي أو في مناطق أخرى من العالم.

يصعب التكهن بما ستؤول إليه الأحوال في ما لو استمرت الكفالة كعلاقة قوة وسيطرة وإقصاء بالهيمنة على مسيرة مجتمعات الخليج العربي،

فأمثلة التاريخ الحديث والقديم لا تقدم لنا قصص نجاح لإقصاء الآخرين، كما أنها لا تعلمنا أن ذلك قد ساعد يوماً على الحفاظ على «نقاء» الهوية مهما كانت طبيعتها. وانطلاقاً من حقيقة أن علاقتنا مع الآخرين تتشكّل وفق علاقتنا مع بعضنا البعض، فإن مستقبلاً يضم مواطنين تحكمهم قيم ومبادئ المساواة والتكافؤ والمشاركة الشعبية في الحكم واحترام حقوق الإنسان - بدلاً من متطلبات ومصالح الريع والتنفيع - قد يكون مستقبلاً قادراً بصورة أفضل في التعامل مع الآخر بيننا وفي التطرق إلى مسألة الخلل السكاني المتفاقم في الخليج.

خاتمة

في كتاب صدر في عام ٢٠١٢ يحمل اسم «لماذا تفشل الأمم؟ Why Nations Fail?» يبدأ الكاتبان بإسقاط لفكرة الكتاب على مدينة نوغاليس (Nogales) على حدود ولاية أريزونا الأمريكية مع المكسيك. المدينة نفسها مقسومة، نصفها أمريكي ونصفها الآخر مكسيكي. ويقارن الكاتبان ما بين أوضاع سكان النصف الأمريكي المتفوقين دخلاً وتعليماً وأماناً عن أقرانهم من العائلات نفسها في الجانب المكسيكي، الفقراء ضعاف التعليم والذين يحكم ليلهم العصابات، وينسبون الفارق إلى أن الأمريكي في تلك المدينة مواطن نشأ في دولة تبنت حكم المؤسسات والقانون منذ تأسيسها. ويعقد الكاتبان مقارنة بين أكثر اثنين ثراء، بيل غيتس في الولايات المتحدة الأمريكية وكارلوس سليم في المكسيك، وكيف أن الأول جمع ثروته بالخلق والإبداع وضمن الالتزام الكامل بالقوانين والنظم، بينما الثاني جمعها بشراء السياسيين أو بمعنى آخر بخرق القانون والقيم.

والكتاب الذي قرأنا للتو «الثابت والمتحول»، لا يخرج عن المفهوم نفسه، فالشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، هي أعراض لمرض غياب المؤسسات وحكم القانون، وهي أعراض لا يقتصر وجودها، على جنس أو لون أو قارة، وإنما هي أعراض لمرض على مستوى العالم، كان ذلك صحيحاً من قراءة التاريخ، وهو صحيح في عالمنا المعاصر. فعندما يفشل الفرد عن الاحتماء بسيادة القانون، تفشل الدولة، ولا يعود معها

ممكناً أن نتوقع تحقق نجاح لأي مشروع تنمية. فعندما يتراخى حكم القانون، يذوب مفهوم المواطنة بتعريفها الشامل، ويتحول الإنسان، إما للاحتماء بالعصبيات الصغيرة، مثل العائلة أو الطائفة أو القبيلة أو المنطقة، أو ينظم عضواً، ناشطاً أو هامشياً، إلى تجمعات المصالح، وغالبيتها فاسدة.

وتختزل الدولة في مشروع حكم، ومشروع الحكم همه وهدفه البقاء لأطول مدة ممكنة في السلطة، ووسيلته توزيع موارد الدولة لشراء الولاءات بدلاً من تنمية تلك الموارد لصالح الجميع ولحماية المستقبل، ولا فرق في ذلك بين دولة غنية وأخرى فقيرة، الفارق هو في قيمة المكافأة أو الجائزة. ولا حرمة لكيان الدولة، فإن كان إطالة أمد الحكم يتطلب تأصيل الشقاق بين مكونات المجتمع لإضعافها جميعاً، لا بأس بذلك، فتارة يستقوى بتلك الفئة، ثم ينبذها إن اشتد ساعدها أو إن وجد بديلاً أفضل. وإذا كان الولاء لمشروع الحكم يشترى بالفساد أو التسامح مع الفساد، فالمكافأة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة مثل التقاضي عن الفساد، هي بمثابة الجزرة من أجل تأصيل الولاءات، وتلك قيم مناقضة تماماً لأي مشروع تنمية.

ومن خصائص مشروع الحكم، الإدارة بالولاء على حساب الأداء أو الكفاءة، بمعنى، أن توزيع المناصب القيادية في الدولة أو في مؤسساتها الهامة التابعة، يقدم معيار الولاء للمكافأة بتلك المناصب. وفي الغالب الأعم، هناك علاقة طردية ما بين الولاء وسوء الأداء أو ضعف الكفاءة، لذلك، تعجز الإدارة العامة عن فهم ومواكبة متطلبات تعزيز كيان الدولة وصناعة المستقبل، وبمرور الزمن تترهل تلك الإدارات، ويصبح المنصب والمؤسسة نصيب لتلك الفئة من مشروع الاقتسام. وتدريجياً، تأخذ المؤسسات صبغة التفكك المجتمعي، فالأصل في بلوغ المنصب هي معايير ما دون المواطنة، أي العائلة والمنطقة والقبيلة والطائفة، ومعها تنعكس أسس التفتيت على مؤسسات الدولة، وينتصر كل مسؤول إلى عصبيته.

وتنزع مشروعات الحكم إلى تعزيز الأمن بمفهومه الضيق، أو العصا، والعصا الغليظة كلما شحت الموارد، لتطويع من تعجز عن إغوائه بالجزرة، ولشراء ولاء أجهزة الأمن تكاليف مضخمة تهدر من موارد الدولة. وتلك الأجهزة لا تنحرف فقط بسبب عنصر القوة والحظوة وعنصر السرية في مصروفاتها، وإنما تنحرف في أهدافها، فالأمن الوطني الذي يفترض فيها أن تحميه، يختزل في أمن الحكم، حتى لو تعارض مع أمن الدولة، والواقع أنه يتعارض كلية مع أمن الدولة. فجهود أجهزة الأمن تتحول كلية إلى معارضي الداخل، وحمايته تتحول كلية إلى فاسدي الداخل، فالأصل في التمييز لحماية الأمن، ليس هو الولاء للوطن، لكن الحفاظ على الوضع القائم، بمساوئه، من فساد تفتيت المواطنة، ومن فساد الإدارة العامة، ومن فساد للذمم. وتتحول تلك الأجهزة الأمنية إلى طاردة لأفضل عناصرها، بالإقصاء أو بالإغواء، وتتحول في بعض الدول إلى دول قائمة بذاتها، ولاؤها مرتبط بديمومة امتيازاتها غير المستحقة.

"إبراهام لينكولن" الذي حافظ على تماسك الولايات المتحدة الأمريكية إبان حربها الأهلية في ستينيات القرن التاسع عشر، قال مرة، إن الدولة هي الأرض والشعب والقانون، أو الموارد والعقل والقانون، فالأرض والشعب وحدهما لا يصنعان دولة. وعجينة بناء الدولة هي توظيف أفضل عقولها في عملية توظيف مواردها من أجل مصلحة شعبها، بما يعزز مفهوم المواطنة الشاملة، ذلك يعني حكماً ذوبان العصبيات الصغيرة في كيان الدولة، ويعني الإدارة بالأداء، ويعني تجريم إهدار الموارد بالفساد والإفساد. لذلك، لا علاج من أعراض الأمراض التي سطرها الكتاب، في تقديري، سوى بالانتصار لمشروع الدولة على حساب مشروع الحكم، أما البديل، طال أو قصر الزمن، فهو تكرار المواجهات والاحتجاجات، وآخرها، الانتفاضات التي شهدها العالم العربي منذ عام ٢٠١١.

الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة

يركز هذا الإصدار على رصد وتحليل أوجه الخلل المزمنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد اخترنا أن يكون محور هذا الإصدار موضوعين رئيسين ومترابطين، وهما حالة الشقاق المجتمعي في دول الخليج كظاهرة من الخلل السياسي، بالإضافة إلى ترابط المال والسلطة كأحد انعكاسات الخلل الاقتصادي.

والمتتبع لشأن المنطقة يلاحظ تصاعد وتيرة هاتين الظاهرتين بوضوح. فبات بارزاً تهديد شبح الشقاق المجتمعي لنسيج دول المجلس، الناتج عن تزايد حدة الانقسامات السياسية بناء على الطائفة أو الإثنية أو القبيلة، أو غيرها من الهويات الفرعية، حتى أصبح خطر الاحتقان الأهلي واقعاً حقيقياً يواجه بعض دول المنطقة. في مقابل هذا الشقاق المجتمعي، فإن سمة بارزة في اقتصادات دول المجلس هي ترابط المال والسلطة، وتركز الثروات الخاصة والنفوذ السياسي في فئة صغيرة من الأفراد. وهكذا بات الشقاق والتصادم على المستوى السياسي ـ المجتمعي، يقابله تشابك وتمركز في النفوذ والسلطة على المستوى السياسي ـ الاقتصادي. وقلّما تم رصد وتحليل هاتين الظاهرتين على مستوى دول الخليج.

عمر هشام الشهابي

منتدى المعارف
بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
بريد الكتروني: info@almaarefforum.com.lb